المملكة الأردنية الهاشمية
The Hashemite Kingdom Of Jordan



وزارة الصناعة والتجارة والتموين
Ministry of Industry, Trade and Supply

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الصناعة والتجارة والتموين

# الاستراتيجية الوطنية للتصدير

(2029-2026)

# الفهرس


**مسرد المصطلحات والاختصارات** 5
**1.0 الملخص التنفيذي** 12
**2.0 كلمة افتتاحية** 17
**3.0 الإطار العام للاستراتيجية** 20
3.1 استراتيجية الصادرات الصناعية 22
3.2 استراتيجية الصادرات الخدمية 23
3.3 التطوير المتكامل لصادرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة (للقطاعين الصناعي والخدمي) 23
3.4 الأولويات الاستراتيجية الشاملة 24
**4.0 هيكل الاقتصاد الأردني، والتنافسية، والبيئة التجارية** 25
4.1 التحولات في بيئة التجارة الدوليةخلال الفترة 2025–2026 26
السياسات التجارية الدولية، وتصاعد الرسوم الجمركية، وتحولات السياسات التجارية 26
التوسع في التدابير غير الجمركية 32
اضطرابات الخدمات اللوجستية والنقل البحري 33
ديناميكيات التجارة الإقليمية 34
الأردن كاقتصاد صغير ومنفتح 35
**4.2 تنافسية الاقتصاد الأردني** 36
استقرار الاقتصاد الكلي والضغوط على المالية العامة 36
المقارنة المعيارية الدولية 36
القيود الهيكلية 37
الفرص الناشئة 38
**4.3 الاقتصاد وأداء الصادرات** 39
المرونة الاقتصادية وتعزيز التنويع الاقتصادي 39
**4.4 مساهمة القطاعات في الصادرات** 41
نمو الصادرات ومرونة القطاع الصناعي 41
التعقيد الاقتصادي والارتقاء التكنولوجي 42
البنية التحتية للخدمات اللوجستية والتنافسية الإقليمية 42
**4.5 فرص تعزيز القيمة المضافة وتنويع الصادرات** 43
التحول الصناعي وإمكانات التصدير 43
السلع الصناعية 43
الصناعات الكيماوية 43
المنتجات الهندسية 47
المنتجات الغذائية 49
الصناعات الدوائية 52
المنسوجات والملابس 55
الخدمات 57
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 57
الإستشارات الهندسية 65
الاستشارات الإدارية 57
الصناعات الإبداعية 70
**4.6 تحليل العمالة حسب القطاع التصديري** 75
الكيماويات والأدوية ومستحضرات التجميل 75
الأغذية المصنعة والأعمال الزراعية 76
المنسوجات والملابس 77
المنتجات الهندسية والمعادن 78
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 80
الاستشارات الهندسية 83
الصناعات الإبداعية 84

# الفهرس


**4.7 البيانات المقارنة على المستوى الإقليمي** **86**
أداء الصادرات السلعية (2020–2024) 86
أداء الصادرات الخدمية 87
التشغيل وكثافة العمالة 89
التنافسية والبيئة التمكينية 90
الدروس المستفادة إقليميا والفجوات الاستراتيجية 92
الدلالات على مستوى السياسات 93
**5.0 التدفقات التجارية ، وهيكل الصادرات،واتجاهات الأسواق العالمية** **95**
**5.1 اتجاهات التجارة في قطاعي السلع والخدمات** **96**
التجارة العالمية في السلع: الأنماط الهيكلية واتجاهات النمو 96
فئات المنتجات ذات النمو المرتفع 99
التجارة العالمية في الخدمات: الرقمنة والنمو القائم على المعرفة 100
**5.2 الأسواق التصديرية للسلع والخدمات الأردنية** **101**
5.2.1 صادرات السلع حسب الأقاليم والدول 101
5.2.2الأغذية والمنتجات الزراعية والثروة الحيوانية 107
5.2.3صادرات الخدمات حسب الأقاليم والدول 108
**5.3 الإمكانات التصديرية** **110**
**5.4 تنسيق السياسات التجارية وأولويات النفاذ إلى الأسواق** **119**
**6.0 الأسواق التصديرية المستهدفة ذات الأولوية** **120**
6.1 المقدمة 121
6.2 المنهجية 122
6.3 ملفات تعريف الأسواق المستهدفة 124
6.4 الأسواق التصديرية ذات الأولوية للأردن حسب الأقليم 129
**7.0 تقييم تنفيذ المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية الأردنية للتصدير 2023 – 2025** **254**
7.1 المقدمة 255
7.2 أبرز التحديات التي واجهت تنفيذ المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للتصدير 2023–2025 255
7.3 السياسات والتشريعات والإجراءات الحكومية لتعزيز الصادرات والاستثمار والاقتصاد وتمكين المرأة و الاستدامة البيئية 256
7.4 اتفاقيات التجارة الحرة ودورها في تعزيز اندماج الأردن في الأسواق العالمية 257
7.5 الدعم الموجه لقطاع الخدمات والقطاع الصناعي والاستثمار ضمن الاستراتيجية الوطنية للتصدير 258
**8.0 التحديات التي تواجه الصادرات الأردنية في إطار الاستراتيجية الوطنية للتصدير الثانية (2026–2029)** **259**
8.1 المقدمة 260
8.2 الفرص 272
8.3 فهم منظومة الامتثال لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات 273
8.4 بناء منظومة مرنة لتيسير التجارة والخدمات اللوجستية 276
8.5 التحليل الرباعي SWOT 277
**9. استراتيجية تنمية الصادرات** **279**
9.1 المقدمة 280
9.2 استراتيجية تنمية الصادرات الصناعية 281
9.3 استراتيجية تنمية صادرات الخدمات 283
9.4 التنمية المتكاملة لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 284
9.5 الأهداف الاستراتيجية الشاملة 285
**10.0 تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدير** **287**
10.1 المقدمة 288
10.2 أهم السياسات ذات الصلة 288
10.3 المؤسسات الرئيسية ذات الصلة 290

# الفهرس


10.4 حوكمة الاستراتيجية الوطنية للتصدير 293
10.5 إعداد التقارير والمتابعة والتقييم 297
**المنهجية 298**
**المراجع 299**


# الجداول والأشكال والرسوم البيانية


الجدول 1 الأهداف التصديرية للاستراتيجية الوطنية للتصدير في المرحلة الثانية (القطاع الخدمي)
- باستثناء قطاعي السياحة والنقل 21
الجدول 2 الأهداف التصديرية للاستراتيجية الوطنية للتصدير في المرحلة الثانية (القطاع الصناعي) 21
الجدول 3 معدلات الرسوم الجمركية الأمريكية السارية على الأردن وشركاء تجاريين مختارين حتى 23 أيار 2026 27
الجدول 4 مصفوفة المخاطر والفرص في القطاع الكيميائي 2025 46
الجدول 5 مصفوفة المخاطر والفرص في قطاع الهندسة 2025 48
الجدول 6 مصفوفة المخاطر والفرص في قطاع الأغذية 2025 51
الجدول 7 مصفوفة المخاطر والفرص لقطاع الصناعات الدوائية 2025 54
الجدول 8 مصفوفة المخاطر والفرص لقطاع المنسوجات والملابس 2025 56
الجدول 9 مصفوفة المخاطر والفرص في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2025 65
الجدول 10 مصفوفة المخاطر والفرص في قطاع الاستشارات الهندسية 2025 67
الجدول 11 مصفوفة المخاطر والفرص في قطاع الاستشارات الإدارية 2025 69
الجدول 12 مصفوفة المخاطر والفرص في الصناعات الإبداعية 2025 74
الجدول 13 خصائص العمالة في قطاع الكيماويات والأدوية ومستحضرات التجميل 76
الجدول 14 خصائص العمالة في قطاع الأغذية المصنعة والأعمال الزراعية 77
الجدول 15 خصائص العمالة في قطاع المنسوجات والملابس 78
الجدول 16 خصائص العمالة في قطاع المنتجات الهندسية والمعادن 79
الجدول 17 خصائص العمالة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الإسناد 81
الجدول 18 خصائص العمالة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات التعهيد 84
الجدول 19 خصائص العمالة في الصناعات الإبداعية 85
الجدول 20 قيم الصادرات حسب القطاع، 2024 – الأردن مقارنة بالدول النظيرة. معدلات النمو، 2020–2024 87
الجدول 21 فئات الواردات العالمية الأعلى نموا خلال الفترة 2020–2024 99
الجدول 22 صادرات الأردن من السلع حسب المنطقة، 2024 106
الجدول 23 التحديات الفنية ومتطلبات الامتثال 261
الجدول 24 الدعم الحكومي والمؤسسي 264
الجدول 25 تحديات النفاذ إلى الأسواق والوصول التجاري 268
الجدول 26 التحليل الرباعي SWOT للقطاع الصناعي 277
الجدول 27 التحليل الرباعي SWOT للقطاع الخدمي 278
الجدول 28 المؤسسات ذات الصلة 292

الدلالة الرئيسية 1 الرسوم الجمركية الأمريكية واتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة 29
الدلالة الرئيسية 2 التقدم والفرص في الإمكانات التصديرية للسلع 114
الدلالة الرئيسية 3 التعامل مع الأسواق عالية الإمكانات والمعقدة 283

# الجداول والأشكال والرسوم البيانية


**الرسم البياني 1** ملف التنافسية للأردن، المعهد الدولي للتنمية الإدارية، 2025 36
**الرسم البياني 2** قيمة صادرات السلع والخدمات في عام 2024، تقديرات. 39
**الرسم البياني 3** وجهات التصدير حسب الدولة أو الاقليم في عام 2024. 39
**الرسم البياني 4** كثافة الصادرات حسب مجموعة المنتجات. 2024 40
**الرسم البياني 5** كثافة الصادرات حسب قطاع الخدمات. 2023 40
**الرسم البياني 6** ملف التنافسية الرقمية للأردن - العوامل الرئيسية، ، IMD 2025 57
**الرسم البياني 7** ملف التنافسية الرقمية للأردن - المؤشرات الفرعية، IMD 2025 58
**الرسم البياني 8** نقص الكفاءات الرقمية في أوروبا – فرصة استراتيجية لصادرات الأردن من خدمات إسناد العمليات التجارية وخدمات إسناد تكنولوجيا المعلومات، 2022 60
**الرسم البياني 9** الطلب الإقليمي على المنتجات والخدمات 98
**الرسم البياني 10** توزيع صادرات الأردن حسب المناطق والاتحادات الاقتصادية، 2024 102
**الرسم البياني 11** الصادرات الأردنية من الأغذية الزراعية والثروة الحيوانية 2024 108

# مسرد المصطلحات والاختصارات

# مسرد المصطلحات والاختصارات

## المصطلحات التي تبدأ بالحرف A

**شركة ميناء حاويات العقبة -ACT:** المنشأة الرئيسية لميناء الحاويات في الأردن، تدار وبموجب امتياز من قبل شركة APM Terminals، بسعة تزيد عن 1.7 مليون وحدة مكافئة سنويا.

**مجلس المهندسين المعماريين - A/E Council:** الجهة المهنية المعنية بقطاعي الهندسة والعمارة

**منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية - AfCFTA:** اتفاقية تجارية أفريقية تهدف إلى إنشاء سوق موحدة للسلع والخدمات في القارة الأفريقية

**الذكاء الاصطناعي -AI:** أنظمة وتقنيات حاسوبية قادرة على محاكاة القدرات الذهنية البشرية، بما في ذلك التعلم والتحليل واتخاذ القرار، وتمثل أحد المجالات الواعدة لدعم نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الرقمية في الأردن.

**شركة البوتاس العربية- APC:** شركة تعدين أردنية رائدة تُصنف ضمن أكبر منتجي البوتاس على مستوى العالم، تتمتع بحق امتياز حصري لاستخراج البوتاس من موارد المملكة حتى عام 2058.

**المادة الصيدلانية الفعَّالة -API :** المكوّن الدوائي النشط المسؤول عن إحداث الأثر العلاجي في المستحضرات الصيدلانية، ويعد من أبرز الفرص التصديرية الواعدة لقطاع الصناعات الدوائية الأردني.

**شركة محطات APM Terminals:** شركة عالمية متخصصة في تشغيل وإدارة الموانئ، تتولى إدارة محطة حاويات العقبة بموجب اتفاقية امتياز طويلة الأجل.

**ميناء العقبة - Aqaba Port:** الميناء البحري الوحيد للأردن على البحر الأحمر، يُشكل البوابة البحرية الرئيسية للتجارة الخارجية للمملكة، كما يُعد محورا لوجستيا استراتيجيا لصادرات الصناعات الكيماوية والغذائية.

**رابطة دول جنوب شرق آسيا - ASEAN:** تكتل إقليمي يضم كلاً من بروناي، وكمبوديا، وإندونيسيا، ولاوس، وماليزيا، وميانمار، والفلبين، وسنغافورة، وتايلاند، وفيتنام. بهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الدول الأعضاء.

**الجمعية الأمريكية للحام AWS والجمعية الأمريكية للمهندسين الميكانيكيين ASME:** منظمتان مهنيتان متخصصتان في تطوير واعتماد المعايير الفنية الخاصة بأعمال اللحام والهندسة الميكانيكية حيث أن الشهادات والاعتمادات الصادرة عنهما من المتطلبات المهمة للمنتجات والخدمات الهندسية الموجهة إلى الأسواق الدولية.

## المصطلحات التي تبدأ بالحرف B

**نمذجة معلومات المباني -BIM :** تمثيل رقمي متكامل للخصائص المادية والوظيفية للمباني؛ ويُعد من المتطلبات المتزايدة الأهمية في مشاريع البناء والتشييد بدول مجلس التعاون الخليجي.

**إسناد عمليات الأعمال -BPO :** التعاقد مع جهات خارجية لتنفيذ عمليات وأنشطة الأعمال، مثل مراكز الاتصال وعمليات المساندة الإدارية، ويُعد من أبرز مجالات تصدير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

**جمعية سيدات الأعمال والمهن - BPWA**

**معيار اتحاد التجزئة البريطاني - BRC :** معيار عالمي لسلامة الأغذية معترف به من قبل تجار التجزئة حول العالم، ومن المتطلبات الأساسية لتصدير المنتجات الغذائية إلى المملكة المتحدة والعديد من الأسواق الدولية.

**منهجية التقييم البيئي لمؤسسة أبحاث البناء -BREEAM:** نظام لتقييم أداء المباني في المملكة المتحدة؛ ذا أهمية خاصة لخدمات تصدير الاستشارات الهندسية.

**البريكس - BRICS**: تكتل اقتصادي يضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، ويشكل وجهات تصديرية ذات أهمية متزايدة للأردن.

**الكيماويات الأساسية السائبة - Bulk Chemicals**: مواد كيميائية أساسية تُنتج بكميات كبيرة وتُستخدم كمدخلات في العديد من الصناعات، تشمل الأسمدة، والكيماويات غير العضوية، واللدائن (البلاستيك) الأساسية.

## المصطلحات التي تبدأ بالحرف C

**التصميم والتصنيع بمساعدة الحاسوب - CAD/CAM:** مجموعة من البرمجيات والتقنيات الرقمية المستخدمة في تصميم المنتجات والمكونات الهندسية وتصنيعها. تعد ذات أهمية خاصة لقطاعي الهندسة والتصنيع في الأردن.

**معدل النمو السنوي المركب - CAGR:** مقياس يُستخدم لقياس متوسط معدل النمو السنوي خلال فترة زمنية تمتد لعدة سنوات، يستخدم في هذه الاستراتيجية لتحليل اتجاهات نمو القطاعات الاقتصادية.

**آلية تعديل حدود الكربون - CBAM:** إطار تنظيمي صادر عن الاتحاد الأوروبي يفرض على مستوردي السلع كثيفة الانبعاثات الكربونية، بما في ذلك الأسمدة والألمنيوم والصلب والإسمنت، الإفصاح عن الانبعاثات الكربونية المضمنة في المنتجات المستوردة و وسداد التكاليف المرتبطة بها. تم تفعيله في كانون الثاني 2026.

**البنك المركزي الأردني - CBJ:** المؤسسة الوطنية المسؤولة عن إدارة السياسة النقدية والحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في الأردن، وإعداد ونشر بيانات ميزان المدفوعات.

**الهيئة المركزية لمراقبة معايير الأدوية - CDSCO:** السلطة التنظيمية المختصة بقطاع الأدوية في الهند، تعد موافقتها من المتطلبات الأساسية لتصدير المنتجات الدوائية إلى الهند.

**علامة المطابقة الأوروبية - CE Marking**: شهادة أو علامة مطلوبة للعديد من المنتجات، مثل الأجهزة الطبية ومواد البناء لإثبات امتثالها لمتطلبات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة.

**التحكم الرقمي بالحاسوب - CNC :** تقنية تُستخدم لتشغيل وإدارة آلات ومعدات التصنيع آلياً من خلال أوامر رقمية مبرمجة مسبقاً، وقد تم تحديد نقص في المهارات المرتبطة بهذه التقنية في قطاع الهندسة الأردني.

**بوابة إخطار مستحضرات التجميل – CPNP:** منصة إلكترونية مركزية تابعة للاتحاد الأوروبي تُستخدم لتسجيل وإخطار مستحضرات التجميل. التسجيل عبر هذه المنصة متطلباً أساسياً لتصدير مستحضرات البحر الميت التجميل الى داخل دول الاتحاد الأوروبي.

## المصطلحات التي تبدأ بالحرف D

**حد الإعفاء الجمركي الأدنى - De Minimis Threshold**: الحد الأدنى لقيمة الواردات التي تُعفى من الرسوم الجمركية والضرائب عند دخولها إلى الدولة. وقد ألغت الولايات المتحدة هذا الإعفاء في آب 2025، مما أثر بشكل مباشر على شحنات التجارة الإلكترونية منخفضة القيمة.

**دائرة الاحصاءات العامة - DOS:** الجهة الوطنية المسؤولة عن الإحصاءات الرسمية في الأردن بما في ذلك بيانات التجارة، والإنتاج الصناعي، وسوق العمل.

## المصطلحات التي تبدأ بالحرف E

**مؤشر التعقيد الاقتصادي - ECI:** مقياس طورته جامعة هارفارد لقياس مستوى المعرفة الإنتاجية والتطور التكنولوجي للاقتصادات، وقد احتل الأردن المرتبة 45 عالميا في عام 2023 مقارنة بالمرتبة 26 في عام 1998.

**وكالة الأدوية الأوروبية - EMA:** الوكالة التنظيمية الأوروبية المختصة بتقييم وترخيص ومراقبة الأدوية والمستحضرات الصيدلانية، ويعد الحصول على الموافقات اللازمة من المتطلبات الأساسية لدخول العديد من المنتجات الدوائية إلى الأسواق الأوروبية.

**رؤية التحديث الاقتصادي 2033–EMV 2022:** الاستراتيجية الوطنية طويلة الأمد للتنمية الاقتصادية في الأردن. وتحدد الاستراتيجية القطاعات التصديرية ذات الأولوية للأردن، وتشمل سبعة قطاعات سلعية هي الكيماويات، والأسمدة، والمستحضرات الصيدلانية، ومستحضرات التجميل، والمنتجات الغذائية، والمنسوجات والألبسة، والصناعات الهندسية، إلى جانب أربعة قطاعات خدمية هي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات المعمارية والهندسية، والاستشارات الإدارية، والصناعات الإبداعية.

**المواصفات الأوروبية - EN:** المعايير الفنية التي يتم تطويرها واعتمادها من قبل هيئات التقييس الأوروبية، يُعد الامتثال لهذه المواصفات متطلبا أساسيا المنتجات الهندسية المصدّرة إلى الاتحاد الأوروبي.

**لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات - EUDR:** تشريع صادر عن الاتحاد الأوروبي يفرض متطلبات تتعلق بإمكانية التتبع لضمان أن المنتجات لا ترتبط بإزالة الغابات، يؤثر هذا التشريع على منتجات مثل زيت النخيل والمطاط وبعض المنتجات الغذائية منذ كانون الأول 2025.

**ضوابط التصدير - Export Controls:** القيود والإجراءات التنظيمية التي تفرضها الحكومات على تصدير مواد أو منتجات أو تقنيات محددة، وذلك لأسباب تتعلق بالأمن الوطني.

## المصطلحات التي تبدأ بالحرف F

**إدارة الغذاء والدواء الأمريكية US – FDA:** السلطة الرقابية المختصة بتنظيم واعتماد ومراقبة الأغذية والأدوية في الولايات المتحدة الأمريكية، يُشترط الحصول على الموافقات اللازمة للتصدير إلى السوق الأمريكية.

**الاستثمار الأجنبي المباشر - FDI:** استثمار تقوم به مؤسسات في الأصول أو المشاريع المحلية؛ ويُستخدم كمؤشر على مستوى الثقة بالاقتصاد.

**قطاع الأسمدة - Fertiliser Subsector**:: أحد المكونات الرئيسية لصادرات قطاع الصناعات الكيماوية، ويعتمد بشكل أساسي على الفوسفات والبوتاس، ويتأثر بدرجة كبيرة بالتقلبات والدورات السعرية للسلع في الأسواق العالمية.

**هيئة سلامة ومعايير الأغذية الهندية - FSSAI:** السلطة التنظيمية المختصة بسلامة الأغذية في الهند، ويُعد الحصول على الموافقات أو الشهادات اللازمة من المتطلبات الأساسية لتصدير المنتجات الغذائية إلى السوق الهندية.

**شهادة نظام إدارة سلامة الغذاء - FSSC 22000:** برنامج اعتماد دولي معترف به عالمياً لإدارة سلامة الغذاء، يستند إلى معيار ISO 22000 ومتطلبات إضافية خاصة بالقطاع الغذائي.

**اتفاقية التجارة الحرة - FTA:** اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف تهدف إلى إزالة أو تخفيض الرسوم الجمركية والحواجز التجارية الأخرى بين الدول الأطراف.

## المصطلحات التي تبدأ بالحرف G

**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى - GAFTA:** اتفاقية تجارية إقليمية بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، تتيح دخول السلع بإعفاءات جمركية، ما في ذلك الصناعات الكيماوية والغذائية الأردنية.

**الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة - GATT:** شكلت الإطار الأساسي لتنظيم التجارة العالمية عام 1947 من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وذلك قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO.

**مجلس التعاون لدول الخليج العربية - GCC:** تكتل إقليمي يضم دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة قطر، ومملكة البحرين، وسلطنة عُمان، تمثل أسواقه أكثر التجمعات الإقليمية استقرارا وأهمية للصادرات الأردنية.

**الناتج المحلي الإجمالي (GDP ):** القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل اقتصاد دولة ما خلال فترة زمنية محددة، وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للأردن نحو 53.35 مليار دولار أمريكي (37.84 مليار دينار أردني) في عام 2024.

**شبكة مزامنة البيانات العالمية -GDSN :** شبكة عالمية معتمدة لتوحيد ومزامنة وتبادل بيانات المنتجات بين الشركاء التجاريين عبر سلاسل التوريد، تمثل الخبرات الأردنية المتخصصة في هذا المجال ميزة تنافسية في الاستشارات الإدارية.

**اللائحة العامة لحماية البيانات - GDPR:** الإطار القانوني المعتمد في الاتحاد الأوروبي لتنظيم حماية البيانات الشخصية وخصوصية الأفراد، ويُعد الامتثال لأحكام هذه اللائحة متطلبا أساسيا لصادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الى السوق الأوروبية.

**الوكالة الألمانية للتعاون الدولي -GIZ:** مؤسسة تنموية ألمانية تُعنى بتنفيذ برامج ومشاريع التعاون الدولي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

**ممارسات التصنيع الجيد - GMP:** المعايير والإجراءات المعتمدة لجودة المنتجات الدوائية، وتعد شهادات GMP الصادرة عن منظمة الصحة العالمية (WHO-GMP) كذلك المعتمدة من إدارة الغذاء والدواء الأمريكية (FDA-GMP) من المتطلبات الأساسية لصادرات المنتجات الدوائية.

**نظام التقييم العالمي للاستدامة - GSAS:** شهادة المباني الخضراء لدول الخليج العربي؛ ذات أهمية خاصة لخدمات الإستشارات الهندسية في أسواق مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

**هيئة التقييس الخليجية – GSO:** هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي، ويُعد الامتثال لمعاييرها ومتطلباتها شرطاً مهماً للعديد من الصادرات المتجهة إلى الأسواق الخليجية.

**سلاسل القيمة العالمية (GVC):** شبكات إنتاج دولية تتوزع فيها مراحل التصنيع عبر عدة دول؛ تتمثل مشاركة الأردن بصورة رئيسية في مرحلة التجميع النهائي.

## المصطلحات التي تبدأ بالأحرف H-I-J

**نظام تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة - HACCP:** نظام وقائي لإدارة سلامة الأغذية يركز على تحديد المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على سلامة المنتجات الغذائية، ويُعد من المتطلبات الأساسية لتصدير المنتجات الغذائية إلى معظم الأسواق الدولية.

**المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا -HCST:** مؤسسة وطنية تُعنى بوضع السياسات والتوجهات الاستراتيجية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في الأردن.

**النظام المنسق لتوصيف وترميز السلع - HS:** نظام دولي موحد لتصنيف السلع المتداولة في التجارة الدولية، مثل HS 30 للمنتجات الدوائية و84 HS للآلات والمعدات.

**نموذج المحور والأذرع - Hub-and-Spoke Model** : نموذج تشغيلي في خدمات النقل والشحن يعتمد على تجميع الشحنات أو البضائع في مراكز رئيسية (محاور) قبل إعادة توزيعها إلى الوجهات النهائية (الأذرع).

**تكنولوجيا المعلومات والاتصالات -ICT:** قطاع اقتصادي يشمل البرمجيات، والاتصالات، والخدمات الرقمية، والحوسبة السحابية، والأمن السيبراني، وحلول الأعمال الرقمية، وغيرها من الأنشطة القائمة على التكنولوجيا. وقد تم تحديده كأحد القطاعات ذات الأولوية للنمو الاقتصادي.

**اللجنة الكهروتقنية الدولية - IEC :** منظمة دولية متخصصة في وضع وتطوير المعايير والمواصفات الفنية المتعلقة بالمجالات الكهربائية والإلكترونية والتقنيات ذات الصلة. يعد الامتثال لمعاييرها من المتطلبات الأساسية لتصدير المعدات والأجهزة الكهربائية.

**صندوق النقد الدولي -IMF:** منظمة مالية دولية تعد مصدرا رئيسيا للبيانات الاقتصادية والتوقعات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الكلية.

**جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات الأردنية Int@J-**

**التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية -ISIC:** نظام تصنيف معياري صادر عن الأمم المتحدة يُستخدم لتصنيف الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية والخدمية وفق هيكل موحد ومعترف به دولياً.

**المنظمة الدولية للتوحيد القياسي - ISO:** منظمة دولية مستقلة تعنى بوضع وتطوير المعايير والمواصفات الدولية في مختلف المجالات الصناعية والخدمية والإدارية، وتعد شهادات المطابقة لمعايير ISO 9001، وISO 14001 ، ISO 22000 من المتطلبات الأساسية للتصدير .

**مركز التجارة الدولية - ITC:** منظمة دولية مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، توفر بيانات تجارية وتحليل للأسواق وإمكانات التصدير. أحد المصادر المرجعية الرئيسية المستخدمة في إعداد هذه الاستراتيجية.

**مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية - JSMO**

**شركة الأبيض للأسمدة والكيماويات الأردنية - -JAFC CO:** شركة متخصصة في إنتاج الأسمدة، تأسست من خلال شراكات ومشاريع مشتركة، وتقوم بإنتاج وتوريد الأسمدة المركبة.

**الدينار الأردني - JD**: العملة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية، ويبلغ سعر الصرف الرسمي حوالي 0.71 دينار أردني مقابل 1.00 دولار أمريكي.

**شركة بيت التصدير الأردني - JE**

**جمعية المصدرين الاردنيين - JEA**

**جمعية المصدرين والمنتجين الأردنيين - JEPA**

**المؤسسة العامة للغذاء والدواء -JFDA**

**ملتقى سيدات الأعمال والمهن الأردني -JFBPW**

**مجموعة المناطق الحرة والتنموية الأردنية - JFDZG**

**اتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأمريكية -JOFTA:** اتفاقية ثنائية للتجارة الحرة بين المملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة الأمريكية، دخلت حيز التنفيذ عام 2001، تتيح للسلع الأردنية، بما فيها الألبسة، النفاذ إلى السوق دون رسوم جمركية.

**شركة المدن الصناعية الأردنية - JIEC**

**شركة برومين الأردن**: شركة مشتركة متخصصة في إنتاج وتصنيع مشتقات البرومين، وتُعد جزءاً مهماً من قطاع الكيماويات غير العضوية في الأردن.

**شركة مناجم الفوسفات الأردنية -JPMC :** شركة التعدين الأردنية الرائدة في استخراج الفوسفات وإنتاج حمض الفوسفوريك.

## المصطلحات التي تبدأ بالأحرف K-L-M

**شركة الصناعات العربية للأسمدة والكيماويات المحدودة - KEMAPCO:** شركة تابعة متخصصة في إنتاج نترات البوتاسيوم وغيرها من مشتقات الأسمدة.

**إسناد العمليات المعرفية - KPO:** نمط من الإسناد الخارجي للعمليات التي تعتمد على المعرفة والخبرات المتخصصة، مثل تحليل البيانات، وإجراء البحوث، والتحليل المالي.

**الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة - LEED :** نظام اعتماد أمريكي للمباني الخضراء، تشهد طلبا متزايدا في مشاريع البناء والتطوير العمراني في دول مجلس التعاون الخليجي.

**مؤشر أداء الخدمات اللوجستية - LPI:** مؤشر دولي يصدره البنك الدولي لقياس كفاءة أداء الخدمات اللوجستية في مختلف الدول، إلا أن الأردن لم يصنف في إصدار المؤشر لعام 2023.

**النفاذ إلى الأسواق - Market Access:** القدرة على دخول الأسواق الخارجية والمنافسة فيها بشروط تجارية وتنظيمية مواتية.

**منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - MENA:** تصنيف إقليمي يضم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك معظم الدول العربية، وتعد المنطقة السوق التصديرية الرئيسية للأردن.

**السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية - MERCOSUR:**

تكتل اقتصادي وتجاري في أمريكا الجنوبية يضم البرازيل والأرجنتين وباراغواي والأوروغواي.

**وزارة الزراعة الأردنية. MoA**

**وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة – MoDEE**

**وزارة الصناعة والتجارة والتموين الأردنية . MoITS**

**وزارة الاستثمار . MoIN**

## المصطلحات التي تبدأ بالأحرف N-O-P-Q

**اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية - NAFTA:** اتفاقية تجارية إقليمية جمعت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، تستحوذ الولايات المتحدة على نحو 96في المائة من الصادرات الأردنية المتجهة إلى أسواق دول NAFTA.

**الفحص غير الإتلافي - NDT:** مجموعة من أساليب وتقنيات الاختبار دون إلحاق أي ضرر. وقد تم تحديد نقص في المهارات المرتبطة بهذه التقنيات في قطاع الخدمات الهندسية في الأردن.

**مشروع نيوم NEOM**: مشروع المدينة العملاقة في المملكة العربية السعودية بقيمة 500 مليار دولار أمريكي، يمثل فرصة مهمة للصادرات والخدمات الأردنية.

**أسمدة النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم - NPK:** تشير إلى العناصر الغذائية الرئيسية الثلاثة الضرورية لنمو النباتات وتطورها، وتعد تركيبات أسمدة NPK من المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى ضمن قطاع الأسمدة.

**الحواجز غير الجمركية -NTBs:** القيود والإجراءات التجارية التي لا تتخذ شكل رسوم جمركية، وتشمل اللوائح التنظيمية، والمواصفات والمعايير الفنية، ومتطلبات التراخيص والتسجيل، والحصص الكمية، وغيرها.

**منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - OECD** : منظمة دولية تضم 38 من الاقتصادات المتقدمة ذات الدخل المرتفع، وتمثل أسواق دول المنظمة مستويات عالية من المعايير ومتطلبات الجودة وفرص طلب مربحة.

**نظام حماية البيانات الشخصية - PDPL:** قانون حماية البيانات الشخصية في السعودية، ويعد الامتثال لأحكامه متطلبا أساسيا لتصدير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات. العربية المتحدة.

**الشراكة بين القطاعين العام والخاص - PPP :** نموذج تعاوني للاستثمار والتنفيذ يجمع بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، نموذج يستخدم لتطوير مشاريع البنية التحتية.

**المناطق الصناعية المؤهلة - QIZ:** مناطق صناعية أردنية تتيح للمنتجات المصنعة فيها دخول السوق الأمريكية بإعفاءات جمركية بموجب اتفاقية التجارة الحرة الأردنية–الأمريكية (JOFTA).

## المصطلحات التي تبدأ بالأحرف R-S

**البحث والتطوير- R&D :** الاستثمار في الابتكار وتطوير المنتجات الجديدة؛ وقد تم تحديد وجود فجوة ضمن القطاعات الصناعية الأردنية.

**نظام تسجيل المواد الكيميائية وتقييمها وترخيصها وتقييدها -REACH:** لائحة تنظيمية صادرة عن الاتحاد الأوروبي تلزم الشركات بتسجيل المواد الكيميائية وإثبات امتثالها لمتطلبات السلامة الخاصة بها قبل تسويقها في أوروبا. تتراوح تكاليف التسجيل والامتثال بين 10,000 و500,000 يورو للمادة الواحدة.

**الرسوم الجمركية المتبادلة - Reciprocal Tariffs :** نظام جمركي اعتمدته الولايات المتحدة في نيسان 2025 بحيث تحدد معدلات الرسوم المفروضة على الواردات الأجنبية وفقا لمستويات الرسوم والحواجز التجارية التي تفرضها الدول المصدرة على المنتجات الأمريكية. وقد أدى هذا النظام إلى فرض رسوم جمركية فعلية بنسبة 20في المائة على بعض الصادرات الأردنية.

**الهيئة الملكية الأردنية للأفلام -RFC:** هيئة حكومية أردنية تعنى بتشجيع وتطوير صناعة الأفلام، توفر برنامج حوافز مالية يشمل استرداداً نقدياً يتراوح بين 25في المائة و45في المائة من النفقات المؤهلة للإنتاج.

**الشحن بالتدحرج - RoRo:** أسلوب شحن بحري يُستخدم لنقل المركبات والمعدات المتحركة والحيوانات الحية، اذ تؤثر محدودية الطاقة الاستيعابية لهذا النوع من الخدمات في ميناء العقبة على صادرات الحيوانات الحية من الأردن.

**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -SMEs:** منشآت أعمال ذات حجم محدود نسبيا، تمثل غالبية الشركات المصدرة في الأردن إلا أنها تواجه تحديات تتعلق الحصول على الشهادات، والتمويل، ومعلومات الأسواق.

**الاقتصادات الصغيرة المفتوحة - Small Open Economies:** دول تتميز بارتفاع نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالية باعتمادها على التجارة الدولية، حيث تشكل الصادرات الأردنية نحو 42.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

**تدابير الصحة والصحة النباتية - SPS:** معايير ومتطلبات تتعلق بسلامة الأغذية وصحة الحيوان والنبات تطبقها الدول المستوردة، وهي على درجة عالية من الصرامة في أسواق الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

## المصطلحات التي تبدأ بالأحرف T-U-V-W

**وحدة مكافئة لعشرين قدما - TEU:** وحدة قياس معيارية لحركة مناولة الحاويات في الموانئ؛ وقد تعامل ميناء العقبة مع أكثر من 468 ألف وحدة مكافئة لعشرين قدما TEU خلال النصف الأول من عام 2025.

**تحويل مسارات التجارة - Trade Diversion:** تحويل أو إعادة توجيه تدفقات التجارة من شريك تجاري إلى آخر نتيجة تغييرات في السياسات التجارية. وقد أدت الرسوم الجمركية المفروضة بموجب المادة 301 على الصين إلى تحويل جزء من مشتريات الولايات المتحدة من الألبسة إلى الأردن.

**التعليم والتدريب التقني والمهني -TVET:** برامج وأنظمة تعليمية وتدريبية تهدف إلى تطوير المهارات الفنية والمهنية، وتشير التحليلات إلى وجود فجوات تحد من تنافسية قطاعي الهندسة والتصنيع في الأردن.

**قانون منع العمل القسري للأويغور - UFLPA:** قانون أمريكي مطبق منذ حزيران 2022، يفترض أن السلع القادمة من إقليم شينجيانغ الصيني مرتبطة بالعمل القسري، مما يتطلب توفير إمكانية تتبع سلاسل التوريد في قطاع الألبسة والمنسوجات.

**مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - UNCTAD:** هيئة تابعة للأمم المتحدة توفر البيانات والإحصاءات والتحليلات المتعلقة بالتجارة الدولية والتنمية الاقتصادية.

**الدولار الأمريكي -USD:** العملة الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية، تُستخدم على نطاق واسع في التجارة والإحصاءات الاقتصادية. ويبلغ سعر الصرف التقريبي 1.00 دولار أمريكي مقابل 0.71 دينار أردني.

**المركبات العضوية المتطايرة - VOC:** مجموعة من المركبات الكيميائية العضوية التي تتبخر بسهولة وتطلق انبعاثات إلى الهواء أثناء عمليات التصنيع أو الاستخدام أو التخزين. ويفرض الاتحاد الأوروبي متطلبات تنظيمية تحد من مستويات VOC المسموح بها في الدهانات والطلاءات.

**منظمة الصحة العالمية - WHO:** وكالة متخصصة بالصحة العامة تابعة للأمم المتحدة حيث يسهم برنامج التأهيل المسبق لمنظمة الصحة العالمية في تمكين نفاذ الصادرات الدوائية إلى الأسواق النامية والأسواق.

**منظمة التجارة العالمية - WTO:** منظمة دولية تعنى بتنظيم التجارة العالمية، تأسست عام 1995 خلفاً للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT .

# 1.0

# الملخص التنفيذي

# 1.0 الملخص التنفيذي

تعتبر الاستراتيجية الوطنية للتصدير للمرحلة الثانية للأعوام 2026-2029 النسخة المحدثة والممتدة من استراتيجية التصدير-المرحلة الأولى والتي تم تنفيذها من قبل وزارة الصناعة والتجارة والتموين خلال الفترة 2023-2025.

وتستند الاستراتيجية الوطنية للتصدير في مرحلتها الثانية إلى الإنجازات التي تحققت في المرحلة الأولى، مع مراعاة التحديات والفجوات التي برزت خلال تنفيذها، وتعتمد نهجا أكثر تكاملا، يرتكز على القطاعات ذات الأولوية، ويراعي المتغيرات والفرص المستقبلية لتنمية الصادرات.

كما تعزز الاستراتيجية ترتيبات الحوكمة، وتضع مؤشرات أداء رئيسية قابلة للقياس، وتوسع نطاق الدعم المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصدرين الجدد، مع إيلاء اهتمام أكبر للابتكار، والارتقاء بالتكنولوجيا، والتخطيط طويل الأمد. ومن شأن هذه التحسينات مجتمعة أن تمكن الاستراتيجية الوطنية للتصدير في مرحلتها الثانية ليس فقط من ترسيخ الإنجازات المتحققة في المرحلة الأولى، بل أيضا تطوير منظومة تنمية الصادرات في الأردن لتصبح أكثر مرونة وشمولا وتنافسية، بما يمكنها من تحقيق نمو مستدام في الصادرات حتى عام 2029.

انطلاقا من ذلك، تولي الاستراتيجية الوطنية للتصدير في مرحلتها الثانية اهتماما استراتيجيا أكبر لمعالجة الاختلالات الهيكلية في هيكل الصادرات الأردنية، ولا سيما ارتفاع مستوى تركّز الصادرات في عدد محدود من الأسواق والمنتجات. ويؤدي هذا التركّز إلى زيادة تعرض الصادرات للصدمات الخارجية، ويحد من قدرة المملكة على الاستفادة الكاملة من الفرص الناشئة في الأسواق العالمية. وعليه، تعطي الاستراتيجية أولوية لتنويع الأسواق والارتقاء بالمنتجات التصديرية من خلال التوسع في النفاذ إلى أسواق جديدة وأسواق لا تزال غير مستغلة بالشكل الكافي، إلى جانب تعزيز تنافسية القطاعات التصديرية القائمة وزيادة القيمة المضافة لمنتجاتها.

بالتوازي مع ذلك، تعزز الاستراتيجية الوطنية للتصدير في مرحلتها الثانية دور قطاع الخدمات بوصفه محركا رئيسيا لنمو الصادرات وتنويعها، من خلال الانتقال من التركيز على الخدمات التقليدية إلى الصناعات ذات الإمكانات العالية، والقائمة على المعرفة، والمدعومة بالتقنيات الرقمية. ويشمل ذلك قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات المهنية، والقطاعات الناشئة ضمن الاقتصاد الإبداعي، مثل تطوير الألعاب الإلكترونية، والرياضات الإلكترونية، والمحتوى الرقمي، والتي توفر فرصا واعدة لتوسيع الصادرات وتعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وتسعى هذه الجهود مجتمعة إلى إيجاد هيكل تصديري أكثر توازناً وتنافسية وقدرة على الصمود.

وفي هذا السياق، تستهدف الاستراتيجية تحقيق معدل نمو بنسبة 5 في المائة للصادرات الصناعية وبنسبة 3 في المائة للصادرات الخدمية، باستثناء السياحة والنقل. ويعزز هذا النهج إطار النتائج الخاصة بالاستراتيجية من خلال وضع مؤشرات مرجعية واضحة وقابلة للقياس في القطاعات ذات الأولوية، بما يسهم في تعزيز عمليات المتابعة والمساءلة، وضمان المواءمة مع منهجية الاستراتيجية الوطنية للتصدير لقياس الأداء.

## الرؤية

**«جعل الصادرات محركا مستداما ومبتكرا للنمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي والشمول.»**

### الأهداف

تنبثق الاستراتيجية الوطنية للتصدير للمرحلة الثانية من رؤية التحديث الاقتصادي للأردن 2022-2033، ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الأهداف المحددة ضمن هذه الرؤية. وتضع الاستراتيجية الوطنية للتصدير مجموعة الأهداف التالية:

### التركيز القطاعي

تعطي الاستراتيجية الوطنية للتصدير الأولوية لعدد من القطاعات الصناعية والخدمية التي تم اختيارها استناداً إلى إمكاناتها التصديرية، وقدرتها على خلق فرص العمل، ودورها في تنويع الاقتصاد الوطني. وتشمل القطاعات الصناعية الصناعات الغذائية والزراعية.، والكيماوية ، والدوائية ، و النسيجية والملابس، والمنتجات الهندسية. كما تشمل القطاعات الخدمية الصناعات الإبداعية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات الهندسة المعمارية والهندسية، وخدمات الاستشارات الإدارية). ويمثل هذا التوجه تحولاً ملحوظاً مقارنة بالاستراتيجية الوطنية للتصدير في المرحلة الأولى، التي ركزت بشكل أساسي على القطاعات الصناعية.

### اختيار الأسواق

تتضمن الاستراتيجية أيضاً ملفات سوقية تعريفية لعدد 31 وجهة تصديرية ذات أولوية تم تحديدها من خلال إطار منهجي ومنظم قائم على البيانات ضمن الاستراتيجية الوطنية للتصدير الأردنية. وقد جرى تقييم الأسواق وترتيبها داخل كل قطاع استناداً إلى مجموعة من المعايير، تشمل حجم الطلب، وإمكانات النمو، والقرب التجاري والظروف اللوجستية، ومستوى المنافسة، وحضور الصادرات الأردنية الحالي في تلك الأسواق.

وقد تم إعطاء الأولوية للأسواق التي حققت أفضل النتائج عبر عدة قطاعات لتضمينها ضمن قائمة الأسواق المستهدفة. ويميز التحليل بين الأسواق الرئيسية ذات الأداء التصديري الراسخ مثل المملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الامريكية، والإمارات العربية المتحدة، وألمانيا والأسواق الجديدة الواعدة التي تدعم تنويع الصادرات في القطاعات الصناعية والخدمية، وتشمل دول شرق افريقيا، وأسواق مختارة في آسيا، ووجهات ناشئة لصادرات الخدمات. وقد تم تنظيم هذا التصنيف ضمن إطار ثلاثي المستويات تم الاتفاق عليه مع وزارة الصناعة والتجارة والتموين وممثلي القطاع الخاص. ويمثل الاختيار النهائي للأسواق مزيجا أمثل من الفرص التجارية، وسهولة النفاذ إلى الأسواق، والقيمة الاستراتيجية، عبر إحدى عشرة منطقة جغرافية هي: دول مجلس التعاون الخليجي، بلاد الشام، شمال افريقيا، أوروبا، أمريكا الشمالية، شرق وجنوب شرق آسيا، منطقة شرق وجنوب شرق آسيا الموسعة، جنوب آسيا، افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أمريكا الجنوبية، وأمريكا الوسطى.

### تقييم المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للتصدير والتحديات التي واجهت المصدرين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة

تستند الاستراتيجية إلى تقييم قائم على الأدلة لواقع أداء الصادرات والتحديات التي تواجهها، وذلك بالاعتماد على دراسات الأسواق، والتحليلات القطاعية، ومشاورات موسعة مع ممثلي المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الصناعية والخدمية. وتعكس الاستراتيجية الملاحظات والآراء المباشرة التي قدمها المصدرون، ونتائج مجموعات النقاش المركزة، والاجتماعات التشاورية الوطنية، بالإضافة إلى مراجعة منهجية للدروس المستفادة من تنفيذ المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للتصدير. كما تم تعزيز هذه المعطيات من خلال تقييم الإنجازات الحكومية والإجراءات والسياسات التي تم تنفيذها خلال الفترة 2023 - 2025، بما في ذلك الإصلاحات التنظيمية والتشريعية، وبرامج الدعم المالي، وتحسينات تسهيل التجارة، والتوسع في الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة. وقد أسهمت هذه العناصر مجتمعة في تصميم تدخلات أكثر استهدافاً واستجابة وفاعلية ضمن الاستراتيجية الوطنية للتصدير للمرحلة الثانية .

## الأهداف الاستراتيجية والأنشطة

تركز الاستراتيجية الوطنية للتصدير على مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تتوزع بالتساوي بين القطاعين الصناعي والخدمي.

تتضمن الاستراتيجية ثلاثة أهداف استراتيجية رئيسية للقطاع الصناعي، الهدف الاستراتيجي الأول هو تعزيز النفاذ إلى الأسواق، وتحسين القدرة على التنبؤ بالمتغيرات التجارية، والتكيف مع المتطلبات التنظيمية، بما يسهم في تحسين وصول المصدرين الصناعيين إلى الأسواق المستهدفة. الهدف الاستراتيجي الثاني يتمثل في تعزيز التنافسية الصناعية، والابتكار، وجاهزية المنشآت الصغيرة والمتوسطة للتصدير. الهدف الاستراتيجي الثالث هو توسيع نمو الصادرات الصناعية من خلال الترويج للصادرات وتنويع الأسواق التصديرية.

كما تحدد الاستراتيجية الوطنية للتصدير للمرحلة الثانية ثلاثة أهداف استراتيجية للقطاع الخدمي، الهدف الاستراتيجي الرابع هو تعزيز النفاذ إلى الأسواق والقدرة على التعامل مع المتطلبات التنظيمية والتشريعية الخاصة بتصدير الخدمات. الهدف الاستراتيجي الخامس بناء قدرات الشركات الخدمية، وتعزيز حصولها على الشهادات والاعتمادات اللازمة، ورفع جاهزيتها الرقمية. والهدف الاستراتيجي السادس تعزيز الترويج الدولي ودخول الأسواق العالمية للصناعات الخدمية ذات الإمكانات العالية للنمو والتصدير.

يتعلق الهدف الاستراتيجي السابع بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويحمل عنوان التطوير المتكامل لصادرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وينطبق هذا الهدف على كل من القطاعين الصناعي والخدمي.

### الأهداف الشاملة

تعتمد الاستراتيجية الوطنية للتصدير للمرحلة الثانية ثلاثة أولويات أفقية تنطبق على جميع القطاعات التصديرية، وهي:

- التحول الرقمي عبر القطاعات التصديرية: يعد التحول الرقمي عاملا أساسيا لتحسين إجراءات وتسهيلات التجارة، ورفع كفاءة الامتثال للمتطلبات التنظيمية، وتعزيز الظهور في الأسواق العالمية، وزيادة القدرة التنافسية للصادرات الأردنية.
- الاستدامة والامتثال للمتطلبات البيئية الخضراء: تشهد الأسواق العالمية تحولا متسارعا نحو تطبيق متطلبات الاستدامة البيئية. ولذلك، يتعين على المصدرين الأردنيين التكيف مع المعايير البيئية والمتطلبات الخضراء للحفاظ على قدرتهم التنافسية وتعزيز فرص نفاذهم إلى الأسواق الدولية.
- التمكين الاقتصادي للمرأة في القطاعات التصديرية: لا تزال الشركات والمشروعات التي تقودها النساء ممثلةً بدرجة أقل في الأنشطة التصديرية. ومن هذا المنطلق، تدمج الاستراتيجية الوطنية للتصدير للمرحلة الثانية تمكين المرأة كعنصر أساسي ضمن جميع محاور وأهداف الاستراتيجية.

## خطة العمل

يتضمن كل هدف استراتيجي وكل هدف مشترك للقطاعات مجموعة من الأنشطة الرئيسية المقترح تنفيذها، كما هو موضح في الفصل العاشر من الاستراتيجية.

ويتم تضمين هذه الأنشطة ضمن خطة العمل السنوية التي تقوم وزارة الصناعة والتجارة والتموين بإعدادها. وتشكل خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للتصدير للمرحلة الثانية الأساس العملي لتنفيذ الاستراتيجية، حيث لا تقتصر على تحديد الأنشطة المطلوبة فحسب، بل تشمل أيضاً تحديد الجهات المسؤولة عن التنفيذ، والجداول الزمنية، ومؤشرات الأداء الرئيسية، وغيرها من العناصر اللازمة لضمان التنفيذ الفعال والمتابعة والتقييم المستمر.

## الحوكمة

أنشأت الاستراتيجية الوطنية للتصدير للمرحلة الأولى هيكلا تنسيقيا يتكون من ثلاثة عناصر رئيسية:

- اللجنة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للتصدير، والتي تتولى اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتصدير للمرحلة الثانية والإشراف العام عليها.
- اللجنة التوجيهية للاستراتيجية الوطنية للتصدير، والتي تتولى تنسيق تنفيذ الاستراتيجية.
- اللجان الفنية للاستراتيجية الوطنية للتصدير (الترويج للصادرات، وتيسير التجارة، والأطر التنظيمية، والجودة، والسلع والخدمات)، والتي تركز على متابعة وتنفيذ أنشطة الاستراتيجية.

وقد قامت وزارة الصناعة والتجارة والتموين بمراجعة هذه الهياكل وتحسينها لضمان وجود إطار حوكمة فعّال لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدير في مرحلتها الثانية، مع الحفاظ على المرونة اللازمة لإجراء أي تعديلات مستقبلية وفقاً للاحتياجات المتغيرة خلال مراحل إعداد وتنفيذ خطط العمل.

## تنسيق الجهات المانحة

ومن أجل استقطاب وتعبئة الموارد المالية والفنية من شركاء التنمية الدوليين التنمية الدوليين والمؤسسات التمويلية، ستقوم وزارة الصناعة والتجارة والتموين بإنشاء آلية منتظمة واستباقية للتنسيق مع المانحين. وتهدف هذه الآلية إلى ضمان توفير التمويل الكافي وفي الوقت المناسب لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدير، بالإضافة إلى دعم السياسات والاستراتيجيات الأخرى التابعة للوزارة.

## المتابعة وإعداد التقارير

سيتم متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدير الثانية بشكل شهري، كما سيتم إعداد تقرير ربع سنوي لقياس مستوى الإنجاز.أما المشاريع المرتبطة برؤية التحديث الاقتصادي، فستتم متابعتها بشكل شهري أيضا.
وستمكّن عمليات المتابعة وتقارير الانجاز وزارة الصناعة والتجارة والتموين من تقييم مستوى التقدم المحرز، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة عند الحاجة لضمان التنفيذ الفعال للاستراتيجية.

## تقييم التقدم والأثر

سيتم تنفيذ نوعين من الدراسات التقييمية الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للتصدير للمرحلة الثانية:

- المراجعة متوسطة المدة: سيتم تنفيذها في منتصف فترة تطبيق الاستراتيجية - نهاية عام 2027 - بهدف تقييم مستوى التقدم المحرز، وقياس الأثر الأولي للاستراتيجية، وإتاحة الفرصة لإعادة مواءمة الاستراتيجية أو خطة العمل وتحديثها عند الضرورة.
- التقييم النهائي: سيتم تنفيذه خلال الأشهر الستة الأخيرة من فترة تنفيذ الاستراتيجية - منتصف عام 2029- بهدف تقييم الأثر النهائي للاستراتيجية الوطنية للتصدير للمرحلة الثانية، وتقديم التوصيات اللازمة، واقتراح تمديد الاستراتيجية حتى نهاية فترة رؤية التحديث الاقتصادي في عام 2033.

ولضمان الموضوعية والفعالية، سيتم تنفيذ هاتين الدراستين من قبل جهات تقييم مستقلة. كما سيتم نشر تقارير المراجعة متوسطة المدة والتقييم النهائي على الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة والتجارة والتموين لضمان الشفافية وإتاحة المعلومات لجميع الجهات المعنية.

# 2.0
# كلمة افتتاحية

# 2.0 كلمة افتتاحية

**بقلم معالي السيد يعرب القضاة، وزير الصناعة والتجارة والتموين**

الأردن واحدا من أكثر اقتصادات الشرق الأوسط انفتاحا وارتباطا بالاقتصاد العالمي، ويؤمن بأهمية التجارة الدولية باعتبارها محركاً أساسياً للتنمية الشاملة والمستدامة. ومن هذا المنطلق، قامت وزارة الصناعة والتجارة والتموين بإعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدير للفترة 2023–2025.

وقد تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للتصدير الأولى خلال فترة جائحة كوفيد-19، وهي مرحلة واجه خلالها المصدّرون الأردنيون، ولا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمصدّرون الجدد، مجموعة معقدة من التحديات العالمية والإقليمية والمحلية التي أثرت بشكل مباشر على أداء الصادرات. وعلى الرغم من صعوبة تلك الظروف، فقد حققت الاستراتيجية الوطنية للتصدير للفترة 2023–2025 العديد من الإنجازات المؤسسية والتشغيلية المهمة، من أبرزها إنشاء صندوق دعم وتطوير الصناعة بموجب نظام رقم 45 لسنة 2022، والذي خصص له مبلغ 30 مليون دينار أردني سنوياً.

كما شملت الإنجازات الرئيسية الأخرى تطوير لوحات متابعة الأداء اللوجستي، وإعداد خرائط شاملة للتدابير غير الجمركية، وتعزيز الإرشادات المتعلقة بإجراءات تقييم المطابقة، وتقوية برامج التدريب على جاهزية التصدير، وتطوير أنظمة البيانات الخاصة بمتابعة صادرات الخدمات. وقد بلغت نسبة تنفيذ خطة عمل الاستراتيجية الوطنية الأولى للتصدير 61 في المائة خلال عام 2023 في مرحلة ما بعد الجائحة، وارتفعت إلى 83 في المائة خلال عام 2024. ومع ذلك، فقد حدّت مجموعة من التحديات والفجوات الهيكلية من تحقيق الأثر الكامل للاستراتيجية الوطنية للتصدير الأولى ، لا سيما فيما يتعلق بتطوير قطاع الخدمات، وتصنيف واستهداف المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز قدرات الابتكار، ودمج المتطلبات العالمية الناشئة ضمن منظومة تنمية الصادرات.

تأتي المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتصدير للفترة 2026–2029 في وقت يشهد فيه المشهد التجاري الدولي تحولات جوهرية وحالة متزايدة من عدم اليقين. فقد أدت التغيرات في التحالفات الجيوسياسية العالمية، وتقلبات الأنظمة الجمركية، وتراجع فعالية آليات التجارة متعددة الأطراف، والتوسع في استخدام التدابير غير الجمركية، إلى زيادة التحديات التي تواجه استقرار التجارة العالمية وقابليتها للتنبؤ. وفي ظل هذه التطورات، تبرز الحاجة الملحة إلى تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الأردنية، وتنويع المنتجات والأسواق التصديرية، ورفع قدرة المملكة على الاستجابة بمرونة وكفاءة للمتغيرات المتسارعة في البيئة التجارية الدولية. ومن هنا، توفر الاستراتيجية الوطنية الثانية للتصدير خارطة طريق واضحة وعملية تهدف إلى إطلاق الإمكانات التصديرية للأردن، وتعزيز مرونة الاقتصاد الوطني، وترسيخ المكانة التنافسية للسلع والخدمات الأردنية في الأسواق العالمية.

وتعكس هذه الاستراتيجية توافقاً وطنيا واسعا تم بناؤه من خلال عملية تشاورية شملت المؤسسات الحكومية، وممثلي القطاع الخاص، وشركاء التنمية. وقد استند هذا الجهد التشاركي إلى رؤية التحديث الاقتصادي للأردن 2022 - 2033، كما يتكامل مع الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، بما في ذلك استراتيجيات تشجيع الاستثمار، وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتحول الرقمي، والنمو الأخضر، وغيرها من المبادرات الوطنية. وبعد سلسلة من ورش العمل الوطنية والمشاورات الفنية المتخصصة، تم التوصل إلى **رؤية** مشتركة تتمثل في:

**"جعل الصادرات محركا مستداماً ومبتكراً للنمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي والشمول."**

تعطي المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتصدير الأولوية لكل من القطاعين الصناعي والخدمي، حيث تم اختيار القطاعات المستهدفة استناداً إلى إمكاناتها التصديرية، وقدرتها على خلق فرص العمل، ودورها في تنويع الاقتصاد الوطني، وغيرها من العوامل الاستراتيجية. وتركز الاستراتيجية على عدد محدد من الأهداف الاستراتيجية، بما في ذلك تعزيز الدعم المتكامل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب معالجة عدد من القضايا ذات الأولوية المشتركة بين القطاعات، وفي مقدمتها التحول الرقمي، والتمكين الاقتصادي للمرأة، والاستدامة والامتثال للمتطلبات البيئية الخضراء.

وتُترجم هذه الأولويات إلى واقع عملي من خلال خطة عمل شاملة تتضمن مجموعة محددة من الأنشطة والمبادرات، وتحدد الجهات المسؤولة عن التنفيذ، والأطر الزمنية، ومؤشرات الأداء ذات الصلة. وتعد خطة العمل جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الوطنية للتصدير، وتشكل الآلية الرئيسية للتنفيذ، بما يضمن تحويل الأهداف الاستراتيجية إلى نتائج ملموسة وقابلة للقياس.

ومن السمات المميزة المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتصدير تركيزها القوي على التنفيذ الفعّال. إذ تتضمن الاستراتيجية منظومة متكاملة لمتابعة التقدم المحرز، وإعداد التقارير الدورية حول النتائج، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات الوطنية وشركاء التنمية، والتشاور المستمر مع ممثلي القطاع الخاص، بالإضافة إلى تنفيذ عمليات تقييم الأداء بصورة منتظمة.

وتهدف هذه الآليات إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والقدرة على التكيف خلال مراحل التنفيذ المختلفة، بما يتيح الكشف المبكر عن التحديات واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت المناسب. ومن خلال إرساء هذه الأدوات المؤسسية، تؤسس المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتصدير لنهج قائم على النتائج في تطوير الصادرات.

وتمثل هذه الاستراتيجية وخطة عملها إطارا عمليا ومنسقا لحشد الدعم الوطني والدولي اللازم لتحقيق طموحات الأردن التصديرية.

ويستند تنفيذها إلى هيكل حوكمة واضح تقوده وزارة الصناعة والتجارة والتموين، مع ضمان المواءمة المستمرة مع رؤية التحديث الاقتصادي من خلال آليات متابعة الأداء والتخطيط التكيفي المستمر.

إن تحقيق أهداف الاستراتيجية يتطلب تعاونا مستداما وفاعلا بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب الاستعداد لمعالجة التحديات الهيكلية التي تؤثر على تنافسية الصادرات الأردنية. ومن خلال الالتزام المشترك والعمل المتواصل، ستسهم المرحلة الثانية من هذه الاستراتيجية في دفع مسيرة التحول الاقتصادي في الأردن، وتعزيز مكانته كاقتصاد أكثر ديناميكية وشمولا وقدرة على الصمود والإستدامة، يرتكز نموه على الصادرات كمحرك رئيسي للتنمية والازدهار الاقتصادي.

# 3.0

# الإطار العام للاستراتيجية

# 3.0 الإطار العام للاستراتيجية

**الرؤية** جعل الصادرات محركا مستداما ومبتكرا للنمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي والشمول.

## الأهداف - مؤشرات الأداء الرئيسية

تستهدف الاستراتيجية تحقيق معدل نمو سنوي بنسبة 5 في المائة في الصادرات الصناعية، بما يتماشى مع الأهداف العامة للاستراتيجية الوطنية للتصدير. وفي الوقت نفسه، يتم اعتماد إطار تنفيذي أكثر تنظيما وقابلية للقياس من خلال مؤشرات خاصة بالقطاعات.

وفي إطار هذا النهج، من المتوقع أن ينمو قطاع الخدمات (باستثناء السياحة والنقل) بمعدل سنوي ثابت بنسبة 3 في المائة، مما يزيد قيمة التصدير من 373 مليون دينار اردني في عام 2025 إلى 420 مليون جنيه بحلول عام 2029، مع مكاسب سنوية إضافية تتراوح بين 11 و12 مليون دينار اردني.

بالتوازي، يسترشد القطاع الصناعي بأهداف النمو والتنويع، بما في ذلك خفض مؤشر تركيز المنتجات من 65 في المائة (2021) إلى 60 في المائة بحلول 2028 ومؤشر تركيز سوق التصدير من 66 في المائة إلى 60 في المائة، مع توسيع قيمة صادرات التصنيع من 4.70 مليار دينار اردني إلى 7.46 مليار دينار اردني خلال نفس الفترة. ويسهم هذا النهج القائم على أهداف تفصيلية في تعزيز توجه الاستراتيجية نحو تحقيق النتائج من خلال اعتماد مؤشرات مرجعية واضحة وقابلة للقياس للقطاعات ذات الأولوية، مما يعزز عمليات المتابعة والتقييم، ويرسخ مبادئ المساءلة، ويضمن المواءمة مع منهجية قياس الأداء المعتمدة ضمن الاستراتيجية الوطنية للتصدير.

**يوضح الجدول التالي المؤشرات الرئيسية المستهدفة لكلٍ من قطاع الخدمات (باستثناء السياحة والنقل) والقطاع الصناعي:**

| المؤشر | 2025 | 2026 | 2027 | 2028 | 2029 |
|---|---|---|---|---|---|
| قيمة الصادرات (مليون/ دينار أردني) | 373.5 | 384.7 | 396.2 | 408.1 | 420.1 |
| معدل النمو السنوي | - | %3 | %3 | %3 | %3 |
| الزيادة السنوية (مليون/ دينار أردني) | - | 11.2 | 11.5 | 11.9 | 12.0 |

**الجدول 1 الأهداف التصديرية للاستراتيجية الوطنية للتصدير في المرحلة الثانية (القطاع الخدمي) - باستثناء قطاعي السياحة والنقل**

| المؤشر | سنة الأساس (2021) | التقديرات لعام 2025 | 2026 | 2027 | 2028 | 2029 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مؤشر تركز المنتجات التصديرية | %65.10 | %61.80 | %61.50 | %61.20 | %60.50 | % 59.3 |
| مؤشر تركز الأسواق التصديرية | %66.50 | %62.60 | %62.10 | %61.50 | %60.60 | % 59.3 |
| قيمة الصادرات الصناعية (مليار/ دينار أردني) | 4.70 | 6.43 | 6.75 | 7.08 | 7.46 | 7.9 |

**الجدول 2 الأهداف التصديرية للاستراتيجية الوطنية للتصدير في المرحلة الثانية (القطاع الصناعي)**

# 3.1 استراتيجية الصادرات الصناعية

## الهدف الاستراتيجي

### الهدف الاستراتيجي الأول

**تعزيز النفاذ إلى الأسواق، القدرة على التنبؤ والتكيف مع المتطلبات التنظيمية بما يسهم في تحسين وصول المصدرين الصناعيين إلى الأسواق المستهدفة**

## مجالات التركيز الرئيسية

- دعم الامتثال لمتطلبات تسجيل المنتجات، ووضع بطاقات البيان التعريفية، والتغليف، ومعايير التتبع.
- إنشاء إطار وطني لاستمرارية التجارة وإدارة الطوارئ بهدف التنبؤ بالاضطرابات التي قد تؤثر على مسارات النقل البحري والبري وإدارتها، من خلال آليات رقمية آنية للتنسيق ومشاركة المعلومات بين الجهات المعنية، بما في ذلك القطاع الخاص.
- تبسيط ورقمنة إجراءات التصدير.
- تعزيز البنية التحتية الخاصة بتدابير الصحة والصحة النباتية والعوائق الفنية أمام التجارة من خلال مختبرات معتمدة دولياً، وتسريع إجراءات التفتيش، وإبرام اتفاقيات الاعتراف المتبادل على المستوى الإقليمي.
- معالجة تحديات النفاذ إلى الأسواق في الوجهات التصديرية الرئيسية من خلال تعزيز التنسيق المؤسسي.
- مواءمة التشريعات والأنظمة الوطنية مع المتطلبات العالمية المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك التغليف الأخضر ومعايير البصمة الكربونية.

## الهدف الاستراتيجي

### الهدف الاستراتيجي الثاني

**تعزيز التنافسية الصناعية، والابتكار، وجاهزية المنشآت الصغيرة والمتوسطة للتصدير**

## مجالات التركيز الرئيسية

- إنشاء وإرساء إطار وطني متكامل للامتثال والتقييس، يتوافق مع رؤية التحديث الاقتصادي والاستراتيجية الوطنية للتصدير، بهدف تحديد وتحليل ورسم خريطة وتصنيف المتطلبات ذات الأولوية حسب القطاعات والأسواق المستهدفة، وتعزيز التنسيق المؤسسي، ودمج أنظمة معلومات الامتثال، وضمان التنفيذ الفعال بما يتوافق مع المعايير الدولية المتطورة.
- بناء آلية منظمة لدعم الامتثال تشمل الحوافز المالية، والخدمات الاستشارية الفنية، وتسهيل الوصول إلى الجهات المعتمدة ومزودي الخدمات المؤهلين.
- تحسين جودة المنتجات من خلال تبني المعايير والمواصفات الدولية.
- تعزيز كفاءة الإنتاج والابتكار من خلال تحديث التكنولوجيا وتطوير العمليات الإنتاجية.
- تطوير قدرات التغليف والعلامات التجارية والتسويق والتصميم.
- توفير برامج التأهيل للتصدير والإرشاد الفني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمصدرين الجدد.
- تعزيز الابتكار، وتطوير المنتجات، وتشجيع الصناعات ذات القيمة المضافة العالية.

## الهدف الاستراتيجي

### الهدف الاستراتيجي الثالث

**توسيع نمو الصادرات الصناعية من خلال الترويج وتنويع الأسواق**

## مجالات التركيز الرئيسية

- إعداد خطة وطنية للمعارض التجارية والمعارض المتخصصة للفترة 2027–2029.
- تعزيز العلامة التجارية العالمية للقطاعات الصناعية الرئيسية.
- تعزيز دور الملحقين التجاريين في الترويج للصادرات الصناعية.
- دعم المشاركة في المعارض التجارية ذات الأثر العالي، وبعثات الأعمال الثنائية، والأنشطة الترويجية الموجهة.
- توسيع استخدام أدوات الترويج الرقمي وتطوير منهجيات تسويقية موحدة للقطاعات المستهدفة.
- تطوير مسارات دخول الأسواق في شرق أفريقيا وشمال أفريقيا وشرق آسيا.

## 3.2 استراتيجية الصادرات الخدمية

| الهدف الاستراتيجي | مجالات التركيز الرئيسية |
|---|---|
| **الهدف الاستراتيجي الأول**<br>تعزيز النفاذ إلى الأسواق والتكيف مع المتطلبات التنظيمية الخاصة بمصدري الخدمات. | • دعم الشركات في استيفاء متطلبات الترخيص والسجل التجاري والتصنيف المهني المعمول بها في دول مجلس التعاون الخليجي.<br>• معالجة القيود المتعلقة بتنقل مقدمي الخدمات، بما في ذلك متطلبات التأشيرات وتصاريح العمل.<br>• توفير معلومات ودراسات سوقية محدثة حول الأسواق المستهدفة، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وكينيا ورواندا وغيرها.<br>• تعزيز دور الملحقين التجاريين في الترويج لصادرات الخدمات.<br>• رفع مستوى الظهور والموثوقية للشركات الأردنية العاملة في قطاع الخدمات في الأسواق الدولية. |
| **الهدف الاستراتيجي الثاني**<br>بناء القدرات، وتعزيز الاعتمادات والجاهزية الرقمية لشركات الخدمات. | • دعم حصول الشركات على الشهادات والاعتمادات المتخصصة، مثل ، LEED ، BIM ، ESG، SOC 2 ،ISO ، BREEAM .<br>• تعزيز القدرات الرقمية في مجالات الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، والأمن السيبراني، والتصميم الرقمي.<br>• تعزيز الامتثال لمتطلبات حقوق الملكية الفكرية وتحسين جودة المحتوى الرقمي.<br>• تطوير المهارات الفنية والإدارية اللازمة لتصدير الخدمات. |
| **الهدف الاستراتيجي الثالث**<br>تعزيز الترويج الدولي ودخول الأسواق للصناعات الخدمية ذات الإمكانات العالية. | • تنفيذ حملات ترويجية إقليمية ودولية للقطاعات الخدمية المستهدفة.<br>• توسيع نطاق ترويج العلامة التجارية الوطنية للأردن لتشمل قطاعات الخدمات.<br>• دعم المشاركة في فعاليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومؤتمرات الهندسة المعمارية والهندسية، والمعارض المتخصصة، والصناعات الإبداعية.<br>• تطوير برامج لدخول الأسواق لكل من قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والهندسة المعمارية والهندسية، والاستشارات، والصناعات الإبداعية.<br>• تعزيز المنصات الرقمية المخصصة لترويج صادرات الخدمات. |

## 3.3 التطوير المتكامل لصادرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة (للقطاعين الصناعي والخدمي)

**الهدف الاستراتيجي**

التطوير المتكامل لصادرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاعين الصناعي والخدمي

**مجالات التركيز الرئيسية**

- دعم الشركات في استيفاء متطلبات الترخيص والسجل التجاري والتصنيف المهني المعمول بها في دول مجلس التعاون الخليجي.
- معالجة القيود المتعلقة بتنقل مقدمي الخدمات، بما في ذلك متطلبات التأشيرات وتصاريح العمل.
- توفير معلومات ودراسات سوقية محدثة حول الأسواق المستهدفة، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وكينيا ورواندا وغيرها.
- تعزيز دور الملحقين التجاريين في الترويج لصادرات الخدمات.
- رفع مستوى الظهور والموثوقية للشركات الأردنية العاملة في قطاع الخدمات في الأسواق الدولية.

## 3.4 الأولويات الاستراتيجية الشاملة

الأولوية الاستراتيجية المشتركة بين القطاعات

### التحول الرقمي في مختلف قطاعات التصدير

**مجالات التركيز الرئيسية**

- رقمنة إجراءات التصدير، بما في ذلك شهادات المنشأ، ومتطلبات الصحة والصحة النباتية، والعوائق الفنية أمام التجارة، والفحوصات المخبرية، والموافقات الرسمية.
- تطوير كتالوج وطني رقمي للمنتجات.
- تطبيق أنظمة التتبع باستخدام رموز الاستجابة السريعة QR وأنظمة بطاقة البيان الرقمي للمنتجات.
- تعزيز جاهزية الشركات للتجارة الإلكترونية وتطوير العلامات التجارية الرقمية.
- تطوير البنية التحتية الرقمية للمصدرين، بما يشمل الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، ونمذجة معلومات البناء BIM، والأمن السيبراني.

الأولوية الاستراتيجية المشتركة بين القطاعات

### الاستدامة والامتثال للمتطلبات البيئية الخضراء

**مجالات التركيز الرئيسية**

- دعم الشركات للامتثال لمتطلبات آلية تعديل الكربون على الواردات عند حدود الاتحاد الأوروبي CBAM، ومتطلبات التغليف الأخضر، والمعايير البيئية الدولية.
- تشجيع الإنتاج المستدام واستخدام المواد الصديقة للبيئة.
- تطوير آليات وطنية لبطاقة بيان البيئة ومنح الشهادات والاعتمادات الخضراء.
- تعزيز تطبيق معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ESG ومعايير البناء الأخضر، وخاصة لدى الشركات المصدرة للخدمات.

الأولوية الاستراتيجية المشتركة بين القطاعات

### التمكين الاقتصادي للمرأة في قطاعات التصدير

**مجالات التركيز الرئيسية**

- زيادة مشاركة الشركات المملوكة أو التي تقودها النساء في القطاعات التصديرية.
- توسيع فرص الوصول إلى التمويل والمنح والحوافز المخصصة لرائدات الأعمال.
- ضمان تمثيل الشركات التي تقودها النساء في البعثات التجارية، وأنشطة الأعمال الثنائية بين الشركات، وبرامج التدريب، والأنشطة الترويجية.
- دمج الاعتبارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في آليات وبرامج دعم التصدير

# 4.0

# هيكل الاقتصاد الأردني، والتنافسية، والبيئة التجارية

# 4.1 التحولات في بيئة التجارة الدولية خلال الفترة 2025–2026

## السياسات التجارية الدولية، وتصاعد الرسوم الجمركية، وتحولات السياسات التجارية

تشكلت بيئة التجارة الدولية خلال عامي 2025 و2026 بفعل أربعة عوامل متراكبة رئيسية: أولا، التحول الجوهري في السياسة التجارية للولايات المتحدة من خلال فرض رسوم جمركية أساسية ومتبادلة وتعليق العمل بنظام الإعفاء من الرسوم للشحنات منخفضة القيمة De Minimis ؛ وثانيا، التوسع الملحوظ في الحواجز غير الجمركية عبر الأسواق الرئيسية؛ وثالثا، التطورات المستمرة في بيئة الخدمات اللوجستية العالمية التي شهدت اضطرابات حادة، حيث تفاقمت تداعيات تعطل حركة الشحن في البحر الأحمر المستمرة منذ أواخر عام 2023 مع الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز منذ شباط 2026 نتيجة تصاعد التوترات الأمنية الإقليمية، وهو ما يمثل أول تعطيل متزامن لكلا الممرين البحريين الحيويين في الشرق الأوسط في التاريخ الحديث؛ ورابعا، تعرض بيئة الطلب الإقليمي لضغوط متزايدة نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة وتعطل سلاسل الإمداد الناجم عن أزمة مضيق هرمز، مما أدى في الوقت نفسه إلى تراجع الطلب الاستيرادي لدى شركاء الأردن التجاريين في دول مجلس التعاون الخليجي وارتفاع تكاليف الخدمات اللوجستية عبر أهم ممراته التصديرية.

وبالنسبة للأردن، بوصفه اقتصاداً صغيراً ومنفتحاً يتمتع بدرجة عالية من الانكشاف على الأسواق والقطاعات الخارجية، فإن هذه التطورات تؤثر بشكل مباشر على آفاق الصادرات وتكاليف الامتثال ومتطلبات النفاذ إلى الأسواق وهوامش الربحية. ويستند التحليل الوارد أدناه بصورة رئيسية إلى عمليات الرصد والمتابعة التي تقوم بها منظمة التجارة العالمية WTO [1] ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD [2] لتدفقات التجارة وأحجامها، وإلى مؤشرات القيود التجارية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD [3]، بالإضافة إلى البيانات الوطنية وبيانات القطاعات المتعلقة بالخدمات اللوجستية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويخضع التعامل الأمريكي مع السلع الأردنية حاليا لإطارين قانونيين، ويعد التمييز بينهما أمرا جوهريا لفهم معدلات الرسوم المطبقة والمشار إليها أدناه. ويتمثل الإطار الأول في قانون تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن الصادر بتاريخ 28 أيلول 2001، والذي تم تطبيقه بموجب الإعلان الرئاسي رقم 7512 ودخل حيز النفاذ في 17 كانون الأول 2001. وينص هذا الإطار على إلغاء الرسوم الجمركية على معظم السلع المتبادلة بين البلدين، ولا يزال ساريا من الناحية القانونية حتى اليوم. [4] أما الإطار الثاني، فيتمثل في سلسلة من التدابير الرئاسية التي تم إقرارها اعتبارا من نيسان 2025 بموجب صلاحيات الطوارئ والأمن القومي، والتي تفرض رسوما جمركية إضافية فوق المعدلات التفضيلية المنصوص عليها في الاتفاقية الثنائية أو بدلا منها في بعض الحالات. ويستمر الإطاران القانونيان معاً كأداتين قانونيتين نافذتين، فيما يتحدد مقدار الرسوم المستوفاة عند الحدود الأمريكية في أي وقت وفقا للتدبير الساري والمطبق على المنتج المعني.

وبموجب الأمر التنفيذي رقم 14257 الصادر بتاريخ 2 نيسان 2025، فرضت الولايات المتحدة رسوماً جمركية أساسية بنسبة 10 في المائة على معظم الواردات من جميع الدول، ودخلت حيز التنفيذ في 5 نيسان 2025، كما استكملت برسوم جمركية متبادلة خاصة بكل شريك تجاري اعتبارا من 9 نيسان 2025 بالنسبة للدول المدرجة في الملحق الأول للأمر التنفيذي. [5] وبعد فترة تعليق استمرت 90 يوما، عادت خلالها معظم المعدلات الخاصة بالدول إلى مستوى الرسم الأساسي البالغ 10 في المائة، أعاد الأمر التنفيذي رقم 14326 الصادر في 30 تموز 2025 العمل بالرسوم الخاصة بكل دولة، مع تعديل بعضها، اعتبارا من 7 آب 2025، حيث تم تطبيق رسم جمركي متبادل بنسبة 15 في المائة على الواردات القادمة من الأردن. [6]

إلا أن هذا النظام الخاص بالدول توقف العمل به في 20 شباط 2026، عندما قضت المحكمة العليا الأمريكية بأن قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية IEEPA لا يمنح السلطة القانونية لفرض رسوم جمركية، مما أبطل الأساس القانوني الذي استند إليه الأمران التنفيذيان رقم 14257 ورقم 14326. [7]

وبعد أربعة أيام فقط، استبدلت الإدارة الأمريكية هذا النظام بفرض رسم إضافي موحد على الواردات بموجب المادة 122 من قانون التجارة لعام 1974 19USC 2132، وذلك اعتبارا من 24 شباط 2026 ولمدة قانونية تبلغ 150 يوماً تنتهي في 24 تموز 2026 ما لم يقرر الكونغرس تمديدها. [8] ويُطبق الرسم بموجب المادة 122 بصورة موحدة على جميع الشركاء التجاريين، مع استثناءات قطاعية تشمل منتجات الطاقة، والسلع المؤهلة بموجب اتفاقية الولايات المتحدة - المكسيك - كندا USMCA، والمنتجات الخاضعة أصلا للرسوم القطاعية المفروضة بموجب المادة 232. [9] وضمن إطار المادة 122، فقد بلغ المعدل الذي تم التفاوض عليه وقبوله بالنسبة للأردن 15 في المائة. ولا يزال هذا الإطار محل نزاع قضائي؛ ففي 7 أيار 2026 أصدرت محكمة التجارة الدولية الأمريكية حكما ضد هذا الرسم الإضافي، بينما أصدرت محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة الفيدرالية أمرا بتعليق إداري للحكم بتاريخ 12 أيار 2026. وفي 20 أيار 2026 رفضت محكمة التجارة الدولية تعليق أمرها القضائي، وما تزال إجراءات الاستئناف قيد النظر. وإلى حين حسم النزاع القضائي، تستوفي هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية CBP الرسوم الجمركية فعليا بنسبة 10 في المائة. ومع ذلك، ولأغراض الإطار الاستراتيجي المعروض في هذا الفصل، ينظر إلى معدل 15 في المائة باعتباره المعدل المرجعي، كونه يمثل التوجه السياسي المستقر الذي التزم به الأردن ضمن هذا الإطار. وعليه، ينبغي للمصدرين الأردنيين التخطيط على أساس معدل 15 في المائة، مع الأخذ في الاعتبار أن معدل التحصيل الفعلي الحالي البالغ 10 في المائة يمثل الوضع النقدي والتشغيلي المؤقت إلى حين صدور قرار قضائي نهائي. وترد معدلات الرسوم الجمركية المطبقة على الأردن وعلى عدد من شركائه التجاريين الإقليميين المختارين في الجدول (3) أدناه. [10] [11]

| الدولة | الرسوم الجمركية المعدلة (حتى 21 تموز 2026) |
|---|---|
| سوريا | %15 |
| سويسرا | %15 |
| العراق | %15 |
| كندا | %0 / %15 |
| ليبيا | %15 |
| الجزائر | %15 |
| تونس | %15 |
| تايوان | %15 |
| فيتنام | %15 |

| الدولة | الرسوم الجمركية المعدلة (حتى 21 تموز 2026) |
|---|---|
| اليابان | %15 |
| الأردن | %10 |
| الاتحاد الأوروبي | %15 |
| مصر | %15 |
| دول مجلس التعاون الخليجي | %15 |
| المغرب | %15 |
| المملكة المتحدة | %15 |
| منتجات الطاقة من دول مجلس التعاون الخليج[13] | %0 |
| الصين[14] | %15 + الفصل 301 |

**الجدول 3 معدلات الرسوم الجمركية الأمريكية السارية على الأردن وشركاء تجاريين مختارين حتى 23 أيار 2026**

تعكس المعدلات المبينة أعلاه المعدلات المتفاوض عليها ضمن إطار المادة 122. وبالنظر إلى أن هذا الإطار لا يزال محل نزاع قضائي، فإن هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية تستوفي حالياً الرسوم بنسبة 10%. وللاطلاع على التسلسل الزمني للتطورات القانونية ذات الصلة، يرجى الرجوع إلى القسم 4.1 والدلالة الرئيسية 1.

بموجب الاتفاقية الجديدة التي تم توقيعها بين المملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة الأميركية في 21 تموز 2026، تم منح الأردن تعرفة جمركية إضافية تفضيلية بنسبة 10% بدلا من 15% على معظم القطاعات والتي من المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ في شهر آب 2026.

ارتفع متوسط معدلات الرسوم الجمركية الفعلية في الولايات المتحدة إلى 20.2 في المائة في أواخر تموز 2025، وهو أعلى مستوى يسجل منذ عام 1911، قبل أن يتراجع إلى 11.0 في المائة عقب قرار المحكمة العليا الأمريكية وفرض الرسم الإضافي بموجب المادة 122. ومع ذلك، ظل هذا المستوى يمثل أعلى معدل مسجل منذ عام 1943. وتعكس هذه الأرقام تحولا جوهريا عن مسار التحرير التدريجي للتجارة الذي أرسته الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT ولاحقا منظمة التجارة العالمية WTO ممثلة تراجعا منهجيا عن عقود من الالتزامات الرامية إلى خفض الحواجز التجارية.

الى جانب الرسوم الجمركية الطارئة، لجأت الولايات المتحدة إلى تطبيق المادة 232 من قانون التوسع التجاري لعام 1962 لفرض قيود على واردات عدد من السلع الاستراتيجية استنادا إلى اعتبارات الأمن القومي. وقد شهد هذا الإطار إعادة هيكلة جوهرية في نيسان 2026.[15] وبموجب المادة 232 فإن معدلات الرسوم السارية حتى 23 أيار 2026 كما يلي:

**المعادن (الصلب والألمنيوم والنحاس):** رسوم جمركية بنسبة 50 في المائة على المنتجات الأساسية و25 في المائة على المنتجات المشتقة. أما السلع ذات المنشأ البريطاني فتخضع لمعدلات أقل 15 في المائة و25 في المائة على التوالي بموجب اتفاق الازدهار الاقتصادي بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

**السيارات وقطع الغيار**: تم تطبيق رسوم جمركية بنسبة 25 في المائة على المستوى العالمي، مع منح تخفيضات تفاوضية للمملكة المتحدة (10 في المائة لأول 100.000 سيارة سنويا) والاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية.

**الشاحنات المتوسطة والثقيلة وقطع غيارها:** تخضع لرسوم جمركية بنسبة 25 في المائة .

**المنتجات الخشبية:** رسوم جمركية بنسبة 10 في المائة على الأخشاب المنشورة والأخشاب الخام، و25 في المائة على الأثاث المنجد وخزائن المطابخ. وفي المقابل، تم تحديد سقف للرسوم عند 10 في المائة للمنتجات البريطانية و15 في المائة للمنتجات القادمة من الاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية. كما تم تأجيل الزيادات الإضافية التي كان مقررا تطبيقها في كانون الثاني 2026 إلى كانون الثاني 2027 بانتظار استكمال المفاوضات الجارية.

هنالك ثلاثة مسوحات إضافية بموجب المادة 232 تشمل الأدوية، وأشباه الموصلات، والمعادن الحرجة المعالجة تم الانتهاء منها في نيسان 2026. في المقابل، لا تزال ستة تحقيقات أخرى مفتوحة تشمل الطائرات، والطائرات بدون طيار، والبولي سيليكون، وتوربينات الرياح، والروبوتات، والمستلزمات والمعدات الطبية. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الرسوم الجمركية المفروضة بموجب المادة 232 تستند إلى أساس قانوني منفصل، وبالتالي لم تتأثر بحكم المحكمة العليا الأمريكية. فعند تطبيق رسوم المادة 232 على منتج معين، فإنها لا تُضاف إلى الرسم الإضافي المفروض بموجب المادة 122، بل يسري معدل الرسوم المقرر بموجب المادة 232.
من بين تحقيقات المادة 232 التي تم الانتهاء منها، فإن الإعلان الخاص بالأدوية الصادر في 2 نيسان 2026 يترتب عليه آثار خاصة بالنسبة للأردن. وينص الإعلان على فرض رسوم جمركية بنسبة 100 في المائة بموجب المادة 232 على الأدوية المحمية ببراءات اختراع وعلى المواد الفعالة الدوائية المرتبطة بها والتي يبدأ تطبيقها اعتبارا من 31 تموز 2026 بالنسبة للشركات المدرجة في الملحق الثالث من الإعلان، واعتبارا من 29 أيلول 2026 لجميع الشركات الأخرى. كما يتضمن الإعلان تخفيضات خاصة ببعض الدول، حيث تخضع الأدوية المحمية ببراءات اختراع ذات المنشأ البريطاني لرسوم بنسبة 10 في المائة، بينما تخضع الأدوية القادمة من الاتحاد الأوروبي وسويسرا وليختنشتاين واليابان وكوريا الجنوبية لرسوم بنسبة 15 في المائة، وذلك بما يتوافق مع الالتزامات الواردة في الأطر الثنائية ذات الصلة.وفي المقابل، يستثنى صراحةً من نطاق تطبيق هذا الإعلان كل من الأدوية الجنيسة والأدوية الحيوية المماثلة. [16]

بالنسبة للأردن، بلغت قيمة صادراته الدوائية إلى الولايات المتحدة 82.20 مليون دولار أمريكي في عام 2023، [17] وكانت تتألف في معظمها من الأدوية الجنيسة. وعليه، فإن التعرض المباشر للرسوم الجمركية الدوائية المفروضة بموجب المادة 232 يعد أكثر محدودية مما قد يوحي به معدل الرسوم المعلن البالغ 100 في المائة. ويعتمد حجم التأثر الفعلي على نسبة الصادرات الدوائية الأردنية المتجهة إلى الولايات المتحدة التي تندرج ضمن فئة الأدوية المشمولة بالإعلان الرئاسي، أي الأدوية المحمية ببراءات الاختراع، الأمر الذي يستدعي إجراء مراجعة وتحليل على مستوى المنتجات الفردية. أما بالنسبة للمسوحات الستة المتبقية بموجب المادة 232، فإن التحقيقات المتعلقة بالمستلزمات والمعدات الطبية قد تؤثر أيضاً على مستوى تعرض الأردن لهذه الإجراءات في المستقبل، مما يستدعي مواصلة متابعة تطوراتها ورصد نتائجها بشكل مستمر.

بالتوازي مع ذلك، علقت الولايات المتحدة العمل بنظام الإعفاء الجمركي للشحنات منخفضة القيمة الذي ظل معمولا به لفترة طويلة، وذلك اعتبارا من 29 آب 2025. في السابق، كانت الشحنات التي تقل قيمتها عن 800 دولار أمريكي، أي ما يعادل نحو 567 دينارا أردنيا، تدخل إلى الولايات المتحدة دون استيفاء رسوم جمركية أو ضرائب.

وبموجب الأمر التنفيذي رقم 14324 الصادر في 30 تموز 2025، والذي أكدت أحكامه الإرشادات الصادرة عن هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية، أصبحت جميع الشحنات منخفضة القيمة خاضعة للإجراءات الجمركية ومتطلبات التحقق من السماح بدخولها إلى السوق الأمريكية. [18]

ويعد إلغاء هذا الإعفاء مؤثراً بشكل خاص على سلاسل الإمداد التي تعتمد على التجارة الإلكترونية القائمة على الشحنات الفردية الصغيرة وعلى الاستراتيجيات التجارية المصممة للاستفادة من حدود الإعفاء الجمركي، إذ يؤدي إلى زيادة التكلفة النهائية لوصول المنتجات إلى السوق وارتفاع الأعباء الإدارية والإجرائية على المصدرين، لا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة.

## دلالة رئيسية: آفاق التجارة العالمية – آذار 2026

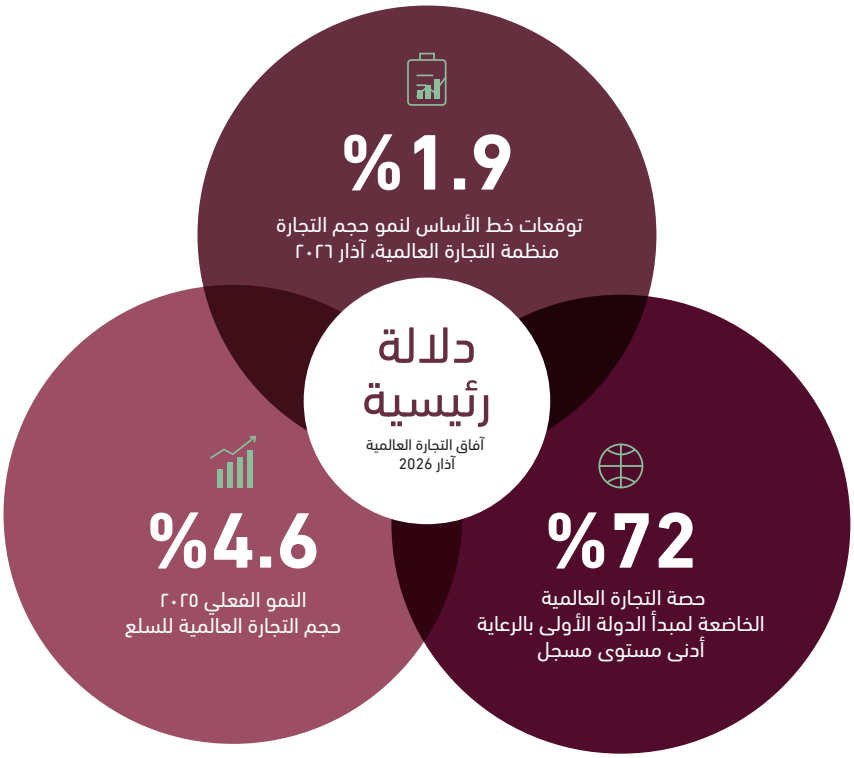


**الدلالة الرئيسية 1 الرسوم الجمركية الأمريكية واتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة**

شهدت التجارة العالمية للسلع خلال عام 2025 أداء فاق جميع التوقعات، مدفوعة بالطلب المتزايد على السلع المرتبطة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى قيام العديد من المستوردين بتقديم مشترياتهم قبل دخول الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة حيز التنفيذ. وقد بلغت القيمة الإجمالية لصادرات السلع العالمية 26.26 تريليون دولار أمريكي. كما تشير التوقعات الأساسية لعام 2026 إلى تباطؤ حاد في نمو التجارة العالمية ليصل إلى 1.9% وقد ينخفض إلى 1.4% في حال استمرار ارتفاع أسعار الطاقة المرتبطة بالصراع الدائر في الشرق الأوسط. وبالنسبة للأردن، فإن التراجع المستمر في تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وتزايد حالة عدم اليقين المرتبطة بالرسوم الجمركية يعززان الحاجة الاستراتيجية الملحة إلى تنويع االصادرات.

المصدر: منظمة التجارة العالمية، آفاق التجارة العالمية والإحصاءات، آذار 2026، جنيف: أمانة منظمة التجارة العالمية، 19 آذار 2026. انظر أيضا: منظمة التجارة العالمية، آفاق التجارة العالمية والإحصاءات: تحديث، تشرين الأول 2025.

## الاستبدال القانوني لإطار الرسوم الجمركية لعام 2025

توقف العمل بمعدلات الرسوم الجمركية الخاصة بكل دولة من ذلك التاريخ وتم استبدالها في 24 شباط 2026 برسم إضافي موحد على الواردات بموجب المادة 122 من قانون التجارة لعام 1974، مع خضوعه لسقف قانوني 15 في المائة. وقد بلغ المعدل الذي تم التفاوض عليه وقبوله من قبل الأردن ضمن إطار المادة 122 نسبة 15 في المائة. وفي وقت لاحق، أصدرت محكمة التجارة الدولية الأمريكية حكماً ضد هذا الرسم الإضافي، إلا أن هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية لا تزال تستوفي الرسوم بنسبة 10 في المائة إلى حين البت في الاستئناف. ويعتمد في هذه الاستراتيجية لأغراض التخطيط الاستراتيجي معدل 15 في المائة بوصفه المعدل المرجعي، استناداً إلى كونه يمثل النتيجة السياسية الأكثر استقراراً الناتجة عن التفاهمات الثنائية. وعليه، ينبغي للمصدرين التخطيط على أساس معدل 15 في المائة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن معدل التحصيل الفعلي الحالي البالغ 10 في المائة يمثل الوضع التشغيلي القائم من حيث التدفقات النقدية إلى حين حسم النزاع القضائي.[19]

ينتهي العمل بهذا الرسم الإضافي في موعد أقصاه 24 تموز 2026 ما لم يتم تمديده. وقد أشارت الإدارة الأمريكية بعد ذلك إلى أنها ستتخذ تدابير بديلة لاحقة استنادا إلى صلاحيات قانونية أخرى. وبالرغم من أن معدل الرسوم قد تم التفاوض عليه بصورة رسمية، إلا أن حالة عدم اليقين القانوني المرتبطة بهذا الإطار لم تُحسم بعد.

دلالة رئيسية • الاستراتيجية الوطنية للتصدير – المرحلة الثانية • الفصل الرابع

### الرسوم الجمركية الأمريكية واتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة

الاستراتيجية الوطنية للتصدير للأردن - المرحلة الثانية ، نيسان 2026

**رسوم جمركية 15%**

رسم إضافي بموجب المادة 122 على الصادرات الأردنية رغم تمتعها بإعفاء جمركي بموجب اتفاقية التجارة الحرة




## تمهيد: اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة

اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة هي أول اتفاقية تجارة حرة ثنائية بين الولايات المتحدة ودولة عربية، دخلت حيز التنفيذ في 17 كانون الأول 2001، واكتمل تنفيذها بالكامل في كانون الثاني 2010. وبموجب الاتفاقية، **تتمتع معظم السلع الأردنية بإعفاء جمركي عند دخولها إلى السوق الأمريكية**، شريطة الالتزام بقواعد المنشأ التي تشترط ألا تقل نسبة المحتوى الأردني في المنتج عن 35 في المائة. وخلال العقدين اللذين أعقبا دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من بضع مئات الملايين من الدولارات إلى نحو **5 مليارات دولار أمريكي بحلول عام 2024.** اذ بلغت قيمة الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة 3.11 مليار دولار أمريكي، مشكلة 25.7 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية الأردنية، لتصبح بذلك أكبر سوق منفرد للصادرات الأردنية.

تم احتساب معدل الرسوم الجمركية البالغ 20 في تم

في 2 نيسان 2025، أعلن رئيس الولايات المتحدة حالة طوارئ وطنية بموجب **قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية IEEPA**، مستندا إلى صلاحيات استثنائية أتاحت فرض رسوم جمركية دون الحاجة إلى موافقة الكونغرس. وأعقب ذلك إصدار حزمتي تدابير جمركية متتاليتين خلال فترة زمنية قصيرة.
تمثل الرسوم الجمركية المفروضة بموجب قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية حالة نادرة وذات أثر كبير تتمثل في إجراء تنفيذي أحادي الجانب أدى عمليا إلى تقليص المزايا التي توفرها اتفاقية ثنائية نافذة، مع بقاء الاتفاقية نفسها سارية من الناحية القانونية. وتتضمن اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة بنداً يتعلق بالاستثناءات الأمنية يتيح للولايات المتحدة اتخاذ أي إجراءات تراها ضرورية لحماية مصالحها الأمنية الأساسية، وهو البند الذي استندت إليه الإدارة الأمريكية، إلى جانب إعلان حالة الطوارئ بموجب قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية، لتبرير فرض هذه الرسوم.

وقد أُثيرت منذ البداية تساؤلات قانونية حول الأساس الدستوري لهذه الرسوم. فالقانون المذكور لم يستخدم سابقا كأداة لفرض رسوم جمركية، في حين أن سلطة فرض الرسوم تعود في الأصل إلى الكونغرس الأمريكي. وقد أصدرت عدة محاكم فيدرالية أحكاما ضد هذه الرسوم، قبل أن تؤكد المحكمة العليا الأمريكية في شباط 2026 أن قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية لا يمنح السلطة القانونية لفرض رسوم جمركية. وعقب ذلك، تم استبدال الرسوم الخاصة بكل دولة والمفروضة بموجب هذا القانون برسم إضافي عالمي بموجب المادة 122، حيث تم تحديد المعدل المتفاوض عليه مع الأردن عند 15 في المائة ضمن هذا الإطار. وفي الوقت الراهن، تستوفي هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية الرسوم بنسبة 10 في المائة إلى حين البت في الاستئناف المقدم على حكم محكمة التجارة الدولية الأمريكية الصادر ضد هذا الرسم الإضافي. ومع ذلك، فإن المعدل المتفاوض عليه البالغ 15 في المائة يمثل تراجعاً فعلياً ومؤثراً مقارنة بالإعفاء الجمركي الكامل الذي تمتعت به الصادرات الأردنية إلى السوق الأمريكية منذ عام 2001، حتى وإن كان معدل التحصيل الفعلي المطبق حالياً أقل من ذلك بصورة مؤقتة.

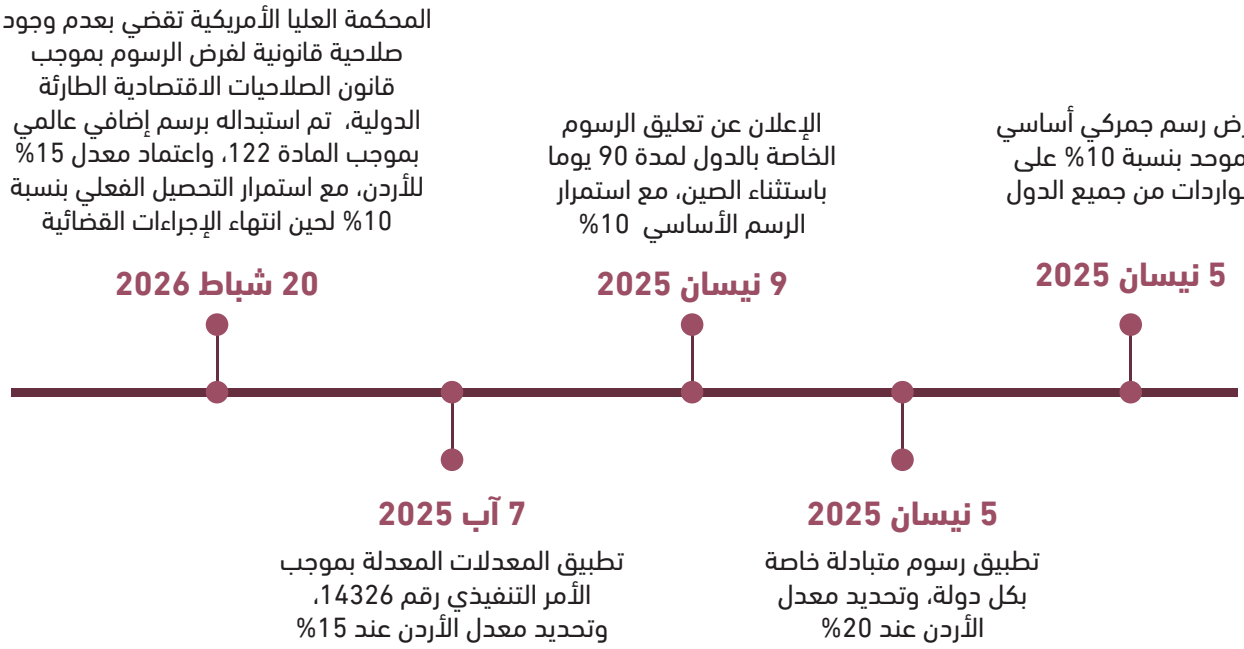


تم احتساب معدل الرسوم الجمركية البالغ 20 في المائة المخصص للأردن وفق معادلة حسابية آلية تعتمد على نسبة العجز التجاري الأمريكي مع الأردن إلى إجمالي الواردات الأمريكية من الأردن. ففي عام 2024، بلغ العجز التجاري الأمريكي مع الأردن 1.24 مليار دولار أمريكي، في حين بلغت قيمة الواردات الأمريكية من الأردن 3.11 مليار دولار أمريكي،

حيث تم احتساب المعدل وفق المعادلة التالية:
1.24 ÷ 3.11 ÷ 2 = 0.20. ويستند هذا النهج إلى اعتبار الميزان التجاري هو المعيار الوحيد لقياس عدالة العلاقات التجارية، متجاهلا بصورة كاملة المعاملة التفضيلية الممنوحة للأردن بموجب اتفاقية التجارة الحرة الحالية. الأمر الذي دفع الأردن إلى الدخول في مسار تفاوضي امتد لأكثر من عام، تُوج بتوقيع اتفاقية تجارية جديدة في 21

تموز 2026 تمنح الأردن ميزة تفضيلية إضافية تتمثل في تطبيق تعرفة جمركية إضافية بنسبة 10% على معظم القطاعات، مقارنة بمعدلات أعلى فرضت على العديد من الدول، كما تستند الاتفاقية إلى اتفاقية التجارة الحرة باعتبارها الإطار الناظم للعلاقات التجارية بين البلدين.

- **المنسوجات والملابس.** تشكل الملابس الجاهزة ما يقارب 70 في المائة من قيمة الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة، ويوفرهذا القطاع فرص عمل تقدر بنحو 77.800 عامل في المصانع الموجهة للتصدير. ويُعد القطاع من أكثر القطاعات تعرضاً بشكل مباشر وملموس لهذه الإجراءات.

| الاعتبارات الاستراتيجية على استراتيجية الصادرات الأردنية |
|---|
| **التنويع دون التخلي عن الأسواق القائمة.**<br>تظل الولايات المتحدة أكبر سوق للصادرات السلعية الأردنية. ويتمثل الهدف الاستراتيجي في خفض درجة التركز إلى أقل من 20% من خلال تطوير أسواق بديلة في الاتحاد الأوروبي ودول الخليج وآسيا، وليس التخلي عن السوق الأمريكية. |
| **التفاوض في إطار اتفاقية التجارة الحرة.**<br>لا تزال الآليات المتاحة بموجب اتفاقية التجارة الحرة، بما في ذلك بند تسوية النزاعات، والخيارات المتاحة ضمن إطار منظمة التجارة العالمية قائمة ويمكن الاستفادة منها. وقدرة الأردن التفاوضية في أقوى حالاتها طالما أن الاتفاقية لا تزال سارية قانونياً، وطالما أن الأساس الدستوري للسياسة الجمركية الأمريكية لم يحسم بشكل نهائي. |
| **الامتثال بوصفه ميزة تنافسية.**<br>في مرحلة ما بعد فرض الرسوم الجمركية، يمكن للمصدرين الأردنيين الذين يستثمرون في متطلبات تتبع سلاسل التوريد وفق قانون منع العمل القسري للإيغور UFLPA ، وفي إعداد تقارير آلية تعديل حدود الكربون ,وشهادات الجودة ، أن يعززوا قدرتهم التنافسية ويميزوا منتجاتهم عن منافسين لا تستطيع سلاسل إمدادهم الامتثال للمعايير والمتطلبات نفسها. |

**الخلاصة:** تكشف هذه التطورات عن هشاشة هيكلية جوهرية في الاقتصاد التصديري الأردني، تتمثل في الاعتماد الكبير على سوق واحدة تُدار سياستها التجارية من خلال أوامر تنفيذية أكثر من اعتمادها على التزامات تشريعية مستقرة. فحتى عندما يكون النفاذ إلى السوق مكفولاً بموجب اتفاقية قائمة، فإن ذلك لا يضمن بالضرورة استمرار النفاذ الفعلي في مواجهة التدابير الطارئة الأحادية الجانب. ولا تزال اتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأمريكية سارية من الناحية القانونية، إلا أن العديد من مزاياها العملية لم تعد تتمتع بالأثر نفسه. ولا يشكل ذلك مبرراً للتخلي عن السوق الأمريكية، بل على العكس، يمثل أقوى دليل على أهمية أجندة تنويع الأسواق التي تشكل محوراً رئيسياً في الاستراتيجية الوطنية للتصدير الثانية. كما يؤكد ضرورة العمل على تعميق الاستفادة التجارية من اتفاقيات التجارة الحرة التي تربط الأردن بكل من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، وتعزيز توظيفها بصورة أكثر فاعلية كأداة للحد من المخاطر الناجمة عن تركز الصادرات في سوق واحدة.

**الدلالة الرئيسية 1: الرسوم الجمركية الأمريكية واتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة**

- **الكيماويات والأدوية.** تمثل الأسمدة والأدوية والكيماويات الصناعية جانباً مهماً من التعرض الثانوي لهذه الإجراءات. كما أشارت المسوحات التي أُجريت بموجب المادة 232 بشأن واردات الأدوية إلى احتمال حدوث مزيد من التصعيد في المستقبل.
- **تأكيد مخاطر التركز.** أظهرت هذه التطورات حجم المخاطر الاستراتيجية الناجمة عن تركّز 25.7 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية الأردنية في سوق واحدة، ترتكز سياستها التجارية على القرارات التنفيذية أكثر من ارتكازها على الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات التجارية.

## التوسع في التدابير غير الجمركية

في حين استحوذت الرسوم الجمركية على القدر الأكبر من الاهتمام، فإن التوسع في التدابير غير الجمركية يشكل تحدياً لا يقل أهمية بالنسبة للمصدرين.

ففي الاتحاد الأوروبي، دخلت آلية تعديل حدود الكربون CBAM مرحلتها النهائية اعتبارا من 1 كانون الثاني 2026. كما يبدأ تطبيق لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات EUDR اعتباراً من 30 كانون الأول 2026 بالنسبة للمشغلين الكبار. وخلال هذه الفترة، يُطلب من مستوردي الإسمنت والحديد والصلب والألمنيوم والأسمدة والكهرباء والهيدروجين الإفصاح عن الانبعاثات الكربونية، على أن تبدأ الالتزامات المالية الأولى المرتبطة بالآلية خلال عام 2026. [20]

كما يواجه مصدرو المواد الكيميائية أعباء تنظيمية إضافية بموجب لائحة تسجيل المواد الكيميائية وتقييمها وترخيصها وتقييدها REACH الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، والتي تشترط تسجيل جميع المواد الكيميائية التي يتم تسويقها في أوروبا وتقديم بيانات تفصيلية تتعلق بسلامتها. [21]

وبالنسبة لقطاعات الأدوية، ومستحضرات التجميل، والأسمدة، والكيماويات الصناعية في الأردن، والتي بلغت صادراتها مجتمعة نحو 4.1 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 2.9 مليار دينار أردني، شكلت ما يقارب 33 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية الأردنية في عام 2024- هذه المتطلبات تمثل عائقاً مهماً أمام النفاذ إلى الأسواق. وتتأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة خاصة بهذه المتطلبات، إذ لا يمتلك سوى عدد محدود منها القدرات الفنية أو الموارد المالية اللازمة لإعداد ملفات الامتثال الخاصة بلائحة REACH أو التعاقد مع ممثلين معتمدين داخل الاتحاد الأوروبي.

ومن المتوقع أن يؤدي التوافق المرتقب بين REACH البريطاني والتوسع في تطبيق تشريعات العناية الواجبة المتعلقة بالمواد الخطرة وشفافية سلاسل التوريد في دول

المصادر: مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة، اتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأمريكية، دخلت حيز التنفيذ في 17 كانون الأول 2001؛ مكتب المفوض التجاري الأردني / مكتب الإحصاء الأمريكي، بيانات التجارة الثنائية لعام 2024؛ الأمر التنفيذي رقم 14257، «تنظيم الواردات من خلال نظام الرسوم الجمركية المتبادلة ...»، 2 نيسان 2025 (Fed. Reg. 90 15041)؛ الأمر التنفيذي رقم 14326، «إجراء تعديلات إضافية على معدلات الرسوم الجمركية المتبادلة»، 30 تموز 2025 (Fed. Reg. 37963 90)؛ Learning Resources, Inc. v. Trump, 607 U.S. (2026)، الإعلان الرئاسي رقم 11011، «فرض رسم إضافي مؤقت على الواردات ...»، 20 شباط 2026، (Fed. Reg. 9341 91).

الاتحاد الأوروبي، إلى زيادة هذه الالتزامات، ويؤكد الحاجة إلى توفير برامج دعم جماعية للامتثال، وآليات متخصصة لتقديم المشورة والخدمات التصديرية للشركات الأردنية.

أما لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات، فعلى الرغم من أنها لا تؤثر بصورة مباشرة على السلع التصديرية الرئيسية للأردن، فإنها ستفرض متطلبات تتعلق بإمكانية التتبع اعتبارا من كانون الأول 2025، وهو ما قد يؤثر على بعض التدفقات التجارية المحدودة المرتبطة بإعادة تصدير المنتجات المطاطية والمنتجات التي تحتوي على مدخلات من زيت النخيل. [22]

علاوة على اللوائح البيئية، تشهد متطلبات العناية الواجبة بسلاسل التوريد تشدداً متزايداً. فقد أنشأ قانون منع العمل القسري للأويغور الامريكي، المطبق منذ حزيران 2022، قرينة قانونية تفترض أن السلع القادمة من إقليم شينجيانغ في الصين، بما في ذلك القطن والمنسوجات المعتمدة على القطن، قد تم إنتاجها باستخدام العمل القسري، وبالتالي لا يسمح بدخولها إلى السوق الأمريكية. [23]

ويكتسب هذا الإجراء أهمية خاصة بالنسبة لمصدري الألبسة والمنسوجات، إذ أصبح يتعين على المستوردين تقديم وثائق تفصيلية لسلسلة التوريد لإثبات أن المدخلات المستخدمة لا يتم الحصول عليها من إقليم شينجيانغ. وبالنسبة للأردن، حيث بلغت صادرات الألبسة إلى الولايات المتحدة 1.57 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 1.11 مليار دينار أردني في عام 2023، وهو ما يمثل نحو 80 في المائة من إجمالي صادرات الأردن العالمية من الألبسة البالغة 1.94 مليار دولار أمريكي خلال العام نفسه. وعليه، أصبح الامتثال لمتطلبات إمكانية التتبع المنصوص عليها في قانون منع العمل القسري للأويغور شرطاً أساسياً للحفاظ على النفاذ إلى السوق الأمريكية. [24]

كما يبين سجل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لقيود تصدير المواد الخام الصناعية لعام 2025 أن هذه التدابير قد ازدادت بأكثر من خمسة أضعاف خلال الفترة بين عامي 2009 و2023، حيث أُضيف أكثر من 500 منتج جديد من المواد الخام إلى قائمة السلع الخاضعة للقيود خلال عام 2023 وحده. كما واجهت 14 في المائة من التجارة العالمية في المواد الخام الصناعية غير المصنفة كنفايات قيدا واحدا على الاقل خلال الفترة الممتدة بين عامي 2021 و2023. [25]

وتبرز هذه التدابير مدى تأثير التدابير غير الجمركية في إعادة تشكيل شروط النفاذ إلى الأسواق العالمية، سواء كانت مدفوعة باعتبارات بيئية، أو سياسات تتعلق بحقوق الإنسان، أو استراتيجيات صناعية، أو دوافع أمنية.

بالنسبة للأردن والدول المجاورة، فإن تأثير هذه التطورات مباشر وواضح، إذ تشكل الألبسة والمنسوجات والكيماويات والأدوية والأسمدة والإسمنت والصلب ركائز أساسية في هياكلها الصناعية والتصديرية. ومن ثم، فإن القيود الجديدة أو متطلبات الامتثال المتزايدة في الأسواق الخارجية قد تؤثر بصورة مباشرة على القدرة التنافسية لهذه القطاعات، سواء في الأسواق التقليدية أو في الأسواق الناشئة.

## اضطرابات الخدمات اللوجستية والنقل البحري

منذ أواخر عام 2023، أدت الاضطرابات التي أثرت على حركة الشحن التجاري في مضيق باب المندب إلى دفع معظم شركات الشحن الكبرى إلى تحويل مسارات سفنها بعيداً عن قناة السويس وإعادة توجيهها عبر رأس الرجاء الصالح، مما أدى إلى زيادة كبيرة في زمن النقل والتكاليف التشغيلية. وبحلول أوائل عام 2026، تصاعدت الأوضاع بصورة أكبر مع ظهور قيود إضافية في مضيق هرمز، في الوقت الذي ازدادت فيه المخاطر التي تواجه السفن في الممرات البحرية المجاورة. ونتيجة لذلك، تعرض اثنان من أهم الممرات البحرية العالمية لاضطرابات متزامنة، في وضع غير مسبوق في التاريخ الحديث.

ووفقاً لبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمنتدى الدولي للنقل OECD/ITF ، فإن إعادة توجيه السفن حول القارة الأفريقية يمكن أن تضيف نحو 10 أيام لكل رحلة باتجاه واحد، أي ما يعادل نحو 20 يوماً للرحلة الكاملة ذهابا وإيابا على خطوط آسيا - أوروبا. [26] كما قدّر تقرير الأونكتاد UNCTAD الخاص بمراجعة النقل البحري لعام 2024 أن تحويل المسارات يطيل الرحلات بين آسيا وأوروبا بما يصل إلى 12 يوماً، مما يؤكد التأثير الكبير لهذه التطورات على جداول الشحن واستهلاك الوقود وأسواق النقل البحري. [27]

وبالنسبة لمصر، كانت التداعيات المالية شديدة. ففي آذار 2025، أعلنت هيئة قناة السويس عن خسائر شهرية في الإيرادات بلغت نحو 800 مليون دولار أمريكي في ذروة الاضطرابات، نتيجة تراجع حركة السفن وامتداد مسارات الشحن العالمية. [28]

ومن جهة أخرى، تعاملت شركة ميناء حاويات العقبة مع أكثر من 468,000 وحدة مكافئة لعشرين قدما خلال النصف الأول من عام 2025، مسجلة نموا مستمرا، حيث سجل أيار 2025 رقماً قياسيا شهريا آنذاك في حجم المناولة على الأرصفة بلغ 92,348 وحدة مكافئة لعشرين قدما. وشهدت الأشهر اللاحقة تسجيل أرقام قياسية جديدة، حيث بلغت المناولة 94,541 وحدة مكافئة لعشرين قدما في أيلول و 96,060 وحدة

مكافئة لعشرين قدما في كانون الأول. كما تجاوزت المحطة حاجز مليون وحدة مكافئة لعشرين قدما خلال سنة تقويمية واحدة للمرة الأولى محققة نموا سنويا بنسبة 22 في المائة مقارنة بعام 2024.[29] إلا أن هذه المكاسب يجب النظر إليها في ضوء التغيرات الجوهرية التي طرأت منذ شباط 2026. فقد أدى تجدد الحوادث الأمنية البحرية المؤثرة على حركة الشحن في البحر الأحمر، إلى جانب الإغلاق شبه الكامل لمضيق هرمز، إلى إعادة إدخال بيئة التجارة العالمية في حالة من الاضطراب اذ علقت شركات الشحن الكبرى جميعها ميرسك Maersk ، وسي إم إيه سي جي إم CMA CGM، وهاباغ لويد Hapag-Lloyd عبور سفنها عبر مضيق هرمز بحلول آذار 2026. كما بقي أكثر من 600 سفينة، من بينها 325 ناقلة نفط، عالقة في منطقة الخليج، في حين شهدت موانئ خليج عُمان، بما في ذلك صلالة وصحار وخورفكان، مستويات مرتفعة من الازدحام نتيجة إعادة توجيه الشحنات وتحويل مساراتها.[30]

وقد ساهم الاستقرار السياسي النسبي في الأردن وموقع العقبة عند نقطة التقاء سلاسل التوريد في المشرق العربي ودول الخليج في تعزيز جاذبية المملكة لشركات الشحن خلال فترة تحويل مسارات التجارة في عام 2025. إلا أن الاضطراب المزدوج الذي بدأ في شباط 2026 أدى إلى تعقيد دور العقبة، حيث أصبحت الشحنات المتجهة إلى أسواق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تمثل الممر التصديري الرئيسي للأردن، تواجه تحديات متزايدة في إعادة التوجيه عبر مسارات بديلة تمر بموانئ خليج عُمان بدلا من العبور المباشر عبر مضيق هرمز. إضافة الى ذلك، أسهمت الاستثمارات الحديثة في البنية التحتية والأنظمة التشغيلية في رفع الكفاءة وزيادة الطاقة الاستيعابية إلى أكثر من 1.7 مليون وحدة مكافئة لعشرين قدما سنويا.[31]

كما أظهرت قدرة خليج العقبة على استقطاب أحجام إضافية من الشحنات خلال فترة تحويل المسارات في عام 2025 إمكاناته كمركز إقليمي لتعزيز المرونة اللوجستية،غير أن الحفاظ على هذا الدور وتوسيعه في البيئة الحالية، التي تشهد اضطرابات متزامنة في كل من مضيق باب المندب ومضيق هرمز، يتطلب ليس فقط مواصلة الاستثمار في الربط اللوجستي مع المناطق الداخلية وتحسين كفاءة الموانئ، بل أيضا الانخراط الفاعل في شبكات النقل البديلة عبر خليج عُمان والتعاون مع مشغلي الخدمات اللوجستية الإقليميين الذين يعيدون تشكيل مسارات وتدفقات التجارة للتكيف مع تعطل الممرين البحريين في الوقت نفسه. وعلى المستوى المحلي، توفر استراتيجية وخارطة طريق اتفاقية تيسير التجارة TFA، التي تم إعدادها بالتنسيق بين وزارة الصناعة والتجارة والتموين الأردنية والبنك الدولي، إطارا مؤسسياً يهدف إلى تقليص أوقات عمليات التخليص الحدودية وخفض تكاليف الامتثال الجمركي، وهي إجراءات ترتبط بصورة مباشرة بقدرة المصدرين على التعامل مع سلاسل التوريد التي تم تغيير مسارها وتأخر وصولها.

ومن شأن تسريع تنفيذ خارطة طريق اتفاقية تيسير التجارة، ولا سيما مكوني أتمتة الإجراءات الجمركية والنافذة الواحدة، أن يعزز القدرة التنافسية للعقبة كمركز لوجستي خلال هذه المرحلة التي تتسم بارتفاع مستويات الاضطراب الخارجي. وتواجه صادرات الأردن من الأسمدة والكيماويات إلى أسواق جنوب آسيا وشرق آسيا تعرضا مباشرا لهذه التطورات، إذ تعتمد هذه المسارات التجارية على المرور عبر البحر الأحمر أو مضيق هرمز، وكلاهما يواجه حاليا اضطرابات مؤثرة.[32]

وقد ارتفعت تكاليف الشحن مرة أخرى عقب الاضطرابات التي شهدها مضيق هرمز ، والتي كانت قد تراجعت جزئيا عن ذروتها في أوائل عام 2025 مع تعديل شركات النقل مسارها عبر البحر الأحمر.. كما ارتفعت أسعار خام برنت بنحو 10 في المائة - 13 في المائة في الفترة المباشرة التي أعقبت هذه الاضطرابات، وتشير التوقعات الى إمكانية حدوث زيادات إضافية في حال استمرار هذه الظروف الحالية. وفي الوقت ذاته، أدت القيود المفروضة على الإمدادات في الأسواق العالمية للغاز الطبيعي المسال إلى زيادة الضغوط على الأسواق، وأثرت مؤقتا على حصة كبيرة من الإمدادات العالمية، مما نتج عنه آثار غير مباشرة على الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، بما في ذلك قطاع الأسمدة في الأردن.

وبالتوازي مع ذلك، ارتفعت أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب، كما أصبحت التغطية التأمينية أكثر محدودية على العديد من المسارات البحرية المتأثرة. وبشكل عام، فإن الجمع بين ارتفاع تكاليف الوقود، وزيادة متطلبات التأمين، وإطالة فترات النقل، يفرض ضغوطاً مستمرة على تكاليف المصدرين الأردنيين، ومن المرجح أن تستمر هذه الضغوط على المدى القريب.[33]

## ديناميكيات التجارة الإقليمية

كان للتطورات السياسية الإقليمية تأثير مباشر على تدفقات التجارة الأردنية. فقد شهد معبر جابر–نصيب الحدودي بين الأردن وسوريا، والذي يعد أحد أهم الممرات التجارية الإقليمية، زيادة ملحوظة في النشاط التجاري عقب إعادة فتحه الجزئية في كانون الأول 2024. وتؤكد بيانات دائرة الإحصاءات العامة هذا التعافي، حيث ارتفعت الصادرات الوطنية إلى سوريا بأكثر من 400 في المائة خلال النصف الأول من عام 2025، لتصل إلى

نحو 101.6 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 72 مليون دينار أردني.[34] وقد كان النمو أكثر وضوحاً في قطاعات الإسمنت والأدوية والسلع الاستهلاكية، مما يؤكد أن إعادة تفعيل هذا الممر التجاري تمثل خطوة مهمة نحو تعزيز التكامل التجاري الإقليمي.إلا أن هذه المكاسب قوبلت جزئيا بتداعيات سلبية ناجمة عن الاضطرابات الإقليمية خلال عام 2024. ويعد قطاع السياحة أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الأردني، حيث بلغت إيراداته 10.2 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 7.2 مليار دينار أردني، في عام 2024،[35] إلا أن هذه الإيرادات تراجعت نتيجة حالة عدم الاستقرار التي شهدتها المنطقة.

## الأردن كاقتصاد صغير ومنفتح

تؤكد التجارب التي شهدها عام 2025، وكذلك السنوات التي سبقته، حجم التحديات التي تواجه الاقتصادات الصغيرة المفتوحة. فقد أشارت كل من منظمة التجارة العالمية WTO ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD إلى أن آثار التدابير الجمركية وغير الجمركية تقع بصورة غير متناسبة على الاقتصادات التي تتميز بتركيز صادراتها في عدد محدود من المنتجات والأسواق، وبمحدودية قدرتها التفاوضية. وبالنسبة للأردن، حيث تمثل صادرات الألبسة إلى الولايات المتحدة ما بين خُمس وربع إجمالي الصادرات، فإن تكلفة التصعيد في الرسوم الجمركية الأمريكية تعد مرتفعة بشكل خاص.

ورغم أن تراجع تكاليف الشحن منذ ذروة أزمة البحر الأحمر وفر قدراً من الارتياح، فإن التكاليف المتزايدة المرتبطة بالامتثال لمتطلبات آلية تعديل حدود الكربون CBAM ومتطلبات لائحة تسجيل المواد الكيميائية وتقييمها وترخيصها وتقييدها REACH، إلى جانب المتطلبات المتطورة المتعلقة بحوكمة البيانات عبر الحدود، لن تتراجع أو تختفي في المدى المنظور.

وفي المقابل، توفر الخدمات المقدمة رقميا فرصة متنامية بوتيرة سريعة، حيث تشير تقديرات منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى نموها عالميا بنحو 6 في المائة إلى 7 في المائة سنويا.[36] وتشمل هذه الخدمات صادرات تطوير البرمجيات، وإسناد عمليات الأعمال، والاستشارات المهنية، والخدمات المالية، وخدمات المحتوى الرقمي الإبداعي.

وبالنسبة للأردن، فإن تعزيز تيسير التجارة الرقمية، وتطوير أطر تدفق البيانات عبر الحدود، والاعتراف المتبادل بالتوقيعات الإلكترونية، يمكن أن يسهم بصورة كبيرة في تحسين النفاذ إلى هذه الأسواق. كما يتمتع الأردن بميزة إضافية تتمثل في امتلاك قوة عاملة ثنائية اللغة تجمع بين الكفاءة العالية في اللغة الإنجليزية والقدرة على العمل باللغة العربية. ويؤهل ذلك المملكة لتكون مركزاً إقليميا لخدمات المحتوى الرقمي باللغة العربية، وتوطين المحتوى، وخدمات دعم العملاء، بما يخدم أسواق مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على نطاق أوسع، مع الحفاظ على القدرة على المنافسة دوليا من حيث التكلفة والجودة.

وتشير الزيادة المستمرة في التدابير غير الجمركية المرتبطة بالبيئة وحقوق الإنسان وحوكمة البيانات الرقمية إلى تحول طويل الأمد في شروط التجارة العالمية. وبالنسبة للأردن، فإن ذلك يعزز الحاجة إلى العمل بالتوازي على مسارين متكاملين هما الجاهزية التنظيمية وتنويع الأسواق، بما يضمن قدرة المصدرين على الامتثال للمتطلبات والمعايير المتطورة، وفي الوقت نفسه الاستفادة من مصادر جديدة للطلب في القطاعات الناشئة والقطاعات المدعومة رقميا.

فإن الأولويات واضحة للأردن. إذ يجب تسريع جهود تنويع الأسواق الدولية للحد من التعرض ليس فقط للرسوم الجمركية الأمريكية والتغيرات في السياسات التجارية الأمريكية، بل أيضا لمخاطر تركز الصادرات في الأسواق الإقليمية، حيث لا تزال الصادرات الأردنية تعتمد بدرجة كبيرة على أسواق دول مجلس تعاون الخليج العربي وأمريكا الشمالية. ومن شأن توسيع الانخراط التجاري مع أوروبا وأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ أن يحد من هذه المخاطر ويوفر فرصا إضافية للنمو.

كما ينبغي تعزيز بنية الامتثال التحتية من خلال إنشاء آلية دعم متكاملة تغطي متطلبات الإبلاغ الخاصة بآلية تعديل حدود الكربون CBAM لقطاعات الأسمدة والمعادن، ومتطلبات التسجيل بموجب لائحة REACH لقطاعات الكيماويات ومستحضرات التجميل والأدوية، إضافة إلى أنظمة تتبع سلاسل التوريد لقطاعي الألبسة والمنسوجات الخاضعين لمتطلبات قانون منع العمل القسري للأويغور في السوق الأمريكية. وينبغي أن تواصل استراتيجيات التصدير إعطاء أولوية أكبر للخدمات الرقمية والإبداعية والمهنية، حيث تكون الحواجز أقل ومعدلات نمو الطلب أكثر استدامة. وأخيراً، يجب ترسيخ دور العقبة كمركز لوجستي إقليمي من خلال مواصلة الاستثمار في كفاءة الموانئ، والربط اللوجستي مع المناطق الداخلية، واعتماد عقود شحن تستند إلى مؤشرات مرجعية للأسعار بما يعزز القدرة التنافسية والمرونة.

# 4.2 تنافسية الاقتصاد الأردني

## استقرار الاقتصاد الكلي والضغوط على المالية العامة

ترتكز تنافسية الأردن في عام 2025 على توازن دقيق بين الاستقرار الاقتصادي الكلي والهشاشة المالية. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي2.6 في المائة خلال العام، مع تراجع معدل التضخم إلى 3.6 في المائة 37 مع احتفاظ المملكة باحتياطيات أجنبية تكفي لتغطية أكثر من ثمانية أشهر من الواردات.38 وتعكس هذه المؤشرات إدارة نقدية ومالية تتسم بالحكمة والانضباط.إلا أن هذا الاستقرار يخفي وراءه عبئا ماليا يفرض ضغوطا كبيرة على القدرة التنافسية للاقتصاد.

فقد بلغ الدين العام ما يقارب 86 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تستحوذ خدمة الدين حاليا على نحو خُمس الإيرادات الحكومية.39 وتؤدي هذه الالتزامات إلى الحد من القدرة على توجيه الاستثمارات نحو البنية التحتية والتعليم والابتكار، وهي المجالات التي يسجل فيها الأردن أضعف مستويات الأداء.

## المقارنة المعيارية الدولية

حل الأردن في المرتبة 47 من أصل 69 اقتصادا ضمن التصنيف العالمي للتنافسية لعام 2025 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD World ، محققاً درجة إجمالية بلغت 57.8. ويضع هذا الترتيب المملكة دون المتوسط العالمي، ولكنه يبقى متسقا مع أوضاع العديد من الاقتصادات متوسطة الدخل التي تعاني من محدودية الموارد. 40

وتكشف النتائج التفصيلية عن حالة من التباين الواضح بين مكونات التنافسية المختلفة. فقد سجل محور الأداء الاقتصادي درجة بلغت 33.9 فقط، وهو ما يعكس تباطؤ نمو الناتج، ومحدودية المكاسب الإنتاجية، واستمرار العجز التجاري عند مستويات تتراوح بين 7 – 9.5 مليار دولار أمريكي سنويا، أي ما يعادل 5 – 6.7 مليار دينار أردني، منذ عام 2020.

في المقابل، حقق محور كفاءة الحكومة درجة 51.6، مما يشير إلى وجود نقاط قوة نسبية في مجالات الإصلاح المالي والإدارة المؤسسية وانضباط الاقتصادي الكلي.

كما بلغت درجة كفاءة الأعمال 55.3، بما يعكس تحسنا تدريجيا في جودة البيئة التنظيمية وأداء القطاع الخاص.

أما محور البنية التحتية فقد سجل 34.5 فقط، وهو ما يسلط الضوء على الفجوات القائمة في مجالات ربط النقل، وكفاءة استخدام الطاقة، وتبني التكنولوجيا.

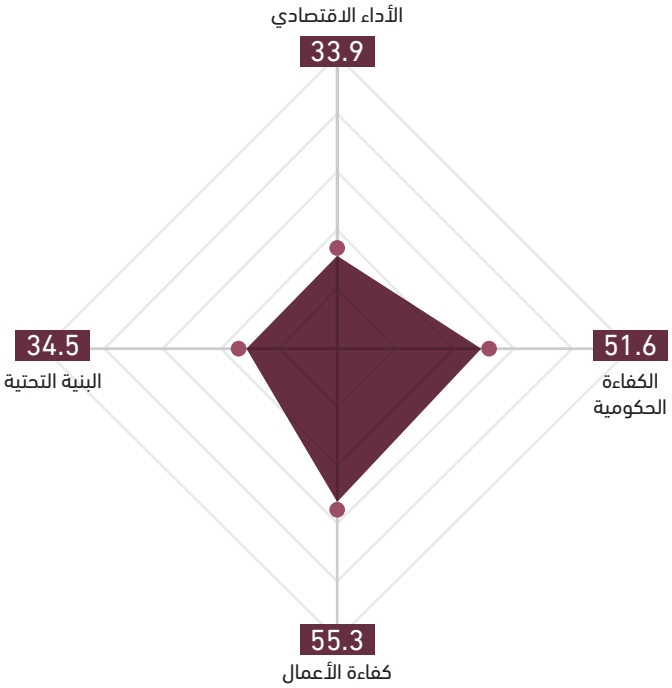


**الرسم البياني 1 ملف التنافسية للأردن، المعهد الدولي للتنمية الإدارية، 2025**

## القيود الهيكلية

تكمن وراء هذه التصنيفات مجموعة من القيود الهيكلية التي تحد من قدرة الأردن على الاستفادة من الفرص الجديدة في الأسواق الدولية. فما زالت سلة الصادرات الأردنية تعاني من درجة عالية من التركز، الأمر الذي يجعل الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية، ولا سيما في ضوء التصعيد الأخير في الرسوم الجمركية المتبادلة الذي اتخذته واشنطن. وتستحوذ الأسواق الأربعة الرئيسية، وهي الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والهند والعراق مجتمعة على ما يقارب 60 في المائة من قيمة الصادرات السلعية الأردنية،[41] مما يزيد من مخاطر التركز ويجعل تنويع الأسواق أولوية استراتيجية ملحة.

كما ينعكس الاعتماد على نطاق محدود من الصادرات في ترتيب الأردن على مؤشر التعقيد الاقتصادي، الذي لا يزال عند مستويات متواضعة.

وتشير بيانات مختبر النمو بجامعة هارفارد إلى تراجع مستوى التعقيد الاقتصادي في الأردن، والذي يقيس قدرة الاقتصاد على توظيف التقنيات المتقدمة في عمليات الإنتاج، حيث انخفض ترتيب المملكة من المرتبة 26 عالميا عام 1998 إلى المرتبة 45 عالميا عام 2023. ويُترجم هذا الواقع الاقتصادي إلى اعتماد ملحوظ على صادرات منخفضة التكنولوجيا، مثل الأسمدة والملابس والفوسفات الخام غير المعالج. [42]

وتوفر هذه القطاعات قيمة مضافة محدودة، كما أنها لا تسهم بالقدر الكافي في ترسيخ الابتكار أو دمج المهارات المتقدمة ضمن سلاسل الإنتاج. وفي الوقت نفسه، تشهد البيئات التنظيمية في الأسواق التصديرية الرئيسية والحالية والمحتملة للأردن تشددا متزايدا مما يترتب أعباء كبيرة تتعلق بالإبلاغ والتحقق والامتثال.

وبالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل نحو 95 في المائة من الشركات العاملة في الأردن، إلا أن مساهمتها في الصادرات لا تزال محدودة، فإن تكاليف الامتثال قد تصبح عائقاً كبيراً أمام النفاذ إلى الأسواق الخارجية ما لم تتوفر آليات دعم وتنسيق فعالة تساعدها على الوفاء بهذه المتطلبات.

تمثل البنية التحتية اللوجستية إحدى نقاط الضعف الأخرى في الأردن. فميناء العقبة، الذي يُعد المنفذ البحري الوحيد للمملكة، يتعامل مع الجزء الأكبر من التجارة الدولية الأردنية. ومع ذلك، لا يزال حجم عمليات العقبة متواضعاً مقارنة بالموانئ الإقليمية الرائدة، مثل ميناء جبل علي في دبي وميناء الملك عبد الله في المملكة العربية السعودية، والتي تبلغ طاقتها الاستيعابية السنوية عشرات الملايين من الوحدات المكافئة لعشرين قدما.

ويؤدي الاعتماد على منفذ بحري واحد إلى زيادة تعرض الأردن للاضطرابات الإقليمية، ويؤكد أهمية تنويع قنوات النقل والخدمات اللوجستية والاستثمار في الربط مع المناطق الداخلية.

كما تسلط التطورات الأخيرة في قطاع السكك الحديدية الضوء على جوانب التقدم والتحديات في آن واحد. ففي أيلول 2024، وقع الأردن اتفاقية بقيمة 2.3 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 1.63 مليار دينار أردني، مع شركة قطارات الاتحاد الإماراتية لإنشاء خط سكك حديدية وطني مخصص لنقل البضائع بطول 360 كيلومترا، يربط مناطق تعدين الفوسفات والبوتاس في الشيدية وغور الصافي بمدينة العقبة. وقد صمم الخط لنقل ما يصل إلى 16 مليون طن سنويا، ومن المتوقع استكماله بحلول عام 2030، الأمر الذي من شأنه أن يعزز بصورة كبيرة كفاءة صادرات المعادن الأردنية.

ويُفهم هذا المشروع على أنه تطوير للبنية اللوجستية المحلية، يعزز دمج العقبة في سلاسل التوريد العالمية بصورة أكبر، ويؤكد في الوقت نفسه أهمية الامتثال لمتطلبات آلية تعديل حدود الكربون CBAM . إلا أنه لا يمثل حتى الآن اندماجا مؤكدا ضمن شبكة السكك الحديدية الأوسع لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفي حين تمضي دول الخليج قدما في تنفيذ مشاريع قطارات الاتحاد ومشروع سكة حديد دول مجلس التعاون الخليجي، فإنه لم يتم حتى الآن الإعلان عن اتفاقيات رسمية لتمديد هذه الخطوط شمالا باتجاه الأردن. ويؤدي غياب هذا الربط إلى احتمال بقاء الأردن خارج الممرات اللوجستية الخليجية الناشئة، ما لم تنجح المملكة في ترسيخ موقع العقبة كنقطة نهاية طبيعية للشحنات الخليجية المتجهة إلى بلاد الشام ومنطقة البحر الأبيض المتوسط.

## الفرص الناشئة

على الرغم من القيود الهيكلية، لا يزال الأردن يمتلك فرصا مهمة لتعزيز قدرته التنافسية وترسيخ اندماجه بصورة أكبر في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

ويعد قطاع الصناعات الدوائية من أكثر القطاعات ديناميكية، مستفيدا من السمعة التي تتمتع بها المملكة في مجال الإنتاج عالي الجودة والمتوافق مع ممارسات التصنيع الجيد، إلى جانب الطلب القوي في الأسواق الإقليمية. وتتمثل الفرصة في توسيع الصادرات إلى أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأسواق الأفريقية، بالتوازي مع الحصول على اعتمادات الوكالة الأوروبية للأدوية EMA وهيئة الغذاء والدواء الأمريكية FDA US لتعزيز النفاذ إلى أسواق دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

أما في قطاعي الأسمدة والكيماويات، فإن الفرص لا تقتصر على المنتجات الأساسية، بل تمتد إلى التوسع في إنتاج المشتقات التحويلية، والمركبات القائمة على البرومين، والكيماويات المتخصصة المستخدمة في التقنيات النظيفة والزراعة. ويعد بناء الجاهزية للامتثال لمتطلبات آلية تعديل حدود الكربون CBAM ولائحة تسجيل المواد الكيميائية وتقييمها وترخيصها وتقييدها REACH عاملا أساسيا للحفاظ على النفاذ إلى السوق الأوروبي، وفي الوقت نفسه تطوير منتجات متخصصة ذات هوامش ربح أعلى.

ويمثل قطاع الصناعات الغذائية مجالا آخر واعدا للنمو، ولا سيما في منتجات زيت الزيتون والتمور ومنتجات الألبان. وتكمن الفرصة في ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببرامج الاعتماد وفق نظام تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة HACCP ومعيار الأيزو ISO 22000، إضافة إلى التكيف المبكر مع متطلبات لائحة الاتحاد الأوروبي لمكافحة إزالة الغابات، بما يعزز مكانة الأردن كمورد للمنتجات الزراعية والغذائية المستدامة والقابلة للتتبع.

في قطاع الخدمات، تتكامل الفرص ذات القيمة المضافة العالية مع الإمكانات غير المستغلة بالشكل الكافي في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المهنية في الأردن. فبفضل ما يتمتع به الأردن من قوة عاملة شابة وثنائية اللغة، إلى جانب ارتفاع مشاركة المرأة في سوق العمل، تمتلك المملكة فرصا واعدة للتوسع في مجالات خدمات التعهيد، والخدمات السحابية، والأمن السيبراني، وبرمجة وتطوير المحتوى الرقمي باللغة العربية.

كما يمكن توسيع نطاق خدمات الاستشارات الهندسية، التي تصدر خدماتها بالفعل إلى أسواق الخليج والعراق، من خلال تطوير آليات تعاقد أكثر تنظيما والاستفادة من الروابط التي توفرها الكفاءات الأردنية العاملة في الخارج. وتوفر الصناعات الإبداعية، بما في ذلك صناعة الأفلام، وخدمات ما بعد الإنتاج، وصناعة الألعاب الرقمية، مجالات متخصصة واعدة يمكن للأردن من خلالها بناء سمعة كمركز تنافسي من حيث التكلفة لتقديم خدمات المحتوى باللغتين العربية والإنجليزية.

لا يزال قطاع الألبسة والمنسوجات أكبر القطاعات توظيفاً للعمالة في الأردن. وتعتمد قدرته التنافسية مستقبلا على الانتقال نحو مستويات أعلى من سلاسل القيمة من خلال التوسع في المنسوجات التقنية والملابس المستدامة، بما في ذلك الملابس الطبية والمنتجات المصنعة من الألياف المعاد تدويرها. وسيكون الامتثال لمتطلبات قانون منع العمل القسري للأويغور UFLPA ، التي تمت مناقشتها في القسم 4.1، إلى جانب معايير الاستدامة الأوروبية، عاملا حاسماً في دعم نمو القطاع خلال المرحلة المقبلة

وأخيرا، تظل الخدمات اللوجستية والتكامل الإقليمي من العوامل المحورية في تعزيز تنافسية الأردن. فقد أسهمت إعادة فتح معبر جابر–نصيب مع سوريا في إعادة تموضع الأردن كمركز لوجستي في منطقة المشرق العربي، في حين يعكس النمو في أحجام المناولة بميناء العقبة الدور الذي يؤديه الميناء كنقطة ارتكاز للمرونة اللوجستية خلال فترات الاضطرابات الإقليمية. وفي حال تم ربط العقبة بصورة فعالة بشبكة سكك حديدية وطنية، بالتوازي مع تنفيذ إصلاحات تيسير التجارة، فإن الميناء يمكن أن يتحول من نقطة اختناق لوجستي إلى مركز لوجستي إقليمي متكامل ضمن سلاسل التوريد الخليجية والمتوسطية.

وتوضح هذه الفرص مجتمعة أن مسار الأردن نحو تعزيز تنافسيته لا يعتمد بالضرورة على اكتشاف قطاعات جديدة، بقدر ما يعتمد على تعميق القيمة المضافة في القطاعات القائمة والناشئة، وتعزيز قدرات الامتثال، وتوسيع نطاق الخدمات ذات القيمة المضافة العالية.

# 4.3 الاقتصاد وأداء الصادرات

## المرونة الاقتصادية وتعزيز التنويع الاقتصادي

حقق الاقتصاد الأردني نموا بنسبة 2.5 في المائة خلال عام 2024، ومن المتوقع أن يواصل تعزيز أدائه تدريجيا خلال العامين المقبلين، مدعوما بالسياسات الاقتصادية السليمة وتسارع وتيرة الإصلاحات. [43]

ووفقا لتقديرات البنك الدولي، شكلت صادرات السلع والخدمات ما نسبته 42.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الأردني البالغ 53.35 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 37.84 مليار دينار أردني، في عام 2024، لتصل قيمة الصادرات إلى نحو 22.73 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 16.12 مليار دينار أردني. وتشير بيانات مركز التجارة الدولية ودائرة الإحصاءات العامة إلى أن الصادرات السلعية شكلت 53 في المائة من هذه القيمة، في حين شكلت صادرات الخدمات نسبة 47 في المائة. وبالقيمة النقدية، بلغت الصادرات السلعية في عام 2024 نحو 12.1 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 8.6 مليار دينار أردني، بينما بلغت صادرات الخدمات نحو 10.6 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 7.5 مليار دينار أردني. [44]

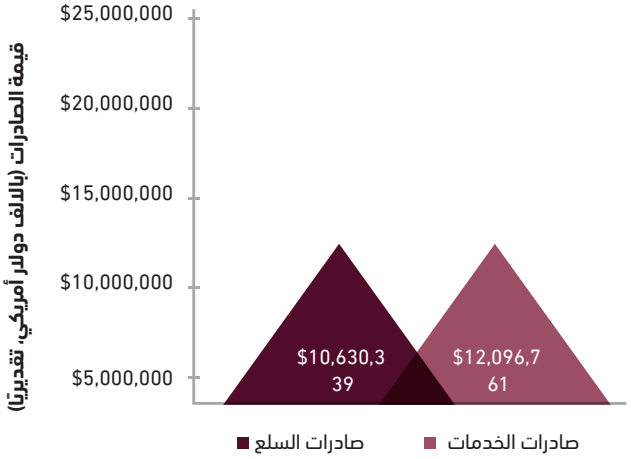


**الرسم البياني 2 قيمة صادرات السلع والخدمات في عام 2024، تقديرات.**

يشير تقرير غرفة صناعة الأردن إلى أن الولايات المتحدة حافظت في عام 2024 على موقعها كأهم وجهة للصادرات السلعية الأردنية، حيث بلغت قيمة الشحنات المصدرة إليها أكثر من 3.1 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 2.2 مليار دينار أردني، وهو ما يمثل نحو 26 في المائة من إجمالي قيمة الصادرات السلعية. وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية بقيمة صادرات بلغت 1.55 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 1.1 مليار دينار أردني، تلتها الهند بقيمة 1.4 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 991 مليون دينار أردني، ثم العراق بقيمة 1.28 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 905 مليون دينار أردني. وبذلك، استحوذت هذه الأسواق الأربع الرئيسية مجتمعة على ما نسبته 61 في المائة من إجمالي قيمة الصادرات الأردنية خلال عام 2024.

وشهد التكامل التجاري الإقليمي تسارعا خلال النصف الأول من عام 2025، حيث ارتفعت الصادرات إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة 16.9 في المائة، مدفوعة بزيادة الطلب من المملكة العربية السعودية والعراق وسوريا. [45]

وعلى الرغم من تمتع الأردن بنفاذ تفضيلي إلى الأسواق الأوروبية، بما في ذلك من خلال قواعد المنشأ المبسطة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، فإن 5 في المائة فقط من الصادرات الأردنية كانت موجهة إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2023، بما يعادل نحو 0.62 مليار دولار أمريكي، أو 0.44 مليار دينار أردني. وفي المقابل، بلغت واردات الأردن من الاتحاد الأوروبي 3.94 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 2.79 مليار دينار أردني، وشكلت 15.3 في المائة من إجمالي الواردات السلعية الأردنية - أكثر من ستة أضعاف قيمة الصادرات إلى المنطقة، مما يشير إلى وجود إمكانات تصديرية كبيرة غير مستغلة في السوق الأوروبية. [46]

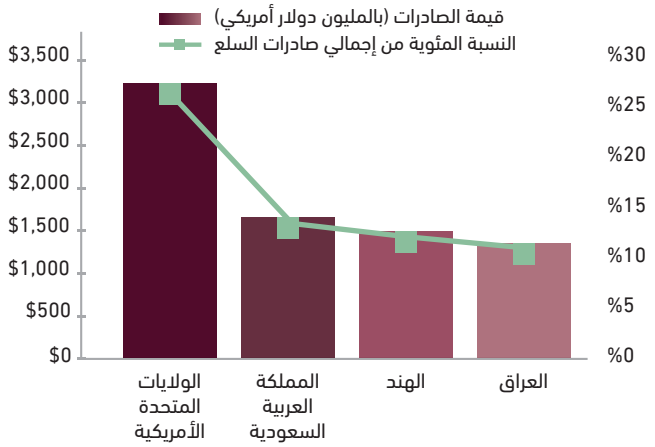


**الرسم البياني 3 وجهات التصدير حسب الدولة أو الاقليم في عام 2024.**

ظل هيكل الصادرات الأردنية في عام 2024 شديد التركز، مع محدودية التنوع بين المجموعات السلعية المختلفة. ووفقا لبيانات دائرة الإحصاءات العامة، استحوذت أكبر عشر فئات تصديرية على نحو 94.5 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية الأردنية، مما

يعكس ضيق قاعدة الصادرات والاعتماد الهيكلي للاقتصاد الوطني على عدد محدود من القطاعات. أما النسبة المتبقية البالغة 5.5 في المائة فقد توزعت على مجموعة متنوعة من السلع الصناعية والأولية الأصغر حجما.

وتصدرت الصناعات الكيماوية قائمة الصادرات بقيمة بلغت 3.19 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 2.26 مليار دينار أردني، مشكلة 26.3 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية. واستمرت الأسمدة والمركبات القائمة على البرومين والكيماويات الصناعية في قيادة أداء القطاع، مدعومة بالطلب المستمر من الهند والبرازيل والولايات المتحدة.

وجاءت الألبسة والمنسوجات في المرتبة الثانية بقيمة 2.47 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 1.75 مليار دينار أردني، وبنسبة 20.4 في المائة من إجمالي الصادرات. ويعكس أداء هذا القطاع مكانته القوية في السوق الأمريكية التي تستوعب ما يقارب أربعة أخماس إجمالي صادراته. إلا أن هذا الاعتماد يترك القطاع عرضة للتغيرات في السياسات التجارية ومتطلبات لوائح التوريد المتطورة في الولايات المتحدة.

وبلغت قيمة صادرات المعادن والأحجار الكريمة 913.7 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 648.0 مليون دينار أردني، وبنسبة 7.6 في المائة من إجمالي الصادرات. كما ساهم قطاع الأغذية والمشروبات بما قيمته 910.2 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 645.5 مليون دينار أردني، وبنسبة 7.5 في المائة. أما قطاع الصناعات الدوائية، الذي يعد أحد القطاعات التصديرية الأردنية القليلة ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع، فقد حقق صادرات بقيمة 862.2 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 611.5 مليون دينار أردني، وبنسبة 7.1 في المائة من إجمالي الصادرات، مدعوماً بالطلب القوي في المملكة العربية السعودية والعراق والجزائر. وجاءت الخضروات والمنتجات الزراعية في مرتبة قريبة بقيمة 848.1 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 601.5 مليون دينار أردني، وبنسبة 7.0 في المائة من إجمالي الصادرات.

وبلغت قيمة الصادرات المعدنية، التي تشمل بشكل رئيسي صخور الفوسفات والبوتاس وكلنكر الإسمنت، نحو 839.9 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 595.7 مليون دينار أردني، وبنسبة 6.9 في المائة، مما يعكس استمرار الاعتماد على المنتجات القائمة على الموارد الطبيعية. كما بلغت قيمة صادرات المعادن الأساسية ومصنوعاتها 578.6 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 410.3 مليون دينار أردني، وبنسبة 4.8 في المائة، في حين وصلت صادرات الآلات والمعدات الكهربائية إلى 441.3 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 313.0 مليون دينار أردني، وبنسبة 3.6 في المائة. واستكملت الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية قائمة أكبر عشر فئات تصديرية بقيمة 378.7 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 268.6 مليون دينار أردني، وبنسبة 3.1 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية.

وشكلت هذه الفئات العشر مجتمعة ما يقارب كامل سلة الصادرات الأردنية، وهو ما يعكس عمق التخصص في عدد محدود من الصناعات الراسخة، لكنه يكشف في الوقت نفسه محدودية التحول الهيكلي نحو إنتاج سلع ذات قيمة مضافة أعلى أو محتوى تكنولوجي أكثر تقدماً. أما النسبة المتبقية البالغة 5.5 في المائة، والمصنفة ضمن فئة «سلع أخرى»، فتؤكد الحاجة إلى تعزيز تنويع القاعدة التصديرية من خلال تطوير خطوط إنتاج جديدة والتوسع في صادرات الخدمات الناشئة.[47]

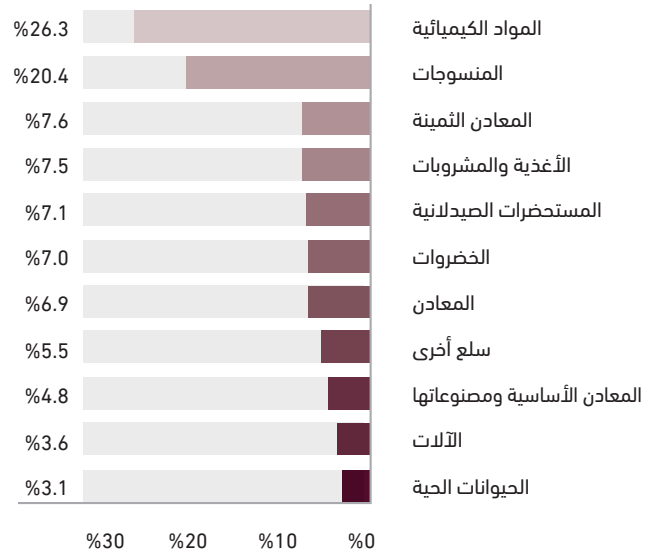


**الرسم البياني 4 كثافة الصادرات حسب مجموعة المنتجات.**

كما لا تزال صادرات الخدمات الأردنية تعاني من درجة عالية من التركز. ففي عام 2023، وهو أحدث عام تتوفر عنه بيانات شاملة، استحوذ قطاعا السياحة والنقل معا على 94.4 في المائة من إجمالي إيرادات صادرات الخدمات.

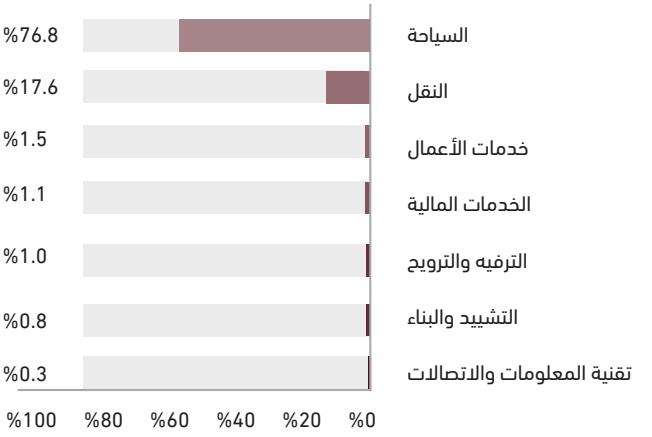


**الرسم البياني 5 كثافة الصادرات حسب قطاع الخدمات.**

ويؤكد هذا الاعتماد المفرط على فئتين فقط من فئات صادرات الخدمات مرة أخرى حجم الهشاشة الهيكلية في الاقتصاد التصديري الأردني.

وتظل السياحة أهم صادرات الخدمات في الأردن، رغم وجود اختلافات في القيم المعلنة تبعا لمصدر البيانات. فقد أظهرت بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map، والتي تقوم بمواءمة الحسابات الوطنية وفق تعريفات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ومنظمة التجارة العالمية WTO ، أن قيمة صادرات السياحة، أو خدمات السفر، بلغت 7.40 مليار دولار أمريكي في عام 2023. في المقابل، سجل البنك المركزي الأردني، الذي يعتمد منهجية أوسع في إعداد الحسابات الوطنية، إيرادات أعلى بكثير للفترة نفسها بلغت نحو 10.44 مليار دولار أمريكي، وهو ما يعكس الاختلاف في نطاق البيانات والتصنيفات المعتمدة بين المَصدَرين.

وتشير بيانات البنك المركزي الأردني لعام 2024 إلى أن إيرادات السياحة الوافدة بلغت 10.2 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 7.2 مليارات دينار أردني، مسجلة انخفاضاً طفيفا بنسبة 2.3 في المائة مقارنة بعام 2023. [48] [49] وقد نتج هذا التراجع عن انخفاض حاد في أعداد الزوار القادمين من أوروبا بنسبة 54 في المائة، ومن الأمريكيتين بنسبة 35.2 في المائة، ومن الأسواق الدولية الأخرى بنسبة 15.3 في المائة، [50] وذلك في ظل تأثيرات الأوضاع الأمنية الإقليمية. إلا أن هذه الخسائر تم تعويضها جزئياً من خلال زيادة أعداد الأردنيين غير المقيمين والزوار العرب، مما ساعد على الحد من الانخفاض الإجمالي في الإيرادات السياحية.

أما قطاع النقل، فيستند بدرجة كبيرة إلى الموقع الاستراتيجي للأردن كمركز لوجستي إقليمي، ولا سيما من خلال ميناء حاويات العقبة. وبحلول شباط 2025، بلغ عدد الحاويات المستوردة ما يقارب 72,000 حاوية، بزيادة بلغت 41.5 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024، في حين ارتفع عدد الحاويات المشحونة من الأردن بنسبة 12.5 في المائة ليصل إلى ما يزيد قليلا عن 16,400 حاوية. [51]

في حين أن إيرادات صادرات الخدمات المتبقية، تتوزع على قطاعات لا تزال في مراحل نمو مبكرة، وتشمل خدمات الأعمال والخدمات المالية، وقطاع الإنشاءات، والخدمات الترفيهية، وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

## 4.4 مساهمة القطاعات في الصادرات

### نمو الصادرات ومرونة القطاع الصناعي

تؤكد بيانات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية استمرار نمو الصادرات بنسبة 9 في المائة خلال النصف الأول من عام 2025، لتصل إلى 4.4 مليار دينار أردني، أي ما يعادل 6.2 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع 4 مليار دينار أردني، أي ما يعادل 5.6 مليار دولار أمريكي، خلال الفترة المقابلة من عام 2024. كما تشير بيانات الإنتاج الصناعي إلى ارتفاع إنتاج القطاع الصناعي التحويلي بنسبة 3.2 في المائة خلال الربع الأول من عام 2025، في حين ارتفع إنتاج الكهرباء بنحو 5 في المائة. وفي المقابل، سجلت الصناعات الاستخراجية تراجعا بنسبة 8 في المائة، نتيجة تصحيح أسعار السلع الأساسية من جهة، ووصول قطاع التعدين الأردني إلى مراحل أكثر نضجا من جهة أخرى.

وتعكس هذه المؤشرات مستوى من المرونة على المدى القصير في القاعدة الصناعية الأردنية. إلا أن الحفاظ على نمو الصادرات على المدى المتوسط يتطلب معالجة القيود الهيكلية التي تحد من قدرة الاقتصاد من الاستفادة من الفرص الأعلى قيمة مضافة وتعزيز قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية.

## التعقيد الاقتصادي والارتقاء التكنولوجي

يعكس تراجع ترتيب الأردن على مؤشر هارفارد للتعقيد الاقتصادي من المرتبة 26 عالميا عام 1998 إلى المرتبة 45 عام 2023 تحديا أوسع يتمثل في الانتقال من الصادرات القائمة على الموارد الطبيعية والعمالة كثيفة الاستخدام إلى أنشطة إنتاجية أكثر اعتمادا على المعرفة والتكنولوجيا. ويقيس مؤشر التعقيد الاقتصادي قدرة الاقتصاد على إنتاج سلع متطورة تتطلب معارف متخصصة وتقنيات متقدمة وقدرات تنظيمية عالية. وتشير مسيرة الأردن في هذا المجال إلى أنه، رغم نمو أحجام الصادرات، فإن هيكلها لم يشهد تحولا جوهريا نحو الصناعات التحويلية أو الخدمات الأعلى قيمة مضافة.

وتتجلى هذه التحديات في العديد من القطاعات. فما تزال صادرات الأسمدة والبوتاس تعتمد بصورة كبيرة على استخراج المواد الخام مع محدودية عمليات التصنيع والتحويل اللاحقة.

كما يعمل قطاع المنسوجات والملابس في الغالب كمنصة للتجميع النهائي، مع غياب شبه كامل لإنتاج الأقمشة أو الخيوط محليا. أما قطاع الصناعات الدوائية، الذي يعد من أكثر القطاعات الأردنية تقدما من الناحية التقنية، فيركز بصورة رئيسية على إنتاج الأدوية الجنيسة أكثر من تركيزه على الابتكار الدوائي أو إنتاج الأدوية الحيوية المماثلة. وتؤدي محدودية الاستثمار في البحث والتطوير، إلى جانب ضعف اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل التوريد التصديرية، إلى ترسيخ هذا النمط الاقتصادي.

ويتطلب عكس هذا الاتجاه تبني سياسات متكاملة ومنسقة. وفي هذا السياق، حددت رؤية التحديث الاقتصادي 2022–2033 ثمانية قطاعات ذات أولوية للارتقاء والتطوير، تشمل الصناعات الكيماوية، والصناعات الدوائية، والمنتجات الهندسية، والصناعات الغذائية، والملابس والمنسوجات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات المهنية، والصناعات الإبداعية. ويعتمد نجاح هذه الجهود على مواءمة حوافز الاستثمار وبرامج تطوير المهارات والأطر التنظيمية بما يدعم انتقال الشركات إلى الأنشطة والمنتجات الأعلى قيمة مضافة ضمن هذه القطاعات الواعدة.

## البنية التحتية للخدمات اللوجستية والتنافسية الإقليمية

تمثل البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية أحد القيود المشتركة بين القطاعات التي تؤثر على القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني. ففي مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الصادر عن البنك الدولي عام 2023، جاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة السابعة عالمياً، بينما احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثامنة والثلاثين. ولم يرد الأردن ضمن تصنيف المؤشر، وهو ما يشكل فجوة مهمة بالنظر إلى أن هذا المؤشر يُستخدم على نطاق واسع من قبل الشركات متعددة الجنسيات عند اتخاذ قرارات تتعلق بسلاسل التوريد والاستثمار. ويقيس المؤشر أداء 139 دولة استناداً إلى مجموعة من المعايير تشمل كفاءة الإجراءات الجمركية، وجودة البنية التحتية، والشحنات الدولية، وكفاءة الخدمات اللوجستية، والالتزام بالمواعيد، وقدرات التتبع والتعقب.[52]

ويزيد اعتماد الأردن على ميناء العقبة باعتباره المنفذ البحري الوحيد للمملكة من حدة هذه التحديات. فعلى الرغم من الأهمية الاستراتيجية للميناء، لا يزال حجمه محدوداً مقارنة بالمراكز اللوجستية الإقليمية الكبرى مثل ميناء جبل علي وميناء الملك عبد الله. وقد أسهمت التحويلات في مسارات الشحن الناتجة عن الاضطرابات الأمنية في البحر الأحمر في زيادة أحجام المناولة في العقبة بصورة مؤقتة، إلا أن الحفاظ على هذا الدور وتعزيزه يتطلب استثمارات مستمرة في رفع الكفاءة التشغيلية، وتطوير الأنظمة الجمركية الرقمية، وتعزيز الربط اللوجستي مع المناطق الداخلية، ولا سيما من خلال مشروع خط السكك الحديدية الوطني المخطط له لربط العقبة بمناطق تعدين الفوسفات والبوتاس.

وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن أوجه القصور والاختناقات المرتبطة بالنقل والخدمات اللوجستية تكلف الاقتصاد الأردني نحو 3 مليارات دولار أمريكي سنوياً، وهو ما يعادل ما لا يقل عن 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن شأن خفض هذه التكاليف من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية، وتحسين أنظمة النقل متعدد الوسائط، وتعزيز التكامل في المعابر الحدودية الرئيسية مثل معبر جابر–نصيب، أن يسهم في تعزيز القدرة التنافسية لمختلف القطاعات التصديرية الأردنية.[53]

# 4.5 فرص تعزيز القيمة المضافة وتنويع الصادرات

## التحول الصناعي وإمكانات التصدير

تم تحديد ثمانية قطاعات صناعية وخدمية ذات قيمة مضافة مرتفعة أو إمكانات نمو واعدة لتكون المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي في الأردن، وذلك في إطار رؤية التحديث الاقتصادي.

وتشمل القطاعات الصناعية المستهدفة الصناعات الكيماوية، بما في ذلك الصناعات الدوائية، والمنتجات الهندسية، والصناعات الغذائية، والملابس والمنسوجات. أما القطاعات الخدمية المستهدفة فتشمل الصناعات الإبداعية، والاستشارات الهندسية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاستشارات الإدارية. وتسعى الحكومة الأردنية إلى تعزيز القيمة المضافة وتوسيع النشاط الاقتصادي في هذه القطاعات من خلال الاستفادة من المزايا التنافسية المتاحة، والتوسع في الأنشطة التحويلية اللاحقة، وتطوير سلاسل القيمة ورفع القيمة المضافة ، وتنويع الأسواق التصديرية.

## السلع الصناعية

### الصناعات الكيماوية

**دلالات رئيسية**

لطالما شكّل قطاع الصناعات الكيماوية أحد الركائز الأساسية للقاعدة الصناعية الأردنية، مستفيدا من احتياطيات الفوسفات والبوتاس في منطقة البحر الميت، ومدعوما بأنشطة تحويلية لاحقة تشمل مشتقات البرومين، والكيماويات المتخصصة، ومستحضرات التجميل. ففي عام 2024، بلغت قيمة صادرات الصناعات الكيماوية، باستثناء الصناعات الدوائية، 3.19 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 2.26 مليار دينار أردني، وهو ما يمثل 26.3 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية الأردنية.

وتتمثل الأسواق التصديرية الرئيسية لهذا القطاع في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والهند، والبرازيل، والولايات المتحدة الأمريكية، في حين لا يزال حضوره في الاتحاد الأوروبي محدودا نسبيا. وتستحوذ الأسمدة والكيماويات غير العضوية على نحو 78 في المائة من إجمالي صادرات القطاع الكيماوي، بينما تسهم مستحضرات التجميل والكيماويات المتخصصة في توفير قدر أكبر من التنوع من خلال استهداف الأسواق الاستهلاكية والصناعية على حد سواء.

**القطاعات الفرعية الأساسية**

**الأسمدة والكيماويات المعدنية**

تظل الأسمدة أكبر فئة تصديرية ضمن قطاع الصناعات الكيماوية، حيث بلغت قيمة صادراتها 1.38 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 976 مليون دينار أردني، في عام 2024، مشكلةً 43 في المائة من إجمالي صادرات الصناعات الكيماوية باستثناء الصناعات الدوائية. وقد ارتفعت قيمة صادرات الأسمدة من 907 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 643 مليون دينار أردني، في عام 2020 إلى 2.35 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 1.67 مليار دينار أردني، في عام 2022، مدفوعة بصدمة أسعار الطاقة العالمية وما نتج عنها من ارتفاع حاد في أسعار الأسمدة. إلا أن هذه القيمة تراجعت لاحقا بنسبة 41 في المائة لتصل إلى 1.38 مليار دولار أمريكي في عام 2024 مع عودة أسعار السلع الأساسية إلى مستويات أقرب إلى طبيعتها.

وخلال الربع الأول من عام 2025، ارتفعت صادرات الأسمدة بنسبة 20.9 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، لتصل إلى 343 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 243 مليون دينار أردني، مما يشير إلى استقرار الطلب وتحسن القدرة التنافسية للقطاع بصورة تدريجية. ويتركز الإنتاج بشكل رئيسي في البوتاس والفوسفات والأسمدة المركبة، حيث يُصنف الأردن ضمن أكبر منتجي البوتاس في العالم من خلال الامتياز الحصري الممنوح لشركة البوتاس العربية لاستغلال موارد البحر الميت حتى عام 2058.

وتتسم الأسواق التصديرية للقطاع بدرجة عالية من التركز وبشكل رئيسي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والهند والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية. وقد برزت كل من الهند والبرازيل كمستوردين رئيسيين للأسمدة الأردنية، مدفوعتين بالطلب الزراعي المرتفع والقدرة التنافسية للأردن من حيث تكاليف الشحن ومواصفات المنتجات.

أما الاتحاد الأوروبي، فلا يستوعب سوى كميات محدودة جدا من صادرات الأسمدة الأردنية. ولذلك، ورغم أن آلية تعديل حدود الكربون ستفرض تكاليف كربونية على واردات الأسمدة اعتبارا من كانون الثاني 2026، فإن تأثير هذه الآلية على المنتجين الأردنيين يبقى محدودا في المدى القريب. وإذا سعى الأردن مستقبلا إلى تنويع صادراته باتجاه أسواق الاتحاد الأوروبي، فقد يشكل انخفاض كثافة الانبعاثات الكربونية في إنتاج الأسمدة الأردنية مقارنة ببعض المنتجين العالميين ميزة تنافسية محتملة. غير أن الاستفادة من هذه الميزة ستتطلب تطوير أنظمة موثوقة للتحقق من الانبعاثات الكربونية وقياسها

## الكيماويات غير العضوية

حققت الكيماويات غير العضوية صادرات بقيمة 1.12 مليار دولار أمريكي في عام 2024، بما يمثل 35 في المائة من إجمالي صادرات الصناعات الكيماوية باستثناء الصناعات الدوائية. وتشمل هذه الفئة البرومين ومشتقاته، ومركبات البوتاسيوم، ومنتجات معالجة المعادن. ويقود الإنتاج في هذا القطاع شركة برومين الأردن، وهي مشروع مشترك بين شركة البوتاس العربية وشركة ألبيمارل Albemarle Corporation ، حيث تقوم بتوريد مثبطات اللهب والكيماويات المتخصصة إلى الأسواق العالمية. كما تنتج الشركة العربية للأسمدة والكيماويات KEMAPCO نترات البوتاسيوم ومشتقات أخرى، مما يسهم في إضافة قيمة أكبر مقارنة بتصدير السلع الأولية الأساسية.

وتتميز أسواق الكيماويات غير العضوية بدرجة أعلى من التنوع مقارنة بقطاع الأسمدة، حيث يتم تصدير كميات كبيرة إلى مشترين صناعيين في آسيا وأمريكا الشمالية والشرق الأوسط. ومع ذلك، لا تزال العوائق التنظيمية في الاتحاد الأوروبي لا سيما متطلبات التسجيل بموجب لائحة تسجيل المواد الكيميائية وتقييمها وترخيصها وتقييدها REACH، تحد من قدرة المنتجين الأصغر حجما على النفاذ إلى الأسواق الأوروبية.

## مستحضرات التجميل والعناية الشخصية

بلغت قيمة صادرات مستحضرات التجميل ومنتجات العناية الشخصية 397.5 مليون دولار أمريكي في عام 2024، موزعة بين الصابون ومنتجات التنظيف بقيمة 357 مليون دولار أمريكي والعطور ومستحضرات التجميل بقيمة 40.5 مليون دولار أمريكي. ويستند الإنتاج في هذا القطاع إلى الموارد الطبيعية للبحر الميت، ولا سيما الأملاح والطين والمركبات القائمة على البرومين، والتي يتم تسويقها لاستخدامات العناية بالبشرة والتطبيقات العلاجية. وتتنافس علامات تجارية أردنية مثل ريفاج Rivage وناتشورال سي بيوتي Nat-ural Sea Beauty في الأسواق الإقليمية، في حين توفر خدمات التصنيع التعاقدي لصالح العلامات التجارية الخليجية مصدرا إضافيا للإيرادات.

وتتركز الوجهات التصديرية بشكل رئيسي في أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث يستفيد الأردن من القرب الجغرافي والتقارب الثقافي وشبكات التوزيع القائمة. أما النفاذ إلى أسواق دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فما يزال محدودا، نتيجة القيود التي تفرضها لائحة مستحضرات التجميل الأوروبية، والتي تتطلب إعداد ملفات سلامة المنتجات، والإفصاح التفصيلي عن المكونات، والتسجيل عبر بوابة الإخطار بمنتجات التجميل الأوروبية CPNP . وبالنسبة للمنتجين الصغار، تمثل تكاليف الامتثال لهذه المتطلبات عائقاً كبيراً ما لم تتوفر آليات وطنية مشتركة لدعم عمليات الفحص والاختبار والإرشاد التنظيمي. وعلى الرغم من هذه التحديات، يمثل قطاع مستحضرات التجميل فرصة مهمة لتعزيز القيمة المضافة وتطوير العلامات التجارية الأردنية، ولا سيما إذا تمكن الأردن من ترسيخ مكانة منتجات البحر الميت كمكونات طبيعية متميزة للصحة والعافية في الأسواق العالمية المتنامية.

## الكيماويات المتخصصة

حققت الكيماويات المتخصصة، والتي تشمل الدهانات والأصباغ والمواد اللاصقة ومجموعة متنوعة من المنتجات الكيماوية الأخرى، صادرات بقيمة 290.6 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 206 مليون دينار أردني، في عام 2024.

ويخدم هذا القطاع بصورة رئيسية أسواق الإنشاءات والتصنيع والصيانة الصناعية في المنطقة. وعلى الرغم من أن حجمه أقل من قطاعي الأسمدة أو الكيماويات غير العضوية، فإنه يوفر فرصا واعدة لإحلال الواردات وتطوير صادرات متخصصة، خاصة إذا تمكنت الشركات الأردنية من تلبية المواصفات الفنية المطلوبة في مشاريع البنية التحتية في دول الخليج.

وفي الأسواق الخليجية، أصبحت مواصفات المشتريات تشير بصورة متزايدة إلى معايير هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GSO لمواد البناء، ومتطلبات تصنيفات السلامة من الحرائق للمباني الشاهقة، ومعايير الأداء المناخي - تشمل الثبات الحراري عند درجات حرارة تتجاوز 45 درجة مئوية، ومقاومة الرطوبة، ومقاومة التدهور الناتج عن

الأشعة فوق البنفسجية- إضافة إلى اشتراط استخدام التركيبات منخفضة المحتوى من المركبات العضوية المتطايرة في التطبيقات الداخلية. كما أن المشاريع الكبرى في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، مثل نيوم ومشروع البحر الأحمر، تتطلب الحصول على شهادات استدامة مثل LEED أو استدامة ESTIDAMA.

ومن حيث النفاذ إلى الأسواق الأوروبية، فيعتمد على استيفاء مجموعة من المتطلبات التنظيمية، تشمل التسجيل بموجب لائحة تسجيل المواد الكيميائية وتقييمها وترخيصها وتقييدها REACH، والحصول على علامة المطابقة الأوروبية CE وفق لائحة منتجات البناء الأوروبية CPR، والامتثال لمتطلبات لائحة الاتحاد الأوروبي الخاص بالمركبات العضوية المتطايرة EU VOC Directive للدهانات والطلاءات، إضافة إلى التوافق مع المواصفات الأوروبية European Norm الخاصة بالأداء والجودة.

إن توفير برامج مدعومة للفحص والاختبار والاعتماد والمساعدة الفنية تدعم منتجي الكيماويات المتخصصة في الأردن للامتثال لهذه المواصفات، من شأنه أن يفتح فرصا تصديرية جديدة في مشاريع البنية التحتية الخليجية ذات القيمة المرتفعة وفي أسواق دول منظمة التعاون

الاقتصادي والتنمية، والتي لا تزال المتطلبات التنظيمية تشكل عائقا أمام دخول معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إليها.

**الفرص والتوجه الاستراتيجي**

يمتلك قطاع الصناعات الكيماوية في الأردن أسسا قوية، إلا أنه يحتاج إلى معالجة عدد من التحديات الهيكلية. فبينما لا تزال الأسمدة والكيماويات غير العضوية تمثل العمود الفقري للقطاع، فإن تعرضهما لتقلبات أسعار السلع الأساسية يؤكد أهمية التوسع في الأنشطة التحويلية اللاحقة ذات القيمة المضافة الأعلى، بما في ذلك مشتقات البرومين المتخصصة، وتركيبات الكيماويات الزراعية، والأسمدة المتقدمة.

كما تمثل مستحضرات التجميل فرصة واعدة لم تستغل بالكامل بعد. وبفضل الموارد الفريدة للبحر الميت، يمتلك الأردن مقومات تؤهله لتوسيع إنتاجه واستهداف أسواق الصحة والعافية الإقليمية والعالمية، شريطة أن تستثمر الشركات في تطوير العلامات التجارية، واستكمال متطلبات التسجيل عبر بوابة الإخطار بمنتجات التجميل الأوروبية ، وبناء قصص تسويقية ترتكز على الاستدامة ومصادر التوريد المسؤولة.

وينبغي أن تركز السياسات المستقبلية على أربعة محاور رئيسية. أولا، إنشاء مرفق وطني لدعم امتثال الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل يوفر خدمات التسجيل الجماعي بموجب لائحة REACH، والدعم المتعلق بالتسجيل في بوابة الإخطار بمنتجات التجميل الأوروبية CPNP ، وخدمات اختبار سلامة المنتجات، بما يسهم في خفض تكاليف الامتثال على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ثانيا، الاستثمار في كفاءة الطاقة ودمج مصادر الطاقة المتجددة في العمليات الإنتاجية للحد من تكاليف الإنتاج وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق التي تولي اهتماما متزايدا للانبعاثات الكربونية. ثالثا، تنويع الخيارات اللوجستية وعدم الاعتماد حصرا على ميناء العقبة من خلال تطوير الممرات البرية ومراكز التخزين الإقليمية، بما يعزز مرونة الصادرات وقدرتها على مواجهة الاضطرابات. رابعا، دعم المشاريع المشتركة وشراكات نقل التكنولوجيا مع الشركات الآسيوية والأوروبية لتمكين القطاع من الوصول إلى التركيبات المتقدمة وشبكات التوزيع العالمية.

ومن خلال مواءمة السياسات الاستثمارية والصناعية مع معايير الاستدامة ومتطلبات الامتثال الدولية، يستطيع الأردن تعزيز موقعه كمورد موثوق للمنتجات الكيماوية في الأسواق العالمية التي تتأثر بشكل متزايد بالاعتبارات المناخية والتنظيمية.

| المجال | المخاطر | الفرص |
|---|---|---|
| تركيز السوق | تتركز الصادرات في أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والهند والبرازيل والولايات المتحدة؛ مع نفاذ محدود إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. كما يرتبط الطلب على الأسمدة بدورات أسعار السلع الأساسية والطاقة. | التوسع في أسواق شمال أفريقيا من خلال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ وتسويق مستحضرات التجميل القائمة على موارد البحر الميت ضمن فئات الصحة والعافية المتميزة؛ وتوريد الكيماويات المتخصصة لمشاريع البنية التحتية في دول الخليج. |
| الامتثال التنظيمي | ارتفاع تكاليف الامتثال لمتطلبات لائحة تسجيل المواد الكيميائية وتقييمها وترخيصها وتقييدها REACH ومتطلبات بوابة الإخطار بمنتجات التجميل الأوروبية CPNP ؛ مع افتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى آليات جماعية لدعم الفحص والاعتماد. | إنشاء مركز وطني للامتثال يوفر خدمات مشتركة للتسجيل بموجب لائحة REACH واختبار المنتجات؛ وتقديم دعم مالي لاعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحصول على الشهادات المطلوبة. |
| تكاليف الطاقة والمدخلات | الاعتماد على الغاز المستورد يرفع تكاليف الإنتاج مقارنة بالمنتجين في دول الخليج؛ كما يعتمد قطاع مستحضرات التجميل على مدخلات مستوردة. | دمج مصادر الطاقة المتجددة في العمليات الإنتاجية؛ وتأمين إمدادات الغاز طويلة الأجل؛ وتطوير مدخلات محلية لصناعة مستحضرات التجميل؛ وتعزيز إنتاج الأسمدة منخفضة الانبعاثات الكربونية. |
| القيمة المضافة ومزيج المنتجات | الاعتماد على الأسمدة والكيماويات غير العضوية الأساسية؛ وضعف الإنفاق على البحث والتطوير؛ ومحدودية الأنشطة التحويلية اللاحقة. | التوسع في إنتاج مشتقات البرومين، والكيماويات الزراعية، والأسمدة المتخصصة، ومستحضرات التجميل المستدامة ذات العلامات التجارية الأردنية. |
| السياسات التجارية والخدمات اللوجستية | الرسوم الجمركية الأمريكية بنسبة 15% ترفع التكاليف؛ والاعتماد على ميناء العقبة كمنفذ بحري رئيسي يزيد من المخاطر، والتدابير غير الجمركية تحد من الاستفادة الكاملة من مزايا منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى . | تطوير ممرات لوجستية إقليمية؛ وتبسيط الإجراءات الجمركية؛ والاستفادة من انخفاض كثافة الانبعاثات الكربونية نسبياً في الأردن لتعزيز الصادرات الجاهزة للامتثال لمتطلبات آلية تعديل حدود الكربون. |

**الجدول 4 مصفوفة المخاطر والفرص في القطاع الكيميائي 2025**

## المنتجات الهندسية

### دلالات رئيسية

تعد المنتجات الهندسية، بما في ذلك الآلات والمعدات الكهربائية والمنتجات المعدنية المصنعة مثل منتجات الحديد والنحاس والألمنيوم، أحد المكونات المهمة في سلة الصادرات الأردنية، وإن كانت تتسم بطابع دوري يرتبط بتقلبات النشاط الاقتصادي والاستثماري. ففي عام 2024، بلغت قيمة صادرات هذا القطاع نحو 1.02 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 723 مليون دينار أردني، مشكلةً 6.6 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية الأردنية. ويمثل ذلك تراجعا مقارنة بالذروة التي سجلها القطاع في عام 2022 والبالغة نحو 1.53 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 1.08 مليار دينار أردني، نتيجة التقلبات في الطلب الصناعي العالمي وتأثر القطاع بدورات الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الإقليمية. وشملت الوجهات التصديرية الرئيسية المملكة العربية السعودية والعراق ودولة الإمارات العربية المتحدة، التي استحوذت مجتمعة على الجزء الأكبر من صادرات الأردن من الآلات والمنتجات المعدنية المصنعة، مما يعكس التوجه الإقليمي للقطاع وارتباطه الوثيق بمشاريع الإنشاءات والطاقة والنقل.

### القطاعات الفرعية الرئيسية

#### المعادن الأساسية

شكلت المحرك الرئيسي لنمو صادرات المنتجات الهندسية الأردنية، حيث ارتفعت قيمة صادراتها من 306 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 217 مليون دينار أردني في عام 2020 وإلى 420 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 298 مليون دينار أردني في عام 2024، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 8.3 في المائة، مدفوعة بالطلب القوي من قطاع الإنشاءات في دول الخليج وبتزايد الطلب من الأسواق الآسيوية. وضمن هذه الفئة، ارتفعت صادرات الحديد والصلب من 28 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 20 مليون دينار أردني، إلى 104 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 74 مليون دينار أردني، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 38.8 في المائة، في حين ارتفعت صادرات النحاس من 60 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 43 مليون دينار أردني، إلى 119 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 84 مليون دينار أردني، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 18.9 في المائة. أما الألمنيوم، فقد ظل أكبر مساهم ضمن هذه الفئة، حيث بلغ متوسط قيمة صادراته أكثر من 200 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 142 مليون دينار أردني سنويا. وبذلك، أصبحت المعادن الأساسية تمثل أكثر من نصف صادرات المنتجات الهندسية الأردنية، مما يعزز ارتباط القطاع بالأسواق المعتمدة على السلع الأساسية.

#### الآلات والمعدات الكهربائية

والتي كانت تمثل في السابق العمود الفقري لقطاع المنتجات الهندسية، تراجعت بصورة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة. فبعد أن بلغت صادراتها ذروتها عند 620 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 438 مليون دينار أردني في عام 2022، انخفضت إلى 270 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 191 مليون دينار أردني في عام 2024، بمعدل تراجع سنوي مركب بلغ 8.0 في المائة ويعزى هذا الانخفاض إلى المنافسة المتزايدة من المنتجين الآسيويين منخفضي التكلفة، وإلى تباطؤ دورات المشتريات الحكومية والاستثمارية في دول الخليج.

#### قطاع معدات النقل

سجل أكبر تراجع بين القطاعات الفرعية، حيث انخفضت صادراته من 163 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 116 مليون دينار أردني في عام 2020 إلى 64 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 45 مليون دينار أردني، في عام 2024، بمعدل تراجع سنوي مركب بلغ 20.9 في المائة. كما تراجعت صادرات المركبات إلى أقل من 20 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 14 مليون دينار أردني، في حين أصبحت مبيعات الطائرات محدودة للغاية، مما جعل هذا القطاع يعتمد بصورة متزايدة على إعادة التصدير والعقود قصيرة الأجل.

#### الأجهزة الدقيقة

والتي على الرغم من صغر حجمها، فإنها تحتفظ بأهمية استراتيجية نظرا لارتباطها بقطاعي الرعاية الصحية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد انخفضت صادرات هذا القطاع من 38 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 27 مليون دينار أردني، إلى 18 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 13 مليون دينار أردني، بمعدل تراجع سنوي مركب بلغ 17.2 في المائة. ومع ذلك، لا يزال القطاع يمتلك إمكانات واعدة على المدى الطويل في مجالات الأجهزة البصرية والطبية وأجهزة القياس، شريطة تحسين فرص الحصول على الشهادات والاعتمادات اللازمة وتسهيل الوصول إلى التمويل

### الفرص والتوجه الاستراتيجي

يمكن لقطاع المنتجات الهندسية في الأردن استعادة الاستقرار والزخم من خلال سياسات واستثمارات موجهة. فمن شأن التوسع في الأنشطة التحويلية اللاحقة للألمنيوم والنحاس أن يسهم في زيادة القيمة

المضافة والحد من آثار تقلبات أسعار السلع الأساسية. كما أن تعزيز صادرات الآلات والمعدات الموجهة لقطاعات الإنشاءات والزراعة والطاقة في دول الخليج من شأنه الاستفادة من الطلب الإقليمي المتنامي.

كذلك، فإن الاستعداد لمتطلبات آلية تعديل حدود الكربون من خلال تطوير أنظمة الإبلاغ عن الانبعاثات وتحسين كفاءة استخدام الطاقة يمكن أن يعزز مكانة الأردن كمورد تنافسي يتمتع بمستويات أقل من الانبعاثات الكربونية المضمنة في المنتجات.

ومن شأن تعزيز اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل التوريد، وخاصة في مجالات التصنيع المعدني والمكونات وخدمات الصيانة، أن يوسع قاعدة المشاركة الاقتصادية ويرفع نسبة المحتوى المحلي في المنتجات المصدرة. كما يمكن تطوير فرص جديدة في قطاع الأجهزة الدقيقة من خلال ربط الإنتاج التصديري بالقدرات الوطنية في قطاعي الرعاية الصحية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأخيرا، فإن تنويع الأسواق التصديرية خارج نطاق دول الخليج ليشمل أفريقيا وأوروبا من شأنه الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من المشترين الإقليميين.

ومن خلال تنفيذ هذه الإجراءات، يمكن أن ترتفع صادرات المنتجات الهندسية إلى نحو 1.2 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 848 مليون دينار أردني سنويا بحلول عام 2030، بما يعزز جهود التنويع الصناعي والتكامل الإقليمي في الأردن.

| المجال | المخاطر | الفرص |
|---|---|---|
| الاعتماد على السوق | الاعتماد الكبير على أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وما يرتبط بها من دورات استثمارية متأثرة بأسعار النفط، إلى جانب محدودية النفاذ إلى أسواق دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. | التوسع في أسواق أفريقيا وأوروبا، وتعزيز الروابط التجارية مع الهند والأسواق الثانوية في الاتحاد الأوروبي. |
| دورات السلع الأساسية | تعرض صادرات المعادن الأساسية لتقلبات الأسعار العالمية، وتقلب أداء صادرات الآلات والمعدات. | التوسع في الأنشطة التحويلية اللاحقة للألمنيوم والنحاس لتحقيق استقرار أكبر في القيمة المضافة والاستفادة من هوامش ربح أعلى. |
| السياسات التجارية | الرسوم الجمركية الأمريكية المتبادلة 15% على الآلات والمعدات الكهربائية تؤدي إلى زيادة التكاليف، فرض آلية تعديل حدود الكربون كمتطلبات إضافية على منتجات الألمنيوم والصلب اعتبارا من عام 2026. | بناء قدرات الامتثال لمتطلبات آلية تعديل حدود الكربون، والاستفادة من انخفاض كثافة الانبعاثات الكربونية نسبيا في الأردن كميزة تنافسية. |
| التكاليف والقدرة التنافسية | ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه يزيد من الأعباء التشغيلية، إلى جانب ضعف اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع. | الاستثمار في الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الموارد والتجمعات الصناعية، وربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلاسل التوريد في مجالات التصنيع المعدني والمكونات. |
| هيكل سلسلة القيمة | الاعتماد على مكونات الآلات المستوردة، وتشتت القاعدة الإنتاجية. | تشجيع المشاريع المشتركة ونقل التكنولوجيا، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات التصميم والتجميع وخدمات الصيانة. |
| التوازن القطاعي | تراجع قطاعات الآلات ومعدات النقل والأجهزة الدقيقة يؤدي إلى تضييق القاعدة التصديرية للقطاع. | دعم تعافي صادرات الآلات من خلال الاستفادة من الطلب المرتبط بمشاريع البنية التحتية الخليجية، وتطوير مجالات متخصصة في الأجهزة الدقيقة المرتبطة بقطاعي الرعاية الصحية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. |

**الجدول 5 مصفوفة المخاطر والفرص في قطاع الهندسة 2025**

## المنتجات الغذائية

### دلالات رئيسية

يعد قطاع الأغذية أحد المكونات الرئيسية للاقتصاد الأردني، حيث يجمع بين الإنتاج الزراعي والتصنيع الغذائي والتجارة الدولية. ووفقا لبيانات دائرة الإحصاءات العامة، ارتفع إنتاج القطاع الغذائي بنسبة 23.8 في المائة بين عامي 2013 و2022، في حين ارتفعت الصادرات من نحو 690 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 489 مليون دينار أردني، إلى 1.35 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 956 مليون دينار أردني. ويعكس هذا النمو تحولا تدريجيا من قاعدة اقتصادية تعتمد بصورة رئيسية على الإنتاج الزراعي إلى منظومة أكثر تكاملا تشمل التصنيع الغذائي والإنتاج الموجه للتصدير.

وبحلول عام 2024، بلغت الطاقة الإنتاجية السنوية التقديرية للقطاع نحو 5 مليار دينار أردني، أي ما يعادل 7.1 مليار دولار أمريكي، بما يغطي نحو 62 في المائة من الطلب المحلي، ويسهم بما نسبته 28 في المائة من إجمالي الإنتاج الصناعي الوطني. كما يوفر القطاع فرص عمل لأكثر من 66,000 عامل موزعين على ما يقارب 2,600 منشأة. ويسهم القطاع الزراعي على نطاق أوسع بنحو 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويوفر فرص عمل لما يقارب 3 في المائة من القوى العاملة.

وقد بلغت صادرات الأغذية 1.85 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 1.31 مليار دينار أردني، في عام 2024، مقارنة مع 1.35 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 956 مليون دينار أردني، في عام 2022. كما شهدت الصادرات الغذائية نموا مستقرا بلغ متوسطه 6 في المائة سنويا خلال الفترة بين 2018 و2022، إلا أن هذا النمو لا يزال دون الإمكانات المتاحة للقطاع.

ويقدر مركز التجارة الدولية أن صادرات القطاع يمكن أن ترتفع إلى 1.4 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 996 مليون دينار أردني، سنويا وفق تعريف ضيق للقطاع، وأن تُحقق مستويات أعلى عند اعتماد نطاق قطاعي أوسع، وذلك في حال معالجة التحديات المرتبطة بالشهادات والاعتماد، وأنظمة التتبع، والتعبئة والتغليف، والامتثال لمعايير سلامة الغذاء الدولية.

يعد قطاع الأغذية من أكبر القطاعات المشغلة للعمالة والمساهمة في الإنتاج الصناعي في الأردن. ، كما شهد القطاع تحولا واضحاً الماضي في هيكل صادراته خلال العقد. ففي عام 2013، كانت الصادرات تتركز بشكل رئيسي في الخضروات والفواكه والحيوانات الحية، بينما أصبحت الأغذية المصنعة بحلول عام 2022 أكبر فئة تصديرية منفردة ضمن القطاع. كما شهدت الفواكه والمكسرات نموا ملحوظا بحلول عام 2024 لتشكل ما يقارب ربع إجمالي صادرات القطاع الغذائي.

### القطاعات الفرعية الأساسية

#### الأغذية المصنعة

تشمل هذه الفئة، المصنفة ضمن البنود الجمركية HS 16–21، الخبز والمعجنات والحلويات والخضروات المحفوظة والبسكويت الحلو والمنتجات القائمة على الكاكاو والمحضرات الغذائية المختلفة. وقد ارتفعت صادراتها من 263 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 187 مليون دينار أردني، في عام 2020 إلى 542 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 385 مليون دينار أردني، في عام 2024، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 19.7 في المائة.

كما ارتفعت مساهمة هذه الفئة في إجمالي صادرات الأغذية من 25 في المائة في عام 2020 إلى ما يقارب 30 في المائة بحلول عام 2024، رغم تباطؤ النمو بعد عام 2022 نتيجة اشتداد المنافسة من المنتجين الأتراك والخليجيين. ومع ذلك، تبقى الأغذية المصنعة الفئة الأكثر تنوعا وقدرة على الصمود ضمن القطاع، وتتمتع بإمكانات كبيرة في المنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة، شريطة تطوير العلامات التجارية والتعبئة والتغليف والامتثال لمعايير سلامة الغذاء الدولية مثل الأيزو ISO 22000 ونظام تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة HACCP ومعيار سلامة الغذاء البريطاني BRC.

#### الخضروات

بلغت قيمة صادرات الخضروات، المصنفة ضمن البند الجمركي HS 07، نحو 189 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 134 مليون دينار أردني، في عام 2022، وارتفعت إلى 295 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 209 مليون دينار أردني، في عام 2024، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 9.5 في المائة. وتشكل الطماطم والفلفل والملفوف والقرنبيط والبروكلي المنتجات الرئيسية ضمن هذه الفئة. إلا أن أداء القطاع ظل متذبذباً نتيجة شح المياه والتقلبات الموسمية وارتفاع تكاليف النقل.

ويعكس التعافي الجزئي الذي تحقق خلال عامي 2023 و2024 وجود إمكانات للنمو، إلا أن القطاع لا يزال معرضا للاختناقات اللوجستية والقيود المتعلقة بالصحة والصحة النباتية في الأسواق الخليجية. ومن ثم، فإن تطوير سلاسل التبريد وتطبيق أنظمة التتبع الرقمية سيشكلان عاملين أساسيين لتحقيق استقرار الصادرات وتعزيز نموها.

**الفواكه والمكسرات**

انخفضت صادرات الفواكه والمكسرات، المصنفة ضمن البند الجمركي HS 08، إلى 179 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 127 مليون دينار أردني، في عام 2022، بما يمثل 13 في المائة من إجمالي صادرات الأغذية. إلا أنها عادت للارتفاع بقوة لتصل إلى 425 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 302 مليون دينار أردني، في عام 2024، مشكلة 23 في المائة من إجمالي صادرات القطاع الغذائي، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ 31.3 في المائة. وقد قادت التمور والشمام والخوخ والدراق والفراولة هذا النمو، مدفوعة بالطلب المتزايد في المملكة العربية السعودية والعراق. وتتمتع التمور بفرص واضحة للتموضع ضمن الفئات المتميزة عالية القيمة، إلا أن الحفاظ على النمو والتوسع في أسواق دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يتطلب استثمارات أكبر في عمليات ما بعد الحصاد والتسويق والاعتماد والشهادات.

**الحيوانات الحية**

ارتفعت صادرات الحيوانات الحية، المصنفة ضمن البند الجمركي HS 01، من 153 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 109 مليون دينار أردني، في عام 2020 إلى 233 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 166 مليون دينار أردني، في عام 2024، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 11.1 في المائة، مع حفاظها على حصة مستقرة تراوحت بين 12 - 13 في المائة من إجمالي صادرات الأغذية. وتشكل الأغنام المكون الرئيسي لهذه الصادرات، حيث يرتبط الطلب عليها بالمواسم الدينية والاحتياجات الموسمية في الأسواق الخليجية. ورغم استقرار هذا القطاع، فإنه يظل معرضاً للتقلبات الإقليمية والقيود المرتبطة بصحة الحيوان. ومن شأن التوسع في اللحوم المصنعة وسلاسل القيمة المعتمدة وفق متطلبات الحلال أن يسهم في تقليل الاعتماد على تجارة الحيوانات الحية والحد من التأثر بالمواسم الدورية للطلب.

**منتجات الألبان**

بلغت قيمة صادرات منتجات الألبان، المصنفة ضمن البند الجمركي HS 04، نحو 83 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 59 مليون دينار أردني، في عام 2022، قبل أن تنخفض بشكل طفيف إلى 77 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 55 مليون دينار أردني، في عام 2024، مما أبقى مساهمة هذا القطاع عند حدود 4 في المائة من إجمالي صادرات الأغذية، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 0.4 في المائة فقط. ولا تزال منتجات الحليب المجفف والأجبان والألبان تواجه تحديات مرتبطة بارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية، إلى جانب غياب أنظمة التتبع والاعتماد المتوافقة مع متطلبات الاتحاد الأوروبي. ومن دون الاستثمار في متطلبات الامتثال، بما في ذلك الايزو ISO 22000 ونظام تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة HACCP وشهادة إدارة سلامة الأغذية FSSC 22000، إضافة إلى تطوير البنية التحتية لسلسلة التبريد، ستظل القدرة التنافسية العالمية للقطاع محدودة، رغم استمرار وجود فرص واعدة في الأسواق الإقليمية.

**القطاعات الناشئة**

لا تزال المنتجات المعتمدة وفق متطلبات الحلال، والأغذية النباتية المصدر، والأغذية الوظيفية والصحية تمثل قطاعات محدودة الحجم في الأردن، إلا أنها توفر فرص نمو مهمة. وكان من المتوقع أن يصل حجم الطلب العالمي على الأغذية المعتمدة وفق متطلبات الحلال إلى 1.7 تريليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 1.21 تريليون دينار أردني، بحلول عام 2025، في حين يُتوقع أن يبلغ حجم سوق نظام الحميات النباتية 78 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 56 مليار دينار أردني، وأن يصل حجم سوق الأغذية الصحية إلى واحد تريليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 710 مليار دينار أردني، بحلول عام 2026. وتمنح القاعدة الزراعية والصناعية الغذائية في الأردن فرصة للاستفادة من جزء من هذا الطلب المتنامي، شريطة أن تستثمر الشركات في الابتكار والحصول على الشهادات والاعتمادات اللازمة وتطوير جهود التسويق بما يمكنها من التميز في الأسواق الإقليمية ذات المنافسة المرتفعة.

**الفرص والتوجة الاستراتيجي**

يمتلك قطاع الأغذية في الأردن إمكانات كبيرة للتوسع إذا ما تمت معالجة الاختناقات الهيكلية القائمة منذ فترة طويلة. وتتمثل الأولويات الأكثر إلحاحاً في الامتثال لمتطلبات الصحة والصحة النباتية، وتطوير أنظمة التتبع، والاستثمار في البنية التحتية لسلسلة التبريد.

كما أن محدودية مرافق التخزين المبرد، ولا سيما على مستوى المزارع والأسواق المركزية الإقليمية ونقاط العبور الرئيسية مثل ميناء العقبة ومعبر جابر–نصيب، تحد من القدرة التنافسية للصادرات سريعة التلف وتسهم في ارتفاع الفاقد بعد الحصاد. ومن شأن تطوير مرافق حديثة للتخزين المبرد وشبكات النقل المبرد أن يعزز بشكل كبير موثوقية صادرات الأردن من الفواكه والخضروات ومنتجات الألبان واللحوم إلى أسواق الخليج وغيرها من الأسواق الدولية.

وسيكون تحديث تقنيات التعبئة والتغليف واعتماد المواد المستدامة أمرا أساسيا لمواكبة المعايير

الدولية. كما أن التوسع في المنتجات المعتمدة وفق متطلبات الحلال، والأغذية النباتية المصدر، والأغذية الصحية يوفر مسارات إضافية لتنويع الإنتاج، بما ينسجم مع الاتجاهات العالمية المتسارعة في تفضيلات المستهلكين.

وينبغي أن تركز السياسات الحكومية على تشجيع الاستثمار الموجه نحو مرافق سلسلة التبريد، والتعبئة والتغليف المستدامة، وأنظمة التتبع الرقمية.

كما أن تعزيز المشاركة في المعارض التجارية الدولية، مثل سيال باريس SIAL Paris ، وأنوغا كولونيا Anuga Cologne ، وجلفود دبي Gulfood Dubai ، ومعرض الغذاء السعودي Saudi Food Show ، من شأنه أن يرفع مستوى الظهور الدولي للمنتجات الأردنية ويوسع فرص الوصول إلى الأسواق.

وفي الوقت نفسه، فإن توحيد خدمات دعم التصدير ضمن إطار أكثر تكاملا سيسهم في تحسين وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى خدمات الاعتماد والتمويل والمعلومات السوقية، وهي عناصر أساسية لتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق الإقليمية وأسواق دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات القيمة المرتفعة.

ومن خلال تنفيذ هذه الإصلاحات، يمكن لقطاع الصناعات الغذائية الأردني أن يتجاوز اعتماده الحالي على أسواق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأن يؤسس قاعدة تصديرية أكثر تنوعا. كما أن تعزيز قدرات سلسلة التبريد وأنظمة الامتثال لن يدعم فقط النفاذ إلى الأسواق الأوروبية وأمريكا الشمالية، بل سيسهم أيضا في تحقيق النمو طويل الأجل، وخلق فرص العمل في المناطق الريفية، ودعم الأهداف الوطنية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

| المجال | المخاطر | الفرص |
|---|---|---|
| تركز السوق | الاعتماد الكبير على أسواق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث تتجه نحو 70% من الصادرات إلى المملكة العربية السعودية والعراق والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت. | التوسع في أسواق الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية، وتطوير الامتثال لمتطلبات الصحة والصحة النباتية وأنظمة التتبع، وزيادة صادرات المنتجات المعتمدة وفق متطلبات الحلال إلى أسواق جنوب شرق آسيا. |
| الامتثال والمعايير | متطلبات الصحة والصحة النباتية SPS ومتطلبات الاعتماد لشهادات الحلال، ومحدودية قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على شهادات ISO 22000 و HACCP وFSSC 22000 ومعيار BRC، إضافة إلى غياب أنظمة تتبع متوافقة مع متطلبات الاتحاد الأوروبي. | الاستثمار في البنية التحتية للامتثال وأنظمة التتبع الرقمية، وتوفير برامج مدعومة للحصول على الشهادات والاعتمادات، والتدريب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. |
| سلسلة التبريد والخدمات اللوجستية | محدودية مرافق التخزين المبرد والنقل المبرد على مستوى المزارع والأسواق المركزية ونقاط العبور الرئيسية مثل ميناء العقبة والمعابر الحدودية، مما يؤدي إلى ارتفاع الفاقد بعد الحصاد. | تطوير مرافق حديثة للتخزين المبرد ومراكز لوجستية متخصصة، وتوسيع قدرات سلسلة التبريد لتعزيز تنافسية الصادرات الزراعية والغذائية سريعة التلف. |
| التعبئة والتغليف والعرض التسويقي | تقنيات تعبئة وتغليف متقادمة ومحدودية استخدام الحلول المستدامة، مما يضعف القدرة التنافسية للمنتجات الأردنية. | الاستثمار في تقنيات التعبئة والتغليف الحديثة والمستدامة بما يتوافق مع متطلبات أسواق الاتحاد الأوروبي ودول الخليج. |
| دعم التصدير | تشتت خدمات دعم التصدير، وضعف وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل وخدمات الاعتماد والمعلومات السوقية. | توحيد خدمات دعم التصدير ضمن أطر متكاملة، وتحسين وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل والمعارض التجارية والخدمات التصديرية المتخصصة. |
| اتجاهات المستهلك العالمي | خطر فقدان فرص النمو المرتبطة بالاتجاهات العالمية الجديدة في قطاع الأغذية. | تنويع الإنتاج نحو المنتجات المعتمدة وفق متطلبات الحلال، والأغذية النباتية المصدر، والأغذية الصحية، للاستفادة من الطلب المتنامي في الأسواق العالمية. |

**الجدول 6 مصفوفة المخاطر والفرص في قطاع الأغذية 2025**

## الصناعات الدوائية

### دلالات رئيسية

تطور قطاع الصناعات الدوائية الأردني على مدى أربعة عقود ليصبح قطاعا يحظى باعتراف إقليمي واسع، ويستند إلى مجموعة من الشركات المصنعة الحاصلة على شهادات واعتمادات دولية. في عام 2024، بلغت قيمة صادرات القطاع 862 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 610 مليون دينار أردني، بما يمثل 7.1 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية الأردنية و20.7 في المائة من إجمالي صادرات القطاع الصناعي الكيماوي. ويتمتع القطاع بميزات تتمثل في ارتفاع القيمة المضافة، وتوفير فرص عمل متخصصة، وامتلاكه منظومة متقدمة من شهادات الجودة والاعتماد مقارنة بالقطاعات التصديرية الأردنية الأكثر اعتمادا على السلع الأساسية.

ويضم القطاع ما يقارب 30 شركة دوائية رئيسية، إلى جانب عدد من الشركات المتخصصة في إنتاج الأدوية الجنيسة والتصنيع التعاقدي للغير.

وقد ارتفعت صادرات الصناعات الدوائية من 263 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 187 مليون دينار أردني، في عام 2020 إلى 862 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 610 مليون دينار أردني، في عام 2024، مسجلة زيادة بنسبة 11 في المائة مقارنة بعام 2023. ووفقاً لتقديرات مركز التجارة الدولية ITC ، يمتلك القطاع إمكانات تصديرية إضافية غير مستغلة تقدر بنحو 585 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 414 مليون دينار أردني، بحلول عام 2029، شريطة تنويع الأسواق التصديرية خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتعزيز القدرة على الامتثال للأطر التنظيمية المعتمدة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وتستند الميزة التنافسية للقطاع إلى مجموعة من العوامل، أبرزها القرب الجغرافي من أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وما توفره من تقارب لغوي وتنظيمي، وامتلاك منشآت إنتاج حاصلة على شهادات ممارسات التصنيع الجيد المعترف بها إقليميا، إضافة إلى تمتع الأردن بتكاليف إنتاج تنافسية مقارنة بالمصنعين الأوروبيين، وتوافر موارد بشرية مؤهلة تمتلك كفاءات فنية وقدرات متقدمة في ضبط الجودة وضمان الجودة. ومع ذلك، لا يزال القطاع يركز بصورة رئيسية على إنتاج الأدوية الجنيسة بدلا من الابتكار الدوائي أو الأدوية الحيوية المماثلة أو الأدوية المتخصصة، مما يحد من قدرته على الاستفادة من الشرائح السوقية الأعلى ربحية.

وتستحوذ أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الجزء الأكبر من صادرات الصناعات الدوائية الأردنية، حيث تشكل المملكة العربية السعودية والعراق والجزائر إلى جانب أسواق إقليمية أخرى قاعدة الطلب الرئيسية للقطاع. وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية السوق غير الإقليمية الوحيدة ذات الأهمية النسبية للصادرات الدوائية الأردنية.

وعلى الرغم من وصول المنتجات الدوائية الأردنية إلى 84 سوقا دولية، فإن نحو ثلثي التجارة الدوائية لا تزال تتركز في خمس وجهات فقط، وهو ما يعكس قوة تموضع القطاع في الأسواق الإقليمية من جهة، ويبرز في الوقت نفسه التحديات المرتبطة بالتوسع في أسواق أوروبا وغيرها من أسواق دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث تشكل المتطلبات التنظيمية الصارمة عائقا رئيسيا أمام النفاذ إلى تلك الأسواق.

### القطاعات الفرعية الأساسية

#### الأدوية الجنيسة

تشكل العمود الفقري لصادرات الصناعات الدوائية الأردنية، وتشمل المضادات الحيوية، وأدوية أمراض القلب والأوعية الدموية، والمسكنات، وعلاجات الأمراض المزمنة. ويرتكز الإنتاج على المواد الدوائية المعروفة التي انتهت مدة حمايتها ببراءات الاختراع، ويتم تصنيعها بموجب تراخيص أو كأدوية جنيسة معتمدة. ويستفيد هذا القطاع من انخفاض تكاليف البحث والتطوير نسبيا ومن نضج العمليات التصنيعية، إلا أنه يواجه منافسة سعرية قوية من المنتجين ذوي الطاقات الإنتاجية الكبيرة في الهند والصين وتركيا.

#### الأدوية القابلة للحقن والمستلزمات الدوائية المخصصة للمستشفيات

تشكل قطاعا فرعيا متنامياً، حيث تقوم الشركات الأردنية بتوريد المحاليل الوريدية والمستحضرات الجراحية والأدوية المستخدمة في المستشفيات إلى الأنظمة الصحية في المنطقة. ويتطلب هذا المجال مستويات أعلى من المعايير الفنية وضبط الجودة، مما يمنحه درجة من التميز مقارنة بمنتجات الأدوية الجنيسة التقليدية.

**الأدوية التي تُصرف دون وصفة طبية،**
تخدم أسواق المستهلكين في دول الخليج العربي وبلاد الشام، وتشمل الفيتامينات والمكملات الغذائية والعلاجات الشائعة. وتستفيد العلامات التجارية الأردنية في هذا المجال من توفر العبوات باللغة العربية، ومن شبكات التوزيع الإقليمية القائمة، ومن توافق المنتجات مع تفضيلات المستهلكين في المنطقة.

**التصنيع التعاقدي**
لصالح شركات دوائية عالمية كما يوفر مصدرا إضافيا للإيرادات، ولا سيما للشركات الحاصلة على اعتمادات من هيئة الغذاء والدواء الأمريكية أو الوكالة الأوروبية للأدوية. ويوفر هذا النشاط أحجام إنتاج مستقرة نسبيا، إلا أن هوامش الربح فيه تكون أقل مقارنة بالصادرات التي تحمل علامات تجارية مملوكة للشركات الأردنية.

**فرص واعدة**
تبرز في مجالات الأدوية الحيوية المماثلة، وأدوية الأورام، والأدوية المتخصصة، إلا أن حجم الإنتاج الحالي في هذه المجالات لا يزال محدودا. ويتطلب التوسع فيها استثمارات كبيرة في البحث والتطوير، وتعزيز قدرات إجراء التجارب السريرية، وإنشاء مرافق تصنيع متقدمة.

**الفرص والتوجه الاستراتيجي**
يمتلك قطاع الصناعات الدوائية الأردني إمكانات كبيرة للتوسع إذا تمكن من تجاوز العوائق التنظيمية وتنويع أسواقه خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتشير تقديرات مركز التجارة الدولية إلى وجود إمكانات تصديرية إضافية غير مستغلة بقيمة 585 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 414 مليون دينار أردني، بحلول عام 2029. ويعكس هذا الرقم فرصا قائمة في أسواق لا تزال غير مخدومة بالشكل الكافي، بما في ذلك شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب شرق آسيا، حيث يمكن للشهادات والاعتمادات التي تتمتع بها الصناعات الدوائية الأردنية، إلى جانب تنافسية الأسعار، أن تدعم زيادة الحصة السوقية للمنتجات الأردنية.

ويمثل التوسع في إنتاج الأدوية الحيوية المماثلة وأدوية الأورام فرصة استراتيجية للانتقال من التركيز على الأدوية الجنيسة التقليدية إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى. ومن المتوقع أن ينمو الطلب العالمي على الأدوية الحيوية المماثلة، وهي أدوية بيولوجية تتمتع بدرجة عالية من التشابه مع الأدوية المرجعية المعتمدة، بمعدل يتراوح بين 15-20 في المائة سنويا حتى عام 2030. وتوفر القاعدة التصنيعية القائمة في الأردن، إلى جانب الكفاءات البشرية المتخصصة، أساسا مناسبا لدخول هذا السوق من خلال الشراكة مع الشركات المطورة للأدوية الأصلية والاستثمار في مرافق إنتاج التكنولوجيا الحيوية.

كما يعد تعزيز القدرة على الامتثال لمتطلبات الوكالة الأوروبية للأدوية EMA وهيئة الغذاء والدواء الأمريكية FDA US أمرا أساسيا لتوسيع النفاذ إلى أسواق دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. وفي هذا الإطار، ينبغي أن تركز السياسات على إنشاء مرفق وطني لدعم الامتثال الدوائي يوفر خدمات مشتركة تشمل دعم الحصول على تراخيص التسويق الأوروبية، وإجراء دراسات التكافؤ الحيوي، والاستعداد لتدقيقات ممارسات التصنيع الجيد، وإعداد الملفات التنظيمية المطلوبة.

كما أن توفير برامج مدعومة للحصول على الشهادات والاعتمادات سيمكن الشركات الأصغر حجما من دخول الأسواق الأوروبية وأمريكا الشمالية دون تحمل كامل تكاليف الامتثال بصورة منفردة.

ومن شأن تطوير إنتاج المواد الفعالة الدوائية محليا، أو إبرام اتفاقيات طويلة الأجل مع موردين معتمدين، أن يحد من المخاطر المرتبطة بسلاسل التوريد ويعزز مرونة القطاع. كما يمكن للمشاريع المشتركة مع الشركات الهندية أو الصينية المتخصصة في إنتاج المواد الفعالة الدوائية أن تسهم في نقل التكنولوجيا وضمان استمرارية التوريد.

وينبغي أن تركز جهود التنويع الجغرافي على الأسواق التي تتوافق متطلباتها التنظيمية مع الشهادات والاعتمادات المتوفرة لدى الشركات الأردنية. وتمثل دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تعتمد برنامج التأهيل المسبق لمنظمة الصحة العالمية أو الموافقات الصادرة عن الهيئات الصحية الخليجية فرصا واعدة على المدى القريب، في حين توفر أسواق جنوب شرق آسيا إمكانات نمو على المدى الأطول إذا استثمر الأردن في مواءمة أطره التنظيمية مع المتطلبات الدوائية المعتمدة في دول رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN.

وأخيرا، فإن الاستثمار في البحث والتطوير، حتى على نطاق محدود، سيمكن الأردن من الانتقال تدريجيا من التركيز على إنتاج الأدوية الجنيسة إلى تطوير تركيبات دوائية متخصصة، وعلاجات مركبة، وأدوية موجهة لاحتياجات علاجية محددة.

كما أن إنشاء صندوق وطني للابتكار الدوائي، ودعم البنية التحتية الخاصة بالتجارب السريرية، وتعزيز الشراكات مع الجامعات ومراكز البحث الإقليمية، سيسهم في بناء القدرات اللازمة للإنتاج الدوائي ذي القيمة المضافة المرتفعة على المدى المتوسط.

ومن خلال توفير دعم سياسات متكاملة ومنسقة، يمكن لقطاع الصناعات الدوائية الأردني أن يتطور من كونه موردا إقليميا رئيسيا للأدوية الجنيسة إلى لاعب معترف به في مجالات الأدوية المتخصصة والأدوية الحيوية المماثلة، بما يعزز عائدات التصدير ويوفر فرص عمل نوعية تدعم مسيرة التحول الصناعي في الأردن.

| المجال | المخاطر | الفرص |
|---|---|---|
| تركز السوق | يتركز نحو ثلثي الصادرات الدوائية في خمس وجهات ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع اعتماد كبير على مشتريات القطاع الصحي الحكومي في المنطقة وما يرتبط بها من تأخر في السداد، إضافة إلى محدودية النفاذ إلى أسواق دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD باستثناء حضور محدود في السوق الأمريكية. | التوسع في أسواق أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تعتمد برنامج التأهيل المسبق لمنظمة الصحة العالمية، وأسواق جنوب شرق آسيا من خلال مواءمة الأطر التنظيمية مع متطلبات رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN ، وأسواق شمال أفريقيا، إلى جانب تعزيز الحضور في دول الخليج في مجالات الأدوية المتخصصة. |
| العوائق التنظيمية | ارتفاع تكاليف وإجراءات الحصول على موافقات الوكالة الأوروبية للأدوية EMA ، والتي قد تستغرق بين 12 -18 شهرا وتكلف مئات الآلاف من الدولارات لكل منتج، إضافة إلى أن متطلبات الامتثال لهيئة الغذاء والدواء الأمريكية تمثل عبئا كبيرا على الشركات الصغيرة، فضلا عن المتطلبات المستمرة لتدقيقات ممارسات التصنيع الجيد. | إنشاء مرفق وطني لدعم الامتثال الدوائي يوفر خدمات مشتركة للحصول على الاعتمادات والموافقات الأوروبية والأمريكية، وإجراء دراسات التكافؤ الحيوي، وإعداد الملفات التنظيمية، وتوفير برامج مدعومة للحصول على الشهادات والاعتمادات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. |
| تنوع المنتجات والابتكار | استمرار التركيز على إنتاج الأدوية الجنيسة في ظل منافسة سعرية شديدة، وضعف الاستثمار في البحث والتطوير، وغياب إنتاج الأدوية الحيوية المماثلة والأدوية المتخصصة، إضافة إلى الاعتماد على الهند والصين في توريد المواد الفعالة الدوائية، مما يخلق مخاطر مرتبطة بسلاسل التوريد. | التوسع في إنتاج الأدوية الحيوية المماثلة وأدوية الأورام، التي تشهد نمواً عالمياً يتراوح بين 15% و20% سنوياً، وتطوير العلاجات المركبة المتخصصة، وإنشاء صندوق وطني للابتكار الدوائي، وإقامة مشاريع مشتركة لتعزيز القدرات في مجال التكنولوجيا الحيوية. |
| قدرات الامتثال | افتقار معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الموارد اللازمة للحصول على الاعتمادات المطلوبة لعدة أسواق ، وتشتت خدمات دعم التصدير، وغياب البنية التحتية اللازمة للتجارب السريرية، ومحدودية برامج التدريب المتخصصة بضمان الجودة. | إنشاء منظومة مركزية متكاملة لدعم الصادرات تجمع بين خدمات الاعتماد والمعلومات السوقية والربط مع المشترين، وتطوير قدرات إجراء التجارب السريرية من خلال الشراكة مع الجامعات، وتوسيع برامج التدريب في مجال ممارسات التصنيع الجيد وضمان الجودة. |

**الجدول 7 مصفوفة المخاطر والفرص لقطاع الصناعات الدوائية 2025**

## المنسوجات والملابس

### دلالات رئيسية

يعد قطاع المنسوجات والملابس أكبر قطاع صناعي مشغّل للعمالة في الأردن، حيث وفر فرص عمل لأكثر من 76,000 عامل في عام 2023، تشكل المرأة نحو 70 في المائة منهم، فيما يزيد العمال الوافدون على نصف إجمالي العاملين في القطاع. ويسهم القطاع بنحو 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كما يمثل أكثر من خمس إجمالي الصادرات السلعية الأردنية، حيث بلغت قيمة صادراته 2.47 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 1.75 مليار دينار أردني، في عام 2024.

وتُوجه نحو 63 في المائة من صادرات المنسوجات والملابس إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مما يعكس درجة عالية من الاعتماد على سوق واحدة في إطار اتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأمريكية، ويجعل القطاع معرضا للتغيرات في السياسات الجمركية ومتطلبات التوريد.

ويعمل الأردن إلى حد كبير كمنصة للتجميع النهائي، مع محدودية القيمة المضافة المحلية خارج عمليات القص والخياطة والتشطيب. وتكاد صادرات مدخلات صناعة المنسوجات، المصنفة ضمن البنود الجمركية HS 50–60، تكون غائبة عن سلة الصادرات الأردنية، حيث لم تتجاوز صادرات الخيوط والأقمشة والمنتجات الوسيطة 10 مليون دولار أمريكي في عام 2024. ويحد هذا الضعف في الروابط الإنتاجية الخلفية من المحتوى المحلي ومن الآثار الاقتصادية الممتدة للقطاع، مما يؤكد الحاجة إلى تعزيز التكامل الصناعي وتنويع الأسواق التصديرية.

### القطاعات الفرعية الأساسية

#### مدخلات صناعة المنسوجات،

المصنفة ضمن البنود الجمركية HS 50–60، تكاد تكون غائبة عن سلة الصادرات الأردنية. فقد بلغت القيمة الإجمالية لصادرات الخيوط والأقمشة والمنتجات النسيجية الوسيطة أقل من 10 مليون دولار أمريكي في عام 2024، مما يؤكد أن الأردن يعمل أساسا كمنصة للتجميع النهائي دون وجود روابط إنتاجية خلفية في صناعة المنسوجات. وتقتصر القيمة المضافة المحلية بشكل رئيسي على عمليات القص والخياطة والتشطيب، في حين يتم استيراد الأقمشة ومدخلات الإنتاج الأخرى بالكامل تقريبا.

#### السجاد وأغطية الأرضيات،

المصنف ضمن البند الجمركي HS 57، هو أحد القطاعات الفرعية المستقلة ضمن صناعة المنسوجات والملابس، حيث بلغت قيمة صادراته 51.4 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 36.4 مليون دينار أردني، في عام 2024. ويخدم الإنتاج بصورة رئيسية أسواق الشرق الأوسط ودول الخليج، مع حضور محدود في أسواق دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويعكس هذا التركيز الإقليمي تفضيلات التصميم السائدة في المنطقة، إضافة إلى التحديات المرتبطة بمنافسة الموردين الراسخين في أوروبا وأمريكا الشمالية.

#### الألبسة المحاكة،

المصنف ضمن البند الجمركي HS 61، هو المكون الرئيسي لصادرات المنسوجات والملابس، حيث بلغت صادراته 2.35 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 1.66 مليار دينار أردني، في عام 2024، بما يمثل 95 في المائة من إجمالي صادرات القطاع. ويتركز الإنتاج في الملابس المحاكة والبناطيل والملابس الرياضية التي يتم تصنيعها بموجب عقود لصالح كبرى شركات التجزئة والعلامات التجارية الأمريكية. ووفقاً لبيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade ، استوردت الولايات المتحدة ما قيمته 1.48 مليار دولار أمريكي من الألبسة المحاكة الأردنية في عام 2024، وهو ما يمثل نحو 63 في المائة من إجمالي صادرات الأردن من هذه الفئة. أما الصادرات المتبقية فتتجه بصورة رئيسية إلى أسواق دول الخليج والعراق. ويؤدي هذا التركّز الكبير في الأسواق التصديرية، إلى جانب اعتماد القطاع على استيراد الأقمشة من الصين والهند وتركيا وباكستان، إلى تعريضه لمخاطر مزدوجة تتمثل في تقلبات الطلب في الأسواق الرئيسية من جهة، ومتطلبات الامتثال الخاصة بسلاسل التوريد من جهة أخرى، ولا سيما متطلبات قانون منع العمل القسري للأويغور في الولايات المتحدة.

#### الألبسة غير المحاكة،

المصنف ضمن البند الجمركي HS 62، يمثل قطاعا أصغر حجما، حيث بلغت صادراته 51.8 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 36.7 مليون دينار أردني، في عام 2024. وبعكس قطاع الألبسة المحاكة، تتجه صادرات هذا القطاع بصورة شبه كاملة إلى الأسواق الإقليمية، في حين لا تتجاوز نسبة ما يصل منها إلى الولايات المتحدة 1 في المائة. ويعكس ذلك كلا من طبيعة القاعدة التصنيعية في الأردن والديناميكيات التنافسية لصناعة الألبسة غير المحاكة، حيث يواجه الأردن منافسة أشد من المنتجين في دول جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا.

**المنسوجات المنزلية والملابس المستعملة،**
المصنف ضمن البند الجمركي HS 63 ، بلغت قيمة صادراته 10.7 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 7.6 مليون دينار أردني، في عام 2024. وتشمل هذه الفئة أغطية الأسرة والستائر وغيرها من المنتجات النسيجية الجاهزة. وكما هو الحال في قطاع السجاد وأغطية الأرضيات، تخدم المنسوجات المنزلية بصورة رئيسية الطلب في الأسواق الإقليمية، مع حضور محدود في أسواق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

**الفرص والتوجه الاستراتيجي**
يمتلك قطاع المنسوجات والملابس في الأردن إمكانات كبيرة لتعزيز قدرته التنافسية وتحقيق مزيد من النمو من خلال التركيز المتزامن على تنويع الأسواق، والاستدامة، والابتكار، وزيادة القيمة المضافة المحلية. ويعد تنويع الأسواق خارج الولايات المتحدة أولوية استراتيجية، ولا سيما من خلال الاستفادة القصوى من النفاذ التفضيلي إلى أسواق الاتحاد الأوروبي بموجب قواعد المنشأ المبسطة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، والتوسع في أسواق كندا والمملكة المتحدة، إضافة الى دول الخليج العربي التي تشهد نموّ متزايدا في الطلب على الأزياء المحتشمة والملابس الموحدة.

وفي الوقت نفسه، يتعين على القطاع الاستثمار في الطاقة المتجددة، والحصول على شهادات الاستدامة، وتطوير أنظمة التتبع، بما يمكنه من تلبية المتطلبات المتزايدة الصرامة المتعلقة بالاستدامة لدى المشترين العالميين. كما أن التوسع نحو المنسوجات التقنية، بما في ذلك الأقمشة الطبية، والملابس الواقية، والمواد الوظيفية المتخصصة، من شأنه أن يتيح للأردن دخول شرائح سوقية ذات قيمة مضافة أعلى ، وأن يدعم توجهاته نحو الصناعات القائمة على المعرفة والتكنولوجيا. ومن شأن تعزيز اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل التوريد، ولا سيما في مجالات التطريز والتعبئة والتغليف والتصميم، أن يسهم في رفع القيمة المضافة المحلية. كما أن تطوير قدرات بناء العلامات التجارية والتسويق سيمكن الشركات الأردنية من الانتقال تدريجيا من نموذج التصنيع التعاقدي للغير إلى تصدير منتجات تحمل علاماتها التجارية الخاصة.

| المجال | المخاطر | الفرص |
|---|---|---|
| تركّز الأسواق والسياسات التجارية | تتجه 63% من صادرات الألبسة إلى الولايات المتحدة، مما يزيد من التعرض لمخاطر تركز المشترين، والتغيرات في الرسوم الجمركية، وإعادة التفاوض المحتملة بشأن اتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأمريكية، في حين لا تزال أسواق الاتحاد الأوروبي مستغلة بدرجة محدودة. | التوسع في أسواق الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وكندا، وزيادة المبيعات في دول الخليج في مجالات الأزياء المحتشمة والملابس الموحدة، وتطوير أسواق إقليمية للسجاد والمنسوجات المنزلية. |
| امتثال سلاسل التوريد والمعايير | محدودية القدرة على التحقق من خلو سلاسل التوريد من القطن القادم من إقليم شينجيانغ، وتزايد التدقيق المرتبط بالعمالة الوافدة، وارتفاع تكاليف الامتثال لمعايير الاستدامة الأوروبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. | إنشاء مرفق وطني للتتبع والتدقيق في سلاسل التوريد، وتعزيز المشاركة في برنامج العمل الأفضل Better Work ، والاستثمار في إدارة مياه الصرف وإعادة تدوير الألياف لتعزيز الاستدامة البيئية. |
| القيمة المضافة والهيكل الصناعي | غياب التكامل الصناعي في المراحل الأولية لصناعة المنسوجات وعدم وجود إنتاج محلي للأقمشة، والاعتماد على أنشطة التجميع منخفضة القيمة المضافة. | تطوير أنشطة تشطيب الأقمشة وإنتاج الملحقات والمستلزمات النسيجية، وتعزيز اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات التطريز والتعبئة والتغليف، والتوسع في المنسوجات التقنية والتصميم والعلامات التجارية الخاصة. |
| القدرة التنافسية من حيث التكلفة | ارتفاع تكاليف الطاقة والخدمات اللوجستية مقارنة بالدول المنافسة في المنطقة، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الامتثال المرتبطة بالاعتماد على العمالة الوافدة. | التوسع في استخدام الطاقة الشمسية، وتحسين كفاءة العمليات في ميناء العقبة، وتطبيق أساليب التصنيع الرشيق، وتبسيط الإجراءات الجمركية لتقليص فترات التوريد والتسليم. |

**الجدول 8 مصفوفة المخاطر والفرص لقطاع المنسوجات والملابس 2025**

## الخدمات

### تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

**دلالات رئيسية**

حقق قطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن - الذي يشمل تطوير البرمجيات، والخدمات المُدارة، وخدمات إسناد العمليات التجارية، وخدمات إسناد العمليات المعرفية - إيرادات محلية تُقدّر بنحو 4 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 2.9 مليار دينار أردني، في عام 2022. وفي المقابل، بلغت قيمة صادرات القطاع التقديرية ما بين 250 - 300 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 177 - 213 مليون دينار أردني، في عام 2025، وذلك وفقا لتقديرات وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة وجمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات الأردنية (إنتاج). وتمثل هذه الصادرات نحو 6 في المائة من إجمالي إيرادات القطاع، وهو ما يعكس حجم الفرصة المتاحة لتحويل القدرات المحلية الراسخة إلى قدرة تنافسية أقوى في الأسواق الدولية. [54]

أما وفقا لمقياس ميزان المدفوعات القابل للمقارنة دوليا، والذي يرصد تجارة خدمات الحاسوب والمعلومات عبر الحدود وفق تعريفا أضيق أكثر، فقد بلغت قيمة هذه الصادرات 33.2 مليون دولار أمريكي في عام 2023، أي ما يعادل نحو 0.15 في المائة من إجمالي صادرات السلع والخدمات الأردنية. ومع ذلك، فقد سجل هذا المؤشر وحده معدل نمو سنوي مركب بلغ 24.9 في المائة خلال الفترة بين عامي 2019 و2023، مما يجعله أحد أكثر بنود صادرات الخدمات الأردنية نموا واستقرارا خلال تلك الفترة. [55]

وعند احتساب بند «الخدمات التجارية الأخرى» - وهو التصنيف الأوسع في ميزان المدفوعات الذي يضم خدمات إسناد العمليات التجارية BPO وإسناد العمليات المعرفية KPO إلى جانب الاستشارات الهندسية والاستشارات الإدارية والخدمات القانونية وغيرها من الخدمات المهنية المتبقية - ترتفع القيمة الإجمالية إلى نحو 175 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 124.1 مليون دينار أردني، في عام 2023، بما يمثل حوالي 0.80 في المائة من إجمالي صادرات السلع والخدمات الأردنية. [56]

يُعد كل من خدمات إسناد العمليات التجارية وخدمات إسناد العمليات المعرفية مكونين أساسيين من القيمة التنافسية التي يقدمها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأردني كما يُنظر إليهما بوصفهما أولويتين استراتيجيتين للقطاع. وتُصنّف جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات الأردنية (إنتاج)، نمو خدمات التعهيد كأحد المحاور القطاعية الثمانية الرئيسية لديها، مع اعتبار الحضور الإقليمي المنظم ودعم تطوير الأعمال من الأدوات الرئيسية لتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق التصديرية. وتُعد المملكة العربية السعودية الوجهة الرئيسية والأسرع نموا لصادرات الأردن من خدمات التكنولوجيا وخدمات التعهيد، تليها سوريا والعراق. وتستفيد الشركات الأردنية في هذه الأسواق من مجموعة من المزايا التنافسية المستدامة، تشمل توافر كوادر بشرية ثنائية اللغة تتقن العربية والإنجليزية، والتقارب الثقافي مع عملاء دول الخليج العربي، إضافة إلى التكاليف التشغيلية التنافسية مقارنة بعدد من الأسواق المنافسة. [57]

وقد أظهر الأردن تحسنا ملموسا في مؤشرات التنافسية الرقمية الدولية. ففي التصنيف العالمي للتنافسية الرقمية WDCR لعام 2025 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD ، والذي يقيم أداء 69 اقتصادا عبر ثلاثة محاور رئيسية هي المعرفة والتكنولوجيا والجاهزية المستقبلية، احتل الأردن المرتبة 44 عالميا والمرتبة السابعة عربيا. ويمثل ذلك تقدماً بمقدار ست مراتب مقارنة بالمرتبة الخمسين التي سجلها في عام 2024، كما يعد أفضل ترتيب يحققه الأردن منذ إدراجه في هذا المؤشر.

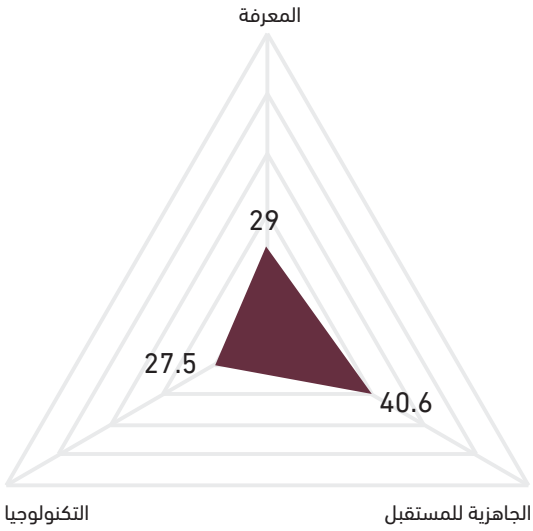


**الرسم البياني 6: ملف التنافسية الرقمية للأردن - العوامل الرئيسية، ، IMD 2025**

كما يوضح الشكل 7، فإن ملف الأردن في المؤشرات الفرعية للتنافسية الرقمية يكشف عن أداء غير متوازن هيكليا. ويُعد عامل مرونة الأعمال من أبرز نقاط القوة، حيث احتل الأردن المرتبة 15 عالميا، بما يعكس قدرة بيئة الأعمال الرقمية على الاستجابة السريعة والتكيف مع المتغيرات. إلا أن هذه الميزة تقابلها تحديات مستمرة في عدد من المجالات الأساسية، أبرزها المواهب والمهارات، حيث جاء الأردن في المرتبة 57 في التصنيف العالمي للتنافسية الرقمية الصادرعن المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD ، وفي المرتبة 95 في المؤشر الفرعي للمهارات ضمن مؤشر الجاهزية لتقنيات المستقبل الصادر عن الأونكتاد، [58] كما سجل الأردن المرتبة 57 في الإطار التكنولوجي، إلى جانب استمرار التحديات المرتبطة بالبنية التحتية للنطاق العريض المتنقل. والتي تحد من قدرة القطاع على الارتقاء في سلسلة القيمة، والانتقال من خدمات التعهيد منخفضة الهوامش الربحية إلى خدمات معرفية ورقمية أعلى قيمة وأكثر كثافة في المعرفة. [59]

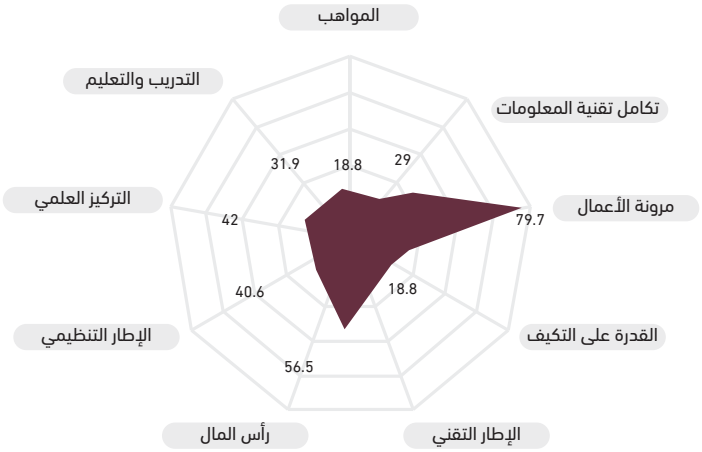


**الرسم البياني 7: ملف التنافسية الرقمية للأردن - المؤشرات الفرعية، IMD 2025**

يمثل التوظيف في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهمية كبيرة بالنسبة لاقتصاد متوسط الدخل مثل الأردن. ففي عام 2025، عمل في القطاع أكثر من 47,840 أردنيا، بمن فيهم العاملون في خدمات التعهيد، شكلت المرأة منهم نحو 33 في المائة، وهي من أعلى نسب مشاركة المرأة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى المنطقة العربية. [60] ويستفيد القطاع من قوة منظومة التعليم العالي في الأردن، حيث يتخرج سنويا أكثر من 12,000 خريج في تخصصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع ذلك، تشير العديد من الشركات إلى استمرار وجود فجوات بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، لا سيما في مجالات البرمجة المتقدمة، والحوسبة السحابية، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، إضافة إلى المهارات الشخصية والمهنية. [61]

ومن منظور مقارن، شكلت صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما بين 2.2 – 2.5 في المائة من إجمالي صادرات الخدمات الأردنية خلال الفترة 2019–2023، وهي نسبة تقل كثيرا عن مساهمة قطاع السياحة التي بلغت نحو 70 في المائة وقطاع النقل الذي بلغت مساهمته نحو 18 في المائة. وعلى الرغم من محدودية حجمها النسبي، تعد خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من بين القطاعات الخدمية القليلة التي حققت نموا مستداما بمعدلات ثنائية الرقم، مما يمنحها أهمية استراتيجية في جهود تنويع الصادرات وتعزيز التحول نحو الاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة.

### إطار تصنيف قطاعات صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن

يضم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن مجموعة متنوعة من الأنشطة الخدمية، يتميز كل منها بخصائص تصديرية وأسواق مستهدفة ومتطلبات سياسات مختلفة. ولضمان استناد التحليل الوارد في هذا الفصل إلى معايير دولية معترف بها، وبما يتيح قياس أداء الأردن ومقارنته ومتابعته وفق المؤشرات العالمية، تم ربط أوصاف القطاعات الفرعية الواردة أدناه بالتصنيف المركزي للمنتجات CPC -الإصدار 2.1 - الصادر عن الأمم المتحدة.

ويعد التصنيف المركزي للمنتجات CPC المعيار الدولي المعتمد لتصنيف السلع والخدمات، وقد طورته شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ويستخدمه على نطاق واسع صانعو السياسات والوزارات والهيئات الإحصائية حول العالم. ويوفر هذا التصنيف لغة موحدة لوصف ما ينتجه الاقتصاد وما يصدره من سلع وخدمات، بما يضمن تجميع بيانات صادرات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن بصورة متسقة مع منهجية ميزان المدفوعات المعتمدة من قبل البنك المركزي الأردني، ومع الإحصاءات التجارية المنشورة من خلال خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map ، وكذلك مؤشرات التنمية الصادرة عن البنك الدولي. وتتمثل الأهمية العملية لهذا التصنيف في أن رموز CPC تحدد الحدود الفاصلة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتشكل مرجعا

أساسيا في المفاوضات التجارية، وترويج الاستثمار، والأطر التنظيمية، وبرامج الحوافز التصديرية. ومن ثم، فإن وضوح التصنيف يعد شرطا أساسيا لوضع سياسات تستند إلى الأدلة والبيانات. [62] [63]

وتستند جميع الرموز الواردة في هذا القسم إلى الإصدار 2.1 من التصنيف المركزي للمنتجات CPC ، وهو الإصدار المعمول به حاليا. وعند وجود توسعات أو إضافات في الإصدار 3.0 المرتقب، والذي لا يزال قيد الاعتماد من قبل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بالخدمات الرقمية الناشئة مثل الحوسبة السحابية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، تتم الإشارة إلى ذلك حسب الحاجة.

## القطاعات الفرعية الأساسية

### تطوير البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات (CPC 2.1: 83131, 83141, 83142)

يعد قطاع تطوير البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات النشاط التصديري الأكثر رسوخا ضمن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن، كما يمثل القطاع الفرعي الأكثر حضوراً على المستوى الدولي. ويشمل هذا القطاع خدمات استشارات تكنولوجيا المعلومات (CPC 83131)، وخدمات تصميم وتطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات - بما في ذلك البرمجيات المخصصة وتطبيقات الهواتف الذكية وتطوير المنصات الرقمية (CPC 83141) - إضافة إلى خدمات تصميم وتطوير الشبكات والأنظمة، بما في ذلك تكامل الأنظمة (CPC 83142) (Systems Integration) .

ويكتسب تطوير المنصات الرقمية أهمية استراتيجية خاصة، إذ يشمل تصميم وبناء البنية االتقنية الأساسية وقواعد البرمجة التي تقوم عليها المنصات الرقمية، مثل أسواق التجارة الإلكترونية، والأنظمة المصرفية الرقمية، وبوابات الخدمات الحكومية الإلكترونية. وتتميز هذه الأنشطة بأنها تحقق عقودا ذات قيمة أعلى وتمتد لفترات زمنية أطول مقارنة بأعمال تطوير التطبيقات التقليدية، كما تتوافق بصورة مباشرة مع برامج التحول الرقمي واسعة النطاق التي تنفذها الحكومات والشركات في دول مجلس التعاون الخليجي.

وتتمثل أبرز المزايا التنافسية للأردن في هذا القطاع الفرعي في توافر كوادر تقنية ثنائية اللغة تتقن العربية والإنجليزية، وامتلاك هيكل تكاليف تنافسيا مقارنة بأسواق الخليج العربي، إضافة إلى القرب الجغرافي والثقافي من العملاء الإقليميين في المملكة العربية السعودية والعراق ودول الخليج. في المقابل، يتمثل أحد أبرز التحديات في ضعف التكامل المحلي في المراحل التكنولوجية العليا، حيث تعتمد معظم المنصات الرقمية المطورة في الأردن على أطر وتقنيات عالمية مثل Amazon Web Services AWS و Microsoft Azure و Google Cloud بدلا من بنى تحتية وتقنيات مطورة محليا. ويؤدي ذلك إلى الحد من القيمة الاقتصادية المحتفظ بها داخل الاقتصاد الأردني، ويخلق درجة من الاعتماد الهيكلي على المنصات والتقنيات الأجنبية.

ويتطلب التوسع في هذا القطاع الاستثمار بصورة منهجية في شركات تطوير المنتجات البرمجية القادرة على تحقيق إيرادات متكررة ومستدامة، بدلا من الاعتماد الحصري على نموذج تنفيذ المشاريع والعقود قصيرة الأجل. كما يتطلب تعزيز القدرات المتخصصة في هندسة المنصات والبنى التقنية الرقمية المتقدمة اللازمة لتطوير وإدارة منصات رقمية تخدم الأسواق الإقليمية على نطاق واسع.

### خدمات إسناد العمليات التجارية وخدمات إسناد تكنولوجيا المعلومات (CPC 2.1: 85931, 85939, 8315, 8316, Division 87)

تشكل خدمات إسناد العمليات التجارية (BPO) وخدمات إسناد تكنولوجيا المعلومات (ITO) معاً المكون الأكثر كثافة في التشغيل ضمن اقتصاد صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن، كما تمثل أولوية استراتيجية معلنة لكل من وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة وجمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات الأردنية (إنتاج). وتندرج خدمات مراكز الاتصال وتجربة العملاء ضمن التصنيفين CPC 85931 الخاص بخدمات مراكز الاتصال الهاتفية و CPC 85939 الخاص بخدمات الدعم الأخرى القائمة على الاتصالات الهاتفية.

أما خدمات التعهيد المكتبي الخلفي، والتي تشمل معالجة المعاملات المالية، وإدارة الرواتب، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة البيانات، فتقع ضمن القسم 87 من التصنيف المركزي للمنتجات والمتعلق بالخدمات التجارية الأخرى.

وفي المقابل، تشمل خدمات إسناد تكنولوجيا المعلومات الخدمات المُدارة، وإدارة مرافق الحوسبة، والبنية التحتية المستضافة، وخدمات توفير التطبيقات، وتندرج ضمن CPC 8315 الخاص بخدمات الاستضافة وتوفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، بما في

ذلك استضافة المواقع الإلكترونية (83151)، وخدمات توفير التطبيقات (83152)، وغيرها من خدمات البنية التحتية المستضافة (83159)، إضافة إلى CPC 8316 الخاص بخدمات إدارة البنية التحتية والشبكات. وتتمتع الأردن بمزايا تنافسية راسخة في هذا القطاع الفرعي عبر مسارين سوقيين رئيسيين.

ففي أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، التي تمثل الوجهة الرئيسية والأكثر رسوخا لصادرات خدمات التعهيد الأردنية، وتحديداً المملكة العربية السعودية التي تُعد السوق التصديرية الأهم وفقاً لجمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات الأردنية، تليها سوريا والعراق، تستند القدرة التنافسية للأردن إلى توافر كوادر بشرية ثنائية اللغة تتقن العربية والإنجليزية، وامتلاك لهجة عربية محايدة تحظى بقبول واسع في خدمات تجربة العملاء الإقليمية، إضافة إلى التقارب الثقافي مع المؤسسات الخليجية المستفيدة من هذه الخدمات، فضلاً عن الإعفاء الضريبي الكامل على صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى عام 2033. [64]

أما في الأسواق الأوروبية، التي تمثل مسارا تصديريا ثانويا يشهد نموا متزايدا، فتتمثل المزايا الرئيسية في عوامل هيكلية، أبرزها أن موقع الأردن ضمن المنطقة الزمنية GMT+3 يتيح تداخلا مباشرا في ساعات العمل مع الشركات الأوروبية، كما تسهم الكفاءة العالية في اللغة الإنجليزية والخبرة المتزايدة في التعامل مع متطلبات حماية البيانات المتوافقة مع اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR في معالجة الاعتبارات التنظيمية التي أصبحت محورا أساسيا في قرارات التعاقد الأوروبية. وإلى جانب ذلك، لا تزال الفجوة في التكاليف مقارنة بالمزودين الأوروبيين المحليين أو القريبين جغرافيا تمنح الأردن ميزة تنافسية مهمة. [65]

وتتمثل الأولوية الاستراتيجية لهذا القطاع في الانتقال من خدمات التعهيد منخفضة الهوامش الربحية والقائمة على الحجم، مثل مراكز الاتصال وخدمات المعالجة المكتبية الخلفية التي تخدم كلا المسارين السوقيين، إلى خدمات إسناد العمليات المعرفية KPO الأعلى قيمة مضافة، بما في ذلك التعهيد القانوني، والتحليلات المالية، وخدمات البحوث والدراسات. وتمثل هذه المجالات فرصة حقيقية للأردن للاستفادة من قاعدة الخريجين والكفاءات المتخصصة التي يمتلكها، بما يعزز قدرته التنافسية في الأسواق الإقليمية والأوروبية على حد سواء.

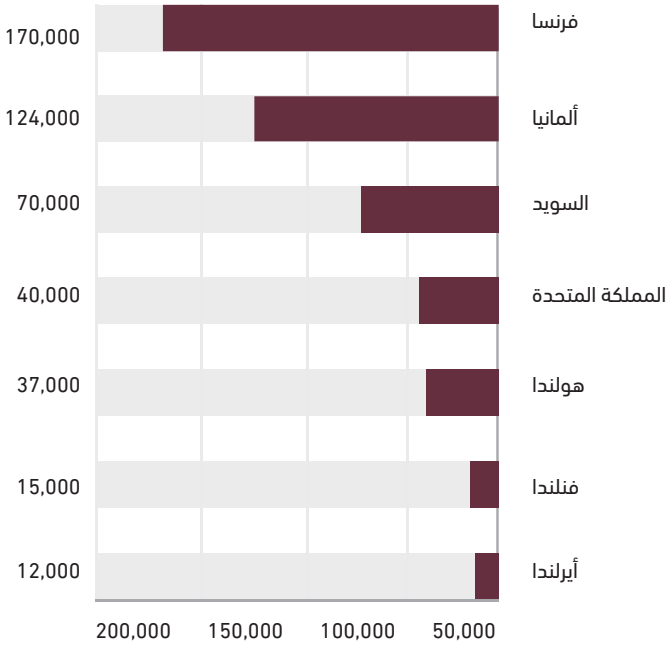


**الرسم البياني 8 نقص الكفاءات الرقمية في أوروبا – فرصة استراتيجية لصادرات الأردن من خدمات إسناد العمليات التجارية وخدمات إسناد تكنولوجيا المعلومات، 2022**

### إنتاج المحتوى الرقمي (CPC 2.1: 84311–84313, 84392, 96190)

يعد قطاع إنتاج المحتوى الرقمي باللغة العربية، والذي يشمل منصات التعليم الإلكتروني، والتطبيقات التعليمية، وإنتاج المحتوى المرئي، والألعاب الرقمية، من القطاعات الأصغر حجماً ضمن صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأردنية، إلا أنه يشهد نموا متواصلا ومستقرا. وتندرج خدمات توفير المحتوى عبر الإنترنت ضمن التصنيفات CPC 84311–84313، بينما تندرج خدمات تقديم المحتوى البرمجي والمرئي، بما في ذلك المنصات المدعومة بالذكاء الاصطناعي وخدمات البث الرقمي، ضمن CPC 84392، في حين تندرج الألعاب الرقمية ضمن CPC 96190. وينتج الأردن ما يقارب 75 في المائة من المحتوى العربي على الإنترنت، ويستضيف نحو 40 في المائة من أكثر المواقع العربية زيارةً في المنطقة العربية، وهي نسبة تفوق بشكل كبير حصته من إجمالي السكان الناطقين باللغة العربية.ويعكس ذلك توافر كفاءات ثنائية اللغة، ووجود شريحة شبابية واسعة منخرطة في البيئة الرقمية، إلى جانب قطاع نشط لإنتاج المحتوى المرئي المستقل، ومجتمع متنامٍ لتطوير الألعاب الرقمية.

وتتمثل الأولوية الاستراتيجية لهذا القطاع في تحويل هذه القدرات الإبداعية إلى ملكية فكرية مسجلة وقابلة للتصدير، بما يتيح الانتقال من الاعتماد على رسوم الخدمات لمرة واحدة إلى نماذج أعمال قابلة للتوسع تعتمد على إيرادات حقوق الملكية والترخيص.

### المجالات الناشئة وعالية القيمة (CPC 2.1: 83151–83159, 83195, 84392, Division 71)

لا تزال المجالات الأربعة الناشئة وعالية القيمة في مراحل مبكرة من النضج التصديري، إلا أن كلا منها يعالج فجوات هيكلية في المهارات والخبرات يصعب على المشترين العالميين تلبيتها من خلال الكفاءات المتاحة لديهم. ويشير المنتدى الاقتصادي العالمي WEF إلى أن مهارات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والأمن السيبراني تمثل أسرع مجالات الطلب نموا لدى أصحاب العمل حول العالم، في حين أصبحت فجوات المهارات العائق الرئيسي أمام التحول المؤسسي لما يقارب ثلثي المؤسسات التي شملتها الدراسات. [67] وتبدو هذه الفجوة أكثر حدة في مجال الأمن السيبراني، حيث تشير بيانات المنتدى إلى اتساع الفجوة العالمية في المهارات المتخصصة بهذا المجال بنسبة 8 في المائة خلال عام واحد فقط، بينما أفادت 14 في المائة فقط من المؤسسات بامتلاكها الكفاءات اللازمة لتلبية احتياجاتها الأمنية بصورة كافية. كما يشير البنك الدولي إلى أن التوسع في خدمات الذكاء الاصطناعي من المتوقع أن يولد طلبا متجددا على خدمات التعهيد ونقل الأعمال كثيفة المعرفة، مما يفتح فرصا مباشرة أمام الاقتصادات النامية المؤهلة للاستفادة من هذا التوجه.

وتعتمد قدرة الأردن على الاستحواذ على حصة من هذا الطلب على التقدم في ثلاثة مجالات رئيسية: الاستثمار المستمر في تنمية المهارات المتقدمة في مجالات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والأمن السيبراني؛ وتطوير أطر تنظيمية تدعم تدفقات البيانات عبر الحدود وتعزز إنفاذ العقود والمعاملات الرقمية؛ وإمكانية وصول الشركات التكنولوجية عالية النمو إلى رأس المال الاستثماري عالي المخاطر. ومن شأن توافر هذه المقومات مجتمعة أن يمكّن الشركات الأردنية من الانتقال بصورة حاسمة من تقديم الخدمات منخفضة الهوامش الربحية إلى نماذج أعمال قائمة على الإيرادات المتكررة والخدمات كثيفة المعرفة، والتي تمثل الشكل الأكثر استدامة لنمو صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

### إجراءات لمعالجة فجوة صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يحقق قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن إيرادات محلية تقدّر بنحو 4 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 2.9 مليار دينار أردني، مقابل صادرات تقدّر بنحو 250 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 177 مليون دينار أردني. وهذا يعني أن الصادرات لا تمثل سوى نحو 6 في المائة من إجمالي إيرادات القطاع، الأمر الذي يبرز حجم الفرصة المتاحة لتحويل القدرات المحلية الراسخة إلى قدرة تنافسية دولية. [68] ولسد هذه الفجوة، يتعين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التوسع في الأسواق الخارجية من خلال إقامة المشاريع المشتركة، وتطوير التجمعات والشبكات القطاعية، وتنفيذ برامج ترويج صادرات موجهة.

كما أن تطوير أطر حديثة للتجارة الرقمية، تشمل تدفقات البيانات عبر الحدود، والأنظمة الضريبية ذات الصلة، وإنفاذ العقود الرقمية، من شأنه تعزيز ثقة المستثمرين وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية. وفي الوقت نفسه، فإن تنمية المهارات المتقدمة في مجالات الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، والتكنولوجيا المالية، والأمن السيبراني، أمرا أساسيا لتمكين الشركات من الانتقال نحو تقديم خدمات رقمية أعلى قيمة وأكثر معرفة.

كما تشكل قدرة الأردن على إنتاج المحتوى والخدمات باللغة العربية، إلى جانب ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في القطاع — حيث تمثل الإناث 33 في المائة من العاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي من أعلى النسب في المنطقة العربية — والاستثمارات المتواصلة في البنية التحتية الرقمية، أسسا قوية لترسيخ مكانة الأردن كمركز إقليمي شامل ومستدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن شأن تحقيق هذه الإمكانات أن يرفع مساهمة صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من كونها مكونا محدودا ضمن تجارة الخدمات إلى أن تصبح محركا رئيسيا لتنويع الاقتصاد.

# معالجة فجوة صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تحويل القدرات المحلية إلى تنافسية دولية

الاستراتيجية الوطنية الأردنية للتصدير الثانية · نيسان 2026

**4 مليار دولار أمريكي**
إيرادات القطاع في السوق المحلية مع إمكانات تصديرية كبيرة غير مستغلة.

**47,840**
عدد المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن 33% من الإناث – من أعلى نسب المشاركة النسائية في المنطقة العربية

**12,000**
خريج وخريجة سنويا من تخصصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الجامعات الأردنية

**100,000+**
تستهدف جميعة إنتاج العاملين بحلول عام2033 في قطاع ICT أكثر من ضعف المستوى الحالي

## الفرصة الهيكلية

حقق قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن قاعدة قوية ومتنامية من الإيرادات المحلية. وتشير بيانات وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة إلى أن إيرادات القطاع بلغت **2.92 مليار دينار أردني (نحو 4 مليار دولار أمريكي)**، وحسب تقديرات الرئيس التنفيذي لجمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات الأردنية (إنتاج) بأن إيرادات القطاع وصلت الى أكثر من 3.6 مليار دولار أمريكي في عام 2025. 1ويشغل القطاع 47,840 متخصصا، ويُخرّج ما يزيد على 12,000خريج وخريجة سنويا، ويعمل ضمن إطار حكومي يستهدف رفع مساهمة الاقتصاد الرقمي إلى 3.9 مليار دينار أردني بحلول عام 2033. 2 إلا أن تحليل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن الصادر عن GIZ يخلص إلى نتيجة واضحة مفادها أن **القطاع لا يمكنه تحقيق النمو بالحجم المطلوب دون التوسع في التصدير**.3 فمع تعداد سكاني يبلغ نحو 11.8 مليون نسمة واقتصاد محدود الحجم نسبيا مقارنة بالأسواق الإقليمية، لا تستطيع السوق المحلية وحدها استيعاب القدرات الإنتاجية التي يبنيها القطاع. ومن ثم، فإن التوسع في الصادرات يمثل متطلبا هيكليا أساسيا لتمكين القطاع من أداء دوره كمحرك لتنويع الاقتصاد الوطني.

وتحدد استراتيجية البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) للأردن للفترة 2025–2030 أن **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عالية القيمة وتحسين كفاءة التكاليف يمثلان ركيزتين أساسيتين لتعزيز نمو صادرات الخدمات**، مما يضع تنمية صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صميم أجندة النمو الاقتصادي الأردني متوسطة المدى، إلى جانب قطاعات الكيماويات والخدمات اللوجستية والرعاية الصحية.4 وتتمثل أبرز المجالات ضمن - تطوير البرمجيات، وتعهيد العمليات التجارية، والأمن السيبراني، والحوسبة السحابية- كأسرع فئات الخدمات الرقمية نموا على المستوى العالمي والأقل تأثرا بالعوائق التجارية التقليدية.

## الأسس التنافسية

ترتكز المزايا التنافسية للأردن في مجال صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على عوامل هيكلية وليست هامشية. فالشركات الأردنية العاملة في القطاع لا تواجه تقريبا حواجز ثقافية أو لغوية عند دخول الأسواق العربية المجاورة - بحسب تقييم إدارة التجارة الدولية الأمريكية- مستفيدة من توافر كوادر بشرية ثنائية اللغة، وقدرات قوية في المحتوى العربي، والتقارب الثقافي مع أسواق المنطقة، إلى جانب علاقات تجارية راسخة. 5 ويتمتع الأردن بقاعدة كفاءات بشرية تنافسية على المستوى الدولي، حيث تشكل الإناث 33 في المائة من العاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - وهي أعلى نسبة مشاركة نسائية في القطاع على

يتمتع أيضا الأردن بميزة تنافسية واضحة من حيث تكاليف التشغيل مقارنة بالأسواق الخليجية المنافسة، كما أن موقعه الجغرافي الاستراتيجي — على بُعد أقل من ساعتين جوا من الرياض ودبي وأبوظبي والقاهرة — يضعه ضمن نطاق الوصول المباشر إلى أكبر أسواق مشتريات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة.

## معوقات التوسع التصديري

- **قيود الحجم لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**. يُصنّف ما يقارب 99.5 في المائة من إجمالي المنشآت المسجلة في الأردن والبالغ عددها 167,519 منشأة ضمن فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إلا أن معظمها يفتقر إلى الحجم التشغيلي، والقدرات التعاقدية، والبنية التسويقية الدولية اللازمة للمنافسة على العقود والمهام العابرة للحدود.
- **أطر التجارة الرقمية**. تتطلب البيئة التنظيمية في الأردن المتعلقة بتدفقات البيانات عبر الحدود، وإنفاذ العقود الرقمية، والضرائب الدولية على الخدمات، مزيدا من التحديث لتوفير مستوى اليقين الذي يحتاجه العملاء والمستثمرون الأجانب.
- **فجوات المهارات في المجالات عالية القيمة**. لا تزال هناك فجوات هيكلية بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق في مجالات الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، والتكنولوجيا المالية، والأمن السيبراني، وهي المجالات التي تحقق أعلى القيم التصديرية على المستوى الدولي وتشهد أسرع معدلات نمو في الطلب.
- **تركّز السوق**. يستحوذ القطاع العام المحلي على نحو 35 في المائة من إجمالي الإنفاق في سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ما يعني أن المشتريات الحكومية – وليس النشاط التصديري التنافسي – هي التي تشكل الخبرة التجارية لمعظم الشركات وتحدّ من تعرضها للمعايير الدولية ومتطلبات العملاء في الأسواق الخارجية.

## مسار التوسع والنمو

- **تطوير** آليات للمشاريع المشتركة والتجمعات القطاعية تُمكّن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأردنية من تجميع قدراتها للتنافس على العقود الدولية التي لا تستطيع أي شركة منفردة السعي للحصول عليها بمفردها.
- **تحديث** أطر التجارة الرقمية، بما يشمل حوكمة البيانات عبر الحدود، والضرائب على الخدمات، وإنفاذ العقود، بهدف تعزيز ثقة المستثمرين وتقليل العوائق التي تواجه العملاء الدوليين.
- **توسيع** وتعميق برامج تطوير المهارات في مجالات الذكاء الاصطناعي، وهندسة الحوسبة السحابية، والتكنولوجيا المالية، والأمن السيبراني، بحيث يتم تصميمها بالشراكة مع القطاع الخاص، لتمكين القوى العاملة الحالية من اكتساب الكفاءات التي تتطلبها العقود الموجهة للتصدير.
- **تطوير** Jordan Source كعلامة وطنية لتصدير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مدعومة بأنشطة بعثات تجارية منسقة تستهدف أسواق الخليج وأوروبا وشرق أفريقيا، حيث تتمتع القيمة التنافسية للأردن القائمة على الكفاءات ثنائية اللغة والتكاليف التنافسية بأعلى درجات التميز.
- **وضع** أهداف كمية قابلة للقياس لصادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن الإطار الاستراتيجي لجمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات الأردنية (إنتاج)، وتطوير البنية الإحصائية اللازمة — من خلال وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة ودائرة الإحصاءات العامة — لتتبع صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة موثوقة وعلى أساس سنوي.

| الأولويات الاستراتيجية | | |
|---|---|---|
| التوسع من خلال التجمعات التصديرية. تجميع قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن هياكل ائتلافية قادرة على المنافسة في أسواق الخليج وأوروبا والأسواق الدولية،على عقود إسناد العمليات التجارية BPO وتطوير البرمجيات التي لا تستطيع الشركات الفردية السعي للحصول عليها بمفردها. | بناء الأساس الإحصائي. يفتقر الأردن حاليا إلى بيانات سنوية منشورة وموثوقة حول صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعد إنشاء هذه القاعدة المرجعية من خلال وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة ودائرة الإحصاءات العامة شرطا أساسيا لوضع سياسات موثوقة، وتعزيز ثقة المستثمرين، وقياس أداء الاستراتيجية الوطنية الثانية للتصدير بصورة قابلة للقياس. | مواءمة المهارات مع الطلب التصديري. ينبغي مواءمة الاستثمارات في التدريب في مجالات الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والتكنولوجيا المالية، وهندسة الحوسبة السحابية، مع القطاعات التي تحقق أعلى الأسعار في الأسواق الدولية، وليس مع أنماط الطلب المحلي التاريخية. |

**الخلاصة.** لقد نجح قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن في بناء قاعدة من الكفاءات البشرية والبنية التحتية والمؤسسات التي تجعل تحقيق القدرة التنافسية التصديرية أمرا ممكنا. ولا تتمثل التحديات في وجود اختلالات هيكلية، بل في فجوات تشغيلية تتعلق بالحجم، والأطر التنظيمية، ومواءمة المهارات، والبيانات. ويخلص تحليل GIZ إلى أن الأردن لا يمكنه تحقيق النمو بالحجم المطلوب إلا من خلال التصدير، في حين يعتبر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عالية القيمة تمثل عنصراً محوريا في أجندة نمو صادرات الخدمات الأردنية. وكلا الاستنتاجين صحيح. وتتمثل مهمة الاستراتيجية الوطنية للتصدير الثانية (NES II) في تحويل هذا التوافق التحليلي إلى برنامج متكامل وقابل للقياس لتنمية الصادرات، ينقل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قطاع يتمتع بقاعدة محلية قوية وبحضور دولي محدود، للوصول إلى كونه محرك حقيقي لتنويع الاقتصاد الأردني.

## الفرص والتوجه الاستراتيجي

يمتلك قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن إمكانات كبيرة لتوسيع دوره في اقتصاد الخدمات من خلال التركيز على تنويع الأسواق، وتطوير المهارات، وتعزيز الابتكار، وتقوية الأطر المؤسسية. ويعد تنويع الأسواق خارج دول مجلس التعاون الخليجي أمرا أساسيا. فبينما ستظل أسواق الخليج الوجهة الرئيسية للصادرات، فإن تعزيز النفاذ إلى أسواق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، ولا سيما في أمريكا الشمالية وأوروبا، من شأنه أن يقلل من التعرض لدورات الاستثمار المرتبطة بأسعار النفط، ويفتح المجال أمام الوصول إلى عقود تعهيد أعلى قيمة. كما تمثل شبكات الجاليات الأردنية في الولايات المتحدة وكندا وألمانيا نقطة دخول مهمة إلى هذه الأسواق. وعلى المدى المتوسط، تبرز الأسواق الأفريقية وجنوب آسيا كفرص واعدة، لا سيما في مجال الخدمات الرقمية المقدمة باللغة العربية.

وفي الوقت نفسه، يتعين على القطاع الانتقال من خدمات إسناد العمليات التجارية BPO منخفضة القيمة والحساسة للأسعار إلى خدمات إسناد العمليات المعرفية KPO وإسناد تكنولوجيا المعلومات ITO الأعلى قيمة. ويتطلب ذلك استثمارات واسعة النطاق في التدريب في مجالات الذكاء الاصطناعي، وتحليلات البيانات، والتكنولوجيا المالية، والأمن السيبراني، بما يمكّن الشركات الأردنية من الاستحواذ على أعمال ذات هوامش ربحية أعلى في مجالات التعهيد المعقدة والحلول القائمة على البيانات.

كما تمثل الحوسبة السحابية وخدمات البيانات مسارا إضافيا للنمو. ومن المتوقع أن يتضاعف الطلب في دول مجلس التعاون الخليجي على البنية التحتية للحوسبة السحابية ومنصات الحكومة الإلكترونية قبل عام 2027. ويمكن للأردن الاستفادة من جزء من هذا الطلب من خلال تعزيز أطر حماية البيانات والخصوصية والتجارة الرقمية عبر الحدود، وترسيخ مكانته كمركز إقليمي موثوق للخدمات الرقمية.

ولا تزال صناعة المحتوى الرقمي والقطاعات الإبداعية محدودة الحجم، إلا أنها تمتلك إمكانات واعدة للنمو. وتبرز الميزة النسبية للأردن في مجالات التعليم الإلكتروني والبرمجيات التعليمية باللغة العربية، كما يشهد عدد الشركات الناشئة العاملة في إنتاج المحتوى المرئي وتطوير الألعاب الرقمية نموا متزايدا. ومن شأن توفير التمويل الاستثماري الموجه وبرامج الاحتضان المتخصصة أن يسهم في تحويل هذه المجالات إلى قطاعات تصديرية واعدة. وأخيرا، يستطيع الأردن بناء صورة متميزة كمصدر لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتسم بالاستدامة والشمولية. فمع ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في القطاع نحو 33 في المائة، وتوافر فرص لتطوير بنية تحتية رقمية تعتمد على الطاقة المتجددة، يمكن للأردن أن يعزز تميزه في الأسواق التنافسية من خلال إبراز مقوماته الاجتماعية والبيئية.

| المجال | المخاطر | الفرص |
|---|---|---|
| حجم الشركات | تهيمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أقل من 50 موظفاً) على القطاع؛ الأجور أعلى من مصر وأقل بقليل من أوروبا الشرقية؛ قاعدة الكفاءات البشرية أصغر مقارنة بالهند والفلبين. | تشجيع التجمعات القطاعية والمشاريع المشتركة؛ التخصص في الخدمات عالية الجودة والاستفادة من المزايا المرتبطة باللغة العربية وفروق التوقيت. |
| التكنولوجيا | يتجاوز تبني الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والبيانات مستوى المهارات المتاحة؛ محدودية تبني التكنولوجيا في القطاع الصناعي. | الاستثمار في تطوير المهارات في التقنيات المتقدمة؛ توسيع برامج البيئات التجريبية التنظيمية Sandboxes ، والتدريب في مجال إسناد العمليات المعرفية KPO ، التركيز على الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والتكنولوجيا المالية. |
| التشريعات والتمويل | ضعف إنفاذ العقود ومحدودية رأس المال الاستثماري ، تشتت عمليات جمع البيانات يحد من المعلومات القطاعية ويعيق صياغة السياسات القائمة على الأدلة. | تعزيز الأطر التنظيمية للتجارة الرقمية والبنية التحتية للبيانات. يستفيد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن من ضريبة دخل بنسبة 0% على الخدمات المصدرة وضريبة مبيعات بنسبة 0% على خدمات تكنولوجيا المعلومات، وهي ميزة تنافسية هيكلية ينبغي الترويج لها في الأسواق التصديرية. |
| المنظومة المحلية | إيرادات محلية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تُقدّر بنحو 4.1 مليار دولار أمريكي (2.92 مليار دينار أردني، 2022) مقابل صادرات تُقدّر بنحو 250 مليون دولار أمريكي؛ محدودية التوسع الدولي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. | ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلاسل التوريد في دول مجلس التعاون الخليجي وأسواق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، مواءمة الحوافز الاستثمارية مع النتائج التصديرية. |
| التموضع التنافسي | ينظر إلى الأردن باعتباره وجهة ثانوية لخدمات التعهيد، الاعتماد على الجهات المانحة. | الترويج للأردن كمركز شامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ إبراز مشاركة الإناث والبنية التحتية المعتمدة على الطاقة المتجددة. |

**الجدول 9 مصفوفة المخاطر والفرص في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2025**

## الإستشارات الهندسية

### دلالات رئيسية

تعد الاستشارات الهندسية واحدة من أكثر قطاعات الخدمات المهنية رسوخا في الأردن، إلا أنها لا تسجل بصورة منفصلة في إحصاءات ميزان المدفوعات. إذ تندرج ضمن فئة "الخدمات التجارية الأخرى"، وهي الفئة الرئيسية في ميزان المدفوعات التي تشمل الخدمات الهندسية والمعمارية إلى جانب خدمات إسناد العمليات التجارية BPO ، والاستشارات الإدارية، والخدمات القانونية، والخدمات المرتبطة بالتجارة، وسائر الأنشطة المهنية والتقنية الأخرى. ولا ينشر البنك المركزي الأردني توزيعا تفصيليا للمكونات الفرعية لهذه الفئة بما يسمح بعزل الاستشارات الهندسية عن بقية الأنشطة المدرجة ضمنها. وقد بلغ إجمالي إيرادات فئة "الخدمات التجارية الأخرى" في عام 2023 نحو 141.8 مليون دولار أمريكي، أي 100.6 مليون دينار أردني، إلا أنه لا يمكن نسبة هذا الرقم إلى الاستشارات الهندسية على وجه التحديد، أو إلى أي مهنة منفردة أخرى ضمن هذه الفئة. [72]

يتمتع الأردن بأعلى نسبة مهندسين إلى عدد السكان في العالم - بواقع مهندس واحد لكل 39 مواطنا - حيث سجلت نقابة المهندسين الأردنيين نحو 192,277 مهندسا عضوا في عام 2023. [73] وتعد تخصصات الهندسة المدنية والهندسة الكهربائية الأكثر هيمنة ضمن القطاع. وعلى الرغم من حجم هذه القاعدة من الكفاءات الهندسية، فإن القطاع يواجه تحديات حادة تتعلق بالبطالة الهيكلية، حيث سجل نحو 61,000 مهندس — أي ما يقارب 30% من أعضاء نقابة المهندسين الأردنيين — كباحثين عن عمل في عام

2023، وهو ما يعكس استمرار عدم التوافق بين مخرجات التعليم الهندسي وقدرة السوق المحلية على استيعابها.[74] وتمثل المرأة نحو 25% من المهندسين، وهي من أعلى معدلات مشاركة المرأة في قطاع الهندسة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[75]

كما يواجه القطاع تحديات مرتبطة بارتفاع تكاليف المواد، والامتثال لمتطلبات الاستدامة ومعايير الاعتماد والشهادات، إضافة إلى الاختلالات في سوق العمل. وفي المقابل، يوفر النمو المتسارع في قطاع الإنشاءات الإقليمي — ولا سيما في إطار رؤية السعودية 2030 والبرامج المماثلة في دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر — فرصة تصديرية مهمة. كما يخلق الطلب العالمي المتزايد على العمارة المستدامة، والتصميم المعياري، وتطوير المدن الذكية، مجالات وفرصا إضافية يمكن للشركات الأردنية الاستفادة منها.

### القطاعات الفرعية الأساسية

جميع الرموز الواردة أدناه مستمدة من التصنيف المركزي للمنتجات CPC الإصدار 2.1 ما لم يذكر خلاف ذلك. [5^]

**الخدمات المعمارية (CPC 2.1: Division 832):**
تشمل تصميم المباني والمناظر الطبيعية، وتحليل المواقع، وإدارة العقود، وإدارة المشاريع.

**الخدمات الهندسية – المدنية والإنشائية والبنية التحتية (CPC 2.1: Division 833):**
تشمل تصميم والإشراف على الطرق والجسور والسدود والبنية التحتية الحضرية والصناعية.

**الخدمات الهندسية – الميكانيكية والكهربائية وهندسة العمليات (CPC 2.1: Division 833):**
تشمل التصميم ودراسات الجدوى للمرافق العامة، وأنظمة الطاقة، والمنشآت الصناعية.

**الخدمات الهندسية المتكاملة ومتعددة التخصصات (CPC 2.1: Division 833):**
تشمل تصميم المشاريع المتكاملة بنظام تسليم المفتاح، والتي تجمع بين التخصصات المدنية والميكانيكية والكهربائية والتخصصات الهندسية الأخرى، والتي تشهد طلباً متزايداً في عقود البنية التحتية الكبرى في دول مجلس التعاون الخليجي.

**الخدمات العلمية والتقنية – المسح والاختبارات والتفتيش (CPC 2.1: Division 834):**
تشمل أعمال المسح وإعداد الخرائط، والتقييمات الجيوفيزيائية، وتدقيق السلامة، وعمليات التفتيش للتحقق من الامتثال، واختبارات المواد المخبرية.

**خدمات الإدارة الفنية للمشاريع ونمذجة معلومات البناء BIM (CPC 2.1: Division 833, 8311):**

تشمل الرسومات الفنية، ونمذجة معلومات البناء BIM، والإشراف على أعمال الإنشاءات، وإدارة المشاريع، وهي من الأنشطة التصديرية سريعة النمو مع تزايد اشتراط عملاء دول مجلس التعاون الخليجي الامتثال لمتطلبات BIM .

### الفرص والتوجه الاستراتيجي

يتمتع قطاع الاستشارات الهندسية في الأردن بسمعة إقليمية قوية، إلا أن حضوره في إحصاءات الصادرات لا يزال محدودا. وتبقى دول مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما المملكة العربية السعودية، السوق الرئيسية للقطاع، حيث توفر المشاريع العملاقة ضمن رؤية السعودية 2030 فرصا واسعة في مجالات البنية التحتية والطاقة والتنمية الحضرية. ويمكن للشركات الأردنية تعزيز حضورها في هذه الأسواق من خلال تشكيل التجمعات والائتلافات لتحقيق الحجم اللازم للمنافسة، وإقامة مشاريع مشتركة مع شركات الاستشارات الدولية، والاستثمار في شهادات الاستدامة التي يزداد الطلب عليها من قبل العملاء في دول الخليج.

كما تتيح التحولات العالمية نحو المباني الخضراء، والتصميم المعياري، والمدن الذكية، فرصا إضافية في مجالات متخصصة. وتمتلك الكفاءات الهندسية الأردنية، التي تجمع بين الكفاءة الفنية والتنافسية من حيث التكلفة، مقومات تؤهلها لتقديم خدمات الهندسة الرقمية والتصميم المستدام للأسواق القريبة في دول مجلس التعاون الخليجي وشمال أفريقيا وبلاد الشام. وتوفر مشاريع البنية التحتية وبرامج الإصلاح الممولة من الجهات المانحة في شمال أفريقيا وبلاد الشام أيضا مجالا للنمو، حيث تتمتع الشركات الأردنية بميزة تنافسية تتمثل في خبرتها باللغة العربية وقدرتها على تقديم خدمات ذات كفاءة عالية من حيث التكلفة.

| المجال | المخاطر | الفرص |
|---|---|---|
| التركيز على الأسواق | الاعتماد على أسواق دول مجلس التعاون الخليجي والعراق. | التنويع نحو الأسواق الأفريقية والأسواق الآسيوية الثانوية من خلال الشراكات والبعثات التجارية. |
| حجم الشركات | المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتفرقة؛ معظمها يضم أقل من 100 موظف؛ وضعف الأهلية للتنافس على المناقصات الكبرى. | تشجيع التجمعات والائتلافات والمشاريع المشتركة؛ وتبادل الخبرات وفرص المشاريع مع شركات الاستشارات الدولية. |
| الامتثال | ارتفاع تكاليف الحصول على شهادات المباني الخضراء وشهادات BIM، وتفاوت مستويات التبني. | دعم تكاليف الحصول على الشهادات؛ وإنشاء مركز وطني لتطوير المهارات. |
| القوى العاملة | البطالة، وفائض المعروض من الكفاءات العامة، ووجود فجوات في المهارات المتعلقة بـ BIM والاستدامة. | توسيع برامج التدريب المهني؛ وإدماج مهارات BIM والمهارات الخضراء وبرامج تعزيز مشاركة المرأة. |
| التمويل والتنظيم | ارتفاع تكاليف الشهادات والتغطية التأمينية للمسؤولية المهنية، بما يجعلها عبئاً على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتأخر المدفوعات في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. | توفير تغطية تأمينية جماعية للمسؤولية المهنية؛ وإنشاء قنوات ميسرة لتمويل الصادرات ودعم التدفقات النقدية. |
| المنافسة | تهيمن شركات استشارية دولية كبرى على قطاع الاستشارات الهندسية في دول مجلس التعاون الخليجي - لا سيما الغربية والأوروبية - وتتمتع بمواقع راسخة في مشاريع البنية التحتية الكبرى من خلال شبكاتها العالمية وعلاقاتها السيادية وحجم أعمالها. كما تتزايد الضغوط على رسوم الخدمات المدنية والإنشائية مع توسع هذه الشركات في بناء قدراتها الإقليمية. | استهداف المجالات عالية القيمة في الاستشارات المتعلقة بالاستدامة، والإنشاءات المعيارية، وتأهيل وتحديث المباني، حيث تمثل مرونة الشركات الأردنية، وقدرتها على العمل باللغة العربية، وكفاءتها من حيث التكلفة، مزايا تنافسية لا تستطيع الشركات الكبرى تقليدها بسهولة. |

**الجدول 10 مصفوفة المخاطر والفرص في قطاع الاستشارات الهندسية 2025**

## الاستشارات الإدارية

### دلالات رئيسية

تندرج الاستشارات الإدارية ضمن فئة «الخدمات التجارية الأخرى» في ميزان المدفوعات الأردني. وكما هو الحال بالنسبة للاستشارات الهندسية، لا تتوافر بيانات منشورة منفصلة للاستشارات الإدارية وحدها، إذ تندرج ضمن فئة رئيسية غير مصنفة تفصيليا تشمل جميع الخدمات المهنية والتقنية التي لا يتم الإبلاغ عنها بصورة منفصلة. وقد بلغ إجمالي إيرادات فئة «الخدمات التجارية الأخرى» في عام 2023 نحو 141.8 مليون دولار أمريكي ، أي ما يعادل 100.6 مليون دينار أردني، وهو رقم يشمل الاستشارات الهندسية، وخدمات إسناد العمليات التجارية BPO ، والاستشارات الإدارية، والخدمات القانونية، وجميع الفئات المتبقية الأخرى.[76]

وعلى المستوى المحلي، يتمتع الأردن بمنظومة كثيفة من شركات الاستشارات الصغيرة والمتوسطة التي تقدم خدمات في مجالات الاستراتيجية، والتطوير المؤسسي، وإعادة الهيكلة المالية، والتسويق، وإدارة رأس المال البشري. إلا أن القطاع لا يزال محدود الانفتاح على الأسواق الدولية، حيث تبقى الإيرادات التصديرية متواضعة مقارنة بحجم القوى العاملة الاستشارية في الأردن.

وإلى جانب السوق السعودية، يستطيع الأردن تعزيز موقعه كمركز استشاري يقدم خدمات فعالة من حيث التكلفة وباللغة العربية لعملاء دول الخليج، وكذلك كشريك تنفيذي للشركات الدولية الكبرى التي تدير مشاريع ومهام إقليمية. كما توفر الخبرات المتخصصة في إدارة بيانات المنتجات وفق نظام GDSN،

وتيسير التجارة، وتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أساسا مميزا للتموضع الإقليمي. كما توفر المهام والمشاريع الممولة من الجهات المانحة في مجالات الحوكمة، والامتثال لمعايير البيئة والمجتمع والحوكمة ESG ، والإصلاح الاقتصادي، فرصاً إضافية للشركات التي تستثمر في الحصول على الشهادات المهنية الدولية وتوثيق دراسات الحالة والخبرات العملية.

ويتطلب تحقيق هذه الإمكانات توفير دعم مؤسسي أقوى للقطاع. فوجود وحدة متخصصة لدعم الصادرات، وهوية قطاعية موحدة، واستثمارات منهجية في الاعتماد المهني والتطوير المستمر للمهارات، من شأنه أن يعزز الظهور والموثوقية في المناقصات التنافسية

## القطاعات الفرعية الأساسية

### الاستشارات الاستراتيجية والإدارية العامة (CPC 2.1: 8311)

تشكل الاستراتيجية المؤسسية، والدراسات القطاعية، وتخطيط الأعمال العمود الفقري لأنشطة الاستشارات الإدارية في الأردن. ويأتي جزء كبير من الطلب من البرامج الممولة من الجهات المانحة ومشاريع الإصلاح الحكومي، في حين تشهد العقود التصديرية الموجهة إلى عملاء دول مجلس التعاون الخليجي الباحثين عن خدمات استشارية فعالة من حيث التكلفة ومقدمة باللغة العربية نموا متزايدا.

ويعد الرمز CPC 8311 التصنيف الرئيسي المعتمد لجميع خدمات الاستشارات الإدارية والخدمات ذات الصلة في مجالات الاستراتيجية والعمليات والخدمات الاستشارية العامة.

### استشارات العمليات وتحسين الإجراءات (CPC 2.1: 8311)

تشمل هذه الفئة إعادة هندسة العمليات، وإدارة الأداء، وتحسين سلاسل التوريد، وتخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاعات التصنيع والأعمال الزراعية والخدمات اللوجستية، إضافة إلى المؤسسات العامة التي تعمل على تحديث إجراءات العمل. ويتم تقديم هذه الخدمات محليا، وبشكل متزايد لعملاء في دول مجلس التعاون الخليجي والعراق، من خلال اتفاقيات إطارية مع شركات استشارية دولية.

### الاستشارات المالية (CPC 2.1: 8311)

تشكل خدمات إعداد الموازنات، وإعادة الهيكلة، وتحليل الجدوى الاقتصادية قطاعا فرعيا أصغر حجما ولكنه مستقر. وتتمتع الشركات الأردنية بدور معترف به في إعادة هيكلة الشركات العائلية، وإعداد دراسات جدوى مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP، وتعزيز جاهزية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل، وهي تطبيقات ذات أهمية للعملاء المحليين والإقليميين على حد سواء.

### استشارات رأس المال البشري (CPC 2.1: 8311)

اكتسبت خدمات تصميم سياسات الموارد البشرية، وتطوير القيادات، وتصميم أنظمة التدريب أهمية استراتيجية متزايدة. وتصدر الشركات الأردنية هذه الخدمات إلى عملاء في دول مجلس التعاون الخليجي والعراق، حيث يتميز الطلب على برامج تطوير القيادات باللغة العربية وبرامج تنمية القوى العاملة المتوائمة ثقافياً بخصائص تختلف عما يمكن أن يقدمه مزودو الخدمات الناطقون باللغة الإنجليزية أو القادمون من أوروبا الغربية.

### الاستشارات الرقمية واستشارات البيانات (CPC 2.1: 8311, 83141)

تمثل هذه الفئة مجالا ناشئا تقوده الخبرات المتخصصة في معايير Global Data Synchronisation Net-work GDSN، والاستشارات المتعلقة بالتحول الرقمي، وخدمات إدارة البيانات. وتُصنف هذه الخدمات ضمن CPC 8311 عندما يتعلق الأمر بالمحتوى الاستشاري، وضمن CPC 83141 عندما تتضمن تصميم أو تطوير حلول تقنية المعلومات. وتتوافق هذه القدرات مع الأجندة الرقمية لـ رؤية السعودية 2030، وتمثل نقطة قوة تميز الشركات الأردنية مقارنة ببعض المنافسين الإقليميين الأكبر حجما.

### بحوث الأسواق والاستشارات التصديرية (CPC 2.1: 837)

تشمل هذه الفئة تخطيط دخول الأسواق، وربط الأعمال بين الشركات B2B، والإرشاد بشأن الشهادات والاعتمادات، والامتثال للمعايير والمواصفات. وتعد من أكثر القطاعات الفرعية تميزا في الأردن، حيث تستند إلى الخبرة المتراكمة في مجال تيسير التجارة. وتستخدم هذه الخدمات في برامج تنمية الصادرات الإقليمية، ودعم تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبرامج التنافسية الممولة من الجهات المانحة.

وبموجب الإصدار 3.0 من التصنيف المركزي للمنتجات CPC، المعروض حاليا على اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، أُعيد تصنيف خدمات بحوث الأسواق ضمن المجموعة 8394، إلا أن الرمز 837 الوارد في الإصدار 2.1 لا يزال معتمدا لأغراض الإبلاغ الإحصائي الحالي.

**الفرص والتوجه الاستراتيجي**

يمتلك قطاع الاستشارات الإدارية في الأردن فرصا واضحة للنمو على المدى القريب، ترتكز على الطلب المتزايد في المملكة العربية السعودية على خدمات استشارية متوسطة الحجم ومقدمة باللغة العربية. ويمكن للشركات الأردنية تعزيز موقعها من خلال إقامة شراكات مع شركات استشارية سعودية لتلبية متطلبات التوطين، واستهداف العملاء الذين لا يحظون باهتمام كافٍ من قبل الشركات الاستشارية العالمية الكبرى، وتعزيز مصداقيتها من خلال المواءمة مع معايير SAM-CA والحصول على شهادات مهنية معترف بها دولياً مثل CMC و ISO 9001 و PMP [77].

وخارج السوق السعودية، يستطيع الأردن ترسيخ مكانته كمركز استشاري يقدم خدمات فعالة من حيث التكلفة وباللغة العربية لعملاء دول الخليج، وكشريك تنفيذي للشركات الدولية الكبرى التي تدير مشاريع ومهام إقليمية. كما توفر الخبرات المتخصصة في إدارة بيانات المنتجات وفق معايير Global Data Synchro-nisation Network GDSN، وتيسير التجارة، وتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أساسا مميزا للتموضع الإقليمي. كما تتيح المهام والمشاريع الممولة من الجهات المانحة في مجالات الحوكمة، والامتثال لمعايير البيئة والمجتمع والحوكمة ESG، والإصلاح الاقتصادي، فرصا إضافية للشركات التي تستثمر في الحصول على الشهادات المهنية الدولية وتوثيق دراسات الحالة والخبرات العملية. ولتحقيق هذه الإمكانات، هناك حاجة إلى دعم مؤسسي أقوى.

فمن شأن إنشاء وحدة متخصصة لدعم الصادرات واعتماد هوية قطاعية موحدة تحت شعار Consult Jordan أن يعزز الظهور والتعريف بالقطاع، في حين سيسهم الاستثمار في الاعتماد المهني والتطوير المهني المستمر في رفع مستوى المصداقية والقدرة التنافسية في المناقصات. ومن شأن هذه الإجراءات مجتمعة أن تمكّن القطاع من الانتقال من كونه مكونا محدود الحضور ضمن فئة «الخدمات التجارية الأخرى» إلى مساهم معترف به في تنويع الاقتصاد الأردني.

| المجال | المخاطر | الفرص |
|---|---|---|
| التركيز على الأسواق | تتركز الصادرات في دول مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما المملكة العربية السعودية؛ ولا تتوافر بيانات تفصيلية منفصلة للقطاع. | إعطاء الأولوية للسوق السعودية مع التنويع نحو أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والمشاريع الممولة من الجهات المانحة. |
| حجم الشركات | يغلب على القطاع طابع الشركات الاستشارية الصغيرة والمتخصصة؛ مع محدودية القدرة على المنافسة في المناقصات الكبرى. | تشكيل تحالفات وائتلافات؛ والتخصص في خدمات الاستشارات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات متوسطة الحجم. |
| القدرات | محدودية عدد الاستشاريين الحاصلين على شهادات CMC وISO وPMP، وضعف توثيق دراسات الحالة والخبرات العملية. | توسيع نطاق الحصول على الشهادات المهنية؛ إرساء منهجيات عمل موثقة ، وإبراز الخبرات والمشاريع ذات الصلة بأسواق دول مجلس التعاون الخليجي. |
| التمويل | محدودية الموارد المتاحة لدخول الأسواق الخارجية، وتأخر المدفوعات في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. | توفير أدوات تمويل الصادرات، والسعي للحصول على اتفاقيات إطارية طويلة الأجل. |
| البيانات والهوية التسويقية | غياب بيانات واضحة حول الصادرات؛ وضعف الهوية القطاعية. | إنشاء وحدة متخصصة لدعم صادرات الاستشارات؛ وتطوير هوية تسويقية موحدة تحت شعار Consult Jordan. |

**الجدول 11 مصفوفة المخاطر والفرص في قطاع الاستشارات الإدارية 2025**

## الصناعات الإبداعية

### دلالات رئيسية

يعد الاقتصاد الإبداعي في الأردن صغير الحجم نسبيا، إلا أنه يشهد نموا متواصلا. فقد بلغت قيمة سوق الألعاب الرقمية في الأردن 312.8 مليون دولار أمريكي (222 مليون دينار أردني) في عام 2024، مع توقعات بتحقيق معدل نمو سنوي يبلغ 11.5 في المائة حتى عام 2030. كما يحتضن الأردن ما لا يقل عن 15 استوديوً لتطوير الألعاب، مستفيداً من الطلب الإقليمي المتزايد على المحتوى المقدم باللغة العربية والمصمم بما يتوافق مع الخصوصية الثقافية المحلية.[78] وفي إطار رؤية التحديث الاقتصادي 2033، تستهدف الاستراتيجية الوطنية للألعاب والرياضات الإلكترونية 2023–2027 توفير 3,000 فرصة عمل في القطاع وزيادة مساهمته إلى 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب إنشاء أربعة مراكز وطنية متخصصة.[79]

كما نجحت صناعة الأفلام في الأردن في استقطاب عدد من الإنتاجات السينمائية العالمية الكبرى، بما في ذلك سلسلة أفلام Dune، وفيلم Aladdin، وفيلم Star Wars: Episode IX، وذلك بدعم من الهيئة الملكية للأفلام Royal Film Commission RFC، الذي يوفر برنامج الحوافز المعدل لديها استردادا نقديا متدرجا يتراوح بين 25 في المائة الى 45 في المائة من الإنفاق المؤهل داخل المملكة.[80] وإلى جانب الإنتاجات الغربية المعروفة، يرتبط الأردن بعلاقات نشطة ومتنامية مع صناعات السينما الآسيوية.

فقد شهدت السينما الهندية تنفيذ عدد من الإنتاجات الكبرى في الأردن، في حين يجري حاليا إنتاج مسلسل Kingdom of Women الكوري من قبل Olivewood Film Studios في عمان، وهو ما يعكس توسع جهود الهيئة الملكية للأفلام في استقطاب الإنتاجات من خارج الأسواق الغربية.[81] أما قطاع المجوهرات، المستند إلى الحرف التقليدية، فيخدم الطلب المحلي ويصدر إلى أسواق السلع الفاخرة في دول الخليج، إلا أن نشاطه يتم في الغالب من خلال الورش الصغيرة والمتاجر المتخصصة. وكما هو الحال بالنسبة للأزياء الراقية وخدمات التصميم التجاري، فإن غياب البيانات الرسمية المفصلة حول صادرات هذه الأنشطة يحد من إمكانية إجراء تقييم كمي دقيق لها في الوقت الحالي.

وعلى المستوى العالمي، تسهم الصناعات الثقافية والإبداعية بما يقارب 2.3 تريليون دولار أمريكي (1.6 تريليون دينار أردني) في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بما يمثل 3.1 في المائة من إجمالي الناتج العالمي.[82] وضمن هذا القطاع، أصبحت صناعة الألعاب الرقمية القطاع الإبداعي الفرعي الأكبر عالميا، حيث بلغت قيمتها التقديرية نحو 227 مليار دولار أمريكي في عام 2023، متجاوزة مجتمعةً صناعتَي السينما والموسيقى المسجلة، اللتين حققتا إيرادات عالمية بلغت 33.2 مليار دولار أمريكي لشباك التذاكر السينمائي و28.6 مليار دولار أمريكي لإيرادات تجارة الموسيقى المسجلة خلال العام نفسه.[83] [84] [85]

وتتركز هذه الفرص الإقليمية في أسواق دول الخليج التي شهدت نموا ملحوظا في حصتها من الاستهلاك العالمي للألعاب الرقمية، ويقود هذا النمو الاستراتيجية الوطنية للألعاب والرياضات الإلكترونية في المملكة العربية السعودية التي أطلقها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان في عام 2022. وتستهدف الاستراتيجية تحقيق مساهمة مباشرة وغير مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ نحو 50 مليار ريال سعودي (13.3 مليار دولار أمريكي)، إضافة إلى توفير أكثر من 39,000 فرصة عمل جديدة بحلول عام 2030.[86] ويجري تنفيذ الاستراتيجية من خلال 86 مبادرة تغطي كامل سلسلة القيمة، وتشرف عليها أكثر من 20 جهة حكومية وخاصة، بما يعزز مكانة قطاع الألعاب كأحد الركائز الأساسية لأجندة التنويع الاقتصادي ضمن رؤية السعودية 2030.[87]

كما يدعم صندوق الاستثمارات العامة PIF تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال Savvy Games Group، التي تستهدف احتضان 250 شركة متخصصة في قطاع الألعاب وترسيخ مكانة المملكة كمركز عالمي للألعاب والرياضات الإلكترونية.[88] ويمنح الموقع الجغرافي للأردن، وقدراته في إنتاج المحتوى باللغة العربية، والمجتمع المتنامي لمطوري الألعاب، المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصة لتقديم البرمجيات والمحتوى وخدمات التعريب اللغوي لهذا السوق الإقليمي المتوسع، إلا أن هذه الفرصة لا تزال في مراحلها المبكرة مقارنة بحجم الاستثمارات السيادية السعودية في هذا المجال.

وفي قطاع الأزياء الفاخرة، بلغت قيمة سوق السلع الفاخرة الشخصية في دول مجلس التعاون الخليجي 12.8 مليار دولار أمريكي في عام 2024، محققا نموا سنويا بنسبة 6 في المائة في الوقت الذي شهد فيه السوق العالمي انكماشا يقدر بنحو 2 في المائة. وشكلت الأزياء الفئة الأكبر ضمن هذا السوق بقيمة بلغت 5.5 مليار دولار أمريكي.[89] ويوفر الإرث الثقافي الأردني،

وقاعدة الإنتاج الحرفي، والقرب الجغرافي من أكبر أسواق السلع الفاخرة في دول مجلس التعاون الخليجي، منصة مناسبة للاستفادة من هذه التوجهات. إلا أن تحويل الإمكانات الإبداعية إلى إيرادات تصديرية مستدامة يتطلب استثمارات منسقة في المهارات، والتمويل، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتطوير الأسواق الدولية.

## القطاعات الفرعية الأساسية

### تصميم المجوهرات والمنتجات الحرفية

يشكل قطاعا فرعيا متخصصا يتمتع بإمكانات تصديرية واعدة. ويستهدف المصممون الأردنيون أسواق السلع الفاخرة في دول مجلس التعاون الخليجي، مستفيدين من تجمعات صناعة المجوهرات في عمان وسمعتها في مجال الحرف اليدوية. وتتراوح المنتجات بين المجوهرات الفاخرة المصنوعة يدويا والمستوحاة من التراث البيزنطي والإسلامي والنبطي، والمجموعات العصرية ذات التصاميم البسيطة التي يتم تسويقها عبر منصات البيع بالتجزئة في دول الخليج وقنوات التجارة الإلكترونية. إلا أن محدودية الحجم والعلامات التجارية المنظمة لا تزال تمثل التحدي الرئيسي، إذ يعمل معظم المنتجين كمؤسسات متناهية الصغر تفتقر إلى وثائق التصدير، والبنية التحتية اللازمة لدمغ واعتماد المجوهرات، والموارد التسويقية المطلوبة للوصول بصورة منتظمة إلى قنوات البيع الفاخرة. وقد استفاد القطاع من قربه من سوق السلع الفاخرة في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تمثل المجوهرات والساعات الفاخرة معا حصة مهمة من الإنفاق على السلع الفاخرة. [90]

### الألعاب الرقمية والوسائط التفاعلية (CPC 8439, 8440)

تمثل أكثر القطاعات الفرعية الإبداعية ديناميكية، مدفوعة بريادة الأعمال الشبابية، وحاضنات الأعمال، وبرامج التسريع المدعومة من الجهات المانحة. وفي إطار رؤية التحديث الاقتصادي 2033، تستهدف الاستراتيجية الوطنية للألعاب والرياضات الإلكترونية 2023–2027 توفير 3,000 فرصة عمل وزيادة مساهمة القطاع إلى 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال أربعة مراكز وطنية وأكثر من 80 مبادرة حكومية وخاصة. [91]

وتشمل المنتجات الألعاب الرقمية باللغة العربية، والمنصات التعليمية، ومنتجات الترفيه التي يتم تصديرها رقمي إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، إضافة إلى خدمات النشر وإدارة المجتمعات الرقمية.

كما تستفيد استوديوهات تطوير الألعاب الأردنية من تزايد الطلب الإقليمي على المحتوى المصمم بما يتوافق مع الخصوصية الثقافية والمحتوى المقدم باللغة العربية، ومن مكانة الأردن كأحد أسرع أسواق الألعاب الرقمية نموا في الشرق الأوسط وفقاً لمعدل النمو السنوي المركب المتوقع. [92]

### خدمات الأفلام والإنتاج السمعي البصري (CPC 9611, 9619)

تعزز مكانة الأردن كموقع تصوير وإنتاج للمحتوى في الوقت ذاته. فالإنتاجات الدولية تبرز المزايا التنافسية للأردن من حيث التنوع الطبيعي والحوافز الاستثمارية، في حين تصل الأعمال الدرامية والأفلام الوثائقية المنتجة محليا بصورة متزايدة إلى منصات البث الموجهة لأسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويوفر برنامج الحوافز المعدل التابع للهيئة الملكية للأفلام، والذي أقره مجلس الوزراء الأردني في أيار 2025، استردادا نقديا متدرجا يتراوح بين 25 في المائة الى 45 في المائة من الإنفاق المؤهل داخل المملكة. ويمنح الحد الأعلى من الحوافز للإنتاجات التي تتجاوز قيمة إنفاقها 10 مليون دولار أمريكي وتتضمن محتوى ثقافيا أردنيا. كما تم تخفيض الحد الأدنى للإنفاق المؤهل إلى 250,000 دولار أمريكي، مما يتيح الفرصة أمام الإنتاجات المستقلة والإعلانات التجارية ومقاطع الفيديو الموسيقية للاستفادة من البرنامج.

### الأزياء الراقية والهوية الثقافية

تمثل فرصة تصديرية ناشئة، إلا أنها لا تزال غير موثقة أو مقاسة بصورة كافية. وقد أفرزت الساحة الإبداعية في عمان عددا من المصممين الذين حظوا باعتراف دولي في مجالات الأحذية الفاخرة، والأزياء النسائية المعاصرة، وأزياء الزفاف الراقية، والمجوهرات الفاخرة، حيث يتم تسويق منتجاتهم عبر منصات عالمية متعددة العلامات التجارية المتخصصة في السلع الفاخرة، كما تعرضها متاجر التجزئة الراقية في أوروبا ودول الخليج. [94] ويعد الأردن جزءا من شبكة التوزيع التابعة الى Farfetch في دول مجلس التعاون الخليجي وبلاد الشام، مما يوفر قناة رقمية تتيح للمصممين الإقليميين الوصول إلى المستهلكين ذوي القدرة الشرائية المرتفعة في أسواق الخليج. [95] وتتمتع هذه الفرصة بإمكانات كبيرة، إذ يولي المستهلكون في المنطقة أهمية كبيرة للتخصيص، حيث تتضمن 41 في المائة من مشتريات السلع الفاخرة في الشرق الأوسط شكلا من أشكال التخصيص. كما شكلت فئتا الأزياء الفاخرة جدا والأزياء الراقية معا 86 في المائة من إجمالي سوق الأزياء الفاخرة في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2023. [96] لا يمكن

حاليا قياس أو تتبع قطاع تصميم الأزياء الراقية، لأن الإحصاءات التجارية الرسمية في الأردن تُدرجه ضمن الفئة الأوسع للصناعات النسيجية وصناعة الألبسة، وليس كقطاع مستقل. وفي غياب بيانات مفصلة، لا يمكن قياس قيمة صادرات هذا القطاع أو معدل نموها، كما يتعذر التحقق من مدى التقدم في تحقيق أي هدف تصديري محدد له. لذلك، ينبغي أن يكون إنشاء سلسلة بيانات مخصصة لهذا القطاع – من خلال التنسيق بين دائرة الإحصاءات العامة والجهة القطاعية المعنية – أولوية مبكرة في مرحلة التنفيذ، بما يتيح قياس أداء القطاع قبل تحديد أهداف التصدير ومؤشرات المتابعة الخاصة به.

### خدمات التصميم التجاري والعلامات التجارية

تمثل قطاعا فرعيا إضافيا تقدم من خلاله الاستوديوهات الأردنية خدماتها لعملاء إقليميين في مجالات تصميم الشعارات، وأنظمة الهوية البصرية، وتصميم العبوات والتغليف، والرسوم المتحركة، والاتصالات التسويقية للعلامات التجارية باللغتين العربية والإنجليزية. وينظر إلى مجتمع التصميم الجرافيكي والعلامات التجارية في عمان باعتباره أحد عناصر القوة الهيكلية للصناعات الإبداعية الأردنية، حيث ينتج أعمالا قادرة على المنافسة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وبلاد الشام، كما يخدم بصورة متزايدة عملاء دوليين من خلال العمل عن بعد. [97] وتصنف خدمات التصميم ضمن إطار UNC-TAD للخدمات الإبداعية إلى جانب خدمات الإعلان والخدمات المعمارية. وعلى المستوى العالمي، بلغت قيمة خدمات الإعلان 806 مليار دولار أمريكي في عام 2023، واستحوذ الإعلان الرقمي على 57.7 في المائة من إجمالي هذا السوق. [98] ولا تتوافر بيانات منشورة تفصل صادرات خدمات التصميم التجاري الأردنية كفئة مستقلة ضمن إحصاءات التجارة الرسمية.

### خدمات التصميم، بما في ذلك تصميم الزي الموحد والتطريز والمنسوجات

تشغل موقعا يقع عند تقاطع قاعدة صناعة الملابس الراسخة في الأردن والاقتصاد الإبداعي. وقد بلغت صادرات الأردن من الملابس واكسسوارات الملابس نحو 2.35 مليار دولار أمريكي (1.67مليار دينار أردني) في عام 2024، [99] وذلك بشكل رئيسي من خلال التصنيع التعاقدي في إطار المناطق الصناعية المؤهلة QIZ واتفاقيات التجارة الحرة FTA مع الولايات المتحدة الأمريكية. وضمن هذا النظام البيئي الأوسع لقطاع المنسوجات، تتوافر قدرات متخصصة في مجالات التطريز، وإحياء المنسوجات التراثية، وتصميم الزي الموحد للمؤسسات في الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي. وقد دعم برنامج MENATEX التابع لمركز التجارة الدولية ITC تطوير القدرات في هذا القطاع، مع التركيز على المشاريع المملوكة للمرأة والمصانع الفرعية في المحافظات الريفية. [100] ويمثل الانتقال من التصنيع التعاقدي إلى إنتاج المنسوجات القائمة على التصميم فرصة استراتيجية متوسطة المدى، إلا أن ذلك يتطلب الاستثمار في تعليم التصميم، وتقنيات إعداد النماذج والباترونات، والحصول على الشهادات والاعتمادات اللازمة لأسواق المشتريات المؤسسية.

### التصميم الصناعي للنماذج

والمنتجات يمثل أكثر مكونات الاقتصاد الإبداعي الأردني حداثة ونشوءا. وعلى المستوى العالمي، تم تقديم نحو 1.2 مليون طلب لتسجيل التصاميم الصناعية في عام 2023، حيث شكل قطاع المنسوجات والإكسسوارات أكبر القطاعات من حيث عدد التصاميم المسجلة بنسبة 17.3 في المائة من الإجمالي العالمي، تلاه قطاع الأثاث والسلع المنزلية بنسبة 16.9 في المائة، ثم قطاع الأدوات والآلات بنسبة 11 في المائة. [101] ويعد الأردن طرفا في اتفاقية لاهاي بشأن الإيداع الدولي للرسوم والنماذج الصناعية التابع للمنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO، الذي يتيح إمكانية الوصول إلى نظام يغطي 94 دولة من خلال طلب تسجيل واحد. [102] كما حصل مصممون أردنيون للمنتجات على اعتراف دولي من خلال مسابقات وجوائز عالمية، من بينها جائزة Red Dot Award وجائزة International Design Excel- lence Award ، وهو ما يعكس وجود مواهب فردية قادرة على إنتاج أعمال تصاميم تنافسية على المستوى الدولي. [103] إلا أن تحويل هذه الإمكانات إلى نشاط اقتصادي واسع النطاق يتطلب الاستثمار في تعزيز الوعي بحماية التصاميم، وتقييم أصول الملكية الفكرية، وبناء الروابط بين استوديوهات التصميم الصناعي والقاعدة التصنيعية.

### الفرص والتوجه الاستراتيجي

يتطلب تحويل المخرجات الإبداعية الأردنية إلى إيرادات تصديرية قابلة للقياس تعزيز قدرات الشركات في مجال الترويج التجاري الموجه بشكل مباشر نحو التواصل مع المشترين الدوليين، إلى جانب توفير هياكل دعم مؤسسية تسهم في خفض تكاليف الوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجين الأصغر حجما.

وفي قطاع الألعاب الرقمية، تتمثل الآلية الرئيسية لدخول الأسواق الدولية في إقامة شراكات مباشرة مع الناشرين الدوليين ومنصات التوزيع. وتتمتع الاستوديوهات الأردنية بأفضلية تؤهلها للتفاوض على

اتفاقيات الترخيص وتقاسم الإيرادات من خلال تطوير قدراتها في إعداد العروض التقديمية وفهم الجوانب التعاقدية، إلى جانب المحتوى باللغة العربية، والمحتوى التعليمي، ومحتوى الألعاب الموجهة للأجهزة المحمولة، وهي العناصر التي تميز عروضها عن الأسواق الغربية المشبعة. كما أن المشاركة في المعارض والفعاليات الدولية - بما في ذلك Gamescom و Game Developers Conference - توفر مستوى من الوصول إلى المشترين لا يمكن أن تحققه أنشطة السوق المحلية وحدها.

أما في قطاع الأفلام، فإن المسار الأكثر مباشرة لتحقيق إيرادات تصديرية مستدامة يتمثل في الإنتاج المشترك، وليس مجرد تقديم خدمات مواقع التصوير. ويوفر برنامج الاسترداد النقدي المعزز الذي تطبقه الهيئة الملكية للأفلام حزمة حوافز موثوقة يمكن تقديمها مباشرة إلى المنتجين في أوروبا ودول الخليج وأمريكا الشمالية من خلال أنشطة ترويجية موجهة في فعاليات مثل Cannes و MIPCOM (السوق الدولية للمحتوى التلفزيوني ومحتوى البث الرقمي التي تعقد سنويا في مدينة كان خلال شهر أكتوبر) وMIPTV (النسخة الربيعية من الفعالية نفسها، والتي توفر فرصة تواصل ثانية خلال العام مع مجتمع المشترين الدوليين ذاته)، وغيرها من المنتديات التجارية المماثلة، بما يسهم في تحويل الاهتمام بمواقع التصوير إلى شراكات تمويلية وإبداعية منظمة.

وإلى جانب الأسواق الغربية التقليدية، فإن العلاقة المتنامية التي تبنيها الهيئة الملكية للأفلام مع الصناعات السينمائية الآسيوية — والتي تتجلى في السجل المستمر للإنتاجات السينمائية الهندية في الأردن، إضافة إلى الإنتاج الكوري الجاري حاليا في Olivewood Studios — تستدعي تنفيذ أنشطة ترويجية موجهة نحو المجلس الكوري للأفلام Korean Film Council KOFIC وكبرى شركات الإنتاج الهندية من خلال قنوات التواصل المرتبطة بمدينتي بوسان ومومباي على التوالي، بهدف تحويل المعرفة القائمة بالأردن كموقع تصوير إلى ترتيبات إنتاج مشترك أكثر تنظيما واستدامة.

في قطاع الأزياء الراقية والتصميم الصناعي، تتمثل الأولوية الاستراتيجية في الارتقاء بالمواهب الأردنية القادرة على المنافسة دوليا وإيصالها إلى قنوات التأثير التي يتخذ من خلالها المشترون وتجار التجزئة وشركاء الترخيص قرارات الشراء، وهي مهمة تمتلك البنية الدبلوماسية الأردنية الحالية مقومات حقيقية لدعمها. ويمتلك الأردن بعثات دبلوماسية في لندن وباريس وميلانو ودبي ونيويورك، وهي المدن التي تتركز فيها قرارات الشراء في مجالات الأزياء الفاخرة وتصميم المنتجات وترخيص التصاميم. ومن خلال التنسيق مع المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جيدكو) وبتيسير من وزارة الخارجية، يمكن لمقار السفارات الأردنية في هذه المدن أن توفر منصة منخفضة التكلفة لتنظيم معارض مختارة للمصممين، وترتيب لقاءات مع مشترين مؤهلين مسبقا، واستضافة بعثات تجارية، وهي خدمات يصعب على الشركات الأردنية الوصول إليها بصورة مستقلة.

ويعد هذا النموذج راسخا في تجارب دول أخرى مماثلة، حيث استفادت صادرات التصميم الدنماركية والفنلندية بشكل ملموس من الدعم الذي وفرته المعاهد الثقافية والبعثات القنصلية خلال فعالية Milan Design Week وفعالية London Design Festival ، مما يثبت أن البنية التحتية للقوة الناعمة يمكن أن تؤدي دورا مباشرا كأداة لتعزيز التجارة والترويج التجاري. ومن شأن تبني نموذج أردني مماثل — يستهدف فعالية Milan Design Week، والبرنامج المهني Paris Fashion Week، وفعالية London Design Festival كنقاط تواصل سنوية — أن يربط مصممي الأزياء الراقية ومصممي المنتجات الأردنيين بالمشترين في قطاع التجزئة، والقائمين على المعارض، والجهات المرخص لها بالتصنيع، الذين تشكل قراراتهم العامل الحاسم في تحقيق الانتشار التجاري الدولي.

أما في مجال التصميم الصناعي على وجه الخصوص، حيث تكون المعاملة التجارية في الغالب عبارة عن اتفاقية ترخيص أو شراكة تصنيع بدلا من عملية بيع مباشرة للمستهلك، فإن ترتيب لقاء واحد مع جهة مناسبة في شتوتغارت أو ميلانو أو طوكيو قد يفضي إلى تحقيق إيرادات مستدامة من حقوق الملكية والترخيص. ومن شأن تخصيص موظفي تجارة في البعثات القنصلية معنيين بالصناعات الإبداعية تحديدا، وبمهام منفصلة عن مسؤوليات الترويج الاستثماري العامة، أن يسهم بصورة ملموسة في رفع معدلات تحويل فرص الظهور الدولي إلى عقود تجارية فعلية.

كما أن شركات الأزياء التي تسعى إلى إقامة علاقات بيع بالجملة أو ترتيبات البيع بالعمولة مع متاجر التجزئة متعددة العلامات التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي، ومع منصات التجارة الإلكترونية الدولية التي تمتلك قدرات إقليمية في تنفيذ الطلبات والتوزيع، تحتاج إلى الحصول على شهادات واعتمادات معترف بها دوليا لتعزيز ثقة المشترين الذين لا يمتلكون معرفة مسبقة بالمنتجين الأردنيين. ويعد الحصول على هذه الاعتمادات شرطا أساسيا لتحويل فرص التعارف والربط التجاري التي تسهلها البعثات الدبلوماسية إلى اتفاقيات تجارية ملزمة.

كما يمكن لخدمات التصميم التجاري الوصول مباشرة إلى فرص مشتريات إقليمية أكبر من خلال الاستجابة لفرص العطاءات والمناقصات التي تطرحها حكومات دول الخليج، والمنظمات الإنمائية الدولية، والشركات متعددة الجنسيات العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويمكن لجهات دعم الصادرات أن تؤدي دورا مهما من خلال توفير الدعم اللازم للتأهيل المسبق وإتاحة الوصول المنهجي إلى جداول المشتريات وفرص المناقصات، وهي معلومات يصعب على الشركات الفردية متابعتها بصورة فعالة من حيث التكلفة.
أما شركات التصميم الصناعي وتصميم المنتجات، فهي بحاجة إلى روابط مؤسسية داعمة تشمل المساعدة في تسجيل حقوق الملكية الفكرية، وإنشاء حاضنات متخصصة للتصميم، وتنظيم بعثات تجارية مهيكلة، بما يتيح لها الوصول إلى الشركات الصناعية الدولية وشركاء الترخيص الذين يسهم تعاونهم في تحويل المخرجات الإبداعية إلى منتجات قابلة للتداول التجاري.

وعبر جميع القطاعات الفرعية، يتمثل المتطلب الأساسي في إنشاء نظام لجمع البيانات المفصلة والمصنفة حسب القطاع الفرعي، وسوق التصدير، وحجم الشركة. فبدون ذلك، لن يتمكن الأردن من تقييم موقعه التنافسي بدقة، أو توجيه الموارد الترويجية نحو الأسواق الأعلى عائدا، أو تقديم مسارات نمو تصديرية موثوقة للشركاء الدوليين والمستثمرين الذين تعتمد الاستراتيجية على مشاركتهم وانخراطهم.

| المجال | المخاطر | الفرص |
|---|---|---|
| التركيز على الأسواق | الصادرات مجزأة؛ ويهيمن الطلب من دول مجلس التعاون الخليجي. | بناء شراكات في دول مجلس التعاون الخليجي؛ والتوسع إلى الأسواق الأوروبية من خلال شبكات الجاليات؛ وتطوير برامج ترويج للإنتاج المشترك تقودها الهيئة الملكية للأفلام لاستهداف أسواق الأفلام الآسيوية، بما في ذلك الهند وكوريا. |
| حجم الصادرات | الصادرات الإبداعية محدودة؛ ولا تتوافر بيانات تفصيلية مصنفة حسب القطاعات الفرعية. | تتبع بيانات القطاع؛ وتطوير استراتيجية لتصدير الصناعات الإبداعية تتضمن مؤشرات أداء ومقاييس مخصصة. |
| حجم الشركات | ورش عمل المجوهرات واستوديوهات الألعاب صغيرة الحجم؛ بينما تتطلب صناعة الأفلام استثمارات رأسمالية مرتفعة. | دعم التجمعات والائتلافات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ واستقطاب التمويل للإنتاج المشترك وتمويل تراخيص التصاميم. |
| شروط النفاذ إلى الأسواق | متطلبات المقرات الإقليمية RHQ وبرامج السعودة في المملكة العربية السعودية؛ وتفضيل الشركات القائمة والراسخة في السوق. | إقامة شراكات مع الشركات السعودية؛ والحصول على الاعتمادات والشهادات المعترف بها، وفيما يتعلق بالأنشطة السينمائية والسمعية البصرية، الحصول على التراخيص الصادرة عن Saudi Authority for Media and Cultural Arts SAMCA. |
| القدرات | وجود فجوات في المهارات المتعلقة بتحقيق الإيرادات من الألعاب الرقمية، وبناء العلامات التجارية، وما بعد الإنتاج، وحماية الملكية الفكرية في مجال التصميم الصناعي. | توسيع برامج التدريب في مجالات التصميم، والبرمجة، وإدارة الإنتاج. |
| التمويل والملكية الفكرية | محدودية الوصول إلى التمويل؛ وضعف إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. | إنشاء أدوات تمويل متخصصة؛ وتعزيز حماية حقوق النشر والتصاميم الصناعية، وزيادة الاستفادة من نظام لاهاي للتصاميم الصناعية |
| المنافسة | وجود مراكز إقليمية أكثر قوة مثل مصر والإمارات العربية المتحدة والمغرب. | التميز من خلال المحتوى باللغة العربية، وجودة المنتجات الحرفية، والتراث الثقافي، والحوافز التنافسية |

**الجدول 12 مصفوفة المخاطر والفرص في الصناعات الإبداعية 2025**

# 4.6 تحليل العمالة حسب القطاع التصديري

## الكيماويات والأدوية ومستحضرات التجميل

يسهم قطاع الكيماويات والأدوية بما يقارب خمس صادرات الأردن والقيمة المضافة في القطاع الصناعي، إلا أن أثره على التشغيل يبقى محدودا نسبيا مقارنة بقطاعات التصدير الأخرى. وتتركز فرص العمل في الشركات الكبرى مثل شركة البوتاس العربية، وشركة مناجم الفوسفات الأردنية، وشركات الأدوية الحاصلة على الاعتمادات والشهادات الدولية. وتتسم العمالة في هذه الصناعات بارتفاع مستوى المهارات، حيث تتطلب مهندسين وفنيي تشغيل ومتخصصين في ضمان الجودة والامتثال التنظيمي والبحث والتطوير.

وضمن هذا القطاع، توفر صناعة مستحضرات التجميل والعناية الشخصية — رغم صغر حجمها نسبيا — طبقة إضافية مهمة من فرص العمل في مجالات الصابون ومنتجات العناية بالبشرة وغيرها من المنتجات الاستهلاكية ذات الصلة. وتتركز هذه الأنشطة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عمان والزرقاء وإربد، والتي تتسم بكونها أكثر كثافة في استخدام العمالة، لكنها تواجه في الوقت نفسه متطلبات امتثال مرتفعة. وتوفر هذه الشركات فرص عمل للعاملين في الإنتاج والفنيين العاملين في مجالات التركيب والتصنيع، والتعبئة والتغليف، واختبارات السلامة، والتسويق.

وتصنف دائرة الإحصاءات العامة مستحضرات التجميل ضمن التصنيف الصناعي الدولي الموحد ISIC في الفئة C20 الخاصة بالصناعات الكيميائية والفئة C21 الخاصة بالصناعات الدوائية. ورغم عدم توفر بيانات منشورة بشكل منفصل حول عدد العاملين في هذا القطاع، تؤكد الدراسات الاستقصائية القطاعية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مستحضرات التجميل تمثل حصة مهمة من منشآت الصناعات الكيميائية في الأردن.[104] ومن منظور سوق العمل، يوفر هذا القطاع فرص عمل مناسبة للمرأة والشباب، لا سيما في مجالات التعبئة والتغليف، واختبارات الجودة، والتسويق والتجزئة.

إلا أن إمكاناته التصديرية تبقى مقيدة بمتطلبات الامتثال للأطر التنظيمية المعمول بها في الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ولا سيما لائحة مستحضرات التجميل الأوروبية EC No. 1223/2009 التي تشترط إثبات سلامة المنتج، والامتثال لمتطلبات وضع الملصقات، والتسجيل من خلال بوابة إخطار منتجات مستحضرات التجميل CPNP.[105] وفي ظل غياب خدمات مشتركة للفحص والاعتماد والدعم الفني، تواجه العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكاليف مرتفعة لدخول هذه الأسواق، ما يجعلها تعتمد بصورة رئيسية على أسواق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ولتعزيز نتائج التشغيل والجاهزية التصديرية، سيستفيد الأردن من إنشاء مكتب دعم للامتثال لمتطلبات CBAM وREACH ومستحضرات التجميل لتقديم المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات الفحص والتسجيل وتقديم طلبات عبر بوابة إخطار منتجات مستحضرات التجميل . CPNP كما أن توحيد الموارد الوطنية الخاصة بالحصول على شهادات ممارسات التصنيع الجيد وشهادة ISO 22716 الخاصة بممارسات التصنيع الجيد لمستحضرات التجميل من شأنه أن يخفض التكاليف ويوسع فرص العمل المتخصصة في مجالات الاختبارات المخبرية والتعبئة والتغليف والرقابة التنظيمية.

كما من شأن برامج التدريب المهني والممارسة المهنية في تشغيل العمليات الصناعية وتركيب مستحضرات التجميل أن توفر نقاط دخول مناسبة للمرأة والشباب إلى سوق العمل، في حين يمكن للمشاريع المشتركة مع العلامات التجارية الأوروبية والخليجية أن تسهم في نقل التكنولوجيا وتوسيع فرص العمل في مجالات تطوير المنتجات والعلامات التجارية والتصميم.

| القطاع الفرعي | العمالة (أحدث البيانات المتاحة) | حصة المرأة | ملاحظات / المصدر |
|---|---|---|---|
| الكيماويات (بما في ذلك الأسمدة والبوتاس والبرومين) | البيانات غير منشورة للعامة | منخفضة | قطاع كثيف رأس المال؛ تهيمن عليه شركات مرتبطة بالدولة وشركات مشاريع مشتركة. |
| الأدوية | البيانات غير منشورة للعامة | متوسطة | وظائف متخصصة في الشركات الحاصلة على شهادات GMP، ويتسم القطاع بارتفاع متطلبات الامتثال التنظيمي وكثافة أنشطة البحث والتطوير. |
| مستحضرات التجميل والعناية الشخصية | البيانات غير منشورة للعامة | مرتفعة | قطاع كثيف العمالة؛ تهيمن عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك إمكانات تصديرية، لكنها تواجه تحديات الامتثال لمتطلبات ISO 22716 والتسجيل وتقديم طلبات عبر بوابة إخطار منتجات مستحضرات التجميل CPNP . |

**الجدول 13 خصائص العمالة في قطاع الكيماويات والأدوية ومستحضرات التجميل**

## الأغذية المصنعة والأعمال الزراعية

يشكل قطاع الأغذية المصنعة والأعمال الزراعية حلقة وصل استراتيجية بين القاعدة الزراعية في الأردن وبين اقتصاده الصناعي والتصديري. ويعد من أكثر الأنشطة الصناعية التحويلية كثافة في العمالة، إذ يوفر فرص كسب العيش في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، ويدعم الروابط الإنتاجية مع قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والبستنة. ووفقا لغرفة صناعة الأردن، يوفر القطاع فرص عمل لأكثر من 66,000 عامل موزعين على نحو 2,600 منشأة، مما يجعله أحد أكبر القطاعات الصناعية المشغلة للعمالة في المملكة.[106] وفي المقابل، أظهر مسح منفصل أجرته منظمة العمل الدولية ILO والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR في عام 2019 وجود 50,378 عاملا في 2,657 شركة مسجلة،[107] مما يشير إلى أن التقديرات الأعلى لغرفة صناعة الأردن قد تشمل العمالة غير الرسمية والعمالة الموسمية.

ومن الناحية الهيكلية، يهيمن على القطاع عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب عدد محدود من الشركات المتكاملة الكبرى، مثل الشركة الوطنية للدواجن، وشركة سنيورة للصناعات الغذائية، وشركة حمودة للصناعات الغذائية، وشركة النبيل للصناعات الغذائية . وتشمل فرص العمل وظائف ماهرة وشبه ماهرة تتراوح بين مشغلي خطوط الإنتاج، وفنيي الصيانة، والعاملين في الخدمات اللوجستية، والمهندسين، وفنيي ضمان الجودة، والمتخصصين في تطوير التركيبات والمنتجات. وتتركز مشاركة المرأة بصورة أكبر في أنشطة التعبئة والتغليف وضبط الجودة، في حين لا تزال الوظائف الفنية والإدارية يهيمن عليها الذكور إلى حد كبير.

كما يتسم القطاع ببعد ريفي واضح، ولا سيما في محافظات إربد والمفرق ووادي الأردن، حيث تربط سلاسل القيمة بين منتجي الألبان والزيتون والتمور والفواكه والخضروات وبين منشآت التصنيع الغذائي. وتسهم هذه التجمعات الإنتاجية في دعم الدخل الريفي، كما توفر فرصا للنمو الشامل من خلال نماذج التصنيع التعاوني والزراعة التعاقدية التي تربط صغار المنتجين بالمصنعين العاملين في القطاع المنظم.

ومن منظور التصدير، تستند القدرة التنافسية للأردن إلى المنتجات الغذائية المصنعة، والفواكه والخضروات، ومنتجات الألبان والمشروبات، واللحوم والدواجن، والتي تزود بالفعل أسواقا راسخة في دول مجلس التعاون الخليجي وبلاد الشام. كما تتيح المنتجات المتخصصة الناشئة، مثل المنتجات الحاصلة على شهادات الحلال، والمنتجات الغذائية النباتية، والأغذية المدعمة بالعناصر الغذائية، فرصا للتنويع نحو منتجات أعلى قيمة، شريطة أن تعزز الشركات مستويات الامتثال، والتعبئة والتغليف، والعلامات التجارية.

ولا تزال هناك تحديات تتمثل في محدودية انتشار أنظمة سلامة الغذاء الدولية مثل HACCP وISO 22000 وFSSC 22000، وضعف الاستثمار في مواد التغليف القابلة لإعادة التدوير، ومحدودية توافر المختبرات المعتمدة وفق معيار ISO/IEC 17025 . ومن شأن معالجة هذه التحديات أن تسهم في توسيع

القدرة التصديرية للقطاع وفي الوقت نفسه توفير فرص عمل أكثر تخصصا في مجالات تكنولوجيا التعبئة والتغليف، والاختبارات المخبرية، وتطوير المنتجات.

وسيعتمد استمرار نمو العمالة في قطاع الصناعات الغذائية على تنفيذ برامج موجهة لتطوير المهارات والاستثمار في البنية التحتية للجودة بما يربط بصورة مباشرة بين قدرات القوى العاملة ومتطلبات الأسواق التصديرية. وتشمل الأولويات توسيع برامج التدريب المعتمدة في مجالات سلامة الغذاء، وتكنولوجيا التعبئة والتغليف، والخدمات اللوجستية لسلاسل التبريد، وتعزيز مشاركة المرأة من خلال التجمعات التعاونية للتصنيع في المناطق الريفية، وتطوير برامج تدريب مرتبطة بالحصول على الشهادات والاعتمادات في مجالات التتبع، والتسويق، والامتثال التنظيمي، بما يتوافق مع معايير المشترين في دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي. ومن شأن تعزيز هذه المنظومات أن يدعم خلق فرص العمل في الحلقات الأعلى قيمة ضمن سلاسل القيمة، وأن يعزز مكانة الأردن كمورد إقليمي موثوق للمنتجات الغذائية المعتمدة وذات القيمة المضافة.

| القطاع الفرعي | العمالة (أحدث البيانات المتاحة) | حصة المرأة | ملاحظات / المصدر |
|---|---|---|---|
| تصنيع اللحوم والدواجن | البيانات غير منشورة للعامة | منخفضة | شركات تصنيع متكاملة واسعة النطاق، وتعتمد بدرجة كبيرة على العمالة الوافدة. |
| منتجات الألبان والمشروبات | البيانات غير منشورة للعامة | متوسطة | فرص عمل في التصنيع والتعبئة والتغليف والتوزيع، وتتركز مشاركة المرأة بصورة أكبر في أنشطة ضمان الجودة والتعبئة والتغليف. |
| الفواكه والخضروات ومنتجات الحلويات | البيانات غير منشورة للعامة | مرتفعة | قطاع تهيمن عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويوفر فرص عمل موسمية، مع إمكانات تصديرية قوية في المنتجات الحلال والأغذية الصحية. |

**الجدول 14 خصائص العمالة في قطاع الأغذية المصنعة والأعمال الزراعية**

## المنسوجات والملابس

يعد قطاع المنسوجات والملابس أكبر قطاع صناعي مشغل للعمالة في الأردن، حيث وفر فرص عمل لنحو 90,000 عامل في عام 2023، تشكل المرأة ما يقارب 70 في المائة منهم، بينما يمثل العمال الوافدون أكثر من نصف إجمالي القوى العاملة في القطاع. كما يسهم القطاع بنحو 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من خمس إجمالي الصادرات الأردنية، حيث بلغت صادراته 2.15 مليار دولار أمريكي (1.53 مليار دينار أردني) في عام 2023 و2.35 مليار دولار أمريكي (1.67 مليار دينار أردني) في عام 2024.[108]

وتتركز العمالة في مصانع الملابس الكبرى الموجهة للتصدير والموجودة داخل المناطق الصناعية المؤهلة QIZs والمناطق الصناعية المختلفة، والتي تورد منتجاتها بشكل رئيسي إلى الولايات المتحدة الأمريكية بموجب اتفاقية التجارة الحرة الأردنية – الأمريكية. وتتركز غالبية الوظائف في الأعمال منخفضة ومتوسطة المهارة، مثل الخياطة والتجميع والتعبئة والتغليف، في حين لا تزال الوظائف الأعلى قيمة، مثل التصميم، وإعداد الباترونات، والهندسة الصناعية، محدودة نسبيا.

وتبرز خصائص سوق العمل أهمية القطاع في توفير فرص العمل للمرأة وإدارة العمالة الوافدة. إذ تشكل العاملات، سواء الأردنيات أو الوافدات، الأغلبية ضمن العاملين على خطوط الإنتاج، في حين تتركز الوظائف الإشرافية والإدارية بصورة رئيسية بين الذكور والأردنيين. كما يعتمد الحفاظ على النفاذ إلى الأسواق التصديرية الرئيسية بشكل كبير على الاستمرار في الامتثال لمعايير العمل الدولية والعمل اللائق، بما في ذلك عمليات التدقيق الاجتماعي التي تنفذها جهات خارجية وفقاً لمتطلبات المشترين في الولايات المتحدة وأوروبا.

وفي المستقبل، يوفر التوجه نحو المنسوجات التقنية، وتطوير العلامات التجارية الخاصة، وعمليات التشطيب والتجهيز ذات القيمة المضافة، فرصا لإيجاد وظائف أكثر

تخصصا في مجالات تطوير المنتجات، وضمان الجودة، وإدارة التصميم. كما يمكن أن يسهم الاستثمار في معايير الاستدامة، مثل الألياف المعاد تدويرها، ومعالجة مياه الصرف، وأنظمة التتبع، في تعزيز قدرة القطاع على المحافظة على صادراته في ظل المتطلبات المتغيرة للمشترين في أسواق الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ومن شأن تعزيز مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات التطريز، والإكسسوارات ومستلزمات الملابس، والمكونات النسيجية المتخصصة، أن يزيد من القيمة المضافة المحلية ويوسع فرص العمل داخل المملكة.

وبالتالي، فإن استمرار نمو العمالة في القطاع سيعتمد على تطوير المهارات الفنية والإشرافية متوسطة المستوى، وتوسيع إمكانية الحصول على شهادات الاستدامة وأنظمة الإدارة البيئية، وتشجيع تنويع المنتجات بما يتجاوز أنشطة تجميع الملابس التقليدية. كما يمكن أن تشكل المبادرات التجريبية في مجالات المنسوجات التقنية والمنسوجات الطبية نقاط انطلاق لتطوير وظائف ذات قيمة أعلى في مجالات التصميم والاختبارات وضمان الجودة.

| القطاع الفرعي | العمالة (أحدث البيانات المتاحة) | حصة المرأة | ملاحظات / المصدر |
|---|---|---|---|
| صناعة الملابس (التجميع ومصانع المناطق الصناعية المؤهلة QIZ) | نحو 90,000 عامل (2023–2024، إجمالي القطاع) | نحو70% امرأة نحو 60% عمالة وافدة | أكبر قطاع صناعي مشغِّل للعمالة في الأردن؛ يعتمد بدرجة كبيرة على العمالة الوافدة؛ وتتركز مشاركة المرأة في أعمال الخياطة والتجميع. |
| المنسوجات التقنية المتخصصة،محدودة النطاق (التطريز، والزخارف، والأقمشة المتخصصة) | تمثل جزءا محدودا من إجمالي 90,000عامل في القطاع | حصة أعلى للمرأة والفنيين الأردنيين | قطاع فرعي ناشئ يتمتع بإمكانات واعدة في مجالات المنسوجات التقنية والطبية، وإعادة تدوير الألياف، والإنتاج القائم على التصميم؛ ويتطلب مهارات في التصميم باستخدام الحاسوب CAD، وضمان الجودة، والبحث والتطوير. |

**الجدول 15 خصائص العمالة في قطاع المنسوجات والملابس**

## المنتجات الهندسية والمعادن

يمثل قطاع المنتجات الهندسية والمعادن حصة متواضعة من الصادرات الأردنية، إلا أنه يتمتع بأهمية استراتيجية، حيث بلغت قيمة صادراته 1.04 مليار دولار أمريكي (739 مليون دينار أردني) في عام 2024، وذلك بعد أن سجل ذروة بلغت 1.53 مليار دولار أمريكي (1.09 مليار دينار أردني) في عام 2022.[109] ويشمل القطاع المنتجات المعدنية المصنعة، والآلات والمعدات، والمكونات الكهربائية، وعمليات التصنيع اللاحقة للألمنيوم والصلب والنحاس. وعلى الرغم من حجمه المحدود نسبيا، فإنه يؤدي دورا محوريا في ربط المدخلات الصناعية بسلاسل القيمة في قطاعات البنية التحتية والإنشاءات والصناعة، سواء في السوق المحلية أو الأسواق الإقليمية.

وعلى الرغم من أن الأردن يضم أكثر من 178,000 مهندس مسجل،[110] لا يزال القطاع يواجه فجوات بين المؤهلات الأكاديمية واحتياجات الصناعة. وتشير التقييمات المستقلة إلى وجود اختلالات هيكلية بين مخرجات التعليم الهندسي واحتياجات سوق العمل الصناعي. ويشير البنك الدولي (2024) إلى أن نظام التعليم والتدريب التقني والمهني في الأردن يحتاج إلى إصلاحات تمكنه من تزويد الخريجين بالمهارات الفنية والمهارات الشخصية المطلوبة في سوق العمل، بما يتوافق مع احتياجات القطاع الخاص، ولا سيما في الصناعات التحويلية والقطاعات الهندسية.[111] كما توصلت المؤسسة الأوروبية للتدريب (2021) إلى وجود فجوات مستمرة في مهارات الصيانة الصناعية، والأتمتة، وضمان الجودة، وهو ما يعكس محدودية التعاون بين الشركات ومؤسسات التدريب.[112] وتحد هذه الفجوات من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تلبية متطلبات الشهادات وعمليات تدقيق المشترين، مما يضعف مشاركتها في أنشطة التصنيع اللاحق الأعلى قيمة والإنتاج الموجه للتصدير. ونتيجة لذلك، تواجه العديد من المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة صعوبات في الامتثال لمتطلبات التدقيق والاعتماد التي يفرضها المشترون في أسواق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الأمر الذي يحد من مشاركتها في عمليات التصنيع اللاحق ذات القيمة المضافة العالية والصناعات التحويلية كثيفة التكنولوجيا.

وتتركز فرص العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في المناطق الصناعية في عمان والزرقاء وإربد، حيث تعتمد الوظائف على مهارات متوسطة المستوى وتتركز في تشغيل الآلات، والصيانة، والتصنيع المعدني، وضبط الجودة. ومع ذلك، لا تزال العديد من الوظائف شاغرة نتيجة تشتت برامج التعليم والتدريب التقني والمهني، وضعف مسارات التدريب المزدوج، ومحدودية التنسيق بين الجامعات والقطاع الصناعي. ومن دون تنفيذ إصلاحات مستهدفة، يواجه الأردن خطر عدم الاستفادة الكاملة من إحدى أهم مزاياه التنافسية والمتمثلة في امتلاكه قاعدة واسعة من الكفاءات الهندسية المؤهلة.

وسيعتمد استمرار نمو العمالة والصادرات في هذا القطاع على تعزيز التدريب الفني، والبنية التحتية للامتثال والجودة، وقدرات الابتكار لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما أن توسيع برامج التدريب المزدوج في مجالات اللحام، والتشغيل باستخدام ماكينات CNC، والفحوصات غير الإتلافية NDT بما يتوافق مع معايير AWS/ASME الدولية، من شأنه أن يحسن قابلية التوظيف ويرفع جودة المنتجات. كما أن بناء القدرات المتعلقة بالكربون ومتطلبات CBAM لدى فرق العمل في المصانع، بما يشمل إعداد جرد انبعاثات الغازات الدفيئة، وتقييمات دورة الحياة، وإجراءات التحقق والمراجعة من شأنه أن يعزز جاهزية الشركات لدخول أسواق الاتحاد الأوروبي.

ومن شأن إنشاء مراكز مشتركة للفحص والمعايرة والقياسات الصناعية أن يخفض تكاليف الامتثال على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين يمكن أن تسهم الشراكات الأعمق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعات في مجالات التصميم باستخدام CAD/CAM والتصنيع الرقمي في تسريع تبني التكنولوجيا وخلق وظائف تقنية ذات قيمة مضافة أعلى.

| القطاع الفرعي | العمالة (أحدث البيانات المتاحة) | حصة المرأة | ملاحظات / المصدر |
|---|---|---|---|
| المعادن الأساسية وعمليات التصنيع اللاحقة (الصلب والألمنيوم والنحاس) | البيانات غير منشورة للعامة | منخفضة | قطاع كثيف رأس المال، ويوفر وظائف تشغيلية تتطلب مهارات متوسطة المستوى. |
| المنتجات المعدنية المصنعة (الآلات والمعدات والمكونات الكهربائية) | البيانات غير منشورة للعامة | منخفضة | قطاع تهيمن عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتمتع بإمكانات تصديرية قوية، إلا أنه يواجه اختناقات في المهارات الفنية. |
| الهندسة الدقيقة والمنتجات الهندسية المتخصصة (الأجهزة والمعدات ومعدات النقل) | محدود | متوسطة | تتسم الصادرات بالتذبذب، ويملك القطاع إمكانات واعدة في المجالات المتخصصة عالية المواصفات عند دعمها بالاستثمار في التدريب وتنمية المهارات. |

**الجدول 16 خصائص العمالة في قطاع المنتجات الهندسية والمعادن**

## تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يعد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، بما في ذلك قطاع التعهيد، من أكثر مصادر التوظيف ديناميكية وكثافة في المهارات في الأردن. وبحلول عام 2025، وفر القطاع أكثر من 47,840 فرصة عمل مباشرة، وشكلت المرأة ما نسبته 33 في المائة من إجمالي القوى العاملة، وهي من أعلى معدلات مشاركة المرأة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى المنطقة العربية. وتتركز العمالة بشكل رئيسي في عمان، وتشمل مجالات تطوير البرمجيات، وخدمات التعهيد BPO وITO، والخدمات السحابية، وإنتاج المحتوى الرقمي.

ويتسم هيكل العمالة في القطاع بارتفاع مستوى الكثافة التقنية، حيث يعتمد بصورة كبيرة على تخصصات الهندسة وعلوم الحاسوب. وتخرّج الجامعات الأردنية سنويا نحو 12,000 خريج في تخصصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلا أن فجوات هيكلية لا تزال قائمة بين مخرجات التعليم الأكاديمي والطلب المتنامي في السوق على المهارات المرتبطة بمجالات الذكاء الاصطناعي ، والحوسبة السحابية، والأمن السيبراني.

ويشير كل من البنك الدولي (2024) ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة (2023) إلى أن أطر المهارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحتاج إلى تحديث مستمر لمواكبة التطور السريع في التقنيات الرقمية واحتياجات قطاع الأعمال. وتحد هذه الفجوات من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوسع في أعمالها والاستفادة من الفرص التصديرية الإقليمية.

ومن منظور العلاقة بين التصدير والتشغيل، يتمتع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدرجة عالية من المرونة التشغيلية، حيث إن ارتفاع الإيرادات المتحققة لكل موظف يعني أن أي زيادة في عائدات التصدير تؤدي إلى خلق وظائف تتطلب مهارات عالية بصورة تفوق العديد من القطاعات الأخرى - الوظائف القادرة على استيعاب الخريجين التي يحتاجها الاقتصاد الأردني بصورة ملحة - ومع ذلك، لا تزال درجة اختراق القطاع للأسواق التصديرية محدودة. إذ يسهم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنحو 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي - بما يعادل ما بين 1.1 - 1.4 مليار دينار أردني من القيمة المضافة، وفقا لبيانات الحسابات القومية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة لعام 2023 - ويعكس ذلك وجود قاعدة إنتاجية محلية كبيرة مدعومة بأكثر من 1,000 شركة عاملة وقوى عاملة تتمتع بمهارات تقنية متقدمة. في المقابل، لا تزال صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المسجلة رسميا وفقاً لبيانات ميزان المدفوعات الأردني أقل من 0.7 في المائة من إجمالي صادرات الخدمات بصورة مستمرة، وهو ما يشير إلى أن قاعدة إيرادات القطاع لا تزال موجهة بشكل أساسي نحو السوق المحلية. [113] ويعكس هذا التباين بين حجم القطاع المحلي ومستوى اختراقه للأسواق التصديرية عاملين متداخلين: أولهما فجوة التدويل الحقيقية التي تواجهها الشركات الرقمية الأردنية، وثانيهما القصور الهيكلي الموثق في منهجيات قياس ميزان المدفوعات، والتي لا تلتقط الإيرادات التصديرية التي تحققها الشركات المؤسسة في الأردن عندما تقوم بفوترة عملائها الإقليميين من خلال كيانات مسجلة خارج المملكة.

وبالتالي، فإن تحقيق هدف رؤية التحديث الاقتصادي المتمثل في رفع إيرادات الاقتصاد الرقمي إلى 3.9 مليار دينار أردني بحلول عام 2033 يعتمد على توسع ملموس في الإيرادات المتأتية من الأسواق الخارجية. وتمثل هذه النقلة النوعية أحد المحاور الأساسية التي صُممت الأهداف الاستراتيجية للإستراتيجية الوطنية الثانية للتصدير لتسريع تحقيقها.

سيعتمد استمرار نمو العمالة والصادرات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تطوير المهارات، وتعزيز جاهزية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتصدير، وتنويع الأسواق، وتبني نهج منظم وواضح لتطوير الأعمال وفتح أسواق جديدة. ومن شأن توسيع برامج التدريب المكثف Bootcamps في مجالات الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وهندسة الحوسبة السحابية، والتقنيات العميقة Deep Tech أن يعزز قابلية توظيف الخريجين، في حين يمكن لحزم دعم التصدير المتكاملة — التي تشمل العقود القانونية، واتفاقيات مستوى الخدمة Service-Level Agreements SLAs وحلول المدفوعات الرقمية الآمنة — أن تسهم في تسهيل دخول الشركات إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

كما أن تحفيز المبادرات الداعمة للمرأة في قطاع التكنولوجيا، بما في ذلك أنظمة العمل المرنة، والعمل عن بُعد، وخيارات النقل الآمنة، من شأنه أن يدعم استمرار مشاركة المرأة في القطاع. ومن جهة أخرى، فإن إنشاء مراكز إقليمية لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدن الثانوية يمكن أن يسهم في توسيع انتشار فرص العمل خارج عمان وتعزيز التوزيع الجغرافي للأنشطة الرقمية في مختلف أنحاء المملكة.

| القطاع الفرعي | العمالة (أحدث البيانات المتاحة) | حصة المرأة | ملاحظات / المصدر |
|---|---|---|---|
| تطوير البرمجيات والخدمات السحابية | جزء من إجمالي عمالة القطاع البالغة 47,840 عامل | متوسطة | تتركز الأنشطة في عمان؛ مع وجود فجوات ملحوظة في المهارات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، والأمن السيبراني، إضافة إلى المهارات الشخصية. |
| خدمات الإسناد BPO / KPO / ITO | مدرجة ضمن إجمالي العمالة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | مرتفعة | تتمتع بإمكانات كبيرة لخلق فرص العمل، وتوفر فرصاً واسعة للشباب والمرأة، وتشهد نمواً في الصادرات إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق الناطقة باللغة الإنجليزية. |
| المحتوى الرقمي والتقنيات الإبداعية | محدود الحجم ولكنه يشهد نموا متسارعا | متوسطة | يتركز النشاط في المحتوى المقدم باللغة العربية وصناعة الألعاب الرقمية، ويهيمن عليه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتمتع بإمكانات واعدة لتوسيع نطاق الصادرات الإبداعية عالميا. |

**الجدول 17 خصائص العمالة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الإسناد**

تجربة مرجعية . الاستراتيجية الوطنية للتصدير للمرحلة الثانية · الصناعات الإبداعية

## استحواذ شركة إلكترونيك آرتس Electronic Arts (EA) وفرصة الأردن في قطاع الألعاب الرقمية

**55 مليار دولار أمريكي**
أكبر صفقة استحواذ مؤسسي ممولة بالكامل نقدا في التاريخ المالي

**47,840**
متخصص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. 33% إناث· أعلى معدل مشاركة للمرأة في المنطقة العربية

**3,000 وظيفة**
**نحو 3% من الناتج المحلي الإجمالي**
أهداف قطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية في الاستراتيجية الوطنية للألعاب والرياضات الإلكترونية 2023–2027

**+400 مليون**
مستهلك ناطق باللغة العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - السوق المستهدفة

### نظرة عامة على الصفقة

يجري الاستحواذ على شركة ( Electronic Arts EA) مقابل 55 مليار دولار أمريكي من قبل تحالف يضم صندوق الاستثمارات العامة السعودي PIF و Silver Lake و Affinity Partners ، في أكبر عملية خصخصة مؤسسية ممولة بالكامل نقدا في التاريخ المالي، ومن المتوقع استكمالها بحلول حزيران 2026 رهنا بالحصول على موافقة CFIUS. وقد نجحت Savvy Games Group التابعة لصندوق الاستثمارات العامة السعودي في بناء محفظة استثمارية قوية تشمل Scopely بقيمة 4.9 مليار دولار أمريكي (أكبر ناشر أمريكي لألعاب الهواتف المحمولة) ومجموعة ESL FACEIT Group بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي (المنصة الرائدة عالميا في الرياضات الإلكترونية)، وذلك ضمن برنامج استثمارات في قطاع الألعاب بقيمة 37.8 مليار دولار أمريكي يستهدف ترسيخ مكانة المملكة العربية السعودية كمركز عالمي لصناعة الألعاب بحلول عام 2030.[116]

### الموقع الاستراتيجي للاردن

يسهم الاقتصاد الرقمي الأردني بما يقارب 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي - أي ما يعادل 1.22 مليار دينار أردني في عام 2024 - في حين تستهدف الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي رفع مساهمة الاقتصاد الرقمي إلى 3.9 مليار دينار أردني بحلول عام 2033 في إطار رؤية التحديث الاقتصادي.[117] ويضع برنامج Jordan Source قطاع الألعاب الرقمية، وخدمات إسناد تكنولوجيا المعلومات ITO، وخدمات إسناد العمليات التجارية BPO ضمن أولوياته،[118] في حين تستهدف الاستراتيجية الوطنية للألعاب والرياضات الإلكترونية 2023–2027 توفير 3,000 وظيفة في قطاع الألعاب وتحقيق مساهمة ملموسة في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2027.[119]

ويضم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن 47,840 متخصصا — منهم 33% امرأة، وهو أعلى معدل مشاركة للمرأة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى

المنطقة العربية — كما تخرّج الجامعات الأردنية 12,000 خريج سنويا.[120] كما يسهم مشروع USD 200 million Youth, Tech-nology, and Jobs Project الممول من البنك الدولي في تعزيز مسار تطوير المهارات الرقمية التي تحتاجها استوديوهات الألعاب،[121] في حين يتيح الموقع الجغرافي للأردن الوصول إلى أكثر من 400 مليون مستهلك ناطق باللغة العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

## الفرص

- **توطين اللغة العربية.** تطوير السرد القصصي، وتصميم الشخصيات، وإنتاج التعليق الصوتي — وهي فجوة في المحتوى لا تزال دور النشر الخليجية غير قادرة على تلبيتها بالعمق أو السرعة نفسها.
- **خدمات الإسناد ذات التكلفة التنافسية.** إنتاج الأصول الرقمية، وضمان الجودة، والمشاركة في تطوير الألعاب، بتكلفة أقل بكثير من البدائل المتاحة في دول الخليج..
- **المواهب ثنائية اللغة.** قوى عاملة تتمتع بكفاءة تقنية عالية وإتقان اللغتين العربية والإنجليزية، بما يتوافق مع المتطلبات اللغوية لأسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

## المخاطر

- **الرافعة المالية بعد الاستحواذ.** يولد الدين البالغ 20 مليار دولار أمريكي على شركة إلكترونيك آرتس Electronic Arts نحو 1.4 مليار دولار أمريكي من تكاليف الفوائد السنوية — أي ما يعادل نحو 75 في المائة من التدفقات النقدية الحرة — مما يفرض ضغوطا مستمرة لترشيد الإنفاق على خدمات التعهيد.
- **المنافسة على الكفاءات.** تتجاوز مستويات الأجور في دول الخليج نظيراتها في الأردن بمقدار يتراوح بين ضعفين وثلاثة أضعاف، مما يخلق مخاطر حقيقية تتعلق بالاحتفاظ بالمواهب.
- **عدم اليقين التنظيمي.** لم تكن عملية الاستحواذ قد اكتملت رسميا حتى أبريل 2026، ولا تزال موافقة CFIUS قيد الانتظار.

## التوصيات

- **الاستفادة من الحوافز** التي يوفرها برنامج Jordan Source للحصول على عقود مع شركة إلكترونيك آرتس Electronic Arts ومجموعة سافي للألعاب Savvy.
- **ترسيخ مكانة الأردن** كمركز إقليمي للمحتوى العربي من خلال إنشاء مركز وطني لتوطين الألعاب باللغة العربية.
- بدء التواصل والتعاون مع مجموعة سافي للألعاب Sav-vy قبل اكتمال عملية دمج شركة إلكترونيك آرتس ضمن المجموعة.
- **تسريع تطوير المناهج** والبرامج التعليمية المتخصصة بالألعاب الرقمية في مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني.

## الأولويات الاستراتيجية للأردن

### ترسيخ الملكية الفكرية العربية.

توفير التمويل الأولي للاستوديوهات لتطوير ألعاب تعكس الهوية والثقافة المحلية، وحماية الملكية الفكرية الأصلية قبل أن تسد الاستثمارات الخليجية فجوة الفرص المتاحة.

### التحرك قبل اكتمال الاندماج

الشراكات والاتفاقيات التي يتم إبرامها قبل اكتمال دمج Electronic Arts و Savvy Games Group ستحمل أهمية استراتيجية مضاعفة وتأثيرا طويل الأمد.

### الريادة في توطين اللغة العربية.

ترسيخ مكانة الأردن كمركز إقليمي رائد لتوطين الألعاب باللغة العربية، بما يشمل إنتاج الأصوات، وتكييف النصوص، ومراجعة الامتثال الثقافي.

**الخلاصة** يمثل الاستحواذ على ELECTRONIC ARTS (EA) تحولا هيكليا في صناعة الألعاب العالمية باتجاه العالم العربي. وتؤهل الكفاءات الأردنية ثنائية اللغة، والميزة التنافسية من حيث التكلفة، والقرب الجغرافي من رؤوس الأموال الخليجية، إلى جانب المنظومة المؤسسية الداعمة والمتوائمة - JORDAN SOURCE ، والاستراتيجية الوطنية للألعاب والرياضات الإلكترونية، وبوابة العقبة الرقمية - المملكة للاستفادة من هذه الفرصة. وما يتطلبه الأمر الآن هو توافر الإرادة المؤسسية وسرعة التحرك التجاري قبل إغلاق نافذة الاندماج.

**تجربة مرجعية 1 استحواذ Electronic Arts (EA) وفرصة قطاع الألعاب في الأردن**

## الاستشارات الهندسية

يمتلك الأردن رصيدا كبيرا من الكفاءات الهندسية، حيث بلغ عدد المهندسين المسجلين نحو 193,000 مهندس في عام 2023، وتشكل المرأة ربع هذا العدد (نقابة المهندسين الأردنيين، 2023). وعلى الرغم من هذا الوفرة، يبلغ معدل البطالة بين المهندسين نحو 25 في المائة، مما يعكس اختلالا هيكليا بين العرض من الخريجين ذوي المهارات العامة والطلب على الخبرات المتخصصة. ويبرز النقص بشكل خاص في مجالات نمذجة معلومات البناء BIM، والهندسة الجيوتقنية، والتخصصات المرتبطة بالاستدامة، إلى جانب الطلب المتزايد على المتخصصين في الهندسة البيئية والهندسة الكيميائية والهندسة الإلكترونية. وتحظى هذه الكفاءات بأولوية متزايدة في مشاريع البنية التحتية والصناعة والمشاريع القادرة على التكيف مع التغير المناخي في مختلف أنحاء المنطقة، بما يعكس التحول نحو البناء منخفض الكربون، والتصنيع الدائري، والأنظمة الرقمية المتكاملة.

تشكل خدمات الاستشارات الهندسية أحد أكثر القطاعات المهنية الأردنية توجها نحو التصدير. وتقدم الشركات الأردنية خدمات التصميم والإشراف وإدارة المشاريع في أكثر من 31 دولة، مع حضور قوي في دول مجلس التعاون الخليجي والعراق، حيث تواصل مشاريع البناء والتطوير الحضري واسعة النطاق في التوسع. ومع ذلك، فإن معظم شركات الاستشارات

الأردنية تعمل كمقاولين فرعيين بدلا من مقاولين رئيسيين، مما يحد من إمكانات تحقيق الإيرادات ومن خلق فرص العمل المهنية ذات القيمة الأعلى.

وتتسم العمالة في هذا القطاع بمستوى عالٍ من المهارة، إذ تعتمد على المهندسين المرخصين والمهندسين المعماريين ومديري المشاريع. ولتحويل هذه القاعدة المهنية إلى نمو مستدام في الصادرات، ستحتاج الشركات إلى تعزيز مؤهلاتها الدولية والمواءمة مع معايير المشاريع الإقليمية. ومن شأن الترويج لمؤهلات مثل BIM ، LEED ، BREEAM، GSAS، أن يعزز التوافق مع متطلبات العطاءات في دول مجلس التعاون الخليجي ويزيد القدرة التنافسية في مشاريع المدن الذكية والبنية التحتية والمباني الخضراء. وبالمثل، فإن تطوير برامج تأهيل وتطوير مهني لتحويل المهندسين العاطلين عن العمل إلى متخصصين في نمذجة معلومات البناء، والاختبارات الجيوتقنية وتصميم الاستدامة من شأنه أن يخفف من الاختلالات الحالية في المهارات ويحسن فرص التوظيف.

وللاستحواذ على حصة أكبر من العقود عالية القيمة، ستكون الآليات الجماعية عاملا حاسما. إذ يمكن أن يتيح إنشاء تحالفات قطاعية للشركات الأردنية تجميع مواردها الفنية والتقدم بعطاءات مشتركة للمشاريع الإقليمية واسعة النطاق، في حين من شأن برامج التأمين الجماعي للمسؤولية المهنية أن تعزز مصداقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتخفض العوائق المالية أمام المشاركة في العطاءات الدولية. كما لا يزال التركز الجغرافي يمثل تحديا، حيث تتركز معظم شركات الاستشارات وفرص العمل في عمان.

ويمكن أن يسهم تعزيز مراكز إقليمية لخدمات الاستشارات الهندسية في المدن الثانوية في توزيع فرص العمل بصورة أكثر توازنا، وتوسيع نطاق الخدمات، وتعزيز المنظومات المحلية الداعمة للخدمات الفنية وأعمال الإشراف.

| القطاع الفرعي | العمالة (أحدث البيانات المتاحة) | حصة المرأة | ملاحظات / المصدر |
|---|---|---|---|
| الاستشارات المعمارية والمدنية | جزء من إجمالي 193,000 مهندس | حوالي 25% | طلب مرتفع في أسواق البنية التحتية في دول مجلس التعاون الخليجي والعراق، يتمتع القطاع بتوجه تصديري قوي. |
| الاستشارات المتخصصة والفنية - BIM، والهندسة الجيوتقنية، والاستدامة | محدود الحجم ولكنه يشهد نموا متزايدا | متوسطة | تحد فجوات المهارات في BIM والاستدامة من القدرة على تنفيذ العقود عالية القيمة. |
| إدارة المشاريع والإشراف | مدرجة ضمن إجمالي العمالة الهندسية | متوسطة | تتركز غالبية الأدوار في أعمال المقاولات الفرعية، وجود فرص للتوسع نحو تنفيذ العقود الرئيسية |

**الجدول 18 خصائص العمالة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات التعهيد**

## الصناعات الإبداعية

تشكل الصناعات الإبداعية في الأردن قاعدة تشغيل متنوعة وذات أهمية ثقافية، وتشمل الأفلام، والإعلام السمعي البصري، والموسيقى، والنشر، والأزياء، والتصميم، والمحتوى الثقافي. وعلى الرغم من أن حجم هذا القطاع أقل من حيث القيمة المطلقة مقارنة بقطاعي التصنيع أو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإنه يؤدي دورا مهما في تشغيل الشباب، وتعزيز مشاركة المرأة، وتوفير فرص العمل الحر والعمل لحساب الذات. وتتركز فرص العمل في عمان وإربد، حيث تشكل شركات الإنتاج واستوديوهات التصميم والمؤسسات الثقافية النواة الأساسية للتجمعات الإبداعية.

وقد لعب الدعم المؤسسي دورا محوريا في تشكيل مسار تطور القطاع. فقد أسهمت الهيئة الملكية الأردنية للأفلام، وهيئة تنشيط السياحة الأردنية، والمراكز الإبداعية مثل منطقى العبدلي الإبداعية Ab-dali Creative District في تعزيز نمو الإنتاج السمعي البصري والثقافي. وأصبحت خدمات الأفلام والتلفزيون من أبرز نقاط الدخول أمام المستقلين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبح الأردن موقعا لتصوير الإنتاجات الدولية التي توفر فرص عمل قصيرة الأجل في تصميم مواقع التصوير، والخدمات اللوجستية، وأعمال ما بعد الإنتاج.

كما أن تعزيز وتوسيع الحوافز المخصصة لإنتاج الأفلام يمكن أن يدعم مكانة الأردن كمركز إقليمي لخدمات الإنتاج السمعي البصري، مع توفير فرص عمل مستدامة في القطاعات المساندة.

كما يوفر تطوير المهرجانات السينمائية المحلية والإقليمية والترويج لها دوليا، ولا سيما مهرجان عمان السينمائي الدولي AIFF ومهرجان جرش للثقافة والفنون، مسارات إضافية لخلق فرص العمل وتعزيز الحضور التصديري. فهذه المنصات لا توفر فرص دخل لفرق الإنتاج والمهنيين المبدعين ومنظمي الفعاليات فحسب، بل تسهم أيضا في ربط المواهب الأردنية بالموزعين الدوليين والمستثمرين في القطاع الثقافي.

ومن شأن توسيع الدعم المؤسسي ودعم القطاع الخاص لهذه الفعاليات أن يعزز مكانة الأردن كوجهة ثقافية وأن يحفز النشاط الإبداعي على مدار العام.

وتوفر خدمات النشر والمحتوى الرقمي باللغة العربية - بما في ذلك منصات مثل موضوع Mawdoo3 وأبجد Abjjad - فرصا متنامية للمحررين والمترجمين والمصممين. في الوقت نفسه، تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجالي التصميم والأزياء في خلق فرص عمل جديدة في المناطق الحضرية، من خلال الربط بين التعبير الثقافي والإمكانات التصديرية في مجالات المنسوجات والإكسسوارات والتصميم الداخلي.

ويمكن لهذه القطاعات الفرعية أن تستفيد من حاضنات الأعمال، ومساحات العمل المشتركة، والتدريب على حقوق الملكية الفكرية بما يساعد على إضفاء الطابع المؤسسي على أنشطتها وتحسين الجدوى التجارية للأعمال الإبداعية.

ويتداخل قطاع الألعاب الرقمية والإعلام الرقمي بصورة وثيقة مع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فشركات مثل ألعاب طماطم Tamatem Games ومنصات تكنولوجيا التعليم الناشئة توظف المطورين والمهنيين المبدعين على حد سواء، بما يعكس التداخل الهيكلي بين الصناعات الرقمية والإبداعية. وعلى الرغم من أن الإيرادات التصديرية الرئيسية لهذه الأنشطة تحتسب ضمن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإنها تظل مصدرا مهماً للتشغيل في الصناعات الإبداعية، لا سيما للشباب والمرأة.

ولا تزال العمالة في الاقتصاد الإبداعي تعتمد إلى حد كبير على العمل غير الرسمي والمشروعات المؤقتة، حيث يعمل العديد من المهنيين كمستقلين أو أصحاب مشاريع متناهية الصغر. ويمكن أن يسهم إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الأنشطة من خلال بناء القدرات، وتعزيز التصدير، ودعم الفعاليات الثقافية، في فتح مصادر دخل جديدة في مجالات الأفلام والموسيقى والمحتوى العربي الموجه لأسواق دول مجلس التعاون الخليجي والجاليات العربية في الخارج، مع دعم الأهداف الأوسع للدبلوماسية الثقافية.

| القطاع الفرعي | العمالة (أحدث البيانات المتاحة) | حصة المرأة | ملاحظات / المصدر |
|---|---|---|---|
| الأفلام والإنتاج السمعي البصري | — | متوسطة | مدعوم بحوافز إنتاج الأفلام؛ مع مشاركة قوية للعاملين المستقلين. |
| النشر والمحتوى الرقمي | — | مرتفعة | يشهد المحتوى العربي وخدمات الترجمة نموا متزايدا في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. |
| التصميم والأزياء والمشروعات الثقافية | — | مرتفعة | يوفر فرص عمل إبداعية في المناطق الحضرية؛ ويتمتع بإمكانات واعدة للصادرات الثقافية. |
| الألعاب الرقمية والإعلام الرقمي-متداخل مع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | | متوسطة | يوظف قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة هيكلية مهنيين مبدعين في مجالات التصميم والسرد القصصي. |

**الجدول 19 خصائص العمالة في الصناعات الإبداعية**

# 4.7 البيانات المقارنة على المستوى الإقليمي

يستعرض التحليل التالي صادرات السلع والخدمات، وكثافة العمالة القطاعية، والعوامل الهيكلية الداعمة، بما في ذلك المهارات، والقدرات المرتبطة بالشهادات والاعتمادات، والمواءمة التنظيمية. كما يحدد المجالات التي يمتلك فيها الأردن مزايا كامنة — مثل انخفاض كثافة الانبعاثات في قطاع الكيماويات، والكفاءات الهندسية غير المستغلة بالشكل الكافي، والاستقرار المؤسسي — والمجالات التي تمكن فيها المنافسون من بناء مزايا حاسمة في الحجم، والبنية التحتية للامتثال، وتنويع الأسواق. ويتمثل الغرض من هذا التحليل في التشخيص، أي تحديد الفجوات التي يمكن معالجتها من خلال سياسات مستهدفة، وتلك التي تتطلب الإقرار بوجود قيود هيكلية.

## أداء الصادرات السلعية (2020-2024)

لا تزال صادرات الأردن من السلع تتركز في مجموعة محدودة من القطاعات مقارنة بالدول النظيرة في المنطقة. ووفقاً لبيانات خارطة التجارة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map وقاعدة بيانات إحصاءات تجارة السلع الأساسية التابعة للأمم المتحدة UN Comtrade، فإن صادرات الأردن من الأسمدة والكيماويات المعدنية أعلى نسبيا مقارنة بمصر وتركيا، وهو ما يعكس الدور الذي يلعبه الفوسفات والبوتاس في قاعدة الصادرات الأردنية. ويظهر المغرب نمطا مشابها، حيث تشكل الأسمدة القائمة على الفوسفات حصة مهيمنة من عائداته التصديرية. وتواجه الدول الأربع جميعها تعرضا لآلية ضبط حدود الكربون CBAM ، ولا سيما في قطاعات الأسمدة والألمنيوم والصلب، حيث سيعتمد النفاذ إلى أسواق الاتحاد الأوروبي بشكل متزايد على الإنتاج المعتمد منخفض الكربون.

وتمثل المستحضرات الصيدلانية فئة متميزة ثانية. ويتصدر الأردن ومصر المنطقة في صادرات الأدوية، مدعومين بوجود شركات منتجة تحظى باعتراف دولي. وفي حين يصدّر كل من المغرب وتركيا أيضا منتجات دوائية، فإن حجم صادراتهما أقل، وترتبط في حالة تركيا بشكل أوثق بقطاع الكيماويات الأولية. ولا تخضع المستحضرات الصيدلانية لآلية ضبط حدود الكربون CBAM، إلا أن النفاذ إلى أسواق الاتحاد الأوروبي يتطلب الامتثال الصارم لمعايير ممارسات التصنيع الجيد ، والتي لا تزال تمثل قيدا أمام العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتوضح صادرات الألبسة كيف يمكن للصدمات المرتبطة بالسياسات التجارية أن تغير ديناميكيات المنافسة. فقد بلغت صادرات الأردن إلى الولايات المتحدة 2.15 مليار دولار أمريكي (أي ما يعادل 1.53 مليار دينار أردني) في عام 2023 و 2.47 مليار دولار أمريكي (أي ما يعادل 1.75 مليار دينار أردني) في عام 2024، مع تركزها في الملابس المنتجة ضمن المناطق الصناعية المؤهلة QIZ واتفاقية التجارة الحرة الأردنية–الأمريكية. وفي المقابل، استفادت تركيا والمغرب من قربهما الجغرافي من أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ولا سيما مع تحول أنماط التوريد الأمريكية استجابةً للرسوم الجمركية المفروضة على السلع الصينية. وقد أدى تطبيق رسوم Section 301، المدعومة بإنفاذ قانون منع العمل القسري للإيغور UFLPA، إلى زيادة الطلب على سلاسل التوريد الموثوقة من حيث الامتثال والقريبة جغرافيا، وهي متطلبات تتمتع تركيا والمغرب بموقع جيد للاستجابة لها. وخارج المنطقة، كانت دول مثل فيتنام وبنغلاديش من أكبر المستفيدين من إعادة توجيه مصادر التوريد الأمريكية، إلا أن الجمع بين الإعفاءات الجمركية وسجل الامتثال القوي لمعايير العمل يمنح الأردن موقعا تنافسياً في الفئات الحساسة لمتطلبات الامتثال.

وتمثل المنتجات الهندسية مجالا من مجالات الضعف النسبي للأردن مقارنة بتركيا، التي نجحت في تطوير صادرات واسعة النطاق من مكونات السيارات، والآلات، والمنتجات المعدنية المصنعة. كما تمكن كل من المغرب ومصر من تعزيز قدراتهما في مجالات متخصصة معينة، ولا سيما أسلاك السيارات في المغرب والآلات في مصر. أما بالنسبة للأردن، فإن التحدي يتمثل في كل من الحجم والمهارات، حيث لا تزال الصادرات محدودة، لكنها تمتلك إمكانات للنمو إذا أمكن توظيف الشهادات والاعتمادات المرتبطة بالإنتاج منخفض الكربون كميزة تنافسية في ظل آلية ضبط حدود الكربون CBAM.

| القطاع | الأردن | مصر | المغرب | تونس | المملكة العربية السعودية | الدلالات المقارنة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المنسوجات والملابس | 2.47 مليار دولار أمريكي / +9.3% | 2.2 مليار دولار أمريكي / +10.0% | 5.2 مليار دولار أمريكي / +7.5% | 2.9 مليار دولار أمريكي / +6.8% | 0.6 مليار دولار أمريكي / +8.0% | يحقق الأردن نموا قويا، إلا أن صادراته تظل مركزة في السوق الأمريكية، بينما يتمتع كل من المغرب وتونس بتنويع أكبر نحو أسواق الاتحاد الأوروبي. |
| تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الرقمية | 0.03 مليار دولار أمريكي / +8.2% | 0.56 مليار دولار أمريكي / +8.2% | 0.92 مليار دولار أمريكي / +9.4% | 0.47 مليار دولار أمريكي / +6.7% | 2.3 مليار دولار أمريكي / +7.5% | يمتلك الأردن قدرات قوية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محليا، إلا أن نفاذه إلى أسواق التصدير لا يزال محدودا، بينما تعد مصر والمغرب من أبرز المراكز الإقليمية لخدمات إسناد العمليات التجارية BPO . |
| الصناعات الغذائية والتصنيع الزراعي | 0.91 مليار دولار أمريكي / +6.3% | 5.4 مليار دولار أمريكي / +5.9% | 6.1 مليار دولار أمريكي / +6.0% | 3.5 مليار دولار أمريكي / +5.2% | 2.9 مليار دولار أمريكي / +4.8% | يتمتع الأردن بقدرة تنافسية في الأغذية المصنعة الموجهة لأسواق دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن حجمه وقدراته التسويقية والعلامات التجارية لا تزال أقل مقارنة بمصر والمغرب. |
| الكيماويات والأسمدة | 3.19 مليار دولار أمريكي / +5.8% | 7.3 مليار دولار أمريكي / +5.1% | 2.1 مليار دولار أمريكي / +4.4% | 1.3 مليار دولار أمريكي / +3.6% | 8.4 مليار دولار أمريكي / +2.8% | يتمتع الأردن بموقع قوي في الأسمدة والبرومين، إلا أنه يفتقر إلى الصناعات الكيماوية المتقدمة الموجودة في المملكة العربية السعودية. |
| المنتجات الهندسية | 1.02 مليار دولار أمريكي / +4.2% | 3.9 مليار دولار أمريكي / +5.8% | 7.8 مليار دولار أمريكي / +6.1% | 2.1 مليار دولار أمريكي / +4.9% | 12.6 مليار دولار أمريكي / +5.2% | يظل النمو محدودا في المعادن الأساسية؛ ويتأخر الأردن عن الدول النظيرة في مجالات الآلات ومعدات النقل. |
| المستحضرات الصيدلانية | 0.86 مليار دولار أمريكي / +4.1% | 0.63 مليار دولار أمريكي / +7.9% | 0.25 مليار دولار أمريكي / +5.4% | 0.17 مليار دولار أمريكي / +3.8% | 1.2 مليار دولار أمريكي / +2.6% | لا يزال الأردن من الرواد إقليميا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أن أداءه العالمي يظل دون الإمكانات المتاحة بسبب القيود التنظيمية ومحدودية الحجم. |
| المعادن والتعدين | 0.84 مليار دولار أمريكي / +3.8% | 1.9 مليار دولار أمريكي / +2.7% | 1.4 مليار دولار أمريكي / +3.0% | 0.6 مليار دولار أمريكي / +2.4% | 17.8 مليار دولار أمريكي / +4.3% | تتميز صادرات الفوسفات والبوتاس بالاستقرار، إلا أن القيمة المضافة لا تزال محدودة مقارنة بنماذج الاستفادة الصناعية المتقدمة في المملكة العربية السعودية والمغرب. |

**الجدول 20 قيم الصادرات حسب القطاع، 2024 – الأردن مقارنة بالدول النظيرة. معدلات النمو، 2020–2024**

## أداء الصادرات الخدمية

أصبحت تجارة الخدمات أحد أبرز مؤشرات التنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أن دول المنطقة تتطور وفق مسارات مختلفة بشكل ملحوظ. وبالنسبة للأردن، لا يتمثل التحدي في توافر الكفاءات، بل في تحويل هذه الكفاءات إلى عائدات تصديرية. وتُظهر المقارنة مع الدول النظيرة مثل مصر والمغرب والإمارات العربية المتحدة وقطر حجم الإمكانات المتاحة والفجوات القائمة في الوقت نفسه.

تمثل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المثال الأوضح على الأداء الأقل من الإمكانات المتاحة في الأردن. فقد وظف القطاع 47,840 عاملا في عام 2025، وشكلت المرأة 33 في المائة من إجمالي القوى العاملة فيه، وهو أعلى معدل مشاركة للمرأة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى المنطقة العربية.[122] ومع ذلك، ووفقا لإحصاءات القطاع، بلغت صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 250 مليون دولار أمريكي (177 مليون دينار أردني) فقط في عام 2025. وفي المقابل، نجحت مصر في بناء صناعة لخدمات إسناد تكنولوجيا المعلومات تتجاوز قيمتها 5 مليار دولار أمريكي سنويا (ITC, 2023)، مدعومة بمراكز تقديم خدمات واسعة النطاق تخدم أوروبا وأمريكا الشمالية. كما طور المغرب مجالا متخصصا في خدمات التعهيد الموجهة للأسواق الناطقة بالفرنسية تتجاوز قيمته 1.5 مليار دولار أمريكي، بينما رسخت الإمارات العربية المتحدة مكانتها كمركز للخدمات الرقمية وخدمات التكنولوجيا المالية، مسجلة

صادرات من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تزيد على 2 مليار دولار أمريكي. وهكذا يقدم الأردن مفارقة واضحة: دولة تمتلك وفرة من الخريجين ثنائيي اللغة ومستويات أجور تنافسية، لكنها تفتقر إلى الأطر المؤسسية, مثل الشهادات والاعتمادات الدولية، والقدرات التعاقدية، وأنظمة الدفع الموثوقة, التي تربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأسواق الخدمات العالمية.

وفي خدمات الأعمال والخدمات المهنية، يعكس الأردن أيضا مزيجا من نقاط القوة والقيود. إذ تتركز صادراته في خدمات الاستشارات الهندسية والاستشارية، الموجهة أساسا إلى دول مجلس التعاون الخليجي والعراق. وتشير بيانات خارطة التجارة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map إلى أن صادرات الأردن من فئة «خدمات الأعمال الأخرى» بلغت 141.8 مليون دولار أمريكي (100.6 مليون دينار أردني) في عام 2023، وهو مستوى أقل من الذروة المسجلة البالغة 235.9 مليون دولار أمريكي في عام 2017، بما يمثل معدل تراجع سنوي مركب قدره 8.1 في المائة خلال السنوات الست الفاصلة. ويكتسب هذا التراجع أهمية هيكلية، إذ يشير إلى أن الأردن لا يكتفي بعدم تنمية صادراته من الخدمات المهنية، بل يفقد أيضا حصته في الأسواق التي كان يخدمها سابقا.

وفي المقابل، رفعت مصر صادراتها من خدمات الأعمال الأخرى من 419.6 مليون دولار أمريكي في عام 2017 إلى 1.30 مليار دولار أمريكي في عام 2023، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف خلال الفترة نفسها، بينما بلغت صادرات الإمارات العربية المتحدة 7.28 مليار دولار أمريكي في عام 2023 بعد أن سجلت ذروة بلغت 8.91 مليار دولار أمريكي في عام 2022. ويوفر وجود نحو 193,000 مهندس مسجل في الأردن قاعدة استثنائية من رأس المال البشري، إلا أنها لا تزال غير مستغلة بالشكل الكافي، حيث بلغت البطالة بين المهندسين 25 في المائة في عام 2023. ومن دون آليات قادرة على تحويل المؤهلات المهنية إلى عقود دولية، يواجه الأردن خطر بقاء كفاءاته التقنية منفصلة هيكليا عن الطلب العالمي في الوقت الذي يسرّع فيه المنافسون الإقليميون من استقطاب هذه الكفاءات والاستفادة منها. [123]

وتكشف الخدمات المالية عن تباين أكثر وضوحا. فالإمارات العربية المتحدة وقطر تؤديان دور المركزين الرئيسيين للخدمات المصرفية وإدارة الأصول في المنطقة، مع صادرات من الخدمات المالية تتجاوز 10 مليار دولار أمريكي و2 مليار دولار أمريكي على التوالي. أما صادرات الأردن من الخدمات المالية فتبقى محدودة، رغم أن البنوك المحلية تؤدي دورا مهما في تسهيل التحويلات المالية والإقراض عبر الحدود. ولا يتمثل الدرس هنا في محاولة الأردن محاكاة المراكز المالية الخليجية، بل في تموضعه كمنصة داعمة من خلال دمج البنوك الأردنية في أنظمة الدفع والتسوية الإقليمية، بما يسهم في تسهيل تدويل المؤسسات الأردنية الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المهنية.

وخارج هذه الفئات، يزداد تأثير الاقتصاد الإبداعي والرقمي في تشكيل تنافسية قطاع الخدمات. ويعد إنتاج الأفلام والمحتوى السمعي البصري أحد المجالات التي رسخ فيها الأردن مصداقيته من خلال برنامج الحوافز الذي يوفر استردادا نقديا يتراوح بين 25-45 في المائة وتديره الهيئة الملكية الأردنية للأفلام. ومع أن أبوظبي والدوحة تمتلكان أنظمة حوافز أكثر تطورا، إلا أن الأردن قادر على التميز من خلال الكفاءة من حيث التكلفة، وتنوع المواقع الثقافية، وتنامي قاعدة الكوادر ثنائية اللغة. وتتمثل الفرصة الواقعية في ترسيخ مكانة الأردن ليس فقط كموقع للتصوير، بل أيضا كمركز لخدمات ما بعد الإنتاج المتكررة, مثل المونتاج، والصوت، والمؤثرات البصرية, التي تولد إيرادات تصديرية مستدامة.

وفي مجالي الأزياء والتصميم، تهيمن الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية من خلال تجمعات مدعومة حكومياً مثل حي دبي للتصميم Dubai De-sign District وهيئة الأزياء Fashion Commission في المملكة العربية السعودية. أما فرصة الأردن فتتمثل في ربط قطاعه الكبير للألبسة بخدمات أعلى قيمة في مجالات التصميم، والإنتاج بكميات صغيرة، والعلامات التجارية، بما يمكنه من تلبية الطلب في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. وبالمثل، في قطاع الألعاب الرقمية والإعلام التفاعلي، أدت الاستثمارات السيادية في المملكة العربية السعودية من خلال صندوق الاستثمارات العامة إلى ترسيخ مكانة المملكة كمركز إقليمي لهذا القطاع. ولا يستطيع الأردن المنافسة من حيث الحجم، لكنه قادر على التخصص في إنتاج المحتوى باللغة العربية، والتعريب، وخدمات الاستعانة بمصادر خارجية للأعمال الفنية، وهي مجالات تتوافق مع قاعدة العاملين لديه في قطاعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات الإبداعية.

وأخيرا، تعيد خدمات الذكاء الاصطناعي والبيانات رسم ملامح المنافسة الإقليمية. فقد أسهمت الاستراتيجية

الوطنية للذكاء الاصطناعي في الإمارات العربية المتحدة والاستثمارات السعودية الضخمة في مراكز البيانات متعددة الجيجاواط في ترسيخ مكانة الخليج كمركز للبنية التحتية الرقمية في المنطقة. وفي المقابل، يتمتع الأردن، بفضل قاعدة المواهب المتوافرة لديه وانخفاض تكاليف التشغيل، بموقع جيد لتقديم خدمات البيانات القريبة جغرافيا لهذه المراكز، بما يشمل معالجة اللغة العربية الطبيعية، وتعليم البيانات، والخدمات المرتبطة بالامتثال التنظيمي.

وبصورة عامة، تبرز المقارنة الإقليمية المعضلة التي يواجهها الأردن: فهو يمتلك المهارات والقوى العاملة وقاعدة التكاليف التي تؤهله للمنافسة في قطاع الخدمات، لكنه يفتقر إلى الروابط المؤسسية التي تحول المواهب المحلية إلى صادرات قابلة للتوسع. وتوضح مصر كيف يمكن تحويل خدمات إسناد تكنولوجيا المعلومات إلى ركيزة وطنية للصادرات، بينما تبين الإمارات العربية المتحدة كيف يمكن للبيئة التنظيمية والخدمات اللوجستية أن تجعل من خدمات الأعمال والخدمات المالية قطاعات تصديرية رائدة، كما توضح المملكة العربية السعودية كيف يمكن للاستثمار السيادي أن يسرع نمو القطاعات الناشئة مثل الألعاب الرقمية والذكاء الاصطناعي.

وبالنسبة للأردن، فإن الأولوية واضحة. فلكي يطلق الإمكانات الكامنة لقطاع الخدمات، يجب عليه إرساء الأطر القانونية والمالية والتنظيمية التي تتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمهنيين التعاقد على المستوى الدولي. وعندها فقط يمكن لصادرات الخدمات أن تصبح محركا رئيسيا للتشغيل والتنويع الاقتصادي، بدلا من أن تبقى فرصة واعدة لم تتحقق بالكامل.

## التشغيل وكثافة العمالة

تمثل قدرة القطاعات على استيعاب العمالة بعدا أساسيا من أبعاد التنافسية، ولا سيما في دول مثل الأردن حيث لا تزال معدلات البطالة، خاصة بين الشباب والمرأة، مرتفعة على نحو هيكلي. وتُظهر المقارنة الإقليمية اختلافات واضحة في قدرة القطاعات على تحويل الإيرادات التصديرية إلى فرص عمل.

في قطاع المنسوجات والملابس، يبرز الأردن باعتباره أكبر مشغل صناعي مقارنة بحجم صادراته. ووفقا لدائرة الإحصاءات العامة ، وفر القطاع أكثر من 76,000 فرصة عمل في عام 2023، شكلت المرأة نحو 70 في المائة منها، فيما تجاوزت نسبة العمالة الوافدة نصف إجمالي العاملين. وتعكس هذه الكثافة التشغيلية الطبيعة كثيفة العمالة لصناعة تجميع الألبسة، لكنها في الوقت ذاته تجعل القطاع عرضة للتقلبات المرتبطة بالنفاذ إلى الأسواق الخارجية. وفي المقابل، يوفر كل من المغرب ومصر أيضا أعداداً كبيرة من فرص العمل في قطاع المنسوجات والملابس، إلا أنهما يستفيدان من مدخلات محلية أكبر من الألياف (القطن والألياف الصناعية في مصر، وسلاسل قيمة متكاملة للألبسة في المغرب). أما قطاع الألبسة في تركيا فهو أكثر تطورا من الناحية التكنولوجية، ولكنه أقل كثافة في العمالة، حيث يستوعب عددا أقل من العاملين لكل وحدة تصديرية، مع توفير وظائف ذات قيمة مضافة أعلى في مجالات التصميم والخدمات اللوجستية والهندسة الصناعية.

أما في قطاع الكيماويات والأسمدة، فإن كثافة التشغيل أقل بكثير. ويحقق كل من الأردن والمغرب عائدات تصديرية كبيرة من الفوسفات والبوتاس، إلا أن فرص العمل تتركز في عدد محدود من الشركات الكبرى المرتبطة بالدولة. وتوظف كل من شركة مناجم الفوسفات الأردنية وشركة البوتاس العربية أعدادا أقل بكثير من العاملين مقارنة بحجم إيراداتهما التصديرية، وذلك بالمقارنة مع عشرات الآلاف من العاملين في قطاع الألبسة. ويظهر قطاع الكيماويات والبتروكيماويات في مصر، رغم حجمه الأكبر، هيكلا مماثلا كثيف رأس المال، حيث تهيمن الوظائف عالية المهارة للمهندسين والفنيين على فرص العمل فيه. وفي ظل آلية ضبط حدود الكربون CBAM ، من المرجح أن تزداد الحاجة إلى وظائف جديدة في مجالات المحاسبة البيئية، وتقييم دورة الحياة، وأعمال التحقق والاعتماد، إلا أن القدرة المباشرة لهذه القطاعات على استيعاب العمالة ستظل محدودة.

وتقدم صناعة المستحضرات الصيدلانية نموذجا مختلفا. إذ يتصدر الأردن ومصر المنطقة في صادرات الأدوية، مع تشغيل كوادر مؤهلة في مجالات البحث والتطوير، وضمان الجودة، والشؤون التنظيمية. وتؤكد بيانات دائرة الإحصاءات العامة أن قطاع الصناعات الدوائية في الأردن يوفر نسبة أعلى من فرص العمل لخريجي الجامعات مقارنة بالقطاعات الصناعية الأخرى، كما يعد أحد الفروع الصناعية القليلة التي تتمتع بتمثيل متوازن للمرأة في الوظائف المهنية. أما قطاع الصناعات الدوائية في المغرب وتركيا فهو أصغر حجما، لكنه يتجه أيضا نحو الوظائف الأعلى مهارة. وعلى الرغم من محدودية الأعداد المطلقة للعاملين مقارنة بقطاعي الألبسة أو الصناعات الغذائية، فإن الصناعات الدوائية تؤدي دورا مهما في توفير وظائف مستقرة ضمن فئة الدخل المتوسط.

وفي قطاع الصناعات الغذائية، يوفر الأردن فرص عمل لأكثر من 60,000 عامل ضمن ما يقارب 2,900 منشأة، وفقا لبيانات المسح الصناعي لدائرة الإحصاءات العامة، مع وجود تقديرات أحدث تشير إلى استمرار النمو. ويهيمن نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على هيكل القطاع، حيث تفوق كثافة التشغيل فيه ما هو عليه في قطاع الكيماويات، لكنها تبقى أقل من قطاع الألبسة. وتلعب العمالة الوافدة دورا مهما في الوظائف التشغيلية، في حين يتركز الأردنيون بصورة أكبر في الوظائف الإدارية وأعمال ضبط الجودة. ويعد قطاع الصناعات الغذائية في مصر أكبر بكثير من حيث الحجم، سواء للسوق المحلية أو للتصدير، حيث يوفر مئات الآلاف من فرص العمل. كما نجح المغرب في تطوير تجمعات تنافسية في مجالات الفواكه والخضروات المصنعة والمأكولات البحرية، بما يدعم فرص عمل واسعة في المناطق الريفية.

ويعد قطاع المنتجات الهندسية والمعادن من أكثر القطاعات التي يواجه فيها الأردن قيودا في استيعاب العمالة. فعلى الرغم من تخريج أكثر من 190,000 مهندس على المستوى الوطني، تشير بيانات دائرة الإحصاءات العامة والجمعيات المهنية إلى استمرار مشكلة نقص التشغيل وعدم المواءمة بين المهارات واحتياجات السوق. وفي المقابل، نجحت تركيا في توسيع قاعدة التشغيل في مجالات مكونات السيارات، والآلات، والهندسة الدقيقة، بينما تمكن المغرب من خلق أعداد كبيرة من الوظائف الصناعية في صناعة ضفائر وأسلاك السيارات. أما قاعدة التشغيل في قطاع المعادن والهندسة في الأردن فلا تزال مجزأة، حيث تعجز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن دمج الخريجين في العملية الإنتاجية نتيجة غياب مسارات التدريب المهني المنظم والشهادات والاعتمادات الدولية.

وفي قطاع الخدمات، تختلف كثافة التشغيل بصورة كبيرة بين القطاعات الفرعية. ويظهر قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قدرة عالية على استيعاب العمالة — إذ يوضح قطاع خدمات التعهيد في مصر كيف يمكن أن ينمو تشغيل الخريجين بالتوازي مع نمو الصادرات — إلا أن 47,840 عاملا في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن يولدون عائدات تصديرية منخفضة بصورة غير متناسبة، مما يؤكد أن التحدي يكمن في النفاذ إلى الأسواق التصديرية وليس في توافر المواهب. كما تظهر الخدمات المهنية والاستشارات الهندسية مستويات مرتفعة من التشغيل مع محدودية في تحويل هذه القدرات إلى صادرات، حيث بلغت البطالة بين المهندسين 25 في المائة في عام 2023 رغم وجود 193,000 مهندس مسجل. وفي المقابل، تمتلك الإمارات العربية المتحدة وقطر أعدادا أقل من المهندسين من حيث الحجم المطلق، إلا أنهما تحققان مستويات أعلى بكثير من العوائد التصديرية في مجالات إدارة المشاريع والاستشارات، بفضل دورهما كمراكز إقليمية للشركات والمقار الرئيسية.

وبشكل عام، تُظهر المقارنة أن الأردن يحقق أعلى مستويات استيعاب العمالة في قطاعي المنسوجات والملابس والصناعات الغذائية، ويوفر وظائف ماهرة ولكن محدودة العدد في قطاع الصناعات الدوائية، بينما يواجه صعوبة في تحويل قدراته الهندسية ومواهبه في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى عائدات تصديرية على نطاق واسع. وفي المقابل، توضح مصر كيف يمكن توظيف قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوليد فرص عمل واسعة النطاق، ويبرز المغرب إمكانات التجمعات المتكاملة في قطاعي الألبسة وصناعة السيارات، بينما تظهر تركيا كيف يمكن للصادرات الهندسية المتقدمة أن تدعم وظائف ذات قيمة مضافة أعلى. وبالنسبة للأردن، فإن الرسالة واضحة: تعتمد نتائج التشغيل بدرجة أقل على توافر المواهب، وبدرجة أكبر على الأطر المؤسسية التي تربط المهارات بالأسواق التصديرية، سواء من خلال الاتفاقيات التجارية، أو سياسات التجمعات القطاعية، أو البنية التحتية للامتثال.

## التنافسية والبيئة التمكينية

لا تتحدد التنافسية في القطاعات التصديرية بحجم الإنتاج فحسب، بل أيضا بجودة البيئة التمكينية، بما في ذلك الخدمات اللوجستية، والأطر التنظيمية، والمهارات، والبنية التحتية الرقمية. وتُظهر المقارنة الإقليمية بوضوح نقاط القوة التي يتمتع بها الأردن والقيود التي يواجهها.

ولا تزال الخدمات اللوجستية وتيسير التجارة تمثلان نقطة الضعف الهيكلية الرئيسية للأردن. إذ يضع مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الصادر عن البنك الدولي لعام 2023 الأردن في مرتبة أدنى من الإمارات العربية المتحدة وتركيا، بما يعكس ارتفاع التكاليف ووجود اختناقات في التخليص الجمركي والتخزين والنقل متعدد الوسائط. ويظل ميناء العقبة البوابة البحرية الوحيدة للأردن، حيث يتعامل مع الغالبية العظمى من الواردات والصادرات.

وعلى الرغم من أن الاستثمارات الأخيرة بموجب امتياز شركة APM Terminals قد رفعت الطاقة

الاستيعابية إلى نحو 1.7 مليون حاوية مكافئة TEU سنويا، فإن الاعتماد على ميناء واحد يجعل المنظومة عرضة للصدمات. وفي المقابل، عززت الإمارات العربية المتحدة مكانتها كمركز عالمي للخدمات اللوجستية من خلال جبل علي Jebel Ali ومنطقة خليفة الصناعية – أبوظبي KIZAD، بينما نجح المغرب في ترسيخ طنجة المتوسطي Tangier Med كبوابة رائدة على مستوى أفريقيا. وبالنسبة للأردن، فإن خفض تكاليف التجارة لا يتطلب الاستثمار المادي فقط، بل يستلزم أيضاً تبسيط الإجراءات الحدودية ورقمنة العمليات الجمركية بما يواكب الممارسات المعتمدة لدى الدول النظيرة.

كما تؤثر جودة البيئة التنظيمية والاستعداد للامتثال بشكل مباشر في القدرة التنافسية. فكل من آلية ضبط حدود الكربون CBAM واللائحة الأوروبية للمنتجات الخالية من إزالة الغابات EUDR سيفرضان على مصدري الأسمدة والألمنيوم والصلب والمنتجات الزراعية والغذائية تقديم بيانات موثقة حول الانبعاثات الكربونية وسلاسل التوريد. وقد بدأت تركيا بالفعل بمواءمة معاييرها التنظيمية مع متطلبات الاتحاد الأوروبي في إطار الاتحاد الجمركي القائم بينها وبين الاتحاد الأوروبي، بينما يعمل المغرب على إعداد مرفق وطني للامتثال لمتطلبات CBAM . ويواجه الأردن خطر التخلف عن هذا المسار في حال عدم توفير دعم مؤسسي مماثل. وستحتاج دائرة الإحصاءات العامة ووزارة الصناعة والتجارة والتموين إلى التنسيق لتطوير بروتوكولات المحاسبة الكربونية وخدمات التحقق والاعتماد بما يضمن استمرار نفاذ المصدرين الأردنيين إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.

وتظل المهارات ورأس المال البشري من أبرز المزايا النسبية للأردن. وكما ورد في تحليل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن أعداد الخريجين والمهندسين المسجلين تمثل أصولا مهمة من رأس المال البشري لم يتم استغلالها بالكامل في الأسواق التصديرية. إلا أن الفجوة بين المؤهلات المتاحة والخدمات القابلة للتصدير لا تزال كبيرة. فقد نجحت مصر في توجيه خريجيها نحو مراكز خدمات إسناد تكنولوجيا المعلومات، بينما لا يزال الأردن يواجه بطالة مستمرة بين المهندسين وعدم الاستفادة الكاملة من الكفاءات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتطلب ردم هذه الفجوة تعزيز الروابط بين الجامعات، وبرامج التدريب الفني، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجهة للتصدير.

وتزداد أهمية البنية التحتية الرقمية مع تنامي دور الذكاء الاصطناعي وخدمات البيانات وقطاع الألعاب الرقمية. فقد استثمرت كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بشكل مكثف في مراكز البيانات واسعة النطاق، واستراتيجيات الذكاء الاصطناعي، والبنية التحتية للحوسبة السحابية، مما عزز مكانتهما كمراكز إقليمية لهذا المجال. أما البنية التحتية الرقمية في الأردن فهي أقل تطورا، لكنها أكثر تنافسية من حيث التكلفة، وإذا ما اقترنت بمواءمة تنظيمية في مجالات حماية البيانات وتدفقات البيانات عبر الحدود، فإنها قد تمكن الأردن من التموضع كمركز قريب جغرافيا لتقديم الخدمات الرقمية للمنصات العاملة في دول الخليج.

كما أن سهولة ممارسة الأعمال والبيئة المؤسسية تمثلان عاملين مهمين في التنافسية. فقد أشارت مؤشرات Doing Business السابقة الصادرة عن البنك الدولي إلى التقدم الذي أحرزه الأردن في مجالات الحصول على التمويل وإجراءات تأسيس الأعمال. ومع ذلك، لا يزال الأردن متأخرا عن الإمارات العربية المتحدة وقطر والمغرب في مجالات إنفاذ العقود، وأطر الإعسار، وحماية المستثمرين. وتحد هذه القيود المؤسسية من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو والتحول إلى شركات مصدرة.

وبشكل عام، تتسم البيئة التمكينية في الأردن بمفارقة واضحة؛ فمن جهة، يتمتع الأردن برأس مال بشري قوي وإصلاحات سياساتية مستهدفة، ومن جهة أخرى، يواجه تكاليف تجارية مرتفعة، واستعدادا تنظيميا محدودا للامتثال للأنظمة الجديدة، وبنية تحتية رقمية متواضعة نسبيا. وتقدم المقارنات الإقليمية رسائل واضحة: فالإمارات العربية المتحدة توضح كيف يمكن للخدمات اللوجستية والتموضع التنظيمي أن يحولا الخدمات إلى صادرات عالمية؛ ويبين المغرب كيف يمكن للاستثمار في الخدمات اللوجستية أن يدعم سلاسل القيمة الصناعية؛ بينما تظهر مصر كيف يمكن توظيف وفرة العمالة في بناء صادرات قوية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أما بالنسبة للأردن، فإن الطريق إلى الأمام يتمثل في تعزيز ميزته القائمة على رأس المال البشري من خلال تحسين تيسير التجارة، وإنشاء أنظمة امتثال لآلية ضبط حدود الكربون CBAM واللائحة الأوروبية للمنتجات الخالية من إزالة الغابات EUDR، وتنفيذ إصلاحات تنظيمية تقلل من التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الدولية.

## الدروس المستفادة إقليميا والفجوات الاستراتيجية

تبرز المراجعة المقارنة للدول النظيرة في المنطقة مجموعة من الدروس المهمة للأردن في مجال صادرات السلع والخدمات.

يوضح نموذج سلاسل القيمة في قطاع الألبسة بالمغرب كيف يمكن للاندماج في الأسواق العالمية أن يتجاوز مرحلة التجميع منخفض التكلفة إلى وظائف وأنشطة ذات قيمة مضافة أعلى. فمن خلال المواءمة مع المشترين الأوروبيين، نجح المغرب في تطوير تجمعات صناعية متكاملة تجمع بين صناعة المنسوجات، والمنصات اللوجستية في طنجة المتوسطي Tangier Med، وشبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في التصميم، والإكسسوارات، وعمليات التشطيب. ويبين هذا النموذج كيف يمكن للتجمعات القطاعية المدروسة، والقرب من الأسواق، والاستثمار في الامتثال، أن تسهم في خلق فرص العمل والارتقاء التدريجي بسلسلة القيمة.

أما صناعة خدمات إسناد تكنولوجيا المعلومات في مصر فتجسد أهمية الحجم الاقتصادي. فمع تجاوز الصادرات 5 مليار دولار أمريكي سنويا، نجحت مصر في توجيه وفرة خريجيها إلى مراكز تقديم الخدمات التي تخدم أوروبا وأمريكا الشمالية. ويتمثل الدرس بالنسبة للأردن في أن رأس المال البشري، رغم أهميته، لا يكفي بمفرده من دون الأطر المؤسسية — مثل أنظمة التعاقد، وقنوات استقطاب العملاء، والدعم التنظيمي التي تحول المهارات إلى صادرات واسعة النطاق.

كما تقدم صادرات تركيا من المنتجات الهندسية والآلات مثالا على كيفية تحويل القدرات الصناعية إلى تنافسية عالمية. فقد استفادت تركيا من الحجم الاقتصادي، والتجمعات الصناعية، والتكامل مع أسواق الاتحاد الأوروبي لبناء منظومات تصديرية في قطاعات السيارات، والآلات، والمنتجات المعدنية المصنعة. وتكمن أهمية هذه التجربة بالنسبة للأردن في إبراز الدور الذي يمكن أن يؤديه الاستثمار المستدام في التجمعات الصناعية، والشهادات والاعتمادات، والاندماج في سلاسل التوريد العالمية في خلق الصادرات وفرص العمل الصناعية الأعلى مهارة في الوقت نفسه.

ومن جانب آخر، تبرز تجربة الإمارات العربية المتحدة القائمة على الخدمات اللوجستية كيف يمكن للاستثمار في البنية التحتية والتموضع التنظيمي أن يحول دولة ما إلى مركز إقليمي للخدمات. فقد أسهم كل من جبل علي Jebel Ali ومنطقة خليفة الصناعية في أبوظبي KIZAD، إلى جانب أنظمة المناطق الحرة واللوائح الداعمة للمستثمرين، في إنشاء منصة لا تقتصر على إعادة تصدير السلع فحسب، بل تشمل أيضا الخدمات المالية والمهنية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتؤكد تجربة الإمارات أن التنافسية تُبنى بقدر كبير من خلال البيئة التمكينية، وليس فقط من خلال نقاط القوة القطاعية.

وفي ضوء هذه المقارنات، تتضح الفجوات الاستراتيجية التي يواجهها الأردن. إذ تنطلق الصادرات الأردنية من قاعدة محدودة نسبيا من المصدرين، مع هيمنة عدد قليل من الشركات على تدفقات الصادرات. كما لا يزال هيكل الصادرات ضيقا ومتركزا بشكل كبير في الأسمدة، والملابس ، والمستحضرات الصيدلانية. ويعتمد النفاذ إلى الأسواق بدرجة كبيرة على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA والولايات المتحدة، مما يجعل الأردن عرضة للتقلبات الدورية في هذه الأسواق، في الوقت الذي لا يزال فيه حضوره محدودا في أسواق أوروبا وأفريقيا وآسيا.

وأخيرا، لا تزال الجاهزية للامتثال تمثل فجوة رئيسية. فكل من آلية ضبط حدود الكربون CBAM واللائحة الأوروبية للمنتجات الخالية من إزالة الغابات EUDR، إلى جانب نظام تسجيل المواد الكيميائية وتقييمها وترخيصها وتقييدها REACH الخاص بالكيماويات ومستحضرات التجميل، يعيد بالفعل تشكيل شروط النفاذ إلى الأسواق. ومن دون توفير دعم مؤسسي منظم للمحاسبة الكربونية، والتتبع، وشهادات سلامة المنتجات، يواجه الأردن خطر فقدان قدرته التنافسية حتى في أقوى قطاعاته التصديرية.

## الدلالات على مستوى السياسات

توفر المقارنة الإقليمية مؤشرات واضحة لتحديد أولويات السياسات في الأردن.

ففي مجال صادرات السلع، يحتاج الأردن إلى التوسع في الصناعات التحويلية وتعزيز التجمعات الصناعية. وتُظهر تجربتا المغرب وتركيا أن التجمعات الصناعية تسهم في ربط المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمشترين العالميين، وتعزيز استقرار فرص العمل، وتحقيق قيمة مضافة وهوامش ربح أعلى.

وبالنسبة للأردن، يتطلب ذلك الانتقال من تصدير الأسمدة الأولية وتجميع الألبسة إلى إنتاج مشتقات الأسمدة ذات القيمة المضافة، والمنسوجات التقنية والمستدامة، والكيماويات المتخصصة ذات الهوامش الربحية المرتفعة. كما يتطلب ذلك إنشاء تجمعات صناعية في المناطق الصناعية الرئيسة، إلى جانب توفير خدمات مشتركة تشمل الفحص والقياس والمعايرة، والتعبئة والتغليف، وشهادات الجودة، بما يتيح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة استيفاء متطلبات المشترين في الأسواق الدولية.

وفي قطاع الخدمات، تتمثل الأولوية في توسيع صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالاستفادة من نموذج التعهيد المصري مع تكييفه ليتوافق مع نقاط القوة الأردنية في الكفاءات ثنائية اللغة والامتثال التنظيمي. ويمكن للأردن تحقيق ذلك من خلال تطوير دعم تصديري منظم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يشمل خدمات تعاقد قانونية متكاملة، وشهادات معترفا بها دوليا لأمن البيانات، وبنية تحتية رقمية تضمن تقديم الخدمات لعملاء دول مجلس التعاون الخليجي ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويتمثل الهدف في خفض تكاليف المعاملات التي تمنع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاليا من التوسع دوليا رغم توافر الكفاءات.

وفيما يتعلق بالتشغيل، تؤكد الدروس الإقليمية أن الحجم وحده لا يكفي من دون المواءمة مع احتياجات السوق. فقد تم ربط نظام التعليم والتدريب التقني والمهني TVET في المغرب بقطاع الألبسة، بينما نجحت مصر في مواءمة مخرجات خريجي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع مراكز خدمات التعهيد.

وينبغي للأردن أن يؤسس بصورة مؤسسية برامج التدريب المزدوج، والبرامج المهنية، وبرامج التدريب قصيرة الأجل في قطاعاته التصديرية ذات الأولوية — المنسوجات، والمنتجات الهندسية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعات الغذائية.

ويمكن أن يشمل ذلك برامج تلمذة مهنية ممولة بشكل مشترك في تصميم وخياطة الألبسة الصناعية، واللحام، وتشغيل ماكينات التحكم الرقمي CNC، بما يتوافق مع الشهادات والاعتمادات الدولية، إضافة إلى المعسكرات التدريبية المكثفة في الحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني. ومن شأن إيجاد مسارات منظمة نحو فرص العمل المرتبطة بالتصدير أن يسهم في خفض بطالة الشباب وتعزيز مصداقية القوى العاملة الأردنية في الأسواق الدولية.

وأخيرا، ولكي يتمكن الأردن من المنافسة عالميا، فإنه يحتاج إلى الاستثمار في كل من البنية التحتية اللوجستية وبنية الامتثال.

وتوضح تجربة الإمارات العربية المتحدة كيف يمكن للاستثمار في المنصات اللوجستية وتبسيط الإجراءات الجمركية أن يخلق مركزا لتصدير الخدمات. ويحتاج الأردن إلى تكرار هذا النموذج على نطاق واسع من خلال خفض تكاليف التجارة عبر الإجراءات الجمركية الرقمية، وممرات النقل والخدمات اللوجستية متعددة الوسائط، وتحسين التكامل في المعابر الحدودية الإقليمية. وبالتوازي مع ذلك، أصبحت الجاهزية للامتثال ضرورة ملحة.

فكل من آلية ضبط حدود الكربون CBAM ، وتسجيل المواد الكيميائية وتقييمها وترخيصها وتقييدها REACH، واللائحة الأوروبية للمنتجات الخالية من إزالة الغابات EUDR سيعيد تشكيل شروط النفاذ إلى أسواق الاتحاد الأوروبي بالنسبة لصادرات الأسمدة، والكيماويات، ومستحضرات التجميل، والألمنيوم، والمنتجات الزراعية والغذائية.

أما بالنسبة لقطاع المنسوجات والملابس, أكبر قطاع تصديري صناعي في الأردن في عام 2024, فإن الامتثال لقانون منع العمل القسري للإيغور UFLPA (انظر القسم 4.1) يتطلب إثبات إمكانية تتبع سلسلة التوريد. ويعتمد قطاع الألبسة الأردني بشكل شبه كامل على مدخلات نسيجية مستوردة من الصين والهند وتركيا وباكستان. ولذلك أصبحت الوثائق المنهجية التي تثبت مصدر القطن والأقمشة أمرا أساسيا.

وينبغي للأردن إنشاء مرفق وطني للأمتثال يوفر للمصدرين أدوات موحدة للمحاسبة الكربونية، وتقييم دورة الحياة، وأنظمة التتبع، وتسجيل سلامة المنتجات. ويمكن أن يأخذ هذا المرفق شكل مكتب مساعدة للامتثال لمتطلبات آلية ضبط حدود الكربون CBAM و تسجيل المواد الكيميائية وتقييمها وترخيصها وتقييدها REACH وتتبع سلاسل التوريد ضمن وزارة الصناعة والتجارة والتموين ، بدعم من مختبرات معتمدة وأنظمة رقمية لإعداد التقارير تستضيفها دائرة الإحصاءات العامة.

وبالنسبة لقطاع المنسوجات على وجه الخصوص، ينبغي أن يوفر هذا المرفق خدمات دعم لرسم خرائط سلاسل التوريد، وخدمات التحقق من الموردين، ونماذج توثيق متوافقة مع متطلبات قانون منع العمل القسري للإيغور UFLPA، بما يمكّن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إثبات سلامة مصادر التوريد للمشترين الأمريكيين دون تحمل التكلفة الكاملة لبنية الامتثال التحتية لكل منشأة على حدة.

وتتمثل الخلاصة الرئيسية في أن نجاح الأردن في تنويع الصادرات وخلق فرص العمل سيعتمد بدرجة أقل على تحديد قطاعات جديدة، وبدرجة أكبر على المعالجة المنهجية للفجوات الهيكلية التي يواجهها، والمتمثلة في الحجم، والتنويع، والنفاذ إلى الأسواق، والجاهزية للامتثال. ومن خلال دمج برامج التدريب المهنية والتدريب العملي ضمن سياسات سوق العمل، وتوسيع خدمات الأمتثال للأسواق الأوروبية والعالمية، والإستثمار في البنية التحتية اللوجستية وتيسير التجارة، يمكن للأردن تحويل رأس ماله البشري القوي إلى صادرات قادرة على المنافسة.

وتظهر الدروس المستفادة من المغرب ومصر وتركيا والإمارات العربية المتحدة أن هذه الإصلاحات المؤسسية، وليس التوسع القطاعي وحده، هي العامل الحاسم في تحويل الإمكانات إلى أداء تصديري فعلي.

# 5.0

# التدفقات التجارية ، وهيكل الصادرات،واتجاهات الأسواق العالمية

# 5.1 اتجاهات التجارة في قطاعي السلع والخدمات

يعد فهم ديناميكيات التجارة العالمية أمرا أساسيا لتحديد الاستراتيجية الوطنية للتصديرة. ويحلل هذا الفصل التحولات الهيكلية في التجارة العالمية، ويحدد الأسواق والمنتجات والخدمات عالية النمو، ويعرّف التطورات العالمية باعتبارها فرصا محتملة للمصدرين الأردنيين.

## التجارة العالمية في السلع: الأنماط الهيكلية واتجاهات النمو

### الاتجاه العام وسياق عام 2025

شهدت التجارة العالمية للسلع انتعاشا متواضعا خلال النصف الأول من عام 2025، مدفوعا بتقديم عمليات الاستيراد قبل دخول التعديلات على الرسوم الجمركية الأمريكية حيز التنفيذ، إلى جانب تنامي الطلب على السلع المرتبطة بتقنيات الذكاء الاصطناعي. وتتوقع منظمة التجارة العالمية نمو التجارة العالمية في السلع بنسبة 2.4 في المائة خلال عام 2025، وبنسبة 0.5 في المائة خلال عام 2026، وذلك بعد انكماش بلغ 1.2 في المائة في عام 2023. ورغم تحسن هذه التوقعات مقارنة بالعام السابق، فإنها لا تزال دون متوسط النمو الذي تراوح بين 6-7 في المائة خلال الفترة 1990–2008، والتي اتسمت بما يعرف بمرحلة "العولمة المفرطة" .

ويؤكد هذا النمط وجود تحول هيكلي نحو بيئة تجارية تتسم بقدر أكبر من الإقليمية والاعتماد المتزايد على متطلبات الامتثال. كما تتجه سلاسل القيمة العالمية نحو مزيد من التقصير، في حين يتسارع انتشار المتطلبات المتعلقة بالإفصاح عن الكربون، وتتبع سلاسل الإمداد، وإجراءات العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، أصبح نمو التجارة يعتمد بصورة متزايدة على الاستثمار في البنية التحتية، والاتصال الرقمي، والعوامل الديموغرافية المحفزة للطلب، وليس على تحرير التجارة من خلال خفض الرسوم الجمركية وحده.

### مراكز الطلب الإقليمية

تتشهد أنماط الطلب العالمي تحولات متسارعة نتيجة تضافر السياسات الصناعية، وتغير ديناميكيات الاستهلاك، وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية. ورغم استمرار الأسواق التقليدية في قيادة النمو، فإن هيكل الطلب على الواردات يتأثر بصورة متزايدة بتعقيد الأطر التنظيمية، ومتطلبات توطين الإنتاج، والتوقعات المتنامية المتعلقة بالاستدامة وإمكانية تتبع سلاسل الإمداد.

**منطقة آسيا والمحيط الهادئ:** يؤدي الاستثمار القوي في تنويع التصنيع والبنية التحتية إلى دفع نمو الواردات، لا سيما في الهند وإندونيسيا وفيتنام. كما أن نقل مواقع الإنتاج في إطار استراتيجيات «الصين + 1» يعزز الطلب على الآلات الصناعية، والخدمات الهندسية، والمدخلات الوسيطة. وفي الوقت نفسه، يسهم نمو الطبقة الوسطى الإقليمية — المتوقع أن تمثل ثلثي الإجمالي العالمي بحلول عام 2030 — في زيادة استهلاك الأغذية المصنعة، والمستحضرات الصيدلانية، والسلع الاستهلاكية المعمرة.

**أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى:** توفر إمكانات طلب طويلة الأجل تستند إلى العوامل الديموغرافية، والتحضر، ونقص البنية التحتية. وعلى الرغم من محدودية القوة الشرائية في بعض الأسواق، لا تزال احتياجات الاستيراد مرتفعة في مواد البناء، والآلات، والأسمدة، والمستحضرات الصيدلانية، وغيرها من السلع الأساسية. كما أن تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية AfCFTA، إلى جانب تنامي الطلب الحضري، يعزز جاذبية استراتيجيات الإنتاج الإقليمي والتكامل التجاري، لا سيما في سلاسل توريد الرعاية الصحية، والأعمال الزراعية، والبنية التحتية.

**دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط الأوسع:** تظل معتمدة بدرجة كبيرة على الواردات، ولا سيما في القطاعات المرتبطة بالمشروعات العملاقة التي تقودها الحكومات واستثمارات التحول في قطاع الطاقة. ومع توجيه المشتريات من خلال استراتيجيات وطنية مثل رؤية السعودية 2030 واستراتيجية الحياد الصفري 2050 في دولة الإمارات العربية المتحدة، يتركز الطلب على أنظمة البناء، والبنية التحتية للطاقة المتجددة، والمستلزمات الطبية، ومعدات النقل. كما تتزايد متطلبات المحتوى المحلي، مما يخلق فرصا للشركات القادرة على الاندماج في سلاسل التوريد الإقليمية.

**الاتحاد الأوروبي:** يواصل الحفاظ على مكانته كسوق استيراد متميزة وموجهة نحو الإمتثال. وعلى الرغم من تباطؤ أحجام الواردات الإجمالية، يتركز النمو في فئات مثل الأغذية العضوية، والمنسوجات التقنية، والمدخلات الصناعية منخفضة الكربون. كما أن الأطر التنظيمية للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك نظام تسجيل المواد الكيميائية وتقييمها وترخيصها وتقييدها REACH ، وآلية ضبط حدود الكربون CBAM ، ولائحة التصميم البيئي Ecodesign ، والتوجيهات المرتقبة المتعلقة بالاستدامة، جعلت من الأداء البيئي القابل للتحقق وشفافية سلاسل التوريد متطلبات أساسية للوصول إلى الأسواق.

**شمال أفريقيا:** تواصل مشروعات البنية التحتية والطاقة في دول مثل مصر والمغرب دعم الطلب على الآلات، ومواد البناء، وأنظمة المياه والطاقة. كما توفر قطاعات السيارات والطاقة المتجددة في المغرب فرصة لإقامة شراكات إقليمية في سلاسل التوريد. وفي الوقت نفسه، تشير الاستثمارات المستمرة في التنمية الحضرية والأمن الغذائي في مصر إلى احتياجات استيراد مستقرة. ومع ذلك، لا تزال تقلبات العملات وتعقيد إجراءات الاستيراد تمثل تحديات تشغيلية.

**الولايات المتحدة الأمريكية وكندا:** تواصلان الاستيراد عبر مجموعة واسعة من القطاعات الصناعية والاستهلاكية والغذائية الزراعية، إلا أن الموردين يواجهون بيئة تتسم بقدر متزايد من الانتقائية والتنظيم. ففي الولايات المتحدة، يتأثر نمو الواردات بحوافز إعادة توطين الإنتاج، والرسوم الجمركية المتبادلة، ومتطلبات الامتثال الصارمة، ولا سيما في فئات مثل المستحضرات الصيدلانية التي تخضع لمتطلبات إدارة الغذاء والدواء ، والمنسوجات التي تتطلب الامتثال لقانون منع العمل القسري للإيغور من خلال التتبع، والمنتجات الغذائية الخاضعة لمتطلبات وزارة الزراعة الأمريكية USDA وقانون تحديث سلامة الغذاء FSMA . أما كندا فتظل سوقا مستقرة قائمة على القواعد، مع طلب قوي على المنتجات المستدامة، والمدخلات الحيوية، والخدمات المتخصصة، لكنها تركز أيضا بشكل متزايد على التوريد الأخلاقي والأداء الكربوني. وأصبحت كلتا السوقين تفضلان المُصدرين الذين يتمتعون بوثائق قوية، وشفافية عالية، ومواءمة مع المعايير التنظيمية المتطورة.

**البرازيل ومنطقة السوق الجنوبية المشتركة الأوسع MERCOSUR :** توفران فرصا للطلب مرتبطة بالارتقاء الصناعي، ومدخلات الأعمال الزراعية، وتجديد البنية التحتية. ويقود نمو الطبقة الوسطى في البرازيل طلبا مستداما على الأغذية المصنعة، والمستحضرات الصيدلانية، والإلكترونيات الاستهلاكية، في حين تستمر احتياجاتها للبنية التحتية، ولا سيما في قطاعي النقل والخدمات اللوجستية، في جذب الموردين الدوليين للسلع الرأسمالية. ويمكن أن يشكل التعقيد التنظيمي وتفضيلات المحتوى المحلي عوائق أمام الدخول إلى السوق، إلا أنهما يفتحان أيضا المجال أمام الشراكات واستراتيجيات التوطين المتوافقة مع الخطط الوطنية للتنمية.

**آسيا والمحيط الهادئ**
- الآلات الصناعية وأنظمة الأتمتة
- الخدمات الهندسية والاستشارية
- مواد الإنشاءات (الإسمنت، المعادن)
- المستحضرات الصيدلانية والمنتجات الطبية
- الأغذية المصنعة والسلع الاستهلاكية المعمرة
- مكونات الطاقة المتجددة

**الاتحاد الأوروبي**
- الأغذية العضوية والمستدامة
- المواد الكيميائية المتخصصة والمنسوجات التقنية
- المدخلات الصناعية منخفضة الكربون (الصلب، الألمنيوم)
- السلع القابلة لتتبع سلاسل التوريد (الأغذية الزراعية، والملابس)
- مواد التعبئة والتغليف المتوافقة بيئياً والسلع الاستهلاكية

**الولايات المتحدة الأمريكية وكندا**
- المستحضرات الصيدلانية والمنتجات الصحية المعتمدة من حيث الامتثال
- الصادرات الغذائية والزراعية (المعتمدة والقابلة للتتبع)
- الآلات الصناعية وقطع الغيار البديلة
- مواد التعبئة والتغليف المستدامة والمنتجات الحاصلة على العلامات البيئية
- الملابس والمنسوجات (ذات المنشأ الموثق)

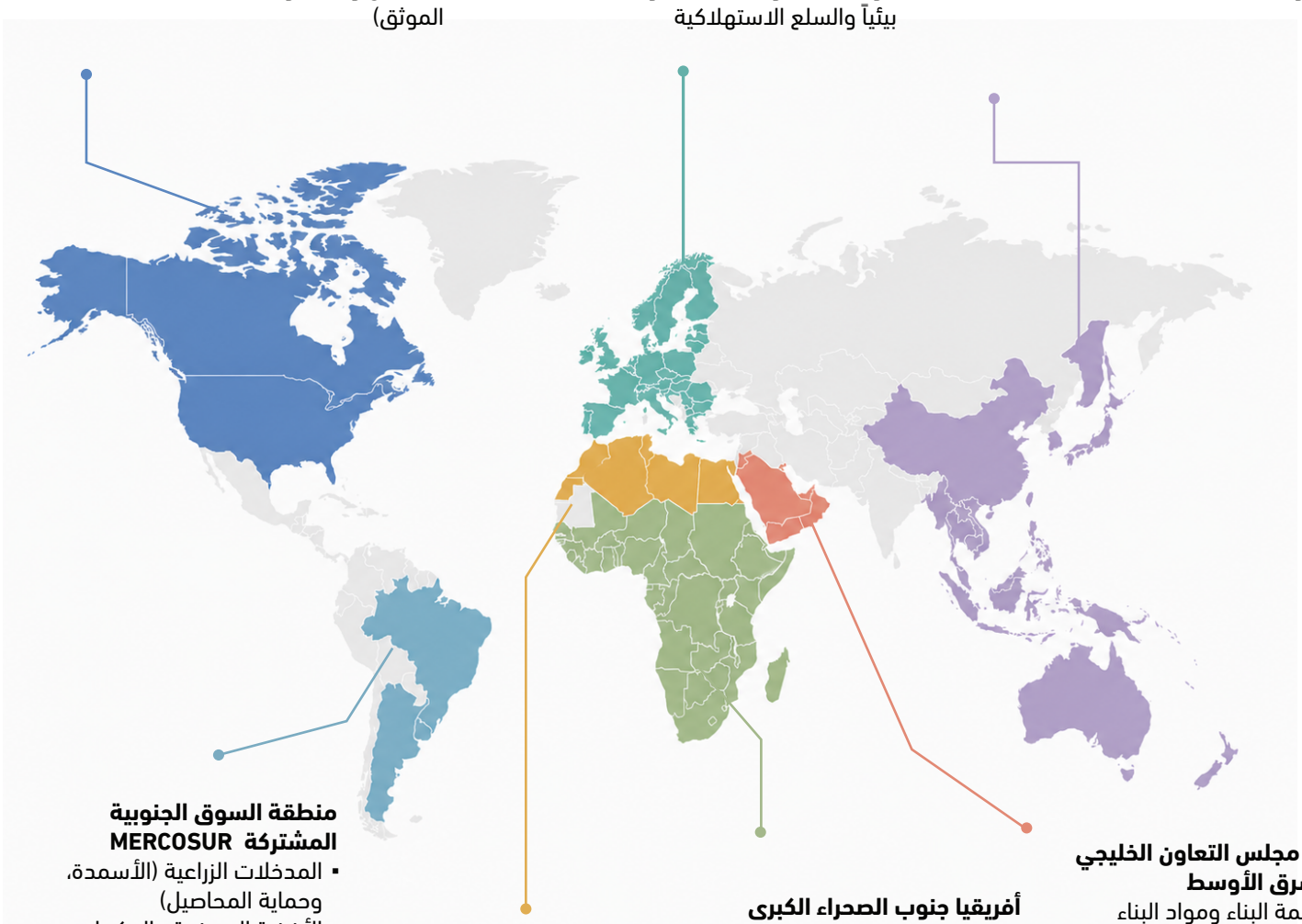

**منطقة السوق الجنوبية المشتركة MERCOSUR**
- المدخلات الزراعية (الأسمدة، وحماية المحاصيل)
- الأغذية المصنعة والمكملات الغذائية
- المستحضرات الصيدلانية وأدوات التشخيص
- السلع الرأسمالية (النقل، والخدمات اللوجستية، والآلات)

**شمال أفريقيا**
- معدات الإنشاءات ومواد البناء
- مدخلات الأمن الغذائي (الحبوب، الأسمدة، التخزين المبرد)
- مكونات الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح)
- مكونات السيارات والمكونات الكهربائية
- أنظمة المياه والخدمات اللوجستية

**أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى**
- مواد الإنشاءات والآلات الثقيلة
- لأسمدة والمدخلات الزراعية
- المستحضرات الصيدلانية والمستلزمات الصحية الأساسية
- الأغذية المعبأة والسلع المنزلية
- البنية التحتية الحضرية وأنظمة المياه

**دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط**
- أنظمة البناء ومواد البناء
- الآلات الصناعية وأنظمة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء
- الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية، والهيدروجين)
- المعدات والمستلزمات الصحية
- الخدمات المعمارية والهندسية وخدمات التشطيبات

**الرسم البياني 9 الطلب الإقليمي على المنتجات والخدمات**

## فئات المنتجات ذات النمو المرتفع

تشير بيانات UN Comtrade وWITS للفترة 2020–2024 إلى عدد من القطاعات التي تجمع بين النمو السريع في الطلب على الواردات وارتباطها بالقاعدة الصناعية في الأردن.

| الفئة / HS النظام المنسق | نمو الواردات العالمية والأسواق الرئيسية |
|---|---|
| المستحضرات الصيدلانية HS 30 | معدل نمو سنوي مركب +7.2% خلال الفترة 2020–2024؛ يشهد الطلب على الواردات ارتفاعا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ودول رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN ، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، مدفوعاً بالنمو السكاني والاستثمار في الرعاية الصحية. |
| الآلات والمعدات غير الكهربائية HS 84 | معدل نمو سنوي مركب +5.8%؛ يقود النمو كل من جنوب شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من خلال دورات التصنيع والاستثمار في البنية التحتية. |
| الآلات والمعدات الكهربائية HS 85 | معدل نمو سنوي مركب +6.4%؛ أسرع معدلات النمو في أسواق آسيا والمحيط الهادئ والأسواق الأفريقية المرتبطة بتجميع الإلكترونيات. |
| مصنوعات الحديد والصلب HS 73 | معدل نمو سنوي مركب +6.9%؛ طلب مستدام من مشروعات البنية التحتية في دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق الأفريقية. |
| الأغذية المصنعة HS 20–21 | معدل نمو سنوي مركب +6.1%؛ يتركز نمو الواردات في المناطق التي تشهد تحضرا متسارعاً وفي أسواق الأغذية الحلال. |

**الجدول 21 فئات الواردات العالمية الأعلى نموا خلال الفترة 2020–2024**

### المستحضرات الصيدلانية HS 30 : التوسع المستمر في الطلب العالمي

بلغت واردات المستحضرات الصيدلانية العالمية 1.1 تريليون دولار أمريكي في عام 2023، محققة معدل نمو سنوي مركب بلغ 7.2 في المائة خلال الفترة 2020–2024، مما يجعلها واحدة من أسرع فئات التجارة الرئيسية نموا. ويقود هذا النمو ثلاثة قطاعات سوقية متميزة:

**الطلب على الأدوية الأساسية:** لا يزال الطلب على الأدوية الأساسية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا يعتمد على الواردات بسبب محدودية القدرات الإنتاجية المحلية. كما يؤدي التوسع في إدارة الأمراض المزمنة وتطوير البنية التحتية للرعاية الصحية إلى زيادة الطلب.

**المستحضرات الصيدلانية المتخصصة والمستلزمات الاستهلاكية للمستشفيات:** توفر هذه الفئة فرصة في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال التوسع في الطاقة الاستيعابية للمستشفيات في إطار رؤية السعودية 2030 والأجندة الوطنية للصحة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مما يعزز المشتريات.

**الأدوية الحيوية المماثلة Biosimilars :** تمثل فرصة سوقية عالمية تتجاوز 200 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030، ولا سيما في أسواق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وأسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرتفعة الدخل. ويتطلب الدخول إلى هذه الأسواق الحصول على الموافقات التنظيمية مثل EMA وFDA، وتوافر بنية تحتية للجودة، ورؤوس أموال كبيرة.

### الآلات والمعدات HS 84 ، HS 85

**الآلات والمعدات غير الكهربائية HS 84 :** حققت معدل نمو سنوي مركب بلغ 5.8 في المائة، مدفوعة بعمليات التصنيع في جنوب شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

**الآلات والمعدات الكهربائية HS 85 :** سجلت نموا بمعدل 6.4 في المائة سنويا، مدعوما بتجميع الإلكترونيات في أسواق آسيا والمحيط الهادئ والأسواق الأفريقية.

وقد تجد الشركات الأردنية المصدرة للمكونات، وأنظمة التحكم، والمعدات الصناعية الخفيفة فرصا للاندماج في سلاسل التوريد الإقليمية.

### الحديد والصلب والمنتجات المعدنية المصنعة HS 72–73

مع نمو الواردات بمعدل سنوي مركب بلغ 6.9 في المائة، فإن الطلب مدفوع بما يلي:

**المشروعات العملاقة في دول مجلس التعاون الخليجي:** تدعم الطلب على الفولاذ الإنشائي، والأنظمة مسبقة الصنع، وهياكل تثبيت الطاقة المتجددة، والتي تعد ضرورية للمشروعات في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر. كما أصبحت شهادات هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي GSO ومعايير الاستدامة مطلوبة بشكل متزايد.

**البنية التحتية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى:** في قطاعات النقل والطاقة والمياه والبناء الحضري تسهم في زيادة واردات المكونات المصنعة.

**الطاقة المتجددة:** تتطلب مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح العالمية ملايين الأطنان من الفولاذ سنويا، مما يفضل الشركات المصنعة القادرة على توفير مواد مقاومة للتآكل ومعتمدة .

### الأغذية المصنعة والوظيفية HS 16–21

بلغت الواردات العالمية 780 مليار دولار أمريكي في عام 2024، محققة معدل نمو سنوي مركب بلغ 6.1 في المائة. ويتشكل الطلب بفعل ما يلي:

**التحضر:** حيث يؤدي ارتفاع استهلاك الأغذية المعبأة والقابلة للتخزين لفترات طويلة في أفريقيا وآسيا إلى زيادة الطلب نتيجة لضيق الوقت، وصغر المساحات السكنية، ومحدودية سلاسل التبريد.

**الاتجاهات الصحية:** يبدي المستهلكون من الطبقة الوسطى استعدادا لدفع أسعار أعلى بنسبة 20–40 في المائة مقابل المنتجات العضوية، وغير المعدلة وراثيا، والمدعمة، والقابلة للتتبع.

**شهادات الحلال:** تعد شرطاً للوصول إلى الأسواق في دول مجلس التعاون الخليجي، وجنوب شرق آسيا، والأسواق الإسلامية الكبرى مثل إندونيسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولا تزال أنظمة الاعتماد مجزأة بين مختلف الولايات القضائية.

## التجارة العالمية في الخدمات: الرقمنة والنمو القائم على المعرفة

بين عامي 2020 و2024، نمت صادرات الخدمات العالمية بمعدل سنوي يُقدّر بنحو 6-7 في المائة، أي ما يعادل ضعف معدل نمو تجارة السلع، لتصل إلى نحو 8 تريليون دولار أمريكي (5.6 تريليون دينار أردني) في عام 2024. ويُعزى هذا النمو إلى أربعة اتجاهات مترابطة: التوسع في الخدمات المقدمة رقميا، وانتعاش خدمات السفر والتعليم والخدمات الطبية، وتعميق أنشطة التواجد التجاري والتجزئة، وتجدد الطلب على خدمات الإنشاءات والهندسة والاستشارات المرتبطة بدورات الاستثمار والبنية التحتية.

### الخدمات الرقمية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تشكل الخدمات القابلة للتقديم رقميا حاليا نحو 55 في المائة من صادرات الخدمات التجارية العالمية، وتقودها مجالات تطوير البرمجيات، والحوسبة السحابية، وتكامل أنظمة تكنولوجيا المعلومات.

وبلغت قيمة خدمات الاتصالات، وخدمات الحاسوب، وخدمات المعلومات 972 مليار دولار أمريكي (687 مليار دينار أردني) في عام 2023، في حين تجاوزت صادرات الخدمات القابلة للتقديم رقميا 4.5 تريليون دولار أمريكي (3.18 تريليون دينار أردني) في عام 2023، ومن المتوقع أن تكون قد وصلت إلى 4.95 تريليون دولار أمريكي (3.49 تريليون دينار أردني) في عام 2024. [126]

بالنسبة للأردن، يوفر هذا القطاع عوائد مرتفعة على الاستثمار في المهارات. فالقوى العاملة الأردنية المؤهلة تقنيا والمتعددة اللغات تتمتع بموقع جيد لتصدير البرمجيات والخدمات التحليلية، شريطة أن يتواءم إطار حماية البيانات في المملكة مع المعايير الدولية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR في الاتحاد الأوروبي. كما أن المواءمة مع قوانين الخصوصية الإقليمية، مثل نظام حماية البيانات الشخصية PDPL في المملكة العربية السعودية، والمرسوم بقانون اتحادي رقم 45 لسنة 2021 بشأن حماية البيانات الشخصية في دولة الإمارات العربية المتحدة، من شأنها أن تعزز مكانة الأردن كمركز موثوق للخدمات الرقمية. [127]

### خدمات السياحة والتعليم والخدمات الطبية

شهدت السياحة الدولية انتعاشا قويا. ففي عام 2023، بلغ عدد السياح الدوليين نحو 1.29 مليار سائح، وقُدرت

الإيرادات العالمية للسياحة الدولية بنحو 1.4 تريليون دولار أمريكي (987 مليار دينار أردني). وفي عام 2024، ارتفعت الإيرادات إلى 1.6 تريليون دولار أمريكي (1.13 تريليون دينار أردني) مع اقتراب عدد الوافدين من 1.4 مليار سائح، مما أعاد النشاط إلى مستويات ما قبل الجائحة. [128] [129] كما يواصل التعليم العابر للحدود نموه، حيث يساهم نحو 7 مليون طالب في التعليم العالي في توليد ما يقارب 180 مليار دولار أمريكي (127 مليار دينار أردني) سنويا من رسوم الدراسة ونفقات المعيشة. [130]

ولا تزال السياحة العلاجية تشكل جزءا متواضعا من التجارة العالمية في الخدمات. ومع ذلك، يقدّر البنك الدولي حجم هذا السوق بنحو 104.7 مليار دولار أمريكي (74.3 مليار دينار أردني) في عام 2019، مع توقعات بتجاوزه 270 مليار دولار أمريكي (191.5 مليار دينار أردني) بحلول عام 2027، مدفوعا بشكل رئيسي بوجهات آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط. ويُعزى هذا النمو إلى فروقات تكاليف العلاج، وقصر فترات الانتظار، والتوسع في أنظمة الاعتماد الدولية التي تعزز الثقة وضمان الجودة. [131]

وتمنح نقاط القوة التنافسية للأردن، والمتمثلة في المستشفيات المعتمدة دوليا والجامعات التي تعتمد اللغة الإنجليزية لغةً للتدريس، موقعا جيدا للاستفادة من فرص السياحة العلاجية والتعليمية. ويتطلب تحقيق هذه الإمكانات اعتماد معايير جودة معترف بها عالميا، وتبسيط إجراءات التأشيرات، وإبرام اتفاقيات رسمية مع شركات التأمين الدولية والجهات الممولة للتعليم لضمان القدرة على تحمل التكاليف، والتغطية المناسبة، وسهولة الوصول للمرضى والطلبة الأجانب.

### الخدمات المقدمة من خلال التواجد التجاري (التمويل والاتصالات وتجارة التجزئة)

تشكل الخدمات المقدمة من خلال الشركات التابعة المملوكة لأطراف أجنبية (النمط 3) الحصة الأكبر من التجارة العالمية في الخدمات، حيث ولّدت نحو 4.1 تريليون دولار أمريكي (2.9 تريليون دينار أردني) من مبيعات الشركات التابعة في عام 2024. [132]

وفي القطاع المالي، تمتلك المجموعات المصرفية الدولية أصولاً عابرة للحدود تقدر بنحو 32 تريليون دولار أمريكي، وهو ما يعكس حجم التكامل المالي العالمي أكثر من كونه يعكس تدفقات التجارة.

كما يواصل الاستثمار في قطاع الاتصالات نموه مدفوعا بالتوسع في شبكات الجيل الخامس 5G ومراكز البيانات، في حين تُقدم خدمات التجزئة بصورة متزايدة من خلال نماذج القنوات المتكاملة المدعومة بتدفقات استثمار أجنبي مباشر بلغت نحو 410 مليار دولار أمريكي (290 مليار دينار أردني) خلال عام 2023. [133]

### خدمات الإنشاءات والهندسة والاستشارات

بلغت التجارة في الخدمات المقدمة من خلال الانتقال المؤقت للمهنيين (النمط 4) نحو 400 مليار دولار أمريكي (283 مليار دينار أردني) في عام 2024. وعلى الرغم من أن هذا النمط يمثل قيمة متواضعة نسبيا في التجارة المسجلة، فإنه يدعم تحويلات مالية عالمية تبلغ 860 مليار دولار أمريكي (609 مليار دينار أردني)، تستحوذ جنوب آسيا والشرق الأوسط على ما يقارب نصفها.

وقد أدى استئناف الاستثمار في البنية التحتية في أفريقيا وآسيا ومنطقة الخليج إلى تجدد الطلب على الخدمات الهندسية والاستشارية. ويمكن للشركات والمهنيين الأردنيين تعزيز قدرتهم التنافسية من خلال الاعتراف المتبادل بالمؤهلات المهنية، وتطبيق أنظمة تأمين قابلة للنقل، والمشاركة في منصات العطاءات الرقمية الإقليمية.

## 5.2 الأسواق التصديرية للسلع والخدمات الأردنية

### 5.2.1 صادرات السلع حسب الأقاليم والدول

لا تزال الصادرات السلعية الأردنية تتسم بتركيز إقليمي مرتفع، بما يعكس القرب الجغرافيوشبكة اتفاقيات التجارة التفضيلية القائمة منذ سنوات. ففي عام 2024، استحوذت الدول العربية ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على 43 في المائة من إجمالي الصادرات، تلتها أمريكا الشمالية بنسبة 27.8 في المائة ، ثم آسيا باستثناء الدول العربية الآسيوية بنسبة 17.7 في المائة. واستوعب الاتحاد الأوروبي ما نسبته 5.3 في المائة، في حين استحوذ الشركاء الأوروبيون من خارج الاتحاد الأوروبي على 1.3 في المائة، ليصل إجمالي حصتهما معا إلى ما يزيد قليلا على ستة في المائة. أما أفريقيا

باستثناء الدول العربية الأفريقية بنسبة 1.1 في المائة، وأمريكا الوسطى والجنوبية بنسبة 0.9 في المائة ، وأوقيانوسيا والأسواق الأخرى بنسبة 0.2 في المائة، فقد مثلت مجتمعة النسبة المتبقية البالغة نحو اثنين في المائة.

ويؤكد هذا النمط وجود تركّز مزدوج، جغرافي ومن حيث المنتجات. إذ يتجه أكثر من ثلثي الصادرات إلى الأسواق العربية المجاورة وأسواق أمريكا الشمالية، فيما تستمد أكثر من نصف قيمة الصادرات السلعية من ثلاث فئات رئيسية هي: الألبسة، والأسمدة والمواد الكيميائية المعدنية، والمستحضرات الصيدلانية. وتشير الزيادات التدريجية في صادرات الأغذية المصنعة، ومواد البناء، والصناعات الخفيفة إلى بروز ملامح تنويع جديدة، إلا أنها لا تزال محدودة من حيث الحجم.

كما يبرز هذا التوزيع مدى اندماج الأردن في أنظمة الإنتاج الإقليمية. فتمتص الأسواق العربية السلع الاستهلاكية والوسيطة، بينما تدعم أمريكا الشمالية فرص العمل في قطاع التصنيع من خلال صادرات الألبسة، وتُعد آسيا الوجهة الرئيسية لصادرات المواد الخام. وفي المقابل، يعمل كل من الاتحاد الأوروبي وأوقيانوسيا بصورة أساسية كمعايير تنظيمية مرجعية، حيث يعكس الوصول إلى هذه الأسواق القدرات الامتثالية أكثر مما يعكس حجم الصادرات. أما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية فتمثلان أسواقا ناشئة ولكنها ذات أهمية استراتيجية، ولا سيما بالنسبة للمستحضرات الصيدلانية، والأغذية المصنعة، والأسمدة المتخصصة.

وسيتطلب الحفاظ على مرونة الصادرات توسيع المشاركة في الأسواق بما يتجاوز الممرات التجارية المهيمنة، وتعميق القيمة المضافة داخل الصناعات الكيميائية والغذائية، وبناء بنية تحتية للشهادات والاعتماد، والخدمات اللوجستية، واحتساب البصمة الكربونية، بما يمكّن المنتجات الأردنية من المنافسة في الأسواق الإقليمية وأسواق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على حد سواء.

وتلخص البيانات الواردة أدناه التوزيع الجغرافي الحالي للصادرات، والذي يشكل خط الأساس لاستراتيجيات التنويع الواردة في القسم 5.3 من هذا الفصل.

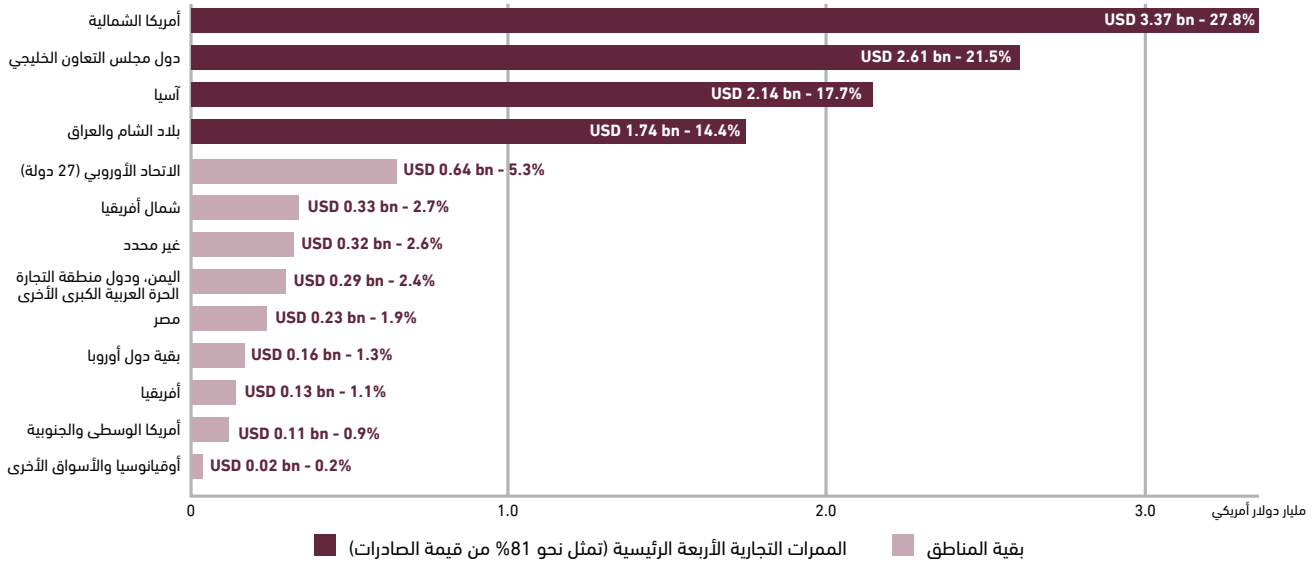


**الرسم البياني 10 توزيع صادرات الأردن حسب المناطق والاتحادات الاقتصادية، 2024**

### الدول العربية

بلغت الصادرات إلى الشركاء العرب ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA ما مجموعه 5.21 مليار دولار أمريكي (3.66 مليار دينار أردني) في عام 2024، بما يمثل 43.0 في المائة من الصادرات السلعية الأردنية. وتتركز التجارة في المستحضرات الصيدلانية، والأغذية المصنعة، ومواد البناء، والسلع الاستهلاكية، مدعومة بالقرب الجغرافي، والمعايير المشتركة، وممرات الخدمات اللوجستية الراسخة.

وفي حين تشكل هذه القاعدة الإقليمية أساسا للإنتاج الصناعي والتشغيل، فإنها تعرض الأردن أيضا لدورات الطلب والتقلبات السياسية.

وسيكون تعزيز تكامل سلاسل التوريد، وأنظمة الشهادات والاعتماد، وروابط الخدمات الرقمية مع أسواق الخليج وبلاد الشام عاملا رئيسيا في ترسيخ القدرة التنافسية الإقليمية.

**دول مجلس التعاون الخليجي**

بلغت الصادرات إلى دول مجلس التعاون الخليجي 2.61 مليار دولار أمريكي (1.85 مليار دينار أردني)، أي ما يزيد قليلا على نصف إجمالي التجارة العربية، بقيادة المملكة العربية السعودية (1.59 مليار دولار أمريكي)، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة (449 مليون دولار أمريكي)، ثم الكويت وقطر وعُمان.

ولا تزال دول مجلس التعاون الخليجي تمثل التجمع الأكثر استقرارا ونضجا تجاريا بالنسبة للأردن، مدفوعة بالطلب المستدام على المستحضرات الصيدلانية، والأغذية المصنعة، ومواد البناء.

ويسهل القرب الجغرافي والمعايير الموحدة من خلال هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي GSO الوصول إلى هذه الأسواق، في حين تحافظ المشروعات العملاقة ضمن أجندة رؤية 2030 على تدفقات المشتريات.

ومع ذلك، فإن سياسات التوطين مثل السعودة والتوطين في دولة الإمارات العربية المتحدة تتطلب بصورة متزايدة شراكات داخل السوق. وتكمن الميزة النسبية للأردن في رأس المال البشري الماهر والخدمات الرقمية باللغة العربية، مما يتيح اندماجا أعمق في الاقتصاد الرقمي والإبداعي المتوسع في المنطقة.

وتدعم هذه الديناميكيات نفسها الطلب المتزايد في دول مجلس التعاون الخليجي على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأردنية، وخدمات تعهيد العمليات التجارية، وخدمات المحتوى الإبداعي، بما يربط بين صادرات السلع والصادرات المعرفية.

**بلاد الشام والعراق**

بلغت الصادرات إلى العراق وفلسطين ولبنان وسوريا 1.74 مليار دولار أمريكي (1.23 مليار دينار أردني)، بما يمثل نحو ثلث الصادرات العربية خارج دول مجلس التعاون الخليجي.

ويهيمن العراق على هذه المجموعة، حيث استورد ما قيمته 1.28 مليار دولار أمريكي من مواد إعادة الإعمار، والمستحضرات الصيدلانية، والمنتجات الغذائية، بزيادة قدرها 34 في المائة على أساس سنوي.

واستوعبت بلاد الشام 465 مليون دولار أمريكي، بما يعكس تعافيا تدريجيا تقيده تحديات الوصول عبر الحدود وعدم استقرار العملات، في حين حافظ اليمن على تجارة متواضعة بلغت 97 مليون دولار أمريكي في ظل النزاع.

وتُعد هذه الأسواق ذات أهمية استراتيجية للتشغيل الإقليمي والآثار الصناعية الممتدة، إلا أنها لا تزال عرضة لاضطرابات الخدمات اللوجستية والمخاطر السياسية.

ومن شأن تحسين البنية التحتية العابرة للحدود، ومواءمة الإجراءات الجمركية، وتوسيع تغطية تمويل التجارة أن يرسخ موقع الأردن في هذه الأسواق عالية الإمكانات والمتقلبة في الوقت نفسه.

**أفريقيا العربية (مصر والمغرب العربي)**

بلغت الصادرات إلى مصر والدول العربية في شمال أفريقيا 565 مليون دولار أمريكي (401 مليون دينار أردني) في عام 2024، موزعة بين مصر (234 مليون دولار أمريكي) والمغرب العربي (331 مليون دولار أمريكي).

وتقود التجارةَ المستحضرات الصيدلانية، والأغذية المصنعة، ومواد البناء، مستفيدة من تفضيلات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والقرب الثقافي.

وتعد مصر سوقا مباشرة ومركز عبور إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إلا أن نقص العملات الأجنبية وتأخر المدفوعات يشكلان تحديات مستمرة.

ويُظهر المغرب العربي، ولا سيما الجزائر وليبيا، تعافيا مستقرا مدفوعا بالطلب في مجالات الصحة العامة وإعادة الإعمار.

ومن شأن تطوير اتفاقيات الاعتراف المتبادل وشراكات الخدمات اللوجستية عبر ممرات التجارة المتوسطية أن يعزز الاحتفاظ بالقيمة المضافة على المستوى الإقليمي، وأن يربط الصادرات الصناعية الأردنية بصورة أكثر فاعلية بالأسواق الأفريقية.

مجتمعة، تشكل المناطق العربية الفرعية النواة الصناعية والاستهلاكية لقاعدة الصادرات الأردنية، إذ ترتكز عليها أكثر من 40 في المائة من إجمالي التجارة السلعية.

**الاتحاد الأوروبي EU-27**

بلغت الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي 642 مليون دولار أمريكي (454 مليون دينار أردني) في عام 2024، بما يعادل 5.3 في المائة من الصادرات السلعية الأردنية، وهي نتيجة متواضعة بالنظر إلى النفاذ التفضيلي المتاح بموجب اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، وقواعد المنشأ المبسطة التي أُدخلت في عام 2016.

وتتركز التجارة في المواد الكيميائية، والأسمدة، والمستحضرات الصيدلانية، حيث تمثل بلجيكا وهولندا البوابتين الرئيسيتين إلى السوق الموحدة.

ولا تزال القدرة على اختراق السوق مقيدة بعوائق فنية وتنظيمية أكثر من كونها مقيدة بالتعريفات الجمركية، ولا سيما متطلبات نظام تسجيل المواد الكيميائية وتقييمها وترخيصها وتقييدها REACH ، وتدابير الصحة والصحة النباتية SPS، ومعايير سلامة الأغذية. كما ستوسع آلية ضبط حدود الكربون نطاق متطلبات التحقق لتشمل الأسمدة والألمنيوم والإسمنت.

وبذلك، يعمل الاتحاد الأوروبي بصورة رئيسية كسوق مرجعية تنظيمية أكثر من كونه وجهة عالية الحجم للصادرات. وسيعتمد التوسع المستدام على تطوير البنية التحتية للمعايير الفنية، وأنظمة احتساب الكربون، وتوفير دعم مستهدف للشهادات والاعتماد، بما يمكّن المنتجين الأردنيين، ولا سيما في قطاعي المواد الكيميائية والأغذية المصنعة، من إثبات الامتثال بتكلفة تنافسية.

**أوروبا الأخرى (خارج الاتحاد الأوروبي)**

بلغت الصادرات إلى الشركاء الأوروبيين من خارج الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك المملكة المتحدة وسويسرا وتركيا واقتصادات رابطة الدول المستقلة CIS مثل روسيا وكازاخستان، ما مجموعه 161 مليون دولار أمريكي (114 مليون دينار أردني) في عام 2024، بما يمثل 1.3 في المائة من الصادرات السلعية الأردنية.

وعلى الرغم من محدودية حجم هذه الأسواق، فإنها تتمتع بأهمية استراتيجية من حيث تنويع الأسواق خارج الممرات التجارية الرئيسية العربية وأمريكا الشمالية.

وتقود هذه التجارة المواد الكيميائية، والأغذية المصنعة، والصناعات الخفيفة، بما يعكس الجهود الأولية للشركات الأردنية للانخراط في قنوات جديدة للتجارة وإعادة التصدير في مرحلة ما بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

وتوفر المملكة المتحدة إمكانات متجددة للنمو في ظل نظامها التجاري المستقل، بينما تمثل تركيا جسراً صناعياً ولوجستياً نحو أوروبا، وتوفر سويسرا وبعض اقتصادات أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة إمكانية الوصول إلى سلاسل التوريد الدوائية والصناعية عالية المعايير.

ومن شأن برامج ترويج الصادرات المستهدفة، التي تركز على الأغذية الموجهة للتجزئة، والمستحضرات الصيدلانية، والمدخلات الصناعية المتخصصة، إلى جانب الاعتراف المتبادل بالمعايير مع المملكة المتحدة وتركيا، أن تحول هذه المجموعة من أسواق هامشية إلى منصات تصدير ثانوية تدعم التنويع وتعزز المرونة.

**أمريكا الشمالية**

بلغت الصادرات إلى أمريكا الشمالية 3.37 مليار دولار أمريكي (2.39 مليار دينار أردني) في عام 2024، بما يمثل 27.8 في المائة من الصادرات السلعية الأردنية.

وتظل المنطقة أكبر سوق للأردن خارج الإقليم، حيث تهيمن الولايات المتحدة الأمريكية بصورة كبيرة على التجارة بنسبة 96 في المائة، تليها كندا والمكسيك.

وتقود التجارة صادرات المنسوجات والملابس بموجب اتفاقية التجارة الحرة الأردنية–الأمريكية JOFTA، مدعومة بعلاقات طويلة الأمد مع المشترين وإمكانية النفاذ المعفى من الرسوم الجمركية. وقد بلغت صادرات الألبسة 2.1 مليار دولار أمريكي، في حين تجاوزت صادرات المنتجات غير المرتبطة بالألبسة، بما في ذلك المستحضرات الصيدلانية، والمواد الكيميائية، والأغذية المصنعة، والمعادن، حاجز الواحد مليار دولار أمريكي مجتمعة، مما يشير إلى تنويع تدريجي في هيكل الصادرات.

ومع ذلك، فقد أدت الرسوم الجمركية المتبادلة التي تم تطبيقها في عام 2025، وتشديد متطلبات التتبع بموجب قانون منع العمل القسري للإيغور UFLPA، وإلغاء حد الإعفاء الأدنى de minimis threshold، إلى زيادة تكاليف الإمتثال.

وبالتالي، تظل الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت نفسه ركيزة أساسية ومصدرا للمخاطر، إذ توفر الحجم وفرص العمل، لكنها تعرّض الأردن لمخاطر الاعتماد على سوق واحدة.

وسيعتمد الحفاظ على الأداء التصديري على تطوير أنظمة التتبع، والتوسع في الصناعات التحويلية غير المرتبطة بالألبسة، وتطوير كندا والمكسيك كوجهات ثانوية للمستحضرات الصيدلانية، والأغذية الحلال، والمواد الكيميائية المتخصصة.

**آسيا (بإستثناء آسيا العربية)**

بلغت الصادرات إلى الأسواق الآسيوية خارج المنطقة العربية 2.14 مليار دولار أمريكي (1.52 مليار دينار أردني) في عام 2024، بما يمثل 17.7 في المائة من الصادرات السلعية الأردنية.

وتهيمن على هذه التجارة الأسمدة والفوسفات والمواد الكيميائية المعدنية، التي تشكل ما يقارب ثلاثة أخماس الصادرات إلى المنطقة. وتظل الهند والصين الشريكين الرئيسيين، حيث تستحوذان معاً على أكثر من 85 في المائة من إجمالي التجارة مع آسيا، تليهما إندونيسيا وماليزيا وتايلاند ضمن رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN.

ويعكس هذا النمط دور الأردن كمورد للمدخلات الزراعية للأسواق الكبيرة الحساسة للأسعار. وقد جاء الانخفاض في قيمة الصادرات خلال عام 2024 نتيجة تراجع الأسعار العالمية للأسمدة، وليس بسبب انخفاض الكميات المصدرة.

وسيتطلب توسيع التجارة التحول نحو إنتاج الأسمدة المركبة، وفوسفات الأعلاف، والمنتجات المتخصصة القائمة على البروم، والمشتقات التقنية المتخصصة.

كما ينبغي أن تستهدف جهود التنويع الطلب الهندي على خلطات الأسمدة عالية الكفاءة، والطلب الصيني على الوسائط الدوائية والكيميائية، والأغذية المصنعة الحاصلة على شهادات الحلال لأسواق جنوب شرق آسيا.

ويعتمد تحقيق هذه الإمكانات على الاستثمار في التصنيع اللاحق، والتعاون التنظيمي في مجالات المواصفات والاختبارات، والمشاركة المستمرة في المعارض التجارية الآسيوية لتعزيز الحضور التجاري.

**أفريقيا (بإستثناء أفريقيا العربية)**

بلغت الصادرات إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 133 مليون دولار أمريكي (94 مليون دينار أردني) في عام 2024، بما يمثل 1.1 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية.

وعلى الرغم من محدودية حجمها، فإن التوسع الديموغرافي والاستثمارات في البنية التحتية في المنطقة يوفران إمكانات طويلة الأجل.

وتقود التجارة المستحضرات الصيدلانية بنسبة 42 في المائة، ومواد البناء بنسبة 26 في المائة، والأغذية المصنعة بنسبة 18 في المائة، وتشمل الوجهات الرئيسية إثيوبيا وكينيا ورواندا وجنوب أفريقيا.

ويُقيد النمو ارتفاع تكاليف تأمين الشحن، ونقص العملات الأجنبية، وطول إجراءات تسجيل المنتجات.

ولتوسيع حضورها في هذه الأسواق، ينبغي للأردن اتباع نهج قائم على إدارة المخاطر من خلال توفير ضمانات تمويل التجارة عبر البنك الأردني لتمويل الصادرات Jordan EXIM Bank، وإبرام اتفاقيات تعاون تنظيمي لتسريع اعتماد المستحضرات الصيدلانية والمنتجات الغذائية، والاستفادة من الممرات اللوجستية المصرية لخفض تكاليف الشحن.

ومن شأن بناء حضور مستدام في مجالات المستحضرات الصيدلانية، والأغذية الحلال، والمنتجات الهندسية الخفيفة أن يعزز مكانة الأردن كمورد موثوق وغير تقليدي لأسواق المشتريات الناشئة في أفريقيا.

**أمريكا الوسطى والجنوبية**

بلغت الصادرات إلى أمريكا الوسطى والجنوبية 110 مليون دولار أمريكي (78 مليون دينار أردني) في عام 2024، بما يمثل 0.9 في المائة من إجمالي الصادرات.

وعلى الرغم من محدودية حجمها، فإن هذه التدفقات تسهم في تنويع قاعدة الصادرات الأردنية وربطها بأسواق زراعية كبيرة تتمتع بطلب مستقر على الأسمدة.

وتهيمن على التجارة الأسمدة والمواد الكيميائية القائمة على الفوسفات (حوالي 80 في المائة)، مع تركزها في البرازيل (86 مليون دولار أمريكي)، إلى جانب أحجام أصغر من الصادرات إلى تشيلي والأرجنتين والدول المجاورة.

وتظل هذه التجارة مرتبطة بالسلع الأساسية وحساسة للأسعار، وتتأثر بالدورات العالمية وبالمنافسة القوية من الموردين في شمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ويعتمد النمو المستقبلي على تطوير الأسمدة المركبة والمتخصصة، إلى جانب تعزيز التعاون الفني في مجالات الزراعة المستدامة والأغذية الحاصلة على شهادات الحلال.كما أن إقامة شراكات مع الموزعين الإقليميين والمشاركة في المعارض التجارية الخاصة بالمدخلات

الزراعية في البرازيل وتشيلي من شأنه أن يساعد في تحويل سمعة الأردن في مجال الفوسفات عالي الجودة إلى حضور أكثر استدامة ومرونة في السوق.

**أوقيانوسيا والدول الأخرى**

بلغت الصادرات إلى أوقيانوسيا والأسواق الأخرى الصغيرة 27 مليون دولار أمريكي (19 مليون دينار أردني) في عام 2024، بما يمثل 0.2 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية.

وعلى الرغم من محدودية قيمتها، فإن هذه الأسواق تعكس قدرة الأردن على الامتثال للمعايير التنظيمية المتقدمة والحفاظ على حضوره العالمي.

وتقود التجارة المستحضرات الصيدلانية بنسبة 42 في المائة، والمواد الكيميائية بنسبة 29 في المائة، والأغذية المصنعة بنسبة 12 في المائة.

وتفرض الوجهات الرئيسية، وهي أستراليا ونيوزيلندا، متطلبات اختبار صارمة من خلال إدارة السلع العلاجية Therapeutic Goods Administration TGA ووزارة الصناعات الأولية Ministry for Primary Industries MPI.

ورغم أن الأحجام التجارية ليست مرشحة للتوسع بشكل كبير، فإن أوقيانوسيا تمثل سوقا متخصصة عالية المصداقية، تعزز سمعة الأردن في مجال الإمتثال، وتوفر شهادات مرجعية تسهل دخول الأسواق الأكبر والأكثر تنظيماً

ومن شأن الاستمرار في بناء الشراكات مع موزعي المستحضرات الصيدلانية والمشاركة في المعارض التجارية مثل Aus MedTech Fine Food Australiag أن يحافظ على الحضور السوقي ويدعم التحول نحو صادرات أعلى مستوى وأكثر اعتمادا على المعرفة.

| المنطقة (وفق تصنيف دائرة الإحصاءات العامة) | الحصة (%) | فئات المنتجات الرئيسية |
|---|---|---|
| أمريكا الشمالية | %27.8 | الألبسة والمنسوجات، المستحضرات الصيدلانية، المواد الكيميائية، الأغذية |
| دول مجلس التعاون الخليجي | %21.5 | المستحضرات الصيدلانية، الأغذية، مواد البناء |
| آسيا (باستثناء آسيا العربية) | %17.7 | الأسمدة والمواد الكيميائية المعدنية، مشتقات البروم، الأغذية |
| بلاد الشام والعراق | %14.4 | مواد إعادة الإعمار، الأغذية، الإسمنت، المستحضرات الصيدلانية |
| الاتحاد الأوروبي (EU-27) | %5.3 | المواد الكيميائية والأسمدة، المستحضرات الصيدلانية، الأغذية، المنسوجات |
| المغرب العربي | %2.7 | المستحضرات الصيدلانية، الأغذية المصنعة، المواد الكيميائية |
| غير محددة / المناطق الحرة | %2.6 | إعادة التصدير / وجهات غير محددة |
| اليمن والدول العربية الأخرى ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA | %2.4 | تدفقات تجارية متنوعة محدودة الحجم |
| مصر | %1.9 | الأغذية المصنعة، المستحضرات الصيدلانية، العبور التجاري |
| أوروبا الأخرى -المملكة المتحدة، سويسرا، تركيا، رابطة الدول المستقلة CIS | %1.3 | المواد الكيميائية، المستحضرات الصيدلانية، الأغذية المصنعة، الصناعات الخفيفة |
| أفريقيا (باستثناء أفريقيا العربية) | %1.1 | المستحضرات الصيدلانية، الأغذية المصنعة، مواد البناء |
| أمريكا الوسطى والجنوبية | %0.9 | الأسمدة والمنتجات القائمة على الفوسفات، الأغذية |
| أوقيانوسيا والأسواق الأخرى | %0.2 | المستحضرات الصيدلانية، المواد الكيميائية، الأغذية |

**الجدول 22 صادرات الأردن من السلع حسب المنطقة، 2024**

## 5.2.2 الأغذية والمنتجات الزراعية والثروة الحيوانية

**لمحة عامة والأداء الإجمالي**

بلغت صادرات الأردن من الأغذية الزراعية والثروة الحيوانية 2.16 مليار دولار أمريكي (1.53 مليار دينار أردني) في عام 2024، بما يمثل 17.8 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية.

ويشمل القطاع أربع فئات رئيسية:
(1) المنتجات النباتية؛ (2) الأغذية المحضرة والمشروبات؛ (3) الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية؛ و(4) الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية.

ولا تزال تجارة الأغذية الزراعية تتركز إقليميا، حيث يتجه أكثر من 70 في المائة منها إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية المجاورة، التي توفر فيها القرب الجغرافي، والتقارب الثقافي، ومعايير الحلال ميزة نسبية.

ويظهر هذا القطاع إمكانات صناعية قوية، إلا أنه لا يزال مقيدا بعدم كفاءة الخدمات اللوجستية، وتشتت أنظمة الشهادات والاعتماد، ومحدودية البنية التحتية لسلاسل التبريد، مما يؤثر سلبا على اتساق الجودة والقدرة التنافسية من حيث مدة صلاحية المنتجات.

**الأغذية المحضرة والمشروبات**

بلغت قيمة صادرات الأغذية المحضرة والمشروبات 910 مليون دولار أمريكي (646 مليون دينار أردني) في عام 2024، مما يجعلها أكبر القطاعات الفرعية للأغذية الزراعية وأسرعها نموا.

ويواصل التوسع الحضري وارتفاع مستويات الدخل في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي والعراق تعزيز الطلب على الأغذية القابلة للتخزين والحاصلة على شهادات الحلال.
وتشمل الصادرات الخضروات المصنعة والمحفوظة، ومنتجات الحبوب والمخبوزات، والحلويات، ومستحضرات الكاكاو، ومشتقات الألبان، ومستحضرات اللحوم، مدعومة بمنشآت تصنيع غذائي حديثة في الأردن وشبكات لوجستية إقليمية موثوقة.

كما يتعزز النمو بفعل المشتريات المرتبطة بإعادة الإعمار في العراق، حيث يزود المنتجون الأردنيون مشروعات المساعدات والمؤسسات والبنية التحتية بمنتجات «جاهزة للاستهلاك».
وسيعتمد الحفاظ على هذا التوسع على تطوير أنظمة متكاملة لضمان الجودة، ودعم العلامات التجارية للأغذية الأردنية الحاصلة على شهادات الحلال، والاستثمار في التتبع الرقمي لتعزيز ثقة المستهلكين في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق الآسيوية.

**المنتجات النباتية**

بلغت قيمة صادرات المنتجات النباتية 848 مليون دولار أمريكي (601 مليون دينار أردني)، بما يمثل 7 في المائة من إجمالي الصادرات.

وتهيمن على هذه الفئة الفواكه الطازجة والمكسرات والخضروات، ولا سيما الطماطم، والخيار، والفلفل، والتمور، والشمام، والفواكه ذات النواة الحجرية، والتي تتجه بصورة رئيسية إلى المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وتتيح الميزة الجغرافية للأردن إمكانية التوصيل البري إلى أسواق الخليج خلال 12–24 ساعة، إلا أن فاقد ما بعد الحصاد والقيود المرتبطة بتدابير الصحة والصحة النباتية لا تزال تحد من الإمكانات المتاحة.

كما تشمل الصادرات القهوة، والشاي، والتوابل، والبقوليات، والبذور الزيتية، بما يعكس دور الأردن كمركز تجاري إقليمي لهذه السلع.

ويتطلب تعزيز القدرة التنافسية الاستثمار في التبريد بعد الحصاد، والفرز، والتعبئة والتغليف، وإنشاء مرافق تفتيش متوافقة مع متطلبات الصحة والصحة النباتية SPS في المعابر الحدودية، والمشاركة الاستراتيجية المستهدفة في شبكات مشتريات الأغذية في دول الخليج.

**الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية**

بلغت قيمة صادرات الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية 379 مليون دولار أمريكي (269 مليون دينار أردني) في عام 2024.

وتتركز التجارة بصورة كبيرة في صادرات الأغنام الحية إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما خلال موسمي عيد الأضحى المبارك وشهر رمضان، حيث تمثل أكثر من ثلثي قيمة هذه الفئة.

وفي حين تستفيد هذه التجارة من الطلب الثقافي الراسخ، فإنها تبقى موسمية ومتقلبة، وتتأثر بمعايير الصحة الحيوانية الصادرة عن هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى محدودية طاقة الشحن بنظام الدحرجة Ro-Ro في ميناء العقبة.وتشمل الصادرات الثانوية منتجات الألبان واللحوم المبردة، إلا أن مساهمتها لا تزال محدودة.

ومن شأن التحول نحو سلاسل قيمة للحوم المصنعة الحاصلة على شهادات الحلال أن يسهم في استقرار الإيرادات، إلا أن ذلك يتطلب الاستثمار في تحديث المسالخ، والخدمات اللوجستية لسلاسل التبريد، والاعتراف المتبادل بشهادات الحلال من قبل الجهات المختصة في دول مجلس التعاون الخليجي ودول جنوب شرق آسيا.

**الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية**

ظلت الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية فئة محدودة الحجم، حيث بلغت صادراتها 18 مليون دولار أمريكي (13 مليون دينار أردني)، موجهة إلى أسواق إقليمية صغيرة وأسواق صناعية متخصصة.

وتشمل المنتجات الزيوت الغذائية، والسمن النباتي، والخلطات من الدهون النباتية المستخدمة في الصناعات الغذائية وخدمات التموين وتقديم الطعام .

وتعتمد آفاق النمو على تحقيق التكامل الرأسي مع عمليات تصنيع البذور الزيتية المحلية، والمواءمة مع متطلبات الملصقات الصحية واللوائح الخاصة بالدهون المتحولة التي يجري تطبيقها بشكل متزايد في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

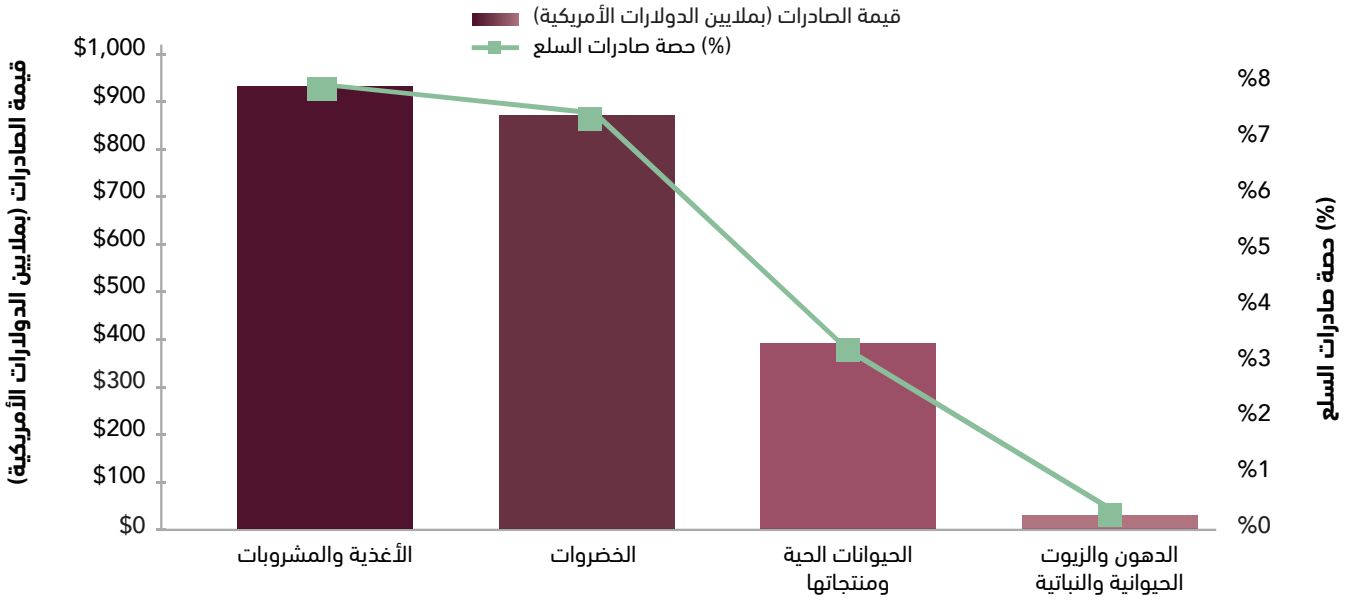


**الرسم البياني 11 الصادرات الأردنية من الأغذية الزراعية والثروة الحيوانية 2024**

## 5.2.3 صادرات الخدمات حسب الأقاليم والدول

لا تزال صادرات الخدمات تتركز بشكل كبير في السياحة والنقل، اللذين شكلا معا 94.4 في المائة من إجمالي إيرادات الخدمات في عام 2023، وفقا لبيانات البنك المركزي الأردني. وفي المقابل، تُظهر القطاعات الأصغر حجما ولكن ذات الأهمية الاستراتيجية - مثل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المهنية والإبداعية - توجهات جغرافية مختلفة وتواجه قيودا هيكلية متميزة.

**خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

بلغت صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المرتبطة بالحاسوب 250 مليون دولار أمريكي (177 مليون دينار أردني) في عام 2025، واتجهت بصورة رئيسية إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والكويت، وقطر. ويظل هذا الرقم متواضعا مقارنة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلي الذي تبلغ قيمته 3.9 مليار دولار أمريكي (2.8 مليار دينار أردني) ويشغل نحو 47,840 شخصاً، مما يبرز وجود إمكانات كبيرة غير مستغلة للتوسع في الصادرات.

ويصنف مؤشر الجاهزية للتقنيات الرائدة لعام 2024 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD الأردن في المرتبة 68، مع استمرار نقاط الضعف في المهارات (المرتبة 95) والقدرات الصناعية

(المرتبة 74، مقارنة بالمرتبة 64 في عام 2023). كما تحد الفجوات في مهارات الحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وأنظمة المؤسسات، إلى جانب محدودية تبني أطر الامتثال لمعايير ISO 27001 و SOC 2 و GDPR، من القدرة على الوصول إلى أسواق المشتريات والتعهيد في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD .

كما أن هيمنة الشركات الصغيرة والمتوسطة على القطاع - يوظف معظمها أقل من 50 موظفا - تحد من قدرتها على التوسع أو التنافس على العقود طويلة الأجل. وعلى سبيل المقارنة، تمكنت مصر من رفع صادراتها من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى أكثر من 5 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2023 من خلال مراكز تقديم خدمات معتمدة، وحوافز لترويج الصادرات، والاستفادة من شبكات الكفاءات الوطنية في الخارج. وسيتطلب تضييق فجوة الصادرات الأردنية تنفيذ برامج منسقة لتطوير المهارات، ودعم الحصول على الشهادات الدولية، وتعزيز جاهزية التصدير، والمواءمة مع أطر تدفقات البيانات العابرة للحدود في إطار استراتيجية الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي 2024–2033.

**الخدمات المهنية والإبداعية**

تندرج الخدمات المهنية والفنية، والتي تشمل بشكل رئيسي الاستشارات الهندسية، وإدارة المشاريع، والخدمات الاستشارية، ضمن فئة خدمات الأعمال الأخرى، التي بلغت قيمتها 142 مليون دولار أمريكي (100.8 مليون دينار أردني) في عام 2023. واستحوذت دول مجلس التعاون الخليجي والعراق على نحو 80 في المائة من هذه التجارة.

وفي المملكة العربية السعودية، خلقت المشروعات العملاقة ضمن رؤية 2030، مثل مشروع نيوم NEOM ومشروع القدية QIDDIYA ومشروعات البحر الأحمر وبوابة الدرعية DIRIYAH Gate، طلبا مستداما، إلا أن متطلبات التوطين واشتراطات التسجيل التجاري غالبا ما تبقي الشركات الأردنية في دور المقاول من الباطن. بوساهمت دولة الإمارات العربية المتحدة بما يقارب 15–20 مليون دولار أمريكي، معظمها في مجالات إدارة المشاريع ودراسات الجدوى، في حين مثلت كل من قطر والكويت معا ما بين 10 و15 مليون دولار أمريكي.

وتعد فرص التوسع في الأسواق الأفريقية أكثر قابلية للتحقق من خلال مشروعات البنية التحتية الممولة من المؤسسات متعددة الأطراف، شريطة توافر مؤهلات معترف بها دوليا، والمشاركة في الائتلافات لتلبية الحدود الدنيا لمتطلبات العطاءات، وتوفير تأمين للمسؤولية المهنية تكون مقبولة لدى الجهات المختصة بالمشتريات. كما تبرز خدمات التصميم الإبداعي والخدمات المعمارية كقطاعات مكملة واعدة، مدعومة بالنمو المتواصل في قاعدة المتخصصين الأردنيين في المحتوى الرقمي وتقنيات التصور ثلاثي الأبعاد.

**السياحة**

تظل السياحة أكبر صادرات الأردن من الخدمات السياحة أكبر صادرات الأردن من الخدمات، حيث حققت إيرادات بلغت 7.4 مليار دولار أمريكي (5.25 مليار دينار أردني) في عام 2023. وساهم مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي والأردنيون غير المقيمين مجتمعين بما يقارب 60–65 في المائة من إجمالي الإيرادات.

واستحوذت المملكة العربية السعودية وحدها على ما يقدر بنحو 2.5–3.0 مليار دولار أمريكي (1.8–2.1 مليار دينار أردني) من إيرادات السياحة الدينية والعلاجية والترفيهية.

وساهمت أوروبا بنسبة 15–18 في المائة (1.1–1.3 مليار دولار أمريكي)، مع تركزها في السياحة الثقافية، والسياحة الدينية، وسياحة المغامرات، في حين شكل الزوار القادمون من الولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 8–10 في المائة (590–740 مليون دولار أمريكي).

أما الوافدون من آسيا، بقيادة الصين واليابان وكوريا الجنوبية، فقد ظلوا يمثلون أقل من 5 في المائة بسبب بُعد المسافة ومحدودية الربط الجوي.

وقد أدت الاضطرابات الإقليمية إلى تغيير هذه الأنماط في عام 2024: حيث انخفض عدد الزوار الأوروبيين بنسبة 54 في المائة، والزوار الأمريكيين بنسبة 35 في المائة، في حين أثبتت الأسواق الإقليمية وأسواق الأردنيين المغتربين قدرة أكبر على الصمود. وسيعتمد التعافي على إعادة استهداف الأسواق العربية وشرائح الأردنيين المقيمين في الخارج، وتعزيز الرسائل التطمينية في أوروبا وأمريكا الشمالية، وتنويع المنتجات السياحية لتشمل مجالات السياحة الصحية، والسياحة المستدامة، وسياحة المغامرات.

وتظل السياحة العلاجية، التي قُدرت قيمتها بنحو 430 مليون دولار أمريكي (305 مليون دينار أردني) في عام 2023، فرصة مهمة عابرة للقطاعات تربط بين خدمات الرعاية الصحية والخدمات السياحية.

# 5.3 الإمكانات التصديرية

## 5.3.1 الإمكانات التصديرية للسلع

**المواد الكيميائية: أكبر الإمكانات غير المستغلة**

تمثل المواد الكيميائية أكبر مكونات إمكانات التصدير الأردنية غير المستغلة، والتي تقدر بنحو 2.9–3.1 مليار دولار أمريكي، بما يعادل حوالي 43–46 في المائة من إجمالي فرص الصادرات السلعية غير المستغلة. ويشكل القطاع 26.3 في المائة من الصادرات الحالية، بقيمة بلغت 3.19 مليار دولار أمريكي في عام 2024، وهو ما يمثل نموا مقارنة بخط الأساس المقدر بنحو 3.0 مليار دولار أمريكي في عام 2023، والذي استندت إليه تقديرات مركز التجارة الدولية ITC. ويترك ذلك نحو 2.9 مليار دولار أمريكي كإمكانات غير مستغلة، مما يعكس مجالاً واسعا للتوسع بما يتجاوز الأسمدة والفوسفات القائمة على السلع الأساسية نحو المشتقات اللاحقة، والمواد الكيميائية المتخصصة، والتركيبات ذات القيمة المضافة.

تمثل مشتقات الفوسفات المسار الأكثر إلحاحا للتوسع. إذ يمكن للأردن الانتقال من تصدير حمض الفوسفوريك الخام إلى إنتاج الأسمدة المركبة، بما يشمل خلطات النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم NPK formu- lations ، وفوسفات الأعلاف المخصصة لأسواق تغذية الحيوانات، وحمض الفوسفوريك عالي النقاوة للاستخدامات الغذائية والصناعية. وتحقق هذه المنتجات اللاحقة قيمة سعرية أعلى وتحد من التعرض لتقلبات أسعار السلع الأساسية.

وتمثل المنتجات المتخصصة القائمة على البرومين مسارا ثانيا للنمو، مستفيدة من مكانة الأردن بوصفه خامس أكبر منتج للبرومين في العالم. وتشمل الفرص مثبطات اللهب المستخدمة في الإلكترونيات ومواد البناء، والمبيدات الحيوية لمعالجة المياه في الأنظمة البلدية والصناعية، والمواد الوسيطة الدوائية المخصصة لأسواق التصنيع التعاقدي في أوروبا وآسيا. وتوفر احتياطيات البرومين الفريدة في البحر الميت ميزة تنافسية، إلا أن تحقيق هذه الإمكانات يتطلب الاستثمار في قدرات التصنيع اللاحق والامتثال لمعايير أسواق التصدير.

كما تمثل مستحضرات التجميل ومنتجات العناية الشخصية فرصة ثالثة، تستفيد من معادن البحر الميت لاستهداف أسواق العناية الصحية الفاخرة. ويتطلب توسيع إنتاج وتسويق أملاح البحر الميت، وأقنعة الطين، ومنتجات العناية بالبشرة القائمة على المعادن تحت علامات تجارية أردنية الاستثمار في التسويق، والامتثال التنظيمي للوائح مستحضرات التجميل في الاتحاد الأوروبي ومتطلبات تسجيل مستحضرات التجميل لدى إدارة الغذاء والدواء الأمريكية، وإقامة شراكات توزيع مع متاجر التجزئة المتخصصة ومنصات التجارة الإلكترونية.

ويبقى الامتثال التنظيمي هو القيد الرئيسي. فقد أظهر تحليل مركز التجارة الدولية ITC أن التحديات المرتبطة بالامتثال، ولا سيما تقييم المطابقة، والاختبارات، والشهادات، وتسجيل المنتجات، تمثل أكثر العوائق التي يتم الإشارة إليها من قبل الشركات. وبالنسبة للمواد الكيميائية، ينعكس ذلك مباشرة في تكاليف التسجيل ضمن نظام تسجيل المواد الكيميائية وتقييمها وترخيصها وتقييدها REACH لدخول أسواق الاتحاد الأوروبي، والتي تتراوح بين 10,000 و500,000 يورو لكل مادة، إلى جانب أعباء تنظيمية مماثلة في أسواق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، والتي تتطلب ملفات فنية، ونشرات بيانات السلامة، وموافقات خاصة بكل دولة.

**الموارد المعدنية**

تبلغ إمكانات الأردن غير المستغلة في قطاع الموارد المعدنية نحو 680–730 مليون دولار أمريكي حتى عام 2024، بعد تعديلها من التقدير الأصلي البالغ 776 مليون دولار أمريكي ليعكس التقدم المحرز خلال عام 2024. وقد بلغت صادرات الموارد المعدنية 840 مليون دولار أمريكي في عام 2024، وتتكون بصورة رئيسية من الفوسفات والبوتاس ومشتقات البرومين. وعلى الرغم من أن الأردن يحتل المرتبة السادسة عالميا في إنتاج الفوسفات والمرتبة الثانية عالميا في تصدير البوتاس، فإن القطاع لا يزال يعتمد بشكل كبير على صادرات السلع الأساسية بالجملة، مع محدودية القيمة المضافة التي تتجاوز عمليات المعالجة الأولية.

**وتعد الهند وإندونيسيا والولايات المتحدة الأمريكية**

الأسواق ذات الأولوية، حيث تظهر الهند أكبر فجوة بين الإمكانات المقدرة والأداء الحالي، بما يعادل نحو 365–385 مليون دولار أمريكي من فرص التصدير الإضافية. وتركز التجارة الحالية على صخور الفوسفات، وحمض الفوسفوريك متوسط النقاوة، وكلوريد البوتاس الموجهة إلى أسواق الأسمدة الزراعية التي تخدم زراعة الأرز والقمح والقطن في الهند.

وتوفر **مشتقات الفوسفات اللاحقة** المسار الأكثر مباشرة لتحقيق القيمة المضافة. فالأسمدة المركبة التي تمزج بين النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم ضمن تركيبات NPK والمصممة وفقا لمتطلبات المحاصيل وظروف التربة المختلفة تحقق أسعارا أعلى مقارنة بالمدخلات الأساسية. كما يخدم فوسفات ثنائي الكالسيوم أسواق الأعلاف الحيوانية وقطاعي الثروة الحيوانية والدواجن اللذين يتميزان بطلب مستقر، بينما يتيح حمض الفوسفوريك عالي النقاوة المستخدم في الصناعات الغذائية والتطبيقات الصناعية الوصول إلى قطاعات ذات هوامش ربح أعلى خارج نطاق السلع الزراعية الأساسية.

وتستهدف **منتجات البوتاس المتخصصة** الأسواق الزراعية عالية القيمة. فالبوتاس القابل للذوبان المستخدم في أنظمة التسميد بالري التي تخدم البيوت المحمية والمحاصيل البستانية عالية القيمة يتيح توصيل العناصر الغذائية بدقة، في حين يوفر كبريتات البوتاسيوم المخصصة للمحاصيل الحساسة للكلوريد (مثل التبغ والفواكه والخضروات)، إمكانية الوصول إلى أسواق تؤثر فيها كلوريدات البوتاس التقليدية سلبا على جودة المنتجات. وتحقق هذه المنتجات المتخصصة علاوات سعرية تتراوح بين 20 - 40 في المائة مقارنة بالبوتاس السلعي.

كما تمتد **تطبيقات مشتقات البرومين** إلى ما هو أبعد من الاستخراج الخام لتشمل مثبطات اللهب المستخدمة في الإلكترونيات ومواد البناء، والمبيدات الحيوية لمعالجة المياه في الأنظمة البلدية، والمواد الوسيطة الدوائية المستخدمة في التصنيع التعاقدي. إلا أن تحقيق هذه الإمكانات يتطلب الاستثمار في البنية التحتية للصناعات الكيميائية والامتثال لمعايير السلامة والبيئة في أسواق التصدير.وتحد القيود الهيكلية من إمكانية تحقيق هذه الإمكانات.

وتمثل **العمليات التصنيعية كثيفة الاستهلاك للطاقة** ما بين 25–35 في المائة من تكاليف التشغيل، حيث يتطلب إنتاج حمض الفوسفوريك، ومعالجة البوتاس، واستخراج البرومين كميات كبيرة من الكهرباء والغاز الطبيعي. كما تفرض ندرة المياه مخاطر على الاستدامة في بلد يعاني من شح الموارد المائية، حيث يتنافس الاستخدام الصناعي للمياه مع احتياجات القطاع الزراعي والاستخدامات البلدية. وتؤدي تقلبات أسعار السلع الأساسية إلى تعريض الإيرادات لدورات الطلب الزراعي العالمية المتأثرة بأسعار المحاصيل والظروف المناخية ومستويات إنتاج الموردين المنافسين. إضافة إلى ذلك، تؤدي الاختناقات في البنية التحتية في ميناء العقبة، حيث تستحوذ صادرات الفوسفات والبوتاس على الجزء الأكبر من حركة المناولة، إلى فترات انتظار للسفن وقيود على عمليات المناولة خلال مواسم الذروة.

وتشمل الأولويات الاستراتيجية الاستثمار في قدرات التصنيع اللاحق لزيادة القيمة المضافة، ودمج مصادر الطاقة المتجددة لخفض تكاليف التشغيل وتعزيز القدرة التنافسية الكربونية في ظل آلية ضبط حدود الكربون، وتطبيق ممارسات الاقتصاد الدائري لإعادة تدوير المياه العادمة الصناعية بما يعالج تحديات الاستدامة.

**الحيوانات والمنتجات الحيوانية**

تبلغ إمكانات الأردن غير المستغلة في قطاع الحيوانات والمنتجات الحيوانية نحو 620–660 مليون دولار أمريكي حتى عام 2024، مما يعكس مجالا واسعا للنمو. وقد بلغت قيمة صادرات الحيوانات الحية وحدها 233 مليون دولار أمريكي في عام 2024، في حين رفعت الفئة الأوسع، التي تشمل منتجات الألبان المصنعة مثل الجبن واللبن واللبنة، ومنتجات اللحوم، والعسل، والجلود، إجمالي صادرات القطاع إلى ما يقدر بنحو 410–430 مليون دولار أمريكي.

ويهيمن على القطاع تصدير الأغنام الحية، التي تمثل ما يقدر بنحو 60–70 في المائة من صادرات الحيوانات، والموجهة إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي لتلبية الطلب خلال المناسبات الدينية، مثل عيد الأضحى المبارك وشهر رمضان، إضافة إلى الاستهلاك على مدار العام. ويؤدي هذا التركيز إلى تقلبات موسمية حادة، حيث تتسبب ذروة الطلب خلال عيد الأضحى في ارتفاع الأسعار وحدوث اختناقات لوجستية في ميناء العقبة. وتمثل المملكة العربية السعودية والكويت وقطر الأسواق ذات الأولوية، حيث تستحوذ المملكة العربية السعودية على ما يقارب نصف الإمكانات غير المستغلة.

ويعد توسيع تجارة الأغنام الحية خلال مواسم الأعياد، بالتوازي مع تطوير عقود توريد سنوية مع سلاسل التجزئة وقطاع الضيافة في دول مجلس التعاون الخليجي، المسار الأكثر مباشرة لتحقيق النمو. إلا أن هذا النهج يكرس التقلبات الموسمية وتحديات رفاه الحيوان أثناء النقل بدلا من معالجة القيود الهيكلية للقطاع.

وتمثل منتجات الألبان المصنعة الموجهة إلى سلاسل المتاجر الكبرى في دول الخليج فرصة ثانية للنمو. ويتطلب توسيع صادرات الجبن واللبن واللبنة الاستثمار في طاقات تصنيع تستوفي معايير سلامة الغذاء

المعتمدة في دول مجلس التعاون الخليجي (مثل HACCP وISO 22000)، وتطوير سلاسل تبريد تحافظ على سلامة درجات الحرارة من مرحلة الإنتاج حتى منافذ البيع، والحصول على شهادات الحلال المتوافقة مع أطر الاعتراف المعتمدة في دول المجلس. إلا أن المنافسة من شركات تصنيع الألبان الراسخة في تركيا والمملكة العربية السعودية ومصر، والتي تمتلك شبكات توزيع إقليمية، تفرض حواجز دخول مرتفعة.

كما أن التوسع نحو منتجات اللحوم المصنعة وسلاسل القيمة الحاصلة على شهادات الحلال يمكن أن يسهم في استقرار الإيرادات وتقليل الاعتماد على تجارة الحيوانات الحية. ويتطلب ذلك إنشاء مرافق للذبح في الأردن أو بالقرب من مراكز الاستهلاك في دول مجلس التعاون الخليجي، وتطوير بنية تحتية لسلاسل التبريد الخاصة بالمنتجات المبردة والمجمدة، والحصول على شهادات حلال معترف بها في مختلف أسواق دول المجلس، بما يتيح الوصول إلى طلب مستمر من قطاعي تجارة التجزئة والخدمات الغذائية على مدار العام. إلا أن متطلبات رأس المال، التي تتراوح بين 10–20 مليون دولار أمريكي للمرافق المتكاملة، والفترات الزمنية اللازمة للحصول على الموافقات التنظيمية - التي تتراوح بين 12 - 24 شهرا - إلى جانب المنافسة من الموردين الأستراليين والبرازيليين والهنود الذين يتمتعون بمزايا الحجم، تشكل حواجز كبيرة أمام الدخول.

وتحد مجموعة من القيود من إمكانية تحقيق هذه الإمكانات عبر مختلف القطاعات الفرعية. فالتقلبات الموسمية تؤدي إلى تركّز الطلب خلال المناسبات الدينية، مما ينتج عنه تذبذب في الأسعار يتراوح بين 30–50 في المائة واختناقات لوجستية في مرافق مناولة المواشي في ميناء العقبة. كما تفرض معايير الصحة الحيوانية الصادرة عن هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GSO متطلبات خاصة بالشهادات البيطرية والفحوصات الدورية، في حين تؤدي قرارات تعليق الاستيراد المرتبطة بانتشار الأمراض إلى تعطيل التدفقات التجارية بشكل دوري. وتزداد حدة القيود المرتبطة بالبنية التحتية للنقل، بما في ذلك محدودية طاقة الشحن بنظام الدحرجة RoRo في ميناء العقبة وصعوبة المحافظة على معايير رفاه الحيوان أثناء النقل، خلال أشهر الصيف عندما تتجاوز درجات الحرارة 40 درجة مئوية، مما يزيد من مخاطر النفوق ويؤثر في الحالة الصحية للحيوانات عند وصولها. أما بالنسبة لمنتجات الألبان واللحوم، فإن عوائق الامتثال لمتطلبات الصحة والصحة النباتية SPS، بما في ذلك الحصول على شهادات HACCP، ومتطلبات التتبع، واستمرارية سلاسل التبريد، تحد من القدرة على النفاذ إلى أسواق التجزئة الخليجية عالية القيمة التي تهيمن عليها شركات إقليمية راسخة.

**الأغذية المصنعة**

تمثل الأغذية المصنعة ما بين 280–320 مليون دولار أمريكي من الإمكانات التصديرية غير المستغلة المتبقية حتى عام 2024، بما يعكس فرصا واعدة في منتجات البسكويت، والحلويات، والخضروات المحفوظة، ومشتقات الألبان. وقد بلغت صادرات الأغذية والمشروبات 910 مليون دولار أمريكي في عام 2024، مدفوعة بالتوسع الحضري في أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ونمو استهلاك الطبقة المتوسطة في العراق ومصر، والطلب المتزايد على الأغذية الجاهزة طويلة الصلاحية الحاصلة على شهادات الحلال. ومع ذلك، لم تحقق جميع القطاعات الفرعية الحصص نفسها من الإمكانات المحددة، مما يشير إلى تفاوت مستويات التطور داخل القطاع.

**منتجات المخابز والحلويات** تمثل المسار الأكثر سهولة للتوسع. إذ يمكن لمصنعي البسكويت والويفر والشوكولاتة الأردنيين الراسخين استهداف أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يسهم ارتفاع مستويات الدخل في زيادة استهلاك الأغذية المعبأة. ويتطلب النجاح في هذه الأسواق تكييف التركيبات لتتلاءم مع الأذواق المحلية، والامتثال لمعايير شهادات الحلال، وإقامة شراكات توزيع مع سلاسل تجارة التجزئة والشبكات التجارية بالجملة على المستوى الإقليمي. إلا أن المنافسة من الشركات المصنعة في تركيا ومصر ودول الخليج، التي تتمتع بمزايا الحجم والانتشار والعلامات التجارية الراسخة، تفرض حواجز دخول متوسطة.

وتستفيد **الخضروات المحفوظة ومستحضراتها** من الإنتاج الزراعي في وادي الأردن من خلال تقديمها في صورة منتجات معلبة أو محفوظة في عبوات زجاجية أو مجمدة مخصصة لسلاسل تجارة التجزئة في دول الخليج. وتشمل هذه المنتجات الطماطم، والخيار، والفلفل، والفواكه ذات النواة الحجرية بعد تصنيعها إلى منتجات طويلة الصلاحية، بما يلبي الطلب المستمر على مدار العام خارج المواسم التقليدية للمنتجات الطازجة. إلا أن تحقيق هذه الإمكانات يتطلب الاستثمار في مرافق تصنيع تستوفي معايير سلامة الغذاء المعتمدة في الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، وتطوير سلاسل تبريد للمنتجات المجمدة، واعتماد حلول تعبئة وتغليف تتوافق مع متطلبات التموضع في أسواق التجزئة.

توفر **مشتقات الألبان**، بما في ذلك الجبن المصنع، ومنتجات الحليب المنكهة، ومنتجات الألبان طويلة الأجل، فرصا واعدة للتوزيع عبر سلاسل المتاجر الكبرى في المنطقة. ويمكن لقطاع تصنيع الألبان الأردني استهداف أسواق دول مجلس التعاون الخليجي والعراق ومصر، حيث يسهم نمو الطبقة المتوسطة في زيادة استهلاك منتجات الألبان المعبأة. إلا أن المنافسة من العلامات التجارية الراسخة في تركيا والمملكة العربية السعودية ومصر، والتي تتمتع بشبكات توزيع واسعة وقاعدة قوية من ولاء المستهلكين، تفرض حواجز مرتفعة أمام دخول السوق.

وتتركز العوائق الرئيسية في الامتثال لمتطلبات تدابير الصحة والصحة النباتية SPS . شهادات HACCP و ISO 22000 و22000 FSSC، المطلوبة للوصول إلى أسواق دول الخليج والأسواق الأوروبية وأمريكا الشمالية عالية القيمة، تفرض تكاليف امتثال تتراوح بين 50,000 - 150,000 دولار أمريكي لكل منشأة، إضافة إلى تكاليف التدقيق السنوية. كما تمثل الاختبارات، والشهادات، وتسجيل المنتجات، الجزء الأكبر من عوائق التصدير، في حين تؤدي المتطلبات الخاصة بكل دولة إلى أعباء امتثال متكررة عبر الأسواق المستهدفة. وتؤكد بيانات مركز التجارة الدولية ITC أن هذه العوائق غير الجمركية تحد بصورة كبيرة من قدرة مصدري الأغذية المصنعة على التوسع، رغم النفاذ التفضيلي الاسمي المتاح بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA والاتفاقيات الثنائية.

**الأغذية الخام (المنتجات الطازجة).** تمثل المنتجات الطازجة، بما في ذلك الطماطم، والخيار، والفلفل، والتمور، والشمام، والفواكه ذات النواة الحجرية، إمكانات غير مستغلة متبقية تتراوح بين 240–280 مليون دولار أمريكي حتى عام 2024. وقد بلغت صادرات المنتجات النباتية 848 مليون دولار أمريكي في عام 2024، بينما لا تزال هناك فرص كبيرة تعتمد على معالجة أوجه القصور في سلاسل التبريد، وتقليل فاقد ما بعد الحصاد، وإزالة العوائق المرتبطة بتدابير الصحة والصحة النباتية SPS التي تحد من الميزة الطبيعية التي يتمتع بها الأردن من حيث قربه الجغرافي من أسواق الخليج.

ويتيح الموقع الجغرافي للأردن نقل المنتجات بالشاحنات إلى وجهات دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة تتراوح بين 12 - 24 ساعة، مما يوفر ميزة بقائها طازجة وطول مدة الصلاحية مقارنة بالموردين الأكثر بعدا. إلا أن الفجوات في البنية التحتية على امتداد سلسلة الإمداد، بدءا من مرافق التخزين عند المزرعة وصولا إلى أنظمة التبريد في المعابر الحدودية، تؤثر سلبا على جودة المنتجات وتحد من قدرتها التنافسية رغم ميزة القرب الجغرافي.

**البنية التحتية للتخزين المبرد.** تمثل البنية التحتية للتخزين المبرد أولوية الاستثمار الأكثر أهمية. فمن شأن إنشاء مرافق تبريد عند المزارع لإزالة حرارة الحقل مباشرة بعد الحصاد، وإنشاء مراكز جملة إقليمية مزودة بمرافق تخزين محكومة بدرجات الحرارة لإطالة العمر التخزيني للمنتجات، وتوفير مرافق تبريد في معبر جابر–نصيب الحدودي مع سوريا وفي ميناء العقبة للحفاظ على استمرارية سلسلة التبريد أثناء إجراءات التخليص الجمركي، أن يسهم مجتمعة في خفض فاقد ما بعد الحصاد، الذي يقدر حالياً بما يتراوح بين 20 - 30 في المائة بالنسبة للخضروات سريعة التلف.

**أنظمة التتبع.** أصبحت أنظمة التتبع التي تعتمد على منصات سلاسل الإمداد الرقمية عنصرا أساسيا للوصول إلى الأسواق عالية القيمة. فمع دخول اللائحة الأوروبية للمنتجات الخالية من إزالة الغابات EUDR حيز التنفيذ في كانون الأول 2024، أصبح من الضروري تقديم إثباتات موثقة تؤكد أن السلع لا تأتي من أراضٍ تعرضت لإزالة الغابات مؤخرا، في حين تتطلب سلاسل التجزئة في دول مجلس التعاون الخليجي بصورة متزايدة التحقق من المنشأ، واختبارات متبقيات المبيدات، والحصول على شهادات الممارسات الزراعية الجيدة GAP. ويتيح تطبيق أنظمة التتبع من المزرعة إلى منافذ البيع، من خلال رموز QR أو منصات البلوك تشين أو أنظمة قواعد البيانات المركزية، الوصول إلى قطاعات التجزئة عالية القيمة التي تكون مستعدة لدفع أسعار أعلى مقابل المنتجات التي تتمتع بجودة واستدامة موثقتين.

**تحديث التعبئة والتغليف.** يمثل تحديث التعبئة والتغليف بما يتوافق مع توجيهات الاتحاد الأوروبي الخاصة بقابلية إعادة التدوير ومتطلبات التموضع في أسواق التجزئة عالية القيمة فرصة لتطوير حلول تعبئة وتغليف مستدامة تحمل علامات تجارية مميزة. فاعتماد عبوات قابلة لإعادة التدوير أو للتحلل الحيوي بما يتوافق مع متطلبات توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن المنتجات البلاستيكية أحادية الاستخدام، وتطوير علامات تجارية متميزة للمنتجات العضوية أو المتخصصة، واعتماد عبوات ذات أحجام مناسبة لأسواق التجزئة الحضرية، كلها عوامل تتيح التميز بعيدا عن المنافسة القائمة على أسعار السلع الأساسية.

إلا أن الاستثمار في التعبئة والتغليف يتطلب تحقيق وفورات الحجم، إذ لا يستطيع صغار المزارعين بشكل

فردي تبني حلول التعبئة والتغليف المتطورة بصورة مجدية اقتصاديا، مما يستدعي تجميع الإنتاج من خلال التعاونيات أو مؤسسات التسويق.

وتستمر المنافسة من الموردين في تركيا ومصر وإسبانيا، الذين يمتلكون بنية تحتية متطورة لسلاسل التبريد وعلاقات راسخة مع قطاع التجزئة، في فرض تحديات أمام النفاذ إلى الأسواق. كما تضيف العوائق المرتبطة بتدابير الصحة والصحة النباتية SPS، بما في ذلك الحدود القصوى لمتبقيات المبيدات، والشهادات الصحية النباتية، ومتطلبات التفتيش عند الاستيراد، مزيداً من التعقيد والتكاليف على عمليات التصدير.

وتركز الأولويات الاستراتيجية على تعزيز الاستثمار المشترك بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية المشتركة لسلاسل التبريد، وتقديم الدعم الفني للحصول على شهادات الممارسات الزراعية الجيدة GAP وتبني أنظمة التتبع، وإجراء مفاوضات ثنائية لتوحيد متطلبات تدابير الصحة والصحة النباتية SPS بين أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، بما يسهم في الحد من أعباء الامتثال المتكررة.

حقق الأردن تقدما ملموسا في الاستفادة من الإمكانات التصديرية المحددة، ولا سيما في قطاع المنسوجات، حيث بلغت نسبة الاستفادة نحو 60%، وفي قطاعي الأغذية والزراعة، حيث تراوحت بين 15% و25% .

ومع ذلك، لا تزال أكبر الفرص من حيث القيمة المطلقة تتركز في قطاعي الكيماويات، بإمكانات تصديرية تتراوح بين 2.9 و3.1 مليار دولار أمريكي، والمعادن والفلزات، بإمكانات تتراوح بين 860 و900 مليون دولار أمريكي، حيث تتجاوز إمكانات النمو فيهما ما بين 80% و155% مقارنة بالمستويات الحالية للصادرات.

**الدلالة الرئيسية 2 التقدم والفرص في الإمكانات التصديرية للسلع**

### 5.3.2 الإمكانات التصديرية للخدمات

يمتلك قطاع الخدمات في الأردن إمكانات كبيرة غير مستغلة للتصدير. ووفقا لتقييمات إمكانات التصدير الصادرة عن مركز التجارة الدولية ITC، يمكن للأردن تصدير خدمات بقيمة تقدر بنحو 14 مليار دولار أمريكي سنوياً بحلول عام 2029، مقارنة بمتوسط صادرات بلغ 6.6 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2019–2023، ووصل إلى نحو 8 مليار دولار أمريكي في عام 2023 بعد التعافي من الجائحة. ويترك ذلك إمكانات غير مستغلة تقدر بنحو 6–7 مليار دولار أمريكي، بما يمثل فرصة نمو تتراوح بين 84 - 106 في المائة، مما يجعل قطاع الخدمات مسارا رئيسيا لتنويع الصادرات وتحفيز النمو الاقتصادي القائم على التصدير في الأردن.

إلا أن الأداء الحالي يكشف عن درجة عالية من التركّز. إذ تستحوذ خدمات السفر على 71 في المائة من إجمالي صادرات الخدمات، في حين تمثل خدمات النقل 18 في المائة. ويعرض هذا التركّز المزدوج الأردن للصدمات الخارجية، حيث أدت جائحة كوفيد-19 إلى انخفاض صادرات خدمات السفر من 5.8 مليار دولار أمريكي في عام 2019 إلى 1.0 مليار دولار أمريكي في عام 2020، واستغرق التعافي عامين. وعلى خلاف صادرات السلع التي تهيمن عليها تقلبات أسعار السلع الأساسية، توفر الخدمات فرصاً كثيفة المعرفة وغنية بفرص العمل تستند إلى الكفاءات البشرية الأردنية، إلا أن تحقيق هذه الإمكانات يتطلب معالجة القيود الهيكلية في خمسة قطاعات ذات أولوية.

#### خدمات السفر: إمكانات بقيمة 9.7 مليار دولار أمريكي

تمثل خدمات السفر أكبر نجاح للأردن وأشد نقاط ضعفه. تترك الصادرات الحالية التي تبلغ حوالي 8 مليارات دولار أمريكي (2023) 4.3 مليار دولار أمريكي من الإمكانات المتبقية حتى عام 2029، وتتركز بشكل كبير في السفر الشخصي الذي يخدم السياحة والزيارات الطبية والتعليم. يعكس نمو الطلب المتوقع بنسبة 27 في المئة التوسع السياحي الإقليمي، وارتفاع استهلاك الطبقة المتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والأصول الفريدة للأردن - البتراء ووادي رم والبحر الميت ومواقع التراث الديني.

تدعم **البنية التحتية للسياحة** الأداء الحالي. استقبل الأردن 5.7 مليون زائر في عام 2019، مما أدى إلى توفير فرص عمل لأكثر من 43000 عامل والمساهمة بنسبة 10-19 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

يتجاوز معدل إشغال الفنادق 60 في المئة خلال مواسم الذروة في عمان والبتراء، في حين تستهدف حملات مجلس السياحة الأردني بشكل متزايد أسواق الخليج وأوروبا وأمريكا الشمالية من خلال القنوات الرقمية.

توفر السياحة الطبية وسياحة الاستشفاء تمايزًا يتجاوز المعالم السياحية التقليدية. تجذب المستشفيات المعتمدة دوليًا - مركز الحسين للسرطان، ومستشفى الأردن، والمستشفى التخصصي - المرضى العراقيين والفلسطينيين والليبيين واليمنيين والخليجيين الذين يبحثون عن مزايا تكلفة بنسبة 40-60 في المائة مقارنة بالأسواق الغربية مع الحفاظ على جودة مماثلة. تدعم الخصائص المعدنية للبحر الميت مكانة الاستشفاء، بينما تخدم الينابيع الحرارية في ماعين وحمامات ماعين قطاعات المنتجعات العلاجية.

لا يزال **السفر التعليمي** متخلفًا على الرغم من الجامعات التي تستخدم اللغة الإنجليزية كوسيلة للتدريس. تخدم الجامعة الأمريكية في مادبا والجامعة الألمانية الأردنية وجامعة الأميرة سمية مجموعات دولية متخصصة، لكن التوسع المنهجي يتطلب تأشيرات مبسطة واعتمادًا دوليًا معززًا وأسعارًا تنافسية مقابل مراكز التعليم في الإمارات العربية المتحدة ومصر.

ورغم الإمكانات الكبيرة التي يتمتع بها القطاع، لا تزال مجموعة من التحديات الهيكلية تحد من الاستفادة الكاملة منها. فالصراعات الإقليمية تؤثر في الصورة الذهنية المتعلقة بالأمن، على الرغم من الاستقرار الذي ينعم به الأردن. كما يتركز تدفق السياح خلال شهري آذار–أيار وأيلول–تشرين الثاني، الأمر الذي يؤدي إلى تقلبات موسمية في مستويات العمالة.

يستهدف مسار الأردن (مسار المشي لمسافة 650 كيلومترًا) سياحة المغامرات ولكنه يواجه فجوات في البنية التحتية في وضع العلامات على الطرق والإقامة. تمثل السياحة البيئية في محمية الدانا للمحيط الحيوي ومحمية غابة عجلون، بالإضافة إلى سياحة الاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والمعارض في عمان، مجتمعة أقل من 15 في المئة من الإيرادات - مما يترك اعتمادًا خطيرًا على الدوائر التقليدية.

وتهدد تحديات الاستدامة استمرارية القطاع على المدى الطويل. فشح المياه، في ظل تصنيف الأردن ضمن أكثر ثلاث دول في العالم معاناة من الإجهاد المائي، يفاقم التنافس على الموارد المائية بين الاستهلاك السياحي والاحتياجات الزراعية والبلدية، ولا سيما في منطقتي البحر الميت والعقبة.

وتتناول خطة العمل الوطنية للنمو الأخضر في قطاع السياحة للأعوام 2021–2025 كفاءة استخدام الموارد، إلا أن تنفيذها لا يزال متفاوتا. كما أن تجاوز عدد زوار البترا 4,000 زائر يوميا يفرض ضغوطا على جهود الحفاظ على المواقع الأثرية، مما يستدعي اعتماد إدارة فعالة للزوار تحقق التوازن بين الإيرادات السياحية وصون التراث.

تشمل **عوائق الوصول** إلى الأسواق متطلبات التأشيرة للسياح الصينيين (أكبر سوق خارجي في العالم)، ومحدودية الربط بالرحلات الجوية المباشرة من المدن الأوروبية والآسيوية، وشراكات شركات الطيران مقارنة بمراكز الطيران الخليجية، وثغرات البنية التحتية للدفع الرقمي التي تحبط الزوار الدوليين.

**الأولويات الاستراتيجية**: تعزيز قدرة القطاع على الصمود في مواجهة الأزمات من خلال تنويع الأسواق والمنتجات، وتطوير بنية تحتية مستدامة تعالج تحديات المياه وإدارة النفايات، وتعزيز التسويق الرقمي لدعم التفاعل مع الأسواق في مرحلة ما بعد الجائحة، وتبسيط إجراءات التأشيرات للأسواق ذات الأولوية مثل الصين والهند وإندونيسيا، والتوسع في المنتجات السياحية المتخصصة، بما في ذلك سياحة المغامرات، وسياحة الاستشفاء، والسياحة الدينية، وسياحة الطهي، إلى جانب وضع معايير جودة موحدة على مستوى القطاع.

### الخدمات التجارية والمهنية: إمكانات غير محققة بقيمة 318 مليون دولار أمريكي

شهد قطاع خدمات الأعمال تراجعاً حاداً مقارنة بمستوياته التاريخية، إذ بلغت قيمة الصادرات 575 مليون دولار أمريكي في عام 2008، وحافظت على مستوى تجاوز 500 مليون دولار أمريكي حتى عام 2013، قبل أن تنخفض إلى 157 مليون دولار أمريكي في عام 2022. ويقدر مركز التجارة الدولية وجود إمكانات تصديرية غير مستغلة بقيمة 318 مليون دولار أمريكي، إلا أن استعادة أداء القطاع تتطلب معالجة القيود الهيكلية الأساسية التي أدت إلى هذا التراجع.

تمثل خدمات الاستشارات الهندسية إحدى أبرز نقاط القوة التنافسية للأردن في قطاع الخدمات. ويضم الأردن نحو 193.000 مهندس مسجل، تشكل النساء نحو 25 في المائة، ويقدمون خدماتهم في 31 دولة، تتركز بصورة رئيسية في دول مجلس التعاون الخليجي والعراق. كما تتمتع مكاتب الاستشارات الهندسية الأردنية بسمعة إقليمية قوية في مجالات الهندسة المدنية، والإنشائية، والهندسة الميكانيكية والكهربائية والصحية، والهندسة الجيوتقنية، والهندسة البيئية.

وتوفر المشروعات العملاقة الجاري تنفيذها في دول مجلس التعاون الخليجي فرصًا واعدة للنمو، بما في ذلك مشاريع نيوم، والبحر الأحمر، والقدية، ومترو الرياض في المملكة العربية السعودية، والإرث التنموي لمعرض إكسبو دبي ومدينة مصدر في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومدينة الحرير في دولة الكويت، إضافة إلى مشاريع إعادة الإعمار في العراق، ولا سيما في قطاعات الكهرباء، والمياه، والنقل، والبنية التحتية لقطاعي النفط والغاز.

ومع ذلك، لا تزال مكاتب الاستشارات الهندسية الأردنية تعمل في معظم الحالات كمقاولين من الباطن لصالح الشركات الهندسية العالمية الكبرى، مثل AE-COM وJacobs وArcadis وAtkins، الأمر الذي يحد من القيمة الاقتصادية التي تحققها، إذ تتراوح هوامش أرباحها بين 15 و 25 في المائة ، مقارنة بما يتراوح بين 35 و 50 في المائة لمقاولين الرئيسيين.

كذلك، لا تزال هناك فجوات جوهرية تحول دون النفاذ إلى الأسواق ذات القيمة المرتفعة. فما يزال اعتماد نمذجة معلومات البناء BIM محدودا، رغم أن العملاء الدوليين يشترطون بشكل متزايد تقديم مخرجات المشاريع وفق هذه المنهجية. كما تتطلب شهادات المباني الخضراء، مثل LEED و BREEAM و GSAS، قدرات فنية لا تتوافر إلا لدى عدد محدود من الشركات. وتفرض المشروعات العملاقة في دول مجلس التعاون الخليجي متطلبات تأمين ضد المسؤولية المهنية تتراوح قيمتها بين 10 و 50 مليون دولار أمريكي، وهو ما يتجاوز القدرة المالية لمعظم مكاتب الاستشارات الهندسية الأردنية. وعلى الرغم من الحاجة الملحة، لا تزال آليات التأمين الجماعي وترتيبات العمل من خلال الائتلافات غير متطورة بالقدر الكافي.

أيضا، يعمل قطاع الاستشارات الإدارية على نطاق محدود في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي والعراق، إلا أن تجزؤ القطاع ووفرة المنشآت متناهية الصغر يحدان من قدرته على التوسع والنمو. كما تهيمن الشركات الاستشارية العالمية الكبرى، مثل McKinsey وBCG وBaing وPwC وDeloitte، على الأعمال الاستراتيجية عالية القيمة، مما يترك الشركات الأردنية تتركز في مجالات التشغيل والخدمات ذات هوامش الربح المنخفضة.

ويواجه القطاع معدل بطالة يبلغ 25 في المائة بين المهندسين، رغم استمرار النقص في الكفاءات المتخصصة في نمذجة معلومات البناء BIM، والهندسة الجيوتقنية، والاستدامة، وإدارة الموارد المائية. كما تستغرق إجراءات التراخيص ما بين 6 و 12 شهرا عبر عدد من الوزارات والجهات الحكومية، في حين لا تتضمن اتفاقيات التجارة سوى سوى قدر محدود من الالتزامات الإضافية لتحرير تجارة الخدمات مقارنة بالتزامات منظمة التجارة العالمية، إذ تفتقر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقيات التجارة الحرة الثنائية إلى أحكام فعالة تتيح نفاذا أوسع لخدمات المهن الاستشارية.

ويقدر مركز التجارة الدولية أن زيادة صادرات القطاع بمقدار 150 مليون دولار أمريكي يمكن أن تسهم في توفير نحو 8,400 فرصة عمل، منها 40 في المائة في قطاع خدمات الأعمال و50 في المائة على مستوى الاقتصاد ككل. ومع ذلك، لا تزال نسبة مشاركة النساء 17 في المائة والشباب 12 في المائة في هذا القطاع أقل من نظيراتها في قطاعات الخدمات الأخرى.

**الأولويات الاستراتيجية:** إنشاء اتحادات استشارية للمناقصات المشتركة، وتطوير التأمين الجماعي لتحسين المصداقية، وتعزيز المؤهلات الدولية BIM، LEED، BREEAM، GSAS من خلال التدريب، وتعزيز الجمعيات المهنية التي تدعو إلى الوصول إلى الأسواق، وإنشاء برامج انتقالية لتحويل المهندسين العاطلين عن العمل إلى متخصصين، والتفاوض على اتفاقيات الاعتراف المتبادل مع دول مجلس التعاون الخليجي لتسهيل تقديم الخدمات عبر الحدود.

### الخدمات المالية: إمكانات بقيمة 227 مليون دولار أمريكي

تتراوح صادرات الخدمات المالية بين 53 - 114 مليون دولار أمريكي (2014-2022) مع تقلبات شديدة وعدم وجود اتجاه واضح. يحدد مركز التجارة الدولية إمكانات غير محققة بقيمة 227 مليون دولار أمريكي، ومع ذلك لا يمثل هذا سوى واحد في المائة من صادرات الخدمات الحالية على الرغم من الأسس المصرفية القوية في الأردن - 25 بنكًا مرخصا يمتلكون أصولا تزيد قيمتها عن 70 مليار دولار أمريكي، وكفاية رأس المال أعلى من بازل 3 Basel III ، ومنصات رقمية متطورة.

تمثل خدمات تحويل الأموال أبرز صادرات القطاع وأكثرها استقرارا، مستفيدة من وجود نحو 800,000 أردني مغترب في دول مجلس التعاون الخليجي والجاليات الفلسطينية في الخارج.

تسهم البنوك في تسهيل تحويلات مالية واردة تتجاوز 3.5 مليار دولار أمريكي سنويا، إلا أن تنامي حلول التكنولوجيا المالية، مثل Wise والحلول القائمة على

تقنية البلوك تشين، بدأ يؤثر في مصادر الإيرادات التقليدية. كما لا يزال الإقراض عبر الحدود محدودا، رغم امتلاك البنك العربي شبكة عمليات تغطي 30 دولة، في حين تراجع نشاط بنوك المراسلة منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008 نتيجة ارتفاع تكاليف الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ولا يزال قطاع التأمين وإعادة التأمين محدود الحجم، رغم وجود 27 شركة، منها 23 شركة للتأمين العام و4 شركات لتأمين الحياة. كما تعتمد المشروعات الإقليمية الكبرى على الحصول على خدمات تأمين مشاريع الإنشاءات من مراكز مالية مثل لندن وزيورخ ودبي بدلا من عمان.

وفي مجال إدارة الثروات، لا يزال القطاع يفتقر إلى مقومات التنافس مع المراكز المالية في دول الخليج، التي تتمتع بمزايا ضريبية وأسواق رأس مال أكثر عمقا. ويبلغ حجم بورصة عمان نحو 20 مليار دولار أمريكي، مقارنة بحوالي 3.2 تريليون دولار أمريكي في السوق المالية السعودية (تداول)، ونحو 1.0 تريليون دولار أمريكي في أسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تواجه الابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية حالة من عدم اليقين التنظيمي. وتتيح البيئات التجريبية التنظيمية Sandboxes التابعة للبنك المركزي اختبار الابتكارات، إلا أن أطر الترخيص لا تزال غير مكتملة في وقت تزداد فيه المنافسة الإقليمية، حيث تستضيف دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من 800 شركة في مجال التكنولوجيا المالية، بينما تضم المملكة العربية السعودية أكثر من 100 جهة مرخصة، في حين يضم النظام البيئي الأردني أقل من 50 شركة.

تشمل عوائق النفاذ إلى الأسواق اشتراطات دول مجلس التعاون الخليجي المتعلقة بجنسية مالكي البنوك، ومتطلبات الشراكات المحلية الإلزامية، وأنظمة الترخيص التي تمنح الأفضلية للمؤسسات القائمة. كما تتضمن الاتفاقيات التجارية قدرا محدوداً من تحرير الخدمات المالية، في حين لا تزال ترتيبات الاعتراف المتبادل بالأطر التنظيمية غائبة.

ويقدر مركز التجارة الدولية ITC أن زيادة الصادرات بمقدار 100 مليون دولار أمريكي يمكن أن تولد نحو 6,700 فرصة عمل، (منها 40 في المائة في قطاع الخدمات المالية و36 في المائة على مستوى الاقتصاد ككل)، مع ارتفاع نسبة توظيف النساء إلى (23 في المائة)، إلا أن القطاع يوفر 67 فرصة عمل لكل مليون دولار أمريكي من الصادرات، وهو أداء تنافسي مقارنة بالقطاعات السلعية، لكنه لا يزال أقل من قطاعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة.

**الأولويات الاستراتيجية:** ترسيخ مكانة الأردن كمركز إقليمي لخدمات المدفوعات على امتداد ممرات التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي وبلدان المشرق، وتطوير الخبرات في مجال التمويل الإسلامي، ووضع أطر تنظيمية للتكنولوجيا المالية تحقق التوازن بين الابتكار والرقابة، والتفاوض بشأن إدراج فصول خاصة بالخدمات المالية في الاتفاقيات التجارية، وتعزيز شبكات البنوك المراسلة، وإرساء التكافؤ التنظيمي مع البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي.

### خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: إمكانات نمو في الطلب بنسبة 81 في المائة

تمثل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر فجوة أداء في الأردن. إذ يشغل القطاع نحو 50,000 عامل، تشكل النساء منهم 33 في المائة، وهي أعلى نسبة على مستوى المنطقة العربية، في حين لم تتجاوز قيمة الصادرات 250 مليون دولار أمريكي في عام 2025، أي أقل من 0.5 في المائة من إجمالي صادرات الخدمات. ويتوقع مركز التجارة الدولية ITC نمو الطلب بنسبة 81 في المائة بحلول عام 2029، مما يشير إلى وجود إمكانات غير مستغلة تتراوح بين 180 - 220 مليون دولار أمريكي.

ويبرز السياق العالمي حجم هذه الفجوة. فقد بنت مصر قطاعا لتعهيد خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتجاوز قيمته 5 مليار دولار أمريكي يخدم عملاء في أوروبا وأمريكا الشمالية، بينما طورت المغرب قطاعاً لتعهيد الخدمات الناطقة بالفرنسية تزيد قيمته على 1.5 مليار دولار أمريكي، ورسخت دولة الإمارات العربية المتحدة مكانتها كمركز رقمي إقليمي بصادرات من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتجاوز 2 مليار دولار أمريكي. أما حصة الأردن، التي تقل عن واحد في المائة من حجم صادرات مصر رغم تقارب جودة الكفاءات البشرية، فتكشف عن إخفاقات هيكلية في تحويل القدرات إلى صادرات.

وتظهر شركات تطوير البرمجيات والخدمات السحابية، التي تتركز في شركات STS Zaintech و-Open Sooq وOptimizag Aspireg، قدرات متقدمة في تطوير تطبيقات الويب الكاملة، وتطبيقات الهواتف الذكية لأنظمة iOS وAndroidg، والحوسبة السحابية باستخدام AWS وMicrosoft Azureg Googleg

تخرج نحو 12,000 متخصص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سنويا، حيث يشير أصحاب العمل إلى نقص في مهارات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، والأمن السيبراني والحاصلين على شهادات CISSP و CEHو OSCP، وهندسة الحوسبة السحابية والحاصلين على شهادات AWS Solutions Architect و-Azure Solu tions Architect، إضافة إلى هندسة DevOps.

وتحد الفجوات في البنية التحتية التصديرية من قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على النفاذ إلى الأسواق الدولية. إذ تفتقر هذه الشركات إلى الخبرة في العقود الدولية، بما في ذلك اتفاقيات الخدمات الرئيسية Master Service Agreements، واتفاقيات مستوى الخدمة SLAs، وبنود الملكية الفكرية. كما تفرض أنظمة المدفوعات تحديات إضافية، حيث يتوقع العملاء الغربيون استخدام منصات مثل PayPal و Stripe، في حين تفرض الخدمات المصرفية الأردنية تكاليف تتراوح بين 2 - 4 في المائة. كما تتطلب شهادات الجودة، مثل ISO 9001 وISO 27001 وCMMI، استثمارات تتراوح بين 15,000 و50,000 دولار أمريكي، وهي تكاليف مرتفعة بالنسبة للشركات الناشئة.

وتشمل أوجه القصور التنظيمية غياب إطار لحماية البيانات يحظى بقرار كفاية Adequacy Determina- tion من الاتحاد الأوروبي، وعدم وضوح التنظيمات المتعلقة بخدمات الحوسبة السحابية ومتطلبات توطين البيانات، إضافة إلى غموض متطلبات الإبلاغ عن حوادث الأمن السيبراني.

ويقدر مركز التجارة الدولية ITC أن زيادة الصادرات بمقدار 50 مليون دولار أمريكي يمكن أن تولد أكثر من 2,700 فرصة عمل، منها 664 وظيفة مباشرة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و930 وظيفة في القطاعات المغذية، و1,111 وظيفة على مستوى الاقتصاد ككل، بما يعادل 54 فرصة عمل لكل مليون دولار أمريكي من الصادرات، وهو من أعلى المضاعفات التشغيلية بين القطاعات. كما يسهم القطاع في معالجة تحديات البطالة من خلال توفير فرص عمل للنساء بنسبة 19 في المائة وللشباب بنسبة 16 في المائة.

**الأولويات الاستراتيجية:** تطوير برامج تصديرية متكاملة تشمل دعم التعاقدات، ونماذج اتفاقيات مستوى الخدمة SLAs، وحلول المدفوعات، والتمويل المشترك للحصول على الشهادات والاعتمادات؛ وإرساء إطار يحقق تكافؤ حماية البيانات مع الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي؛ وتوسيع البرامج التدريبية المكثفة في مجالات الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، والأمن السيبراني؛ وتطوير دور الحكومة كعميل مرجعي للشركات ذات السجل التصديري؛ وتعزيز مشاركة المرأة في قطاع التكنولوجيا من خلال ترتيبات العمل المرنة وتحسين وسائل النقل؛ وتحفيز إنشاء مراكز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدن الثانوية، مثل إربد والزرقاء والعقبة، إلى جانب عمان.

### خدمات النقل: فرص لوجستية إقليمية

تشكل خدمات النقل 18 في المائة من إجمالي صادرات الخدمات، بما يعادل نحو 1.4 مليار دولار أمريكي، ورغم الموقع الاستراتيجي لميناء العقبة على البحر الأحمر، إلا أنها لا تزال تحظى باهتمام محدود على مستوى السياسات. وتتركز الفرص في خدمات الشحن والتخليص، والتخزين، والتخليص الجمركي، والخدمات البحرية التي تخدم تجارة بلاد الشام والعراق.

تعامل ميناء العقبة مع 19 مليون طن في عام 2023، شملت البضائع المنقولة بالحاويات، والفوسفات والبوتاس السائبين، والبضائع العامة. ويتمتع الميناء بعدد من المزايا، منها موقعه على البحر الأحمر، وإمكانية تجنب الازدحام في قناة السويس، والحوافز التي توفرها المنطقة الاقتصادية الخاصة، والطاقة الاستيعابية الجديدة لمحطات الحاويات، إضافة إلى الربط البري مع عمان والزرقاء والحدود العراقية. ومع ذلك، بقيت حركة المناولة دون مستوياتها المسجلة في عام 2019، في حين تمكنت الموانئ المنافسة، مثل جدة، والعين السخنة، وأشدود، وحيفا، من زيادة حصتها السوقية من خلال خفض التعرفة وتحسين الكفاءة التشغيلية.

وتعمل شركات الشحن الأردنية في الغالب كوكلاء لشركات الخدمات اللوجستية العالمية الكبرى (مثل Maersk وMSC وDHL وFedEx وSchenker)، وتحصل على عمولات تتراوح بين 2 - 5 في المائة، مقارنة بهوامش تتراوح بين 15 - 25 في المائة لمقدمي الخدمات اللوجستية المتكاملة. كما يواجه قطاع التخزين فجوات في البنية التحتية، تتمثل في محدودية السعات الحديثة، ونقص مرافق سلاسل التبريد، وقلة مراكز تنفيذ طلبات التجارة الإلكترونية، رغم النمو الإقليمي المتسارع ودخول شركات مثل آمازون Amazon ونون Noon وعلي بابا Alibaba إلى الأسواق.

وتبلغ طاقة الشحن الجوي عبر مطار الملكة علياء الدولي 100,000 طن في عام 2023، ويخدم بصورة رئيسية صادرات الأدوية والإلكترونيات والمنتجات سريعة التلف، إلا أنه يعمل دون طاقته الاستيعابية مع محدودية عمليات طائرات الشحن المخصصة.

كما يواجه النقل البري قيودا تتمثل في تطبيق قواعد الكابوتاج التي تمنع تشغيل الرحلات الداخلية في أسواق المقصد، وتأخر إصدار تصاريح العبور، وتشتت أنظمة التأمين، والقيود المتعلقة بتأشيرات السائقين.

أما الخدمات البحرية، بما في ذلك خدمات الوكالات البحرية، وتزويد السفن بالوقود، وخدمات الصيانة والإصلاح، فما تزال محدودة مقارنة بموانئ جدة وجيبوتي وبورسعيد.

**الأولويات الاستراتيجية:** التفاوض بشأن اتفاقيات العبور، والحد من التأخير على الحدود والقيود المرتبطة بالكابوتاج، وتطوير قدرات ميناء العقبة في مجال إعادة الشحن، وإنشاء مراكز توزيع إقليمية للتجارة الإلكترونية، وتوسيع البنية التحتية لسلاسل التبريد، وتعزيز اعتماد دفتر النقل البري الدولي TIR Carnet، وتحسين الربط بخدمات الشحن الجوي.

## 5.4 تنسيق السياسات التجارية وأولويات النفاذ إلى الأسواق

يتطلب تحقيق تنويع الصادرات على نطاق واسع تعزيز التنسيق بين المؤسسات المعنية بدعم الصادرات، والانتقال من البرامج المتفرقة إلى حلول متكاملة للنفاذ إلى الأسواق تغطي مختلف مراحل العملية التصديرية . ولهذا الغرض، تقترح الاستراتيجية إنشاء فريق وطني لتيسير الصادرات برئاسة وزارة الصناعة والتجارة والتموين ، وعضوية كل من المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية ، وشركة بيت التصدير ، والبنك الأردني للصادرات والواردات ، وغرفة صناعة الأردن، ودائرة الجمارك، و مؤسسة المواصفات والمقاييس، ووزارة الاستثمار. وتتمثل مهام هذا الفريق في: (1) إزالة الاختناقات والإجراءات التي تعيق عمليات التصدير. (2) توحيد وتنسيق خدمات التمويل، والمواصفات، والترويج للمنتجات ذات الأولوية، و(3) إعداد وإدارة قائمة متجددة من الشركات "الجاهزة للتصدير".

وتتمثل الأولويات التشغيلية في أربعة محاور رئيسية: الامتثال من خلال النافذة الواحدة، وتمكين الالتزام بالمعايير، وتوفير التمويل المرتبط بالنفاذ إلى الأسواق، والترويج القائم على الطلب. وينبغي أن تصبح شهادات المنشأ الرقمية، وشهادات الصحة والصحة النباتية SPS والشهادات الفنية الإلكترونية، وأنظمة التفتيش القائمة على تقييم المخاطر، ممارسات معيارية. كما سيتولى مكتب دعم آلية ضبط حدود الكربون CBAM ونظام تسجيل المواد الكيميائية وتقييمها وترخيصها وتقييدها REACH ومتطلبات الصحة والصحة النباتية SPS مساعدة المصدرين على الامتثال لمتطلبات أسواق الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، في حين يمكن لأدوات تمويل التجارة المدعومة من البنك الأردني للصادرات والواردات Jordan EXIM Bank ، والمرتبطة بأوامر شراء موثقة، أن تحد من مخاطر دخول الأسواق ذات النمو المرتفع ولكن الأكثر تقلبا، مثل العراق وسوريا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كما ينبغي أن يركز الترويج التجاري على قائمة مختصرة من مزيج الدول والمنتجات ذات الأولوية، مع متابعة النتائج من خلال إطار رصد مبسط يقيس سرعة إنجاز الشهادات، ومدى الاستفادة من أدوات البنك الأردني للصادرات والواردات Jordan EXIM Bank، والقيمة المضافة الناتجة عن المصدرين الجدد.

ويؤدي هذا النهج المتكامل، الذي يجمع بين الامتثال والتمويل والترويج والبيانات ضمن إطار مؤسسي واحد، إلى خفض تكاليف المعاملات، وتعزيز القدرة التنافسية، وتسريع انتقال الأردن من الاعتماد على ممرات تجارية محدودة إلى صادرات أكثر تنوعا وأعلى قيمة.

# 6.0

# الأسواق التصديرية المستهدفة ذات الأولوية

# 6.1 المقدمة

يقدم هذا الفصل تحليلا مفصلا لملامح 31 سوقا تصديرية ذات أولوية، جرى تحديدها في إطار الاستراتيجية الوطنية الأردنية للتصدير 2026–2029. وتشكل هذه الملامح مرجعا عمليا للمعلومات السوقية يستفيد منه المصدرون الأردنيون، ومؤسسات دعم وتنمية الصادرات، وصانعو السياسات الحكومية الساعون إلى توسيع الحضور التصديري للأردن في الأسواق الاستراتيجية.

وتهدف استراتيجية تنويع الصادرات الأردنية إلى الحد من مخاطر تركّز الصادرات، والتوسع في الأسواق ذات معدلات النمو المرتفعة، والاستفادة من المزايا التنافسية التي يتمتع بها **الأردن في سبعة قطاعات ذات أولوية للسلع**، وهي: الأدوية، والكيماويات، والأسمدة، ومستحضرات التجميل، والمنتجات الغذائية، والمنتجات الهندسية، والمنسوجات والملابس، إضافة إلى **أربعة قطاعات خدمية ذات أولوية**، وهي: خدمات الهندسة المعمارية والهندسية، والاستشارات الإدارية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعات الإبداعية. وقد جرى اختيار الأسواق الإحدى والثلاثين الواردة في هذا الفصل استناداً إلى إطار تحليلي شامل يوازن بين حجم الفرص السوقية وسهولة النفاذ الاستراتيجي إليها.

ويقدم كل ملف سوقي تقييما موحدا يشمل: الأساسيات الاقتصادية للسوق، بما في ذلك عدد السكان، والناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات النمو؛ والطلب على الواردات حسب القطاعات ذات الأولوية واتجاهات نموها؛ والأطر التجارية المطبقة والرسوم الجمركية ذات الصلة؛ والتدابير غير الجمركية والمتطلبات التنظيمية، بما في ذلك آلية تعديل الكربون على الحدود التابعة للاتحاد الأوروبي CBAM، ولائحة تسجيل المواد الكيميائية وتقييمها وترخيصها وتقييدها REACH حيثما ينطبق ذلك؛ ووضع الخدمات اللوجستية بالنسبة للأردن؛ ومدى التقارب الثقافي والعلاقات الدبلوماسية؛ وتحليل البيئة التنافسية؛ والفرص المتاحة في قطاع الخدمات؛ إضافة إلى أبرز المعارض والفعاليات التجارية ذات الأولوية. ويتيح هذا الهيكل الموحد إجراء مقارنات مباشرة بين الأسواق المختلفة، ويدعم اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد استناداً إلى الأدلة والتحليل.

**أهم النتائج:**

يتجاوز إجمالي الطلب على الواردات في الأسواق الإحدى والثلاثين ذات الأولوية 1.0 تريليون دولار أمريكي سنويا. بلغ إجمالي الصادرات الأردنية إلى هذه الأسواق 9.6 مليار دولار أمريكي في عام 2023.

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر سوق للصادرات الأردنية، إذ بلغت قيمة الصادرات إليها 2.77 مليار دولار أمريكي في عام 2023 و3.1 مليار دولار أمريكي في عام 2024، تليها الهند بقيمة 1.73 مليار دولار أمريكي في عام 2023 و 1.4 مليار دولار أمريكي في عام 2024، وهو ما يعكس عودة أسعار الأسمدة إلى مستوياتها الطبيعية، في حين بلغت قيمة الصادرات إلى أسواق المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة مجتمعة نحو 1.9 مليار دولار أمريكي.

تمثل الولايات المتحدة الأمريكية أكبر فرصة تصديرية منفردة للأردن، إذ تبلغ قيمة وارداتها ضمن القطاعات الأردنية ذات الأولوية 484 مليار دولار أمريكي، كما صُنفت ضمن الفئة الأولى في جميع قطاعات السلع السبعة ذات الأولوية. ولا تزال صادرات الملابس في إطار المناطق الصناعية المؤهلة QIZ تشكل إحدى الركائز الأساسية للعلاقات التجارية الثنائية.

يرتبط الأردن باتفاقيات تجارة تفضيلية مع 16 سوقا من الأسواق الإحدى والثلاثين ذات الأولوية، وتسهم هذه الاتفاقيات في تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات أو إلغائها. وتشمل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA التي تغطي الأسواق العربية، واتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي التي تغطي دول الاتحاد الأوروبي، واتفاقية الشراكة بين الأردن والمملكة المتحدة التي تغطي المملكة المتحدة، واتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وسنغافورة التي توفر نفاذا تفضيليا إلى السوق السنغافورية، إضافة إلى اتفاقيتي التجارة الحرة الثنائيتين مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

حددت المنهجية، عبر الأسواق الإحدى والثلاثين ذات الأولوية، **108 تركيبات ذات أولوية بين الأسواق وقطاعات السلع**، موزعة على الفئات الأولى والثانية والثالثة Tier 1 to Tier 3 ، **و34 تركيبة ذات أولوية بين الأسواق وقطاعات الخدمات**، ليبلغ إجمالي تركيبات السوق–القطاع ذات الأولوية المستهدفة في برامج الترويج التجاري 142 تركيبة.

# 6.2 المنهجية

### 6.2.1 إطار اختيار الأسواق

جرى تحديد الأسواق ذات الأولوية استنادا إلى منهجية منظمة تجمع بين التحليل الكمي والمشاورات المباشرة مع ممثلي القطاع الخاص والجهات الحكومية.

واعتمد التقييم على أداة تقييم خاصة تستند إلى معرفة معمقة بواقع الصادرات الأردنية، وتم التحقق من نتائجها من خلال التشاور مع الشركات الأردنية والوزارات والجهات المعنية. ويضمن هذا النهج أن يتم ترتيب أولويات الأسواق استنادا إلى الأدلة وأن يكون متماشيا مع الواقع العملي، والفرص، والتحديات التي تواجه المصدرين الأردنيين.

التقييم الكمي. شمل التقييم 77 سوقا محتملا عبر ستة قطاعات ذات أولوية، باستخدام نظام تقييم قائم على أوزان نسبية يستند إلى خمسة أبعاد رئيسية:

1. **حجم السوق – الطلب على الواردات:** إجمالي قيمة الواردات لفئات المنتجات ذات الأولوية (وفق رموز النظام المنسق HS Codes المتوافقة مع سلة الصادرات الأردنية).
2. **معدل النمو – مسار النمو:** معدل النمو السنوي المركب CAGR للواردات خلال الفترة 2019 – 2023.
3. **سهولة النفاذ إلى السوق:** معدلات الرسوم الجمركية، والحواجز غير الجمركية، ومدى الاستفادة من اتفاقيات التجارة التفضيلية.
4. **مستوى المنافسة – الموقع التنافسي:** مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI لقياس درجة تركّز الموردين، حيث تشير القيم المنخفضة للمؤشر إلى أسواق أكثر تشتتا، وتكون في العادة أكثر انفتاحا أمام دخول موردين جدد.
5. **العلاقات التجارية القائمة:** حجم الصادرات الأردنية الحالية إلى السوق، بما يعكس وجود نفاذ فعلي إلى السوق وعلاقات قائمة مع المشترين.

تشير تصنيفات القطاعات (مثل: الأدوية – المرتبة الأولى #1 Pharmaceuticals ) ترتيب السوق وفقا للتقييم المركب الخاص بكل قطاع، والمستند إلى هذه الأبعاد الخمسة.

**ترتيب أولويات أسواق الخدمات**

إطار تحليل نوعي مواز لتقييم الأسواق ذات الأولوية الخاصة بقطاعات الخدمات الأربعة في الأردن، وهي: خدمات الهندسة المعمارية والهندسية، والاستشارات الإدارية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعات الإبداعية. ويستند إطار تقييم الخدمات إلى خمسة معايير، هي: حجم الطلب، وسهولة النفاذ إلى السوق، ومستوى المنافسة، ومدى مواءمة السوق مع المزايا التنافسية للأردن ، وإمكانات الشراكة.

تم تنفيذ **التقييم النوعي والتحقق من نتائجه** من خلال الجلسات النقاشية لمجموعات التركيز، والمقابلات مع ممثلي القطاعات، والاجتماعات مع الخبراء الرئيسيين، التي وفرت رؤى مهمة لا يمكن لنظام التقييم الكمي وحده أن يعكسها. وأسهمت هذه العملية في تكوين فهم أعمق للعوامل الأساسية والظروف المحيطة، بما في ذلك:

**التشاور المباشر مع المصدرين الأردنيين** في قطاعات السلع الستة ذات الأولوية وقطاعات الخدمات الأربعة ذات الأولوية، بهدف تحديد العلاقات القائمة مع المشترين، ترتيبات وقنوات التوزيع، والمسارات التنظيمية التي سبق استيفاؤها، والقيود التجارية المعروفة في الأسواق المرشحة.

**التشاور مع الوزارات الأردنية والمؤسسات الداعمة للتجارة،** بما في ذلك وزارة الصناعة والتجارة والتموين، والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، وهيئة الاستثمار الأردنية، والجمعيات القطاعية ذات العلاقة، بما يضمن مواءمة النتائج مع أولويات السياسات الوطنية وأنشطة البعثات التجارية القائمة.

**المعلومات السوقية المباشرة** حول الوضع التنافسي للأردن، ومدى الجاهزية التنظيمية، وواقع الخدمات اللوجستية، والجدوى العملية لدخول الأسواق، ولا سيما الأسواق الناشئة والأسواق المصنفة ضمن الفئة الثالثة، حيث قد يؤدي الاعتماد على نتائج أداة التقييم الكمي وحدها إلى المبالغة في تقدير سهولة النفاذ إليها.

**تنقيح أولويات الأسواق على مستوى كل قطاع**
أسفر عن انتاج هيكل التصنيف المرحلي الوارد في القسم 6.4، والذي يصنف كل سوق ضمن الفئة الأولى أو الفئة الثانية أو الفئة الثالثة في كل قطاع فرعي ذي أولوية، استنادا إلى التقييمين الكمي والنوعي معا.

وقد تمت المواءمة بين مخرجات التقييم الكمي والنوعي من خلال مراجعة تحريرية منهجية. وعندما ظهر اختلاف جوهري بين ترتيب السوق وفقا لأداة التقييم الكمي ونتائج التقييم النوعي، جرى تحليل هذا الاختلاف، واستند التصنيف النهائي إلى مصدر الأدلة الأكثر موثوقية بالنسبة إلى تركيبة السوق–القطاع المعنية. وفي الحالات التي ظل فيها قدر من عدم اليقين، تمت الإشارة إلى ذلك في الملف الخاص بالسوق المعني.

## 6.2.2 مصادر البيانات

| فئة البيانات | المصدر الرئيسي |
|---|---|
| **بيانات التجارة** | خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map لعامي 2024/2023، استنادا إلى بيانات قاعدة الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة الدولية UN COMTRADE . |
| **المؤشرات الاقتصادية** | تقرير آفاق الاقتصاد العالمي WEO الصادر عن صندوق النقد الدولي، إصدار تشرين الأول 2024. |
| **بيانات السكان** | مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي لعام 2024. |
| **تركز السوق** | بيانات الواردات الثنائية الواردة في خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map لعام 2023، المستخدمة في احتساب مؤشر تركّز السوق. |
| **معلومات الرسوم الجمركية** | قاعدة بيانات الرسوم الجمركية التابعة لمنظمة التجارة العالمية. |
| **بيانات الصادرات الأردنية** | دائرة الإحصاءات العامة. |
| **المشاورات مع القطاع والوزارات** | التشاور المباشر مع المصدرين الأردنيين، ووزارة الصناعة والتجارة والتموين، والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، والجمعيات القطاعية. |

منهجية مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI. يتم احتساب مؤشرات تركّز الموردين بالاستناد إلى بيانات الواردات الثنائية الواردة في خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map ويحسب مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI وفقا للمعادلة

$HHI = \sum(s_i)^2 \times 100$ حيث تمثل $s_i$ الحصة السوقية لكل دولة موردة من إجمالي واردات السوق المستهدف للقطاع المعني. وتتراوح قيمة المؤشر بين 0 الذي يعكس سوقا شديد التشتت، و100 الذي يعكس هيمنة مورد واحد على السوق. ولأغراض هذا الفصل، تم تصنيف قيم مؤشر هيرفيندال–هيرشمان على النحو الآتي: من 0-20 سوق غير مركّز، 20-40 سوق متوسط التركيز، 40-60 سوق مركّز، أكثر من 60 سوق شديد التركيز. ويطبق هذا التصنيف بصورة موحدة على جميع ملفات التعريف الخاصة بالأسواق. كذلك يتم اعتماد قيمة افتراضية مقدارها 50.0 في الحالات التي لا تتوافر فيها بيانات الواردات الثنائية لقطاع معين في سوق محددة، كما تطبق أداة التقييم معامل ترجيح مقداره 0.5 على الأسواق المصنفة كأسواق مركّزة التي تتراوح قيمة مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI فيها بين 40-60. وتتوافق هذه المنهجية مع مؤشرات تركّز التجارة المعتمدة لدى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) والأطر التحليلية المعتمدة لدى منظمة التجارة العالمية WTO.

## 6.3 الملفات التعريفية للأسواق ذات الأولوية

### 6.3.1 تحديد أولويات الأسواق لقطاع السلع

الأسواق ذات الأولوية لقطاعات السلع الستة في الأردن والمدرجة ضمن رؤية التحديث الاقتصادي:

معايير التقييم: • حجم السوق (35 في المائة) • معدل النمو (25 في المائة) • مستوى المنافسة / مؤشر هيرفيندال–هيرشمان (15 في المائة) • الصادرات الأردنية (15 في المائة) • القرب (10 في المائة)

| القطاع | القطاع الفرعي | رمز النظام المنسق HS | الفئة الأولى السوق (الأسواق) | الفئة الثانية السوق (الأسواق) | الفئة الثالثة السوق (الأسواق) |
|---|---|---|---|---|---|
| المستحضرات الصيدلانية | تصنيع الأدوية والمستحضرات الصيدلانية للاستخدام البشري | 3004-3003 | الولايات المتحدة الأمريكية<br>المملكة العربية السعودية<br>الإمارات العربية المتحدة<br>العراق | أوغندا<br>كينيا<br>رواندا<br>أوزبكستان | كازاخستان |
| | اللقاحات البيطرية | 3002 | المملكة العربية السعودية<br>الإمارات العربية المتحدة<br>العراق | أوغندا<br>كينيا<br>رواندا<br>أوزبكستان | فيتنام<br>كوريا الجنوبية |

| القطاع | القطاع الفرعي | رمز النظام المنسق HS | الفئة الأولى السوق (الأسواق) | الفئة الثانية السوق (الأسواق) | الفئة الثالثة السوق (الأسواق) |
|---|---|---|---|---|---|
| المنتجات الزراعية الطازجة | الخضروات والفواكه والجذور والدرنات الصالحة للأكل | 08 -07 | المملكة العربية السعودية<br>الإمارات العربية المتحدة<br>قطر<br>الكويت<br>العراق | ألمانيا<br>المملكة المتحدة<br>كندا<br>هولندا<br>أوزبكستان<br>تركيا | ماليزيا<br>سنغافورة |

| القطاع | القطاع الفرعي | رمز النظام المنسق HS | الفئة الأولى السوق (الأسواق) | الفئة الثانية السوق (الأسواق) | الفئة الثالثة السوق (الأسواق) |
|---|---|---|---|---|---|
| الصناعات الغذائية | تجهيز وحفظ اللحوم والأسماك والقشريات والرخويات | 1602 | المملكة العربية السعودية<br>الإمارات العربية المتحدة<br>قطر<br>الكويت<br>العراق | أوزبكستان | ماليزيا<br>جمهورية كازاخستان |
| | تجهيز وحفظ الفواكه والخضروات | 20 | الولايات المتحدة الأمريكية<br>المملكة العربية السعودية<br>الإمارات العربية المتحدة | ألمانيا<br>المملكة المتحدة<br>كندا<br>هولندا<br>أوزبكستان | ماليزيا |

| القطاع | القطاع الفرعي | رمز النظام المنسق HS | الفئة الأولى السوق (الأسواق) | الفئة الثانية السوق (الأسواق) | الفئة الثالثة السوق (الأسواق) |
|---|---|---|---|---|---|
| الصناعات الغذائية | صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية | 15 | الولايات المتحدة الأمريكية<br>المملكة العربية السعودية<br>الإمارات العربية المتحدة | ألمانيا<br>المملكة المتحدة<br>كندا<br>أوزبكستان<br>بلجيكا | اليابان |
| | صناعة منتجات الألبان | 04 | المملكة العربية السعودية<br>الإمارات العربية المتحدة<br>قطر<br>الكويت<br>العراق | أوزبكستان | جمهورية كازاخستان |
| | صناعة منتجات المخابز | 1905 | المملكة العربية السعودية<br>الإمارات العربية المتحدة<br>قطر<br>الكويت<br>العراق | الولايات المتحدة الأمريكية<br>ألمانيا<br>المملكة المتحدة<br>كندا<br>أوزبكستان | جمهورية كازاخستان |
| | صناعة السكر ومنتجات السكر | 17 | المملكة العربية السعودية<br>الإمارات العربية المتحدة<br>قطر<br>الكويت<br>العراق | ألمانيا<br>المملكة المتحدة<br>كندا<br>أوزبكستان<br>بلجيكا | إندونيسيا<br>جمهورية كازاخستان |
| | صناعة الكاكاو والشوكولاتة والحلويات السكرية | 18 | المملكة العربية السعودية<br>الإمارات العربية المتحدة<br>قطر<br>الكويت<br>العراق | الولايات المتحدة الأمريكية<br>أوزبكستان<br>رواندا | جمهورية كازاخستان |
| | صناعة المعكرونة والشعيرية والكسكس والمنتجات النشوية المماثلة | 1902 | المملكة العربية السعودية<br>الإمارات العربية المتحدة<br>قطر<br>الكويت<br>العراق | الولايات المتحدة الأمريكية<br>أوزبكستان<br>رواندا | جمهورية كازاخستان |
| | صناعة الأعلاف الحيوانية الجاهزة | 23 | المملكة العربية السعودية<br>الإمارات العربية المتحدة<br>قطر<br>الكويت<br>العراق | تركيا | باكستان |
| | صناعة المشروبات الغازية وإنتاج المياه المعدنية وغيرها من المياه المعبأة | 22 | المملكة العربية السعودية<br>الإمارات العربية المتحدة<br>قطر | الولايات المتحدة الأمريكية<br>أوزبكستان<br>رواندا | جمهورية كازاخستان |

| القطاع | القطاع الفرعي | رمز النظام المنسق HS | الفئة الأولى السوق (الأسواق) | الفئة الثانية السوق (الأسواق) | الفئة الثالثة السوق (الأسواق) |
|---|---|---|---|---|---|
| الكيماويات | صناعة الأسمدة والمركبات النيتروجينية | 31 | البرازيل<br>الولايات المتحدة الأمريكية<br>الصين<br>الهند | باكستان<br>أوزبكستان<br>سنغافورة | اليابان<br>إندونيسيا<br>كوريا الجنوبية<br>جمهورية كازاخستان<br>سوريا |
| | الكيماويات غير العضوية؛ والمركبات العضوية أو غير العضوية للمعادن الثمينة | 28 | المملكة العربية السعودية<br>البرازيل<br>الولايات المتحدة الأمريكية<br>الصين<br>الهند | باكستان<br>أوزبكستان<br>سنغافورة | اليابان<br>إندونيسيا<br>كوريا الجنوبية<br>جمهورية كازاخستان<br>سوريا |
| | صناعة مبيدات الآفات وغيرها من المنتجات الكيماوية الزراعية، والمطهرات والمعقمات | 3808 | المملكة العربية السعودية<br>الإمارات العربية المتحدة<br>قطر<br>الكويت<br>العراق | باكستان<br>أوزبكستان<br>سنغافورة | إندونيسيا<br>جمهورية كازاخستان |
| | صناعة الدهانات والورنيشات والطلاءات المماثلة وأحبار الطباعة والمعاجين | 3208 | المملكة العربية السعودية<br>الإمارات العربية المتحدة<br>قطر | أوزبكستان | جمهورية كازاخستان |
| | صناعة الصابون والمنظفات ومستحضرات التنظيف والتلميع، | 3402 | المملكة العربية السعودية<br>الإمارات العربية المتحدة<br>قطر<br>الكويت | العراق<br>الولايات المتحدة الأمريكية<br>أوزبكستان | جمهورية كازاخستان<br>سوريا |
| | مستحضرات التجميل | 33 | الولايات المتحدة الأمريكية<br>المملكة العربية السعودية<br>الإمارات العربية المتحدة | إسبانيا<br>ألمانيا<br>سلطنة عمان<br>كندا<br>سنغافورة | اليابان<br>إندونيسيا<br>أوزبكستان<br>ماليزيا |

| القطاع | القطاع الفرعي | رمز النظام المنسق HS | الفئة الأولى السوق (الأسواق) | الفئة الثانية السوق (الأسواق) | الفئة الثالثة السوق (الأسواق) |
|---|---|---|---|---|---|
| الصناعات الهندسية | صناعة المعادن الثمينة الأساسية والمعادن الأساسية غير الحديدية | 71 | الولايات المتحدة الأمريكية<br>المملكة العربية السعودية<br>الإمارات العربية المتحدة<br>قطر<br>الكويت | ألمانيا<br>كندا<br>سنغافورة | إندونيسيا<br>ماليزيا |
| | صناعة المنتجات المعدنية المشكلة، باستثناء الآلات والمعدات | 73 | المملكة العربية السعودية<br>الإمارات العربية المتحدة<br>قطر | سوريا<br>العراق<br>أوزبكستان | جمهورية كازاخستان |
| | صناعة الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية | 84 | الولايات المتحدة الأمريكية<br>المملكة العربية السعودية | ألمانيا<br>رواندا<br>سوريا<br>العراق<br>أوزبكستان | جمهورية كازاخستان<br>كينيا |
| | صناعة المعدات الكهربائية | 85 | الولايات المتحدة الأمريكية<br>المملكة العربية السعودية | ألمانيا<br>رواندا<br>سوريا<br>العراق<br>أوزبكستان | جمهورية كازاخستان<br>كينيا |
| | صناعة المركبات ذات المحركات والمقطورات وأنصاف المقطورات | 87 | المملكة العربية السعودية<br>الإمارات العربية المتحدة<br>قطر | سوريا<br>العراق<br>أوزبكستان | جمهورية كازاخستان<br>كينيا |
| | صناعة الطائرات، بما في ذلك الطائرات المدنية والعسكرية والرياضية والطائرات المسيرة وغيرها | 8806 | المملكة العربية السعودية<br>الإمارات العربية المتحدة<br>قطر<br>الكويت | سوريا<br>أوزبكستان | جمهورية كازاخستان<br>كينيا |

| القطاع | القطاع الفرعي | رمز النظام المنسق HS | الفئة الأولى السوق (الأسواق) | الفئة الثانية السوق (الأسواق) | الفئة الثالثة السوق (الأسواق) |
|---|---|---|---|---|---|
| المنسوجات | السجاد وأغطية الأرضيات | 57 | سلطنة عُمان<br>المملكة العربية السعودية<br>الإمارات العربية المتحدة<br>قطر<br>الكويت | الولايات المتحدة الأمريكية | |
| | الملابس المحاكة | 61 | الولايات المتحدة الأمريكية<br>المملكة العربية السعودية<br>كندا | ألمانيا<br>هولندا<br>المملكة المتحدة<br>بلجيكا | أوزبكستان |
| | الملابس المنسوجة | 62 | الولايات المتحدة الأمريكية<br>المملكة العربية السعودية<br>الإمارات العربية المتحدة<br>قطر<br>الكويت | ألمانيا<br>هولندا<br>المملكة المتحدة<br>بلجيكا | أوزبكستان |
| | الأحذية المزودة بمقدمة معدنية واقية | 640340 | المملكة العربية السعودية<br>الإمارات العربية المتحدة<br>قطر<br>الكويت | العراق<br>سوريا | أوزبكستان<br>ألمانيا |

### 6.3.2 تحديد أولويات الأسواق لقطاع الخدمات

الأسواق ذات الأولوية لصادرات الأردن من الخدمات المهنية والتقنية

معايير التقييم: • الطلب • إمكانية النفاذ إلى السوق • مستوى المنافسة • توافق السوق مع المزايا التنافسية الأردنية • إمكانات الشراكة

| الفئة | خدمات الهندسة المعمارية والهندسية | الإستشارات الإدارية | تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | الصناعات الإبداعية |
|---|---|---|---|---|
| الفئة الأولى | المملكة العربية السعودية<br>العراق<br>الإمارات العربية المتحدة<br>سلطنة عمان | المملكة العربية السعودية<br>الإمارات العربية المتحدة<br>العراق<br>مصر | المملكة العربية السعودية<br>الإمارات العربية المتحدة<br>العراق<br>قطر<br>سلطنة عمان | المملكة العربية السعودية<br>الإمارات العربية المتحدة<br>قطر<br>سلطنة عمان |
| الفئة الثانية | كينيا<br>رواندا<br>سوريا جهات مانحة | كينيا<br>رواندا<br>سلطنة عمان<br>سوريا جهات مانحة/شريك تنموي | كينيا<br>رواندا<br>مصر<br>سوريا جهات مانحة/شريك تنموي | العراق |
| الفئة الثالثة | أوزبكستان<br>جمهورية كازاخستان | أوزبكستان | أوزبكستان<br>جمهورية كازاخستان | أوزبكستان<br>جمهورية كازاخستان |

المصدر: خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية (ITC Trade Map)، 2023/2024

## 6.4 أسواق التصدير ذات الأولوية للأردن حسب الأقاليم

يعرض الجدول أدناه أسواق التصدير ذات الأولوية للأردن حسب الأقاليم في إطار المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتصدير ، بما يعكس مزيجا استراتيجيا من الفرص القائمة والفرص الناشئة في أهم الأسواق العالمية. ويستند تحديد الأولويات إلى إمكانات السوق، والقدرة التنافسية للقطاعات، والعلاقات التجارية القائمة، بما يوفر إطارا عمليا لتوجيه جهود ترويج الصادرات، وتنويع الأسواق، والجهود المستهدفة لدعم التصدير.

### دول مجلس التعاون الخليجي

| | قطاعات السلع ذات الأولوية | قطاعات الخدمات ذات الأولوية | عدد القطاعات ذات الأولوية | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|---|
| **المملكة العربية السعودية** | الأدوية، الكيماويات، مستحضرات التجميل، المنتجات الغذائية، الصناعات الهندسية، المنسوجات والملابس | خدمات الهندسة المعمارية والهندسية، الاستشارات الإدارية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الصناعات الإبداعية | 10 | 1,415 مليون دولار |
| **الإمارات العربية المتحدة** | الأدوية، الكيماويات، مستحضرات التجميل، المنتجات الغذائية، الصناعات الهندسية، المنسوجات والملابس | خدمات الهندسة المعمارية والهندسية، الاستشارات الإدارية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الصناعات الإبداعية | 10 | 477.2 مليون دولار |
| **قطر** | الكيماويات، المنتجات الغذائية، الصناعات الهندسية، المنسوجات والملابس | تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الصناعات الإبداعية | 6 | 164.2 مليون دولار |
| **سلطنة عمان** | مستحضرات التجميل، السجاد | خدمات الهندسة المعمارية والهندسية، الاستشارات الإدارية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الصناعات الإبداعية | 6 | 82.6 مليون دولار |
| **الكويت** | الكيماويات، المنتجات الغذائية، الصناعات الهندسية، المنسوجات والملابس | — | 4 | 182.7 مليون دولار |

**ملاحظة بشأن البيانات التجارية.** تستند بيانات صادرات الأردن إلى كل سوق، الواردة في الملفات التعريفية للأسواق التالية، إلى إحصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، وهي المصدر الوطني الرسمي لبيانات صادرات الأردن. أما بيانات واردات الأردن من كل سوق، فتستند إلى البيانات الثنائية الواردة في خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map. ونظرا إلى أن المصدرين يعتمدان منهجيات ومبادئ مختلفة في تقييم البيانات، فإن بيانات الصادرات والواردات الواردة ضمن الميزان التجاري الثنائي ليست قابلة للمقارنة المباشرة. وعليه، ينبغي النظر إلى أرصدة الميزان التجاري باعتبارها مؤشرا على الاتجاه والحجم، وليس باعتبارها قيما صافية دقيقة. وعند وجود فروقات جوهرية، يشار إلى ذلك في الملف التعريفي للسوق.

## بلاد الشام والعراق

| | قطاعات السلع ذات الأولوية | قطاعات الخدمات ذات الأولوية | عدد القطاعات ذات الأولوية | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|---|
| العراق | الأدوية، الكيماويات، المنتجات الغذائية، الصناعات الهندسية، المنسوجات والملابس | خدمات الهندسة المعمارية والهندسية، الاستشارات الإدارية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الصناعات الإبداعية | 9 | 936 مليون دولار |
| سوريا | الكيماويات، الأسمدة، الصناعات الهندسية، المنسوجات والملابس | خدمات الهندسة المعمارية والهندسية، الاستشارات الإدارية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | 7 | 89 مليون دولار |

## شمال إفريقيا

| | قطاعات السلع ذات الأولوية | قطاعات الخدمات ذات الأولوية | عدد القطاعات ذات الأولوية | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|---|
| مصر | — | الاستشارات الإدارية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | 2 | 171 مليون دولار |

## أوروبا

| | قطاعات السلع ذات الأولوية | قطاعات الخدمات ذات الأولوية | عدد القطاعات ذات الأولوية | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|---|
| ألمانيا | مستحضرات التجميل، المنتجات الغذائية، الصناعات الهندسية، المنسوجات والملابس | — | 4 | 35.4 مليون دولار |
| هولندا | المنتجات الغذائية، المنسوجات والملابس | — | 2 | 112 مليون دولار |
| بلجيكا | المنتجات الغذائية، المنسوجات والملابس | — | 2 | 92 مليون دولار |
| إسبانيا | مستحضرات التجميل | — | 1 | 106 مليون دولار |
| المملكة المتحدة | المنتجات الغذائية، المنسوجات والملابس | — | 2 | 76 مليون دولار |
| تركيا | المنتجات الغذائية | — | 1 | 102 مليون دولار |

## أمريكا الشمالية

| | قطاعات السلع ذات الأولوية | قطاعات الخدمات ذات الأولوية | عدد القطاعات ذات الأولوية | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|---|
| كندا | مستحضرات التجميل، المنتجات الغذائية، الصناعات الهندسية، المنسوجات والملابس | — | 4 | 127 مليون دولار |
| الولايات المتحدة الأمريكية | الأدوية، الكيماويات، الأسمدة، مستحضرات التجميل، المنتجات الغذائية، الصناعات الهندسية، المنسوجات والملابس | — | 7 | 2,765 مليون دولار |

## شرق وجنوب شرق آسيا

| | قطاعات السلع ذات الأولوية | قطاعات الخدمات ذات الأولوية | عدد القطاعات ذات الأولوية | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|---|
| الصين | الكيماويات، الأسمدة | — | 2 | 378 مليون دولار |
| إندونيسيا | الكيماويات، الأسمدة، مستحضرات التجميل، المنتجات الغذائية، الصناعات الهندسية | — | 5 | 187.7 مليون دولار |
| ماليزيا | مستحضرات التجميل، المنتجات الغذائية، الصناعات الهندسية | — | 3 | 57 مليون دولار |

## جنوب آسيا

| | قطاعات السلع ذات الأولوية | قطاعات الخدمات ذات الأولوية | عدد القطاعات ذات الأولوية | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|---|
| الهند | الكيماويات، الأسمدة | — | 2 | 1,726 مليون دولار |
| باكستان | الكيماويات، الأسمدة، المنتجات الغذائية | — | 3 | 9 ملايين دولار |

## إفريقيا جنوب الصحراء

| | قطاعات السلع ذات الأولوية | قطاعات الخدمات ذات الأولوية | عدد القطاعات ذات الأولوية | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|---|
| كينيا | الأدوية، الصناعات الهندسية | خدمات الهندسة المعمارية والهندسية، الاستشارات الإدارية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | 5 | 5.7 مليون دولار |
| رواندا | الأدوية، المنتجات الغذائية، الصناعات الهندسية | خدمات الهندسة المعمارية والهندسية، الاستشارات الإدارية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | 6 | 3.4 مليون دولار |
| أوغندا | الأدوية | — | 1 | 5.8 مليون دولار |

## شرق وجنوب شرق آسيا (الموسعة)

| | قطاعات السلع ذات الأولوية | قطاعات الخدمات ذات الأولوية | عدد القطاعات ذات الأولوية | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|---|
| سنغافورة | الكيماويات، الأسمدة، مستحضرات التجميل، المنتجات الغذائية، الصناعات الهندسية | — | 5 | 21 مليون دولار |
| كوريا الجنوبية | الأدوية، الكيماويات، الأسمدة | — | 3 | 41 مليون دولار |
| اليابان | الكيماويات، الأسمدة، مستحضرات التجميل، المنتجات الغذائية | — | 4 | 55 مليون دولار |
| فيتنام | الأدوية | — | 1 | 8 ملايين دولار |

## آسيا الوسطى

| | قطاعات السلع ذات الأولوية | قطاعات الخدمات ذات الأولوية | عدد القطاعات ذات الأولوية | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|---|
| أوزبكستان | الأدوية، الكيماويات، الأسمدة، مستحضرات التجميل، المنتجات الغذائية، الصناعات الهندسية، المنسوجات والملابس | خدمات الهندسة المعمارية والهندسية، الاستشارات الإدارية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الصناعات الإبداعية | 11 | 2.3 مليون دولار |
| كازاخستان | الأدوية، الكيماويات، الأسمدة، المنتجات الغذائية، الصناعات الهندسية | خدمات الهندسة المعمارية والهندسية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الصناعات الإبداعية | 8 | 1.8 مليون دولار |

## أمريكا الجنوبية

| | قطاعات السلع ذات الأولوية | قطاعات الخدمات ذات الأولوية | عدد القطاعات ذات الأولوية | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|---|
| البرازيل | الكيماويات، الأسمدة | — | 2 | 114 مليون دولار |
| الإجمالي | 31 سوقا ضمن 11 إقليما | | 138 | 9,553.3 مليون دولار |

يظهر تباين لافت بين اتساع التغطية القطاعية والأداء الحالي للصادرات. فكل من أوزبكستان وجمهورية كازاخستان ورواندا تتمتع بتغطية واسعة ضمن القطاعات ذات الأولوية، إلا أن تدفقات الصادرات الأردنية الحالية إليها لا تزال منخفضة، ما يجعلها من أبرز الفرص الجديدة غير المستغلة. وفي المقابل، تسجل الصين والهند والبرازيل تغطية محدودة ضمن القطاعات ذات الأولوية، تتراوح بين قطاع واحد وقطاعين، لكنها تحقق تدفقات تصديرية حالية كبيرة، وهو ما يعكس الطابع المركز للتجارة الأردنية القائمة مع هذه الأسواق، ولا سيما صادرات الأسمدة إلى الهند والبرازيل.

المصدر: إحصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، 2023. صادرات الأردن = إجمالي قيمة الصادرات الأردنية إلى السوق عام 2023.

ملفات تعريف أسواق

# دول مجلس التعاون الخليجي

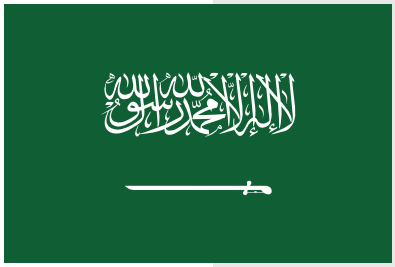

ملف تعريف السوق

# المملكة العربية السعودية

**القطاعات ذات الأولوية: السلع:** المنتجات الغذائية، الصناعات الهندسية، الأدوية، مستحضرات التجميل، الكيماويات، المنسوجات والملابس. **الخدمات:** خدمات الهندسة المعمارية والهندسية، الاستشارات الإدارية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الصناعات الإبداعية.

## 1. الملخص الاستراتيجي

تعد المملكة العربية السعودية السوق الإقليمية الأهم للأردن، إذ تم تصنيفها ضمن الأولويات في جميع قطاعات السلع الستة ذات الأولوية وجميع قطاعات الخدمات الأربعة ذات الأولوية. بلغت الصادرات الثنائية 1,415 مليون دولار أمريكي في عام 2023 وبلغت 1,608 مليون دولار أمريكي في عام 2024. ويتيح النفاذ بدون رسوم جمركية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومدة النقل البحري من العقبة التي تتراوح بين يومين وأربعة أيام، والحدود البرية المشتركة التي يبلغ طولها 731 كيلومترا والتي تضم عدة معابر تجارية، ومحركات الطلب المرتبطة برؤية 2030، إمكانات استثنائية للتوسع. وعبر قطاعات السلع ذات الأولوية التي جرى تقييمها، ويتنافس الأردن من خلال القرب الجغرافي، وميزة النفاذ التفضيلي في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتميز المنتجات.

بلغت صادرات الأردن من الألبسة إلى المملكة العربية السعودية 2.81 مليون دولار أمريكي في عام 2023، أي ما يعادل نحو 0.14 في المائة من إجمالي صادرات الأردن من الألبسة البالغ 1.94 مليار دولار أمريكي، والتي يتجه معظمها حاليا إلى الولايات المتحدة الأمريكية في إطار المناطق الصناعية المؤهلة QIZ . إن تكرار جزء محدود فقط من موقع الأردن في سوق الألبسة الأمريكية داخل السوق السعودية يمثل إحدى أوضح الفرص المنفردة في هذا الفصل، مدعوما بالنفاذ دون رسوم جمركية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومدة النقل البحري التي تتراوح بين يومين وأربعة أيام، والنفاذ المباشر عبر الحدود البرية.

## 2. أساسيات السوق

| المؤشر | عدد السكان | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 35.3<br>مليون نسمة<br>(البنك الدولي، 2024) | 1,25<br>تريليون دولار أمريكي<br>(البنك الدولي، 2024) | 35,122<br>دولارا أمريكيا<br>(البنك الدولي، 2024) | %2.6<br>(البنك الدولي، 2024) | 211.1<br>مليار دولار أمريكي<br>خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية<br>ITC Trade Map ، 2023 |

## 3. الطلب على واردات قطاع السلع والتجارة مع الأردن

| القطاع | الواردات 2023 | معدل النمو السنوي المركب 2019 - 2023 | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|
| الصناعات الهندسية HS 72 – 85 | 64,088.3 مليون دولار أمريكي | %10.0 | 191.9 مليون دولار أمريكي |
| المنتجات الغذائية HS 01 – 24 | 28,075.2 مليون دولار أمريكي | %8.7 | 560.5 مليون دولار أمريكي |
| المستحضرات الصيدلانية HS 30 | 7,847 مليون دولار أمريكي | %8.9 | 167.4 مليون دولار أمريكي |
| الكيماويات HS 28+32+34+38 | 5,800.5 مليون دولار أمريكي | %8.1 | 150.6 مليون دولار أمريكي |
| المنسوجات والملابس HS 57/61/62/64 | 5,781.8 مليون دولار أمريكي | %2.5 | 38.5 مليون دولار أمريكي |
| مستحضرات التجميل HS 33 | 2,519.7 مليون دولار أمريكي | %4.2 | 9.7 مليون دولار أمريكي |
| **الإجمالي (القطاعات ذات الأولوية)** | **114,112.3 مليون دولار أمريكي** | — | **1,118.6 مليون دولار أمريكي** |

## 4. درجة تركّز السوق وفق مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI

يقيس مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI مدى تركز قاعدة الموردين في السوق على مقياس من 0 إلى 100: أقل من 20 يعني سوقا غير متركزة، مع وجود عدد كبير من الموردين المتنافسين وانفتاح أكبر أمام الداخلين الجدد؛ ومن 20 إلى 40 سوق متوسطة التركيز؛ ومن 40 إلى 60 سوق مركّزة؛ وأكثر من 60 سوق احتكارية القلة، حيث يهيمن عدد محدود من الموردين. وقد استند احتساب المؤشرات إلى بيانات موردي الدول المستمدة من قاعدة بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة السلعية UN COMTRADE لعام 2023.

**أهم النتائج:** تتراوح قطاعات السلع ذات الأولوية في المملكة العربية السعودية من أسواق غير مركزة إلى أسواق متوسطة التركّز وفق قيم مؤشر هيرفيندال–هيرشمان بين 3.9 و 22.7.وتصنّف أسواق المنتجات الغذائية بقيمة 3.9، والمستحضرات الصيدلانية بقيمة 7.7، والكيماويات بقيمة 8.5، ومستحضرات التجميل بقيمة 9.0، والصناعات الهندسية بقيمة 14.9 ضمن الأسواق غير المركزة، بينما تصنّف أسواق المنسوجات والألبسة بقيمة 22.7 ضمن الأسواق متوسطة التركّز. وتعتمد فرص الدخول إلى السوق على ميزة الأردن الجمركية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والقرب الجغرافي، والتميز القطاعي، أكثر من اعتمادها على وجود قاعدة موردين متشتتة.

## 5. الميزان التجاري الثنائي

| المؤشر | صادرات الأردن | واردات الأردن | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| القيمة 2023 | 1,414.8 مليون دولار أمريكي | 3,649.5 مليون دولار أمريكي | عجز قدره 2,234.7 مليون دولار أمريكي |

## 6. الإطار التنظيمي للتجارة

| الإطار | التفاصيـل |
|---|---|
| **الاتفاقية المطبقة** | اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. |
| **النفاذ الجمركي** | رسوم جمركية صفرية على السلع المؤهلة التي تستوفي قاعدة المنشأ العربي بنسبة 40 في المائة. |
| **التدابير غير الجمركية** | تسجيل المنتجات الدوائية والغذائية ومستحضرات التجميل لدى الهيئة العامة للغذاء والدواء السعودية؛ شهادة المطابقة عبر منصة سابر للسلع الخاضعة للتنظيم؛ إلزامية بطاقة البيان / الوسم باللغة العربية؛ وشهادة الحلال للمنتجات الغذائية والمنتجات ذات المصدر الحيواني. |

## 7. الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتجارة

| المسار | وسيلة النقل | المدة التقريبية للنقل |
|---|---|---|
| العقبة – جدة (ميناء جدة الإسلامي) | النقل البحري عبر البحر الأحمر مباشرة | قصيرة |
| العقبة – ينبع (ميناء الملك فهد الصناعي) | النقل البحري عبر البحر الأحمر مباشرة | قصيرة |
| العقبة – الدمام (ميناء الملك عبدالعزيز) | النقل البحري عبر الخليج مرورا حول شبه الجزيرة العربية. | ممتدة |
| معبر العمري / الحديثة (المعبر الرئيسي، 7/24) | النقل البري | بري |
| معبر المدورة / حالة عمار | النقل البري | بري |
| عمان – الرياض / جدة / الدمام (رحلات مباشرة) | النقل الجوي (رحلات مباشرة) | شحن في اليوم نفسه |

**البنية التحتية في سوق الوجهة:** يعد ميناء جدة الإسلامي البوابة الرئيسية إلى المنطقتين الغربية والوسطى في المملكة العربية السعودية. ويخدم ميناء الملك فهد الصناعي في ينبع المدينة الصناعية في ينبع والمنطقة الوسطى. أما ميناء الملك عبدالعزيز في الدمام، فيعد البوابة الرئيسية للمنطقة الشرقية، وهي الوجهة الرئيسة للأسمدة والكيماويات والمدخلات الصناعية الموجهة إلى الصناعات التحويلية. كما يوفر ميناء الملك عبدالله في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، وهو ميناء حديث للمياه العميقة يقع شمال جدة، بديلا إضافيا. وتتيح الحدود البرية المشتركة بين الأردن والمملكة العربية السعودية، والبالغ طولها 731 كيلومترا، وصولا مباشرا للشاحنات عبر معبر العمري/الحديثة، وهو المعبر الرئيسي ويعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، إضافة إلى معبر المدورة/حالة عمار ومعبر الدرة/حقل. كما تربط رحلات جوية مباشرة متعددة عمان بكل من الرياض وجدة والدمام، بما يدعم شحن البضائع الحساسة للوقت. وتشكل المناطق الاقتصادية الخاصة التي أطلقتها المملكة العربية السعودية في عام 2023، بما في ذلك مدينة الملك عبدالله الاقتصادية والمنطقة اللوجستية المتكاملة الخاصة بالقرب من الرياض، جزءا من عملية إعادة هيكلة أوسع لقطاع الخدمات اللوجستية في إطار رؤية السعودية 2030.

البنية التحتية الناشئة: يعد ميناء نيوم (أوكساغون)، الواقع على الساحل الشمالي الغربي للمملكة العربية السعودية على البحر الأحمر، أقرب مشروع تطوير لميناء سعودي رئيسي إلى العقبة، ويجري تطويره ليكون مركزا لوجستيا وصناعيا على البحر الأحمر في إطار رؤية السعودية 2030. ومن المقرر بدء التشغيل التدريجي لمحطات الحاويات اعتبارا من عام 2026، مع تشغيل خدمات أولية للنقل المغذي وإعادة الشحن. ورغم إعادة هيكلة برنامج نيوم وإعادة جدولة مراحله منذ عام 2025، فقد جرى اعتماد الميناء بوصفه أحد مكونات المشروع ذات الأولوية. ويجعل قربه من العقبة منه مشروعا جديرا بالمتابعة من قبل المصدرين الأردنيين، إلا أنه لم يصبح بعد بوابة تجارية راسخة تضاهي ميناء جدة الإسلامي أو ميناء الملك عبدالعزيز في الدمام.

## 8. التقارب الثقافي والعلاقات الدبلوماسية

تشترك المملكة العربية السعودية والأردن في اللغة العربية بوصفها اللغة الرئيسة للأعمال والمعاملات الحكومية، مع استخدام واسع للغة الإنجليزية في المجالات التجارية والفنية. وأقيمت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1956، وتعززت من خلال الزيارات المتكررة رفيعة المستوى، إضافة إلى وجود سفارة أردنية في الرياض وقنصلية في جدة. كما تنظم العلاقات التجارية الثنائية اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي توفر إعفاء من الرسوم الجمركية على السلع المصنعة، إلى جانب أطر التعاون الفني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وبلغت صادرات الأردن إلى المملكة العربية السعودية 1,608 مليون دولار أمريكي في عام 2024، في انعكاس لأكثر من ستة عقود من العلاقات التجارية المستمرة.

## 9. المشهد التنافسي حسب القطاع

### فرص قطاع السلع

#### الكيماويات

**المنافسين:** الصين (الإنتاج واسع النطاق)، ألمانيا (الكيماويات المتخصصة)، الهند (الكيماويات الوسيطة).

**الميزة التنافسية للأردن:** القرب الجغرافي، والمنتجات القائمة على الفوسفات، والعلاقات الصناعية الراسخة.

#### مستحضرات التجميل

**أبرز المنافسين:** فرنسا (المنتجات الفاخرة)، الإمارات العربية المتحدة (التوزيع)، الولايات المتحدة الأمريكية (منتجات السوق واسعة الانتشار).

**الميزة التنافسية للأردن:** شهادات الحلال، ومعادن البحر الميت، والتوافق مع تفضيلات المستهلك العربي في مجال التجميل.

#### الصناعات الهندسية

**أبرز المنافسين:** الصين (الأسعار)، ألمانيا (الجودة)، الولايات المتحدة الأمريكية (التكنولوجيا).

**الميزة التنافسية للأردن:** الميزة الجمركية التي توفرها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإمكانات تصدير المعدات الكهربائية ومواد البناء اللازمة للمشروعات العملاقة.

#### المنتجات الغذائية

**أبرز المنافسين:** الإمارات العربية المتحدة (مركز إقليمي)، الولايات المتحدة الأمريكية (العلامات التجارية)، البرازيل (منتجات البروتين).

**الميزة التنافسية للأردن:** القرب الجغرافي، وشهادات الحلال، والتوافق مع الأذواق العربية، ولا سيما في منتجات المخابز، والخضروات المحفوظة، ومنتجات الألبان، لتلبية الطلب المرتبط بقطاع الضيافة في إطار رؤية السعودية 2030.

#### المستحضرات الصيدلانية

**أبرز المنافسين:** الهند (الأدوية الجنيسة)، ألمانيا (الابتكار)، الولايات المتحدة الأمريكية (الأدوية ذات العلامات التجارية).

**الميزة التنافسية للأردن:** تسجيل المنتجات لدى الهيئة العامة للغذاء والدواء السعودية، والوسم باللغة العربية، وشبكات التوزيع الراسخة في دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى منشآت التصنيع الحاصلة على شهادات ممارسات التصنيع الجيد GMP لدى كبرى الشركات الأردنية، بما يلبي متطلبات الهيئة العامة للغذاء والدواء السعودية.

#### المنسوجات والملابس

**أبرز المنافسين:** الصين (الأسعار وحجم الإنتاج)، بنغلاديش (الأسعار)، الهند (القطن)، تركيا (المنتجات متوسطة السعر).

**الميزة التنافسية للأردن:** الميزة الجمركية التي توفرها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مقارنة بالموردين من خارج الدول العربية، وقاعدة تصنيع الألبسة الراسخة في الأردن، والتوافق مع الأذواق والتصاميم العربية، وسلاسل التوريد المرنة التي تلبي احتياجات مواسم تجارة التجزئة في دول مجلس التعاون الخليجي.

### فرص قطاع الخدمات

#### خدمات الهندسة المعمارية والهندسية

تولد المشروعات العملاقة في إطار رؤية السعودية 2030، بما في ذلك نيوم، ومشروع البحر الأحمر، والقدية، وبوابة الدرعية، والمربع الجديد، طلبا مستداما على الخدمات الهندسية والمعمارية. وتتمتع الأردن بقاعدة كبيرة من المهندسين المرخصين الذين يمتلكون خبرة راسخة في السوق السعودية تمتد لأكثر من ثلاثة عقود. ويعد التسجيل لدى الهيئة السعودية للمهندسين شرطا لممارسة المهنة، كما أصبحت شهادات BIM المستوى الثاني واعتمادات البناء الأخضر من المتطلبات المتزايدة لدى العملاء في المملكة العربية السعودية.

#### الصناعات الإبداعية

يشهد الاقتصاد الإبداعي في المملكة العربية السعودية نموا متسارعا في إطار برامج الهيئة العامة للترفيه ووزارة الثقافة، بما في ذلك برنامج جودة الحياة ورؤية السعودية 2030. وتعد المملكة أكبر سوق للألعاب الإلكترونية في المنطقة، مما يهيئ فرصا واعدة لاستوديوهات تطوير الألعاب الأردنية للتوسع في السوق السعودية. كما تبرز فرص إضافية في إنتاج الأفلام والمحتوى السمعي البصري، والموسيقى، والنشر، وتصميم الأزياء.

### خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تضم المملكة العربية السعودية أكبر وأسرع أسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نموا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ بلغت قيمتها 180 مليار ريال سعودي، أي ما يقارب 48 مليار دولار أمريكي في عام 2024، واحتلت المرتبة الأولى عالميا في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2025. وتبرز فرص في تطوير البرمجيات، وخدمات الإسناد لعمليات الأعمال BPO، وخدمات الإسناد لعمليات المعرفة KPO، ومنصات التعليم الإلكتروني باللغة العربية، والتقنيات المالية ضمن الأطر التنظيمية التجريبية للبنك المركزي السعودي SAMA Sandbox، والأمن السيبراني، والألعاب الإلكترونية. ويتطلب دخول السوق الامتثال لأحكام نظام حماية البيانات الشخصية PDPL .

### الاستشارات الإدارية

يسهم تنفيذ رؤية السعودية 2030 عبر الوزارات، والشركات التابعة لـ صندوق الاستثمارات العامة، وبرامج تحقيق الرؤية، في توليد طلب مستدام على الخدمات الاستشارية، مما يجعل المملكة العربية السعودية أكبر أسواق الاستشارات في دول مجلس التعاون الخليجي. كما أن الحصول على الاعتماد من قبل الجمعية السعودية للاستشاريين الإداريين SAMCA - وهي جمعية مهنية مرخصة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية - يدعم فرص النفاذ إلى السوق، في حين تمثل القدرة على تقديم الخدمات باللغة العربية ميزة تنافسية مهمة، ولا سيما في التعامل مع الجهات الحكومية.

## 10. المعارض والفعاليات التجارية الرئيسية

| | | | |
|---|---|---|---|
| **معرض بيغ 5 للبناء والتشييد السعودية Big 5 Construct Saudi**<br>مركز واجهة الرياض للمعارض والمؤتمرات ROSHN Front | 30 آب – 2 أيلول 2026 |  | البناء، ومواد البناء، والصناعات الهندسية. |
| **ملتقى الصحة العالمي Global Health Exhibition**<br>مركز الرياض للمعارض والمؤتمرات – ملهم | 26 – 29 تشرين الأول 2026 |  | الرعاية الصحية، والأجهزة الطبية، وأنظمة المستشفيات. |
| **معرض سعودي بيلد Saudi Build**<br>مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض RICEC ، طريق الملك عبدالله | 2 – 5 تشرين الثاني 2026 |  | البناء، ومواد البناء، والبنية التحتية. |
| **معرض CPHI الشرق الأوسط CPHI Middle East**<br>مركز الرياض للمعارض والمؤتمرات – ملهم | 14 – 16 كانون الأول 2026 |  | المكونات الدوائية، والمواد الفعالة دوائيا APIs ، وخدمات التصنيع التعاقدي. |
| **معرض بيوتي وورلد الرياض Beautyworld Riyadh**<br>مركز واجهة الرياض للمعارض والمؤتمرات | 21 – 23 حزيران 2027 |  | قطاع الجمال، ومستحضرات التجميل، والعطور، والعناية الشخصية. |



ملف تعريف السوق

# الإمارات العربية المتحدة

**القطاعات ذات الأولوية**: السلع: الصناعات الهندسية، والمستحضرات الصيدلانية ، والمنسوجات والملابس، والمنتجات الغذائية، ومستحضرات التجميل، والكيماويات. الخدمات: خدمات الهندسة المعمارية والهندسية، والاستشارات الإدارية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعات الإبداعية.

## 1. الملخص الاستراتيجي

تمثل الإمارات العربية المتحدة سوقا مباشرة للأردن، كما تؤدي دور مركزي لإعادة التصدير إلى أسواق أوسع في دول الخليج وآسيا. وتهدف اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الأردن والإمارات العربية المتحدة CEPA، التي دخلت حيز النفاذ في أيار 2025، إلى رفع حجم التجارة غير النفطية بين البلدين إلى 8 مليارات دولار أمريكي بحلول عام 2032. وسجلت معظم القطاعات ذات الأولوية نموا في الطلب على الواردات بمعدل نمو سنوي مركب تراوح بين 7 و12 في المائة خلال الفترة 2019–2023، باستثناء قطاع الكيماويات الذي سجل نموا بنسبة 3.1 في المائة نتيجة تراجع واردات الكيماويات غير العضوية HS 28 . وبلغت صادرات الأردن إلى الإمارات العربية المتحدة 477.2 مليون دولار أمريكي في عام 2023. وتعتمد فرص الأردن في السوق الإماراتية بصورة رئيسية على المزايا التي توفرها اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة، والقرب الجغرافي، وتميز المنتجات.

## 2. أساسيات السوق

| المؤشر | عدد السكان | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 11.0<br>مليون نسمة<br>(البنك الدولي، 2024) | 552.3<br>مليار دولار أمريكي،<br>(البنك الدولي، 2024) | 50,274<br>دولارا أمريكيا<br>(البنك الدولي، 2024) | %4.0<br>(البنك الدولي، 2024) | 470.5<br>مليار دولار أمريكي<br>خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية<br>ITC Trade Map ، 2023 |

## 3. الطلب على واردات قطاع السلع والتجارة مع الأردن

| القطاع | الواردات 2023 | معدل النمو السنوي المركب 2019 - 2023 | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|
| الصناعات الهندسية HS 72 – 85 | 123,857.5 مليون دولار أمريكي | %11.6 | 38.5 مليون دولار أمريكي |
| المستحضرات الصيدلانية HS 30 | 6,174.9 مليون دولار أمريكي | %10.9 | 78.9 مليون دولار أمريكي |
| المنتجات الغذائية HS 01 – 24 | 23,798.2 مليون دولار أمريكي | %7 | 116.3 مليون دولار أمريكي |
| مستحضرات التجميل HS 33 | 4,618.7 مليون دولار أمريكي | %9.8 | 1.7 مليون دولار أمريكي |
| الكيماويات HS 28+32+34+38 | 7,045.2 مليون دولار أمريكي | %3.1 | 33.8 مليون دولار أمريكي |
| المنسوجات والملابس HS 57/61/62/64 | 10,051.0 مليون دولار أمريكي | %10.5 | 16.5 مليون دولار أمريكي |
| **الإجمالي (القطاعات ذات الأولوية)** | **175,545.3 مليون دولار أمريكي** | --- | **285.7 مليون دولار أمريكي** |

## 4. درجة تركز السوق وفق مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI

يقيس مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI مدى تركّز قاعدة الموردين في السوق على مقياس من 0 إلى 100. وتشير القيم الأقل من 20 إلى سوق غير مركّزة تضم عددا كبيرا من الموردين المتنافسين، ومن 20 إلى 40 إلى سوق متوسطة التركيز، ومن 40 إلى 60 إلى سوق مركّزة، أما القيم التي تتجاوز 60 فتشير إلى سوق احتكارية القلة يهيمن عليها عدد محدود من الموردين. وقد استند احتساب المؤشرات إلى بيانات موردي الدول المستمدة من قاعدة بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة السلعية UN COMTRADE لعام 2023.

**أهم النتائج:** تتراوح قطاعات السلع ذات الأولوية في الإمارات العربية المتحدة بين الأسواق غير المركزة والأسواق متوسطة التركّز، حيث تتراوح قيم مؤشر هيرفيندال–هيرشمان بين 3.8 و22.4. وتندرج المنتجات الغذائية بقيمة 3.8، والكيماويات بقيمة 7.8، والمستحضرات الصيدلانية بقيمة 8.7، ومستحضرات التجميل بقيمة 12.1، والمنسوجات والألبسة بقيمة 14.2 ضمن فئة الأسواق غير المركزة، في حين تندرج الصناعات الهندسية بقيمة 22.4 ضمن فئة الأسواق متوسطة التركّز.. وتعتمد فرص دخول الأردن إلى السوق على المزايا التي توفرها اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة، والقرب الجغرافي، والتميز من خلال اللغة العربية ومنتجات الحلال.

## 5. ميزان التجارة الثنائية

| المؤشر | صادرات الأردن | واردات الأردن | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| القيمة 2023 | 544.1<br>مليون دولار أمريكي | 1,369.3<br>مليون دولار أمريكي | عجز قدره<br>825.2<br>مليون دولار أمريكي |

## 6. الإطار التنظيمي للتجارة

| الإطار | التفاصيـل |
|---|---|
| **الاتفاقية المطبقة** | اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الأردن والإمارات العربية المتحدة CEPA، الموقعة في 6 تشرين الأول 2024، والنافذة اعتبارا من 15 أيار 2025، وهي أول اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة تبرمها الإمارات العربية المتحدة مع دولة عربية، إضافة إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية الشراكة الصناعية بين الأردن ومصر والإمارات العربية المتحدة الموقعة في أيار 2022. |
| **النفاذ الجمركي** | تلغي اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة أو تخفض الرسوم الجمركية على أكثر من 98 في المائة من السلع، وتمتد، بخلاف اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لتشمل المعاملة التفضيلية للسلع المؤهلة المنشأ في المناطق الحرة، مع استمرار تطبيق الإعفاء الجمركي في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على السلع المستوفية لقاعدة المنشأ العربي بنسبة 40 في المائة. |
| **التدابير غير الجمركية** | أحكام اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة المتعلقة بقواعد المنشأ، وتيسير الإجراءات الجمركية، وتدابير الصحة والصحة النباتية SPS، والعوائق الفنية أمام التجارة؛ وتسجيل المنتجات الدوائية لدى وزارة الصحة ووقاية المجتمع ومؤسسة الإمارات للدواء؛ ومتطلبات المطابقة الصادرة عن هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس، وعلامة الجودة الإماراتية للسلع الخاضعة للتنظيم؛ ونظام الحلال للمنتجات الغذائية والمنتجات ذات المصدر الحيواني؛ وإلزامية الوسم باللغة العربية. |

## 7. الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتجارة

| المسار | وسيلة النقل | المدة التقريبية للنقل |
|---|---|---|
| العقبة – دبي، ميناء جبل علي | النقل البحري مرورا حول شبه الجزيرة العربية عبر الخليج. | ممتدة |
| العقبة – أبوظبي، ميناء خليفة، مدينة خليفة الصناعية كيزاد | النقل البحري مرورا حول شبه الجزيرة العربية عبر الخليج. | ممتدة |
| عبر المملكة العربية السعودية، الغويفات / البطحاء | النقل البري | بري، عدة أيام |
| عمان – دبي / أبوظبي | النقل الجوي، رحلات مباشرة يومية | شحن في اليوم نفسه |

**البنية التحتية في سوق الوجهة:** يعد ميناء جبل علي البوابة الرئيسية للمياه العميقة إلى دبي وشمال دولة الإمارات العربية المتحدة. ويشكل ميناء خليفة في أبوظبي الركيزة الأساسية لـ مدينة خليفة الصناعية KIZAD ، التي تعد نقطة الدخول المفضلة للأدوية والكيماويات الموجهة إلى الجهات الحكومية في أبوظبي وسلاسل توريد شركة أدنوك ADNOC . كما توفر المناطق الحرة في دبي، JAFZA و DAFZA ، مرافق تخزين معفاة من الرسوم الجمركية لإعادة التصدير إلى أسواق أوسع في دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب آسيا. ويشكل النقل البري عبر المملكة العربية السعودية بديلا عمليا لنقل المنتجات سريعة التلف، في حين تربط رحلات جوية مباشرة يومية متعددة عمان بكل من دبي وأبوظبي لنقل الشحنات الدوائية والبضائع مرتفعة القيمة التي تتطلب سرعة في التسليم.

**مركز إعادة التصدير:** تعد دبي المركز الرئيسي لإعادة التصدير في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ تتيح الوصول إلى أسواق المستهلكين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا وجنوب آسيا من خلال المناطق الحرة JAFZA و DAFZA .

## 8. التقارب الثقافي والعلاقات الدبلوماسية

تشترك الإمارات العربية المتحدة والأردن في اعتماد اللغة العربية لغة رسمية للحكومة والأعمال، في حين تؤدي اللغة الإنجليزية دور لغة الأعمال الفعلية، نظرا إلى العدد الكبير من المقيمين الأجانب في دولة الإمارات العربية المتحدة. وأقيمت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1971، تزامنا مع قيام الاتحاد، وجرى الارتقاء بها إلى مستوى شراكة استراتيجية في عام 2023، بدعم من السفارة الأردنية في أبوظبي والقنصلية في دبي.

كما تستند العلاقات التجارية إلى كل من اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الأردن والإمارات العربية المتحدة، الموقعة في أيار 2025، والتي تستهدف رفع حجم التجارة الثنائية إلى 8 مليارات دولار أمريكي بحلول عام 2032. وبلغت صادرات الأردن إلى الإمارات العربية المتحدة 500.6 مليون دولار أمريكي في عام 2024، مقارنة بمبلغ 477.2 مليون دولار أمريكي في عام 2023، بما يعكس أكثر من خمسة عقود من العلاقات التجارية المستمرة.

## 9. المشهد التنافسي حسب القطاع

### فرص قطاع السلع

#### الكيماويات

**أبرز المنافسين:** الصين (الإنتاج واسع النطاق)، والهند (الكيماويات الوسيطة)، وألمانيا (الكيماويات المتخصصة).

**الميزة التنافسية للأردن:** المزايا التي توفرها اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة، والقرب الجغرافي، والمنتجات القائمة على الفوسفات، والمنتجات الكيماوية المتخصصة.

#### مستحضرات التجميل

**أبرز المنافسين:** فرنسا (المنتجات الفاخرة)، وكوريا الجنوبية (منتجات التجميل الكورية)، والولايات المتحدة الأمريكية (منتجات السوق واسعة الانتشار).

**الميزة التنافسية للأردن:** شهادات الحلال، ومنتجات البحر الميت.

#### الصناعات الهندسية

**أبرز المنافسين:** الصين (الأسعار)، والهند (القيمة مقابل السعر)، وألمانيا (المنتجات عالية الجودة).

**الميزة التنافسية للأردن:** المزايا التي توفرها اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة، والدعم الفني باللغة العربية، والاستجابة السريعة لاحتياجات الأسواق الإقليمية.

#### المستحضرات الصيدلانية

**أبرز المنافسين:** الهند (أكثر من 60 في المائة من السوق)، وسويسرا (الأدوية المبتكرة)، وألمانيا (الأدوية المتخصصة).

**الميزة التنافسية للأردن:** مسار تسجيل المنتجات في دول مجلس التعاون الخليجي، والقدرات في مجال التجارب السريرية، والتعبئة باللغة العربية، إضافة إلى منشآت التصنيع الحاصلة على شهادات ممارسات التصنيع الجيد GMP لدى كبرى الشركات الأردنية.

#### المنتجات الغذائية

**أبرز المنافسين:** الهند (المنتجات السائبة)، والولايات المتحدة الأمريكية (العلامات التجارية)، والمملكة العربية السعودية (إعادة التصدير).

**الميزة التنافسية للأردن:** التموضع في فئة المنتجات عالية القيمة، والأغذية المتخصصة، والمطبخ المشرقي.

#### المنسوجات والملابس

**أبرز المنافسين:** الصين (الأسعار وحجم الإنتاج)، والهند (القطن)، وبنغلاديش (الأسعار)، وتركيا (المنتجات متوسطة السعر).

**الميزة التنافسية للأردن:** المزايا التي توفرها اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة، وقاعدة تصنيع الألبسة الراسخة في الأردن، والقدرة على الاستجابة لمواسم تجارة التجزئة في دول مجلس التعاون الخليجي.

### فرص قطاع الخدمات

#### خدمات الهندسة المعمارية والهندسية

يوفر الإرث الذي خلفه إكسبو 2020، إلى جانب التوسع في مدينة مصدر، طلبا مستداما على الخدمات الهندسية والمعمارية. كما تحافظ الشركات الأردنية العاملة في مجالي الهندسة المعمارية والهندسة على حضور إقليمي راسخ في دولة الإمارات العربية المتحدة.

#### الصناعات الإبداعية

يسهم حي دبي للتصميم والمبادرات الثقافية في أبوظبي في دعم الطلب على الخدمات الإبداعية، مع توافر فرص في تطوير الألعاب الإلكترونية وإنتاج الأفلام.

#### خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

في إطار استراتيجية الإمارات للاقتصاد الرقمي لعام 2022، تستهدف الحكومة مضاعفة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي من 9.7 في المائة إلى 19.4 في المائة خلال عقد واحد، بما يدعم استمرار الطلب القوي على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما تتوافر فرص في تطوير البرمجيات، ومنصات التعليم الإلكتروني باللغة العربية، إلى جانب الاستفادة من دور المناطق الحرة في دبي كمركز لإعادة التصدير وخدمة الأسواق الإقليمية. ويخضع الامتثال التنظيمي لأحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم 45 لسنة 2021 بشأن حماية البيانات الشخصية.

### الاستشارات الإدارية

تسهم برامج التنويع الاقتصادي الاتحادية، والتوسع في المناطق الحرة، ونمو القطاع الخاص، في استمرار الطلب على الخدمات الاستشارية. كما تمثل القدرة على تقديم الخدمات باللغة العربية، إلى جانب الخبرة الإقليمية، عاملا داعما لدخول الشركات الاستشارية الأردنية إلى السوق.

## 10. المعارض والفعاليات التجارية الرئيسية

| | | | |
|---|---|---|---|
| **معرض بيوتي وورلد الشرق الأوسط – دبي Beautyworld**<br>مركز دبي التجاري العالمي | **6 – 8 تشرين الأول 2026** |  | قطاع الجمال، ومستحضرات التجميل، والعطور، والعناية الشخصية. |
| **معرض جيتكس جلوبال**<br>مركز دبي التجاري العالمي / مركز دبي للمعارض، مدينة إكسبو | **7 – 11 كانون الأول 2026**<br>تعقد القمة في 7 كانون الأول في مركز دبي التجاري العالمي، والمعرض خلال الفترة 8–11 كانون الأول في مركز دبي للمعارض |  | التكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي. |
| **معرض الصحة العالمي – دبي، المعروف سابقا باسم معرض الصحة العربي**<br>مركز دبي للمعارض، مدينة إكسبو | **25 – 28 كانون الثاني 2027** |  | الرعاية الصحية والأجهزة الطبية، ويعد أكبر معرض للرعاية الصحية في المنطقة. |
| **معرض جلفود**<br>مركز دبي التجاري العالمي ومركز دبي للمعارض، مدينة إكسبو | **15 – 19 آذار 2027** |  | تجارة الأغذية والمشروبات |



ملف تعريف السوق

# قطر

**القطاعات ذات الأولوية:** السلع: الكيماويات، والمنتجات الغذائية، والمنسوجات والملابس، والصناعات الهندسية.
الخدمات: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعات الإبداعية.|

## 1. الملخص الاستراتيجي

توفر دولة قطر فرصا واعدة في ظل جهود التنويع الاقتصادي في إطار رؤية قطر الوطنية 2030، وما أعقب استضافة كأس العالم من تطوير للبنية التحتية. كما أن ارتفاع القوة الشرائية، يجعل من السوق القطرية وجهة جاذبة للمنتجات عالية القيمة. وتوفر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نفاذا دون رسوم جمركية. كما تعتمد قدرة الأردن على المنافسة على المزايا التي توفرها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والقرب الجغرافي، والتموضع في فئة المنتجات عالية القيمة ومنتجات الحلال.

## 2. أساسيات السوق

| المؤشر | عدد السكان | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 2.86<br>مليون نسمة<br>(البنك الدولي، 2024) | 219.3<br>مليار دولار أمريكي<br>(البنك الدولي، 2024) | 75,685<br>دولارا أمريكيا<br>(البنك الدولي، 2024) | %3.1<br>(البنك الدولي، 2024) | 31.4<br>مليار دولار أمريكي<br>منظمة التجارة العالمية WTO ، 2023 |

## 3. الطلب على واردات قطاع السلع والتجارة مع الأردن

| القطاع | الواردات 2023 | معدل النمو السنوي المركب 2019 - 2023 | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|
| الكيماويات HS 28+32+34+38 | 1,188.0مليون دولار أمريكي | %1.1- | 17.3 مليون دولار أمريكي |
| المنتجات الغذائية HS 01 – 24 | 3,575.3 مليون دولار أمريكي | %2.8 | 91.0 مليون دولار أمريكي |
| الصناعات الهندسية HS 72 – 85 | 11,830.8 مليون دولار أمريكي | %3.5 | 11.7 مليون دولار أمريكي |
| المنسوجات والملابس HS 57/61/62/64 | 1,095.5مليون دولار أمريكي | %2.5 | 0.5 مليون دولار أمريكي |
| **الإجمالي (القطاعات ذات الأولوية)** | **17,689.6 مليون دولار أمريكي** | — | **120.5 مليون دولار أمريكي** |

## 4. درجة تركّز السوق وفق مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI

يقيس مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI مدى تركز قاعدة الموردين في السوق على مقياس من 0 إلى 100. وتشير القيم الأقل من 20 إلى سوق غير مركّزة تضم عددا كبيرا من الموردين المتنافسين، ومن 20 إلى 40 إلى سوق متوسطة التركيز، ومن 40 إلى 60 إلى سوق مركّزة، أما القيم التي تزيد على 60 فتشير إلى سوق احتكارية القلة يهيمن عليها عدد محدود من الموردين. وقد استند احتساب المؤشرات إلى بيانات موردي الدول المستمدة من قاعدة بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة السلعية UN COMTRADE لعام 2023.

**أهم النتائج:** تندرج القطاعات السلعية ذات الأولوية في قطر ضمن فئة الأسواق غير المركزة، حيث تتراوح قيم مؤشر هيرفيندال–هيرشمان بين 3.9 و14.0. وتندرج المنتجات الغذائية بقيمة 3.9، والكيماويات بقيمة 11.7، والصناعات الهندسية بقيمة 11.8، والمنسوجات والألبسة بقيمة 14.0 جميعها ضمن فئة الأسواق غير المركزة. وتعتمد فرص دخول الأردن إلى السوق على الإعفاء من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والقرب الجغرافي، والتميز في تقديم المنتجات عالية القيمة والمنتجات المتوافقة مع متطلبات الحلال.

## 5. ميزان التجارة الثنائية

| المؤشر | صادرات الأردن | واردات الأردن | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| القيمة 2023 | 164.2<br>مليون دولار أمريكي | 48.3<br>مليون دولار أمريكي | فائض قدره<br>115.9<br>مليون دولار أمريكي |

## 6. الإطار التنظيمي للتجارة

| الإطار | التفاصيـل |
|---|---|
| **الاتفاقية المطبقة** | اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. |
| **النفاذ الجمركي** | رسوم جمركية صفرية على السلع المؤهلة التي تستوفي قاعدة المنشأ العربي بنسبة 40 في المائة. |
| **التدابير غير الجمركية** | تسجيل المنتجات الغذائية والسلع الخاضعة للتنظيم لدى وزارة الصحة العامة؛ المطابقة لمواصفات هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GSO؛ شهادة الحلال للمنتجات الغذائية والمنتجات ذات المصدر الحيواني؛ وإلزامية الوسم باللغة العربية. |

## 7. الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتجارة

| المسار | وسيلة النقل | المدة التقريبية للنقل |
|---|---|---|
| العقبة – الدوحة، ميناء حمد | النقل البحري مرورا حول شبه الجزيرة العربية عبر الخليج | ممتدة |
| عمان – الدوحة | النقل الجوي، رحلات مباشرة | شحن في اليوم نفسه |

**البنية التحتية في سوق الوجهة:** يعد ميناء حمد، الذي بدأ تشغيله عام 2017، البوابة الرئيسية للمياه العميقة في دولة قطر. كما يوفر مطار حمد الدولي طاقة استيعابية كبيرة للشحن الجوي، بما في ذلك مرافق سلسلة التبريد الخاصة بالمنتجات الدوائية.

## 8. التقارب الثقافي والعلاقات الدبلوماسية

تشترك دولة قطر والأردن في اعتماد اللغة العربية لغة رسمية للأعمال والمعاملات الحكومية، مع استخدام واسع للغة الإنجليزية في المجالات التجارية والفنية. وتعود العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى عام 1972، ويدعمها وجود سفارة أردنية في الدوحة. كما تنظم العلاقات التجارية اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي توفر إعفاء من الرسوم الجمركية على السلع المصنعة، إلى جانب أطر التعاون الفني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وبلغت صادرات الأردن إلى دولة قطر 164.2 مليون دولار أمريكي في عام 2023، و176.9 مليون دولار أمريكي في عام 2024، بما يعكس أكثر من خمسة عقود من العلاقات التجارية المستمرة.

## 9. المشهد التنافسي حسب القطاع

### فرص قطاع السلع

#### الكيماويات

**أبرز المنافسين:** الإمارات العربية المتحدة (التوزيع)، والمملكة العربية السعودية (البتروكيماويات)، والهند (انخفاض التكلفة)، والصين (المنتجات الصناعية).

**الميزة التنافسية للأردن:** الإعفاء من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومشتقات البحر الميت، وشبكات التوزيع في دول مجلس التعاون الخليجي.

#### الصناعات الهندسية

**أبرز المنافسين:** الصين (الأسعار)، وألمانيا (الجودة)، والإمارات العربية المتحدة (المركز الإقليمي)، والهند (الخدمات).

**الميزة التنافسية للأردن:** الخبرة في قطاع الإنشاءات، والتوافق مع رؤية قطر الوطنية 2030، والقرب الجغرافي.

#### المنتجات الغذائية

**أبرز المنافسين:** الإمارات العربية المتحدة (الخدمات اللوجستية)، وتركيا (حجم الإنتاج)، والهند (التوابل)، وأستراليا (منتجات الألبان واللحوم).

**الميزة التنافسية للأردن:** شهادات الحلال، والوسم باللغة العربية، والتوافق مع الأذواق الإقليمية.

#### المنسوجات والملابس

**أبرز المنافسين:** الصين (الأسعار وحجم الإنتاج)، والهند (القطن)، وتركيا (المنتجات متوسطة السعر)، وبنغلاديش (الأسعار).

**الميزة التنافسية للأردن:** الإعفاء من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مقارنة بالموردين من خارج الدول العربية، وقاعدة تصنيع الألبسة الراسخة في الأردن، والتوافق مع التصاميم والأذواق الإقليمية.

## فرص قطاع الخدمات

### الصناعات الإبداعية

يسهم القطاع الثقافي والإعلامي في دولة قطر، الذي ترتكز دعائمه على متاحف قطر ومعهد الدوحة للأفلام والبنية التحتية الإعلامية التي أُنشئت بعد استضافة كأس العالم، في دعم الطلب على الخدمات الإبداعية، مع توافر فرص في إنتاج الأفلام والمحتوى السمعي البصري، والمحتوى الرقمي، والتصميم.

### خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تقود الخطة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولة قطر جهود التحول الرقمي. وتبرز فرص في الحكومة الإلكترونية باللغة العربية، والأمن السيبراني، وتطبيقات المدن الذكية. كما تتيح هيئة المناطق الحرة في قطر ملكية أجنبية بنسبة 100 في المائة.

## 10. المعارض والفعاليات التجارية الرئيسية

| | | |
|---|---|---|
| **معرض الضيافة قطر**<br>مركز الدوحة للمعارض والمؤتمرات | 30 آب – 2 أيلول 2026 | الضيافة، وقطاع الفنادق والمطاعم والمقاهي، وخدمات الأغذية. |
| **معرض بروجكت قطر، دورة 2027**<br>مركز الدوحة للمعارض والمؤتمرات | لم تعلن المواعيد بعد، ويقام سنويا خلال أواخر أيار أو حزيران، على أن يؤكد المنظم مواعيد دورة 2027 | البناء، ومواد البناء، والصناعات الهندسية. |

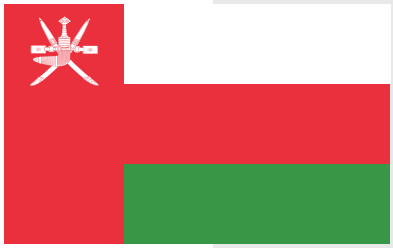

ملف تعريف السوق

# سلطنة عمان

**القطاعات ذات الأولوية:** السلع: مستحضرات التجميل، والسجاد. الخدمات: خدمات الهندسة المعمارية والهندسية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعات الإبداعية، والاستشارات الإدارية.

## 1. الملخص الاستراتيجي

تمثل سلطنة عمان سوقا ذات أولوية للأردن في قطاع الخدمات، ولا سيما في خدمات الهندسة المعمارية والهندسية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعات الإبداعية، كما تعد سوقا ذات أولوية للاستشارات الإدارية في إطار منهجية تحديد أولويات أسواق الخدمات. أما في قطاع السلع، فقد حددت سلطنة عمان بوصفها سوقا ذات أولوية لكل من السجاد ومستحضرات التجميل. وبلغت الصادرات الثنائية 82.6 مليون دولار أمريكي في عام 2023، و108.0 مليون دولار أمريكي في عام 2024، وفقا لبيانات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. وتسهم رؤية عُمان 2040 في توليد طلب متزايد على الخدمات في قطاعات الإنشاءات، والبنية التحتية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي القطاعات التي تستند إليها جهود التنويع الاقتصادي في سلطنة عُمان. كما توفر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نفاذا دون رسوم جمركية على السلع المصنعة، في حين يعكس وجود ممر لوجستي ثنائي راسخ لنقل البوليمرات قدرة الأردن المثبتة على إدارة سلاسل الإمداد الصناعية إلى السوق العُمانية. وتعتمد القدرة التنافسية للأردن على المزايا التفضيلية التي توفرها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والقرب الجغرافي، وتميّز المنتجات.

## 2. أساسيات السوق

| المؤشر | عدد السكان | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 5.28<br>مليون نسمة<br>البنك الدولي، 2024 | 107.1<br>مليار دولار أمريكي،<br>البنك الدولي، 2024 | 20,285<br>دولار أمريكي،<br>البنك الدولي، 2024 | %1.6<br>(البنك الدولي، 2024) | 38.77<br>مليار دولار أمريكي، خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ، ITC Trade Map<br>2023 |

## 3. الطلب على الواردات في قطاعات السلع والتجارة مع الأردن

| القطاع | الواردات 2023 | معدل النمو السنوي المركب 2019 - 2023 | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|
| مستحضرات التجميل HS 33 | 421.8 مليون دولار أمريكي | %4.9 | 0.4 مليون دولار أمريكي |
| السجاد HS 57 | 34 مليون دولار أمريكي | %6.0 | 0.1 مليون دولار أمريكي |
| **الإجمالي (القطاعات ذات الأولوية)** | **455.8 مليون دولار أمريكي** | — | **0.5 مليون دولار أمريكي** |

## 4. تركز السوق وفق مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI

يقيس مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI مدى تركز قاعدة الموردين في السوق على مقياس من 0 إلى 100. وتشير القيم الأقل من 20 إلى سوق غير مركّزة تضم عددا كبيرا من الموردين المتنافسين، ومن 20 إلى 40 إلى سوق متوسطة التركيز، ومن 40 إلى 60 إلى سوق مركّزة، أما القيم التي تزيد على 60 فتشير إلى سوق احتكارية القلة يهيمن عليها عدد محدود من الموردين. وقد استند احتساب المؤشرات إلى بيانات موردي الدول المستمدة من قاعدة بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة السلعية UN COMTRADE لعام 2023.

**أهم النتائج:** تندرج القطاعات السلعية ذات الأولوية في سلطنة عمان ضمن فئة الأسواق متوسطة التركّز، حيث تتراوح قيم مؤشر هيرفيندال–هيرشمان بين 26.6 و38.6. وتندرج كل من المنسوجات والسجاد بقيمة 26.6، ومستحضرات التجميل بقيمة 38.6 ضمن فئة الأسواق متوسطة التركّز، مما يشير إلى أن الطلب على الواردات في هذين القطاعين يلبى من خلال عدد محدود نسبيا من الموردين الراسخين في السوق. وتعتمد فرص دخول الأردن إلى السوق على الميزة الجمركية التي توفرها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والقرب الجغرافي، وتميز المنتجات.

## 5. ميزان التجارة الثنائي

| المؤشر | صادرات الأردن | واردات الأردن | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| القيمة 2023 | 84.3<br>مليون دولار أمريكي | 73.0<br>مليون دولار أمريكي | فائض قدره<br>11.3<br>ملايين دولار أمريكي |

## 6. . الإطار التنظيمي للتجارة

| الإطار | التفاصيـل |
|---|---|
| **الاتفاقية المطبقة** | اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. |
| **النفاذ الجمركي** | رسوم جمركية صفرية على السلع المؤهلة التي تستوفي قاعدة المنشأ العربي بنسبة 40 في المائة؛ والسماح بالملكية الأجنبية بنسبة 100 في المائة بموجب قانون الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2020. |
| **التدابير غير الجمركية** | تسجيل المنتجات لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار؛ والمطابقة لمواصفات هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GSO؛ وشهادة الحلال للمنتجات ذات المصدر الحيواني؛ وإلزامية الوسم باللغة العربية. |

## 7. الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتجارة

| المسار | وسيلة النقل | المدة التقريبية للنقل |
|---|---|---|
| العقبة – صحار، ميناء صحار | النقل البحري مرورا حول شبه الجزيرة العربية | ممتدة |
| العقبة – مسقط، ميناء السلطان قابوس / ميناء مطرح | النقل البحري مرورا حول شبه الجزيرة العربية | ممتدة |
| العقبة – صلالة، مركز إعادة الشحن | النقل البحري مرورا حول شبه الجزيرة العربية | ممتدة |
| العقبة – الدقم، ميناء الدقم، المنطقة الاقتصادية الخاصة | النقل البحري مرورا حول شبه الجزيرة العربية | ممتدة |
| عمان – مسقط، الخطوط الملكية الأردنية، رحلات مباشرة | النقل الجوي، رحلات مباشرة | شحن في اليوم نفسه |

البنية التحتية في سوق الوجهة: يخدم ميناء صحار والمنطقة الحرة في صحار المنطقة الصناعية الشمالية وقطاع الكيماويات. ويتولى ميناء السلطان قابوس / ميناء مطرح مناولة البضائع العامة الموجهة إلى العاصمة والمناطق الوسطى. أما ميناء صلالة، وهو مركز لإعادة الشحن في المياه العميقة، فيوفر منفذا إلى جنوب سلطنة عمان، إضافة إلى الربط مع أسواق شرق إفريقيا وجنوب آسيا. كما يخدم ميناء الدقم المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، التي تمثل ممرا استثماريا صناعيا جديدا. ويدعم ممر لوجستي ثنائي راسخ لنقل البوليمرات خدمات النقل المباشر بين صحار وعمان، في حين تسير الخطوط الجوية الملكية الأردنية رحلات مباشرة بين عمان ومسقط لنقل الشحنات الحساسة للوقت.

## 8. التقارب الثقافي والعلاقات الدبلوماسية

تشترك سلطنة عمان والأردن في اعتماد اللغة العربية لغة رسمية للحكومة والأعمال، مع استخدام واسع للغة الإنجليزية في مجالات الأعمال والسياحة. وأقيمت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1975، واتسمت تاريخيا بتعاون ثنائي وثيق، تدعمه السفارة الأردنية في مسقط. كما تنظم العلاقات التجارية اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي توفر إعفاء من الرسوم الجمركية على السلع المصنعة، إلى جانب أطر التعاون الفني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.وبلغت صادرات الأردن إلى سلطنة عمان 108.0 ملايين دولار أمريكي في عام 2024، مقارنة بمبلغ 82.6 مليون دولار أمريكي في عام 2023، بما يعكس شراكة صناعية راسخة تمتد لأكثر من خمسة عقود.

## 9. المشهد التنافسي حسب القطاع

### فرص قطاع السلع

**السجاد وأغطية الأرضيات النسيجية**

**أبرز المنافسين:** الصين (الأسعار وحجم الإنتاج)، والهند (القطن)، وتركيا (المنتجات متوسطة السعر)، والإمارات العربية المتحدة (التوزيع).

**الميزة التنافسية للأردن:** الإعفاء من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مقارنة بالموردين من خارج الدول العربية، وقاعدة التصنيع الأردنية الراسخة، والتوافق مع التصاميم الإقليمية.

**مستحضرات التجميل**

**أبرز المنافسين:** فرنسا (المنتجات الفاخرة)، الإمارات العربية المتحدة (التوزيع)، الولايات المتحدة الأمريكية (منتجات السوق واسعة الانتشار).

**الميزة التنافسية للأردن:** شهادات الحلال، ومنتجات البحر الميت، والتوافق مع تفضيلات المستهلك العربي في مجال التجميل، والإعفاء من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

## فرص قطاع الخدمات

### خدمات الهندسة المعمارية والهندسية

يسهم برنامج الإنشاءات والبنية التحتية في إطار رؤية عُمان 2040، بما في ذلك مدينة السلطان هيثم والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، في توليد طلب مستدام على الخدمات الهندسية والمعمارية. ويستند قطاع الهندسة المعمارية والهندسية في الأردن، وهو ثالث أكبر قطاع لتصدير الخدمات في المملكة، إلى قاعدة راسخة من المهندسين المرخصين، مع تزايد طلب العملاء في سلطنة عمان على الكفاءات الحاصلة على مؤهلات BIM وشهادات الاستدامة.

### خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تسهم استراتيجية عمان الرقمية وبرنامج الحكومة الإلكترونية، اللذان يجري تنفيذهما في إطار رؤية عُمان 2040، في خلق طلب على تطوير البرمجيات، والأمن السيبراني، والخدمات الرقمية باللغة العربية..

### الصناعات الإبداعية

يسهم توجه رؤية عُمان 2040 نحو تنويع القطاعين الثقافي والسياحي في زيادة الطلب على خدمات التصميم، وإنتاج المحتوى السمعي البصري، والخدمات الإبداعية باللغة العربية. كما يتمتع قطاع الصناعات الإبداعية في الأردن، الذي يشمل الرسوم المتحركة، والألعاب الإلكترونية، والإعلام الرقمي، بمقومات تؤهله لدعم هذه الأولويات، مستفيدا من اللغة المشتركة والتقارب الثقافي الإقليمي.

### الاستشارات الإدارية

يسهم تنفيذ رؤية عمان 2040 عبر مختلف الوزارات في زيادة الطلب على الخدمات الاستشارية، مع توافر فرص في إصلاح القطاع العام، والامتثال لسياسات تعمين الوظائف، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما توفر قاعدة شركات الاستشارات الإدارية وخدمات الأعمال في الأردن قدرات متميزة في تقديم الخدمات باللغة العربية، إلى جانب خبرة واسعة في العمل مع القطاع العام على المستوى الإقليمي.

## 10. المعارض والفعاليات التجارية الرئيسية

| | | | |
|---|---|---|---|
| **أسبوع عُمان للتصميم والبناء**<br>**Oman Design & Build Week**<br>مركز عمان للمؤتمرات والمعارض، مسقط | 18–21 نيسان 2027 | البناء، والإنشاءات، والتصميم، والعقارات. |
| **معرض كومكس للتكنولوجيا العالمية**<br>**COMEX Global Technology**<br>مركز عمان للمؤتمرات والمعارض، مسقط | 1 - 4 شباط 2027 | تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاتصالات، والتكنولوجيا الرقمية. |
| **معرض بروجكت عمان**<br>**Project Oman**<br>مركز عمان للمؤتمرات والمعارض، مسقط | 2 -4 تشرين الثاني 2026؛ وموعد دورة 2027 سيعلن لاحقا | تكنولوجيا البناء، والبنية التحتية، ومواد البناء |

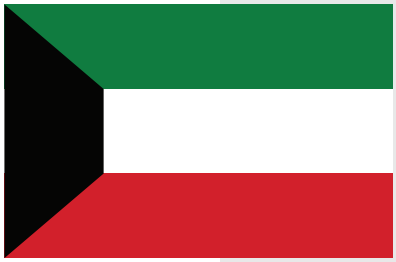

ملف تعريف السوق

# الكويت

**القطاعات ذات الأولوية:** السلع: الكيماويات، والمنتجات الغذائية، والصناعات الهندسية، والمنسوجات والملابس.

## 1. الملخص الاستراتيجي

تمثل الكويت سوقا ذات أولوية راسخة للمصدرين الأردنيين، مستفيدة من الإعفاء من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ووجود قاعدة من المستهلكين الناطقين باللغة العربية، إلى جانب جالية أردنية كبيرة توفر معرفة متعمقة بالسوق وقنوات توزيع قائمة. وبلغت صادرات الأردن إلى الكويت 182.7 مليون دولار أمريكي في عام 2023، وارتفعت إلى 218.5 مليون دولار أمريكي في عام 2024، حيث شكلت المنتجات الغذائية أكبر بنود الصادرات بقيمة 121.6 مليون دولار أمريكي، مدفوعة بصورة رئيسية بصادرات الخضروات والفواكه الطازجة. كما تستهدف رؤية الكويت 2035 تنويع الاقتصاد بعيدا عن الاعتماد على الهيدروكربونات، بما يدعم استمرار الإنفاق الحكومي على البنية التحتية، والرعاية الصحية، والسلع الاستهلاكية. ويبلغ حجم سوق الواردات الكويتية 37.5 مليار دولار أمريكي، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 2.9 في المائة، فيما سجلت الألبسة المحاكة والأحذية أعلى معدلات النمو بين خطوط المنتجات ذات الأولوية، بنسبة 9.7 في المائة و9.9 في المائة على التوالي خلال الفترة 2019–2023. وعند استبعاد الانخفاض الهيكلي في صادرات الحيوانات الحية HS 01، التي تراجعت من 103.5 مليون دولار أمريكي في عام 2019 إلى 1.3 مليون دولار أمريكي في عام 2023، يتضح أن الاتجاه الأساسي للتجارة الثنائية يعكس نموا انتقائيا في فئات المنتجات الغذائية المصنعة.

## 2. أساسيات السوق

| المؤشر | عدد السكان | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 4.9<br>مليون نسمة<br>البنك الدولي، 2024 | 160.2<br>مليار دولار أمريكي،<br>(البنك الدولي، 2024) | 32,718<br>دولارا أمريكيا<br>(البنك الدولي، 2024) | %–1.5<br>(البنك الدولي، 2024) | 37.5<br>مليار دولار أمريكي<br>خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية<br>ITC Trade Map ، 2023 |

## 3. الطلب على الواردات في قطاعات السلع والتجارة مع الأردن

| القطاع | الواردات 2023 | معدل النمو السنوي المركب 2019 - 2023 | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|
| المنتجات الغذائية HS 01 – 24 | 6,483 مليون دولار أمريكي | % 4.0 | 121.6 مليون دولار أمريكي |
| الكيماويات HS 28+32+34+38 | 1,216.0 مليون دولار أمريكي | % 2.5 | 9.1 ملايين دولار أمريكي |
| الصناعات الهندسية HS 72 – 85 | 9,904 ملايين دولار أمريكي | % 3.0- | 9.7 ملايين دولار أمريكي |
| المنسوجات والملابس HS 57/61/62/64 | 1,936 مليون دولار أمريكي | % 6.8 | 7.3 ملايين دولار أمريكي |
| **الإجمالي (القطاعات ذات الأولوية)** | **19,539.0 مليون دولار أمريكي** | — | **147.7 مليون دولار أمريكي** |

## 4. تركز السوق وفق مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI

يقيس مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI مدى تركّز قاعدة الموردين في السوق على مقياس من 0 إلى 100. وتشير القيم الأقل من 20 إلى سوق غير مركّزة تضم عددا كبيرا من الموردين المتنافسين، ومن 20 إلى 40 إلى سوق متوسطة التركيز، ومن 40 إلى 60 إلى سوق مركّزة، أما القيم التي تزيد على 60 فتشير إلى سوق احتكارية القلة يهيمن عليها عدد محدود من المورّدين. وقد استند احتساب المؤشرات إلى بيانات موردي الدول المستمدة من قاعدة بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة السلعية UN COMTRADE لعام 2023.

**أهم النتائج:** تتراوح درجات تركّز الدول الموردة في القطاعات السلعية ذات الأولوية في الكويت بين الأسواق غير المركزة والأسواق متوسطة التركّز. وتندرج المنتجات الغذائية بقيمة 4.6، والكيماويات بقيمة 11.4، والمنسوجات والألبسة بقيمة 13.8 ضمن فئة الأسواق غير المركزة، في حين تندرج الصناعات الهندسية بقيمة 20.4 ضمن فئة الأسواق متوسطة التركّز. وتعتمد فرص دخول الأردن إلى السوق على الإعفاء من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والقرب الجغرافي، وشبكة التوزيع التي توفرها الجالية الأردنية، وتميز المنتجات.

## 5. ميزان التجارة الثنائية

| المؤشر | صادرات الأردن | واردات الأردن | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| القيمة 2023 | 182.7<br>مليون دولار أمريكي | 66.0<br>مليون دولار أمريكي | فائض قدره<br>116.7<br>مليون دولار أمريكي |

## 6. الإطار التنظيمي للتجارة

| الإطار | التفاصيـل |
|---|---|
| **الاتفاقية المطبقة** | اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. |
| **النفاذ الجمركي** | رسوم جمركية صفرية على السلع المؤهلة التي تستوفي قاعدة المنشأ العربي بنسبة 40 في المائة. |
| **التدابير غير الجمركية** | تسجيل المنتجات الغذائية والدوائية لدى وزارة الصحة؛ والمطابقة لمواصفات هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GSO للسلع الاستهلاكية؛ وشهادة الحلال للمنتجات الغذائية والمنتجات ذات المصدر الحيواني؛ وإلزامية الوسم باللغتين العربية والإنجليزية؛ وتراخيص استيراد لبعض فئات المنتجات الغذائية. |

## 7. الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتجارة

| المسار | وسيلة النقل | المدة التقريبية للنقل |
|---|---|---|
| العقبة – الشويخ، ميناء الشويخ | النقل البحري مرورا حول شبه الجزيرة العربية عبر الخليج | ممتدة |
| عبر المملكة العربية السعودية | النقل البري | بري، عدة أيام |
| عمان – الكويت، الخطوط الجوية الملكية الأردنية، رحلات مباشرة. | النقل الجوي، رحلات مباشرة | شحن في اليوم نفسه |

البنية التحتية في سوق الوجهة: يعد ميناء الشويخ، وهو الميناء التجاري الرئيسي في الكويت، المنفذ الرئيس لمناولة البضائع العامة. كما تضم منطقة الشعيبة الصناعية عددا من كبار مستوردي السلع الصناعية، في حين يوفر مطار الكويت الدولي خدمات شحن للبضائع الحساسة للوقت، بما في ذلك المنتجات الدوائية والسلع الاستهلاكية.

## 8. التقارب الثقافي والعلاقات الدبلوماسية

تشترك الكويت والأردن في اعتماد اللغة العربية لغة رئيسية للأعمال والمعاملات الحكومية، مع استخدام واسع للغة الإنجليزية في الأنشطة التجارية. وأقيمت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1961، واتسمت بروابط ثنائية قوية، تدعمها عضوية البلدين في جامعة الدول العربية ووجود سفارة أردنية في مدينة الكويت. كما تنظم العلاقات التجارية اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي توفر إعفاء من الرسوم الجمركية على السلع المصنعة، إلى جانب أطر التعاون الفني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وبلغت صادرات الأردن إلى الكويت 182.7 مليون دولار أمريكي في عام 2023، و 218.5 مليون دولار أمريكي في عام 2024، بما يعكس أكثر من ستة عقود من العلاقات التجارية المستمرة.

## 9. المشهد التنافسي حسب القطاع

### فرص قطاع السلع

#### المنتجات الغذائية

**أبرز المنافسين:** مصر (المنتجات الزراعية الطازجة)، وتركيا (الأغذية المصنعة)، والمملكة العربية السعودية (مركز إقليمي).

**الميزة التنافسية للأردن:** القرب الجغرافي، والإعفاء من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وشهادات الحلال، وشبكة التوزيع التي توفرها الجالية الأردنية، والمنتجات الزراعية الطازجة من الأغوار الأردنية.

#### الكيماويات

**أبرز المنافسين:** الصين (حجم الإنتاج)، وألمانيا (الكيماويات المتخصصة)، والإمارات العربية المتحدة (مركز إقليمي).

**الميزة التنافسية للأردن**: المركبات المستخرجة من معادن البحر الميت، والكيماويات المشتقة من الفوسفات، والميزة الجمركية التي توفرها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقصر مدة النقل من العقبة.

**المنسوجات والألبسة**

**أبرز المنافسين:** الصين (الأسعار وحجم الإنتاج)، بنغلاديش (الأسعار)، تركيا (المنتجات متوسطة السعر).

**الميزة التنافسية للأردن:** التوافق مع التصاميم والأذواق العربية، والإعفاء من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وسلاسل التوريد المرنة التي تلبي احتياجات مواسم تجارة التجزئة في دول مجلس التعاون الخليجي.

**لم تحدد أي قطاعات خدمات ذات أولوية للكويت، وعليه لا ينطبق قسم فرص قطاع الخدمات على هذا السوق.**

## 10. المعارض والفعاليات التجارية الرئيسية

| | | | |
|---|---|---|---|
| **معرض هوريكا الكويت**<br>أرض المعارض الدولية، مشرف | دورة 2027، يعلن موعدها لاحقا، وقد عقدت الدورة الرابعة عشرة خلال الفترة 19–21 كانون الثاني 2026 | | الضيافة، وخدمات الأغذية، والأغذية والمشروبات. |
| **معرض الكويت للبناء**<br>أرض المعارض الدولية، مشرف | دورة 2027، يعلن موعدها لاحقا، وقد عقدت خلال الفترة 6–9 أيار 2026 | | البناء ومواد البناء. |

**ملاحظة:** تقام أبرز المعارض التجارية الدورية في الكويت عادة خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني إلى أيار، ولم تكن مواعيد دورات عام 2027 قد أعلنت من قبل الجهات المنظمة وقت إعداد هذه الوثيقة. وعليه، فقد أدرجت الفعاليات أعلاه استنادا إلى أحدث الدورات المؤكدة، بوصفها المنصات القطاعية الأكثر أهمية للمصدرين الأردنيين إلى حين الإعلان عن مواعيد دورات عام 2027.

ملفات تعريف أسواق

# بلاد الشام والعراق




ملف تعريف السوق

# العراق

**القطاعات ذات الأولوية:** السلع: المستحضرات الصيدلانية ، والكيماويات، والمنتجات الغذائية، والصناعات الهندسية، والمنسوجات والملابس. الخدمات: خدمات الهندسة المعمارية والهندسية، والاستشارات الإدارية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

## 1. الملخص الاستراتيجي

يمثل العراق رابع أكبر سوق للصادرات الأردنية، كما يعد من أسرعها نموا، إذ بلغت الصادرات الأردنية إليه 1,344 مليون دولار أمريكي في عام 2024، مسجلة زيادة سنوية قدرها 43.6 في المائة. وتتميز مقومات المنافسة في هذا السوق بدرجة عالية من الجاذبية، إذ توفر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إعفاء من الرسوم الجمركية، كما يتيح النقل البري عبر معبر الكرامة – طريبيل، الذي يستغرق من يوم إلى يومين، للموردين الأردنيين الاستجابة للطلب بسرعة يصعب على كثير من المنافسين مجاراتها. ويواصل نشاط إعادة الإعمار دعم الطلب على الواردات في قطاعات الأدوية، والصناعات الهندسية، والمنتجات الغذائية، ومدخلات البناء، في حين سجل الأداء التجاري الثنائي نتائج قوية خلال الفترة الأخيرة، حيث ارتفعت صادرات الأدوية بنسبة 54 في المائة، وصادرات الأسمدة بنسبة 236 في المائة خلال العام الأخير. ويستند موقع الأردن التنافسي إلى القرب الجغرافي، والمزايا التي توفرها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والعلاقات الراسخة في قطاع إعادة الإعمار.

## 2. أساسيات السوق

| المؤشر | عدد السكان | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 46<br>مليون نسمة<br>(البنك الدولي، 2024) | 279.6<br>مليار دولار أمريكي<br>(البنك الدولي، 2024) | 6,074<br>دولارا أمريكيا<br>(البنك الدولي، 2024) | %-1.5<br>(البنك الدولي، 2024) | 85<br>مليار دولار أمريكي<br>خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية<br>ITC Trade Map ، 2023 |

## 3. الطلب على الواردات في قطاعات السلع والتجارة مع الأردن

| القطاع | الواردات 2023 | معدل النمو السنوي المركب 2019 - 2023 | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|
| المستحضرات الصيدلانية HS 30 | 1,608 ملايين دولار أمريكي | % 4.7 | 113.2 مليون دولار أمريكي |
| المنتجات الغذائية HS 01 – 24 | 15,823 مليون دولار أمريكي | % 7.4 | 204.3 مليون دولار أمريكي |
| الصناعات الهندسية HS 72 – 85 | 24,474 مليون دولار أمريكي | % 8.4 | 193.4 مليون دولار أمريكي |
| الكيماويات HS 28+32+34+38 | 1,444 مليون دولار أمريكي | %6.8 | 209.0 ملايين دولار أمريكي |
| الأحذية HS 64 | 2,626.7مليون دولار أمريكي | %3.1 | 1.6 - مليون دولار أمريكي |
| **الإجمالي (القطاعات ذات الأولوية)** | **45,975.8 مليون دولار أمريكي** | — | **721.5مليون دولار أمريكي** |

## 4. تركز السوق وفق مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI

يقيس مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI مدى تركّز قاعدة الموردين في السوق على مقياس من 0 إلى 100. وتشير القيم الأقل من 20 إلى سوق غير مركّزة تضم عددا كبيرا من الموردين المتنافسين، ومن 20 إلى 40 إلى سوق متوسطة التركيز، ومن 40 إلى 60 إلى سوق مركّزة، أما القيم التي تزيد على 60 فتشير إلى سوق احتكارية القلة يهيمن عليها عدد محدود من المورّدين. وقد استند احتساب المؤشرات إلى بيانات موردي الدول المستمدة من قاعدة بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة السلعية UN COMTRADE لعام 2023.

**أهم النتائج:** تتراوح درجات تركّز الدول الموردة في القطاعات السلعية ذات الأولوية في العراق بين الأسواق غير المركزة والأسواق المركزة. وتندرج المستحضرات الصيدلانية بقيمة 6.4، والكيماويات بقيمة 19.2 ضمن فئة الأسواق غير المركزة، بينما تندرج المنتجات الغذائية بقيمة 23.9، والصناعات الهندسية بقيمة 29.3 ضمن فئة الأسواق متوسطة التركّز، في حين تندرج المنسوجات والألبسة بقيمة 47.7 ضمن فئة الأسواق المركزة. وتعتمد فرص دخول الأردن إلى السوق على القرب الجغرافي، والمزايا التي توفرها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والعلاقات الراسخة في قطاع إعادة الإعمار.

## 5. ميزان التجارة الثنائي

| المؤشر | صادرات الأردن | واردات الأردن | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| القيمة 2023 | 936<br>مليون دولار أمريكي | 275.5<br>مليون دولار أمريكي | فائض قدره<br>660.5<br>مليون دولار أمريكي |

## 6. الإطار التنظيمي للتجارة

| الإطار | التفاصيل |
|---|---|
| **الاتفاقية المطبقة** | اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. |
| **النفاذ الجمركي** | رسوم جمركية صفرية على السلع المؤهلة التي تستوفي قاعدة المنشأ العربي بنسبة 40 في المائة. |
| **التدابير غير الجمركية** | المطابقة والتسجيل لدى الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية للسلع الخاضعة للتنظيم؛ وتسجيل المستحضرات الدوائية لدى وزارة الصحة؛ وإلزامية الوسم باللغة العربية؛ وشهادة الحلال للمنتجات ذات المصدر الحيواني. |

## 7. الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتجارة

| المسار | وسيلة النقل | المدة التقريبية للنقل |
|---|---|---|
| عمان – بغداد عبر معبر الكرامة / طريبيل | النقل البري | بري |
| العقبة – أم قصر، للأسمدة والكيماويات والمنتجات الغذائية السائبة | النقل البحري مرورا حول شبه الجزيرة العربية عبر الخليج | ممتدة |
| عمان – بغداد / أربيل / البصرة | النقل الجوي، رحلات مباشرة | شحن في اليوم نفسه أو في اليوم التالي |

**البنية التحتية في سوق الوجهة:** يعمل معبر الكرامة / طريبيل، الواقع على بعد 331 كيلومترا من عمان، على مدار الساعة، ويعد الممر البري الرئيسي لنقل السلع الاستهلاكية، والمنتجات الغذائية، والصادرات الصناعية. كما يعد ميناء أم قصر، وهو الميناء التجاري الرئيسي للمياه العميقة في العراق، المنفذ الرئيس لشحنات الأسمدة، والكيماويات، والإسمنت، والسلع الغذائية السائبة الواردة عبر الخليج العربي. ويتولى مطارا بغداد الدولي والبصرة الدولي مناولة الشحن الجوي، مع رحلات مباشرة من عمان تشغلها الخطوط الجوية الملكية الأردنية والخطوط الجوية العراقية. ويمكن إيصال الشحنات في اليوم نفسه إلى محافظة الأنبار، وفي غضون 24

## 8. التقارب الثقافي والعلاقات الدبلوماسية

يشترك العراق والأردن في اعتماد اللغة العربية لغة رئيسية للحكومة والأعمال، في حين تحظى اللغة الكردية أيضا باعتراف دستوري بوصفها لغة رسمية في العراق، مما يعزز التقارب اللغوي في مجالات التجارة والأعمال. وتستند العلاقات الثنائية بين البلدين إلى تاريخ طويل من التعاون، تعزز بالشراكة الثلاثية التي أطلقت بين العراق والأردن ومصر خلال قمة القاهرة عام 2019، ويدعمها وجود سفارة أردنية في بغداد وقنصلية عامة في أربيل. كما تنظم العلاقات التجارية اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلى جانب ترتيبات ثنائية تسهم في تسهيل التجارة عبر الحدود. وبلغت صادرات الأردن إلى العراق نحو 1,344 مليون دولار أمريكي في عام 2024، مسجلة نموا سنويا قدره 43.6 في المائة.

## 9. المشهد التنافسي حسب القطاع

### فرص قطاع السلع

#### المستحضرات الصيدلانية

**أبرز المنافسين:** الهند (الأسعار)، وتركيا (القرب الجغرافي)، ومصر (اللغة العربية).

**الميزة التنافسية للأردن:** شبكات توزيع راسخة، والتعبئة باللغة العربية، ومنشآت التصنيع الحاصلة على شهادات ممارسات التصنيع الجيد GMP لدى كبرى الشركات الأردنية، والطلب المتزايد على خدمات الرعاية الصحية في إطار إعادة الإعمار.

#### الصناعات الهندسية

**أبرز المنافسين:** الصين (الأسعار)، وتركيا (القرب الجغرافي)، والإمارات العربية المتحدة (إعادة التصدير).

**الميزة التنافسية للأردن:** الخبرة في مشروعات إعادة الإعمار، وتوريد المعدات الكهربائية، والخدمات اللوجستية عبر النقل البري.

### المنتجات الغذائية

**أبرز المنافسين:** الإمارات تركيا (حجم الإنتاج)، وإيران (القرب الجغرافي)، والمملكة العربية السعودية (منتجات الألبان).

**الميزة التنافسية للأردن:** جودة المنتجات الزراعية الطازجة، وشهادات الحلال، والشراكات مع قطاع تجارة التجزئة.

### الكيماويات

**أبرز المنافسين:** الصين (حجم الإنتاج)، وتركيا (القرب الجغرافي)، وإيران (البتروكيماويات).

**الميزة التنافسية للأردن:** المنتجات القائمة على الفوسفات، ومواد التنظيف الكيماوية، والعلاقات الصناعية الراسخة.

## فرص قطاع الخدمات

### خدمات الهندسة المعمارية والهندسية

يسهم برنامج إعادة الإعمار بعد النزاعات في توليد طلب على الخدمات الهندسية في قطاعات الكهرباء، والمياه، والنقل، والإسكان. كما تدعم الشراكة الثلاثية التعاون بين الجانبين، مستندة إلى علاقات مؤسسية راسخة مع الوزارات المعنية.

### خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تشمل جهود إعادة الإعمار في العراق تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يتيح فرصا في مجالات الاتصالات، والحكومة الإلكترونية، وتطوير البرمجيات باللغة العربية. كما تتوافق القدرات الأردنية مع أولويات التحول الرقمي في العراق.

### الاستشارات الإدارية

تتوافر فرص في القطاع العام وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مستفيدة من قدرات الأردن في تقديم الخدمات باللغة العربية وخبرته الإقليمية.

## 10. المعارض والفعاليات التجارية الرئيسية

| | | |
|---|---|---|
| **معرض كونستركت العراق**<br>**Construct Iraq**<br>أرض معارض أربيل الدولية | 22- 25 أيلول 2026 | البناء، ومواد البناء، والمعدات الكهربائية، وأنظمة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء والتبريد. |
| **معرض بغداد الدولي**<br>**Baghdad International Fair**<br>أرض معرض بغداد الدولي | **موعد دورة 2027**<br>سيعلن لاحقا، وقد عقدت الدورة التاسعة والأربعون خلال الفترة 1–7 شباط 2026 | المعرض متعدد القطاعات الأبرز في العراق، ومنصة للمشتريات الحكومية. |
| **منتدى الأعمال الأردني–العراقي**<br>**Jordan–Iraq Business Forum**<br>عمان / بغداد | **مواعيد دورتي**<br>2026 و2027 ستعلن لاحقا، وينظمه غرفتا التجارة والصناعة الأردنيتان بالتعاون مع مجلس الأعمال العراقي | منتدى ثنائي، واجتماعات أعمال بين الشركات في القطاعات ذات الأولوية. |



ملف تعريف السوق

# سوريا

**القطاعات ذات الأولوية:** السلع: الكيماويات، والأسمدة، والصناعات الهندسية، والمنسوجات والملابس. الخدمات: خدمات الهندسة المعمارية والهندسية، والاستشارات الإدارية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

## 1. الملخص الاستراتيجي

تمثل سوريا سوقا واعدة لإعادة الإعمار في أعقاب التحول السياسي الذي شهدته في كانون الأول 2024، وما تبعه من رفع واسع النطاق للعقوبات الدولية خلال عام 2025. فقد رفع الاتحاد الأوروبي عقوباته الاقتصادية في أيار 2025، وأنهت الولايات المتحدة برنامج العقوبات المفروض على سوريا بموجب أمر تنفيذي في حزيران 2025، كما خففت المملكة المتحدة تدابيرها القطاعية خلال الفترة نفسها. ومع ذلك، لا تزال العقوبات المستهدفة المفروضة على الأشخاص المرتبطين بالنظام السابق سارية، إلى جانب القيود المرتبطة بالجوانب الأمنية وبعض ضوابط التصدير، الأمر الذي يجعل الانخراط التجاري يتطلب إجراء العناية الواجبة بعناية.

ويتمتع الأردن بموقع يؤهله ليكون مركزا لوجستيا استراتيجيا لدخول السلع إلى السوق السورية، إذ يمكن إيصال البضائع إلى دمشق في اليوم نفسه عبر معبر جابر–نصيب، الذي يقع على بعد 80 كم من عمّان. ويتركز الطلب في السوق السورية على الصناعات الكيماوية، والأسمدة، والمنتجات الهندسية، والمنسوجات، بما يدعم جهود إعادة الإعمار. وتتمثل الميزة التنافسية للأردن في القرب الجغرافي، وتوافر بنية تحتية راسخة للتوزيع، والعلاقات التجارية التاريخية مع دول المشرق، إضافة إلى الاستفادة من قنوات المشتريات المرتبطة بالجهات المانحة وبرامج إعادة الإعمار.

## 2. أساسيات السوق

| المؤشر | عدد السكان | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 23.2<br>مليون نسمة، تقديرات الأمم المتحدة، 2024 | 9.0<br>(البنك الدولي، 2024) | ~390<br>دولارا أمريكيا<br>(البنك الدولي، 2024) | لم ينشر حتى تاريخ إعداد التقرير | 4.4<br>مليون نسمة<br>(البنك الدولي، 2024) |

المصادر: آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي IMF WEO ، تشرين الأول 2024؛ البنك الدولي، 2024؛ والمكاتب الإحصائية الوطنية.

## 3. الطلب على الواردات في قطاعات السلع والتجارة مع الأردن

| القطاع | الواردات 2023 | معدل النمو السنوي المركب 2019 - 2023 | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|
| الصناعات الهندسية HS 72 – 85 | 672 مليون دولار أمريكي | %–17.8 | 20.2 مليون دولار أمريكي |
| الكيماويات HS 28+32+34+38 | 153.5 مليون دولار أمريكي | % -6.7 | 5.2 ملايين دولار أمريكي |
| الأسمدة HS 31 | 95 مليون دولار أمريكي | %29.3 | 2.3 مليون دولار أمريكي |
| الألبسة والمنسوجات HS57+61+62+64 | 47.4 مليون دولار أمريكي | %–30.6 | 0.3 مليون دولار أمريكي |
| **الإجمالي (القطاعات ذات الأولوية)** | **967.9 مليون دولار أمريكي** | — | **28.0 مليون دولار أمريكي** |

## 4. درجة تركّز السوق وفق مؤشر هيرفيندال– هيرشمان HHI

يقيس مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI مدى تركّز قاعدة الموردين في السوق على مقياس من 0 إلى 100. وتشير القيم الأقل من 20 إلى سوق غير مركّزة تضم عددا كبيرا من الموردين المتنافسين، ومن 20 إلى 40 إلى سوق متوسطة التركيز، ومن 40 إلى 60 إلى سوق مركّزة، أما القيم التي تزيد على 60 فتشير إلى سوق احتكارية القلة يهيمن عليها عدد محدود من المورّدين. وقد استند احتساب المؤشرات إلى بيانات موردي الدول المستمدة من قاعدة بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة السلعية UN COMTRADE لعام 2023.

**أهم النتائج:** تتراوح درجات تركّز الدول الموردة في القطاعات السلعية ذات الأولوية في سوريا بين الأسواق متوسطة التركّز والأسواق المركزة، حيث تتراوح قيم مؤشر هيرفيندال–هيرشمان بين 25.1 و55.1. وتندرج الكيماويات بقيمة 25.1، والصناعات الهندسية بقيمة 39.2 ضمن فئة الأسواق متوسطة التركّز، في حين تندرج المنسوجات والألبسة بقيمة 55.1 ضمن فئة الأسواق المركزة. أما قطاع الأسمدة، وهو أحد القطاعات ذات الأولوية، فلم يكن من الممكن احتساب مؤشره بدرجة موثوقة استنادا إلى بيانات الموردين المتاحة. ومع بدء تخفيف العقوبات وتسارع وتيرة إعادة الإعمار، يتوقع أن تتسع قاعدة الموردين في السوق السورية.

## 5. ميزان التجارة الثنائي

| المؤشر | صادرات الأردن | واردات الأردن | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| القيمة 2023 | 117 مليون دولار أمريكي | 64 مليون دولار أمريكي | فائض قدره 53 مليون دولار أمريكي |

## 6. الإطار التنظيمي للتجارة

| الإطار | التفاصيـل |
|---|---|
| **الاتفاقية المطبقة** | اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. |
| **النفاذ الجمركي** | رسوم جمركية صفرية على السلع المؤهلة التي تستوفي قاعدة المنشأ العربي بنسبة 40 في المائة، مع التوصية بإجراء العناية الواجبة فيما يتعلق بالمتطلبات المرتبطة بالعقوبات المتبقية بعد تخفيفها خلال عام 2025. |
| **التدابير غير الجمركية** | المطابقة لمتطلبات الهيئة العربية السورية للمواصفات والمقاييس؛ وإلزامية الوسم باللغة العربية؛ ولا تزال متطلبات نظام الاستيراد في مرحلة انتقالية عقب التغييرات التي طرأت على العقوبات خلال عام 2025، لذلك ينبغي على المصدرين التحقق من المتطلبات السارية قبل التصدير. |

## 7. الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتجارة

| المسار | وسيلة النقل | المدة التقريبية للنقل |
|---|---|---|
| عمان – دمشق عبر معبر جابر / نصيب | النقل البري | نقل بري قصير، مع إمكانية التسليم في اليوم نفسه إلى دمشق |

**البنية التحتية في سوق الوجهة:** يعمل معبر جابر / نصيب، الواقع على بعد 80 كيلومترا من عمان، على مدار الساعة، ويتيح إيصال الشحنات إلى دمشق في اليوم نفسه. كما يشكل بوابة للعبور إلى لبنان وتركيا، وقد أعيد افتتاحه

عام 2018 بعد استقرار الأوضاع على الحدود.

## 8. التقارب الثقافي والعلاقات الدبلوماسية

تشترك سوريا والأردن في اعتماد اللغة العربية لغة رسمية للحكومة والأعمال، مما يوفر توافقا لغويا كاملا في مختلف الأنشطة التجارية. وتستند العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى تاريخ طويل، وقد عادت إلى مسارها الطبيعي عقب التحول السياسي الذي شهدته سوريا في عام 2024، ويدعمها وجود سفارة أردنية في دمشق. كما تنظم العلاقات التجارية اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقد شهد النفاذ التجاري توسعا ملحوظا عقب رفع معظم العقوبات الدولية خلال عام 2025، مع استمرار خضوع بعض التدابير الموجهة لفئات محددة. ويرتبط الأردن وسوريا بعلاقات تاريخية راسخة في بلاد الشام، ويتمتع الأردن بموقع يؤهله ليكون مركزا لوجستيا استراتيجيا للتجارة المرتبطة بجهود إعادة الإعمار.

## 9. المشهد التنافسي حسب القطاع

### فرص قطاع السلع

#### الكيماويات

**أبرز المنافسين:** تركيا (القرب الجغرافي)، والصين (القدرات الصناعية واسعة النطاق).

**الميزة التنافسية للأردن:** القرب الجغرافي، والبنية التحتية الراسخة للتوزيع، والعلاقات مع الجهات المانحة، والقدرات في إنتاج الكيماويات الصناعية والمشتقة من الفوسفات..

#### الصناعات الهندسية

**أبرز المنافسين:** تركيا (القرب الجغرافي)، والصين (الأسعار وحجم الإنتاج)، وموردو إعادة التصدير من دول الخليج.

**الميزة التنافسية للأردن:** القرب الجغرافي، والبنية التحتية الراسخة للتوزيع، والعلاقات مع الجهات المانحة، والخبرة في تلبية متطلبات المشتريات المرتبطة بإعادة الإعمار.

#### الأسمدة

**أبرز المنافسين:** تركيا (القرب الجغرافي)، والمنتجون الإقليميون ومنتجو دول الخليج.

**الميزة التنافسية للأردن:** المزايا التي توفرها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والقرب الجغرافي، وقاعدة صناعية راسخة في إنتاج الفوسفات والأسمدة، بما يعزز قدرة الأردن على الاستفادة من فرص إعادة الإعمار والمشتريات الممولة من الجهات المانحة.

#### المنسوجات والألبسة

**أبرز المنافسين:** تركيا (القرب الجغرافي)، والصين (الأسعار وحجم الإنتاج).

**الميزة التنافسية للأردن:** القرب الجغرافي، والإعفاء من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مقارنة بالموردين من خارج الدول العربية، والتوافق مع التصاميم والأذواق الإقليمية.

**ملاحظة بشأن المنافسين:** لم تكن بيانات الواردات السورية على مستوى الموردين متاحة، ولذلك فإن المنافسين الواردين أعلاه يمثلون أبرز الجهات الفاعلة المعتادة في السوق السورية، وليسوا بالضرورة أكبر الموردين من حيث قيمة الواردات.

## فرص قطاع الخدمات

### خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يتمتع الأردن بموقع يؤهله لتصدير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الرقمية إلى سوريا، مستفيدا من قاعدة قوية من الكفاءات التقنية، واللغة المشتركة، والتقارب الثقافي، والقرب الجغرافي، بما يتيح تنسيقا أسرع، وتكاليف تشغيل أقل، وفهما أفضل لاحتياجات السوق. ومع استئناف النشاط الاقتصادي تدريجيا وإعادة بناء مؤسسات الدولة، من المتوقع أن يتزايد الطلب على خدمات الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي في القطاع العام، بما يشمل السجلات المدنية، وأنظمة الجمارك والإيرادات، والخدمات المقدمة للمواطنين، إلى جانب أنظمة إدارة الأعمال، والمنصات الرقمية، والأمن السيبراني، وخدمات دعم تقنية المعلومات.

### خدمات الهندسة المعمارية والهندسية

تسهم المراحل الأولى من التخطيط لإعادة الإعمار في توليد طلب على خدمات التقييم الهندسي، وإدارة المشاريع، والاستشارات الفنية، حيث تمنح الخبرة التي اكتسبتها الشركات الأردنية في السوق السورية قبل النزاع ميزة تنافسية واضحة.

### الاستشارات الإدارية

تتيح جهود إعادة الإعمار التي تنسقها الجهات المانحة فرصا لتقديم الخدمات الاستشارية للمؤسسات والقطاع العام، مستفيدة من قدرة الأردن على تقديم الخدمات باللغة العربية وخبرته الإقليمية. ومع إعادة بناء المؤسسات الإدارية في سوريا، يمتد الطلب إلى إصلاح القطاع العام، وتصميم العمليات وهياكل الحوكمة، وبناء القدرات المؤسسية التي تدعم برامج الحكومة الإلكترونية وتحسين تقديم الخدمات، بما يكمل الفرص المتاحة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وعلى صعيد القطاع الخاص، تسهم جهود إعادة الإعمار وتخفيف العقوبات في خلق طلب على خدمات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يشمل تنظيم الأعمال، والاستشارات المتعلقة بالحصول على التمويل، وبناء القدرات المؤسسية، إضافة إلى خدمات تنمية الصادرات والنفاذ إلى الأسواق مع عودة الشركات السورية إلى الانخراط في التجارة الإقليمية والدولية. وتتمتع الشركات الاستشارية الأردنية بميزة تنافسية في هذا المجال، مستفيدة من منظومة راسخة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الصادرات.

## 10. المعارض والفعاليات التجارية الرئيسية

**معرض دمشق الدولي**
مدينة المعارض بدمشق

26 آب – 4 أيلول 2026

معرض متعدد القطاعات، ويعد أبرز معرض تجاري في سوريا، وقد أعيد إطلاقه في دورته الثالثة والستين، ويغطي القطاعات الصناعية والتجارية والمرتبطة بإعادة الإعمار.

ملفات تعريف أسواق

# شمـال إفريقيـا



ملف تعريف السوق

# مصر

**القطاعات ذات الأولوية:** الخدمات: الاستشارات الإدارية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

## 1. الملخص الاستراتيجي

تمثل مصر سوقا ذات أولوية للأردن في قطاع الخدمات، حيث حُددت كأحد الأسواق المستهدفة لخدمات الاستشارات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار منهجية تحديد أولويات أسواق الخدمات الواردة في هذا الفصل، ولا تعد سوقا ذات أولوية لقطاعات السلع. ويستند الانخراط في السوق المصرية إلى برنامج التحول في القطاع العام في إطار رؤية مصر 2030، وبرنامج حياة كريمة لتنمية الريف، إلى جانب جهود الحكومة في مجالي التحول الرقمي والتحديث الاقتصادي.

وترتكز العلاقات الثنائية على اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية الشراكة الصناعية الموقعة بين الأردن ومصر والإمارات العربية المتحدة في أيار 2022، إضافة إلى المشاركة المشتركة في أجندة التكامل الاقتصادي الإقليمي لجامعة الدول العربية.

وبلغت صادرات الأردن إلى مصر 171 مليون دولار أمريكي في عام 2023، و 240 مليون دولار أمريكي في عام 2024، إلا أنها تتركز في سلع تجارية لا تندرج ضمن القطاعات الاستراتيجية ذات الأولوية وفقا لإطار هذا الفصل. وعليه، ينبغي أن يتركز الانخراط الاستراتيجي على تعزيز حضور الشركات الأردنية العاملة في مجالي الاستشارات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتلبية احتياجات القطاعين العام والخاص في مصر، مستفيدة من مؤسسات قطاع الخدمات الأردني وأطر التعاون الثنائية.

## 2. أساسيات السوق

| المؤشر | عدد السكان | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 116.5<br>مليون نسمة<br>(البنك الدولي، 2024) | 389.1<br>مليار دولار أمريكي<br>(البنك الدولي، 2024) | 3,339<br>دولارا أمريكيا<br>(البنك الدولي، 2024) | %2.4<br>(البنك الدولي، 2024) | 84.0<br>مليار دولار أمريكي<br>خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية<br>ITC Trade Map، 2023 |

## 3. الطلب على الواردات في قطاعات السلع والتجارة مع الأردن

لا ينطبق، إذ تعد مصر سوقا ذات أولوية لقطاع الخدمات، ولم يحدد لها أي قطاع ذي أولوية في السلع.

## 4. درجة تركّز السوق وفق مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI

لا ينطبق، إذ تعد مصر سوقا ذات أولوية لقطاع الخدمات، ولم يحدد لها أي قطاع ذي أولوية في السلع.

## 5. ميزان التجارة الثنائي

| المؤشر | صادرات الأردن | واردات الأردن | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| القيمة 2023 | 225<br>مليون دولار أمريكي | 696.9<br>مليون دولار أمريكي | عجز قدره<br>471.9<br>مليون دولار أمريكي |

يرتكز تصنيف مصر كسوق ذات أولوية ضمن إطار هذا الفصل على قطاع الخدمات. فوفقا للمرجع المعتمد لتحديد الأسواق ذات الأولوية، تصنف مصر سوقا ذات أولوية لخدمات الاستشارات الإدارية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا تصنف سوقا ذات أولوية للسلع في أي من القطاعات الفرعية. ولأغراض الإحاطة فقط، بلغت قيمة الصادرات السلعية الأردنية إلى مصر نحو 171 مليون دولار أمريكي في عام 2023، وتركزت في فئات تجارية لا تندرج ضمن التصنيف الرسمي للقطاعات ذات الأولوية الذي تعتمده الاستراتيجية بالنسبة لمصر. وبناء على ذلك، لا يتضمن ملف تعريف السوق هذا جدولا للطلب على الواردات حسب القطاعات السلعية، ولا تحليلا لدرجة تركّز الموردين باستخدام مؤشر هيرفيندال–هيرشمان، فيما ترد أولويات قطاع الخدمات بالتفصيل في القسم 8.

## 6. الإطار التنظيمي للتجارة

| الإطار | التفاصيـل |
|---|---|
| **الاتفاقية المطبقة** | اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ وآلية التعاون الثلاثي بين مصر والأردن والعراق لعام 2019؛ واتفاقية الشراكة الصناعية بين الأردن ومصر والإمارات العربية المتحدة لعام 2022. |
| **النفاذ الجمركي** | إعفاء من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على السلع المؤهلة التي تستوفي قاعدة المنشأ العربي بنسبة 40 في المائة. |
| **التدابير غير الجمركية** | بالنسبة للخدمات، ينظم قانون التعاقدات العامة رقم 182 لسنة 2018 المشتريات الحكومية، مع منح أفضلية للمنتج أو مقدم الخدمة المحلي بهامش يصل إلى 15 في المائة، واشتراط وجود كيان محلي في بعض الحالات وفق أنماط توريد الخدمات. أما بالنسبة للسلع، فتطبق متطلبات المطابقة للمواصفات المصرية الصادرة عن الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، إضافة إلى إلزامية الوسم باللغة العربية. |

## 7. الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتجارة

| المسار | وسيلة النقل | المدة التقريبية للنقل |
|---|---|---|
| العقبة – الإسكندرية / بورسعيد | النقل البحري عبر خليج العقبة وقناة السويس | قصيرة إلى متوسطة عبر قناة السويس |
| العقبة – نويبع بالعبّارة، ثم برا إلى القاهرة | النقل البحري والبري | قصيرة |
| عمان – القاهرة | النقل الجوي، رحلات مباشرة | شحن في اليوم نفسه |

**البنية التحتية في سوق الوجهة:** يوفر خط العبارات بين العقبة ونويبع مسارا بحريا وبريا قصيرا إلى القاهرة، ويعد أقصر ممر لنقل الشحنات الحساسة للوقت. كما تمثل الإسكندرية وبورسعيد نقطتي الدخول البحريتين الرئيسيتين للحاويات والبضائع السائبة، في حين توفر المنطقة الاقتصادية لقناة السويس إجراءات جمركية مبسطة. ويتولى مطار القاهرة الدولي مناولة الشحن الجوي.

## 8. التقارب الثقافي والعلاقات الدبلوماسية

تشترك مصر والأردن في اعتماد اللغة العربية لغة رسمية، كما تحظى اللهجة المصرية بانتشار واسع وفهم كبير في مختلف أنحاء العالم العربي، مما يوفر توافقا لغويا كاملا في مجالات التجارة والإدارة الحكومية. وتعود العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى عام 1946، وتعززت من خلال الزيارات المتبادلة بين القيادتين، وعضوية البلدين في جامعة الدول العربية، ووجود سفارة أردنية في القاهرة. كما تنظم العلاقات التجارية اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي توفر إعفاء من الرسوم الجمركية، في حين تمثل مصر أيضا بوابة استراتيجية إلى الأسواق الإفريقية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. وبلغت صادرات الأردن إلى مصر 171 مليون دولار أمريكي في عام 2023، بما يعكس أكثر من سبعة عقود من العلاقات التجارية المستمرة.

## 9. فرص قطاع الخدمات

### الاستشارات الإدارية

تعد مصر واحدة من أربع أسواق فقط ذات أولوية لخدمات الاستشارات الإدارية في هذا الفصل، إلى جانب المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والعراق. ويستند الطلب في القطاع العام إلى برامج التحول في إطار رؤية مصر 2030، ووثيقة سياسة ملكية الدولة، وخارطة الطريق للخصخصة حتى عام 2027، وبرنامج حياة كريمة لتنمية الريف، وهو مبادرة حكومية تبلغ قيمتها الإجمالية نحو 700 مليار جنيه مصري، أي ما يعادل نحو 14 مليار دولار أمريكي أو 9.9 مليارات دينار أردني وفقا لأسعار الصرف لعام 2025. وقد خصص للمرحلة الأولى استثمارات مخططة بقيمة 350 مليار جنيه مصري، أي نحو 7 مليارات دولار أمريكي أو 5.0 مليار دينار أردني، كان قد جرى تمويل نحو 306 مليار جنيه مصري منها، أي ما يعادل 88 في المائة، بحلول منتصف عام 2025. كما يسهم تطوير المؤسسات في العاصمة الإدارية الجديدة في دعم الطلب على الخدمات الاستشارية.

وتشمل مجالات الطلب التي تتوافق مع القدرات الأردنية خدمات التحول في القطاع العام وتحديث الإدارة الحكومية، وتنمية منظومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، استنادا إلى خبرة الأردن في هذا المجال، والاستشارات في التمويل الإسلامي، والتدريب وتنمية رأس المال البشري باللغة العربية، والاستشارات المتخصصة في قطاعات الأدوية، والرعاية الصحية، والتعليم، وإدارة المياه. وفي المقابل، أعلنت الحكومة المصرية عزمها خفض إنفاقها على الخدمات الاستشارية على المدى المتوسط، ولذلك يفضل دخول السوق من خلال الشراكات مع الشركات المصرية، والتركيز على مجالات استشارية متخصصة باللغة العربية، بدلا من المنافسة المباشرة مع الشركات الدولية.

### خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يشهد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر توسعا هيكليا في إطار استراتيجية مصر الرقمية واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2030. وقد ارتفعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.8 في المائة خلال السنة المالية 2023–2024، مع استهداف رفعها إلى 8 في المائة بحلول عام 2030. كما بلغت قيمة الصادرات الرقمية 6.2 مليار دولار أمريكي في عام 2023، بزيادة قدرها 26 في المائة مقارنة بعام 2022، في حين بلغ إجمالي الاستثمارات في القطاع 4.2 مليار دولار أمريكي خلال السنة المالية 2022–2023. ويتجاوز عدد العاملين في القطاع 300 ألف موظف، تشكل النساء نحو 30 في المائة منهم، مقابل هدف حكومي يتمثل في الوصول إلى 500 ألف بحلول عام 2026.

ويعد السوق المصري سوقا تنافسية، إذ تتمتع شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المصرية بحضور قوي وقدرة تنافسية على المستوى الدولي، إلا أن هناك فرصا متاحة للشركات الأردنية في مجالات الذكاء الاصطناعي ومعالجة اللغة العربية، والتكنولوجيا المالية المتوافقة مع إطار الخدمات المصرفية المفتوحة الذي وضعه البنك المركزي المصري، وخدمات الأمن السيبراني في إطار قانون حماية البيانات الشخصية لعام 2020، وأنظمة المعلومات الصحية الداعمة لتطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل. وتشمل الأولويات الاستراتيجية الاستفادة من اتفاقية الشراكة الصناعية لتنفيذ مشروعات ثلاثية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء حضور للشركات الأردنية في المجمعات التكنولوجية والقرية الذكية في مصر.

### الممكّنات المشتركة

تدعم ثلاثة ممكنات هيكلية صادرات الأردن من الخدمات إلى مصر، تتمثل في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومسار تجارة الخدمات في جامعة الدول العربية، اللذين يوفران نفاذا تفضيليا، وآلية التعاون الثلاثي بين مصر والأردن والعراق، واتفاقية الشراكة الصناعية الموقعة في أيار 2022، التي تفتح قنوات للتعاون الحكومي والصناعي، إضافة إلى القدرات المهنية المشتركة باللغة العربية في قطاعي الخدمات ذوي الأولوية.

## 10. المعارض والفعاليات التجارية الرئيسية

**معرض القاهرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. Cairo ICT**

مركز مصر الدولي للمعارض، القاهرة الجديدة

8 – 11 تشرين الثاني 2026

خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتحول الرقمي، والتكنولوجيا المالية، والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي؛ ويُعقد برعاية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ملفات تعريف أسواق

# أوروبـا



ملف تعريف السوق
# ألمانيا

**القطاعات ذات الأولوية:** السلع: مستحضرات التجميل، والمنتجات الغذائية، والصناعات الهندسية، والمنسوجات والألبسة.

## 1. الملخص الاستراتيجي

تعد ألمانيا أكبر اقتصاد وأكبر سوق للواردات في أوروبا، كما تمثل سوقا ذات أولوية لقطاعات السلع الأردنية في مجالات مستحضرات التجميل، والمنتجات الغذائية، والصناعات الهندسية، والمنسوجات والملابس . وتخضع التجارة بين الأردن وألمانيا لاتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، التي توفر نفاذا تفضيليا للسلع الصناعية المؤهلة وفقا لقواعد المنشأ المعتمدة في الاتحاد الأوروبي. وبذلك، ينافس الأردن في سوق أوروبية مفتوحة، وليس في إطار المزايا الجمركية الإقليمية التي تميز تجارته مع أسواق دول الخليج.

وبلغت صادرات الأردن إلى ألمانيا 35.4 مليون دولار أمريكي في عام 2023، و51.5 مليون دولار أمريكي في عام 2024، وهو مستوى متواضع مقارنة بحجم السوق الألمانية، مما يعكس وجود فرص كبيرة للتوسع.

يتمثل التحدي أمام الأردن في تحقيق التميز التنافسي، والامتثال لمعايير الاتحاد الأوروبي، وتعزيز حضور المنتجات الأردنية في سوق مفتوحة وشديدة التنافسية.

## 2. أساسيات السوق

| المؤشر | عدد السكان | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 83.6<br>مليون نسمة<br>(البنك الدولي، 2024) | 4.69<br>تريليون دولار أمريكي<br>(البنك الدولي، 2024) | 56,104<br>دولارا أمريكيا<br>(البنك الدولي، 2024) | %0.5-<br>(البنك الدولي، 2024) | 1.4<br>تريليون دولار أمريكي<br>خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية<br>ITC Trade Map ، 2023 |

## 3. الطلب على الواردات في قطاعات السلع والتجارة مع الأردن

| القطاع | الواردات 2023 | معدل النمو السنوي المركب 2019 - 2023 | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|
| الصناعات الهندسية HS 72 – 85 | 512,661.4 مليون دولار أمريكي | %5.8 | 8.0 مليون دولار أمريكي |
| المنتجات الغذائية HS 01 – 24 | 133,865.0 مليون دولار أمريكي | %6.2 | 14.5 مليون دولار أمريكي |
| المنسوجات والملابس HS 57/61/62/64 | 55,748.2 مليون دولار أمريكي | - | 10.3 مليون دولار أمريكي |
| مستحضرات التجميل HS 33 | 9,431.7 مليون دولار أمريكي | %3.3 | 0.2 مليون دولار أمريكي |
| **الإجمالي (القطاعات ذات الأولوية)** | **711,706.3 مليون دولار أمريكي** | — | **33.0 مليون دولار أمريكي** |

## 4. درجة تركّز السوق وفق مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI

يقيس مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI مدى تركّز قاعدة الموردين في السوق على مقياس من 0 إلى 100. وتشير القيم الأقل من 20 إلى سوق غير مركّزة تضم عددا كبيرا من الموردين المتنافسين، ومن 20 إلى 40 إلى سوق متوسطة التركيز، ومن 40 إلى 60 إلى سوق مركّزة، أما القيم التي تزيد على 60 فتشير إلى سوق احتكارية القلة يهيمن عليها عدد محدود من المورّدين. وقد استند احتساب المؤشرات إلى بيانات موردي الدول المستمدة من قاعدة بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة السلعية UN COMTRADE لعام 2023.

**أهم النتائج:** تندرج القطاعات السلعية ذات الأولوية في ألمانيا ضمن فئة الأسواق غير المركزة، حيث تتراوح قيم مؤشر هيرفيندال–هيرشمان بين 6 و4.01. وتندرج المنتجات الغذائية بقيمة 9.6، والصناعات الهندسية بقيمة 2.7، والمنسوجات والألبسة بقيمة 4.9، ومستحضرات التجميل بقيمة 4.01 جميعها ضمن فئة الأسواق غير المركزة. ولا يشكل وجود قاعدة راسخة من الموردين عائقا أمام دخول السوق، إلا أن النجاح يعتمد على الامتثال لمعايير الاتحاد الأوروبي، والقدرة على المنافسة من حيث التكلفة أمام الموردين العالميين، وتحقيق التميز من خلال الجودة، والاستدامة، والتمرّكز في الأسواق المتخصصة.

## 5. ميزان التجارة الثنائي

| المؤشر | صادرات الأردن | واردات الأردن | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| القيمة 2023 | 40.0<br>مليون دولار أمريكي | 900.0<br>مليون دولار أمريكي | عجز قدره<br>860<br>مليون دولار أمريكي |

## 6. الإطار التنظيمي للتجارة

| الإطار | التفاصيـل |
|---|---|
| **الاتفاقية المطبقة** | اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، دخلت حيز النفاذ عام 2002. |
| **النفاذ الجمركي** | نفاذ تفضيلي للسلع الصناعية المؤهلة، وفقا لقواعد المنشأ المعتمدة في الاتحاد الأوروبي، كما يدعم نظام قواعد المنشأ المبسطة الخاص بالاتحاد الأوروبي للمصدرين الأردنيين المؤهلين. |
| **التدابير غير الجمركية** | علامة المطابقة الأوروبية CE للصناعات الهندسية؛ وتطبيق آلية تعديل حدود الكربون للاتحاد الأوروبي على مكونات الحديد والصلب والألمنيوم ضمن الصادرات الهندسية؛ والامتثال للائحة الاتحاد الأوروبي الخاصة بمستحضرات التجميل رقم 1223/2009؛ والامتثال لمتطلبات سلامة الأغذية ووضع البطاقات التعريفية في الاتحاد الأوروبي وفق إطار الهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية؛ والامتثال لمتطلبات الاتحاد الأوروبي الخاصة بوسم الألياف النسيجية. |

## 7. الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتجارة

| المسار | وسيلة النقل | المدة التقريبية للنقل |
|---|---|---|
| العقبة – هامبورغ / بريمرهافن | النقل البحري عبر البحر الأحمر وقناة السويس والبحر الأبي المتوسط | متوسطة إلى ممتدة عبر قناة السويس |
| عمان – فرانكفورت / المراكز الرئيسية | النقل الجوي، رحلات مباشرة | شحن في اليوم نفسه أو في اليوم التالي |

**البنية التحتية في سوق الوجهة:** يعد كل من ميناء هامبورغ وميناء بريمرهافن البوابتين الرئيسيتين للحاويات في المياه العميقة في ألمانيا، ويرتبطان بشبكات واسعة من السكك الحديدية والطرق البرية إلى مختلف أنحاء أوروبا الوسطى. كما يعد مطار فرانكفورت أحد أبرز مراكز الشحن الجوي في أوروبا. وتصل الشحنات البحرية عبر قناة السويس إلى موانئ شمال أوروبا، بينما يستخدم الشحن الجوي للبضائع الحساسة للوقت والمرتفعة القيمة.

## 8. التقارب الثقافي والعلاقات الدبلوماسية

ترتبط ألمانيا والأردن بعلاقات راسخة وممتدة، وتعد ألمانيا شريكا رئيسيا للأردن في مجالي التنمية والاقتصاد. وتجرى المعاملات التجارية باللغتين الألمانية والإنجليزية، وينبغي على المصدرين توقع متطلبات إعداد الوثائق ووضع البطاقات التعريفية للسلع الاستهلاكية باللغة الألمانية.

كما تنظم العلاقات التجارية اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، ويدعمها وجود سفارة أردنية في برلين. وتستضيف ألمانيا جالية أردنية وعربية كبيرة، كما تتعزز العلاقات الثنائية من خلال برامج التعاون التنموية وقنوات تعزيز التجارة.

## 9. المشهد التنافسي حسب القطاع

### مستحضرات التجميل

**أبرز المنافسين:** فرنسا (المنتجات الفاخرة والراقية)، وإيطاليا (التصميم والتركيبات)، والموردون من داخل الاتحاد الأوروبي (القرب الجغرافي والإعفاء من الرسوم الجمركية)، والولايات المتحدة الأمريكية (العلامات التجارية واسعة الانتشار).

**الميزة التنافسية للأردن:** المنتجات القائمة على معادن البحر الميت، والتمركز في سوق مستحضرات التجميل الطبيعية والمنتجات المستدامة.

### المنتجات الغذائية

**أبرز المنافسين:** هولندا (مركز لإعادة التصدير)، والموردون من داخل الاتحاد الأوروبي (القرب الجغرافي والإعفاء من الرسوم الجمركية)، وتركيا (حجم الإنتاج والأسعار).

**الميزة التنافسية للأردن:** الأغذية المتخصصة والإثنية، والمنتجات العضوية ومنتجات التجارة العادلة، ومنتجات المطبخ المشرقي.

### الصناعات الهندسية

**أبرز المنافسين:** الصين (الأسعار وحجم الإنتاج)، والموردون من داخل الاتحاد الأوروبي (القرب الجغرافي وسلاسل التوريد المتكاملة)، والولايات المتحدة الأمريكية (التكنولوجيا المتقدمة).

الميزة التنافسية للأردن: المكونات والقطع الفرعية المتخصصة، والاندماج ضمن سلاسل التوريد في الاتحاد الأوروبي.

### المنسوجات والألبسة

**أبرز المنافسين:** الصين (الأسعار وحجم الإنتاج)، وبنغلاديش (الألبسة منخفضة التكلفة)، وتركيا (الإنتاج القريب من السوق والمنتجات متوسطة السعر)، والموردون من داخل الاتحاد الأوروبي (القرب الجغرافي).

**الميزة التنافسية للأردن:** قاعدة صناعية راسخة في صناعة الألبسة، وفرص الاستفادة من توجهات تقريب سلاسل التوريد، والالتزام بممارسات التوريد الأخلاقية ضمن سلاسل القيمة في الاتحاد الأوروبي.

## 10. المعارض والفعاليات التجارية الرئيسية

| | | | |
|---|---|---|---|
| معرض أنوغا<br>كولونيا | 9 – 13 تشرين الأول 2027 | | الأغذية والمشروبات، ويعد أكبر معرض عالمي متخصص في قطاع الأغذية، ويقام كل عامين. |
| معرض هانوفر الصناعي<br>هانوفر | 5 – 8 نيسان 2027 | | التكنولوجيا الصناعية، والصناعات الهندسية، والأتمتة. |



ملف تعريف السوق

# هولندا

**القطاعات ذات الأولوية:** السلع: المنسوجات والألبسة، والمنتجات الغذائية.

## 1. الملخص الاستراتيجي

تعد هولندا بوابة تجارية رئيسية إلى أوروبا، إذ تضم ميناء روتردام، أكبر ميناء في أوروبا، كما تمثل سوقا ذات أولوية للسلع الأردنية في قطاعي المنتجات الغذائية والمنسوجات والملابس . وتخضع التجارة بين البلدين لاتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي. وقد بلغت صادرات الأردن إلى هولندا 111.9 مليون دولار أمريكي في عام 2023، و130.3 مليون دولار أمريكي في عام 2024، مما يجعلها من أكبر الأسواق الأوروبية للصادرات الأردنية، حيث تشكل المنسوجات القطاع التصديري الرئيسي. كما أن الدور الذي تؤديه هولندا كمركز لإعادة التصدير والتوزيع يتيح للسلع الداخلة إليها الوصول إلى أسواق أوروبية وعالمية أوسع، مما يعزز أهميتها الاستراتيجية إلى ما يتجاوز حجم الاستهلاك المحلي الهولندي.

## 2. أساسيات السوق

| المؤشر | عدد السكان | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 18.0<br>مليون نسمة<br>(البنك الدولي، 2024) | 1.21<br>تريليون دولار أمريكي<br>(البنك الدولي، 2024) | 67,520<br>دولارا أمريكيا<br>(البنك الدولي، 2024) | %1.1<br>(البنك الدولي، 2024) | 647<br>مليار دولار أمريكي<br>خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية<br>ITC Trade Map ، 2023 |

## 3. الطلب على الواردات في قطاعات السلع والتجارة مع الأردن

| القطاع | الواردات 2023 | معدل النمو السنوي المركب 2019 - 2023 | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|
| المنتجات الغذائية HS 01 – 24 | 84,412.7 مليون دولار أمريكي | %5.8 | 17.1 مليون دولار أمريكي |
| المنسوجات والملابس HS 57/61/62/64 | 22,848.0 مليون دولار أمريكي | %3.8 | 54.4 مليون دولار أمريكي |
| **الإجمالي (القطاعات ذات الأولوية)** | **107,260.7 مليون دولار أمريكي** | — | **71.5 مليون دولار أمريكي** |

## 4. تركز السوق وفق مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI

يقيس مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI مدى تركّز قاعدة الموردين في السوق على مقياس من 0 إلى 100. وتشير القيم الأقل من 20 إلى سوق غير مركّزة تضم عددا كبيرا من الموردين المتنافسين، ومن 20 إلى 40 إلى سوق متوسطة التركيز، ومن 40 إلى 60 إلى سوق مركّزة، أما القيم التي تزيد على 60 فتشير إلى سوق احتكارية القلة يهيمن عليها عدد محدود من المورّدين. وقد استند احتساب المؤشرات إلى بيانات موردي الدول المستمدة من قاعدة بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة السلعية UN COMTRADE لعام 2023.

**أهم النتائج:** تندرج القطاعات السلعية ذات الأولوية في هولندا ضمن فئة الأسواق غير المركزة، حيث تتراوح قيم مؤشر هيرفيندال–هيرشمان بين 7.1 و8.4. وتندرج كل من المنتجات الغذائية بقيمة 7.1، والمنسوجات والألبسة بقيمة 8.4 ضمن فئة الأسواق غير المركزة مما يعكس انفتاح السوق واعتمادها على قاعدة واسعة ومتنوعة من الدول الموردة. ويعتمد النجاح في دخول السوق على الامتثال لمعايير الاتحاد الأوروبي والقدرة التنافسية.

## 5. ميزان التجارة الثنائي

| المؤشر | صادرات الأردن | واردات الأردن | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| القيمة 2023 | 119<br>مليون دولار أمريكي | 193.1<br>مليون دولار أمريكي | عجز قدره<br>74.1<br>مليون دولار أمريكي |

## 6. الإطار التنظيمي للتجارة

| الإطار | التفاصيـل |
|---|---|
| **الاتفاقية المطبقة** | اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، دخلت حيز النفاذ عام 2002. |
| **النفاذ الجمركي** | نفاذ تفضيلي للسلع الصناعية المؤهلة، وفقا لقواعد المنشأ المعتمدة في الاتحاد الأوروبي. |
| **التدابير غير الجمركية** | الامتثال لمتطلبات سلامة الأغذية ووضع البطاقات التعريفية في الاتحاد الأوروبي وفق إطار الهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية؛ والامتثال لمتطلبات الاتحاد الأوروبي الخاصة بوسم الألياف النسيجية؛ والامتثال لإجراءات الرقابة على الواردات ومتطلبات تدابير الصحة والصحة النباتية في الاتحاد الأوروبي، حسب مقتضى الحال. |

## 7. الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتجارة

| المسار | وسيلة النقل | المدة التقريبية للنقل |
|---|---|---|
| العقبة – روتردام | النقل البحري عبر البحر الأحمر وقناة السويس والبحر الأبيض المتوسط | متوسطة إلى ممتدة عبر قناة السويس |
| عمان – أمستردام، مطار سخيبول | النقل الجوي، رحلات مباشرة | شحن في اليوم نفسه أو في اليوم التالي |

**البنية التحتية في سوق الوجهة:** يعد ميناء روتردام أكبر ميناء في أوروبا، ويشكل البوابة الرئيسية لدخول السلع إلى الأسواق الأوروبية. كما يعد مطار أمستردام سخيبول أحد أهم مراكز الشحن الجوي في أوروبا. وتمثل البنية التحتية اللوجستية المتطورة في هولندا منصة لإعادة التصدير والتوزيع، مما يتيح للشحنات التي تصل إليها النفاذ إلى أسواق أوروبية وعالمية أوسع.

## 8. التقارب الثقافي والعلاقات الدبلوماسية

ترتبط هولندا والأردن بعلاقات ثنائية قوية، وتعد هولندا شريكا فاعلا في مجالي التنمية والتجارة. وتجرى المعاملات التجارية باللغتين الهولندية والإنجليزية، مع استخدام واسع للغة الإنجليزية في الأنشطة التجارية. كما تنظم العلاقات التجارية اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، ويدعمها وجود سفارة أردنية في لاهاي. ويتمتع المستوردون والموزعون الهولنديون بخبرة واسعة في توزيع السلع الموجهة إلى مختلف أسواق الاتحاد الأوروبي.

## 9. المشهد التنافسي حسب القطاع

### المنتجات الغذائية

**أبرز المنافسين:** بلجيكا (التصنيع الغذائي)، وألمانيا (التوزيع)، وإسبانيا (الإنتاج).

**الميزة التنافسية للأردن:** الأغذية المتخصصة، ومنتجات الحلال، ومكونات المطبخ الشرق أوسطي.

### المنسوجات والألبسة

**أبرز المنافسين:** الصين (الأسعار وحجم الإنتاج)، وبنغلاديش (الألبسة منخفضة التكلفة)، وتركيا (الإنتاج القريب من السوق والمنتجات متوسطة السعر).

**الميزة التنافسية للأردن:** قاعدة صناعية راسخة في صناعة الألبسة، والالتزام بممارسات التوريد الأخلاقية، والاستفادة من توجهات تقريب سلاسل التوريد، إضافة إلى العلاقات التجارية القائمة في قطاع المنسوجات، الذي يمثل أكبر تدفق للصادرات الأردنية ضمن القطاعات ذات الأولوية إلى السوق الهولندية.

## 10. المعارض والفعالية التجارية الرئيسية

**معرض هوريكافا**
**HORECAVA**
مركز راي أمستردام للمؤتمرات والمعارض

11 – 14 كانون الأول 2027

أكبر معرض في هولندا لقطاعات خدمات الأغذية، والضيافة، والأغذية والمشروبات.



ملف تعريف السوق

# بلجيكا

**القطاعات ذات الأولوية:** السلع: المنتجات الغذائية، والمنسوجات والملابس.

## 1. الملخص الاستراتيجي

تعد بلجيكا مركزا لوجستيا رئيسيا في أوروبا، إذ تضم ميناء أنتويرب–بروج، ثاني أكبر ميناء في القارة الأوروبية، كما تمثل سوقا ذات أولوية للسلع الأردنية في قطاعي المنتجات الغذائية والمنسوجات والملابس . وتخضع التجارة بين البلدين لاتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي. وقد بلغت صادرات الأردن إلى بلجيكا 91.7 مليون دولار أمريكي في عام 2023، و 137.1 مليون دولار أمريكي في عام 2024، حيث شكلت المنسوجات والملابس الجزء الأكبر من هذه الصادرات. كما أن الدور الذي تؤديه بلجيكا بوصفها بوابة للتوزيع يتيح للسلع الداخلة إليها الوصول إلى مختلف أسواق الاتحاد الأوروبي.

## 2. أساسيات السوق

| المؤشر | عدد السكان | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 11.9<br>مليون نسمة<br>(البنك الدولي، 2024) | 671.4<br>مليار دولار أمريكي<br>(البنك الدولي، 2024) | 56,615<br>دولارا أمريكيا<br>(البنك الدولي، 2024) | %1.1<br>(البنك الدولي، 2024) | 550.9<br>مليار دولار أمريكي<br>خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية<br>ITC Trade Map ، 2023 |

## 3. الطلب على الواردات في قطاعات السلع والتجارة مع الأردن

| القطاع | الواردات 2023 | معدل النمو السنوي المركب 2019 - 2023 | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|
| المنتجات الغذائية 24 – 01 HS | 51,684 مليون دولار أمريكي | %7.0 | 1.7 مليون دولار أمريكي |
| المنسوجات والملابس 64/61/62/57 HS | 13,279.2 مليون دولار أمريكي | %2.0 | 44.4 مليون دولار أمريكي |
| **الإجمالي (القطاعات ذات الأولوية)** | **64,963.7 مليون دولار أمريكي** | — | **46.1 مليون دولار أمريكي** |

## 4. درجة تركّز السوق وفق مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI

يقيس مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI مدى تركّز قاعدة الموردين في السوق على مقياس من 0 إلى 100. وتشير القيم الأقل من 20 إلى سوق غير مركّزة تضم عددا كبيرا من الموردين المتنافسين، ومن 20 إلى 40 إلى سوق متوسطة التركيز، ومن 40 إلى 60 إلى سوق مركّزة، أما القيم التي تزيد على 60 فتشير إلى سوق احتكارية القلة يهيمن عليها عدد محدود من المورّدين. وقد استند احتساب المؤشرات إلى بيانات موردي الدول المستمدة من قاعدة بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة السلعية UN COMTRADE لعام 2023.

**أهم النتائج:** تندرج القطاعات السلعية ذات الأولوية في بلجيكا ضمن فئة الأسواق غير المركزة، حيث تتراوح قيم مؤشر هيرفيندال–هيرشمان بين 9.8 و20. وتندرج المنسوجات والألبسة بقيمة 9.8، والمنتجات الغذائية بقيمة 19.6 ضمن فئة الأسواق غير المركزة. ورغم أن درجة التركّز في هذه القطاعات أعلى نسبياً مقارنة بألمانيا وهولندا، فإن السوق لا تزال تتسم بالانفتاح، ويعتمد النجاح في النفاذ إليها على الامتثال لمعايير الاتحاد الأوروبي، والقدرة على المنافسة من حيث التكلفة، والتميز في جودة المنتجات.

## 5. ميزان التجارة الثنائي

| المؤشر | صادرات الأردن | واردات الأردن | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| القيمة 2023 | 91.7<br>مليون دولار أمريكي | 184.4<br>مليون دولار أمريكي | عجز قدره<br>92.7<br>مليون دولار أمريكي |

## 6. الإطار التنظيمي للتجارة

| الإطار | التفاصيـل |
|---|---|
| **الاتفاقية المطبقة** | اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، دخلت حيز النفاذ عام 2002. |
| **النفاذ الجمركي** | نفاذ تفضيلي للسلع الصناعية المؤهلة، وفقا لقواعد المنشأ المعتمدة في الاتحاد الأوروبي. |
| **التدابير غير الجمركية** | الامتثال لمتطلبات سلامة الأغذية ووضع البطاقات التعريفية في الاتحاد الأوروبي وفق إطار الهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية؛ والامتثال لمتطلبات الاتحاد الأوروبي الخاصة بوسم الألياف النسيجية؛ والامتثال لإجراءات الرقابة على الواردات ومتطلبات تدابير الصحة والصحة النباتية في الاتحاد الأوروبي، حسب مقتضى الحال. |

## 7. الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتجارة

| المسار | وسيلة النقل | المدة التقريبية للنقل |
|---|---|---|
| العقبة – أنتويرب Antwerp | النقل البحري عبر البحر الأحمر وقناة السويس والبحر الأبيض المتوسط | متوسطة إلى ممتدة عبر قناة السويس |
| عمان – بروكسل | النقل الجوي، رحلات مباشرة أو غير مباشرة | شحن في اليوم التالي |

**البنية التحتية في سوق الوجهة:** يعد ميناء أنتويرب–بروج ثاني أكبر ميناء في أوروبا، وأحد أهم مراكز استقبال المواد الكيميائية والبضائع العامة، ويرتبط بشبكات نقل متطورة تمتد إلى مختلف أنحاء الاتحاد الأوروبي. كما تمثل بروكسل مركزا رئيسيا للشحن الجوي. وتؤدي بلجيكا دورا مهما بوصفها منصة لتوزيع السلع إلى الأسواق الأوروبية

## 8. التقارب الثقافي والعلاقات الدبلوماسية

ترتبط بلجيكا والأردن بعلاقات ثنائية بناءة، تعززها مكانة بلجيكا بوصفها مقرا لمؤسسات الاتحاد الأوروبي. وتجرى المعاملات التجارية باللغات الهولندية والفرنسية والإنجليزية. كما تنظم العلاقات التجارية اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، ويدعمها وجود سفارة أردنية في بروكسل، تضطلع أيضا بتمثيل الأردن لدى مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

## 9. المشهد التنافسي حسب القطاع

### المنتجات الغذائية

**أبرز المنافسين:** هولندا (التوزيع وإعادة التصدير)، وألمانيا (التصنيع وحجم الإنتاج)، وإسبانيا (الإنتاج).

**الميزة التنافسية للأردن:** الأغذية المتخصصة والإثنية، ومنتجات الحلال، ومكونات المطبخ الشرق أوسطي، إضافة إلى النمو المستمر في الطلب البلجيكي على واردات الأغذية، الذي بلغ 7.0 في المائة.

### المنسوجات والألبسة

**أبرز المنافسين:** لصين (الأسعار وحجم الإنتاج)، وبنغلاديش (الألبسة منخفضة التكلفة)، وتركيا (الإنتاج القريب من السوق والمنتجات متوسطة السعر).

**الميزة التنافسية للأردن:** قاعدة صناعية راسخة في صناعة الألبسة، التي تمثل أكبر صادرات الأردن إلى بلجيكا، إلى جانب الالتزام بممارسات التوريد الأخلاقية والاستفادة من توجهات تقريب سلاسل التوريد. ومع ذلك، يشهد الطلب البلجيكي على واردات المنسوجات والألبسة تراجعا بمعدل 2.0 في المائة، وهو ما يمثل تحديا أمام القطاع الذي يعد الأقوى ضمن صادرات الأردن إلى السوق البلجيكية.

## 10. المعارض والفعالليات التجارية الرئيسية

| | | |
|---|---|---|
| **معرض إنتر بوم Interpom**<br>مركز كورتريك إكسبو، كورتريك | 29 تشرين الثاني – 1 كانون الأول 2026 | معرض تجاري دولي متخصص في قطاع البطاطا والخضروات، ويعد منصة مهمة لمصدري المنتجات الزراعية الطازجة والأغذية المصنعة من الأردن. |
| **معرض هوريكا إكسبو غنت HORECA EXPO GHEN**<br>مركز فلاندرز إكسبو، غنت | 15 – 18 تشرين الثاني 2027 | أبرز معرض في بلجيكا لقطاعات الضيافة وخدمات الأغذية. |



ملف تعريف السوق

# اسبانيا

**القطاعات ذات الأولوية:** السلع: مستحضرات التجميل.

## 1. الملخص الاستراتيجي

تعد إسبانيا سوقا ذات أولوية للسلع الأردنية في قطاع مستحضرات التجميل، وهو القطاع الوحيد الذي يحظى بالأولوية في هذا السوق. وتخضع التجارة بين البلدين لاتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي. وقد بلغت صادرات الأردن إلى إسبانيا 106.0 مليون دولار أمريكي في عام 2023، و 58.1 مليون دولار أمريكي في عام 2024.

وشهدت التجارة الثنائية تقلبات وتحولات هيكلية خلال السنوات الأخيرة. فبعد أن كانت الصادرات الأردنية تعتمد تاريخيا على الأسمدة، اتجهت منذ عام 2022 نحو المنتجات المعدنية والكيماويات غير العضوية، في حين ارتفع إجمالي الصادرات في عام 2023 نتيجة صادرات استثنائية من الوقود المعدني ظهرت في ذلك العام فقط. ويعكس انخفاض الصادرات في عام 2024 انتهاء أثر هذه الزيادة المؤقتة واستقرار صادرات المنتجات المعدنية الجديدة، وليس تراجعا في أهمية السوق ذات الأولوية.

أما صادرات الأردن في القطاع ذي الأولوية نفسه فما تزال محدودة للغاية، إذ لم تتجاوز صادرات مستحضرات التجميل الأردنية إلى إسبانيا 0.03 مليون دولار أمريكي في عام 2023، مقارنة بسوق واردات إسباني لمستحضرات التجميل بلغت قيمته 4,943.5 مليون دولار أمريكي، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره 6.2 في المائة . وعليه، تمثل إسبانيا فرصة جديدة بالكامل أمام صادرات مستحضرات التجميل الأردنية. غير أن التحدي الرئيسي يتمثل في بناء الحضور السوقي وتحقيق التميز،

## 2. أساسيات السوق

| المؤشر | عدد السكان | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 48.8<br>مليون نسمة<br>(البنك الدولي، 2024) | 1.72<br>تريليون دولار أمريكي<br>(البنك الدولي، 2024) | 35,327<br>دولارا أمريكيا<br>(البنك الدولي، 2024) | %3.5<br>(البنك الدولي، 2024) | 513<br>مليار دولار أمريكي<br>خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية<br>ITC Trade Map ، 2023 |

## 3. الطلب على الواردات في قطاعات السلع والتجارة مع الأردن

| القطاع | الواردات 2023 | معدل النمو السنوي المركب 2019 - 2023 | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|
| مستحضرات التجميل HS 33 | 4,943.5 مليون دولار أمريكي | %6.2 | 0.03 مليون دولار أمريكي |
| **الإجمالي (القطاعات ذات الأولوية)** | **4,943.5 مليون دولار أمريكي** | — | **0.03 مليون دولار أمريكي** |

## 4. درجة تركّز السوق وفق مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI

يقيس مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI مدى تركّز قاعدة الموردين في السوق على مقياس من 0 إلى 100. وتشير القيم الأقل من 20 إلى سوق غير مركّزة تضم عددا كبيرا من الموردين المتنافسين، ومن 20 إلى 40 إلى سوق متوسطة التركيز، ومن 40 إلى 60 إلى سوق مركّزة، أما القيم التي تزيد على 60 فتشير إلى سوق احتكارية القلة يهيمن عليها عدد محدود من المورّدين. وقد استند احتساب المؤشرات إلى بيانات موردي الدول المستمدة من قاعدة بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة السلعية UN COMTRADE لعام 2023.

**أهم النتائج:** يتسم سوق واردات مستحضرات التجميل في إسبانيا بأنه سوق غير مركّزة، إذ أن قيمة مؤشر هيرفيندال–هيرشمان تبلغ 18.7، بما يعكس وجود عدد كبير من الدول الموردة المتنافسة. وتعد السوق مفتوحة، ويتمثل التحدي أمام الأردن في بناء حضور سوقي واضح وتحقيق التميز من خلال منتجات البحر الميت ومستحضرات التجميل الطبيعية، في سوق لا تزال حصة الأردن فيه شبه معدومة.

## 5. ميزان التجارة الثنائي

| المؤشر | صادرات الأردن | واردات الأردن | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| القيمة 2023 | 106.0<br>مليون دولار أمريكي | 352.6<br>مليون دولار أمريكي | عجز قدره<br>246.6<br>مليون دولار أمريكي |

## 6. الإطار التنظيمي للتجارة

| الإطار | التفاصيـل |
|---|---|
| **الاتفاقية المطبقة** | اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، دخلت حيز النفاذ عام 2002. |
| **النفاذ الجمركي** | نفاذ تفضيلي للسلع الصناعية المؤهلة، وفقا لقواعد المنشأ المعتمدة في الاتحاد الأوروبي. |
| **التدابير غير الجمركية** | الامتثال للائحة الاتحاد الأوروبي الخاصة بمستحضرات التجميل رقم 1223/2009، بما يشمل تقييم سلامة المنتج، والإخطار عبر بوابة إخطار منتجات مستحضرات التجميل، وتعيين شخص مسؤول مقيم داخل الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى الالتزام بوضع البطاقات التعريفية باللغة الإسبانية. |

## 7. الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتجارة

| المسار | وسيلة النقل | المدة التقريبية للنقل |
|---|---|---|
| العقبة – فالنسيا / برشلونة | النقل البحري عبر البحر الأحمر وقناة السويس والبحر الأبيض المتوسط | متوسطة عبر قناة السويس |
| عمان – مدريد | النقل الجوي، رحلات غير مباشرة | شحن في اليوم التالي |

**البنية التحتية في سوق الوجهة:** يعد كل من ميناء فالنسيا وميناء برشلونة من أهم موانئ الحاويات المطلة على البحر الأبيض المتوسط في إسبانيا، ويتمتعان بموقع استراتيجي لاستقبال الشحنات القادمة عبر قناة السويس. ويعد مطار مدريد–باراخاس البوابة الرئيسة للشحن الجوي، إلى جانب مطاري برشلونة وسرقسطة اللذين يستقبلان أيضا كميات كبيرة من الشحنات. كما تتيح إسبانيا منفذا إلى أسواق شبه الجزيرة الإيبيرية وأسواق الاتحاد الأوروبي المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

## 8. التقارب الثقافي والعلاقات الدبلوماسية

ترتبط إسبانيا والأردن بعلاقات ثنائية وثيقة، تدعمها الزيارات المتبادلة على المستويين الملكي والحكومي. وتجرى المعاملات التجارية باللغة الإسبانية، مع استخدام اللغة الإنجليزية في التجارة الدولية، بينما يشترط وضع البطاقات التعريفية للسلع الاستهلاكية باللغة الإسبانية. كما تنظم العلاقات التجارية اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، ويدعمها وجود سفارة أردنية في مدريد.

## 9. المشهد التنافسي حسب القطاع

### مستحضرات التجميل

**أبرز المنافسين:** فرنسا (المنتجات الفاخرة والراقية)، وإيطاليا (التركيبات والتصميم)، والولايات المتحدة الأمريكية (العلامات التجارية واسعة الانتشار).

**الميزة التنافسية للأردن:** المنتجات القائمة على معادن البحر الميت، والتمركز في سوق مستحضرات التجميل الطبيعية، والقدرة على تحقيق التميز في سوق لا يزال الحضور الأردني فيها محدودا للغاية.

## 10. المعارض والفعالات التجارية الرئيسية

**معرض إن-كوزمتيكس جلوبال in-cosmetics Global**

مركز فيرا برشلونة – غران فيا، برشلونة

6 – 8 نيسان 2027

أبرز معرض دولي لمكونات مستحضرات العناية الشخصية وتركيبات مستحضرات التجميل. وتستضيف برشلونة دورة عام 2027، ويعد منصة مناسبة لترويج منتجات البحر الميت والمكونات الطبيعية.



ملف تعريف السوق

# المملكة المتحدة

**القطاعات ذات الأولوية:** السلع: المنسوجات والألبسة، والمنتجات الغذائية.

## 1. الملخص الاستراتيجي

تعد المملكة المتحدة سوقا ذات أولوية للسلع الأردنية في قطاعي المنتجات الغذائية والمنسوجات والملابس . وبعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، أصبحت التجارة بين البلدين تخضع لاتفاقية الشراكة بين الأردن والمملكة المتحدة، التي تمثل الامتداد الثنائي لاتفاقية الشراكة السابقة مع الاتحاد الأوروبي، والتي دخلت حيز النفاذ عام 2021. وقد بلغت صادرات الأردن إلى المملكة المتحدة 83 مليون دولار أمريكي في عام 2023، و88.1 مليون دولار أمريكي في عام 2024، حيث شكلت المنسوجات والملابس الجزء الأكبر منها. مما يُبقي المملكة المتحدة من أهم الأسواق الأوروبية للصادرات الأردنية، في ظل العلاقات التجارية الراسخة في قطاع المنسوجات، ووجود جالية عربية كبيرة تدعم الطلب على الأغذية المتخصصة ومنتجات الحلال.

## 2. أساسيات السوق

| المؤشر | عدد السكان | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 69.2<br>مليون نسمة<br>(البنك الدولي، 2024) | 3.69<br>تريليون دولار أمريكي<br>(البنك الدولي، 2024) | 53,246<br>دولارا أمريكيا<br>(البنك الدولي، 2024) | %1.1<br>(البنك الدولي، 2024) | 792<br>مليار دولار أمريكي<br>خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية<br>ITC Trade Map ، 2023 |

## 3. الطلب على الواردات في قطاعات السلع والتجارة مع الأردن

| القطاع | الواردات 2023 | معدل النمو السنوي المركب 2019 - 2023 | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|
| المنتجات الغذائية HS 01 – 24 | 82,397.1 مليون دولار أمريكي | %5.8 | 16.7 مليون دولار أمريكي |
| المنسوجات والملابس HS 57/61/62/64 | 26,756.1 مليون دولار أمريكي | %5.1- | 54.1 مليون دولار أمريكي |
| **الإجمالي (القطاعات ذات الأولوية)** | **109,153.2 مليون دولار أمريكي** | — | **70.8 مليون دولار أمريكي** |

## 4. درجة تركّز السوق وفق مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI

يقيس مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI مدى تركّز قاعدة الموردين في السوق على مقياس من 0 إلى 100. وتشير القيم الأقل من 20 إلى سوق غير مركّزة تضم عددا كبيرا من الموردين المتنافسين، ومن 20 إلى 40 إلى سوق متوسطة التركيز، ومن 40 إلى 60 إلى سوق مركّزة، أما القيم التي تزيد على 60 فتشير إلى سوق احتكارية القلة يهيمن عليها عدد محدود من المورّدين. وقد استند احتساب المؤشرات إلى بيانات موردي الدول المستمدة من قاعدة بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة السلعية UN COMTRADE لعام 2023.

**أهم النتائج:** تتسم القطاعات السلعية ذات الأولوية في المملكة المتحدة بدرجة تركّز متوسطة، إذ تتراوح قيمة مؤشر هيرفيندال–هيرشمان بين 5 -11. وتندرج المنتجات الغذائية بقيمة 5.1، والمنسوجات والألبسة بقيمة 11.0 ضمن فئة الأسواق غير المركزة. ويُعد كلا القطاعين من الأسواق المنفتحة، ويعتمد الدخول إليهما على الامتثال للمعايير المعمول بها في المملكة المتحدة والقدرة على المنافسة.

## 5. ميزان التجارة الثنائي

| المؤشر | صادرات الأردن | واردات الأردن | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| القيمة 2023 | 83<br>مليون دولار أمريكي | 247.6<br>مليون دولار أمريكي | عجز قدره<br>164.6<br>مليون دولار أمريكي |

## 6. الإطار التنظيمي للتجارة

| الإطار | التفاصيـل |
|---|---|
| **الاتفاقية المطبقة** | اتفاقية الشراكة بين الأردن والمملكة المتحدة، الامتداد الثنائي لاتفاقية الشراكة السابقة مع الاتحاد الأوروبي، ودخلت حيز النفاذ عام 2021. |
| **النفاذ الجمركي** | نفاذ تفضيلي للسلع الصناعية المؤهلة، وفقا لقواعد المنشأ المنصوص عليها في الاتفاقية، مع استمرار العمل إلى حد كبير بالمزايا التفضيلية التي كانت تمنح بموجب اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي قبل خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. |
| **التدابير غير الجمركية** | علامة المطابقة البريطانية UKCA للسلع الخاضعة للتنظيم، بدلا من علامة المطابقة الأوروبية CE؛ والامتثال لمتطلبات سلامة الأغذية ووضع البطاقات التعريفية وفقا لمعايير هيئة معايير الأغذية البريطانية؛ والامتثال للوائح وسم المنسوجات في المملكة المتحدة؛ إضافة إلى متطلبات الإجراءات الجمركية وتدابير الصحة والصحة النباتية المطبقة بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. |

## 7. الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتجارة

| المسار | وسيلة النقل | المدة التقريبية للنقل |
|---|---|---|
| العقبة – ساوثهامبتون / فيليكستو | النقل البحري عبر البحر الأحمر وقناة السويس والبحر الأبيض المتوسط والمداخل الأطلسية | ممتدة عبر قناة السويس |
| عمان – لندن | النقل الجوي، رحلات مباشرة | شحن في اليوم نفسه أو في اليوم التالي |

**البنية التحتية في سوق الوجهة:** يعد ميناء فيليكستو أكبر ميناء للحاويات في المملكة المتحدة، بينما يمثل ميناء ساوثهامبتون إحدى البوابات البحرية الرئيسة في جنوب البلاد، ويرتبط كلاهما بخطوط الشحن المارة عبر قناة السويس والبحر الأبيض المتوسط. كما تمثل مطارات لندن البوابة الرئيسة للشحن الجوي القادم من عمان. وتخضع السلع الداخلة إلى المملكة المتحدة للإجراءات الجمركية المطبقة بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي.

## 8. التقارب الثقافي والعلاقات الدبلوماسية

ترتبط المملكة المتحدة والأردن بعلاقات استراتيجية وثيقة وممتدة تشمل التجارة، والتعليم، والدفاع، والتنمية، وتعززها علاقات مؤسسية وروابط وثيقة بين القيادتين في البلدين. وتجرى المعاملات التجارية باللغة الإنجليزية، وهو ما يمثل ميزة عملية للمصدرين الأردنيين. كما تنظم العلاقات التجارية اتفاقية الشراكة بين الأردن والمملكة المتحدة، ويدعمها وجود سفارة أردنية في لندن، وتستضيف المملكة المتحدة جالية أردنية كبيرة.

## 9. المشهد التنافسي حسب القطاع

### المنتجات الغذائية

**أبرز المنافسين:** الموردون من دول الاتحاد الأوروبي (القرب الجغرافي وسلاسل التوريد الراسخة)، والموردون من دول الكومنولث (النفاذ التفضيلي)، والمصدرون العالميون (حجم الإنتاج والأسعار).

**الميزة التنافسية للأردن:** الأغذية المتخصصة والإثنية، ومنتجات الحلال، ومنتجات المطبخ المشرقي، إضافة إلى سهولة النفاذ إلى السوق بفضل استخدام اللغة الإنجليزية.

### المنسوجات والملابس.

**أبرز المنافسين:** الصين (الأسعار وحجم الإنتاج)، وبنغلاديش (الألبسة منخفضة التكلفة)، وتركيا (الإنتاج القريب من السوق والمنتجات متوسطة السعر).

**الميزة التنافسية للأردن:** قاعدة صناعية راسخة في صناعة الألبسة، التي تمثل أكبر صادرات الأردن إلى المملكة المتحدة، إضافة إلى التمركز في سوق المنتجات المعتمدة على ممارسات التوريد الأخلاقية..

## 10. المعارض والفعاليات التجارية الرئيسية

**المعرض الدولي للأغذية والمشروبات IFE — International Food & Drink Event**

مركز إكسل لندن

5 – 7 نيسان 2027

أكبر معرض تجاري في المملكة المتحدة لتوريد الأغذية والمشروبات، ويقام ضمن أسبوع الأغذية والمشروبات والضيافة، وتنظمه شركة مونتغمري إنترناشيونال.



ملف تعريف السوق

# تركيا

**القطاعات ذات الأولوية:** السلع: المنتجات الغذائية.

## 1. الملخص الاستراتيجي

تعد تركيا سوقا ذات أولوية للسلع الأردنية في قطاع المنتجات الغذائية. ومن المهم الإشارة إلى أنها ليست سوقا تتمتع بنفاذ تفضيلي، إذ أنهى الأردن العمل باتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وتركيا في عام 2018، ولم تتم إعادة العمل بها حتى الآن. وبناء على ذلك، تخضع التجارة بين البلدين لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية، مع تطبيق رسوم جمركية تتراوح بين في المائة20 – 30 في المائة على العديد من السلع.

وقد بلغت صادرات الأردن إلى تركيا 102.4 مليون دولار أمريكي في عام 2023، و 119.4 مليون دولار أمريكي في عام 2024، في حين بلغت واردات الأردن من تركيا 786.2 مليون دولار أمريكي، مسجلة عجزا تجاريا قدره 683.8 مليون دولار أمريكي. ورغم كبر حجم سوق الواردات الغذائية التركية، التي بلغت 24,057.6 مليون دولار أمريكي، وارتفاع معدل نموها السنوي المركب إلى 13.1 في المائة ، فإن غياب المزايا الجمركية التفضيلية، إلى جانب اتساع العجز التجاري، يجعل من السوق التركية سوقا تتسم بتحديات تنافسية كبيرة بالنسبة للصادرات الأردنية.

## 2. أساسيات السوق

| المؤشر | عدد السكان | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 85.7<br>مليون نسمة<br>(البنك الدولي، 2024) | 1.36<br>تريليون دولار أمريكي<br>(البنك الدولي، 2024) | 15,893<br>دولارا أمريكيا<br>(البنك الدولي، 2024) | %3.3<br>(البنك الدولي، 2024) | 362<br>مليار دولار أمريكي<br>خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية<br>ITC Trade Map ، 2023 |

## 3. الطلب على الواردات في قطاعات السلع والتجارة مع الأردن

| القطاع | الواردات 2023 | معدل النمو السنوي المركب 2019 - 2023 | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|
| المنتجات الغذائية HS 01 – 24 | 24,057.6 مليون دولار أمريكي | %10.0 | 10.0 مليون دولار أمريكي |
| **الإجمالي (القطاعات ذات الأولوية)** | **24,057.6 مليون دولار أمريكي** | — | **10.0 مليون دولار أمريكي** |

## 4. درجة تركّز السوق وفق مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI

يقيس مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI مدى تركّز قاعدة الموردين في السوق على مقياس من 0 إلى 100. وتشير القيم الأقل من 20 إلى سوق غير مركّزة تضم عددا كبيرا من الموردين المتنافسين، ومن 20 إلى 40 إلى سوق متوسطة التركيز، ومن 40 إلى 60 إلى سوق مركّزة، أما القيم التي تزيد على 60 فتشير إلى سوق احتكارية القلة يهيمن عليها عدد محدود من المورّدين. وقد استند احتساب المؤشرات إلى بيانات موردي الدول المستمدة من قاعدة بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة السلعية UN COMTRADE لعام 2023.

**أهم النتائج:** تندرج سوق الواردات الغذائية في تركيا ضمن فئة الأسواق غير المركزة، حيث تبلغ قيمة مؤشر هيرفيندال –هيرشمان 2.8، مما يعكس انفتاح السوق وتنوع قاعدة الدول الموردة. ويتمثل التحدي التنافسي الرئيسي أمام الأردن في غياب المزايا الجمركية التفضيلية نتيجة عدم وجود اتفاقية تجارة حرة بين البلدين.

## 5. ميزان التجارة الثنائي

| المؤشر | صادرات الأردن | واردات الأردن | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| القيمة 2023 | 119<br>مليون دولار أمريكي | 786.2<br>مليون دولار أمريكي | عجز قدره<br>667.2<br>مليون دولار أمريكي |

## 6. الإطار التنظيمي للتجارة

| الإطار | التفاصيـل |
|---|---|
| **الاتفاقية المطبقة** | لا توجد اتفاقية سارية المفعول. فقد أنهى الأردن العمل باتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وتركيا في عام 2018، ولم تتم إعادة العمل بها حتى عام 2026. |
| **النفاذ الجمركي** | تخضع التجارة لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية، مع تطبيق رسوم جمركية تتراوح بين 20-30% على العديد من فئات السلع الأردنية. |
| **التدابير غير الجمركية** | الامتثال لمتطلبات مدونة الأغذية التركية وتسجيل المنتجات الغذائية؛ والامتثال لمعايير هيئة المعايير التركية ومتطلبات وضع البطاقات التعريفية؛ والالتزام بوضع البطاقات التعريفية باللغة التركية. |

## 7. الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتجارة

| المسار | وسيلة النقل | المدة التقريبية للنقل |
|---|---|---|
| العقبة – مرسين / إسطنبول | النقل البحري عبر البحر الأحمر وقناة السويس والبحر الأبيض المتوسط | متوسطة إلى ممتدة عبر قناة السويس |
| النقل البري عبر سوريا، عند توفر الظروف المناسبة | النقل البري | متغيرة وفقا للظروف |
| عمان – إسطنبول | النقل الجوي، رحلات مباشرة | شحن في اليوم نفسه أو في اليوم التالي |

**البنية التحتية في سوق الوجهة:** يعد ميناء مرسين الميناء الرئيسي للحاويات على ساحل البحر الأبيض المتوسط في تركيا، وتصل إليه الشحنات عبر قناة السويس، بينما تمثل إسطنبول مركزا رئيسيا للنقل البحري والشحن الجوي. كما تدعم الرحلات الجوية المباشرة بين عمان وإسطنبول نقل الشحنات الحساسة للوقت.

## 8. التقارب الثقافي والعلاقات الدبلوماسية

ترتبط تركيا والأردن بعلاقات ثنائية نشطة، إلا أن العلاقات التجارية بينهما تأثرت بإنهاء العمل باتفاقية التجارة الحرة عام 2018. وتجرى المعاملات التجارية باللغة التركية، مع استخدام اللغة الإنجليزية في التجارة الدولية، بينما يشترط وضع الملصقات باللغة التركية. كما تدعم العلاقات الدبلوماسية سفارة أردنية في أنقرة. وقد أوصى منتدى الاستراتيجيات الأردني بإعادة العمل باتفاقية التجارة الحرة، إلا أنه لم يتم اتخاذ أي إجراء بهذا الشأن حتى عام 2026.

## 9. المشهد التنافسي حسب القطاع

### المنتجات الغذائية

**أبرز المنافسين:** الإمارات المنتجون المحليون في تركيا (حجم السوق المحلية)، والموردون الإقليميون (القرب الجغرافي)، والمصدرون العالميون (حجم الإنتاج والأسعار).

**الميزة التنافسية للأردن:** المنتجات المشرقية المتخصصة والمنتجات الموجهة للأسواق المتخصصة. إلا أن الأردن ينافس في السوق التركية دون أي مزايا جمركية تفضيلية، وفي مواجهة قطاع محلي قوي، مما يجعل فرصه التنافسية تتركز في المنتجات المتخصصة، وليس في المنافسة واسعة النطاق.

## 10. المعارض والفعاليات التجارية الرئيسية

| | | |
|---|---|---|
| **معرض وورلد فود إسطنبول**<br>مركز إسطنبول للمعارض | 15- 18 كانون الأول 2026 | المنتجات الغذائية وتقنيات تصنيع الأغذية. |

ملفات تعريف أسواق

# أمريكا الشمالية



ملف تعريف السوق

# كندا

**القطاعات ذات الأولوية:** السلع: مستحضرات التجميل، والمنتجات الغذائية، والصناعات الهندسية، والمنسوجات والألبسة.

## 1. الملخص الاستراتيجي

تعد كندا سوقا ذات أولوية للسلع الأردنية في قطاعات مستحضرات التجميل، والمنتجات الغذائية، والصناعات الهندسية، والمنسوجات والملابس . ويتمتع الأردن بنفاذ تفضيلي معفى من الرسوم الجمركية بموجب اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والأردن، النافذة منذ عام 2012، وهو ما يمثل ميزة هيكلية حقيقية. وقد بلغت صادرات الأردن إلى كندا 127.2 مليون دولار أمريكي في عام 2023، و103.6 مليون دولار أمريكي في عام 2024، مدفوعة بصورة رئيسية بصادرات المنسوجات والصناعات الهندسية. ولا تزال صادرات مستحضرات التجميل الأردنية إلى كندا شبه معدومة، رغم إدراج هذا القطاع ضمن القطاعات ذات الأولوية. ونظرا إلى أن الأردن يتمتع بالفعل بنفاذ جمركي تفضيلي، فإن التحدي في السوق الكندية يتمثل في البعد الجغرافي والمنافسة مع الموردين الأمريكيين المستفيدين من مزايا الاتفاقية، وليس في غياب المزايا الجمركية. ولذلك يقوم تموضع الأردن على المنتجات المتميزة، مثل مستحضرات البحر الميت، والأغذية المتخصصة ومنتجات الحلال، إلى جانب وجود جالية كبيرة.

## 2. أساسيات السوق

| المؤشر | عدد السكان | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 41.3<br>مليون نسمة<br>(البنك الدولي، 2024) | 2.27<br>تريليون دولار أمريكي<br>(البنك الدولي، 2024) | 55,016<br>دولارا أمريكيا<br>(البنك الدولي، 2024) | %2.0<br>(البنك الدولي، 2024) | 559<br>مليار دولار أمريكي<br>خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية<br>ITC Trade Map ، 2023 |

## 3. الطلب على الواردات في قطاعات السلع والتجارة مع الأردن

| القطاع | الواردات 2023 | معدل النمو السنوي المركب 2019 - 2023 | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|
| الصناعات الهندسية HS 72 – 85 | 174,669.8 مليون دولار أمريكي | %3.3 | 40.3 مليون دولار أمريكي |
| المنتجات الغذائية HS 01 – 24 | 50,366.3 مليون دولار أمريكي | %6.1 | 8.0 مليون دولار أمريكي |
| المنسوجات والملابس HS 57/61/62/64 | 14,153.8 مليون دولار أمريكي | %4.7 | 71.1 مليون دولار أمريكي |
| مستحضرات التجميل HS 33 | 4,754.0 مليون دولار أمريكي | %6.5 | 0.01 مليون دولار أمريكي |
| **الإجمالي (القطاعات ذات الأولوية)** | **243,943.9 مليون دولار أمريكي** | — | **119.3 مليون دولار أمريكي** |

## 4. درجة تركّز السوق وفق مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI

يقيس مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI مدى تركّز قاعدة الموردين في السوق على مقياس من 0 إلى 100. وتشير القيم الأقل من 20 إلى سوق غير مركّزة تضم عددا كبيرا من الموردين المتنافسين، ومن 20 إلى 40 إلى سوق متوسطة التركيز، ومن 40 إلى 60 إلى سوق مركّزة، أما القيم التي تزيد على 60 فتشير إلى سوق احتكارية القلة يهيمن عليها عدد محدود من المورّدين. وقد استند احتساب المؤشرات إلى بيانات موردي الدول المستمدة من قاعدة بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة السلعية UN COMTRADE لعام 2023.

**أهم النتائج:** تتراوح درجات تركّز الدول الموردة في القطاعات السلعية ذات الأولوية في كندا بين الأسواق غير المركزة والأسواق متوسطة التركّز، حيث تتراوح قيم مؤشر هيرفيندال–هيرشمان بين 13.7 و39.7. وتندرج المنسوجات والألبسة بقيمة 13.7 ضمن فئة الأسواق غير المركزة، بينما تندرج الصناعات الهندسية بقيمة 21.9، والمنتجات الغذائية بقيمة 30.4، ومستحضرات التجميل بقيمة 39.7 ضمن فئة الأسواق متوسطة التركّز، مع اقتراب قطاع مستحضرات التجميل من فئة الأسواق المركزة. وتتمتع الولايات المتحدة بموقع مهيمن في السوق الكندية في إطار اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا. ويساعد النفاذ المعفى من الرسوم الجمركية الذي يتمتع به الأردن بموجب اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وكندا على الحد من أثر هيمنة قاعدة الموردين الراسخة والمتمتعة بمعاملة تفضيلية، إلا أن البعد الجغرافي يظل أحد القيود الهيكلية التي تحد من القدرة التنافسية للصادرات الأردنية.

## 5. ميزان التجارة الثنائي

| المؤشر | صادرات الأردن | واردات الأردن | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| القيمة 2023 | 127.2<br>مليون دولار أمريكي | 63.5<br>مليون دولار أمريكي | فائض قدره<br>63.7<br>مليون دولار أمريكي |

## 6. الإطار التنظيمي للتجارة

| الإطار | التفاصيـل |
|---|---|
| **الاتفاقية المطبقة** | اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والأردن، الموقعة في 28 حزيران 2009، والنافذة في 1 تشرين الأول 2012، والمرفقة باتفاقيتين موازيتين بشأن التعاون العمالي والبيئة. |
| **النفاذ الجمركي** | نفاذ تفضيلي معفى من الرسوم الجمركية للسلع المؤهلة التي تستوفي قواعد المنشأ الواردة في الفصل الرابع من اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والأردن؛ وقد ألغت الاتفاقية الرسوم الجمركية على الغالبية العظمى من التجارة الثنائية عند دخولها حيز النفاذ. |
| **التدابير غير الجمركية** | تسجيل مستحضرات التجميل والمنتجات الغذائية لدى وزارة الصحة الكندية؛ والامتثال لمتطلبات سلامة الأغذية ووضع البطاقات التعريفية الصادرة عن الوكالة الكندية لفحص الأغذية CFIA ؛ وإلزامية الوسم باللغتين الإنجليزية والفرنسية؛ والامتثال لمعايير جمعية المعايير الكندية CSA الخاصة بالصناعات الهندسية. |

## 7. الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتجارة

| المسار | وسيلة النقل | المدة التقريبية للنقل |
|---|---|---|
| العقبة – مونتريال / هاليفاكس | النقل البحري عبر البحر الأحمر وقناة السويس والمحيط الأطلسي | ممتدة عبر قناة السويس والمحيط الأطلسي |
| عمان – تورونتو / مونتريال | النقل الجوي، رحلات غير مباشرة | شحن يستغرق عدة أيام |

**البنية التحتية في سوق الوجهة:** تعد كل من مونتريال وهاليفاكس البوابتين الرئيسيتين للحاويات على الساحل الأطلسي للشحنات القادمة عبر قناة السويس، بينما يخدم فانكوفر الساحل الهادئ. وتمثل تورونتو ومونتريال البوابات الرئيسة للشحن الجوي. وتعد كندا مسارا بحريا ممتدا بالنسبة للصادرات الأردنية.

## 8. التقارب الثقافي والعلاقات الدبلوماسية

ترتبط كندا والأردن بعلاقات ثنائية ودية، تشمل التعاون في مجالي التنمية والتجارة، وتستند إلى اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والأردن النافذة منذ عام 2012. وتجرى المعاملات التجارية باللغتين الإنجليزية والفرنسية، كما تعد البطاقات التعريفية ثنائية اللغة متطلبا اتحاديا. وتدعم العلاقات الدبلوماسية ودوة سفارة أردنية في أوتاوا. وتستضيف كندا جالية أردنية وعربية كبيرة، بما يدعم الطلب على الأغذية المتخصصة ومنتجات الحلال.

## 9. المشهد التنافسي حسب القطاع

### مستحضرات التجميل

**أبرز المنافسين:** الولايات المتحدة الأمريكية، بفضل اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا وحجم السوق، وفرنسا بفضل المنتجات الراقية، والموردون داخل السوق.

**الميزة التنافسية للأردن:** النفاذ المعفى من الرسوم بموجب اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والأردن، والمنتجات القائمة على معادن البحر الميت، والتمركز في سوق مستحضرات التجميل الطبيعية، وطلب الجالية، مع الإشارة إلى أن الحضور الحالي لمستحضرات التجميل الأردنية في كندا لا يزال شبه معدوم، ما يجعلها فرصة جديدة ضمن القطاعات ذات الأولوية.

### المنتجات الغذائية

**أبرز المنافسين:** الولايات المتحدة الأمريكية، بفضل اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا والقرب الجغرافي، والمصدرون الزراعيون العالميون.

**الميزة التنافسية للأردن:** النفاذ المعفى من الرسوم بموجب اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والأردن، والأغذية المتخصصة والإثنية ومنتجات الحلال، ومنتجات المطبخ المشرقي، وطلب الجالية.

### الصناعات الهندسية

**أبرز المنافسين:** الولايات المتحدة الأمريكية، بفضل اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، والصين من حيث الأسعار، والموردون العالميون.

**الميزة التنافسية للأردن:** النفاذ المعفى من الرسوم بموجب اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والأردن، والمكونات المتخصصة، إذ تعد الصناعات الهندسية ثاني أكبر صادرات الأردن إلى كندا بقيمة 40.3 مليون دولار أمريكي، مع الحاجة إلى التموضع الانتقائي بدلا من المنافسة واسعة النطاق.

### المنسوجات والملابس

**أبرز المنافسين:** الصين من حيث الأسعار وحجم الإنتاج، وبنغلاديش في الألبسة منخفضة التكلفة، وفيتنام.

**الميزة التنافسية للأردن:** النفاذ المعفى من الرسوم بموجب اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والأردن، وقاعدة صناعية راسخة في صناعة الألبسة، إذ تعد المنسوجات والملابس أكبر صادرات الأردن إلى كندا بقيمة 71.1 مليون دولار أمريكي، إضافة إلى التموضع في سوق التوريد الأخلاقي.

## 10. المعارض والفعاليات التجارية الرئيسية

**معرض سيال كندا**
**SIAL Canada**
مركز إنركير، تورونتو

27–29 نيسان
2027

أبرز معرض وطني في كندا للأغذية والمشروبات، تنظمه شركة كوميكسبوزيوم، ويغطي منتجات الحلال والأغذية المتخصصة ذات الصلة بفرص الأردن في الأغذية المدفوعة بطلب الجالية.



ملف تعريف السوق

# الولايات المتحدة الأمريكية

**القطاعات ذات الأولوية:** السلع: مستحضرات الصيدلانية، والكيماويات، والأسمدة، ومستحضرات التجميل، والمنتجات الغذائية، والصناعات الهندسية، والمنسوجات والألبسة.

## 1. الملخص الاستراتيجي

تعد الولايات المتحدة أكبر سوق منفرد لصادرات الأردن، كما أنها تُصنف سوقا ذات أولوية لجميع القطاعات السلعية السبعة، وهي أيضا السوق التي يتمتع فيها الأردن بأكبر قدر من المعاملة التفضيلية. ويستند هذا الوضع إلى اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة، التي دخلت حيز النفاذ عام 2001 واستُكمل تنفيذها التدريجي بالكامل، إضافة إلى ترتيبات المناطق الصناعية المؤهلة QIZ، ولا سيما في قطاع الألبسة. إلا أنه اعتبارا من عام 2025، أصبحت التدابير الجمركية الأمريكية تفرض رسوما جمركية ثنائية بنسبة 15 في المائة على السلع الأردنية بموجب الترتيب الثنائي المبرم في عام 2025، مما غيّر مستوى المعاملة التفضيلية الفعلية التي تتمتع بها الصادرات الأردنية. للمزيد من التفاصيل، (يرجى الرجوع إلى الفصل الرابع).بلغت قيمة الصادرات الثنائية 2,764.8 مليون دولار أمريكي في عام 2023، وارتفعت إلى 3,299.5 مليون دولار أمريكي في عام 2024، لتظل الولايات المتحدة بفارق كبير أكبر سوق منفرد لصادرات الأردن. ويهيمن قطاع المنسوجات والملابس بصورة واضحة على هيكل الصادرات، إذ بلغت قيمة صادرات المنسوجات والملابس إلى الولايات المتحدة نحو 1,565 مليون دولار أمريكي في عام 2023، بما يمثل أكثر من نصف إجمالي الصادرات الأردنية إلى السوق الأمريكية، فيما بلغت قيمة صادرات الألبسة المحاكة وحدها 1,516 مليون دولار أمريكي. وتأتي المجوهرات والمعادن الثمينة، وهي فئة غير مدرجة ضمن القطاعات ذات الأولوية، في المرتبة الثانية بقيمة تقارب 815 مليون دولار أمريكي، تليها الصناعات الهندسية بقيمة 122 مليون دولار أمريكي، ثم الأسمدة بقيمة 118 مليون دولار أمريكي، فالصناعات الدوائية بقيمة 82 مليون دولار أمريكي، وأخيراً الصناعات الغذائية بقيمة 75 مليون دولار أمريكي.

وتتمثل الأولوية الاستراتيجية في الحفاظ على المكانة التنافسية التي يتمتع بها قطاع الألبسة وتعزيزها بالاستناد إلى اتفاقية التجارة الحرة وترتيبات المناطق الصناعية المؤهلة QIZ، بالتوازي مع تنويع الصادرات لتشمل الصناعات الكيماوية، ومستحضرات التجميل، والمنتجات الغذائية المتخصصة.

## 2. أساسيات السوق

| المؤشر | عدد السكان | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 340<br>مليون نسمة<br>(البنك الدولي، 2024) | 29.3<br>تريليون دولار أمريكي<br>(البنك الدولي، 2024) | 86,170<br>دولارا أمريكيا<br>(البنك الدولي، 2024) | %2.8<br>(البنك الدولي، 2024) | 3.17<br>تريليون دولار أمريكي<br>خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية<br>ITC Trade Map ، 2023 |

## 3. الطلب على الواردات في قطاعات السلع والتجارة مع الأردن

| القطاع | الواردات 2023 | معدل النمو السنوي المركب 2019 - 2023 | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|
| الصناعات الهندسية HS 72 – 85 | 1,090,719.2 مليون دولار أمريكي | %6.1 | 122.3 مليون دولار أمريكي |
| المنتجات الغذائية HS 01 – 24 | 223,649.1 مليون دولار أمريكي | %7.8 | 74.7 مليون دولار أمريكي |
| المستحضرات الصيدلانية HS 30 | 177,848.5 مليون دولار أمريكي | %8.5 | 82.2 مليون دولار أمريكي |
| الكيماويات HS 28+32+34+38 | 111,811 مليون دولار أمريكي | %1.5- | 28.1 مليون دولار أمريكي |
| المنسوجات والملابس HS 57/61/62/64 | 54,956.7 مليون دولار أمريكي | %11.2 | 1,565.1 مليون دولار أمريكي |
| مستحضرات التجميل HS 33 | 20,086.3 مليون دولار أمريكي | %8.4 | 0.4 مليون دولار أمريكي |
| الأسمدة HS 31 | 9,816.9 مليون دولار أمريكي | %8.7 | 118.4 مليون دولار أمريكي |
| **الإجمالي (القطاعات ذات الأولوية)** | **1,688,887.9 مليون دولار أمريكي** | — | **1,991.2 مليون دولار أمريكي** |

## 4. تركز السوق وفق مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI

يقيس مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI مدى تركّز قاعدة الموردين في السوق على مقياس من 0 إلى 100. وتشير القيم الأقل من 20 إلى سوق غير مركّزة تضم عددا كبيرا من الموردين المتنافسين، ومن 20 إلى 40 إلى سوق متوسطة التركيز، ومن 40 إلى 60 إلى سوق مركّزة، أما القيم التي تزيد على 60 فتشير إلى سوق احتكارية القلة يهيمن عليها عدد محدود من المورّدين. وقد استند احتساب المؤشرات إلى بيانات موردي الدول المستمدة من قاعدة بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة السلعية UN COMTRADE لعام 2023.

**أهم النتائج:** تندرج معظم القطاعات السلعية ذات الأولوية في الولايات المتحدة ضمن فئة الأسواق غير المركزة، حيث تتراوح قيم مؤشر هيرفيندال–هيرشمان بين 7.4 و25.5. وتندرج الكيماويات بقيمة 7.4، والمستحضرات الصيدلانية بقيمة 8.2، والمنتجات الغذائية بقيمة 9.4، والصناعات الهندسية بقيمة 10.0، ومستحضرات التجميل بقيمة 10.5، والمنسوجات والألبسة بقيمة 12.3 ضمن فئة الأسواق غير المركزة، في حين تندرج الأسمدة بقيمة 25.5 ضمن فئة الأسواق متوسطة التركّز. وتعد السوق الأمريكية سوقا كبيرة ومفتوحة تضم عددا كبيرا من الدول الموردة، وتتمثل الميزة التنافسية الرئيسة للأردن في النفاذ التفضيلي الذي توفره اتفاقية التجارة الحرة والمناطق الصناعية المؤهلة، وليس في وجود فجوة في قاعدة الموردين.

## 5. ميزان التجارة الثنائي

| المؤشر | صادرات الأردن | واردات الأردن | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| القيمة 2023 | 2,764.8 مليون دولار أمريكي | 1,643.6 مليون دولار أمريكي | فائض قدره 1,121.2 مليون دولار أمريكي |

## 6. الإطار التنظيمي للتجارة

| الإطار | التفاصيـل |
|---|---|
| **الاتفاقية المطبقة** | اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، النافذة منذ عام 2001 والمطبقة بالكامل منذ عام 2010، إضافة إلى برنامج المناطق الصناعية المؤهلة. |
| **النفاذ الجمركي** | نفاذ معفى من الرسوم الجمركية للسلع المؤهلة. وتشترط اتفاقية التجارة الحرة أن تتضمن السلع ما لا يقل عن 35% من القيمة المقدرة في الأردن، على أن يجوز أن تصل نسبة المكونات ذات المنشأ الأمريكي إلى 15% من هذه القيمة. كما يوفر برنامج المناطق الصناعية المؤهلة مسارا إضافيا للنفاذ المعفى من الرسوم للسلع المصنعة داخل المناطق المؤهلة التي تستوفي قواعد المحتوى الخاصة بالبرنامج. وقد شكل هذا البرنامج الأساس الذي قامت عليه صادرات الأردن من الألبسة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. |
| **التدابير غير الجمركية** | المنسوجات والألبسة: الامتثال لقواعد المنشأ بموجب اتفاقية التجارة الحرة أو برنامج المناطق الصناعية المؤهلة، ومعايير القابلية للاشتعال والسلامة الصادرة عن لجنة سلامة المنتجات الاستهلاكية الأمريكية CPSC ، ومتطلبات وسم المنسوجات الصادرة عن لجنة التجارة الفيدرالية FTC . المستحضرات الصيدلانية والكيماويات: التسجيل لدى هيئة الغذاء والدواء الأمريكية FDA والامتثال لممارسات التصنيع الجيد الحالية cGMP . كما تطبق متطلبات التوثيق الجمركي والشحن المباشر في الولايات المتحدة، مع ضرورة التحقق من الرسوم الجمركية السارية في ضوء سياسات التجارة الأمريكية وقت التصدير. |

## 7. الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتجارة

| المسار | وسيلة النقل | المدة التقريبية للنقل |
|---|---|---|
| العقبة – الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية، نيويورك / سافانا | النقل البحري عبر البحر الأحمر وقناة السويس والمحيط الأطلسي | ممتدة عبر قناة السويس والمحيط الأطلسي |
| عمان – الولايات المتحدة الأمريكية | النقل الجوي، رحلات غير مباشرة | شحن يستغرق عدة أيام |

**البنية التحتية في سوق الوجهة:** تعد موانئ الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك نيويورك/ نيوجيرسي وسافانا ونورفولك، البوابات الرئيسة للشحنات القادمة عبر قناة السويس والمحيط الأطلسي. كما تتولى المطارات الأمريكية الرئيسة مناولة الشحن الجوي من خلال رحلات غير مباشرة.. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية وجهة بحرية بعيدة بالنسبة للصادرات الأردنية.

## 8. التقارب الثقافي والعلاقات الدبلوماسية

ترتبط الولايات المتحدة الأمريكية والأردن بشراكة استراتيجية راسخة تشمل التجارة والدفاع والتنمية، وتقدم الولايات المتحدة دعما تنمويا كبيرا للأردن. وتجرى المعاملات التجارية باللغة الإنجليزية. وتشكل اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية وبرنامج المناطق الصناعية المؤهلة الركيزة الأساسية للعلاقات الاقتصادية الثنائية، إلى جانب وجود سفارة أردنية في واشنطن. كما تسهم الجالية الأردنية والعربية الكبيرة في الولايات المتحدة في تعزيز الطلب على المنتجات المتخصصة ومنتجات الحلال.

## 9. المشهد التنافسي حسب القطاع

### المنسوجات والألبسة

**أبرز المنافسين:** الصين من حيث الأسعار وحجم الإنتاج، وفيتنام من حيث حجم الإنتاج، وبنغلاديش في الألبسة منخفضة التكلفة.

**الميزة التنافسية للأردن:** النفاذ المعفى من الرسوم الجمركية بموجب اتفاقية التجارة الحرة وبرنامج المناطق الصناعية المؤهلة، وهو ما يمثل الميزة الهيكلية الحاسمة للأردن؛ إضافة إلى قاعدة صناعية راسخة في صناعة الألبسة، التي تمثل أكبر صادرات الأردن إلى الولايات المتحدة الأمريكية بفارق كبير، بقيمة تقارب 1,565 مليون دولار أمريكي، مع استمرارها في زيادة حصتها السوقية رغم تراجع إجمالي واردات الولايات المتحدة من المنسوجات بنسبة 1.6 في المائة.

### الأسمدة

**أبرز المنافسين:** كندا في البوتاس، والمغرب في الفوسفات، وروسيا من حيث حجم الإنتاج.

**الميزة التنافسية للأردن:** البوتاس وصخور الفوسفات، وهما من أبرز نقاط القوة في قطاع المعادن الأردني، إضافة إلى وجود تدفقات تصديرية راسخة إلى الولايات المتحدة بقيمة تقارب 118 مليون دولار أمريكي، مع الاستفادة من النفاذ المعفى من الرسوم الجمركية بموجب اتفاقية التجارة الحرة.

### الصناعات الهندسية

**أبرز المنافسين:** الصين من حيث الأسعار وحجم الإنتاج، والاتحاد الأوروبي والمكسيك بفضل سلاسل التوريد المتكاملة.

**الميزة التنافسية للأردن:** تدفقات تصديرية متخصصة ومستقرة بقيمة تقارب 122 مليون دولار أمريكي، تستفيد من النفاذ المعفى من الرسوم الجمركية بموجب اتفاقية التجارة الحرة، مع التركيز على المكونات المتخصصة بدلا من المنافسة واسعة النطاق.

### المستحضرات الصيدلانية

**أبرز المنافسين:** الهند في الأدوية الجنيسة، والاتحاد الأوروبي والمنتجون المحليون في الولايات المتحدة من حيث حجم الإنتاج والبحث والتطوير.

**الميزة التنافسية للأردن:** تصنيع الأدوية الجنيسة في منشآت حاصلة على شهادات ممارسات التصنيع الجيد، ووجود تدفقات تصديرية مستقرة إلى الولايات المتحدة بقيمة تقارب 82 مليون دولار أمريكي، إضافة إلى النفاذ المعفى من الرسوم الجمركية إلى سوق استيرادية كبيرة وسريعة النمو، حيث سجلت واردات الولايات المتحدة من المستحضرات الصيدلانية معدل نمو سنوي مركب بلغ 9.4 في المائة.

### المنتجات الغذائية

**أبرز المنافسين:** المكسيك وكندا بفضل القرب الجغرافي والمزايا التي توفرها اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، والاتحاد الأوروبي في المنتجات المتخصصة وعالية الجودة.

**الميزة التنافسية للأردن:** الأغذية المتخصصة والإثنية ومنتجات الحلال، ومنتجات المطبخ المشرقي، والطلب المدفوع بالجالية الأردنية والعربية، إلى جانب النفاذ المعفى من الرسوم الجمركية بموجب اتفاقية التجارة الحرة.

### مستحضرات التجميل

**أبرز المنافسين:** فرنسا في المنتجات الفاخرة، وكوريا الجنوبية في مستحضرات التجميل الكورية والابتكار، والموردون من دول الاتحاد الأوروبي.

**الميزة التنافسية للأردن:** المنتجات القائمة على معادن البحر الميت باعتبارها فئة متميزة من مستحضرات التجميل الطبيعية، إضافة إلى النفاذ المعفى من الرسوم الجمركية بموجب اتفاقية التجارة الحرة. ومع ذلك، لا يزال الحضور الأردني في سوق مستحضرات التجميل الأمريكية محدودا للغاية، إذ تبلغ الصادرات نحو 0.4 مليون دولار أمريكي، ما يجعل هذا القطاع فرصة واعدة ضمن القطاعات ذات الأولوية.

### الكيماويات

**أبرز المنافسين:** منتجو دول الخليج العربي بفضل انخفاض تكلفة المواد الأولية، والصين من حيث حجم الإنتاج والأسعار، والاتحاد الأوروبي في الكيماويات المتخصصة.

**الميزة التنافسية للأردن:** الكيماويات المشتقة من البوتاس والفوسفات، والقاعدة الراسخة لإنتاج المدخلات المعدنية، إضافة إلى النفاذ المعفى من الرسوم الجمركية بموجب اتفاقية التجارة الحرة.

## 10. المعارض والفعاليات التجارية الرئيسية

| | | | |
|---|---|---|---|
| **معرض باك إكسبو**<br>**PACK EXPO**<br>مركز ماكورميك بليس، شيكاغو، إلينوي | 18 – 21 تشرين الأول 2026 |  | أبرز معرض وطني في كندا للأغذية والمشروبات، تنظمه شركة كوميكسبوزيوم، ويغطي منتجات الحلال والأغذية المتخصصة ذات الصلة بفرص الأردن في الأغذية المدفوعة بطلب الجالية. |
| **معرض كوزموبروف أمريكا الشمالية، ميامي**<br>**Cosmoprof North America**<br>مركز مؤتمرات ميامي بيتش | 26 – 28 كانون الثاني 2027 |  | أحد أبرز المعارض المتخصصة في قطاع مستحضرات التجميل والأعمال بين الشركات في الأمريكتين، ويضم قطاع كوزموباك المتخصص في سلاسل التوريد والمكونات، ويعد منصة مناسبة لترويج مستحضرات التجميل القائمة على معادن البحر الميت. |
| **معرض المنتجات الطبيعية إكسبو ويست**<br>**Natural Products Expo West**<br>مركز مؤتمرات أنهايم، كاليفورنيا | 2 – 5 آذار 2027 |  | أبرز معرض أمريكي للمنتجات الطبيعية والعضوية، ويعد منصة مناسبة للترويج للأغذية الأردنية المتخصصة والعضوية ومستحضرات التجميل الطبيعية. |
| **المؤتمر العالمي للأسمدة لمعهد الأسمدة**<br>**TFI World Fertilizer**<br>سان دييغو، كاليفورنيا | 27 – 29 أيلول 2027 |  | المؤتمر السنوي الرئيس للأعمال بين الشركات في قطاع الأسمدة، ويعد منصة مهمة للترويج لصادرات الأردن من البوتاس والفوسفات. |
| **معرض سورسينغ من إنفورما، لاس فيغاس**<br>**SOURCING by Informa**<br>مركز مؤتمرات لاس فيغاس | يقام في شباط وآب من كل عام، على أن يتم تأكيد مواعيد عام 2027 من قبل الجهة المنظمة |  | أكبر معرض في أمريكا الشمالية لتوريد الألبسة والمنسوجات، ويعد الفعالية الرئيسة في الولايات المتحدة لقطاع الألبسة الأردني، وهو أكبر القطاعات التصديرية إلى السوق الأمريكية. |
| **معرض فانسي فود شو**<br>**Fancy Food Show**<br>مركز جاكوب كيه جافيتس للمؤتمرات، مدينة نيويورك | 25- 27 تموز 2027 |  | أكبر معرض متخصص في أمريكا الشمالية للأغذية والمشروبات، ويعرض أحدث الابتكارات الغذائية والاتجاهات العالمية في النكهات. |
| **المعرض السنوي للعلامات التجارية الخاصة**<br>**PLMA's Annual Private Label Trade Show**<br>مركز دونالد إي ستيفنز للمؤتمرات، روزمونت، شيكاغو | 15 – 17 تشرين الثاني 2026 |  | معرض متخصص في منتجات العلامات التجارية الخاصة وتوريد المنتجات، ويعد منصة مهمة للتواصل مع المشترين وسلاسل التجزئة الدولية. |

ملفات تعريف أسواق

# شرق وجنوب شرق آسيا



ملف تعريف السوق

# الصين

القطاعات ذات الأولوية: السلع: الكيماويات، والأسمدة.

## 1. الملخص الاستراتيجي

تعد الصين سوقا ذات أولوية للسلع الأردنية في قطاعي الكيماويات والأسمدة، بما يعكس المزايا التنافسية التي يتمتع بها الأردن في إنتاج البوتاس والفوسفات، إلى جانب الطلب الصناعي والزراعي الضخم في الصين. وقد بلغت صادرات الأردن إلى الصين 378 مليون دولار أمريكي في عام 2023، وفقا لدائرة الإحصاءات العامة الأردنية، ومتمثلة بصورة رئيسية بصادرات الأسمدة بقيمة 193.3 مليون دولار أمريكي، والكيماويات غير العضوية وغيرها من الكيماويات بقيمة 114.1 مليون دولار أمريكي، اللتين تمثلان معا الجزء الأكبر من التجارة الثنائية، وبما ينسجم مع القطاعات ذات الأولوية.

وتتمثل الفرصة الرئيسية للأردن في تصدير المنتجات المشتقة من البوتاس والفوسفات إلى أكبر اقتصاد صناعي في العالم، بينما يكمن التحدي في القدرة على المنافسة من حيث الأسعار وأحجام التوريد التي يتطلبها القطاع الصناعي الصيني.

## 2. أساسيات السوق

| المؤشر | عدد السكان | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 1.41 مليار نسمة (البنك الدولي، 2024) | 18.74 تريليون دولار أمريكي (البنك الدولي، 2024) | 13,303 دولارا أمريكيا (البنك الدولي، 2024) | %5.0 (البنك الدولي، 2024) | 2.56 تريليون دولار أمريكي خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map ، 2023 |

## 3. الطلب على الواردات في قطاعات السلع والتجارة مع الأردن

| القطاع | الواردات 2023 | معدل النمو السنوي المركب 2019 - 2023 | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|
| الكيماويات HS 28+32+34+38 | 61,714.5 مليون دولار أمريكي | %13.2 | 114.1 مليون دولار أمريكي |
| الأسمدة HS 31 | 5,614.3 مليون دولار أمريكي | %12.2 | 193.3 مليون دولار أمريكي |
| **الإجمالي (القطاعات ذات الأولوية)** | **67,328.8 مليون دولار أمريكي** | — | **307.4 مليون دولار أمريكي** |

## 4. درجة تركّز السوق وفق مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI

يقيس مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI مدى تركّز قاعدة الموردين في السوق على مقياس من 0 إلى 100. وتشير القيم الأقل من 20 إلى سوق غير مركّزة تضم عددا كبيرا من الموردين المتنافسين، ومن 20 إلى 40 إلى سوق متوسطة التركيز، ومن 40 إلى 60 إلى سوق مركّزة، أما القيم التي تزيد على 60 فتشير إلى سوق احتكارية القلة يهيمن عليها عدد محدود من المورّدين. وقد استند احتساب المؤشرات إلى بيانات موردي الدول المستمدة من قاعدة بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة السلعية UN COMTRADE لعام 2023.

**أهم النتائج:** تندرج القطاعات ذات الأولوية في الصين ضمن فئة الأسواق غير المركزة.، إذ يُصنف كل من قطاع الصناعات الكيماوية، بقيمة 8.1 على مؤشر هيرفيندال–هيرشمان، وقطاع الأسمدة، بقيمة 16.6، ضمن الأسواق غير المركزة، بما يعكس وجود قاعدة واسعة من الموردين العالميين. وتُعد السوق الصينية منفتحة من حيث تعدد الموردين، إلا أن التحدي الرئيس أمام الأردن يتمثل في المنافسة من حيث الأسعار والقدرة على تلبية الطلب بكميات كبيرة، بوصفه مورداً للمدخلات المعدنية التي تتطلبها الصناعات الصينية على نطاق واسع

## 5. ميزان التجارة الثنائي

| المؤشر | صادرات الأردن | واردات الأردن | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| القيمة 2023 | 378<br>مليون دولار أمريكي | 4,495.6<br>مليون دولار أمريكي | عجز قدره<br>4.117.6<br>مليون دولار أمريكي |

## 6. الإطار التنظيمي للتجارة

| الإطار | التفاصيـل |
|---|---|
| **الاتفاقية المطبقة** | التجارة وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار منظمة التجارة العالمية؛ واتفاقية التجارة والتعاون الاقتصادي بين الأردن والصين الموقعة عام 2001؛ ومذكرة التفاهم الخاصة بمبادرة الحزام والطريق الموقعة عام 2018 والمجددة عام 2023. لا توجد اتفاقية تجارة حرة ثنائية سارية المفعول بين البلدين. |
| **النفاذ الجمركي** | تطبق الرسوم الجمركية وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، حيث تتراوح الرسوم المطبقة على الأسمدة بين 5 -10% ، بينما تختلف الرسوم الجمركية بحسب نوع الكيماويات. |
| **التدابير غير الجمركية** | تسجيل المستوردين لدى الإدارة العامة للجمارك الصينية للكيماويات والأسمدة؛ وإجراءات الفحص والامتثال التي تنفذها هيئة التفتيش والحجر الصينية؛ ووضع البطاقات التعريفية باللغة الصينية؛ وتسجيل الكيماويات الخطرة عند الاقتضاء. |

## 7. الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتجارة

| المسار | وسيلة النقل | المدة التقريبية للنقل |
|---|---|---|
| العقبة – شنغهاي / نينغبو / تيانجين / تشينغداو | النقل البحري عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي ومضيق ملقا. | ممتدة، نقل بحري طويل المدى |
| العقبة – ليانيونقانغ | النقل البحري للبضائع السائبة عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي ومضيق ملقا. | ممتدة، نقل بحري طويل المدى |
| عمان – بكين / شنغهاي | النقل الجوي، رحلات غير مباشرة. | شحن يستغرق عدة أيام |

**البنية التحتية في سوق الوجهة:** تعد موانئ شنغهاي Shangha ونينغبو Ningbo وتيانجين Tianjin وتشينغداو Qingdao من أكبر موانئ الحاويات في العالم، وتمثل البوابات الرئيسية لواردات الصين من البضائع السائبة والبضائع المنقولة بالحاويات. ويخدم ميناء تشينغداو الأسواق الزراعية في إقليم شاندونغ، في حين يتخصص ميناء ليانيونقانغ Lianyungang في مناولة شحنات الأسمدة السائبة، مع ارتباطه بشبكة السكك الحديدية. وتسلك شحنات المعادن السائبة القادمة من الأردن مسارا بحريا عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي.

## 8. التقارب الثقافي والعلاقات الدبلوماسية

تعد اللغة الصينية المندرينية Mandarin اللغة الرسمية للحكومة والأعمال التجارية، بينما تستخدم اللغة الإنجليزية في الأعمال الدولية، وإن كان انتشارها محدودا خارج المراكز التجارية الرئيسية. وقد أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الأردن والصين عام 1977، وتعززت من خلال التعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق، بدعم من السفارة الأردنية في بكين والقنصليتين في شنغهاي Shanghai وقوانغتشو Guangzhou . وتخضع التجارة بين البلدين لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار منظمة التجارة العالمية، إلى جانب الشراكة الاستراتيجية القائمة بين البلدين. وقد بلغت صادرات الأردن إلى الصين 378 مليون دولار أمريكي في عام 2023، مدفوعة بصورة رئيسية بصادرات الأسمدة، في إطار علاقات تجارية تمتد لأكثر من أربعة عقود.

## 9. المشهد التنافسي حسب القطاع

### الأسمدة

**أبرز المنافسين:** كندا في البوتاس، وروسيا في مختلف أنواع الأسمدة، وبيلاروس في البوتاس مع تأثر صادراتها بالعقوبات، والمغرب في الفوسفات، والمملكة العربية السعودية في اليوريا والفوسفات.

**الميزة التنافسية للأردن**: البوتاس وصخور الفوسفات، وهما من أبرز نقاط القوة في قطاع المعادن الأردني، ويمثلان أكبر صادرات الأردن إلى الصين بقيمة 193.3 مليون دولار أمريكي، إضافة إلى العلاقات الراسخة مع المستوردين الصينيين، والاستفادة من توجه الصين نحو تنويع مصادر التوريد بعيدا عن الموردين الخاضعين للعقوبات.

### الكيماويات

**أبرز المنافسين:** المملكة العربية السعودية من حيث حجم الإنتاج، ومنتجو دول الخليج العربي بفضل انخفاض تكلفة المواد الأولية، والشركات العالمية الكبرى.

**الميزة التنافسية للأردن:** الكيماويات المشتقة من الفوسفات والبوتاس، والتي تمثل ثاني أكبر صادرات الأردن إلى الصين بقيمة 114.1 مليون دولار أمريكي، إلى جانب القاعدة الراسخة لصادرات الأردن من المنتجات المعدنية.

## 10. المعارض والفعاليات التجارية الرئيسية

**معرض الصين الدولي للكيماويات الزراعية وحماية المحاصيل**
**China International Agrochemical & Crop Protection Exhibition**
المركز الوطني للمعارض والمؤتمرات، شنغهاي
NECC Shanghai

24 – 26 آذار
2027

المعرض الرئيس في الصين للكيماويات الزراعية والأسمدة، ويقام بالتزامن مع معرض الصين الدولي للأسمدة، وتنظمه اللجنة الفرعية للصناعات الكيماوية التابعة للمجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية. ويقام سنويا في شهر آذار، ويعد منصة رئيسة للترويج لصادرات الأردن من الأسمدة.

ملف تعريف السوق

# إندونيسيا

**القطاعات ذات الأولوية:** السلع: الكيماويات، والأسمدة، ومستحضرات التجميل، والمنتجات الغذائية، والصناعات الهندسية.

## 1. الملخص الاستراتيجي

تعد إندونيسيا سوقا ذات أولوية للسلع الأردنية في خمسة قطاعات هي الكيماويات، والأسمدة، ومستحضرات التجميل، والمنتجات الغذائية، والصناعات الهندسية، بما يعكس مكانتها كأكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا واتساع سوقها الاستهلاكية التي يغلب عليها الطابع الإسلامي. وقد بلغت صادرات الأردن إلى إندونيسيا نحو 187.7 مليون دولار أمريكي في عام 2023، تركزت بصورة رئيسية في قطاع الأسمدة بقيمة 70.6 مليون دولار أمريكي، والتي تلبي احتياجات قطاعات إنتاج زيت النخيل والأرز والبن، في حين لا تزال صادرات الأردن في بقية القطاعات ذات الأولوية محدودة.

ويوفر نظام شهادات الحلال الإلزامية في إندونيسيا، الذي تشرف عليه هيئة تنظيم ضمان المنتجات الحلال، ميزة تنافسية للمصدرين الأردنيين المؤهلين في قطاعي المنتجات الغذائية ومستحضرات التجميل، في حين يتوافق الطلب الإندونيسي المتزايد على المدخلات المعدنية مع المزايا النسبية التي يتمتع بها الأردن في إنتاج البوتاس والفوسفات.

## 2. أساسيات السوق

| المؤشر | عدد السكان | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 283.5<br>مليون نسمة<br>(البنك الدولي، 2024) | 1.4<br>تريليون دولار أمريكي<br>(البنك الدولي، 2024) | 4,925<br>دولارا أمريكيا<br>(البنك الدولي، 2024) | %5.0<br>(البنك الدولي، 2024) | 222<br>مليار دولار أمريكي<br>خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية<br>ITC Trade Map ، 2023 |

## 3. الطلب على الواردات في قطاعات السلع والتجارة مع الأردن

| القطاع | الواردات 2023 | معدل النمو السنوي المركب 2019 - 2023 | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|
| الصناعات الهندسية HS 72 – 85 | 79,327.7 مليون دولار أمريكي | %4.6 | 0.2 مليون دولار أمريكي |
| المنتجات الغذائية HS 01 – 24 | 26,573.0 مليون دولار أمريكي | %9.3 | 0.5 مليون دولار أمريكي |
| الكيماويات HS 28+32+34+38 | 7,810.8 مليون دولار أمريكي | %4.5 | 0.1 مليون دولار أمريكي |
| الأسمدة HS 31 | 2,025.2 مليون دولار أمريكي | %7.4 | 70.6 مليون دولار أمريكي |
| مستحضرات التجميل HS 33 | 1,380.3 مليون دولار أمريكي | %1.4 | 0.3 مليون دولار أمريكي |
| **الإجمالي (القطاعات ذات الأولوية)** | **117,117.0 مليون دولار أمريكي** | — | **71.7 مليون دولار أمريكي** |

## 4. درجة تركّز السوق وفق مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI

يقيس مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI مدى تركّز قاعدة الموردين في السوق على مقياس من 0 إلى 100. وتشير القيم الأقل من 20 إلى سوق غير مركّزة تضم عددا كبيرا من الموردين المتنافسين، ومن 20 إلى 40 إلى سوق متوسطة التركيز، ومن 40 إلى 60 إلى سوق مركّزة، أما القيم التي تزيد على 60 فتشير إلى سوق احتكارية القلة يهيمن عليها عدد محدود من المورّدين. وقد استند احتساب المؤشرات إلى بيانات موردي الدول المستمدة من قاعدة بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة السلعية UN COMTRADE لعام 2023.

**أهم النتائج:** تتراوح درجات تركّز الدول الموردة في القطاعات السلعية ذات الأولوية في إندونيسيا بين الأسواق غير المركزة والأسواق متوسطة التركّز. وتندرج المنتجات الغذائية بقيمة 8.0، ومستحضرات التجميل بقيمة 13.0، والأسمدة بقيمة 13.2، والكيماويات بقيمة 16.0 ضمن فئة الأسواق غير المركزة، في حين تندرج الصناعات الهندسية بقيمة 21.9 ضمن فئة الأسواق متوسطة التركّز. ورغم هيمنة موردين يتمتعون بحضور راسخ في السوق، يمكن للأردن تعزيز موقعه التنافسي بالاستفادة من المنتجات الحاصلة على شهادات الحلال، والمنتجات المشتقة من المعادن.

## 5. ميزان التجارة الثنائي

| المؤشر | صادرات الأردن | واردات الأردن | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| القيمة 2023 | 187.7<br>مليون دولار أمريكي | 739<br>مليون دولار أمريكي | عجز قدره<br>551.3<br>مليون دولار أمريكي |

## 6. الإطار التنظيمي للتجارة

| الإطار | التفاصيـل |
|---|---|
| **الاتفاقية المطبقة** | التجارة وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار منظمة التجارة العالمية، إلى جانب نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. |
| **النفاذ الجمركي** | تخضع الصادرات الأردنية للرسوم الجمركية المطبقة وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، والتي تتراوح، بحسب التقارير، بين 5% و15% وفقا لفئة المنتج، مع إمكانية الاستفادة من المعاملة التفضيلية التي يتيحها نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عند استيفاء الشروط ذات الصلة. |
| **التدابير غير الجمركية** | تشمل المتطلبات التنظيمية تسجيل المستحضرات الصيدلانية ومستحضرات التجميل والمنتجات الغذائية لدى الوكالة الوطنية الإندونيسية للرقابة على الغذاء والدواء، والحصول على شهادة الحلال الإلزامية الصادرة عن هيئة تنظيم ضمان المنتجات الحلال للمنتجات الغذائية ومستحضرات التجميل والسلع الاستهلاكية، والامتثال للمعايير الوطنية الإندونيسية للمنتجات الخاضعة للتنظيم، إضافة إلى وضع البطاقات التعريفية باللغة الإندونيسية. |

## 7. الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتجارة

| المسار | وسيلة النقل | المدة التقريبية للنقل |
|---|---|---|
| العقبة – جاكرتا، ميناء تانجونغ بريوك / سورابايا | النقل البحري عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي | ممتدة، نقل بحري طويل المدى |

**البنية التحتية في سوق الوجهة:** يعد يعد ميناء تانجونغ بريوك في جاكرتا الميناء الرئيس للحاويات في إندونيسيا، ويخدم جزيرة جاوة التي تضم أكبر تجمع سكاني في البلاد.

ويخدم ميناء تانجونغ بيراك في سورابايا منطقة جاوة الشرقية، بينما يوفر ميناء بيلاوان في مدينة ميدان منفذا رئيسا لمنطقة سومطرة التي تعد أحد أهم مراكز إنتاج زيت النخيل في إندونيسيا. وتعتمد شحنات المعادن والأسمدة السائبة القادمة من الأردن على المسار البحري عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي للوصول إلى الموانئ الإندونيسية.

## 8. التقارب الثقافي والعلاقات الدبلوماسية

تعد اللغة الإندونيسية اللغة الرسمية للحكومة والأعمال التجارية، فيما تستخدم اللغة الإنجليزية في أنشطة الأعمال الدولية، ولا سيما في جاكرتا والمراكز الاقتصادية الرئيسة. وترتبط الأردن وإندونيسيا بعلاقات دبلوماسية منذ عام 1974، تعززها أطر التعاون الثنائي والعمل المشترك في إطار منظمة التعاون الإسلامي، إلى جانب تمثيل دبلوماسي من خلال السفارة الأردنية في جاكرتا. وتستند العلاقات التجارية بين البلدين إلى مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار منظمة التجارة العالمية، الذي يشكل الأساس التنظيمي للتبادل التجاري بين الجانبين.

## 9. المشهد التنافسي حسب القطاع

### الأسمدة

**أبرز المنافسين:** الصين من حيث حجم الإنتاج واتساع قاعدة التوريد، وروسيا في منتجات البوتاس، والمغرب في منتجات الفوسفات، إلى جانب عدد من الموردين الإقليميين.

**الميزة التنافسية للأردن:** لبوتاس والفوسفات المستخدمان في إنتاج زيت النخيل والأرز، وهما يمثلان أكبر صادرات الأردن إلى إندونيسيا بقيمة 70.6 مليون دولار أمريكي، إضافة إلى العلاقات الراسخة مع الموزعين المحليين.

### المنتجات الغذائية

**أبرز المنافسين:** الصين من حيث حجم الإنتاج، وماليزيا بفضل القرب الجغرافي وشهادات الحلال، وتايلند في الصناعات الغذائية، وفيتنام في الأرز.

**الميزة التنافسية للأردن:** الامتثال لمتطلبات شهادات الحلال بما يتوافق مع متطلبات السوق الاستهلاكية الوطنية، والمنتجات المشرقية المتخصصة، والتموضع في فئة المنتجات عالية الجودة.

### مستحضرات التجميل

**أبرز المنافسين:** كوريا الجنوبية في مستحضرات التجميل الكورية، وتايلند على المستوى الإقليمي، وماليزيا في منتجات الحلال، واليابان في المنتجات الفاخرة.

**الميزة التنافسية للأردن:** الامتثال لمتطلبات شهادات الحلال، والمنتجات القائمة على معادن البحر الميت، والمكونات الطبيعية.

### الكيماويات

**أبرز المنافسين:** الصين من حيث حجم الإنتاج والأسعار، وسنغافورة باعتبارها مركزا إقليميا للصناعات البتروكيماوية، والهند في الكيماويات الوسيطة.

**الميزة التنافسية للأردن:** الكيماويات المشتقة من الفوسفات والبوتاس، والتموضع كمورد للمدخلات المعدنية. ومع ذلك، لا يزال الحضور الأردني في سوق الكيماويات الإندونيسية محدودا للغاية، إذ تبلغ الصادرات نحو 0.1 مليون دولار أمريكي مقابل طلب استيرادي يبلغ 11.2 مليار دولار أمريكي، مما يجعل هذا القطاع فرصة جديدة ضمن القطاعات ذات الأولوية.

### الصناعات الهندسية

**أبرز المنافسين:** الصين من حيث حجم الإنتاج والأسعار، واليابان وكوريا الجنوبية في الآلات والإلكترونيات، والموردون الإقليميون من دول رابطة دول جنوب شرق آسيا.

**الميزة التنافسية للأردن:** لا يزال الحضور الأردني في هذا القطاع محدودا، إذ تبلغ الصادرات نحو 0.2 مليون دولار أمريكي مقابل طلب استيرادي يبلغ 89.2 مليار دولار أمريكي. إلا أن التحدي يتمثل في اختراق السوق وليس في القدرات الإنتاجية، حيث يصدر الأردن منتجات هندسية مماثلة إلى أسواق غربية، بما يقارب 40 مليون دولار أمريكي إلى كندا و122 مليون دولار أمريكي إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وتتركز هذه الصادرات في المنتجات المعدنية المصنعة والمنتجات المعدنية الهندسية الأساسية، أكثر من تركّزها في الآلات أو الإلكترونيات.

## 10. المعارض والفعاليات التجارية الرئيسة

**معرض سيال إنترفود**
**SIAL InterFOOD**
مركز جي آي إكسبو كيمايوران، جاكرتا
JIExpo Kemayoran, Jakarta

4-6 تشرين الثاني
2026

أبرز معرض للأعمال بين الشركات في إندونيسيا لقطاع الأغذية والمشروبات، تنظمه مجموعة سيال بالتعاون مع كريستا للمعارض، ويضم قسما متخصصا في منتجات الحلال، ويخدم أسواق دول رابطة دول جنوب شرق آسيا، مما يجعله منصة مناسبة للترويج للأغذية الأردنية ومنتجات الحلال.

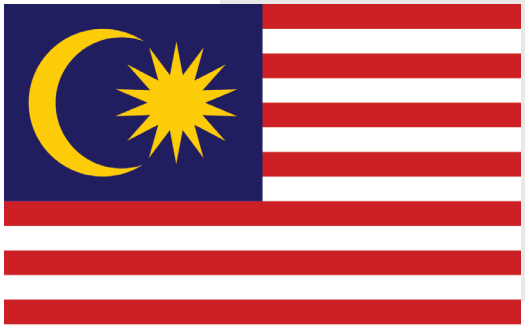

ملف تعريف السوق

# ماليزيا

**القطاعات ذات الأولوية:** السلع: مستحضرات التجميل، والمنتجات الغذائية، والصناعات الهندسية.

## 1. الملخص الاستراتيجي

تعد ماليزيا سوقا ذات أولوية للسلع الأردنية في قطاعات مستحضرات التجميل، والمنتجات الغذائية، والصناعات الهندسية. وقد بلغت صادرات الأردن إليها 57 مليون دولار أمريكي في عام 2023، وفقا لبيانات دائرة الإحصاءات العامة، وهي سوق متوسطة الحجم لا تزال القطاعات ذات الأولوية تمثل فيها حصة محدودة من الصادرات الأردنية، إذ بلغت صادرات الصناعات الهندسية 3.1 مليون دولار أمريكي، والمنتجات الغذائية 1.9 مليون دولار أمريكي، بينما تتركز معظم الصادرات الأردنية إلى ماليزيا في قطاعات أخرى خارج نطاق الأولويات المحددة في الاستراتيجية.

وتعد ماليزيا سوقا متقدمة تتميز بارتفاع القوة الشرائية للمستهلكين، كما تمتلك أحد أكثر أنظمة اعتماد الحلال موثوقية على المستوى العالمي من خلال هيئة جاكيم، الأمر الذي يجعل الامتثال لمتطلبات الحلال والتموضع في فئة المنتجات المشرقية المتخصصة من أبرز المزايا التنافسية للأردن.

## 2. أساسيات السوق

| المؤشر | عدد السكان | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 35.6<br>مليون نسمة<br>(البنك الدولي، 2024) | 422<br>مليار دولار أمريكي<br>(البنك الدولي، 2024) | 11,874<br>دولارا أمريكيا<br>(البنك الدولي، 2024) | %5.1<br>(البنك الدولي، 2024) | 266.0<br>مليار دولار أمريكي<br>خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية<br>ITC Trade Map ، 2023 |

## 3. الطلب على الواردات في قطاعات السلع والتجارة مع الأردن

| القطاع | الواردات 2023 | معدل النمو السنوي المركب 2019 - 2023 | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|
| الصناعات الهندسية HS 72 – 85 | 119,278.4 مليون دولار أمريكي | %5.8 | 3.1 مليون دولار أمريكي |
| المنتجات الغذائية HS 01 – 24 | 21,660.4 مليون دولار أمريكي | %8.3 | 1.9 مليون دولار أمريكي |
| مستحضرات التجميل HS 33 | 1,301.1 مليون دولار أمريكي | %2.4 | 0.1 مليون دولار أمريكي |
| **الإجمالي (القطاعات ذات الأولوية)** | **142,239.9 مليون دولار أمريكي** | --- | **5.1 مليون دولار أمريكي** |

## 4. درجة تركّز السوق وفق مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI

يقيس مؤشر هيرفيندال–هيرشمان (HHI) درجة تركّز قاعدة الدول الموردة في السوق على مقياس يتراوح بين 0 و100. وتشير القيم التي تقل عن 20 إلى أسواق غير مركزة تتسم بتعدد الدول الموردة وارتفاع مستوى المنافسة، بينما تشير القيم بين 20 و40 إلى أسواق متوسطة التركّز، والقيم بين 40 و60 إلى أسواق مركزة، في حين تعكس القيم التي تتجاوز 60 أسواقا احتكارية القلة تهيمن عليها مجموعة محدودة من الدول الموردة. وقد استند احتساب المؤشرات إلى بيانات موردي الدول المستمدة من قاعدة بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة السلعية UN COMTRADE لعام 2023.

**أهم النتائج:** تندرج القطاعات السلعية ذات الأولوية في ماليزيا ضمن فئة الأسواق غير المركزة. وتندرج المنتجات الغذائية بقيمة 5.9، ومستحضرات التجميل بقيمة 10.3، والصناعات الهندسية بقيمة 13.1 جميعها ضمن فئة الأسواق غير المركزة. ويواجه الأردن منافسة من موردي دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) والموردين العالميين ذوي الحضور الراسخ في السوق، في حين تمثل المنتجات الحاصلة على شهادات الحلال المعتمدة من إدارة التنمية الإسلامية الماليزية JAKIM، إلى جانب المنتجات المتخصصة، أبرز عناصر التميز التي يمكن البناء عليها لتعزيز النفاذ إلى السوق الماليزية.

## 5. ميزان التجارة الثنائي

| المؤشر | صادرات الأردن | واردات الأردن | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| القيمة 2023 | 57<br>مليون دولار أمريكي | 160<br>مليون دولار أمريكي | عجز قدره<br>103<br>مليون دولار أمريكي |

## 6. الإطار التنظيمي للتجارة

| الإطار | التفاصيـل |
|---|---|
| **الاتفاقية المطبقة** | التجارة وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار منظمة التجارة العالمية، إلى جانب نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. |
| **النفاذ الجمركي** | تطبق الرسوم الجمركية وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، والتي تتراوح، بحسب التقارير، بين 5 و 25 في المائة وفقا لفئة المنتج، مع الاعتراف بشهادات الحلال الصادرة عن هيئة جاكيم، وإمكانية الاستفادة من المزايا التفضيلية التي يتيحها نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عند استيفاء الشروط ذات الصلة. |
| **التدابير غير الجمركية** | إخطار مستحضرات التجميل لدى الوكالة الوطنية لتنظيم المستحضرات الصيدلانية NPRA التابعة لوزارة الصحة الماليزية، من خلال ممثل محلي معتمد لتسجيل مستحضرات التجميل، وذلك وفقا لتوجيه مستحضرات التجميل لرابطة دول جنوب شرق آسيا، والحصول على شهادة الحلال الصادرة عن هيئة جاكيم JAKIM للمنتجات الغذائية ومستحضرات التجميل، والامتثال لمعايير سيريم SIRIM والمعايير الماليزية المطبقة على المنتجات الخاضعة للتنظيم، واستيفاء متطلبات البطاقات التعريفية، وتقديم الوثائق باللغة الماليزية أو الإنجليزية. |

## 7. الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتجارة

| المسار | وسيلة النقل | المدة التقريبية للنقل |
|---|---|---|
| العقبة – ميناء كلانغ / ميناء تانجونغ بيليباس | النقل البحري عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي ومضيق ملقا | ممتدة، نقل بحري طويل المدى |
| عمان – كوالالمبور | النقل الجوي، رحلات غير مباشرة | شحن يستغرق عدة أيام |

**البنية التحتية في سوق الوجهة:** يعد ميناء كلانغ Port Klang وميناء تانجونغ بيليباس Tanjung Pelepas أكبر موانئ الحاويات في ماليزيا ومن أبرز مراكز إعادة الشحن الإقليمية، بينما يتولى مطار كوالالمبور الدولي مناولة الشحن الجوي. كما تمتلك ماليزيا منظومة متطورة للخدمات اللوجستية الخاصة بمنتجات الحلال، تشمل مناولة وتخزينا منفصلين وفقا للمعايير الوطنية لسلاسل إمداد الحلال، وهو ما يمثل ميزة مهمة لمصدري الأغذية الحلال من الأردن. وتعد ماليزيا وجهة تتطلب مسارا بحريا طويل المدى انطلاقا من الأردن.

## 8. التقارب الثقافي والعلاقات الدبلوماسية

ترتبط الأردن وماليزيا بعلاقات ودية تستند إلى الروابط الإسلامية المشتركة وعضويتهما في منظمة التعاون الإسلامي، وتدعمها السفارة الأردنية في كوالالمبور، فيما تعود العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى عام 1966. وتستخدم اللغة الماليزية واللغة الإنجليزية على نطاق واسع في الأنشطة التجارية والأعمال الدولية، في حين تستخدم اللغة العربية في السياقات الدينية. كما يشكل نظام الحلال الماليزي المعتمد عالميا، الذي تشرف عليه هيئة جاكيم والمعترف به عالميا، إطارا تنظيميا مهما يدعم نفاذ المنتجات الغذائية ومستحضرات التجميل الأردنية إلى السوق الماليزية.

## 9. المشهد التنافسي حسب القطاع

### المنتجات الغذائية

**أبرز المنافسين:** تايلند في الصناعات الغذائية، وإندونيسيا من حيث حجم السوق، والصين من حيث الأسعار، وأستراليا من حيث الجودة.

**الميزة التنافسية للأردن:** المنتجات الحاصلة على اعتماد الحلال المتوافق مع متطلبات هيئة جاكيم، والمنتجات الغذائية المشرقية المتخصصة، والتموضع في فئة المنتجات عالية الجودة الموجهة للسوق الاستهلاكية المحلية.

### مستحضرات التجميل

**أبرز المنافسين:** كوريا الجنوبية في مستحضرات التجميل الكورية، وتايلند على المستوى الإقليمي، وإندونيسيا في منتجات الحلال، واليابان في المنتجات الفاخرة.

**الميزة التنافسية للأردن:** الامتثال لمتطلبات هيئة جاكيم الخاصة بالحلال، والمنتجات القائمة على معادن البحر الميت، والمكونات الطبيعية. ومع ذلك، لا يزال الحضور الأردني في هذا القطاع محدودا للغاية، إذ لا تتجاوز الصادرات 0.1 مليون دولار أمريكي، مما يجعل هذا القطاع فرصة جديدة ضمن القطاعات ذات الأولوية.

### الصناعات الهندسية

**أبرز المنافسين:** الصين من حيث حجم الإنتاج والأسعار، واليابان وكوريا الجنوبية في الآلات والإلكترونيات، والموردون الإقليميون من دول رابطة دول جنوب شرق آسيا.

**الميزة التنافسية للأردن:** تتركز الصادرات الأردنية الحالية إلى ماليزيا في منتجات النحاس والألمنيوم، مع اعتماد استراتيجية تستهدف الأسواق المتخصصة بدلا من المنافسة الشاملة. ولا يزال الحضور الأردني محدودا، إذ تبلغ الصادرات نحو 3.1 مليون دولار أمريكي.

## 10. المعارض والفعالات التجارية الرئيسية

**المعرض الماليزي الدولي للحلال**
**MIHAS (Malaysia International Halal Showcase)**

مركز ماليزيا الدولي للتجارة والمعارض، كوالالمبور

23 – 26 أيلول 2026

أكبر معرض تجاري للحلال في العالم، تنظمه هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية MATRADE برعاية وزارة الاستثمار والتجارة والصناعة الماليزية، ويغطي قطاعات الأغذية الحلال، ومستحضرات التجميل والعناية الشخصية، والمستحضرات الصيدلانية، بما يتوافق مباشرة مع أولويات الأردن في قطاعي الأغذية الحلال ومستحضرات التجميل.



ملف تعريف السوق

# سنغافورة

**القطاعات ذات الأولوية:** السلع: الكيماويات، والأسمدة، ومستحضرات التجميل، والمنتجات الغذائية، والصناعات الهندسية.

## 1. الملخص الاستراتيجي

تمثل سنغافورة بوابة الأردن إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهي الدولة الوحيدة ضمن رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) التي ترتبط مع الأردن باتفاقية تجارة حرة ثنائية، وهي اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وسنغافورة، التي دخلت حيز التنفيذ عام 2005. ورغم محدودية حجم السوق المحلية في عدد من القطاعات ذات الأولوية، فإن مكانة سنغافورة بوصفها أحد أبرز مراكز التوزيع الإقليمية، واحتضانها أحد أكثر موانئ الحاويات ازدحاما في العالم، يمنحها أهمية استراتيجية تتجاوز حجم سوقها المحلي، إذ يمكن للمصدرين الأردنيين الاستفادة منها مركزا لإعادة التصدير ومنصة تنظيمية للنفاذ إلى أسواق رابطة آسيان. وقد بلغت صادرات الأردن إلى سنغافورة 21 مليون دولار أمريكي في عام 2023، وتصدرت الملابس المحاكة قائمة الصادرات بقيمة 12.9 مليون دولار أمريكي، وهي من القطاعات غير المصنفة ضمن القطاعات ذات الأولوية، تلتها الكيماويات غير العضوية بقيمة 7.6 مليون دولار أمريكي. أما ضمن القطاعات ذات الأولوية، فيعد قطاع الكيماويات القطاع الوحيد الذي يسجل صادرات ذات حجم ملموس، في حين لا تزال القطاعات الأربعة الأخرى تمثل فرصا سوقية جديدة. وتسهم الإعفاءات الجمركية الكاملة بموجب اتفاقية التجارة الحرة، إلى جانب البيئة التنظيمية المنفتحة، في خفض عوائق دخول السوق.

## 2. أساسيات السوق

| المؤشر | عدد السكان | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 6.0<br>مليون نسمة<br>(البنك الدولي، 2024) | 572.9<br>مليار دولار أمريكي<br>(البنك الدولي، 2024) | 94,897<br>دولارا أمريكيا<br>(البنك الدولي، 2024) | %5.3<br>(البنك الدولي، 2024) | 422.5<br>مليار دولار أمريكي<br>خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية<br>ITC Trade Map ، 2023 |

## 3. الطلب على الواردات في قطاعات السلع والتجارة مع الأردن

| القطاع | الواردات 2023 | معدل النمو السنوي المركب 2019 - 2023 | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|
| الصناعات الهندسية HS 72 – 85 | 209,069.6 مليون دولار أمريكي | %5.7 | 0.01 مليون دولار أمريكي |
| المنتجات الغذائية HS 01 – 24 | 17,027.9 مليون دولار أمريكي | %6.5 | 0.23 مليون دولار أمريكي |
| الكيماويات HS 28+32+34+38 | 7,809.4 مليون دولار أمريكي | %1.1 | 7.65 مليون دولار أمريكي |
| مستحضرات التجميل HS 33 | 4,884.8 مليون دولار أمريكي | %0.5 | 0.00 مليون دولار أمريكي |
| الأسمدة HS 31 | 19.7 مليون دولار أمريكي | %1.0 | 0.09 مليون دولار أمريكي |
| **الإجمالي (القطاعات ذات الأولوية)** | **238,811.4 مليون دولار أمريكي** | — | **7.98 مليون دولار أمريكي** |

## 4. درجة تركّز السوق وفق مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI

يقيس مؤشر هيرفيندال–هيرشمان (HHI) درجة تركّز قاعدة الدول الموردة في السوق على مقياس يتراوح بين 0 و100. وتشير القيم التي تقل عن 20 إلى أسواق غير مركزة تتسم بتعدد الدول الموردة وارتفاع مستوى المنافسة، بينما تشير القيم بين 20 و40 إلى أسواق متوسطة التركّز، والقيم بين 40 و60 إلى أسواق مركزة، في حين تعكس القيم التي تتجاوز 60 أسواقا احتكارية القلة تهيمن عليها مجموعة محدودة من الدول الموردة. وقد استند احتساب المؤشرات إلى بيانات موردي الدول المستمدة من قاعدة بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة السلعية UN COMTRADE لعام 2023.

**أهم النتائج:** تتراوح درجات تركّز الدول الموردة في القطاعات السلعية ذات الأولوية في سنغافورة بين الأسواق غير المركزة والأسواق متوسطة التركّز. وتندرج المنتجات الغذائية بقيمة 7.6، والكيماويات بقيمة 10.3، والصناعات الهندسية بقيمة 11.4، والأسمدة بقيمة 13.4 ضمن فئة الأسواق غير المركزة، بينما تندرج مستحضرات التجميل بقيمة 21.9 ضمن فئة الأسواق متوسطة التركّز. وتكمن الميزة التنافسية الرئيسة للأردن في الاستفادة من الإعفاءات الجمركية التي توفرها اتفاقية التجارة الحرة.

## 5. ميزان التجارة الثنائي

| المؤشر | صادرات الأردن | واردات الأردن | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| القيمة 2023 | 21<br>مليون دولار أمريكي | 74.2<br>مليون دولار أمريكي | عجز قدره<br>53.2<br>مليون دولار أمريكي |

## 6. الإطار التنظيمي للتجارة

| الإطار | التفاصيـل |
|---|---|
| **الاتفاقية المطبقة** | اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وسنغافورة، التي دخلت حيز التنفيذ عام 2005، وهي اتفاقية التجارة الحرة الوحيدة التي تربط الأردن بإحدى الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان). |
| **النفاذ الجمركي** | تتمتع معظم السلع بإعفاءات جمركية كاملة بموجب اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وسنغافورة، كما تطبق سنغافورة، في جميع الأحوال، نظاما جمركيا يكاد يخلو من الرسوم على معظم الواردات. |
| **التدابير غير الجمركية** | تسجيل المستحضرات الصيدلانية والمنتجات الصحية لدى هيئة العلوم الصحية، وإخطار مستحضرات التجميل لدى الهيئة، والامتثال لمتطلبات هيئة الغذاء السنغافورية الخاصة بالمنتجات الغذائية، ووضع البطاقات التعريفية باللغة الإنجليزية، والالتزام بمعايير مؤسسة إنتربرايز سنغافورة للمنتجات الخاضعة للتنظيم. |

## 7. الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتجارة

| المسار | وسيلة النقل | المدة التقريبية للنقل |
|---|---|---|
| العقبة – سنغافورة | النقل البحري عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي ومضيق ملقا. | طويلة، عبر خطوط الشحن البحري الطويلة. |
| عمان – سنغافورة | النقل الجوي عبر إحدى دول الخليج، رحلات غير مباشرة | من يوم إلى يومين، دون رحلات مباشرة، مع التوقف في إحدى محطات الربط. |

**البنية التحتية في سوق الوجهة:** يعد ميناء سنغافورة من أكثر موانئ الحاويات ازدحاما في العالم، ويوفر مستوى متقدما من الربط اللوجستي مع مختلف الأسواق الآسيوية، فيما يتولى مطار شانغي الدولي مناولة الشحنات الحساسة للوقت، بما فيها المستحضرات الصيدلانية والبضائع مرتفعة القيمة. كما تتيح مرافق المناطق الحرة تخزين البضائع وإعادة تعبئتها دون استيفاء رسوم جمركية، تمهيدا لإعادة تصديرها إلى أسواق رابطة دول جنوب شرق آسيا آسيان، وهو ما يشكل الركيزة الأساسية للأهمية الاستراتيجية لسنغافورة بالنسبة للأردن بوصفها منصة إقليمية لإعادة التصدير.

## 8. التقارب الثقافي والعلاقات الدبلوماسية

ترتبط الأردن وسنغافورة بعلاقات دبلوماسية منذ عام 1968، تعززها علاقات تجارية متنامية، ويدعمها التمثيل الدبلوماسي من خلال السفارة الأردنية في سنغافورة. وتعد اللغة الإنجليزية اللغة الرئيسة في الأعمال التجارية، إلى جانب اللغات الرسمية الأخرى، وهي الصينية المندرينية، والماليزية، والتاميلية. وتخضع العلاقات التجارية بين البلدين لاتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وسنغافورة، التي دخلت حيز التنفيذ عام 2005، وهي الاتفاقية الثنائية الوحيدة التي تربط الأردن بإحدى الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا آسيان، بما يوفر نفاذا تفضيليا إلى السوق ويعزز مكانة سنغافورة بوصفها منصة إقليمية لإعادة التصدير. كما تتيح هذه الاتفاقية فرصا لتنويع الصادرات الأردنية في قطاعات الكيماويات، ومستحضرات التجميل، والمنتجات الغذائية خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية.

## 9. المشهد التنافسي حسب القطاع

### الكيماويات

**أبرز المنافسين:** الصين من حيث حجم الإنتاج، وألمانيا في الكيماويات المتخصصة، والولايات المتحدة الأمريكية في الكيماويات الصناعية.

**الميزة التنافسية للأردن:** تمثل الكيماويات غير العضوية القطاع الوحيد ضمن القطاعات ذات الأولوية الذي يسجل صادرات أردنية ذات قيمة ملموسة إلى سنغافورة، إذ بلغت 7.65 مليون دولار أمريكي في عام 2023، ولا سيما المركبات المستخرجة من معادن البحر الميت. ويعزز القدرة التنافسية للأردن في هذا القطاع الاستفادة من الإعفاءات الجمركية التي توفرها اتفاقية التجارة الحرة، إلى جانب البناء على قاعدة تجارية قائمة في السوق.

### الأسمدة

**أبرز المنافسين:** روسيا في البوتاس والأسمدة المركبة، وكندا في البوتاس، والمغرب في الفوسفات، والصين في اليوريا والأسمدة المتخصصة.

**الميزة التنافسية للأردن:** تتمثل في منتجات البوتاس والفوسفات، والاستفادة من الإعفاءات الجمركية بموجب اتفاقية التجارة الحرة، والإسهام في تنويع مصادر التوريد، رغم أن الحضور الأردني الحالي لا يزال محدودا، إذ لا تتجاوز الصادرات 0.09 مليون دولار أمريكي.

### المنتجات الغذائية

**أبرز المنافسين:** ماليزيا، وتايلند في الأغذية المصنعة، وأستراليا في المنتجات الغذائية عالية الجودة، وإندونيسيا في المنتجات القائمة على زيت النخيل.

**الميزة التنافسية للأردن:** المنتجات الغذائية المصنعة الحاصلة على شهادات الحلال، والمنتجات الغذائية المتخصصة، والاستفادة من الإعفاءات الجمركية بموجب اتفاقية التجارة الحرة لإعادة التصدير إلى أسواق رابطة آسيان عبر مركز سنغافورة، رغم أن الحضور الحالي لا يتجاوز 0.23 مليون دولار أمريكي.

### مستحضرات التجميل

**أبرز المنافسين:** فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وكوريا الجنوبية، وإيطاليا، ولا سيما في المنتجات الفاخرة.

**الميزة التنافسية للأردن:** مستحضرات التجميل القائمة على معادن البحر الميت والمكونات الطبيعية، مع الاستفادة من الإعفاءات الجمركية بموجب اتفاقية التجارة الحرة للدخول إلى سوق مرتفعة الدخل تتزايد فيها المنتجات المرتبطة بالصحة والعناية الطبيعية. ورغم عدم وجود صادرات أردنية حاليا في هذا القطاع، فإنه يمثل فرصة حقيقية لدخول السوق.

### الصناعات الهندسية

**أبرز المنافسين:**الصين من حيث حجم الإنتاج، واليابان في الصناعات الدقيقة، وكوريا الجنوبية في الإلكترونيات، وألمانيا في الآلات والمعدات الصناعية.

**الميزة التنافسية للأردن:** الإستفادة من الإعفاءات الجمركية بموجب اتفاقية التجارة الحرة، وامتلاك قاعدة تكلفة تنافسية تدعم الاندماج في سلاسل التوريد الإقليمية لرابطة آسيان، رغم محدودية الحضور الحالي الذي لا يتجاوز 0.01 مليون دولار أمريكي مقارنة بحجم الطلب الاستيرادي الكبير.

## 10. المعارض والفعاليات التجارية الرئيسية

**معرض التحول الصناعي لآسيا والمحيط الهادئ**
مركز سنغافورة للمعارض

21 – 23 تشرين الأول 2026

معرض متخصص في التصنيع المتقدم والصناعات الهندسية، تنظمه Constellar، ويكتسب أهمية لقطاع الصناعات الهندسية الأردني ولدعم الاندماج في سلاسل التوريد الإقليمية عبر مركز سنغافورة.

**معرض الأغذية والفنادق في آسيا**
مركز سنغافورة للمعارض

20 – 23 نيسان 2027

أحد أكبر المعارض المتخصصة في الأغذية والضيافة في آسيا، ويوفر منصة مهمة لدعم صادرات الأردن من المنتجات الغذائية وتعزيز إعادة التصدير إلى أسواق رابطة آسيان.



ملف تعريف السوق

# كوريا الجنوبية

**القطاعات ذات الأولوية:** السلع: الكيماويات، والمستحضرات الصيدلانية، والأسمدة.

## 1. الملخص الاستراتيجي

تعد كوريا الجنوبية، رابع عشر أكبر اقتصاد في العالم، إحدى الأسواق ذات الأولوية للأردن في قطاعات الصناعات الكيماوية، والصناعات الدوائية، والأسمدة. وبلغت قيمة الصادرات الأردنية إليها 39.8 مليون دولار أمريكي في عام 2023، وتصدرت المنتجات الكيماوية غير العضوية هذه الصادرات بقيمة 13.4 مليون دولار أمريكي، وتشمل بصورة رئيسية مركبات البروم والكلوريد المستخرجة من البحر الميت، وهي الفئة الأكثر اتساقاً مع تصنيف القطاع ذي الأولوية، إلى جانب منتجات النحاس والألمنيوم نصف المصنعة، وهي منتجات غير مدرجة ضمن القطاعات ذات الأولوية.

وتتميز سوق واردات الصناعات الكيماوية في كوريا الجنوبية بضخامتها، إذ بلغت قيمتها 33,651.4 مليون دولار أمريكي، كما تمثل أسواق الصناعات الدوائية، التي بلغت وارداتها 9,952.8 مليون دولار أمريكي، والأسمدة، التي بلغت وارداتها 740.5 مليون دولار أمريكي، أسواقاً كبيرة وشهدت نموا خلال الفترة 2019–2023. وفي المقابل، تفوق صادرات كوريا الجنوبية إلى الأردن، التي تهيمن عليها المركبات، الصادرات الأردنية إليها بفارق كبير، مما يترتب عليه عجز كبير في الميزان التجاري الثنائي. كما يوفر اتساع حجم الاختلال في الميزان التجاري الثنائي أساساً مناسباً للحوار بشأن إبرام اتفاقية شراكة اقتصادية ثنائية.

## 2. أساسيات السوق

| المؤشر | عدد السكان | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 51.8<br>مليون نسمة<br>(البنك الدولي، 2024) | 1.88<br>تريليون دولار أمريكي<br>(البنك الدولي، 2024) | 36,239<br>دولارا أمريكيا<br>(البنك الدولي، 2024) | %2.0<br>(البنك الدولي، 2024) | 642.6<br>مليار دولار أمريكي<br>خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية<br>ITC Trade Map ، 2023 |

## 3. الطلب على الواردات في قطاعات السلع والتجارة مع الأردن

| القطاع | الواردات 2023 | معدل النمو السنوي المركب 2019 - 2023 | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|
| الكيماويات HS 28+32+34+38 | 33,651.4 مليون دولار أمريكي | %14.1 | 13.37 مليون دولار أمريكي |
| المستحضرات الصيدلانية HS 30 | 9,952.8 مليون دولار أمريكي | %8.9 | 0.02 مليون دولار أمريكي |
| الأسمدة HS 31 | 740.5 مليون دولار أمريكي | %5.5 | 0.21 مليون دولار أمريكي |
| **الإجمالي (القطاعات ذات الأولوية)** | 44,344.7 مليون دولار أمريكي | — | **13.60 مليون دولار أمريكي** |

## 4. درجة تركّز السوق وفق مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI

يقيس مؤشر هيرفيندال–هيرشمان (HHI) درجة تركّز قاعدة الدول الموردة في السوق على مقياس يتراوح بين 0 و100. وتشير القيم التي تقل عن 20 إلى أسواق غير مركزة تتسم بتعدد الدول الموردة وارتفاع مستوى المنافسة، بينما تشير القيم بين 20 و40 إلى أسواق متوسطة التركّز، والقيم بين 40 و60 إلى أسواق مركزة، في حين تعكس القيم التي تتجاوز 60 أسواقا احتكارية القلة تهيمن عليها مجموعة محدودة من الدول الموردة. وقد استند احتساب المؤشرات إلى بيانات موردي الدول المستمدة من قاعدة بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة السلعية UN COMTRADE لعام 2023.

**أهم النتائج:** تتراوح درجات تركّز الدول الموردة في القطاعات السلعية ذات الأولوية في كوريا الجنوبية بين الأسواق غير المركزة والأسواق متوسطة التركّز. وتندرج المستحضرات الصيدلانية بقيمة 10.5 ضمن فئة الأسواق غير المركزة، بينما تندرج الأسمدة بقيمة 23.4، والكيماويات بقيمة 26.9 ضمن فئة الأسواق متوسطة التركّز. ورغم اعتماد السوق على قاعدة راسخة من الموردين، فإن الفرصة الأكثر واقعية للأردن تتمثل في البناء على ميزته التنافسية في الكيماويات غير العضوية، بدلاً من المنافسة المباشرة في القطاعات ذات المنافسة المفتوحة.

## 5. ميزان التجارة الثنائي

| المؤشر | صادرات الأردن | واردات الأردن | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| القيمة 2023 | 39.8<br>مليون دولار أمريكي | 572.4<br>مليون دولار أمريكي | عجز قدره<br>532.6<br>مليون دولار أمريكي |

## 6. الإطار التنظيمي للتجارة

| الإطار | التفاصيـل |
|---|---|
| **الاتفاقية المطبقة** | التجارة وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار منظمة التجارة العالمية، ولا توجد اتفاقية تجارة حرة ثنائية نافذة بين البلدين، مع استمرار الحوار بشأن إمكانية إبرام اتفاقية شراكة اقتصادية. |
| **النفاذ الجمركي** | تطبق الرسوم الجمركية وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وتتراوح الرسوم على الكيماويات، بحسب التقارير، بين 0-6.5%. |
| **التدابير غير الجمركية** | تسجيل المستحضرات الصيدلانية لدى وزارة سلامة الغذاء والدواء الكورية، وتسجيل المواد الكيماوية وفقا لنظام K-REACH، والامتثال لمتطلبات الجودة ووضع البطاقات التعريفية للمنتجات الخاضعة للتنظيم. |

## 7. الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتجارة

| المسار | وسيلة النقل | المدة التقريبية للنقل |
|---|---|---|
| العقبة – بوسان | النقل البحري عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي ومضيق ملقا. | طويلة، عبر خطوط الشحن البحري الطويلة. |
| عمان – إنتشون | النقل الجوي عبر محطات الربط. | من يوم إلى يومين، مع التوقف في إحدى محطات الربط. |

**البنية التحتية في سوق الوجهة:** يعد ميناء بوسان Busan أحد أكبر موانئ الحاويات في العالم، ويشكل البوابة البحرية الرئيسة لكوريا الجنوبية، بينما يتولى مطار إنتشون الدولي Incheon مناولة الشحنات الجوية. وتمثل كوريا الجنوبية وجهة بحرية بعيدة نسبيا بالنسبة للصادرات الأردنية.

## 8. التقارب الثقافي والعلاقات الدبلوماسية

ترتبط الأردن وكوريا الجنوبية بعلاقات دبلوماسية منذ عام 1962، وتشهد العلاقات الاقتصادية بين البلدين نموا متواصلا، يدعمه التمثيل الدبلوماسي من خلال السفارة الأردنية في سيؤول. وتعد اللغة الكورية اللغة الرسمية للحكومة والأعمال التجارية، فيما تستخدم اللغة الإنجليزية في المعاملات التجارية الدولية. وتخضع العلاقات التجارية بين البلدين لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار منظمة التجارة العالمية، مع استمرار الحوار بشأن إمكانية إبرام اتفاقية شراكة اقتصادية ثنائية.

## 9. المشهد التنافسي حسب القطاع

### الكيماويات

**أبرز المنافسين:** الصين، ولا سيما في الكيماويات غير العضوية، واليابان في الكيماويات المتخصصة، إلى جانب كبار المنتجين العالميين.

**الميزة التنافسية للأردن:** الكيماويات غير العضوية، التي تمثل أكبر صادرات الأردن ضمن القطاعات ذات الأولوية إلى كوريا الجنوبية، بقيمة 13.37 مليون دولار أمريكي، ولا سيما مركبات البروم والكلوريد المصنفة ضمن البند HS 2827 والمستخرجة من معادن البحر الميت، إلى جانب الارتكاز إلى قاعدة راسخة لإنتاج المدخلات المعدنية.

### المستحضرات الصيدلانية

**أبرز المنافسين:** الولايات المتحدة الأمريكية في الأدوية المبتكرة، وألمانيا في المستحضرات المتخصصة، إضافة إلى فرنسا وبلجيكا.

**الميزة التنافسية للأردن:** يمتلك الأردن قاعدة صناعية راسخة في قطاع المستحضرات الصيدلانية تتمتع بسمعة جيدة من حيث الجودة، إلا أن حضوره الحالي في السوق الكورية لا يزال محدودا، إذ لا تتجاوز الصادرات 0.02 مليون دولار أمريكي، مما يستدعي تكثيف جهود تطوير السوق.

### الأسمدة

**أبرز المنافسين:** روسيا في البوتاس والأسمدة المركبة، وكندا في البوتاس، والصين في اليوريا، والمملكة العربية السعودية في اليوريا وثنائي فوسفات الأمونيوم.

**الميزة التنافسية للأردن:** تتمثل في الارتكاز إلى قاعدة إنتاج البوتاس المستخرج من البحر الميت، وتوفير مصدر توريد موثوق وغير خاضع للعقوبات. ورغم أن الحضور الأردني الحالي في هذا القطاع لا يزال محدودا، إذ لا تتجاوز الصادرات 0.21 مليون دولار أمريكي، فإن هذه المزايا توفر أساسا يمكن البناء عليه لتوسيع الحضور في السوق.

## 10. المعارض والفعاليات التجارية الرئيسية

**معارض الصناعات الكيماوية في كوريا الجنوبية**
مركز كينتكس للمعارض، إلسان KINTEX, Ilsan

20-23 نيسان 2027

معارض متخصصة في قطاع الصناعات الكيماوية، مثل Korea Chem، على أن يتم التحقق من المواعيد النهائية وفقا لإعلانات الجهات المنظمة، وتعد ذات أهمية لقطاع الكيماويات الأردني.

**معرض سيؤول للأغذية والضيافة**
مركز كينتكس للمعارض، غويانغ، سيؤول الكبرى

8–11 حزيران 2027

أكبر معرض دولي للأغذية والضيافة في كوريا الجنوبية، ويعد منصة رئيسة لعرض المنتجات الغذائية والمشروبات، واستعراض أحدث اتجاهات السوق، وبناء الشراكات التجارية مع المشترين والمستوردين من مختلف أنحاء العالم، بما يدعم فرص دخول المنتجات الغذائية الأردنية إلى السوق الكورية.

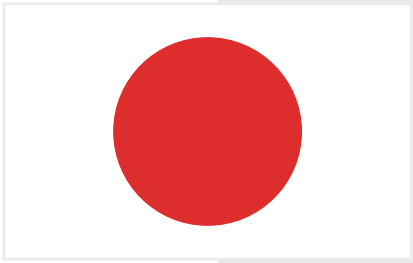

ملف تعريف السوق

# اليابان

**القطاعات ذات الأولوية:** السلع: الكيماويات، والأسمدة، ومستحضرات التجميل، والمنتجات الغذائية.

## 1. الملخص الاستراتيجي

تعد اليابان، صاحبة رابع أكبر اقتصاد في العالم، من الأسواق ذات الأولوية للأردن في قطاعات الكيماويات، والأسمدة، ومستحضرات التجميل، والمنتجات الغذائية. وقد بلغت صادرات الأردن إليها 55 مليون دولار أمريكي في عام 2023، وتصدرتها الأسمدة البوتاسية والأسمدة المركبة بقيمة 20.3 مليون دولار أمريكي، فيما توزعت بقية الصادرات على النحاس والألمنيوم والمنتجات المعدنية، وهي من القطاعات غير المصنفة ضمن القطاعات ذات الأولوية. وتعتمد اليابان بصورة شبه كاملة على استيراد المدخلات الزراعية، كما أدى فرض العقوبات الغربية على الموردين من روسيا وبيلاروس إلى تنامي اهتمام المشترين اليابانيين بتنويع مصادر التوريد، مما أوجد فرصة هيكلية لقطاعي الفوسفات والبوتاس في الأردن، اللذين يرتبطان بعلاقات تجارية قائمة مع التعاونيات الزراعية اليابانية. ورغم أن غياب اتفاقية تجارة حرة وطول مدة النقل يمثلان تحديين هيكليين، فإن الحجم الكبير لسوق المدخلات الزراعية في اليابان يجعلها من الأسواق التي تستحق المتابعة والتطوير بصورة منهجية.

## 2. أساسيات السوق

| المؤشر | عدد السكان | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 124.0<br>مليون نسمة<br>(البنك الدولي، 2024) | 4.19<br>تريليون دولار أمريكي<br>(البنك الدولي، 2024) | 33,797<br>دولارا أمريكيا<br>(البنك الدولي، 2024) | %-0.2<br>(البنك الدولي، 2024) | 786<br>مليار دولار أمريكي<br>خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية<br>ITC Trade Map ، 2023 |

## 3. الطلب على الواردات في قطاعات السلع والتجارة مع الأردن

| القطاع | الواردات 2023 | معدل النمو السنوي المركب 2019 - 2023 | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|
| المنتجات الغذائية HS 01 – 24 | 76,040.9 مليون دولار أمريكي | %0.9 | 0.32 مليون دولار أمريكي |
| الكيماويات HS 28+32+34+38 | 19,271.3 مليون دولار أمريكي | %5.4 | 1.51 مليون دولار أمريكي |
| مستحضرات التجميل HS 33 | 3,658.5 مليون دولار أمريكي | %0.1 | 0.05 مليون دولار أمريكي |
| الأسمدة HS 31 | 861.2 مليون دولار أمريكي | %2.8 | 20.30 مليون دولار أمريكي |
| **الإجمالي (القطاعات ذات الأولوية)** | **99,831.9 مليون دولار أمريكي** | --- | **22.18 مليون دولار أمريكي** |

## 4. درجة تركّز السوق وفق مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI

يقيس مؤشر هيرفيندال–هيرشمان (HHI) درجة تركّز قاعدة الدول الموردة في السوق على مقياس يتراوح بين 0 و100. وتشير القيم التي تقل عن 20 إلى أسواق غير مركزة تتسم بتعدد الدول الموردة وارتفاع مستوى المنافسة، بينما تشير القيم بين 20 و40 إلى أسواق متوسطة التركّز، والقيم بين 40 و60 إلى أسواق مركزة، في حين تعكس القيم التي تتجاوز 60 أسواقا احتكارية القلة تهيمن عليها مجموعة محدودة من الدول الموردة. وقد استند احتساب المؤشرات إلى بيانات موردي الدول المستمدة من قاعدة بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة السلعية UN COMTRADE لعام 2023.

**أهم النتائج:** تندرج القطاعات السلعية ذات الأولوية في اليابان ضمن فئة الأسواق غير المركزة. وتندرج المنتجات الغذائية بقيمة 7.0، ومستحضرات التجميل بقيمة 12.4، والكيماويات بقيمة 15.1، والأسمدة بقيمة 17.3 جميعها ضمن فئة الأسواق غير المركزة. ورغم انفتاح السوق، فإن الفرصة الأكثر واقعية للأردن لا تتمثل في انخفاض درجة تركّز الموردين، وإنما في الاستفادة من التحول نحو تنويع مصادر استيراد الأسمدة الناتجة عن العقوبات الدولية، بما يعزز فرص نفاذ المنتجات الأردنية إلى السوق اليابانية.

## 5. ميزان التجارة الثنائي

| المؤشر | صادرات الأردن | واردات الأردن | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| القيمة 2023 | 55 مليون دولار أمريكي | 321.8 مليون دولار أمريكي | عجز قدره 266.8 مليون دولار أمريكي |

## 6. الإطار التنظيمي للتجارة

| الإطار | التفاصيـل |
|---|---|
| **الاتفاقية المطبقة** | التجارة وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار منظمة التجارة العالمية، ولا توجد اتفاقية تجارة حرة ثنائية بين البلدين، كما يستفيد الأردن من نظام الأفضليات المعمم الياباني. |
| **النفاذ الجمركي** | تطبق الرسوم الجمركية وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، مع إعفاء الأسمدة من الرسوم الجمركية بحسب التقارير، فيما تتراوح الرسوم على الصناعات الهندسية بين 0 – 3.9% . |
| **التدابير غير الجمركية** | ينم تنظيم مستحضرات التجميل وفقا لقانون المستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية، بإشراف وزارة الصحة والعمل والرفاه اليابانية، والإخطار باستيراد المنتجات الغذائية وفقا لقانون الصحة الغذائية، وتسجيل الأسمدة وفقا لقانون مراقبة الأسمدة، ووضع البطاقات التعريفية باللغة اليابانية لجميع المنتجات الخاضعة للتنظيم. |

## 7. الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتجارة

| المسار | وسيلة النقل | المدة التقريبية للنقل |
|---|---|---|
| العقبة – طوكيو / يوكوهاما | النقل البحري عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي ومضيق ملقا. | طويلة، عبر خطوط الشحن البحري الطويلة. |
| عمان – طوكيو، مطار ناريتا | النقل الجوي عبر إحدى محطات الربط | من يوم إلى يومين، مع التوقف في إحدى محطات الربط. |

**البنية التحتية في سوق الوجهة:** يشكل ميناءا طوكيو ويوكوهاما اثنين من أهم الموانئ التجارية في اليابان، ويوفران مستوى عاليا من الربط مع شبكات الشحن البحري العالمية، فيما يتولى مطار ناريتا الدولي Narita مناولة الشحنات الجوية الدولية، بما في ذلك البضائع مرتفعة القيمة والحساسة للوقت. ونظرا لبعد المسافة البحرية بين الأردن واليابان، تعد اليابان من الأسواق التي تتطلب مسارات شحن بحرية طويلة نسبيا.

## 8. التقارب الثقافي والعلاقات الدبلوماسية

ترتبط الأردن واليابان بعلاقات دبلوماسية منذ عام 1954، ويدعمها التمثيل الدبلوماسي من خلال السفارة الأردنية في طوكيو والقنصلية العامة في أوساكا. وتخضع العلاقات التجارية بين البلدين لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار منظمة التجارة العالمية، إلى جانب استفادة الأردن من نظام الأفضليات المعمم الياباني. كما ترتكز العلاقات التجارية الثنائية بصورة رئيسة على صادرات الأسمدة البوتاسية. وتعد اللغة اليابانية اللغة الرسمية للحكومة والأعمال التجارية، فيما تستخدم اللغة الإنجليزية في أنشطة التجارة والأعمال الدولية. وقد أسهمت اليابان، بصفتها شريكا تنمويا رئيسا للأردن، في تعزيز العلاقات الثنائية من خلال برامج التعاون الفني التي تنفذها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي.

## 9. المشهد التنافسي حسب القطاع

### الأسمدة

**أبرز المنافسين:** كندا في البوتاس، وروسيا وبيلاروس في الأسمدة النيتروجينية والبوتاس قبل فرض العقوبات، والمغرب في الفوسفات، والصين في الأسمدة النيتروجينية.

**الميزة التنافسية للأردن:** الفوسفات والبوتاس بوصفهما مصدرا موثوقا وغير خاضع للعقوبات، إلى جانب امتلاك قاعدة تصديرية راسخة، حيث تمثل الأسمدة أكبر صادرات الأردن إلى اليابان بقيمة 20.30 مليون دولار أمريكي، فضلا عن أن توجه اليابان نحو تنويع مصادر التوريد يهيئ فرصة هيكلية لتعزيز الحضور الأردني.

### المنتجات الغذائية

**أبرز المنافسين:** الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وتايلند، وأستراليا، والبرازيل، وكندا، وفيتنام، بوصفها من كبار مصدري المنتجات الزراعية.

**الميزة التنافسية للأردن:** المنتجات الغذائية المتخصصة ذات الطابع المتوسطي، ولا سيما التمور والمنتجات القائمة على الزيتون، مع التركيز على المنتجات عالية الجودة والمرتبطة بالصحة والتي تتمتع بمنشأ واضح، رغم أن الحضور الأردني الحالي في السوق لا يزال محدودا.

### مستحضرات التجميل

**أبرز المنافسين:** كوريا الجنوبية، وفرنسا، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وتايلند، ولا سيما في المنتجات الفاخرة والإقليمية.

**الميزة التنافسية للأردن:** مستحضرات التجميل القائمة على معادن البحر الميت، ومنتجات العناية الطبيعية والعلاجية بالبشرة، مع تركيز على الأسواق المتخصصة، رغم محدودية الحضور الأردني الحالي.

### الكيماويات

**أبرز المنافسين:** الصين، إلى جانب كبار المنتجين الإقليميين والعالميين.

**الميزة التنافسية للأردن:** الكيماويات المشتقة من الفوسفات والمعادن، والارتكاز إلى قاعدة راسخة لإنتاج المدخلات المعدنية، مع وجود صادرات قائمة وإن كانت محدودة، بلغت 1.51 مليون دولار أمريكي.

## 10. المعارض والفعاليات التجارية الرئيسية

**معرض طوكيو للزراعة والثروة الحيوانية J-AGRI**
ماكوهاري ميسي للمعارض، تشيبا

7-9 تشرين الأول 2026

أكبر معرض للزراعة والثروة الحيوانية في آسيا، تنظمه RX Japan ، ويغطي الأسمدة، ومحسنات التربة، والمدخلات الزراعية، ويستقطب التعاونيات الزراعية والمستوردين من أكثر من 60 دولة، مما يجعله منصة رئيسة لدعم صادرات الأردن من الأسمدة، التي تمثل أكبر صادراته إلى اليابان.

**معرض فوديكس اليابان**
طوكيو بيغ سايت / ماكوهاري ميسي للمعارض

9 – 12 آذار 2027

أحد أكبر المعارض المتخصصة في الأغذية والمشروبات في آسيا، ويوفر منصة مهمة للترويج للمنتجات الغذائية الأردنية ودعم دخولها إلى السوق اليابانية.



ملف تعريف السوق

# فيتنام

**القطاعات ذات الأولوية:** السلع: المستحضرات الصيدلانية.

## 1. الملخص الاستراتيجي

تعد فيتنام من أسرع اقتصادات جنوب شرق آسيا نموا، مدفوعة بالتوسع المستمر في قطاعات الزراعة، والثروة الحيوانية، وتصنيع الأغذية. ويعد قطاع المستحضرات الصيدلانية القطاع السلعي الوحيد ذي الأولوية للأردن في السوق الفيتنامية، فيما تمثل المستحضرات البيطرية الفرصة الاستراتيجية الأبرز، في ظل النمو المتواصل لقطاعات الثروة الحيوانية، والدواجن، والاستزراع المائي. ورغم ذلك، لا يزال الحضور الأردني في قطاع المستحضرات الصيدلانية محدودا للغاية، إذ لم تتجاوز صادراته 0.13 مليون دولار أمريكي. وفي المقابل، بلغت صادرات الأردن إلى فيتنام 8.1 مليون دولار أمريكي في عام 2023، وتصدرتها الأسمدة البوتاسية والكيماويات غير العضوية، وهما قطاعان لا يندرجان ضمن القطاعات ذات الأولوية. ويعكس ذلك أن إدراج قطاع المستحضرات الصيدلانية ضمن أولويات السوق يمثل توجها استراتيجيا مستقبليا يهدف إلى بناء حضور أردني في هذا القطاع، أكثر من كونه امتدادا لعلاقات تجارية قائمة.

ويبلغ حجم سوق واردات فيتنام من المستحضرات الصيدلانية ما بين 3.5 و4.6 مليار دولار أمريكي، وفقا لسنة البيانات المعتمدة، ويستدعي النفاذ إلى هذا السوق التركيز على استيفاء المتطلبات التنظيمية، وبناء شراكات مع الموزعين المحليين، وتنفيذ برامج ترويج تجارية موجهة، مع اعتماد المستحضرات البيطرية نقطة دخول رئيسة إلى السوق. كما يمكن الاستفادة من سنغافورة بوصفها منصة لإعادة التصدير، نظرا إلى أن المزايا التفضيلية لاتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وسنغافورة لا تمتد إلى السوق الفيتنامية.

## 2. أساسيات السوق

| المؤشر | عدد السكان | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 101.0<br>مليون نسمة<br>(البنك الدولي، 2024) | 476.4<br>مليار دولار أمريكي<br>(البنك الدولي، 2024) | 4,717<br>دولارا أمريكيا<br>(البنك الدولي، 2024) | %7.1<br>(البنك الدولي، 2024) | 325<br>مليار دولار أمريكي<br>خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية<br>ITC Trade Map ، 2023 |

## 3. الطلب على الواردات في قطاعات السلع والتجارة مع الأردن

| القطاع | الواردات 2023 | معدل النمو السنوي المركب 2019 - 2023 | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|
| المستحضرات الصيدلانية HS 30 | 3,732.5 مليون دولار أمريكي | %3.0 | 0.13 مليون دولار أمريكي |
| **الإجمالي (القطاعات ذات الأولوية)** | **3,732.5 مليون دولار أمريكي** | — | **0.13 مليون دولار أمريكي** |

## 4. درجة تركّز السوق وفق مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HII

يقيس مؤشر هيرفيندال–هيرشمان (HHI) درجة تركّز قاعدة الدول الموردة في السوق على مقياس يتراوح بين 0 و100. وتشير القيم التي تقل عن 20 إلى أسواق غير مركزة تتسم بتعدد الدول الموردة وارتفاع مستوى المنافسة، بينما تشير القيم بين 20 و40 إلى أسواق متوسطة التركّز، والقيم بين 40 و60 إلى أسواق مركزة، في حين تعكس القيم التي تتجاوز 60 أسواقا احتكارية القلة تهيمن عليها مجموعة محدودة من الدول الموردة. وقد استند احتساب المؤشرات إلى بيانات موردي الدول المستمدة من قاعدة بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة السلعية UN COMTRADE لعام 2023.

**أهم النتائج:** تندرج سوق واردات المستحضرات الصيدلانية في فيتنام ضمن فئة الأسواق غير المركزة، حيث تبلغ قيمة مؤشر هيرفيندال–هيرشمان 6.2. وتعتمد السوق على قاعدة راسخة من الموردين، ولا سيما الشركات الأوروبية الرائدة في الأدوية المبتكرة، والشركات الهندية المتخصصة في إنتاج الأدوية الجنيسة. وتتمثل نقطة الدخول الأكثر واقعية للأردن في قطاع الأدوية البيطرية والأدوية الجنيسة ذات القدرة التنافسية من حيث التكلفة، بدلاً من المنافسة المباشرة في السوق.

## 5. ميزان التجارة الثنائي

| المؤشر | صادرات الأردن | واردات الأردن | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| القيمة 2023 | 8.1<br>مليون دولار أمريكي | 191.8<br>مليون دولار أمريكي | عجز قدره<br>183.7<br>مليون دولار أمريكي |

## 6. الإطار التنظيمي للتجارة

| الإطار | التفاصيـل |
|---|---|
| **الاتفاقية المطبقة** | التجارة وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار منظمة التجارة العالمية، ولا توجد اتفاقية تجارة حرة ثنائية بين البلدين. كما تعد فيتنام عضوا في رابطة دول جنوب شرق آسيا آسيان، والاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ، ولا تمتد المزايا التفضيلية لاتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وسنغافورة إلى السوق الفيتنامية. |
| **النفاذ الجمركي** | تطبق الرسوم الجمركية وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وتتراوح الرسوم الجمركية على المستحضرات الصيدلانية، بحسب التقارير، بين 0 و 5 في المائة، فيما تتراوح الرسوم على المنتجات الغذائية المصنعة بين 10 – 30% . |
| **التدابير غير الجمركية** | تسجيل المستحضرات الصيدلانية البشرية لدى هيئة الدواء الفيتنامية، وتسجيل المستحضرات البيطرية لدى إدارة صحة الحيوان، والالتزام بوضع البطاقات التعريفية باللغة الفيتنامية على جميع المنتجات الخاضعة للتنظيم. |

## 7. الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتجارة

| المسار | وسيلة النقل | المدة التقريبية للنقل |
|---|---|---|
| العقبة – مدينة هو تشي منه. | النقل البحري عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي ومضيق ملقا. | طويلة، عبر خطوط الشحن البحري الطويلة. |
| عمان – مدينة هو تشي منه / هانوي. | النقل الجوي عبر إحدى محطات الربط | من يوم إلى يومين، مع التوقف في إحدى محطات الربط. |

**البنية التحتية في سوق الوجهة:** تعد مدينة هو تشي منه البوابة التجارية الرئيسة لجنوب فيتنام، في حين تمثل هانوي المركز الإداري والسياسي في شمال البلاد. وتستقبل المدينتان الشحنات الجوية والبضائع الواردة عبر شبكات النقل الدولية. وتمثل فيتنام وجهة بحرية بعيدة نسبيا بالنسبة للصادرات الأردنية، نظرا لاعتمادها على مسارات شحن بحرية طويلة.

## 8. التوافق الثقافي والدبلوماسي

تدار العلاقات الدبلوماسية بين الأردن وفيتنام من خلال بعثات دبلوماسية غير مقيمة، إذ لا توجد سفارة أردنية مقيمة في هانوي، كما لا توجد سفارة فيتنامية مقيمة في عمان، وتتولى بعثات دبلوماسية معتمدة في دول أخرى تمثيل البلدين. وتعد اللغة الفيتنامية اللغة الرسمية للحكومة والأعمال التجارية، فيما تستخدم اللغة الإنجليزية على نطاق واسع في أنشطة التجارة والأعمال الدولية. وتخضع العلاقات التجارية بين البلدين لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار منظمة التجارة العالمية، كما تتيح عضوية فيتنام في رابطة دول جنوب شرق آسيا آسيان والاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ فرصا أوسع للنفاذ إلى الأسواق الإقليمية. وترتكز العلاقات التجارية الثنائية بصورة رئيسة على صادرات الأسمدة البوتاسية والأسمدة المركبة، واستمرت هذه العلاقات التجارية بصورة منتظمة منذ عام 2017.

## 9. المشهد التنافسي حسب القطاع

### المستحضرات الصيدلانية

**أبرز المنافسين:** فرنسا، وألمانيا، وسويسرا، والولايات المتحدة الأمريكية، والهند، وكوريا الجنوبية، ولا سيما في الأدوية المبتكرة والأدوية الجنيسة التنافسية.

**الميزة التنافسية للأردن:** المستحضرات البيطرية ذات الأسعار التنافسية، والارتكاز إلى قاعدة صناعية راسخة في قطاع المستحضرات الصيدلانية، وخبرة في التصدير إلى الأسواق المنظمة، بما يتوافق مع النمو المتواصل في الطلب المرتبط بقطاعات الثروة الحيوانية والاستزراع المائي في فيتنام. ورغم أن الحضور الأردني الحالي لا يزال محدودا، إذ لا تتجاوز الصادرات لهذا القطاع 0.13 مليون دولار أمريكي، فإن هذا القطاع يمثل فرصة واعدة لدخول السوق على المدى المتوسط والطويل.

## 10. المعارض والفعاليات التجارية الرئيسية

**المعرض الدولي للمستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية والرعاية الصحية VIETMEDICARE**

مركز سايغون للمعارض والمؤتمرات SECC، مدينة هو تشي منه

25 – 27 تشرين الثاني 2026

معرض دولي متخصص في المستحضرات الصيدلانية، والأجهزة الطبية، والرعاية الصحية، ويوفر منصة مناسبة لدعم صادرات الأردن من المستحضرات الصيدلانية، ولا سيما المستحضرات البيطرية، وتعزيز استراتيجية دخول السوق الفيتنامية.

ملفات تعريف أسواق

# جنوب آسيا



ملف تعريف السوق

# الهند

**القطاعات ذات الأولوية**: السلع: الكيماويات، والأسمدة.

## 1. الملخص الاستراتيجي

تعد الهند ثاني أكبر سوق منفردة للصادرات الأردنية على مستوى العالم، إذ بلغت قيمة الصادرات الأردنية إليها 1,726 مليون دولار أمريكي في عام 2023. وتتركز هذه الصادرات بصورة رئيسية في الكيماويات غير العضوية بقيمة 825.3 مليون دولار أمريكي، والأسمدة بقيمة 283.8 مليون دولار أمريكي، إلى جانب صادرات كبيرة من الملح والكبريت والمنتجات المعدنية، وهي قطاعات لا تندرج ضمن القطاعات ذات الأولوية في هذه الاستراتيجية. ويعكس هذا الهيكل التصديري المكانة التي تتمتع بها الموارد المعدنية والكيماوية الأردنية في تلبية احتياجات الاقتصاد الهندي، ولا سيما في القطاعين الزراعي والصناعي.

وفي المقابل، بلغ حجم واردات الهند من الكيماويات نحو 22,426.8 مليون دولار أمريكي، ومن الأسمدة نحو 10,424.7 مليون دولار أمريكي في عام 2023، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 9.5 و 9.7 في المائة على التوالي للأعوام بين 2019-2023. ويعد الأردن أحد الموردين الاستراتيجيين للهند في هذين القطاعين، إلى جانب روسيا وكندا والمغرب.

يرتكز موقع الأردن التنافسي في السوق الهندية على العلاقات التجارية الراسخة مع المشترين، وجودة منتجاته من الفوسفات والمعادن، إلى جانب الميزة اللوجستية التي يوفرها قصر مسار الشحن عبر البحر الأحمر وبحر العرب. كما تُعد الهند من الأسواق القليلة التي يحقق فيها الأردن فائضا في الميزان التجاري.

## 2. أساسيات السوق

| المؤشر | عدد السكان | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 1.45<br>مليار نسمة<br>(البنك الدولي، 2024) | 3.76<br>تريليون دولار أمريكي<br>(البنك الدولي، 2024) | 2,592<br>دولارا أمريكيا<br>(البنك الدولي، 2024) | %7.1<br>(البنك الدولي، 2024) | 674<br>مليار دولار أمريكي<br>خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية<br>ITC Trade Map ، 2023 |

## 3. الطلب على الواردات في قطاعات السلع والتجارة مع الأردن

| القطاع | الواردات 2023 | معدل النمو السنوي المركب 2019 - 2023 | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|
| الكيماويات HS 28+32+34+38 | 22,426.8 مليون دولار أمريكي | %9.5 | 828.5 مليون دولار أمريكي |
| الأسمدة HS 31 | 10,424.7 مليون دولار أمريكي | %9.7 | 283.8 مليون دولار أمريكي |
| **الإجمالي (القطاعات ذات الأولوية)** | **32,851.8 مليون دولار أمريكي** | — | **1,112.3 مليون دولار أمريكي** |

## 4. تركز السوق وفق مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI

يقيس مؤشر هيرفيندال–هيرشمان (HHI) درجة تركّز قاعدة الدول الموردة في السوق على مقياس يتراوح بين 0 و100. وتشير القيم التي تقل عن 20 إلى أسواق غير مركزة تتسم بتعدد الدول الموردة وارتفاع مستوى المنافسة، بينما تشير القيم بين 20 و40 إلى أسواق متوسطة التركّز، والقيم بين 40 و60 إلى أسواق مركزة، في حين تعكس القيم التي تتجاوز 60 أسواقا احتكارية القلة تهيمن عليها مجموعة محدودة من الدول الموردة.وقد استند احتساب المؤشرات إلى بيانات موردي الدول المستمدة من قاعدة بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة السلعية UN COMTRADE لعام 2023.

**أهم النتائج:** تندرج القطاعات السلعية ذات الأولوية في الهند ضمن فئة الأسواق غير المركزة. وتندرج الكيماويات بقيمة 7.5، والأسمدة بقيمة 14.7 ضمن فئة الأسواق غير المركزة. وتعتمد الهند على قاعدة راسخة من الموردين، في حين يستند الأردن في المنافسة إلى جودة منتجاته، وموثوقية التوريد، والعلاقات القائمة مع شبكات التوزيع في السوق.

## 5. ميزان التجارة الثنائي

| المؤشر | صادرات الأردن | واردات الأردن | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| القيمة 2023 | 1,726 مليون دولار أمريكي | 1,547.2 مليون دولار أمريكي | فائض قدره 178.8 مليون دولار أمريكي |

## 6. الإطار التنظيمي للتجارة

| الإطار | التفاصيـل |
|---|---|
| **الاتفاقية المطبقة** | التجارة وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار منظمة التجارة العالمية، إلى جانب اتفاقية التجارة الثنائية بين الأردن والهند الموقعة عام 1976، دون وجود اتفاقية تجارة حرة بين البلدين. |
| **النفاذ الجمركي** | تتمتع بعض بنود الأسمدة الرئيسة برسوم جمركية منخفضة أو معفاة، نظرا لاعتماد الهند على الاستيراد لتلبية احتياجاتها، بينما تطبق الرسوم الجمركية وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية على بقية المنتجات. |
| **التدابير غير الجمركية** | تسجيل المنتجات وفقا لأحكام أمر تنظيم الأسمدة Fertiliser Control Order ، والامتثال لمعايير مكتب المعايير الهندي للمنتجات الخاضعة للتنظيم BIS standards ، وإجراءات الفحص في الموانئ ومراقبة الجودة لشحنات الأسمدة والكيماويات السائبة. |

## 7. الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتجارة

| المسار | وسيلة النقل | المدة التقريبية للنقل |
|---|---|---|
| العقبة – مومباي، ميناء جواهر لال نهرو / كاندلا | النقل البحري عبر البحر الأحمر وبحر العرب | قصيرة، وتعد من أقصر المسارات البحرية إلى الأسواق الآسيوية الرئيسة |
| عمان – مومباي / نيودلهي | النقل الجوي، رحلات مباشرة أو عبر أحد مراكز الربط في دول الخليج | شحن في اليوم نفسه أو في اليوم التالي |

**البنية التحتية في سوق الوجهة:** يعد ميناء جواهر لال نهرو في مومباي أكبر موانئ الحاويات في الهند، بينما تتولى موانئ كاندلا وموندرا مناولة الجزء الأكبر من واردات الأسمدة والمنتجات المعدنية السائبة المتجهة إلى المناطق الزراعية والصناعية الرئيسة. ويوفر المسار البحري القصير نسبيا عبر البحر الأحمر وبحر العرب ميزة لوجستية حقيقية للأردن مقارنة بالعديد من الدول الموردة الأكثر بعدا.

## 8. التقارب الثقافي والعلاقات الدبلوماسية

ترتبط الأردن والهند بعلاقات دبلوماسية منذ عام 1950، وتجمعهما شراكة استراتيجية وعلاقات تجارية راسخة، يدعمها التمثيل الدبلوماسي من خلال السفارة الأردنية في نيودلهي والقنصلية العامة في مومباي. وتستخدم اللغتان الهندية والإنجليزية في الأعمال التجارية، فيما تعد اللغة الإنجليزية اللغة الرئيسة في التجارة الدولية. وتستند العلاقات التجارية بين البلدين إلى اتفاقية التجارة بين الأردن والهند الموقعة عام 1976، والتي تشرف اللجنة الأردنية الهندية المشتركة للتجارة والاقتصاد على متابعة تنفيذها وتعزيز التعاون الاقتصادي الثنائي. كما تستند العلاقات التجارية إلى شراكة ممتدة لأكثر من سبعة عقود، تشكل تجارة الكيماويات والأسمدة أحد أهم ركائزها.

## 9. المشهد التنافسي حسب القطاع

### الكيماويات

**أبرز المنافسين:** الصين من حيث حجم الإنتاج، ومنتجو دول الخليج العربي بفضل انخفاض تكلفة المواد الأولية، والشركات العالمية الكبرى.

**الميزة التنافسية للأردن:** الكيماويات غير العضوية، التي تمثل أكبر صادرات الأردن إلى الهند بقيمة 828.5 مليون دولار أمريكي، إلى جانب الكيماويات المشتقة من الفوسفات والموارد المعدنية، والقاعدة الراسخة لإنتاج وتصدير المدخلات المعدنية.

### الأسمدة

**أبرز المنافسين:** روسيا من حيث حجم الإنتاج، والمملكة العربية السعودية في اليوريا والفوسفات، والمغرب في الفوسفات، وكندا في البوتاس، والصين بفضل تنوع منتجاتها.

**الميزة التنافسية للأردن:** جودة البوتاس والفوسفات، اللذين يمثلان صادرات قائمة إلى الهند بقيمة 283.8 مليون دولار أمريكي، إضافة إلى العلاقات الراسخة مع الموزعين الهنود، والميزة اللوجستية التي يوفرها قصر المسار البحري عبر البحر الأحمر وبحر العرب، ودور الأردن في تنويع مصادر التوريد بما يكمل مصادر الإمداد الحالية للهند.

## 10. المعارض والفعاليات التجارية الرئيسة

**معرض الهند الدولي للكيماويات**
**India Chem**
مركز بومباي للمعارض، مومباي

22 – 24 تشرين الأول 2026

المعرض الهندي الرئيس الذي يقام كل عامين لقطاعي الكيماويات والبتروكيماويات، وتنظمه إدارة الكيماويات والبتروكيماويات التابعة لوزارة الكيماويات والأسمدة بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية، ويغطي قطاعات الكيماويات والكيماويات الزراعية والأسمدة، بما يتوافق مباشرة مع أولويات الأردن في قطاعي الكيماويات والأسمدة، اللذين يمثلان أكبر صادراته إلى السوق الهندية.

**الندوة السنوية لرابطة الأسمدة الهندية**
**FAI Annual Seminar**
مركز بومباي للمعارض، مومباي

كانون الأول 2026، على أن يتم تأكيد المواعيد من قبل الجهة المنظمة

الندوة السنوية الرئيسة لقطاع الأسمدة في الهند، والتي تستقطب أكثر من 1,400 مشارك من كبار المسؤولين وممثلي القطاع، وتشكل المنصة الرئيسة لبناء العلاقات ومناقشة السياسات مع موردي الأسمدة إلى السوق الهندية، مما يجعلها ذات أهمية مباشرة لصادرات الأردن من البوتاس والفوسفات.

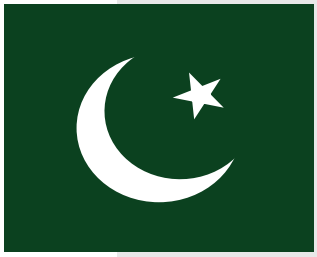

ملف تعريف السوق

# باكستان

**القطاعات ذات الأولوية:** السلع: الكيماويات، والأسمدة، والمنتجات الغذائية.

## 1. الملخص الاستراتيجي

تمثل باكستان سوقا ناشئة لصادرات الأردن من الأسمدة، في ظل امتلاكها قطاعا زراعيا واسعا يعتمد على إنتاج القطن والأرز والقمح، مقابل محدودية الإنتاج المحلي من الأسمدة. وقد بلغت صادرات الأردن إلى باكستان 9 ملايين دولار أمريكي في عام 2023، تصدرتها الأسمدة بقيمة 6.0 ملايين دولار أمريكي، وهي قاعدة تصديرية محدودة، إلا أن باكستان تعد من أقرب الأسواق الآسيوية إلى الأردن من حيث النقل البحري. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن حجم الفرصة السوقية أقل مما قد توحي به المؤشرات السكانية، إذ يبلغ حجم واردات باكستان من الأسمدة 467.1 مليون دولار أمريكي فقط، مع تسجيلها معدل نمو سنوي مركب سالب بلغ 6.3 في المائة خلال الفترة 2019–2023، في حين ظلت واردات الكيماويات مستقرة إلى حد كبير. وعليه، فإن الإمكانات التجارية الفعلية تبدو أكثر محدودية مقارنة بحجم السوق الاستهلاكية.

تتمثل عوامل النجاح الرئيسة في السوق في القدرة على المنافسة من حيث الأسعار، والاستفادة من الميزة اللوجستية الناتجة عن قصر مسار الشحن عبر بحر العرب.

## 2. أساسيات السوق

| المؤشر | عدد السكان | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 251<br>مليون نسمة<br>(البنك الدولي، 2024) | 371.6<br>مليار دولار أمريكي<br>(البنك الدولي، 2024) | 1,479<br>دولارا أمريكيا<br>(البنك الدولي، 2024) | %3.1<br>(البنك الدولي، 2024) | 50.4<br>مليار دولار أمريكي<br>خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية<br>ITC Trade Map ، 2023 |

## 3. الطلب على الواردات في قطاعات السلع والتجارة مع الأردن

| القطاع | الواردات 2023 | معدل النمو السنوي المركب 2019 - 2023 | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|
| المنتجات الغذائية HS 01 – 24 | 8,203.0 مليون دولار أمريكي | %10.6 | 0.7 مليون دولار أمريكي |
| الكيماويات HS 28+32+34+38 | 2,005.2 مليون دولار أمريكي | %0.7 | 0.8 مليون دولار أمريكي |
| الأسمدة HS 31 | 467.1 مليون دولار أمريكي | %6.3- | 6.0 مليون دولار أمريكي |
| **الإجمالي (القطاعات ذات الأولوية)** | **10,675.3 مليون دولار أمريكي** | — | **7.5 مليون دولار أمريكي** |

## 4. درجة تركّز السوق وفق مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI

يقيس مؤشر هيرفيندال–هيرشمان (HHI) درجة تركّز قاعدة الدول الموردة في السوق على مقياس يتراوح بين 0 و100. وتشير القيم التي تقل عن 20 إلى أسواق غير مركزة تتسم بتعدد الدول الموردة وارتفاع مستوى المنافسة، بينما تشير القيم بين 20 و40 إلى أسواق متوسطة التركّز، والقيم بين 40 و60 إلى أسواق مركزة، في حين تعكس القيم التي تتجاوز 60 أسواقا احتكارية القلة تهيمن عليها مجموعة محدودة من الدول الموردة. وقد استند احتساب المؤشرات إلى بيانات موردي الدول المستمدة من قاعدة بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة السلعية UN COMTRADE لعام 2023.

**أهم النتائج:** تندرج القطاعات السلعية ذات الأولوية في باكستان ضمن فئة الأسواق غير المركزة. وتندرج المنتجات الغذائية بقيمة 14.3، والكيماويات بقيمة 15.6، والأسمدة بقيمة 18.3 جميعها ضمن فئة الأسواق غير المركزة. إلا أن تراجع واردات باكستان من الأسمدة يجعل هذا السوق أكثر صعوبة، وتعتمد فرص الأردن في النفاذ إليه على القدرة على المنافسة من حيث الأسعار، إلى جانب الميزة اللوجستية التي يوفرها قصر مسار الشحن عبر بحر العرب.

## 5. ميزان التجارة الثنائي

| المؤشر | صادرات الأردن | واردات الأردن | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| القيمة 2023 | 9.2<br>مليون دولار أمريكي | 37.3<br>مليون دولار أمريكي | عجز قدره<br>28.1<br>مليون دولار أمريكي |

## 6. الإطار التنظيمي للتجارة

| الإطار | التفاصيـل |
|---|---|
| **الاتفاقية المطبقة** | التجارة وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار منظمة التجارة العالمية، إلى جانب نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. |
| **النفاذ الجمركي** | تطبق الرسوم الجمركية وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، والتي تبلغ، بحسب التقارير، نحو 5-15% على الأسمدة، مع اختلافها بالنسبة للكيماويات، إلى جانب إمكانية الاستفادة من المزايا التفضيلية التي يتيحها نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عند انطباقها. |
| **التدابير غير الجمركية** | تسجيل الأسمدة والامتثال لمتطلبات الجودة الخاصة بها، والالتزام بالمعايير الصادرة عن هيئة المعايير وضبط الجودة الباكستانية للمنتجات الخاضعة للتنظيم PSQCA، وإجراءات الفحص في الموانئ. |

## 7. الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتجارة

| المسار | وسيلة النقل | المدة التقريبية للنقل |
|---|---|---|
| العقبة – كراتشي / ميناء قاسم | النقل البحري عبر البحر الأحمر وبحر العرب | قصيرة، وتعد من أقصر المسارات البحرية إلى الأسواق الآسيوية |
| عمان – كراتشي / لاهور | النقل الجوي، رحلات مباشرة أو غير مباشرة عبر أحد مراكز الربط في دول الخليج | شحن في اليوم نفسه أو في اليوم التالي |

**البنية التحتية في سوق الوجهة:** يشكل ميناء كراتشي وميناء قاسم البوابتين البحريتين الرئيسيتين لباكستان، ويرتبطان بشبكة السكك الحديدية التي تخدم إقليم البنجاب، وهو المركز الرئيس للإنتاج الزراعي في البلاد. ويوفر قصر المسار البحري عبر البحر الأحمر وبحر العرب ميزة لوجستية تنافسية للأردن مقارنة بالدول الموردة الأكثر بعدا.

## 8. التقارب الثقافي والعلاقات الدبلوماسية

ترتبط الأردن وباكستان بعلاقات دبلوماسية تمتد لأكثر من سبعة عقود، وتعززها العضوية المشتركة في منظمة التعاون الإسلامي، ويدعمها التمثيل الدبلوماسي من خلال السفارة الأردنية في إسلام آباد. وتعد اللغة الأردية اللغة الرسمية، بينما تستخدم اللغة الإنجليزية على نطاق واسع في التجارة والأعمال الدولية، في حين تحظى اللغة العربية بمكانة بارزة في المجالات الدينية والتعليمية. وتخضع العلاقات التجارية بين البلدين لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار منظمة التجارة العالمية، إلى جانب آليات التعاون التجاري في إطار منظمة التعاون الإسلامي.

## 9. المشهد التنافسي حسب القطاع

### المنتجات الغذائية

**أبرز المنافسين:** : إندونيسيا وماليزيا في زيت النخيل، الذي يمثل الفئة المهيمنة من واردات الأغذية، وأستراليا وكندا في البقوليات، وكينيا (الشاي)، ودولة الإمارات العربية المتحدة في إعادة تصدير المنتجات الغذائية المصنعة.

**الميزة التنافسية للأردن:** : يتمتع الأردن بفرص واعدة لتصدير المنتجات الغذائية المصنعة الحاصلة على شهادة الحلال، والتمور، والمنتجات المشتقة من الزيتون إلى سوق تشهد وارداته الغذائية نموا سنويا بنسبة 10.6 في المائة. ومع ذلك، ونظرا لانخفاض مستوى الصادرات الأردنية الحالي، الذي لا يتجاوز 0.7 مليون دولار أمريكي، فإن هذه السوق تمثل فرصة استراتيجية طويلة الأجل لتعزيز الحضور التجاري، أكثر من كونها فرصة لتحقيق نمو كبير في حجم الصادرات على المدى القريب.

### الأسمدة

**أبرز المنافسين:** الصين من حيث حجم الإنتاج، وروسيا في الأسمدة النيتروجينية، والمملكة العربية السعودية في اليوريا، والمغرب في الفوسفات.

**الميزة التنافسية للأردن:** أسمدة البوتاس والفوسفات، التي تمثل أكبر صادرات الأردن إلى باكستان بقيمة 6.0 ملايين دولار أمريكي، إلى جانب القدرة التنافسية من حيث الأسعار، والميزة اللوجستية التي يوفرها قصر المسار البحري عبر بحر العرب. ومع ذلك، يواجه الأردن منافسة في سوق تتسم بارتفاع تركّز الدول الموردة وتراجع حجم الواردات.

### الكيماويات

**أبرز المنافسين:** الصين من حيث حجم الإنتاج، والإمارات العربية المتحدة كمركز إقليمي لإعادة التصدير، والمملكة العربية السعودية في البتروكيماويات، والهند في الكيماويات الوسيطة.

**أبرز المنافسين:** الكيماويات المشتقة من الفوسفات، والكيماويات الوسيطة المستخدمة في التطبيقات الصناعية.

## 10. المعارض والفعالات التجارية الرئيسية

**معرض ومؤتمر أجري آسيا الدولي** Agri Asia
مركز لاهور للمعارض

3 – 5 تموز
2027

المعرض الرئيس في باكستان لقطاع الزراعة ومدخلاتها، ويغطي الأسمدة المستوردة، ومحسنات التربة، والكيماويات الزراعية، مما يجعله منصة مهمة للترويج لصادرات الأردن من الأسمدة. ويقام سنويا، وقد عقدت دورته التاسعة عشرة في أيار 2026.

ملفات تعريف أسواق

# إفريقيا جنوب الصحراء

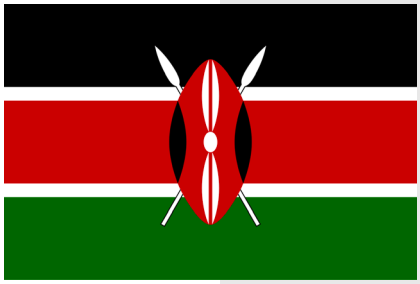

ملف تعريف السوق

# كينيا

**القطاعات ذات الأولوية:** السلع: المستحضرات الصيدلانية، والصناعات الهندسية. الخدمات: الهندسة المعمارية والخدمات الهندسية، والاستشارات الإدارية، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

## 1. الملخص الاستراتيجي

تمثل كينيا سوقا ناشئة في إفريقيا جنوب الصحراء، وهي من الأسواق ذات الأولوية للأردن في قطاعي المستحضرات الصيدلانية والصناعات الهندسية، إلى جانب ثلاثة قطاعات خدمية ذات أولوية. وقد بلغت صادرات الأردن إليها 5.7 مليون دولار أمريكي في عام 2023، وهي قاعدة تصديرية محدودة، تتصدرها حاليا الكيماويات غير العضوية، إلى جانب صادرات متواضعة من المستحضرات الصيدلانية ومنتجات أخرى. وبلغت قيمة واردات كينيا من المستحضرات الصيدلانية نحو 616.3 مليون دولار أمريكي في عام 2023 (2.5 في المائة معدل سنوي مركب، 2019-2023)، في حين شهدت واردات المنتجات الهندسية تراجعا.

تمثل كينيا بوابة استراتيجية إلى دول مجموعة شرق إفريقيا التي تضم نحو 300 مليون مستهلك، وإلى أسواق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. ويستند الموقع التنافسي للأردن إلى قدراته في إنتاج المستحضرات الصيدلانية الحاصلة على اعتماد ممارسات التصنيع الجيد الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، وشبكات التوزيع القائمة، إضافة إلى الفرص المتاحة في قطاعات الخدمات ذات الأولوية في إطار دول مجموعة شرق إفريقيا ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

## 2. أساسيات السوق

| المؤشر | عدد السكان | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 56.4<br>مليون نسمة<br>(البنك الدولي، 2024) | 120.4<br>مليار دولار أمريكي<br>(البنك الدولي، 2024) | 2,133<br>دولارا أمريكيا<br>(البنك الدولي، 2024) | %4.7<br>(البنك الدولي، 2024) | 18.7<br>مليار دولار أمريكي<br>خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية<br>ITC Trade Map ، 2023 |

## 3. الطلب على الواردات في قطاعات السلع والتجارة مع الأردن

| القطاع | الواردات 2023 | معدل النمو السنوي المركب 2019 - 2023 | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|
| الصناعات الهندسية HS 72 – 85 | 3,545.4 مليون دولار أمريكي | %5.4- | 0.03 مليون دولار أمريكي |
| المستحضرات الصيدلانية HS 30 | 616.3 مليون دولار أمريكي | %2.5 | 0.85 مليون دولار أمريكي |
| **الإجمالي (القطاعات ذات الأولوية)** | **4,161.7 مليون دولار أمريكي** | — | **0.88 مليون دولار أمريكي** |

## 4. درجة تركّز السوق وفق مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI

يقيس مؤشر هيرفيندال–هيرشمان (HHI) درجة تركّز قاعدة الدول الموردة في السوق على مقياس يتراوح بين 0 و100. وتشير القيم التي تقل عن 20 إلى أسواق غير مركزة تتسم بتعدد الدول الموردة وارتفاع مستوى المنافسة، بينما تشير القيم بين 20 و40 إلى أسواق متوسطة التركّز، والقيم بين 40 و60 إلى أسواق مركزة، في حين تعكس القيم التي تتجاوز 60 أسواقا احتكارية القلة تهيمن عليها مجموعة محدودة من الدول الموردة. وقد استند احتساب المؤشرات إلى بيانات موردي الدول المستمدة من قاعدة بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة السلعية UN COMTRADE لعام 2023.

**أهم النتائج:** تندرج القطاعات السلعية ذات الأولوية في كينيا ضمن فئة الأسواق متوسطة التركّز. وتندرج الصناعات الهندسية بقيمة 20.5، والمستحضرات الصيدلانية بقيمة 22.4 ضمن فئة الأسواق متوسطة التركّز. ويواجه الأردن منافسة من قاعدة راسخة من الدول الموردة، ولا سيما في قطاع المستحضرات الصيدلانية الذي تهيمن عليه الأدوية الجنيسة الهندية، بينما تستند الميزة التنافسية للأردن إلى الالتزام بمعايير ممارسات التصنيع الجيد الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، وإلى العلاقات القائمة مع الموزعين المحليين.

## 5. ميزان التجارة الثنائي

| المؤشر | صادرات الأردن | واردات الأردن | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| القيمة 2023 | 5.7<br>مليون دولار أمريكي | 31<br>مليون دولار أمريكي | عجز قدره<br>25.3<br>مليون دولار أمريكي |

## 6. الإطار التنظيمي للتجارة

| الإطار | التفاصيـل |
|---|---|
| **الاتفاقية المطبقة** | التجارة وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار منظمة التجارة العالمية، كما تعد كينيا عضوا في دول مجموعة شرق إفريقيا ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. |
| **النفاذ الجمركي** | تطبق الرسوم الجمركية وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، مع رسوم تتراوح، بحسب التقارير، بين 0 – 10% على المستحضرات الصيدلانية، إضافة إلى تطبيق التعرفة الجمركية الخارجية الموحدة لدول مجموعة شرق إفريقيا. |
| **التدابير غير الجمركية** | تسجيل المستحضرات الصيدلانية لدى مجلس الصيدلة والسموم الكيني، والامتثال لمتطلبات مكتب كينيا للمعايير KEBS للمنتجات الخاضعة للتنظيم، بما في ذلك برنامج التحقق من المطابقة قبل التصدير PVoC والحصول على علامة المطابقة القياسية للمنتجات المشمولة بالتنظيم. |

## 7. الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتجارة

| المسار | وسيلة النقل | المدة التقريبية للنقل |
|---|---|---|
| العقبة – مومباسا | النقل البحري عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي | متوسطة عبر مسار البحر الأحمر والمحيط الهندي |

**البنية التحتية في سوق الوجهة:** يعد ميناء مومباسا البوابة البحرية الرئيسية لكينيا ولدول مجموعة شرق إفريقيا غير الساحلية، ويرتبط بالعاصمة نيروبي عبر خط السكك الحديدية القياسي. كما يتولى مطار جومو كينياتا الدولي Jomo Kenyatta في نيروبي مناولة الشحنات الجوية للمستحضرات الصيدلانية، مع توافر مرافق متخصصة لسلسلة التبريد. ويوفر ميناء مومباسا منفذا إلى أسواق دول مجموعة شرق إفريقيا.

## 8. التقارب الثقافي والعلاقات الدبلوماسية

ترتبط الأردن وكينيا بعلاقات دبلوماسية راسخة منذ عام 1977، تعززها برامج التعاون التنموي، ويدعمها التمثيل الدبلوماسي من خلال السفارة الأردنية في نيروبي. وتستخدم اللغتان الإنجليزية والسواحيلية في المعاملات التجارية، فيما تعد اللغة الإنجليزية اللغة الرئيسة في التجارة الدولية. وتخضع العلاقات التجارية بين البلدين لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار منظمة التجارة العالمية، كما تشكل كينيا بوابة استراتيجية إلى أسواق مجموعة شرق إفريقيا ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، التي تضم نحو 300 مليون مستهلك. وتوفر هذه المكانة الإقليمية فرصا إضافية لتعزيز نفاذ الصادرات الأردنية إلى أسواق شرق إفريقيا، مستندة إلى علاقات ثنائية تمتد لأكثر من أربعة عقود.

## 9. المشهد التنافسي حسب القطاع

### فرص قطاع السلع

#### المستحضرات الصيدلانية

**أبرز المنافسين:** الهند في الأدوية الجنيسة، وهي المورد المهيمن، والصين في المواد الفعالة، ومصر على المستوى الإقليمي، وجنوب إفريقيا بفضل قاعدة التصنيع المحلية.

**الميزة التنافسية للأردن:** منشآت تصنيع حاصلة على اعتماد ممارسات التصنيع الجيد الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، بما يتوافق مع متطلبات مجلس الصيدلة والسموم الكيني، إلى جانب شبكات التوزيع القائمة، والسمعة التجارية للمنتجات الأردنية، وتقديم الدعم باللغة العربية للصيادلة الذين تلقوا تعليمهم أو تدريبهم في منطقة الشرق الأوسط.

#### الصناعات الهندسية

**أبرز المنافسين:** الصين من حيث الأسعار وحجم الإنتاج، والهند من حيث انخفاض التكلفة، والإمارات العربية المتحدة وتركيا كمراكز إقليمية للتوريد وإعادة التصدير.

**الميزة التنافسية للأردن:** المكونات الهندسية المتخصصة وبعض الآلات والمعدات المختارة، مع إمكانية استهداف المشترين الباحثين عن منتجات ذات جودة موثوقة في سوق كبيرة ومتنامية، رغم أن الحضور الأردني الحالي لا يزال محدودا.

### فرص قطاع الخدمات

تمثل الهندسة المعمارية والخدمات الهندسية، والاستشارات الإدارية، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قطاعات خدمية ذات أولوية في السوق الكينية، بما يتماشى مع طموحات كينيا في تطوير البنية التحتية والاقتصاد الرقمي ضمن رؤية كينيا 2030، والاستفادة من النفاذ إلى أسواق مجموعة شرق إفريقيا ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. وتتمتع الشركات الأردنية بخبرة عملية في تنفيذ المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويمكنها الاستفادة من أطر تنظيم تجارة الخدمات المهنية المعتمدة في جماعة شرق إفريقيا ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لدعم دخولها إلى السوق.

## 10. المعارض والفعاليات التجارية الرئيسية

**معرض الصحة العالمي – نيروبي**
مركز كينياتا الدولي للمؤتمرات، نيروبي

16 – 18 أيلول 2026

أكبر معرض للرعاية الصحية والمستلزمات الطبية في شرق إفريقيا، تنظمه شركة إنفورما ماركتس، ويضم عارضي المستحضرات الصيدلانية ويستقطب مشترين من مختلف دول جماعة شرق إفريقيا، مما يجعله منصة مهمة للترويج لصادرات الأردن من المستحضرات الصيدلانية.

**معرض أجريتك إفريقيا – الدورة الثالثة عشرة**
مركز كينياتا الدولي للمؤتمرات، نيروبي

حزيران 2027، على أن يتم تأكيد الأيام المحددة

معرض دولي لتقنيات الزراعة تنظمه شركة راديكال كوميونيكيشنز، ويغطي الأسمدة والكيماويات الزراعية، مما يجعله منصة مناسبة للترويج لصادرات الأردن من الأسمدة والمنتجات المعدنية إلى أسواق شرق إفريقيا.



ملف تعريف السوق

# رواندا

**القطاعات ذات الأولوية: السلع:** المستحضرات الصيدلانية، والمنتجات الغذائية، والصناعات الهندسية. الخدمات: الهندسة المعمارية والخدمات الهندسية، والاستشارات الإدارية، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

## 1. الملخص الاستراتيجي

تمثل رواندا بوابة استراتيجية طويلة الأجل إلى أسواق شرق أفريقيا، وتمتاز بقوة منظومة الحوكمة، ووضوح البيئة التنظيمية، والتزام الحكومة بتطوير قطاعي الرعاية الصحية والبنية التحتية في إطار رؤية 2050. وبلغت قيمة الصادرات الأردنية إليها نحو 3.4 مليون دولار أمريكي في عام 2023، وتتركز حالياً في المنتجات الكيماوية واللدائن، إلى جانب صادرات محدودة من الصناعات الدوائية. كما تتميز سوق واردات المنتجات الغذائية في رواندا بكبر حجمها وارتفاع معدل نموها، إذ بلغت قيمتها 1,459.3 مليون دولار أمريكي، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 27.8 في المائة، في حين تُعد أسواق الصناعات الدوائية، التي بلغت وارداتها 107.4 مليون دولار أمريكي، والمنتجات الهندسية أصغر حجماً.

وتعزز عضوية رواندا في مجموعة شرق إفريقيا ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية مكانتها كبوابة للنفاذ إلى الأسواق الإقليمية، إلا أن كونها دولة حبيسة تعتمد على النقل عبر ميناء مومباسا ثم عبر ممرات برية طويلة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الخدمات اللوجستية. ومن ثم، يتطلب هذا السوق حضورا مستمرا ومدروسا يركز على الاستفادة من فرص المشتريات الممولة من المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي، ومجموعة البنك الإفريقي للتنمية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، إلى جانب تنمية فرص التصدير في قطاعات الخدمات ذات الأولوية، بما ينسجم مع توجه رواندا لترسيخ مكانتها كمركز إقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

## 2. أساسيات السوق

| المؤشر | عدد السكان | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 14.3<br>مليون نسمة<br>(البنك الدولي، 2024) | 15.1<br>مليار دولار أمريكي<br>(البنك الدولي، 2024) | 1,060<br>دولارا أمريكيا<br>(البنك الدولي، 2024) | %8.9<br>(البنك الدولي، 2024) | 6.1<br>مليار دولار أمريكي<br>خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية<br>ITC Trade Map ، 2023 |

## 3. الطلب على الواردات في قطاعات السلع والتجارة مع الأردن

| القطاع | الواردات 2023 | معدل النمو السنوي المركب 2019 - 2023 | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|
| المنتجات الغذائية HS 01 – 24 | 1,459.3 مليون دولار أمريكي | %27.8 | 0.05 مليون دولار أمريكي |
| الصناعات الهندسية HS 72 – 85 | 1,277.1 مليون دولار أمريكي | %10.2 | 0.00 مليون دولار أمريكي |
| المستحضرات الصيدلانية HS 30 | 107.4 مليون دولار أمريكي | %1.2 | 0.06 مليون دولار أمريكي |
| **الإجمالي (القطاعات ذات الأولوية)** | **2,843.8 مليون دولار أمريكي** | — | **0.11 مليون دولار أمريكي** |

## 4. درجة تركّز السوق وفق مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI

يقيس مؤشر هيرفيندال–هيرشمان (HHI) درجة تركّز قاعدة الدول الموردة في السوق على مقياس يتراوح بين 0 و100. وتشير القيم التي تقل عن 20 إلى أسواق غير مركزة تتسم بتعدد الدول الموردة وارتفاع مستوى المنافسة، بينما تشير القيم بين 20 و40 إلى أسواق متوسطة التركّز، والقيم بين 40 و60 إلى أسواق مركزة، في حين تعكس القيم التي تتجاوز 60 أسواقا احتكارية القلة تهيمن عليها مجموعة محدودة من الدول الموردة. وقد استند احتساب المؤشرات إلى بيانات موردي الدول المستمدة من قاعدة بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة السلعية UN COMTRADE لعام 2023.

**أهم النتائج:** تتراوح درجات تركّز الدول الموردة في القطاعات السلعية ذات الأولوية في رواندا بين الأسواق غير المركزة والأسواق متوسطة التركّز. وتندرج المنتجات الغذائية بقيمة 6.6 ضمن فئة الأسواق غير المركزة، بينما تندرج الصناعات الهندسية بقيمة 22.5، والمستحضرات الصيدلانية بقيمة 24.1 ضمن فئة الأسواق متوسطة التركّز. وتتمثل نقطة الدخول الأكثر واقعية إلى السوق الرواندية في التوريد من خلال المشتريات الممولة من الجهات المانحة، وتوفير المستحضرات الصيدلانية الحاصلة على شهادات ممارسات التصنيع الجيد الصادرة عن منظمة الصحة العالمية ، بدلا من المنافسة المباشرة في السوق.

## 5. ميزان التجارة الثنائي

| المؤشر | صادرات الأردن | واردات الأردن | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| القيمة 2023 | 3.4<br>مليون دولار أمريكي | 0.17<br>مليون دولار أمريكي | فائض قدره<br>3.23<br>مليون دولار أمريكي |

## 6. الإطار التنظيمي للتجارة

| الإطار | التفاصيـل |
|---|---|
| **الاتفاقية المطبقة** | التجارة وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار منظمة التجارة العالمية، كما تعد رواندا عضوا في مجموعة شرق إفريقيا ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. |
| **النفاذ الجمركي** | تطبيق التعرفة الجمركية الخارجية الموحدة لمجموعة شرق إفريقيا، مع إعفاءات جمركية على بعض المستحضرات الصيدلانية. |
| **التدابير غير الجمركية** | تسجيل المستحضرات الصيدلانية والمنتجات الغذائية لدى هيئة الغذاء والدواء في رواندا، والامتثال لمعايير هيئة رواندا للمواصفات للمنتجات الخاضعة للتنظيم، وإجراءات تقييم المطابقة قبل التصدير. |

## 7. الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتجارة

| المسار | وسيلة النقل | المدة التقريبية للنقل |
|---|---|---|
| العقبة – مومباسا، ثم برآ إلى كيغالي | النقل البحري ثم البري عبر الممر الشمالي | طويلة، تشمل النقل البحري ثم مسافة برية طويلة |
| عمان – كيغالي | النقل الجوي، رحلات غير مباشرة | شحن متعدد الأيام |

**البنية التحتية في سوق الوجهة:** رواندا دولة حبيسة، وتعتمد الشحنات البحرية المتجهة إليها على ميناء مومباسا، قبل نقلها برا عبر الممر الشمالي الذي يربط مومباسا بكل من كمبالا وكيغالي. ويتولى مطار كيغالي الدولي مناولة الشحنات الجوية، بما فيها المستحضرات الصيدلانية، فيما يجري إنشاء مطار بوغيسيرا الدولي لتعزيز القدرة الاستيعابية لقطاع النقل الجوي. ويترتب على طول مسار النقل البري ارتفاع زمن العبور والتكلفة الإجمالية لوصول البضائع إلى السوق.

## 8. التقارب الثقافي والعلاقات الدبلوماسية

ترتبط الأردن ورواندا بعلاقات دبلوماسية منذ عام 1978، تعززها برامج التعاون التنموي، فيما تتولى السفارة الأردنية في نيروبي تقديم الخدمات القنصلية في رواندا. وتستخدم اللغات الكينيارواندية والإنجليزية والفرنسية والسواحيلية في الأعمال التجارية، مع تزايد الاعتماد على اللغة الإنجليزية بوصفها اللغة الرئيسة في المعاملات التجارية الدولية. وتخضع العلاقات التجارية بين البلدين لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار منظمة التجارة العالمية، كما تعزز عضوية رواندا في مجموعة شرق إفريقيا ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية مكانتها كبوابة للوصول إلى الأسواق الإقليمية.

## 9. المشهد التنافسي حسب القطاع

### فرص قطاع السلع

#### المستحضرات الصيدلانية

**أبرز المنافسين:** الهند في الأدوية الجنيسة، وكينيا بفضل التصنيع الإقليمي، وأوغندا من خلال الإنتاج المحلي، والصين في المواد الفعالة.

**الميزة التنافسية للأردن:** منشآت تصنيع حاصلة على اعتماد ممارسات التصنيع الجيد الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، والسمعة المتميزة من حيث الجودة، ومواءمة المنتجات مع أولويات تطوير قطاع الرعاية الصحية ضمن رؤية رواندا 2050، إضافة إلى العلاقات القائمة مع الجهات المانحة الدولية.

#### المنتجات الغذائية

**أبرز المنافسين:** أوغندا بحكم القرب الجغرافي، وكينيا في الصناعات الغذائية، وتنزانيا على المستوى الإقليمي، وجنوب إفريقيا من خلال العلامات التجارية.

**الميزة التنافسية للأردن:** المنتجات الغذائية المتخصصة، والمنتجات الحاصلة على شهادات الحلال لتلبية احتياجات شريحة المستهلكين المسلمين، إلى جانب المنتجات المتميزة الموجهة إلى الطبقة المتوسطة المتنامية.

#### الصناعات الهندسية

**أبرز المنافسين:** الصين من حيث الأسعار وحجم الإنتاج، والهند من حيث انخفاض التكلفة، والإمارات العربية المتحدة وتركيا كمراكز إقليمية للتوريد وإعادة التصدير.

**الميزة التنافسية للأردن:** المعدات الكهربائية المتخصصة والمكونات الصناعية، والمرونة في تلبية الطلبيات متوسطة الحجم، مع استهداف المشترين الراغبين في تنويع مصادر التوريد بعيدا عن الموردين الآسيويين المهيمنين.

## فرص قطاع الخدمات

### خدمات الهندسة المعمارية والهندسية

يشهد قطاع الإنشاءات في رواندا توسعا متواصلا في إطار رؤية رواندا 2050، مدفوعا بمشروعات مثل مدينة كيغالي للابتكار، ومطار بوغيسيرا الدولي، وبرامج الإسكان الميسر، إلى جانب تركيز الحكومة على المباني الخضراء والمستدامة. وتتوافق الخبرات الهندسية الأردنية مع متطلبات المحتوى المحلي ضمن مبادرة «صنع في رواندا»، في حين تسهل هيئة تنمية رواندا إجراءات تسجيل المهنيين الأجانب.

### الاستشارات الإدارية

توفر المكانة المتقدمة لرواندا في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال، إلى جانب برامج إصلاح القطاع العام المنفذة في إطار رؤية رواندا 2050، فرصا واعدة لخدمات الاستشارات في مجالات الحوكمة، والتطوير المؤسسي، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما يهيئ الحضور الفاعل للجهات المانحة، مثل البنك الدولي، ومجموعة البنك الإفريقي للتنمية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فرصا متزايدة لتنفيذ مشاريع استشارية ممولة.

### خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يستهدف المخطط الرئيس لرواندا الذكية تسريع وتيرة التحول الرقمي من خلال برنامج استثماري واسع ومنظومة متطورة لتنمية الكفاءات في كيغالي، تضم مؤسسات أكاديمية رائدة، من أبرزها جامعة كارنيجي ميلون إفريقيا وجامعة القيادة الإفريقية. وتوفر هذه المبادرة فرصا واعدة في مجالات الحكومة الإلكترونية، والصحة الرقمية، والتكنولوجيا المالية، بما يتماشى مع توجه رواندا نحو ترسيخ مكانتها مركزا إقليميا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

## 10. المعارض والفعاليات التجارية الرئيسية

**معرض رواندا الدولي للتجارة**
مركز معارض جيكوندو، كيغالي

آب 2027، على أن يتم تأكيد المواعيد من قبل الجهة المنظمة

أكبر معرض تجاري متعدد القطاعات في رواندا، ويعد المنصة الرئيسة للترويج لمنتجات "صنع في رواندا"، كما يمثل بوابة استراتيجية للوصول إلى المشترين في أسواق جماعة شرق إفريقيا. وقد عقدت الدورة المؤكدة لعام 2026 خلال الفترة من 1 إلى 5 آب، إلا أنها تسبق الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الاستراتيجية.



ملف تعريف السوق

# أوغندا

**القطاعات ذات الأولوية:** السلع: المستحضرات الصيدلانية.

## 1. الملخص الاستراتيجي

تمثل أوغندا سوقا إفريقية ناشئة، وهي من الأسواق ذات الأولوية للأردن في قطاع المستحضرات الصيدلانية. وقد بلغت صادرات الأردن إليها 5.8 مليون دولار أمريكي في عام 2023، واستحوذ قطاع المستحضرات الصيدلانية على نحو 5.4 مليون دولار أمريكي منها، مما يجعل هذه العلاقة التجارية من أكثر العلاقات انسجاما مع أولويات الاستراتيجية في إفريقيا، إذ تندرج غالبية الصادرات الأردنية إلى أوغندا ضمن القطاع ذي الأولوية. وبلغت واردات أوغندا من المستحضرات الصيدلانية 507.1 مليون دولار أمريكي في عام 2023، كما يتيح التسجيل لدى هيئة الدواء الوطنية الأوغندية النفاذ إلى سوق تضم نحو 49 مليون مستهلك. ويسهم تنفيذ أولويات تطوير قطاع الرعاية الصحية في إطار رؤية أوغندا 2040، إلى جانب النمو المتواصل لقطاع الرعاية الصحية الخاص، في تعزيز الطلب على المستحضرات الصيدلانية.

ورغم ارتفاع تكاليف الخدمات اللوجستية نتيجة اعتماد أوغندا، بوصفها دولة حبيسة، على النقل عبر ميناء مومباسا ثم الممر الشمالي، فإن امتلاك الأردن منشآت حاصلة على اعتماد ممارسات التصنيع الجيد الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، إلى جانب شبكات التوزيع القائمة، يعزز حضوره في السوق ويوفر فرصا واضحة للتوسع انطلاقا من مستواه الحالي. كما يحقق الأردن فائضا في الميزان التجاري مع أوغندا.

## 2. أساسيات السوق

| المؤشر | عدد السكان | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 50.0<br>مليون نسمة<br>(البنك الدولي، 2024) | 53.9<br>مليار دولار أمريكي<br>(البنك الدولي، 2024) | 1,078<br>دولارا أمريكيا<br>(البنك الدولي، 2024) | %6.1<br>(البنك الدولي، 2024) | 11.8<br>مليار دولار أمريكي<br>خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية<br>ITC Trade Map ، 2023 |

## 3. الطلب على الواردات في قطاعات السلع والتجارة مع الأردن

| القطاع | الواردات 2023 | معدل النمو السنوي المركب 2019 - 2023 | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|
| المستحضرات الصيدلانية HS 30 | 507.1 مليون دولار أمريكي | 13.9 | 5.38 مليون دولار أمريكي |
| **الإجمالي (القطاعات ذات الأولوية)** | 507.1 مليون دولار أمريكي | — | 5.38 مليون دولار أمريكي |

## 4. درجة تركّز السوق وفق مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI

يقيس مؤشر هيرفيندال–هيرشمان (HHI) درجة تركّز قاعدة الدول الموردة في السوق على مقياس يتراوح بين 0 و100. وتشير القيم التي تقل عن 20 إلى أسواق غير مركزة تتسم بتعدد الدول الموردة وارتفاع مستوى المنافسة، بينما تشير القيم بين 20 و40 إلى أسواق متوسطة التركّز، والقيم بين 40 و60 إلى أسواق مركزة، في حين تعكس القيم التي تتجاوز 60 أسواقا احتكارية القلة تهيمن عليها مجموعة محدودة من الدول الموردة. وقد استند احتساب المؤشرات إلى بيانات موردي الدول المستمدة من قاعدة بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة السلعية UN COMTRADE لعام 2023.

**أهم النتائج:** تندرج سوق واردات المستحضرات الصيدلانية في أوغندا ضمن فئة الأسواق متوسطة التركّز، حيث تبلغ قيمة مؤشر هيرفيندال–هيرشمان 27.0. وتعتمد السوق على عدد محدود نسبيا من الموردين ذوي الحضور الراسخ، ولا سيما الشركات الهندية المتخصصة في إنتاج الأدوية الجنيسة. ولذلك، فإن فرص دخول المنتجات الأردنية إلى السوق تعتمد على تقديم مزايا تنافسية تميزها عن الموردين الحاليين أو إحلالها محل بعضهم.

## 5. ميزان التجارة الثنائي

| المؤشر | صادرات الأردن | واردات الأردن | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| القيمة 2023 | 5.8<br>مليون دولار أمريكي | 2.66<br>مليون دولار أمريكي | فائض قدره<br>3.14<br>مليون دولار أمريكي |

## 6. الإطار التنظيمي للتجارة

| الإطار | التفاصيـل |
|---|---|
| **الاتفاقية المطبقة** | التجارة وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار منظمة التجارة العالمية، كما تعد أوغندا عضوا في مجموعة شرق إفريقيا ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. |
| **النفاذ الجمركي** | تطبيق التعرفة الجمركية الخارجية الموحدة لمجموعة شرق إفريقيا، مع منح إعفاءات جمركية على بعض المستحضرات الصيدلانية. |
| **التدابير غير الجمركية** | تسجيل المستحضرات الصيدلانية لدى هيئة الدواء الوطنية الأوغندية، باعتبارها القطاع السلعي الوحيد ذي الأولوية في السوق الأوغندية، والامتثال لمتطلبات المكتب الوطني الأوغندي للمواصفات، وإجراءات التحقق من المطابقة قبل التصدير للمنتجات الخاضعة للتنظيم. |

## 7. الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتجارة

| المسار | وسيلة النقل | المدة التقريبية للنقل |
|---|---|---|
| العقبة – مومباسا، ثم برا إلى كمبالا | النقل البحري ثم البري عبر الممر الشمالي | طويلة، تشمل النقل البحري ثم مسافة برية |
| عمان – عنتيبي | النقل الجوي، رحلات غير مباشرة | شحن متعدد الأيام، مع سلسلة تبريد للمستحضرات الصيدلانية عبر مطار عنتيبي |

**البنية التحتية في سوق الوجهة:** تعد أوغندا دولة حبيسة، وتعتمد الشحنات البحرية المتجهة إليها على ميناء مومباسا، ثم تنقل برا عبر الممر الشمالي الذي يربط مومباسا ونيروبي وكمبالا، مما يزيد من زمن العبور والتكلفة الإجمالية لوصول البضائع إلى السوق. ويتولى مطار عنتيبي الدولي مناولة الشحنات الجوية، بما فيها المستحضرات الصيدلانية، مع توفير مرافق متخصصة لسلسلة التبريد. ولا يزال مشروع خط السكك الحديدية القياسي الممتد إلى كمبالا قيد التطوير.

## 8. التقارب الثقافي والعلاقات الدبلوماسية

ترتبط الأردن وأوغندا بعلاقات دبلوماسية منذ عام 1970، تعززها شراكة في مجال التعاون التنموي، فيما تتولى السفارة الأردنية في نيروبي تقديم الخدمات القنصلية في أوغندا. وتستخدم اللغتان الإنجليزية والسواحيلية في الأعمال التجارية، بينما تعد لغة اللوغندا من أكثر اللغات انتشارا في المناطق الوسطى من البلاد. وتخضع العلاقات التجارية بين البلدين لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار منظمة التجارة العالمية، كما تعزز عضوية أوغندا في جماعة شرق إفريقيا ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية مكانتها بوابة للوصول إلى الأسواق الإقليمية.

## 9. المشهد التنافسي حسب القطاع

### فرص قطاع السلع

#### المستحضرات الصيدلانية

**أبرز المنافسين:** الهند في الأدوية الجنيسة، والصين في المواد الفعالة، وكينيا كمركز إقليمي للتصنيع، ومصر في المستحضرات الصيدلانية.

**الميزة التنافسية للأردن:** : يمتلك الأردن قاعدة صناعية راسخة في قطاع المستحضرات الصيدلانية تتمتع بسمعة جيدة من حيث الجودة، مما يتيح له التركيز على الأدوية الجنيسة ذات العلامات التجارية والمستحضرات المتخصصة، بدلا من المنافسة المباشرة مع الأدوية الجنيسة منخفضة التكلفة التي تنتجها الهند على نطاق واسع. كما يستند حضوره في السوق إلى شبكات توزيع قائمة واستكمال إجراءات التسجيل لدى هيئة الدواء الوطنية الأوغندية. ويعد الحصول على اعتماد ممارسات التصنيع الجيد الصادرة عن منظمة الصحة العالمية شرطا أساسيا لدخول السوق، إلا أنه لا يمثل ميزة تنافسية بحد ذاته، نظرا إلى أن الموردين الهنود الرئيسيين حاصلون أيضا على هذا الاعتماد.

## 10. المعارض والفعاليات التجارية الرئيسية

| | | |
|---|---|---|
| **معرض أوغندا الدولي للتجارة**<br>مركز معارض جمعية المصنعين الأوغندية، لوغوغو، كمبالا | 2 – 11 تشرين الأول 2026 | المعرض التجاري الوطني متعدد القطاعات في أوغندا، وتنظمه جمعية المصنعين الأوغندية ويقام سنويا خلال شهر تشرين الأول. |
| **معرض أوغندا للصناعات الدوائية والرعاية الصحية، الدورة السادسة**<br>مركز معارض جمعية المصنعين الأوغندية، لوغوغو، كمبالا | 18 – 20 آذار 2027 | أكبر معرض في أوغندا لقطاعات المستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية والرعاية الصحية، ويتوافق مباشرة مع أولوية الأردن في قطاع المستحضرات الصيدلانية، كما يمثل بوابة إلى سوق الرعاية الصحية في شرق إفريقيا. |
| **معرض ميدتك أوغندا**<br>مركز معارض جمعية المصنعين الأوغندية، لوغوغو، كمبالا | آب 2027<br>تحدد الايام لاحقا | معرض متخصص في المستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية والرعاية الصحية، تنظمه ACE Group Genesisg Global، ويتوافق مع أولوية الأردن في قطاع المستحضرات الصيدلانية. وقد عقدت دورة عام 2026 خلال الفترة من 13 إلى 15 آب، إلا أنها تسبق الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الاستراتيجية، لذا ينبغي تأكيد موعد دورة عام 2027. |

ملفات تعريف أسواق

# آسيا الوسطى

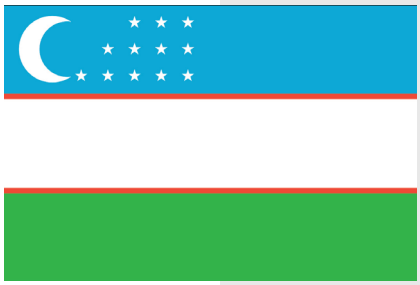

ملف تعريف السوق

# أوزبكستان

**القطاعات ذات الأولوية:** السلع: المستحضرات الصيدلانية، والكيماويات، والأسمدة، ومستحضرات التجميل، والمنتجات الغذائية، والصناعات الهندسية. الخدمات: الهندسة المعمارية والهندسية، والاستشارات الإدارية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعات الإبداعية.

## 1. الملخص الاستراتيجي

تعد أوزبكستان أكبر أسواق آسيا الوسطى من حيث عدد السكان، وهي من الأسواق ذات الأولوية للأردن في ستة قطاعات سلعية تشمل المستحضرات الصيدلانية، والكيماويات، والأسمدة، ومستحضرات التجميل، والمنتجات الغذائية، والصناعات الهندسية، إلى جانب القطاعات الخدمية الأربعة ذات الأولوية، وهي الهندسة المعمارية والخدمات الهندسية، والاستشارات الإدارية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعات الإبداعية. ويعكس ذلك مسار التحرير الاقتصادي الذي تشهده أوزبكستان، واعتماد قاعدتها الصناعية بدرجة كبيرة على الواردات. وقد بلغت صادرات الأردن إلى أوزبكستان نحو 2.3 مليون دولار أمريكي في عام 2023، وفقا لبيانات دائرة الإحصاءات العامة، وتصدرتها الكيماويات بقيمة 1.16 مليون دولار أمريكي، تلتها المستحضرات الصيدلانية بقيمة 0.93 مليون دولار أمريكي. ورغم محدودية هذا المستوى من التجارة، فإنه يتوافق بدرجة جيدة مع القطاعات ذات الأولوية في السوق.

ونظرا إلى أن أوزبكستان دولة حبيسة مزدوجة تعتمد على النقل البري عبر عدة دول عبور، فإن ارتفاع تكاليف الخدمات اللوجستية وتعقيدها يؤثران بصورة مباشرة في فرص النفاذ إلى السوق. ومن ثم، يتطلب هذا السوق اتباع نهج استكشافي في تطوير العلاقات التجارية، مع التركيز في المدى القريب على قطاعي المستحضرات الصيدلانية والكيماويات، اللذين يمثلان قاعدة الحضور الأردني الحالية، إلى جانب تنمية الفرص المتاحة في القطاعات الخدمية ذات الأولوية، بما ينسجم مع أجندة الإصلاح الاقتصادي والتحول الرقمي في أوزبكستان.

## 2. أساسيات السوق

| المؤشر | عدد السكان | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 36.4<br>مليون نسمة<br>(البنك الدولي، 2024) | 121.4<br>مليار دولار أمريكي<br>(البنك الدولي، 2024) | 3,337<br>دولارا أمريكيا<br>(البنك الدولي، 2024) | %6.7<br>(البنك الدولي، 2024) | 36.0<br>مليار دولار أمريكي<br>خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية<br>ITC Trade Map، 2023 |

## 3. الطلب على الواردات في قطاعات السلع والتجارة مع الأردن

| القطاع | الواردات 2023 | معدل النمو السنوي المركب 2019 - 2023 | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|
| الصناعات الهندسية HS 72 – 85 | 13,641.5 مليون دولار أمريكي | %9.2 | 0.00 مليون دولار أمريكي |
| المنتجات الغذائية HS 01 – 24 | 4,285.0 مليون دولار أمريكي | %19.7 | 0.02 مليون دولار أمريكي |
| المستحضرات الصيدلانية HS 30 | 1,629.6 مليون دولار أمريكي | %15.2 | 0.93 مليون دولار أمريكي |
| الكيماويات HS 28+32+34+38 | 1,143.8 مليون دولار أمريكي | %14.7 | 1.16 مليون دولار أمريكي |
| مستحضرات التجميل HS 33 | 344.3 مليون دولار أمريكي | %25.1 | 0.00 مليون دولار أمريكي |
| الأسمدة HS 31 | 184.9 مليون دولار أمريكي | %30.3 | 0.13 مليون دولار أمريكي |
| **الإجمالي (القطاعات ذات الأولوية)** | **21,229.3 مليون دولار أمريكي** | — | **2.24 مليون دولار أمريكي** |

## 4. درجة تركّز السوق وفق مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI

يقيس مؤشر هيرفيندال–هيرشمان (HHI) درجة تركّز قاعدة الدول الموردة في السوق على مقياس يتراوح بين 0 و100. وتشير القيم التي تقل عن 20 إلى أسواق غير مركزة تتسم بتعدد الدول الموردة وارتفاع مستوى المنافسة، بينما تشير القيم بين 20 و40 إلى أسواق متوسطة التركّز، والقيم بين 40 و60 إلى أسواق مركزة، في حين تعكس القيم التي تتجاوز 60 أسواقا احتكارية القلة تهيمن عليها مجموعة محدودة من الدول الموردة. وقد استند احتساب المؤشرات إلى بيانات موردي الدول المستمدة من قاعدة بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة السلعية UN COMTRADE لعام 2023.

**أهم النتائج:** تتراوح درجات تركّز الدول الموردة في القطاعات السلعية ذات الأولوية في أوزبكستان بين الأسواق غير المركزة والأسواق المركزة، حيث تتراوح قيم مؤشر هيرفيندال–هيرشمان بين 8.0 و58.5. وتندرج المستحضرات الصيدلانية بقيمة 8.0، والكيماويات بقيمة 11.7، ومستحضرات التجميل بقيمة 13.2، والمنتجات الغذائية بقيمة 17.9 ضمن فئة الأسواق غير المركزة، بينما تندرج الصناعات الهندسية بقيمة 24.6 ضمن فئة الأسواق متوسطة التركّز، في حين تندرج الأسمدة بقيمة 58.5 ضمن فئة الأسواق المركزة. وفي قطاع الأسمدة، تعتمد فرص النفاذ إلى السوق على تقديم مزايا تنافسية تميز المنتجات الأردنية عن المنتجات القائمة، أو إحلالها محل بعض الموردين الحاليين.

## 5. ميزان التجارة الثنائي

| المؤشر | صادرات الأردن | واردات الأردن | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| القيمة 2023 | 2.26 مليون دولار أمريكي | 3.67 مليون دولار أمريكي | عجز قدره 1.41 مليون دولار أمريكي |

## 6. الإطار التنظيمي للتجارة

| الإطار | التفاصيـل |
|---|---|
| **الاتفاقية المطبقة** | التجارة وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية. وتتمتع أوزبكستان بصفة دولة مراقب في منظمة التجارة العالمية، وتواصل مفاوضات الانضمام إليها دون أن تصبح عضوا كاملا حتى الآن، كما لا توجد اتفاقية تجارة حرة ثنائية بين البلدين. |
| **النفاذ الجمركي** | تطبق التعرفة الجمركية المكافئة لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية. ولا تخضع أوزبكستان للتعرفة الجمركية الخارجية الموحدة للاتحاد الاقتصادي الأوراسي، إذ تقتصر عضويتها فيه على صفة مراقب. |
| **التدابير غير الجمركية** | تسجيل المستحضرات الصيدلانية لدى الجهة الصحية المختصة في أوزبكستان، والحصول على شهادة مطابقة المنتجات الصادرة عن هيئة Uzstandard، والالتزام بوضع البطاقات التعريفية باللغتين الأوزبكية أو الروسية على المنتجات الخاضعة للتنظيم. |

## 7. الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتجارة

| المسار | وسيلة النقل | المدة التقريبية للنقل |
|---|---|---|
| العقبة – أوزبكستان | النقل البحري ثم البري عبر ممرات الخليج وإيران أو البحر الأسود وبحر قزوين. | طويلة ومعقدة، عبر عدة دول عبور نظرا لكونها دولة حبيسة مزدوجة |
| عمان – طشقند | النقل الجوي عبر إحدى محطات الربط. | شحن متعدد الأيام |

**البنية التحتية في سوق الوجهة:** تعد أوزبكستان دولة حبيسة مزدوجة لا تمتلك منفذا بحريا مباشرا، وتعتمد حركة البضائع إليها على النقل البري عبر عدة دول عبور، من خلال ممرات بحر قزوين، أو البحر الأسود، أو ممرات الخليج وإيران. ويؤدي ذلك إلى إطالة مدة النقل وزيادة التكلفة النهائية لوصول البضائع مقارنة بالأسواق الساحلية. ويتولى مطار طشقند الدولي مناولة الشحنات الجوية.

## 8. التقارب الثقافي والعلاقات الدبلوماسية

ترتبط الأردن وأوزبكستان بعلاقات ثنائية آخذة في التطور، تستند إلى عضويتهما المشتركة في منظمة التعاون الإسلامي. وتستخدم اللغتان الأوزبكية والروسية في الأعمال التجارية، فيما تحظى اللغة الروسية بانتشار واسع في التجارة الإقليمية. وتخضع العلاقات التجارية بين البلدين لترتيبات مكافئة لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، إلى جانب آليات التعاون التجاري في إطار منظمة التعاون الإسلامي. ولا تزال العلاقات التجارية الثنائية في مرحلة مبكرة، مع توفر فرص واعدة لتطويرها بالتزامن مع استمرار الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي في أوزبكستان.

## 9. المشهد التنافسي حسب القطاع

### فرص قطاع السلع

**الكيماويات**

**أبرز المنافسين:** روسيا، والصين، والموردون الإقليميون.

**الميزة التنافسية للأردن:** الكيماويات المشتقة من الفوسفات والمعادن، والتي تمثل أكبر صادرات الأردن إلى أوزبكستان بقيمة 1.16 مليون دولار أمريكي، إلى جانب الارتكاز إلى قاعدة راسخة لإنتاج المدخلات المعدنية.

**المستحضرات الصيدلانية**

**أبرز المنافسين:** روسيا، والهند في الأدوية الجنيسة، والصين، والمصنعون في دول آسيا الوسطى.

**الميزة التنافسية للأردن:** قاعدة صناعية راسخة في قطاع المستحضرات الصيدلانية تتمتع بسمعة جيدة من حيث الجودة، إلى جانب وجود قاعدة تصديرية أولية بقيمة 0.93 مليون دولار أمريكي يمكن البناء عليها. سوق استيرادية كبيرة وسريعة النمو (الواردات 1,629.6 مليون دولار أمريكي ومعدل نمو سنوي مركب 15.2 في المائة).

**الأسمدة**

**أبرز المنافسين:** روسيا، والصين، والمنتجون الإقليميون.

**الميزة التنافسية للأردن:** منتجات البوتاس والفوسفات، والإسهام في تنويع مصادر التوريد، رغم امتلاك أوزبكستان قاعدة إنتاج محلية للأسمدة.

**مستحضرات التجميل والمنتجات الغذائية والصناعات الهندسية**

**أبرز المنافسين:** روسيا، والصين، وتركيا، والموردون الإقليميون والدول المجاورة.

**الميزة التنافسية للأردن:** مستحضرات التجميل القائمة على معادن البحر الميت، والمنتجات الغذائية المتوافقة مع متطلبات الحلال، وبعض مكونات الصناعات الهندسية المتخصصة. وتمثل هذه القطاعات فرصا واعدة لدخول السوق، في ظل محدودية الحضور الأردني الحالي، مع ملاحظة أن قطاعي مستحضرات التجميل والأسمدة يسجلان معدلات نمو مرتفعة في الواردات بلغت 25.1 و 30.3 في المائة على التوالي.

### فرص قطاع الخدمات

تشمل القطاعات الخدمية ذات الأولوية في أوزبكستان الهندسة المعمارية والهندسية، والاستشارات الإدارية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعات الإبداعية، انسجاما مع برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تنفذه الحكومة. وتسهم استراتيجية أوزبكستان 2030، بوصفها الإطار الوطني الرئيس للتنمية، إلى جانب برنامج واسع للخصخصة والاستثمار العام، في زيادة الطلب على خدمات الهندسة، وتصميم البنية التحتية، والاستشارات المؤسسية، والحوكمة.

وفي قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تدعم استراتيجية أوزبكستان الرقمية 2030، إلى جانب مدينة تكنولوجيا المعلومات في طشقند IT Park، نمو الاقتصاد الرقمي، حيث بلغت صادرات قطاع تكنولوجيا المعلومات نحو 280 مليون دولار أمريكي في عام 2023. أما في قطاع الصناعات الإبداعية، فيستهدف قانون الاقتصاد الإبداعي رفع مساهمة هذا القطاع إلى 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030. وتمتلك الشركات الأردنية خبرات عملية في تنفيذ المشاريع في دول الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما يؤهلها للاستفادة من هذه الفرص، مع بقاء الانخراط في السوق الأوزبكية في هذه المرحلة ذا طابع استكشافي.الصناعات الإبداعية

## 10. المعارض والفعاليات التجارية الرئيسية

**المعرض الدولي للمعدات الطبية UzMedExpo**

طشقند

15 – 17 أيلول 2026

المعرض الدولي للرعاية الصحية والمستحضرات الصيدلانية في أوزبكستان، تنظمه IEG Uzbekistan، ويجمع الموردين الدوليين مع أسواق الرعاية الصحية المتنامية في آسيا الوسطى، مما يجعله منصة مناسبة لدعم صادرات الأردن من المستحضرات الصيدلانية.



ملف تعريف السوق

# كازاخستان

**القطاعات ذات الأولوية:** السلع: المستحضرات الصيدلانية، والكيماويات، والأسمدة، والمنتجات الغذائية، ومستحضرات التجميل، والصناعات الهندسية. الخدمات: الهندسة المعمارية والهندسية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعات الإبداعية.

## 1. الملخص الاستراتيجي

تعد كازاخستان أكبر اقتصاد في آسيا الوسطى، وهي من الأسواق ذات الأولوية للأردن في ستة قطاعات سلعية تشمل المستحضرات الصيدلانية، والكيماويات، والأسمدة، والمنتجات الغذائية، ومستحضرات التجميل، والصناعات الهندسية، إلى جانب ثلاثة قطاعات خدمية ذات أولوية، هي الهندسة المعمارية والهندسية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعات الإبداعية. ويعكس ذلك القدرة الاستيرادية الكبيرة التي يوفرها اقتصادها المعتمد على قطاع النفط، إلى جانب توجهها نحو تنويع القاعدة الصناعية. وقد بلغت صادرات الأردن إلى كازاخستان نحو 1.8 مليون دولار أمريكي في عام 2023، وفقا لبيانات دائرة الإحصاءات العامة، وتصدرتها المنتجات الغذائية بقيمة 1.23 مليون دولار أمريكي، تلتها المستحضرات الصيدلانية بقيمة 0.27 مليون دولار أمريكي. ورغم محدودية حجم التجارة بين البلدين، فإن الصادرات الأردنية تتركز في قطاعات تندرج ضمن أولويات السوق، كما يحقق الأردن فائضا محدودا في الميزان التجاري مع كازاخستان. وتتميز أسواق الواردات في كازاخستان بكبر حجمها وارتفاع معدلات نموها، ولا سيما في الصناعات الهندسية التي بلغت وارداتها 21,105.8 مليون دولار أمريكي، والمنتجات الغذائية 6,192.2مليون دولار أمريكي، والكيماويات 2,499.6 مليون دولار أمريكي بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 15.0 في المائة، والمستحضرات الصيدلانية 1,951.7 مليون دولار أمريكي بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 14.0 في المائة .

كازاخستان دولة حبيسة وعضوا في الاتحاد الجمركي للاتحاد الاقتصادي الأوراسي، فإن النفاذ إلى سوقها يواجه تحديين رئيسيين يتمثلان في تطبيق التعرفة الجمركية الخارجية الموحدة للاتحاد، وارتفاع تكاليف الخدمات اللوجستية البرية. ومن ثم، يتطلب تطوير العلاقات التجارية مع هذا السوق اتباع نهج استكشافي، مع التركيز في المرحلة الحالية على المنتجات الغذائية، والمستحضرات الصيدلانية، والكيماويات، بوصفها أكثر نقاط الدخول واقعية للأردن.

## 2. أساسيات السوق

| المؤشر | عدد السكان | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 20.6<br>مليون نسمة<br>(البنك الدولي، 2024) | 291.5<br>مليار دولار أمريكي<br>(البنك الدولي، 2024) | 14,155<br>دولارا أمريكيا<br>(البنك الدولي، 2024) | %5.0<br>(البنك الدولي، 2024) | 61.2<br>مليار دولار أمريكي<br>خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية<br>ITC Trade Map ، 2023 |

## 3. الطلب على الواردات في قطاعات السلع والتجارة مع الأردن

| القطاع | الواردات 2023 | معدل النمو السنوي المركب 2019 - 2023 | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|
| الصناعات الهندسية HS 72 – 85 | 21,105.8 مليون دولار أمريكي | %5.5 | 0.00 مليون دولار أمريكي |
| المنتجات الغذائية HS 01 – 24 | 6,192.2 مليون دولار أمريكي | %12.3 | 1.23 مليون دولار أمريكي |
| الكيماويات HS 28+32+34+38 | 2,499.6 مليون دولار أمريكي | %14.9 | 0.00 مليون دولار أمريكي |
| المستحضرات الصيدلانية HS 30 | 1,951.7 مليون دولار أمريكي | %14.0 | 0.27 مليون دولار أمريكي |
| مستحضرات التجميل HS 33 | 751.9 مليون دولار أمريكي | %17.0 | 0.00 مليون دولار أمريكي |
| الأسمدة HS 31 | 206.5 مليون دولار أمريكي | %11.0 | 0.15 مليون دولار أمريكي |
| **الإجمالي (القطاعات ذات الأولوية)** | **32,707.7 مليون دولار أمريكي** | — | **1.65 مليون دولار أمريكي** |

## 4. درجة تركّز السوق وفق مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HII

يقيس مؤشر هيرفيندال–هيرشمان (HHI) درجة تركّز قاعدة الدول الموردة في السوق على مقياس يتراوح بين 0 و100. وتشير القيم التي تقل عن 20 إلى أسواق غير مركزة تتسم بتعدد الدول الموردة وارتفاع مستوى المنافسة، بينما تشير القيم بين 20 و40 إلى أسواق متوسطة التركّز، والقيم بين 40 و60 إلى أسواق مركزة، في حين تعكس القيم التي تتجاوز 60 أسواقا احتكارية القلة تهيمن عليها مجموعة محدودة من الدول الموردة. وقد استند احتساب المؤشرات إلى بيانات موردي الدول المستمدة من قاعدة بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة السلعية UN COMTRADE لعام 2023.

**أهم النتائج:** تتراوح درجات تركّز الدول الموردة في القطاعات السلعية ذات الأولوية في كازاخستان بين الأسواق غير المركزة والأسواق المركزة، حيث تتراوح قيم مؤشر هيرفيندال–هيرشمان بين 7.3 و52.2. وتندرج المستحضرات الصيدلانية بقيمة 7.3، ومستحضرات التجميل بقيمة 10.9، والصناعات الهندسية بقيمة 17.7 ضمن فئة الأسواق غير المركزة، بينما تندرج الكيماويات بقيمة 22.0، والمنتجات الغذائية بقيمة 25.8 ضمن فئة الأسواق متوسطة التركّز، في حين تندرج الأسمدة بقيمة 52.2 ضمن فئة الأسواق المركزة. ونظرا لعضوية كازاخستان في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، فإن سوقها تعتمد بدرجة كبيرة على الواردات من روسيا والدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الجمركي. ولذلك، فإن دخول السوق الكازاخستانية يتطلب إزاحة الموردين الراسخين داخل تكتل يتمتع بحماية جمركية، أو منافستهم بميزات تنافسية واضحة.

## 5. ميزان التجارة الثنائي

| المؤشر | صادرات الأردن | واردات الأردن | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| القيمة 2023 | 1.77 مليون دولار أمريكي | 1.20 مليون دولار أمريكي | فائض قدره 0.57 مليون دولار أمريكي |

## 6. الإطار التنظيمي للتجارة

| الإطار | التفاصيـل |
|---|---|
| **الاتفاقية المطبقة** | التجارة وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار منظمة التجارة العالمية، ولا توجد اتفاقية تجارة حرة ثنائية بين البلدين. وتعد كازاخستان عضوا في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي والاتحاد الجمركي التابع له. |
| **النفاذ الجمركي** | تطبق التعرفة الجمركية الخارجية الموحدة للاتحاد الاقتصادي الأوراسي على الصادرات الأردنية، وهو ما يمثل حاجزا هيكليا مقارنة بالسلع ذات المنشأ من دول الاتحاد. |
| **التدابير غير الجمركية** | الامتثال للوائح الفنية للاتحاد الاقتصادي الأوراسي وإثبات المطابقة من خلال علامة المطابقة الأوراسية EAC، وتسجيل المستحضرات الصيدلانية وفقا للنظام الموحد لسوق الأدوية في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، والالتزام بوضع البطاقات التعريفية باللغتين الروسية أو الكازاخية، والحصول على شهادة أو إقرار المطابقة للمنتجات الخاضعة للتنظيم. |

## 7. الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتجارة

| المسار | وسيلة النقل | المدة التقريبية للنقل |
|---|---|---|
| العقبة – كازاخستان | النقل البحري ثم البري عبر ممرات البحر الأسود وبحر قزوين أو ممرات الخليج وإيران | طويلة ومعقدة، نظرا لكونها دولة حبيسة |
| عمان – ألماتي / أستانا | النقل الجوي عبر إحدى محطات الربط | شحن متعدد الأيام |

**البنية التحتية في سوق الوجهة:** تعد كازاخستان دولة حبيسة، وتعتمد حركة البضائع إليها على النقل البحري إلى أحد الموانئ الإقليمية عبر البحر الأسود أو بحر قزوين، يتبعه النقل البري، أو على الممرات البرية التي تمر عبر روسيا أو إيران، مما يؤدي إلى زيادة مدة النقل وارتفاع التكلفة النهائية لوصول البضائع إلى السوق. ويتولى مطارا ألماتي وأستانا مناولة الشحنات الجوية، فيما لا يزال الممر الأوسط، المعروف باسم ممر النقل الدولي العابر لبحر قزوين، قيد التطوير، مع استمرار محدودية قدرته الاستيعابية.

## 8. التقارب الثقافي والعلاقات الدبلوماسية

ترتبط الأردن وكازاخستان بعلاقات ثنائية آخذة في التطور، تستند إلى التعاون السياسي والاقتصادي، ويدعمها التمثيل الدبلوماسي بين البلدين. وتستخدم اللغتان الكازاخية والروسية في الأعمال التجارية، فيما تحظى اللغة الروسية بانتشار واسع في التجارة الإقليمية. وتخضع العلاقات التجارية بين البلدين لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار منظمة التجارة العالمية، كما تشكل عضوية كازاخستان في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي إطارا رئيسا ينظم حركة التجارة مع أسواق الاتحاد. ولا تزال العلاقات التجارية الثنائية في مرحلة التطور، مع توفر فرص واعدة لتعزيزها في ظل جهود كازاخستان الرامية إلى تنويع اقتصادها.

## 9. المشهد التنافسي حسب القطاع

### فرص قطاع السلع

#### المنتجات الغذائية

**أبرز المنافسين:** روسيا، والصين، وتركيا، ودول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، والموردون الإقليميون.

**الميزة التنافسية للأردن:** : المنتجات الغذائية المتخصصة وعالية القيمة، ولا سيما الفواكه والمكسرات الصالحة للأكل، التي تمثل أكبر صادرات الأردن إلى كازاخستان بقيمة تقارب 1.2 مليون دولار أمريكي، إلى جانب المنتجات المتوافقة مع متطلبات الحلال التي تلبي احتياجات سوق استهلاكية آخذة في النمو. ( 6,192.2 مليون دولار أمريكي، 12.3+ في المائة )

#### المستحضرات الصيدلانية

**أبرز المنافسين:**روسيا، والهند في الأدوية الجنيسة، وألمانيا، والصين، والمصنعون الإقليميون.

**الميزة التنافسية للأردن:** : قاعدة صناعية راسخة في قطاع المستحضرات الصيدلانية تتمتع بسمعة جيدة من حيث الجودة، إلى جانب وجود قاعدة تصديرية أولية بقيمة 0.27 مليون دولار أمريكي في سوق كبيرة وسريعة النمو، بلغت وارداتها ( 1,951.7 مليون دولار أمريكي + 14.0 في المائة)

#### الكيماويات

**أبرز المنافسين:** روسيا، والصين، ودول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

**الميزة التنافسية للأردن:** الكيماويات المشتقة من الفوسفات والمعادن، والارتكاز إلى قاعدة راسخة لإنتاج المدخلات المعدنية، بما يتناسب مع سوق سريعة النمو، رغم عدم وجود صادرات أردنية حاليا. (2,499.6 مليون دولار أمريكي + 14.9 في المائة )

#### الأسمدة

**أبرز المنافسين:** روسيا، والصين، والمنتجون الإقليميون.

**الميزة التنافسية للأردن:** منتجات البوتاس والفوسفات، والإسهام في تنويع مصادر التوريد.

#### مستحضرات التجميل

**أبرز المنافسين:** روسيا، وفرنسا، والصين، وتركيا، وكوريا الجنوبية.

**الميزة التنافسية للأردن:**المستحضرات القائمة على معادن البحر الميت، والمتمتعة بمكانة متميزة في مجال المنتجات الطبيعية والعناية بالصحة، في سوق سريعة النمو بلغت وارداتها 751.9 مليون دولار أمريكي، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 17.0%، رغم عدم وجود صادرات أردنية إليها في الوقت الراهن، مما يجعلها فرصة جديدة واعدة ضمن القطاعات ذات الأولوية.

#### الصناعات الهندسية

**أبرز المنافسين:**الصين، وروسيا، وألمانيا، وتركيا، وكوريا الجنوبية.

**الميزة التنافسية للأردن:** بعض المنتجات المعدنية المصنعة والمكونات الهندسية المتخصصة، مع المنافسة في سوق تهيمن عليها منتجات دول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي المستفيدة من التعرفة الجمركية الخارجية الموحدة. ولا توجد صادرات أردنية حاليا، مما يجعل هذا القطاع فرصة طويلة الأجل.

### فرص قطاع الخدمات

تشمل القطاعات الخدمية ذات الأولوية في كازاخستان الهندسة المعمارية والهندسية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعات الإبداعية، انسجاما مع توجهات الدولة نحو تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاع الهيدروكربونات. وتسهم برامج التوسع في مشاريع البناء والبنية التحتية في زيادة الطلب على خدمات الهندسة والتصميم، فيما تدعم طموحات الحكومة في مجال التحول الرقمي والتكنولوجيا، والتي ترتكز على مدينة أستانا هب للتكنولوجيا Astana Hub ، فرص نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما يشهد قطاع الصناعات الإبداعية تطورا متواصلا يعزز مكانته ضمن القطاعات ذات الأولوية. وتمتلك الشركات الأردنية خبرات عملية في تنفيذ المشاريع في دول الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما يؤهلها للاستفادة من هذه الفرص، مع بقاء الانخراط في السوق الكازاخستانية في هذه المرحلة ذا طابع استكشافي.

## 10. المعارض والفعالليات التجارية الرئيسية

| | | | |
|---|---|---|---|
| **معرض كازاخستان الدولي للزراعة والمزارع KazAgroFarm**<br>مركز إكسبو الدولي، أستانا | 21 – 23 تشرين الأول 2026 |  | معرض دولي للزراعة والثروة الحيوانية، يغطي المدخلات الزراعية، والأعلاف، والمنتجات البيطرية، ويعد منصة مناسبة لدعم صادرات الأردن من المنتجات الغذائية والأسمدة وتعزيز التواصل مع قطاع الأعمال الزراعي في كازاخستان. |
| **معرض يونايتد الطبي United Medical Expo**<br>مركز إكسبو الدولي، أستانا | 28– 29 تشرين الأول 2026 |  | معرض دولي للمستلزمات الطبية والرعاية الصحية، يتوافق مع أولوية الأردن في قطاع المستحضرات الصيدلانية. |
| **معرض كازاخستان الدولي للرعاية الصحية KIHE – Kazakhstan International Healthcare Exhibition**<br>مركز أتاكنت Atakent للمعارض، ألماتي | 19 – 21 أيار 2027 |  | أكبر معرض للرعاية الصحية والمستحضرات الصيدلانية في آسيا الوسطى، تنظمه ITECA بدعم من وزارة الصحة الكازاخستانية، ويوفر منصة مهمة لتعزيز حضور الشركات الأردنية في قطاع المستحضرات الصيدلانية. |
| **معرض فود إكسبو كازاخستان**<br>مركز أتاكنت Atakent للمعارض، ألماتي | 11 – 13 تشرين الثاني 2026 |  | أبرز معرض للأغذية والمشروبات في آسيا الوسطى، يخدم سوقا متنامية للمنتجات الغذائية المستوردة والمتخصصة، ويتوافق مع أولوية الأردن في قطاع المنتجات الغذائية. |

ملفات تعريف أسواق

# أمريكا الجنوبية



ملف تعريف السوق

# البرازيل

**القطاعات ذات الأولوية:** السلع: الأسمدة.

## 1. الملخص الاستراتيجي

تعد البرازيل من أهم الأسواق ذات الأولوية للأردن في قطاع الأسمدة، انطلاقا من مكانتها بوصفها أكبر مستورد للأسمدة في العالم، لتلبية احتياجات قطاع زراعي يشكل ركيزة أساسية للإنتاج العالمي من فول الصويا، والذرة، وقصب السكر، والبن. وقد بلغت صادرات الأردن إليها 114.0 مليون دولار أمريكي في عام 2023، وفقا لبيانات دائرة الإحصاءات العامة، مما يجعلها واحدة من أكبر وجهات صادرات الأسمدة الأردنية، والتي تتركز بصورة رئيسة في منتجات البوتاس والفوسفات. ويبلغ حجم سوق واردات البرازيل من الأسمدة نحو 14,642.7 مليون دولار أمريكي في عام 2023، ويعد الأردن أحد موردها إلى جانب روسيا، وكندا، والصين، والمغرب.

وقد أدى اضطراب الإمدادات القادمة من روسيا وبيلاروس بعد عام 2022 إلى زيادة اهتمام المشترين البرازيليين بتنويع مصادر التوريد، مما أوجد فرصة هيكلية حقيقية للأردن. وفي المقابل، يظل طول مسافة النقل، إلى جانب المنافسة السعرية والمنافسة من حيث حجم الإنتاج، من أبرز التحديات التي تواجه الصادرات الأردنية.

## 2. أساسيات السوق

| المؤشر | عدد السكان | الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | إجمالي الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 212.0<br>مليون نسمة<br>(البنك الدولي، 2024) | 2.19<br>تريليون دولار أمريكي<br>(البنك الدولي، 2024) | 10,311<br>دولارا أمريكيا<br>(البنك الدولي، 2024) | %3.4<br>(البنك الدولي، 2024) | 240<br>مليار دولار أمريكي<br>خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية<br>ITC Trade Map ، 2023 |

## 3. الطلب على الواردات في قطاعات السلع والتجارة مع الأردن

| القطاع | الواردات 2023 | معدل النمو السنوي المركب 2019 - 2023 | صادرات الأردن 2023 |
|---|---|---|---|
| الأسمدة HS 31 | 14,642.7 مليون دولار أمريكي | %12.5 | 114.0 مليون دولار أمريكي |
| **الإجمالي (القطاعات ذات الأولوية)** | **14,642.7 مليون دولار أمريكي** | — | **114.0 مليون دولار أمريكي** |

## 4. درجة تركّز السوق وفق مؤشر هيرفيندال–هيرشمان HHI

يقيس مؤشر هيرفيندال–هيرشمان (HHI) درجة تركّز قاعدة الدول الموردة في السوق على مقياس يتراوح بين 0 و100. وتشير القيم التي تقل عن 20 إلى أسواق غير مركزة تتسم بتعدد الدول الموردة وارتفاع مستوى المنافسة، بينما تشير القيم بين 20 و40 إلى أسواق متوسطة التركّز، والقيم بين 40 و60 إلى أسواق مركزة، في حين تعكس القيم التي تتجاوز 60 أسواقا احتكارية القلة تهيمن عليها مجموعة محدودة من الدول الموردة. وقد استند احتساب المؤشرات إلى بيانات موردي الدول المستمدة من قاعدة بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map وقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة السلعية UN COMTRADE لعام 2023.

**أهم النتائج:** يقع سوق واردات الأسمدة في البرازيل ضمن الأسواق غير المركزة، إذ يبلغ مؤشر هيرفيندال–هيرشمان 10.8، ويعتمد على قاعدة واسعة من كبار مصدّري البوتاس والأسمدة النيتروجينية، وفي مقدمتهم روسيا، وكندا، والصين، والمغرب. وقد أدى اضطراب الإمدادات القادمة من روسيا وبيلاروس بعد عام 2022 إلى زيادة توجه المشترين البرازيليين نحو تنويع مصادر التوريد، مما أوجد فرصة هيكلية حقيقية للأردن. وفي ظل حضوره التجاري القائم في السوق، يتمتع الأردن بمكانة تؤهله ليكون موردا بديلا موثوقا، وليس مجرد مورد جديد.

## 5. ميزان التجارة الثنائي

| المؤشر | صادرات الأردن | واردات الأردن | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| القيمة 2023 | 114<br>مليون دولار أمريكي | 470.2<br>مليون دولار أمريكي | عجز قدره<br>356.2<br>مليون دولار أمريكي |

## 6. الإطار التنظيمي للتجارة

| الإطار | التفاصيـل |
|---|---|
| **الاتفاقية المطبقة** | التجارة وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار منظمة التجارة العالمية، ولا توجد اتفاقية تجارة حرة ثنائية بين البلدين. كما تعد البرازيل عضوا في السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية ميركوسور MERCOSUR، ولا توجد اتفاقية نافذة بين الأردن أي أنه لا توجد اتفاقية رسمية تربط الأردن بتجمع ميركوسور تمنحه مزايا تجارية خاصة، مما يعني أن التبادل التجاري يتم وفق القواعد العامة لمنظمة التجارة العالمية دون أي مزايا تفضيلية خاصة بين الطرفين. |
| **النفاذ الجمركي** | تطبق الرسوم الجمركية وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، فيما تخضع الأسمدة عموما لرسوم جمركية منخفضة أو للإعفاء الجمركي، نظرا لاعتماد البرازيل بدرجة كبيرة على استيراد هذه المنتجات. |
| **التدابير غير الجمركية** | تسجيل الأسمدة لدى وزارة الزراعة والثروة الحيوانية البرازيلية MAPA، والالتزام بمتطلبات مطابقة المنتجات ومعايير الجودة، وتقديم الوثائق باللغة البرتغالية. |

## 7. الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للتجارة

| المسار | وسيلة النقل | المدة التقريبية للنقل |
|---|---|---|
| العقبة – سانتوس / باراناغوا | النقل البحري عبر البحر الأحمر وقناة السويس والمحيط الأطلسي، أو عبر رأس الرجاء الصالح | طويلة، عبر النقل البحري لمسافات بعيدة |
| عمان – ساو باولو | النقل الجوي غير المباشر | شحن متعدد الأيام |

**البنية التحتية في سوق الوجهة:** يعد ميناء سانتوس Santos في ولاية ساو باولو أكبر موانئ الحاويات في أمريكا اللاتينية، بينما يعد ميناء باراناغوا من أهم موانئ شحن الأسمدة السائبة والمنتجات الزراعية، ويخدم المناطق الزراعية الرئيسة في وسط وجنوب البرازيل. كما تتولى موانئ ريو غراندي Rio Grande وإيتاكي Itaqui مناولة واردات الأسمدة السائبة الموجهة إلى المناطق الزراعية الجديدة. وتعتمد شحنات الأسمدة الأردنية على النقل البحري لمسافات طويلة انطلاقا من ميناء العقبة.

## 8. التقارب الثقافي والعلاقات الدبلوماسية

ترتبط الأردن والبرازيل بعلاقات تاريخية طويلة، تعززها جالية برازيلية كبيرة من أصول شامية، بما في ذلك أصول أردنية وعربية، مما أسهم في ترسيخ الروابط التجارية والثقافية بين البلدين، ويدعمها التمثيل الدبلوماسي من خلال السفارة الأردنية في برازيليا. وتعد اللغة البرتغالية اللغة الرسمية للحكومة والأعمال التجارية، فيما تستخدم اللغة الإنجليزية في أنشطة التجارة الدولية. وتخضع العلاقات التجارية بين البلدين لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في إطار منظمة التجارة العالمية، ولا توجد اتفاقية تجارة حرة بين الأردن وتجمع ميركوسور. وترتكز العلاقات التجارية الثنائية بصورة رئيسة على تجارة الأسمدة، حيث تعد البرازيل واحدة من أهم أسواق الصادرات الأردنية في هذا القطاع.

## 9. المشهد التنافسي حسب القطاع

### الأسمدة

**أبرز المنافسين:** روسيا في البوتاس والأسمدة النيتروجينية، وكندا في البوتاس، وبيلاروس في البوتاس، والمغرب في الفوسفات، والصين في الأسمدة النيتروجينية.

**الميزة التنافسية للأردن:** منتجات البوتاس والفوسفات، التي تمثل أبرز نقاط القوة في قطاع المعادن الأردني، وتشكل إحدى أكبر تدفقات الصادرات الأردنية إلى البرازيل بقيمة 114.0 مليون دولار أمريكي، إلى جانب العلاقات التجارية الراسخة مع المستوردين البرازيليين، مما يعزز مكانة الأردن موردا موثوقا وغير متأثر بالعقوبات، في ظل توجه المشترين البرازيليين نحو تنويع مصادر التوريد بعيدا عن روسيا وبيلاروس.

## 10. المعارض والفعاليات التجارية الرئيسية

**المعرض الزراعي أغري شو Agrishow**
ريبيراو بريتو، ساو باولو

26 - 30 نيسان 2027

أكبر معرض لتكنولوجيا الزراعة في أمريكا اللاتينية، تنظمه Informa Markets بالتعاون مع الجمعية الوطنية لنشر استخدام الأسمدة ANDA، ويغطي الأسمدة، ومحسنات التربة، والمدخلات الزراعية، مما يجعله منصة استراتيجية تتوافق مباشرة مع أولوية الأردن في قطاع الأسمدة وتعزز حضوره في السوق البرازيلية.

# 7.0

# تقييم تنفيذ المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية الأردنية للتصدير (2023 – 2025)

# 7.1 المقدمة

يعرض هذا الفصل تقييما موجزا لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدير للفترة 2023–2025، ويسلط الضوء على الدروس الرئيسية التي ستسهم في توجيه الاستراتيجية الوطنية الثانية للتصدير NES II للفترة 2026–2029.ويستعرض التقدم المُحرَز على مستوى الفرق الفنية، كما يحدد أبرز التحديات المؤسسية والتنظيمية والمتعلقة بالأسواق التي واجهت المرحلة الأولى، كما يستعرض التدابير والسياسات التي اتخذتها الحكومة لدعم المصدّرين وتحسين بيئة الأعمال.

كذلك، يقدم هذا الفصل لمحة عامة عن مساهمة اتفاقيات التجارة الحرة الأردنية في تعزيز النفاذ إلى الأسواق والأداء التصديري. وتوفر هذه الرؤى مجتمعة فهما واضحا للتنفيذ الفعلي للاستراتيجية، وترسي الأساس لتصميم تدخلات أكثر استهدافا وتأثيرا خلال المرحلة المقبلة.

## 7.2 أبرز التحديات التي واجهت تنفيذ المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للتصدير 2023–2025

خلال المرحلة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدير، واجه المصدرون الأردنيون، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصدرون لأول مرة، مزيجاً معقدا من القيود العالمية والإقليمية والمحلية التي أثرت بشكل مباشر على الأداء التصديري. فقد أسهمت الاضطرابات العالمية، بما في ذلك الحرب في أوكرانيا والصراع في منطقة الشرق الأوسط الأوسع، وارتفاع أسعار الفائدة، وعدم الاستقرار في البحر الأحمر، في زيادة حالة عدم اليقين وارتفاع تكاليف الخدمات اللوجستية. إضافة إلى ذلك، أدى الإغلاق الجزئي لمضيق باب المندب، وهو ممر حيوي تمر عبره 28 في المائة من التدفقات التجارية الأردنية بقيمة 32 مليار دولار أمريكي سنويا خلال الفترة 2020–2022، إلى حدوث تأخيرات كبيرة، وارتفاع أسعار الشحن، وظهور تحديات تشغيلية للمصدرين، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستعد للتصدير لأول مرة.

كما برزت قيود محلية أسهمت في إيجاد تحديات على مستوى التنفيذ عبر الجوانب المؤسسية والفنية. فعلى الرغم من إنجاز 61 في المائة من أصل 94 نشاطا مدرجا في خطة عمل عام 2023، شهد عدد من المهام الأساسية، مثل تحديث بيانات صادرات الخدمات وإعداد الأدلة الفنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تأخيرات في التنفيذ. وفي عام 2024، تحسن مستوى التنفيذ بشكل ملحوظ ليصل إلى 83 في المائة من إجمالي الأنشطة المخطط لها، إلا أن التفاوت بين القطاعات استمر، حيث لم ينجز فريق الخدمات سوى 50 في المائة من الأنشطة الموكلة إليه. ويتم تنفيذ الاستراتيجية من خلال خمس لجان فنية للاستراتيجية الوطنية للتصدير تشمل تعزيز الصادرات، وتيسير التجارة، والأطر التنظيمية، والجودة، والخدمات، ويرأس كل لجنة قائد فريق محدد، وتعمل جميعها تحت الإشراف العام لوزارة الصناعة والتجارة والتموين، فيما تتولى مديرية التجارة الخارجية مهام الأمانة العامة لضمان التخطيط والمتابعة والتنفيذ بكفاءة.

ومن المهم الإشارة إلى أن الفرق الفنية أدت دورا محوريا في دفع التنفيذ المنسق للاستراتيجية. وأسفرت جهودها عن عدد من الإنجازات الرئيسية، من بينها تحسين لوحات متابعة الخدمات اللوجستية، وإعداد خرائط شاملة للتدابير غير الجمركية، وتعزيز الأدلة الإرشادية الخاصة بتقييم المطابقة، وتطوير برامج التدريب على الجاهزية للتصدير، وتحديث أنظمة البيانات الخاصة برصد صادرات الخدمات.

كما أفاد المصدّرون باستمرار وجود قيود تتعلق بمتطلبات المطابقة الفنية، وارتفاع تكاليف الإمتثال والاختبارات، وعدم اتساق إجراءات التوثيق، والصعوبات المرتبطة بإجراءات العبور عبر الحدود. كذلك واجهت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات في الإمتثال لمعايير الجودة الدولية، ومحدودية الوصول إلى معلومات الأسواق، وارتفاع تكاليف المدخلات المستوردة. وأدت هذه العوامل مجتمعة إلى انخفاض مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في برامج التصدير والحد من تحقيق الأهداف الكاملة للمرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للتصدير.

## 7.3 السياسات والتشريعات والإجراءات الحكومية لتعزيز الصادرات والاستثمار والاقتصاد وتمكين المرأة و الاستدامة البيئية

على الرغم من الظروف العالمية الصعبة، واصلت الحكومة الأردنية تنفيذ مجموعة واسعة من الإصلاحات السياسية والتنظيمية والمؤسسية لتعزيز بيئة الاستثمار، ورفع القدرة التنافسية للصادرات، ودعم التحديث الاقتصادي. وقد أسهم إطلاق رؤية التحديث الاقتصادي 2023–2033 وبرنامجها التنفيذي للفترة 2023–2025 في وضع خارطة طريق موحدة طويلة الأجل تركز على تسريع النمو الاقتصادي، وتحسين جودة الحياة، وتعزيز الاستدامة.

ولدعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي، فعّلت الحكومة صندوق دعم وتطوير الصناعة بموجب النظام رقم 45 لسنة 2022، مع تخصيص 30 مليون دينار أردني سنويا لخفض تكاليف الإنتاج، ودعم تطوير المنتجات، وتوسيع النفاذ إلى الأسواق. كما شملت التدابير الإضافية لدعم القطاع الصناعي خلال عام 2024 إصدار تعليمات جديدة لبرامج التوسع في الصادرات وإطلاق مشروع وطني لتوزيع الغاز الطبيعي بهدف خفض تكاليف الطاقة على المصنعين.

وركزت إصلاحات بيئة الاستثمار على قانون البيئة الاستثمارية رقم 21 لسنة 2022 والأنظمة الصادرة بموجبه خلال عام 2023، والتي أسهمت في تبسيط إجراءات الترخيص، وتقليص مدة الموافقات من 30 يوما إلى 15 يوما، ودمج الخدمات الرقمية المقدمة للمستثمرين، وتوسيع نطاق القطاعات المؤهلة للحصول على الحوافز.

كما وفر إطلاق منصة Invest in Jordan بوابة رقمية شاملة للمستثمرين. وأسهمت التحديثات التشريعية، بما في ذلك التعديلات على قانون الشركات، وقانون الشراكات، والأنظمة المتعلقة بالضرائب، في مواءمة بيئة الأعمال بصورة أكبر مع رؤية التحديث الاقتصادي.

وساندت إصلاحات سوق العمل جهود خلق فرص العمل وتعزيز الإدماج الاقتصادي للمرأة من خلال البرنامج الوطني للتشغيل، والتعديلات على قانون العمل، واستحداث أنظمة العمل المرن، وتخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحفيز تشغيل الشباب.

ومن أبرز هذه الإصلاحات إزالة القيود المفروضة على عمل المرأة في المناوبات الليلية، بما يدعم المساواة بين الجنسين ويتماشى مع الأولويات الشاملة للاستراتيجية الوطنية للتصدير.

كما تعززت القدرة على الصمود البيئي من خلال اعتماد السياسة الوطنية للتغير المناخي 2022–2030، التي تهدف إلى خفض الانبعاثات، وحماية الموارد الطبيعية، وتعزيز التكيف مع التغير المناخي في قطاعات مثل الزراعة والمياه والخدمات اللوجستية، بما ينسجم مع متطلبات الاستدامة العالمية التي تحظى باهتمام متزايد في الأسواق الدولية.

# 7.4 اتفاقيات التجارة الحرة ودورها في تعزيز اندماج الأردن في الأسواق العالمية

شكلت شبكة اتفاقيات التجارة الحرة الواسعة التي يرتبط بها الأردن إحدى الركائز الأساسية لتنمية الصادرات الوطنية، حيث أسهمت في تنويع فرص النفاذ إلى الأسواق، وتعزيز القدرة التنافسية، وتوسيع الفرص أمام المنتجات الصناعية والزراعية. وتعكس هذه الاتفاقيات، التي تم توقيعها ودخلت حيز التنفيذ على مدى ما يقارب ثلاثة عقود، آثارا ملموسة على الأداء التصديري للأردن في الأسواق الرئيسية.

### 7.4.1 اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تم توقيع الاتفاقية بتاريخ 1997/2/19 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1998، وأسهمت بشكل كبير في تعميق التكامل التجاري للأردن مع الأسواق العربية. وارتفعت الصادرات من 1.5 مليار دولار أمريكي قبل الاتفاقية إلى 4.4 مليار دولار أمريكي في عام 2023، مدفوعة بشكل رئيسي بالمنتجات الغذائية والمنسوجات.

### 7.4.2 اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأردن

تم توقيع الاتفاقية بتاريخ 1997/11/24 ودخلت حيز التنفيذ في عام 2002، وأسهمت بصورة كبيرة في تحسين نفاذ الأردن إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. وارتفعت الصادرات من 18 مليون دولار أمريكي إلى 653.4 مليون دولار أمريكي في عام 2023، مع بروز الأدوية والمنتجات الزراعية كأهم فئات الصادرات.

### 7.4.3 اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية

تم توقيع الاتفاقية بتاريخ 2000/10/24، ودخلت حيز التنفيذ في عام 2001، وتعد من أكثر الاتفاقيات تحولا وتأثيرا بالنسبة للأردن. وقد ارتفعت الصادرات من 63 مليون دولار أمريكي إلى 1.9 مليار دولار أمريكي في عام 2023، مدفوعة بصادرات المنسوجات والملابس الجاهزة.

### 7.4.4 اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة

تم توقيع الاتفاقية بتاريخ 2001/5/21 ودخلت حيز التنفيذ في عام 2002، وأسهمت في دعم نمو الصادرات الصناعية ذات القيمة العالية. وارتفعت الصادرات من 11.8 مليون دولار أمريكي إلى 158.7 مليون دولار أمريكي في عام 2023، بقيادة الأدوية والأسمدة والمجوهرات.

### 7.4.5 اتفاقية أغادير

تم توقيع الاتفاقية بتاريخ 2004/2/25 ودخلت حيز التنفيذ في عام 2007، وعززت الروابط التجارية للأردن مع الاقتصادات العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط. ونمت الصادرات من 35.3 مليون دولار أمريكي إلى 246.9 مليون دولار أمريكي في عام 2023، مدعومة بالمنتجات الغذائية والفوسفات.

### 7.4.6 اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وسنغافورة

تم توقيع الاتفاقية بتاريخ 2004/5/16 ودخلت حيز التنفيذ في عام 2005، وأسهمت في توسيع نفاذ الأردن إلى الأسواق الآسيوية. وارتفعت الصادرات من 2.2 مليون دولار أمريكي إلى 21 مليون دولار أمريكي في عام 2023، وبشكل رئيسي في الأسمدة والمواد الخام.

### 7.4.7 اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وكندا

تم توقيع الاتفاقية بتاريخ 2009/6/28 ودخلت حيز التنفيذ في عام 2012، وأسهمت بشكل ملحوظ في توسيع صادرات الأسمدة والمواد الكيميائية، حيث ارتفعت من 10 مليون دولار أمريكي إلى 126.7 مليون دولار أمريكي في عام 2023.

### 7.4.8 اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والمملكة المتحدة

تم توقيع الاتفاقية بتاريخ 2019/5/11 ودخلت حيز التنفيذ في عام 2021، وأسهمت في الحفاظ على نفاذ المنتجات الأردنية إلى الأسواق البريطانية بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. وارتفعت الصادرات من 24.4 مليون دولار أمريكي في عام 2019 إلى 82.8 مليون دولار أمريكي في عام 2023، وتصدرت الألبسة والملابس الجاهزة HS 61 قائمة الصادرات، تلتها الفواكه والمكسرات الصالحة للأكل بفارق كبير.

### 7.4.9 اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الأردن ودولة الإمارات العربية المتحدة

تم توقيع الاتفاقية بتاريخ 2024/6/10 ودخلت حيز التنفيذ في 2025/5/15، ومن المتوقع أن تسهم في تسريع النمو في القطاعات ذات الأولوية، وتعزيز تكامل سلاسل التوريد، وتعميق العلاقات الثنائية في مجالي التجارة والاستثمار.

وقد بلغت صادرات الأردن إلى دولة الإمارات العربية المتحدة 500.6 مليون دولار أمريكي في عام 2024، مقارنة بـ 477.2 مليون دولار أمريكي في عام 2023، في حين تستهدف الاتفاقية رفع حجم التجارة الثنائية بين البلدين إلى 8 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2032.

## 7.5 الدعم الموجه لقطاع الخدمات والقطاع الصناعي والاستثمار ضمن الاستراتيجية الوطنية للتصدير

في إطار التزامها بتعزيز القدرة التنافسية للصادرات الأردنية، قدمت الاستراتيجية الوطنية للتصدير إطارا شاملا للدعم يستهدف القطاعات الإنتاجية والخدمية الرئيسية في المملكة. وقد صُمم هذا الإطار ليس فقط لمعالجة فجوات القدرات المباشرة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنما أيضا لإيجاد آليات مستدامة تعزز الجاهزية للتصدير، وتُنوع الأسواق، وتُحسّن الامتثال للمعايير الدولية.

ومن خلال مزيج من الحوافز المالية، والمساعدة الفنية، والتنسيق المؤسسي، تؤكد الاستراتيجية الوطنية للتصدير حصول كل من القطاعين الصناعي والخدمي على دعم منظم قائم على النتائج ومتوافق مع الأهداف الأوسع للتحديث الاقتصادي والنمو القائم على التصدير، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز القطاع الصناعي باعتباره المحرك الرئيسي لتوسيع الصادرات.

فقد نفذت الاستراتيجية الوطنية للتصدير برامج دعم موجهة للمصدّرين في القطاعين الصناعي والخدمي، شملت برنامج تنشيط صادرات الخدمات الاستشارية « استشارة Istishara »، الذي قدم منحا بقيمة 7,000 دينار أردني لإجراء دراسات الأسواق، ومنحا بقيمة 25,000 دينار أردني لتنفيذ خطط التصدير، إلى جانب حوافز إضافية للمصدرين لأول مرة.

كما استفاد المصدرون في القطاع الصناعي من برنامج منح تسريع الصادرات Export Acceleration Grant Program للفترة 2023–2025، الذي خصص 5 مليون دينار أردني لتقديم 152 منحة. ودعمت المرحلة الأولى 100 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بمنح بلغت 16,000 دينار أردني لإجراء بحوث الأسواق، فيما دعمت المرحلة الثانية 52 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بمنح تصل إلى 50,000 دينار أردني لتنفيذ خطط التصدير.

# 8.0

# التحديات التي تواجه الصادرات الأردنية في إطار الاستراتيجية الوطنية للتصدير الثانية (2026–2029)

# 8.1 المقدمة

يتأثر أداء الصادرات الأردنية بمجموعة من العوامل الفنية والتنظيمية والمؤسسية والسوقية التي تحدد قدرة الشركات، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، على التوسع وتنويع صادراتها والحفاظ على قدرتها التنافسية في الأسواق الإقليمية والعالمية.

ومع الانتقال إلى القسم الذي يستعرض أنشطة وأولويات **الاستراتيجية الوطنية للتصدير في المرحلة الثانية 2026–2029**، تجدر الإشارة إلى أنه تم تنفيذ برنامج مشاورات شاملة طوال عام 2025 لضمان مواءمة الاستراتيجية الجديدة بصورة كاملة مع احتياجات القطاع الخاص، ومتطلبات الأسواق، والتطورات المستجدة في التجارة العالمية.

ويستند هذا القسم إلى الأدلة والمخرجات التي تم جمعها من خلال ورشة مجموعة التركيز الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة التي عُقدت في 10 تموز 2025، وورش المشاورات الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للتصدير الثانية التي عُقدت في 15 و19 تشرين الأول 2025 بشأن القضايا المرتبطة بالتصدير، إلى جانب جلسات الحوار القطاعية مع المصدرين الصناعيين في قطاعات الصناعات الغذائية، والكيماويات، ومستحضرات التجميل، والبلاستيك، والتعبئة والتغليف، والمجوهرات، والإلكترونيات، والمنتجات الهندسية، بالإضافة إلى ورش العمل الخاصة بقطاعات الخدمات التي شملت الهندسة والعمارة، والخدمات الاستشارية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما تم الاستفادة من الرؤى المستخلصة من المشاورات الثنائية ومن التشخيصات القطاعية الواردة في الفصلين الرابع والخامس من الاستراتيجية الوطنية الثانية للتصدير.

وتشكل هذه المدخلات مجتمعة قاعدة الأدلة الأساسية لتحديد أبرز التحديات والفرص التي تواجه المصدّرين الأردنيين.

ولدعم عملية صنع السياسات بصورة أكثر فعالية، تم تصنيف التحديات التي طرحتها الشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن أربع فئات تحليلية رئيسية:

- التحديات الفنية ومتطلبات الامتثال.
- التحديات المتعلقة بالدعم الحكومي والمؤسسي
- تحديات النفاذ إلى الأسواق والوصول التجاري
- التحديات العامة المشتركة بين مختلف القطاعات.

وتتوافق هذه الفئات مع الأطر الدولية لتعزيز تنافسية الصادرات، بما يضمن إمكانية ربط التدخلات اللاحقة للاستراتيجية الوطنية الثانية للتصدير بصورة مباشرة بالجهات المسؤولة، والجداول الزمنية للتنفيذ، والنتائج المتوقعة.

ولا يقتصر هذا الفصل على تحديد التحديات، بل يستعرض أيضا فرص التصدير الناشئة عن اتجاهات الطلب العالمي، والتحولات الاقتصادية الإقليمية، والمزايا التنافسية الخاصة بكل قطاع، وذلك استنادا إلى مخرجات ورش مشاورات الاستراتيجية الوطنية الثانية للتصدير وتحليل الأسواق الوارد في الفصلين الرابع والخامس.

وأخيرا، يتضمن الفصل تحليلا موحدا لعناصر القوة والضعف والفرص والتهديدات للقطاعين الصناعي والخدمي، بهدف توضيح كيفية تفاعل نقاط القوة والضعف الداخلية في الأردن مع الفرص والتهديدات الخارجية، وبما يضمن وضع التحديات الواردة في هذا الفصل ضمن سياق استراتيجي متكامل وربطها بصورة مباشرة بصياغة الأهداف الاستراتيجية وخطة العمل الخاصة بالاستراتيجية الوطنية الثانية للتصدير.

## 8.1.1 التحديات الفنية وتحديات متطلبات الامتثال

تشير التحديات الفنية وتحديات متطلبات الامتثال إلى قدرة المصدّرين على الوفاء بالمعايير واللوائح التنظيمية ومتطلبات الشهادات والفحوصات وآليات التتبع وصيغ الوثائق وبروتوكولات تقييم المطابقة التي تفرضها الدول المستوردة. وتؤثر هذه التحديات بصورة مباشرة على قدرة الشركات على النفاذ إلى الأسواق ذات القيمة العالية، ولا سيما الأسواق التي تتمتع بأطر تنظيمية صارمة مثل الاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، ودول مجلس التعاون الخليجي.

يلخص الجدول رقم (23) في هذا القسم جميع العوائق الفنية والتنظيمية التي حددتها الشركات الصغيرة والمتوسطة من القطاعين الصناعي والخدمي، مع إبراز المجالات ذات الأولوية التي تتطلب تدخلا فنيا عاجلا أو إصلاحات تنظيمية لتعزيز القدرة التصديرية وتحسين النفاذ إلى الأسواق الدولية.

# القطاع الصناعي

## الصناعات الغذائية

| التحدي الفني والتنظيمي | الأولوية | الفرصة |
|---|---|---|
| لم تحصل الأردن حتى الآن على اعتماد كدولة مدرجة لتصدير المنتجات الغذائية المركبة ومنتجات الألبان واللحوم إلى الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وذلك نتيجة وجود فجوات في أنظمة التتبع الوطنية، وخطط مراقبة متبقيات المبيدات والملوثات، وأنظمة الرقابة البيطرية الرسمية. وأكدت الشركات الصغيرة والمتوسطة أن ذلك يشكل عائقاً كاملاً أمام دخول هذه الأسواق. | مرتفعة | يتيح تحقيق الامتثال الوطني من خلال تطبيق أنظمة التتبع وخطط مراقبة المتبقيات وتعزيز الرقابة الرسمية الوصول إلى الأسواق المنظمة ذات القيمة العالية، والتي تشهد نموا متزايدا في الطلب على المنتجات الغذائية المتوسطية والأغذية المصنعة. |
| تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة تأخيرات طويلة وارتفاعا في تكاليف الفحوصات المخبرية، بما في ذلك الفحوصات الميكروبيولوجية والكيميائية واختبارات مدة الصلاحية، مما يؤدي إلى تأخير الشحنات وزيادة التكاليف التشغيلية. | مرتفعة | يسهم التوسع في المختبرات المعتمدة في تقليص زمن تجهيز الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق الإقليمية التي تعتمد على سرعة التوريد. |
| تشكل التكلفة المرتفعة لشهادات سلامة الغذاء الإلزامية، مثل نظام تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة HACCP وشهادات الأيزو ISO، ولا سيما تكاليف تجديدها، عائقا أمام المصدّرين الجدد لاستيفاء متطلبات الاستيراد | مرتفعة | تمكن برامج دعم الحصول على الشهادات، الشركات الصغيرة والمتوسطة من دخول الأسواق ذات الهوامش الربحية الأعلى التي تعطي الأولوية للمورّدين الحاصلين على شهادات معتمدة. |

## مستحضرات التجميل

| التحدي الفني والتنظيمي | الأولوية | الفرصة |
|---|---|---|
| تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة رفضا متكررا لملفات تسجيل المنتجات في المنصات التنظيمية لدول مجلس التعاون الخليجي بسبب عدم وضوح متطلبات الوثائق أو تغيرها المستمر. | مرتفعة | يسهم توحيد ممارسات إعداد الوثائق في رفع معدلات قبول المنتجات وتمكين الشركات من دخول أسواق العناية الشخصية سريعة النمو في المنطقة. |
| تشير الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى عدم وضوح أو عدم اتساق إجراءات التعامل مع مواد التغليف الصديقة للبيئة لدى الجهات الجمركية، مما يؤدي إلى تأخير التخليص أو إعادة تصنيف المنتجات أو إخضاعها لفحوصات إضافية. | متوسطة | يؤدي توحيد الإجراءات الخاصة بالتغليف المستدام إلى تعزيز قدرة الأردن على المنافسة في الأسواق التي تفضل المنتجات المتوافقة مع متطلبات الاستدامة. |

## الكيماويات والمنظفات

| التحدي الفني والتنظيمي | الأولوية | الفرصة |
|---|---|---|
| تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في إعداد ملفات السلامة الفنية والوثائق الكيميائية المطلوبة في الأسواق ذات المتطلبات التنظيمية. | متوسطة | يتيح تحسين الوثائق الفنية الوصول إلى الأسواق التي تزداد فيها صرامة متطلبات السلامة والاعتماد على المكونات النظيفة. |

## الإلكترونيات

| التحدي الفني والتنظيمي | الأولوية | الفرصة |
|---|---|---|
| تفتقر الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الإلكترونيات إلى خدمات محلية لفحوصات المطابقة والسلامة، مما يضطرها إلى إجراء الفحوصات في الخارج بتكاليف مرتفعة ويتسبب في تأخير عمليات التصدير | متوسطة | يسهم تعزيز قدرات تقييم المطابقة في دعم الوصول إلى أسواق المشتريات الحكومية وقنوات التوزيع بالجملة في الأسواق الخارجية. |

## المجوهرات

| التحدي الفني والتنظيمي | الأولوية | الفرصة |
|---|---|---|
| يحد غياب نظام دمغة أو شهادة معترف بها لأغراض التصدير من مصداقية المنتجات الأردنية في الأسواق الخارجية. | متوسطة | يسهم اعتماد دمغة معترف بها دولياً في تعزيز مكانة المجوهرات الأردنية في الأسواق الفاخرة وعالية القيمة. |

# قطاع الخدمات

## الهندسة والعمارة

| التحدي الفني والتنظيمي | الأولوية | الفرصة |
|---|---|---|
| لا تتمكن شركات الهندسة والعمارة من استيفاء بعض متطلبات الوثائق الفنية في دول مجلس التعاون الخليجي، مثل نماذج نمذجة معلومات البناء BIM، ومتطلبات الامتثال البيئي، والملفات الهندسية المتخصصة، مما يؤدي إلى خسارة فرص المنافسة على العطاءات. | مرتفعة | يسهم تعزيز قدرات نمذجة معلومات البناء BIM والامتثال الفني في تمكين شركات الهندسة والعمارة ومقدمي الخدمات المرتبطة بقطاع الإنشاءات من تلبية متطلبات المشاريع الدولية والمنافسة على مشاريع البنية التحتية والإنشاءات الكبرى. |

| التحدي الفني والتنظيمي | الأولوية | الفرصة |
|---|---|---|
| لا يعكس نظام التصنيف والترخيص الوطني الحالي الممارسات الهندسية الحديثة، مما يحد من الاعتراف بالشركات الأردنية في الأسواق الخارجية. | مرتفعة | يؤدي تحديث أنظمة التصنيف والترخيص بما يتوافق مع الممارسات الدولية إلى زيادة قبول الشركات الأردنية في أطر العطاءات الإقليمية. |
| تفتقر الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى تغطية تأمين المسؤولية المهنية بالمستويات المطلوبة للمشاركة في العطاءات الدولية، مما يحصر مشاركتها في عقود المقاولة من الباطن منخفضة القيمة. | مرتفعة | تتيح برامج التأمين المحسنة للشركات التقدم كمقاولين رئيسيين والفوز بعقود خدمات ذات قيمة مضافة أعلى. |

| تكنولوجيا المعلومات والخدمات الرقمية | | |
|---|---|---|
| **التحدي الفني والتنظيمي** | **الأولوية** | **الفرصة** |
| تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات تحديات كبيرة في الامتثال لمتطلبات حماية البيانات والأمن السيبراني المتطورة في الأسواق المستهدفة، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تفرض الأنظمة في كثير من الأحيان استضافة البيانات محليا أو إنشاء كيان داخل الدولة أو التعاون مع جهات محلية مرخصة. وتؤدي هذه المتطلبات إلى زيادة تكاليف الامتثال والتعقيد الفني، مما يحد من قدرة الشركات على دخول الأسواق والتوسع فيها. | مرتفعة | يفتح الامتثال لمتطلبات حماية البيانات والأمن السيبراني المجال أمام الشركات للمشاركة في مشاريع التحول الرقمي سريعة النمو في دول مجلس التعاون الخليجي. |

**الجدول 23 التحديات الفنية ومتطلبات الامتثال**

### 8.1.2 التحديات المتعلقة بالدعم الحكومي والمؤسسي

تعكس تحديات الدعم الحكومي والمؤسسي مستوى أداء واستجابة المؤسسات العامة وآليات دعم التصدير في تمكين المصدرين من دخول الأسواق الدولية والمنافسة فيها وتحقيق النمو. وتنشأ هذه التحديات نتيجة وجود فجوات في التنسيق بين الجهات الحكومية، ومحدودية خدمات معلومات الأسواق، والتأخير في إجراءات الموافقات، وعدم كفاية الدعم المقدم من السفارات والملحقيات التجارية، إضافة إلى تشتت برامج تعزيز الصادرات وتعددها.

يوضح الجدول رقم (24) أبرز تحديات الدعم الحكومي والمؤسسي التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما يحدد الفرص المتاحة لتعزيز التنسيق المؤسسي، ورفع مستوى الاستجابة، وتحسين خدمات تسهيل النفاذ إلى الأسواق.

# القطاع الصناعي

## الصناعات الغذائية

| تحدي الدعم الحكومي والمؤسسي | الأولوية | الفرصة |
|---|---|---|
| يتوفر الدعم الحكومي للمصدرين، إلا أن الشركات الصغيرة والمتوسطة ترى أنه "غير كافٍ"، وطالبت بإعادة النظر في الاتفاقيات التجارية، وتنظيم بعثات تصديرية أكثر استهدافاً، وتوفير حوافز أوضح للمصدرين، وتعزيز الدور الاستباقي للملحقيات التجارية. | مرتفعة | يسهم تعزيز المفاوضات التجارية وتنظيم بعثات تصديرية مستهدفة في تحسين النفاذ إلى الأسواق سريعة النمو في أفريقيا وآسيا ودول مجلس التعاون الخليجي. |
| تعتمد الشركات الصغيرة والمتوسطة على الحكومة لاستكمال خطة مراقبة المتبقيات، وتعزيز أنظمة الرقابة البيطرية، وإرساء منظومة التتبع الوطنية المطلوبة لاعتماد الأردن لتصدير المنتجات الغذائية المركبة ومنتجات اللحوم والألبان إلى الأسواق ذات المتطلبات التنظيمية الصارمة مثل الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وكندا. | مرتفعة | يتيح استكمال الأنظمة الوطنية فتح أسواق عالية القيمة أمام المنتجات الغذائية المركبة والمنتجات الغذائية ذات الأصل الحيواني. |

## مستحضرات التجميل والعناية الشخصية

| تحدي الدعم الحكومي والمؤسسي | الأولوية | الفرصة |
|---|---|---|
| برامج الدعم الحالية ليست مخصصة للقطاع، وتفتقر إلى المتابعة، كما أنها موزعة بين وزارة الصناعة والتجارة والتموين، والمؤسسة العامة للغذاء والدواء، ودائرة الجمارك، والجهات المانحة، مما يضعف فعاليتها. | متوسطة | يسهم إنشاء مكتب متخصص لدعم الامتثال في تعزيز النفاذ إلى الأسواق التي تشدد متطلبات حماية البيئة وسلامة المستهلك. |

## الكيماويات والمنظفات

| تحدي الدعم الحكومي والمؤسسي | الأولوية | الفرصة |
|---|---|---|
| محدودية الإرشاد المؤسسي بشأن متطلبات الامتثال الخاصة بالمواد الكيميائية، بما في ذلك بطاقة البيان، ووثائق السلامة، مع غياب الدعم الفني العملي للشركات الصغيرة والمتوسطة. | متوسطة | تسهم مبادرة وطنية للعلامة التجارية في تعزيز تموضع المنتجات الأردنية في الأسواق التي لا يزال الأردن فيها غير معروف كدولة منتجة. |

## الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

| تحدي الدعم الحكومي والمؤسسي | الأولوية | الفرصة |
|---|---|---|
| يحد ضعف الهوية الوطنية للمنتجات الأردنية ومحدودية الدعم المؤسسي من انتشار الإلكترونيات المصنعة في الأردن في الأسواق الخارجية. | متوسطة | تسهم مبادرة وطنية للعلامة التجارية في تعزيز تموضع المنتجات الأردنية في الأسواق التي لا يزال الأردن فيها غير معروف كدولة منتجة. |
| تفتقر الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى منصة حكومية موحدة توفر أحدث المتطلبات واللوائح التنظيمية في الأسواق الخارجية، وغالباً ما تتعرف على قواعد الاستيراد الجديدة من خلال المشترين فقط. | مرتفعة | يسهم إنشاء منصة مركزية للمعلومات التنظيمية في الحد من مخاطر رفض الصادرات ودعم الإمتثال الاستباقي للمتطلبات الجديدة. |

# قطاع الخدمات

## الهندسة والعمارة

| تحدي الدعم الحكومي والمؤسسي | الأولوية | الفرصة |
|---|---|---|
| لا تتوفر دراسات متخصصة لمعلومات الأسواق الخاصة بالقطاع، وتعتمد الشركات على أبحاثها الذاتية بسبب غياب المعلومات الحكومية المنسقة المتعلقة بتأشيرات الدخول، والمتطلبات القانونية، ورسوم العطاءات وغيرها. | مرتفعة | يسهم توفير خدمات معلومات الأسواق في تحسين الوصول إلى فرص إعادة الإعمار ومشاريع البنية التحتية في دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وشرق أفريقيا. |
| لا يوجد دعم مؤسسي لتقديم الاستشارات القانونية، أو إعداد العطاءات، أو الحصول على الشهادات المهنية مثل نمذجة معلومات البناء BIM، رغم أهميتها للمنافسة في العطاءات الدولية. | مرتفعة | تؤدي آليات دعم العطاءات إلى رفع معدلات الفوز في مشاريع الهندسة والتخطيط العمراني المعقدة. |
| نظام تصنيف المكاتب الهندسية الوطني قديم ولا يعكس الممارسات الحديثة، مما يحد من الاعتراف بالمؤهلات الأردنية في الأسواق الخارجية. | مرتفعة | يسهم تحديث نظام التصنيف في تعزيز الاعتراف الدولي بالمكاتب الهندسية الأردنية ورفع قدرتها التنافسية. |

## الخدمات الاستشارية والمهنية

| تحدي الدعم الحكومي والمؤسسي | الأولوية | الفرصة |
|---|---|---|
| لا توجد آلية وطنية لدعم الجاهزية للمشتريات، أو التسجيل ضمن الأطر المعتمدة للجهات المانحة، أو إعداد وثائق الأهلية المطلوبة للمنافسة الدولية. | متوسطة | تسهم برامج دعم الجاهزية للمشتريات في توسيع فرص الوصول إلى أسواق المشتريات التابعة للجهات التنموية الإقليمية والمانحين. |

## الخدمات الاستشارية والمهنية

### تحدي الدعم الحكومي والمؤسسي

لا توجد منصة مركزية توفر التحديثات التنظيمية والقانونية الخاصة بالأسواق الخارجية، مما يضطر الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التعامل مع المتطلبات الأجنبية دون إرشاد مؤسسي.

**الأولوية**

متوسطة

**الفرصة**

يسهم إنشاء مركز للمعلومات التنظيمية في دعم الدخول المبكر إلى الأسواق وتعزيز الإمتثال للمتطلبات التنظيمية.

## تكنولوجيا المعلومات والخدمات الاستشارية

### تحدي الدعم الحكومي والمؤسسي

لا توجد آلية مؤسسية للتحقق من موثوقية الشركاء الدوليين، مما يزيد من مخاطر الأعمال. وطالبت الشركات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء قائمة حكومية للشركاء المعتمدين، بالإضافة إلى تعزيز الدعم للمشاركة في المعارض والفعاليات التجارية

**الأولوية**

مرتفعة

**الفرصة**

تسهم قاعدة بيانات للشركاء المعتمدين في تقليل المخاطر وتعزيز القدرة التنافسية في التعاقدات العابرة للحدود في قطاع الخدمات.

## قطاع الخدمات

### تحدي الدعم الحكومي والمؤسسي

لا توجد منصة مركزية توفر التحديثات التنظيمية والقانونية للأسواق الخارجية، مما يضطر الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التعامل مع المتطلبات الأجنبية دون توجيه مؤسسي.

**الأولوية**

مرتفعة

**الفرصة**

يسهم إنشاء مركز للمعلومات التنظيمية في دعم الدخول المبكر إلى الأسواق وتعزيز الإمتثال للمتطلبات التنظيمية.

# تحديات عامة

## القطاعان الصناعي والخدمي

### تحدي الدعم الحكومي والمؤسسي

تقدم السفارات والملحقيات التجارية دعما محدودا في الأسواق المستهدفة، سواء فيما يتعلق بالترويج للمنتجات والخدمات الأردنية أو بناء الروابط مع المشترين المحتملين.

**الأولوية**

مرتفعة

**الفرصة**

يسهم تعزيز دور السفارات والملحقيات التجارية في زيادة حضور المنتجات الأردنية في أسواق الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي.

## القطاعان الصناعي والخدمي

| تحدي الدعم الحكومي والمؤسسي | الأولوية | الفرصة |
|---|---|---|
| تؤدي التكاليف المرتفعة للمشاركة في المعارض الدولية، بما في ذلك تكاليف الشحن والتخزين ورسوم الأجنحة، إلى جانب غياب الدعم الحكومي، إلى الحد من الظهور العالمي للشركات الأردنية. | مرتفعة | تسهم برامج دعم المشاركة في المعارض في تعزيز حضور المنتجات الأردنية في أسواق التجزئة المتميزة في دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق التي تستهدف الجاليات العربية. |
| تحتوي بوابات ومنصات التصدير الأردنية على بيانات قديمة أو غير دقيقة عن المنتجات والشركات، كما لا تستطيع الشركات الصغيرة والمتوسطة تحديث ملفاتها التعريفية بنفسها. | مرتفعة | يسهم تحديث المنصات الرقمية في تعزيز صورة الصادرات الأردنية وتسهيل تواصل المشترين مع الموردين الموثوقين. |
| يحد ضعف الهوية الوطنية للمنتجات والخدمات الأردنية ومحدودية الدعم المؤسسي من انتشارها في الأسواق الدولية. | مرتفعة | تسهم مبادرة وطنية للعلامة التجارية في تعزيز مكانة المنتجات والخدمات الأردنية في الأسواق التي لا يزال الأردن فيها غير معروف كدولة منتجة ومصدرة. |

## تحديات مشتركة بين القطاعات

## الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للإناث

| تحدي الدعم الحكومي والمؤسسي | الأولوية | الفرصة |
|---|---|---|
| لا تحظى الشركات المملوكة للإناث بتمثيل كافٍ في برامج الحكومة لتعزيز الصادرات، كما تواجه محدودية في الوصول إلى برامج دعم الشهادات، وضعفا في المشاركة والظهور ضمن البعثات التجارية والمعارض الدولية. | مرتفعة | تسهم مسارات الدعم المخصصة للمصدّرين من النساء في تعزيز الشمولية والاستفادة من التوجه العالمي المتزايد لتفضيل الموردين من الشركات المملوكة للإناث. |

**الجدول 24 الدعم الحكومي والمؤسسي**

### 8.1.3 تحديات النفاذ إلى الأسواق والوصول التجاري

تمثل تحديات الوصول إلى الأسواق والتجارة العوائق التي تواجهها الشركات في الوصول إلى المشترين، والمنافسة من حيث السعر والجودة، وتأمين الشركاء والموزعين، وتعزيز حضورهم في الأسواق الخارجية ، والمشاركة في العطاءات، وبناء المصداقية والثقة في الأسواق المستهدفة.

يلخص الجدول في هذا القسم تحديات الوصول إلى الأسواق والفرص المقابلة لها، بما يدعم تصميم برامج مستهدفة لتعزيز الصادرات.

# القطاع الصناعي

## الصناعات الغذائية

| تحدي النفاذ الى الأسواق | الأولوية | الفرصة |
|---|---|---|
| صعوبة المنافسة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي والعراق من حيث الأسعار نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج والتعبئة والتغليف والشحن والخدمات اللوجستية مقارنة بتركيا ومصر. | مرتفعة | يسهم خفض تكاليف الخدمات اللوجستية والتعبئة والتغليف في تعزيز القدرة التنافسية في أسواق التجزئة بدول مجلس التعاون الخليجي والسوق العراقية الآخذة في التوسع. |
| تقلب الطلب في أسواق العراق وليبيا والسودان نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وفرض قيود أو حظر مفاجئ على الاستيراد. | مرتفعة | يسهم تنويع الأسواق نحو وجهات مستقرة وسريعة النمو، مثل شرق أفريقيا والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، في الحد من الاعتماد على الأسواق المتقلبة. |
| عدم القدرة على تلبية متطلبات كبار المشترين المتعلقة بمستويات الخدمة، مثل سرعة إعادة التوريد واستمرارية توفير الكميات المطلوبة، مما يحد من فرص الدخول إلى سلاسل التجزئة وموزعي خدمات الأغذية. | مرتفعة | يسهم تطوير قدرات سلاسل التوريد في تمكين الشركات من الدخول إلى أسواق التجزئة وقطاع الضيافة والمطاعم والمقاهي وخدمات التموين HORECA والمشترين المؤسسيين. |

## مستحضرات التجميل

| تحدي النفاذ الى الأسواق | الأولوية | الفرصة |
|---|---|---|
| ضعف انتشار العلامات التجارية الأردنية على المستوى العالمي ومحدودية موازنات التسويق، مما يصعب المنافسة مع العلامات التجارية الراسخة. | متوسطة | يسهم الاستثمار في بناء العلامة التجارية في فتح فرص جديدة في أسواق الصحة والعناية الشخصية العالمية سريعة النمو. |
| تؤدي التأخيرات والإجراءات الحدودية غير المتوقعة في بعض الأسواق المستوردة، مثل العراق، إلى تقليل موثوقية الموردين لدى الموزعين. | متوسطة | يسهم إنشاء مراكز تخزين إقليمية وتعزيز العلاقات مع الموزعين في تحسين سرعة الوصول إلى الأسواق والاستجابة لاحتياجاتها. |

## المجوهرات

| تحدي النفاذ الى الأسواق | الأولوية | الفرصة |
|---|---|---|
| تحد التكلفة المرتفعة للمشاركة في المعارض الدولية من فرص الوصول إلى المشترين العالميين. | متوسطة | تسهم برامج دعم المشاركة في المعارض في توسيع الوصول إلى أسواق المجوهرات الفاخرة في دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي والمغتربين. |
| ضعف الهوية التسويقية الدولية ومحدودية الحضور العالمي يؤدي إلى صعوبة اختراق الشرائح السوقية الفاخرة. | متوسطة | يسهم تطوير علامة وطنية للمجوهرات مستوحاة من التراث الأردني في تعزيز مكانتها في الأسواق الفاخرة. |

## الإلكترونيات

| تحدي النفاذ الى الأسواق | الأولوية | الفرصة |
|---|---|---|
| محدودية شبكات الموزعين والاعتماد الكبير على العلاقات الشخصية يحدان من الدخول إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وأفريقيا. | مرتفعة | يسهم التشبيك المنظم بين الشركات في تعزيز الوصول إلى الطلب الإقليمي على المنتجات الإلكترونية الصناعية. |
| انخفاض الوعي بالمنتجات الإلكترونية المصنعة في الأردن يؤدي إلى تردد المشترين وتقليص حجم الطلبات. | متوسطة | تسهم حملات الترويج الوطنية المنسقة في تعزيز الثقة بالمنتجات الأردنية وزيادة فرص التوريد والمشتريات. |

## الكيماويات والمنظفات

| تحدي النفاذ الى الأسواق | الأولوية | الفرصة |
|---|---|---|
| صعوبة المنافسة مع المنتجين منخفضي التكلفة في الأسواق الإقليمية، مما يحد من النفاذ إلى الأسواق الحساسة للأسعار | متوسطة | يتيح التركيز على المنتجات المتخصصة، مثل مواد التنظيف الصديقة للبيئة والمنظفات المتخصصة، الاستفادة من الاتجاهات العالمية المتنامية في تفضيلات المستهلكين. |

## الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

| تحدي النفاذ الى الأسواق | الأولوية | الفرصة |
|---|---|---|
| الاعتماد الكبير على سوق أو سوقين رئيسيين للتصدير يزيد من المخاطر التجارية عند حدوث صدمات في تلك الأسواق. | مرتفعة | يسهم التوسع في الأسواق الناشئة، (كينيا ورواندا، واندونيسيا، وفيتنام على سبيل المثال) في تحقيق التنويع بما يتوافق مع أنماط النمو المحددة في الفصل الخامس. |

# قطاع الخدمات

## الهندسة والعمارة

| تحدي النفاذ الى الأسواق | الأولوية | الفرصة |
|---|---|---|
| تشكل القيود المتعلقة بالتنقل، بما في ذلك تأخر إصدار التأشيرات وتصاريح العمل، عائقاً أمام تنفيذ المشاريع ميدانيا في دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وشرق أفريقيا. | مرتفعة | تسهم اتفاقيات تسهيل التنقل وتبسيط إجراءات التأشيرات في تعزيز القدرة التنافسية للشركات في المشاريع الإقليمية. |
| يؤدي ضعف الحضور في الأسواق الخارجية إلى اقتصار دور شركات الهندسة والعمارة الصغيرة والمتوسطة على المقاولات الفرعية بدلاً من قيادة العطاءات. | مرتفعة | يسهم تعزيز الهوية القطاعية وبناء الشراكات في تمكين الشركات من التقدم كمقاولين رئيسيين. |
| يؤدي ضعف الأنشطة التسويقية ومحدودية انتشار العلامة التجارية إلى انخفاض القدرة التنافسية في استقطاب عملاء جدد في الأسواق الخارجية. | متوسطة | يسهم الترويج للخبرات الهندسية والمعمارية الأردنية في مجالات الرعاية الصحية والتعليم وتصميم المشاريع التراثية في تعزيز فرص الفوز بالعطاءات في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وأفريقيا. |

## الاستشارات الإدارية

| تحدي النفاذ الى الأسواق | الأولوية | الفرصة |
|---|---|---|
| المنافسة القوية من شركات الاستشارات الإقليمية الراسخة تجعل دخول الأسواق الجديدة أكثر صعوبة. | متوسطة | يسهم إبراز قصص النجاح وتعزيز التنافسية في تحسين مكانة شركات الاستشارات الأردنية في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وأفريقيا. |
| تؤدي محدودية المشاركة في منصات المشتريات الدولية ومنصات الجهات المانحة إلى تقليص فرص الحصول على العقود ذات القيمة العالية. | متوسطة | يسهم التدريب على أنظمة المشتريات الخاصة بالأمم المتحدة والبنك الدولي ودول مجلس التعاون الخليجي في تعزيز قدرة الشركات على المنافسة والفوز بعقود الخدمات الاستشارية التي تطرحها الجهات التنموية والإقليمية. |

## تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الرقمية

| تحدي النفاذ الى الأسواق | الأولوية | الفرصة |
|---|---|---|
| تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة تحديات في استقطاب العملاء في الأسواق الخارجية، وتعتمد بصورة رئيسية على العلاقات الشخصية بدلا من القنوات المؤسسية المنظمة. | مرتفعة | تسهم منصات تصدير خدمات تكنولوجيا المعلومات وبرامج الربط الافتراضي بين الشركات في تحسين الوصول إلى المشترين في دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي وأفريقيا. |

| الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات | | | |
|---|---|---|---|
| **تحدي النفاذ الى الأسواق** | **الأولوية** | **الفرصة** | |
| صعوبة تحديد شركاء أجانب موثوقين، مع مطالبة الشركات بوجود آليات منظمة للربط بين الشركات للحد من مخاطر التعاقد. | مرتفعة | تسهم قواعد بيانات الشركاء المعتمدين وبرامج الربط المؤسسي بين الشركات في تعزيز موثوقية عمليات التصدير. | |
| تشكل القيود المتعلقة بالتنقل، بما في ذلك تأخر إصدار التأشيرات وتصاريح العمل، عائقا أمام تنفيذ المشاريع ميدانيا في دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وشرق أفريقيا. | مرتفعة | تسهم اتفاقيات تسهيل التنقل وتبسيط إجراءات التأشيرات في تعزيز القدرة التنافسية في المشاريع الإقليمية. | |
| محدودية الحضور العالمي نتيجة ضعف المشاركة في المعارض التقنية الدولية ومحدودية جهود الترويج المنسقة. | متوسطة | تسهم المشاركة المستهدفة في الفعاليات الرقمية الدولية في دعم الدخول إلى برامج التحول الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي. | |

## تحديات مشتركة بين القطاعات

| الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للإناث | | |
|---|---|---|
| **التحدي الفني والتنظيمي** | **الأولوية** | **الفرصة** |
| الشركات المملوكة للإناث لديهم حضور دولي محدود وتحصل على فرص أقل للمشاركة في البعثات التجارية، مما يقلل من وصولها إلى المشترين العالميين. | مرتفعة | يسهم تعزيز العلامات التجارية للشركات المملوكة للإناث وتنظيم فعاليات أعمال متخصصة للربط بين الشركات الاستفادة من الطلب الدولي المتزايد على الموردين الذين يراعون التنوع بين الجنسين. |

**الجدول 25 تحديات النفاذ إلى الأسواق والوصول التجاري**

### 8.1.4 التحديات العامة المشتركة بين القطاعات

أشار المصدرون الأردنيون في كل من القطاعين الصناعي والخدمي إلى مجموعة مشتركة من التحديات الفنية والتنظيمية والسوقية التي تحد من قدرتهم على التوسع في الأسواق الإقليمية والدولية ذات القيمة العالية. فقد أكد المصدرون في القطاع الصناعي استمرار الصعوبات المرتبطة بالامتثال للمتطلبات التنظيمية المعقدة في الأسواق الخارجية، بما في ذلك تدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز الفنية أمام التجارة، ومتطلبات تقييم المطابقة، والوثائق الفنية، والالتزامات المتزايدة المتعلقة بأنظمة التتبع، ولا سيما للمنتجات الغذائية المركبة التي تحتوي على مكونات الألبان واللحوم. كما أشارت الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاعات الصناعات الغذائية، ومستحضرات التجميل، والإلكترونيات، والكيماويات إلى وجود تأخيرات وارتفاع في تكاليف الفحوصات والشهادات، وتكرار طلب الوثائق، وعدم اتساق تطبيق الإجراءات من قبل الجهات الوطنية المختصة. وتتفاقم هذه التحديات نتيجة الضغوط الهيكلية الناجمة عن ارتفاع تكاليف الخدمات اللوجستية والطاقة والتعبئة والتغليف، مما يحد من القدرة التنافسية أمام الموردين من تركيا ومصر والدول الآسيوية، إضافة إلى ضعف الهوية التسويقية ومحدودية الحضور في الأسواق، الأمر الذي يصعب النفاذ إلى أسواق الاتحاد الأوروبي

والشرائح السوقية الفاخرة في دول مجلس التعاون الخليجي.

كما يواجه المصدرون الصناعيون تقلبات في الطلب في أسواق اليمن والعراق والسودان وسوريا، وضعف موثوقية شبكات الموزعين، وصعوبة تلبية متطلبات مستويات الخدمة التي تفرضها سلاسل التجزئة الدولية بصورة مستمرة، إلى جانب محدودية الدعم المؤسسي في مجالات الترويج التجاري، ومعلومات الأسواق، والمشاركة في المعارض الدولية.

أما المصدرون في قطاع الخدمات، بما في ذلك قطاعات الهندسة والعمارة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات الاستشارية، فيواجهون مجموعة مختلفة ولكنها لا تقل أهمية من التحديات.

إذ لا تزال القيود المتعلقة بالتأشيرات والتنقل تمثل أحد أبرز العوائق أمام تنفيذ المشاريع وتطوير الأعمال في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وأفريقيا. كما أفادت الشركات بمحدودية الوصول إلى معلومات الأسواق الموثوقة، وارتفاع متطلبات الترخيص والتصنيف، وضعف الحضور في الأسواق الخارجية، والاعتماد بشكل كبير على العلاقات الشخصية بدلا من القنوات المؤسسية أو برامج الترويج المدعومة حكوميا. وأكدت شركات تكنولوجيا المعلومات والخدمات الاستشارية الحاجة إلى مواءمة أعمالها مع المعايير الدولية الخاصة بحماية البيانات والأمن السيبراني، في حين أشارت شركات الهندسة والعمارة إلى ارتفاع تكاليف تراخيص نمذجة معلومات البناء BIM وصعوبة المنافسة على العطاءات الحكومية الكبرى في ظل غياب آليات لتشكيل الائتلافات والشراكات. وعلى امتداد قطاع الخدمات، ينظر إلى الدعم المؤسسي على أنه مجزأ وقصير الأجل وغير مصمم بما يتناسب مع احتياجات القطاعات المختلفة، كما تم التأكيد على ضعف أداء الملحقيات التجارية، ومحدودية الاستفادة من منصات المشتريات الدولية، وغياب البرامج الموجهة لدعم الشركات الخدمية المملوكة للإناث.

وعلى مستوى القطاعين، أكدت الشركات الصغيرة والمتوسطة أن بيئة التصدير في الأردن تتأثر بمجموعة من التحديات الهيكلية، أبرزها الاعتماد الكبير على عدد محدود من الأسواق، وعدم كفاية الجاهزية التنظيمية والمؤسسية للتوافق مع أطر الإمتثال العالمية، وضعف الهوية التسويقية للمنتجات والخدمات الأردنية، إلى جانب محدودية أو تقادم أدوات دعم التصدير. كما لا تزال الشركات المملوكة للإناث ممثلة تمثيلا محدوداً في القطاعين الصناعي والخدمي، مع ضعف فرص الوصول إلى التمويل التصديري، وبرامج تعزيز الظهور، ودعم الحصول على الشهادات، وقنوات الترويج الدولية. وتشير هذه التحديات المشتركة إلى الحاجة إلى تنفيذ إصلاحات مؤسسية متكاملة، وتعزيز إجراءات تيسير التجارة، وتطوير البنية التحتية للامتثال، وتحسين خدمات دعم الوصول إلى الأسواق، وتنفيذ تدخلات مستهدفة تمكّن المصدرين في القطاعين الصناعي والخدمي من المنافسة بفعالية في الأسواق الأعلى قيمة والأكثر تطلباً من حيث المعايير والمتطلبات.

## 8.2 الفرص

على الرغم من التحديات التي تم تحديدها، فإن المصدّرين الأردنيون بموقع يؤهلهم للاستفادة من مجموعة واسعة من الفرص الناشئة في الأسواق الإقليمية والعالمية. فقد أبرز الفصلان الرابع والخامس عددا من القطاعات سريعة النمو التي يمتلك فيها الأردن مزايا نسبية، بما في ذلك الصناعات الغذائية، ومستحضرات التجميل الطبيعية، والمنتجات الكيماوية، وخدمات الهندسة والعمارة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات الاستشارية الإدارية.

كما أكدت الشركات الصغيرة والمتوسطة وجود طلب قوي على المنتجات والخدمات الأردنية في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، مدفوعا بالمشروعات الكبرى في مجالات البنية التحتية، والسياحة، والرعاية الصحية، والصناعة، والتحول الرقمي.

ويؤدي استمرار النمو الاقتصادي في المنطقة، ولا سيما في المملكة العربية السعودية والعراق ودولة الإمارات العربية المتحدة، إلى خلق فرص مستدامة للسلع الصناعية مثل المنتجات الغذائية، ومواد التعبئة والتغليف، والأسمدة، والمنظفات الكيماوية، والمنتجات الهندسية، إلى جانب الخدمات المهنية في مجالات التصميم الهندسي، والإشراف الهندسي، والحلول الرقمية، وأنظمة الحكومة الإلكترونية، والتكنولوجيا المالية، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والاستشارات الإدارية.

وفي الوقت ذاته، تفتح التطورات الإيجابية في الاستقرار الإقليمي آفاقا جديدة أمام الصادرات الأردنية. فقد أشارت

الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى أن إعادة الانفتاح التدريجي للسوق السورية، وتحسن إجراءات العبور على الحدود،والانطلاق المبكر لعمليات إعادة الإعمار، تمثل مؤشرات واعدة لزيادة صادرات المنتجات الغذائية والأدوية ومواد البناء والمنتجات البلاستيكية والخدمات الهندسية الأردنية.

كما يمنح الموقع الجغرافي للأردن، والتقارب الثقافي، وشبكات النقل والخدمات اللوجستية القائمة، المملكة ميزة تنافسية تؤهلها للاستحواذ على حصة مبكرة من السوق مع توسع مشاريع إعادة الإعمار. وإضافة إلى ذلك، يسهم تحسن المرونة الاقتصادية في العراق، وتجدد الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية العامة، وتعافي قطاعي التجزئة والخدمات الغذائية، في توفير فرص جديدة لشركات الصناعات الغذائية ومستحضرات التجميل والإلكترونيات، وكذلك لشركات الهندسة والعمارة والخدمات الاستشارية الباحثة عن مشاريع طويلة الأجل. وخارج الإقليم، تمثل أسواق شرق أفريقيا، بما في ذلك كينيا ورواندا وتنزانيا وإثيوبيا، مسارا واعدا لتنويع الصادرات، خاصة في مجالات السلع الصناعية، والمنظفات الكيماوية، ومواد التعبئة والتغليف، وخدمات الاستعانة بمصادر خارجية في تكنولوجيا المعلومات، والخدمات الاستشارية. كما تعزز الاتجاهات العالمية هذه الفرص، في ظل تنامي الطلب على الأغذية العضوية، ومستحضرات التجميل الطبيعية المستخلصة من البحر الميت، ومواد التعبئة والتغليف الصديقة للبيئة، والخدمات الرقمية، والخدمات الاستشارية المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

وتشير مجمل الرؤى التي قدمتها الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب الاتجاهات الإقليمية والعالمية، إلى أن الأردن يمتلك فرصة كبيرة لتوسيع حضوره التصديري من خلال تحسين الإمتثال للمتطلبات الدولية بصورة مستهدفة، وتعزيز التموضع الاستراتيجي في الأسواق، وتطوير الهوية التسويقية الوطنية، والانخراط بشكل استباقي في الأسواق التي تشهد تحولات متسارعة، ولا سيما الأسواق القائمة مثل دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وسوريا وشرق أفريقيا، إضافة إلى الأسواق المتقدمة ذات القيمة العالية مثل الاتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، والأسواق النامية في الشرق الأقصى، بما في ذلك الصين وإندونيسيا والهند وغيرها. وتشكل هذه الفرص أساسا استراتيجيا لتدخلات الاستراتيجية الوطنية الثانية للتصدير ، بما بها دوليا والعاملة في الأردن، إلى جانب محدودية الاعتراف الدولي بأنظمة الفحص الوطنية، مما يضطر الشركات في بعض الحالات إلى الاعتماد على مختبرات أجنبية معتمدة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وإطالة مدة الإجراءات. كما تواجه الشركات صعوبات في تحديد متطلبات الإمتثال الخاصة بكل سوق مستهدف والتخطيط لاستيفائها بصورة منهجية.

## 8.3 فهم منظومة الامتثال لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات

في بيئة التجارة العالمية اليوم، لم يعد الامتثال مجرد متطلب فني، بل أصبح منظومة استراتيجية تحدد بصورة مباشرة القدرة على النفاذ إلى الأسواق، وتعزيز التنافسية، وضمان استدامة الصادرات على المدى الطويل. ولم يعد أداء الصادرات يُقاس فقط بجودة المنتجات أو أسعارها، وإنما يتزايد الاعتماد على قدرة الشركات والدول على العمل ضمن منظومات تنظيمية متكاملة تشمل الأداء البيئي، وسلامة المنتجات، والحوكمة الرقمية، والمعايير المهنية، وشفافيةسلاسل التوريد.

ويأتي هذا التحول نتيجة للتغيرات الهيكلية التي تشهدها التجارة العالمية، بما في ذلك الانتقال نحو الأطر الخضراء وانخفاض معدل الكربون، وتزايد أهمية التتبع والعناية الواجبة في سلاسل التوريد، والتوسع في التشريعات الرقمية، وتشديد متطلبات الامتثال المتعلقة بالمعايير الاجتماعية وظروف العمل.

ونتيجة لذلك، لم يعد الامتثال التزاما يتم استيفاؤه لمرة واحدة، بل أصبح قدرة مستمرة تتطلب مواءمة بين الشركات والمؤسسات ومتطلبات الأسواق المتغيرة. وتتمتع الدول التي تطور هذه القدرة بفرص أفضل لتقليل العوائق التجارية، والنفاذ إلى الأسواق ذات القيمة العالية، وتحقيق نمو مستدام في الصادرات.

ولإجراء تقييم فعّال لمنظومة الامتثال، ينبغي النظر إليها باعتبارها نظاما متعدد المستويات يتكون من ثلاثة أبعاد مترابطة ومتكاملة، وهي: قدرات الشركات على الامتثال، والإطار التنظيمي والمؤسسي، ومتطلبات الأسواق الخارجية. وتشكل هذه الأبعاد مجتمعة الأساس الذي يحدد مدى قدرة الشركات على تحويل الامتثال إلى نفاذ فعلي ومستدام إلى الأسواق.

### 8.3.1 قدرات الامتثال على مستوى المنشآت

يعكس الإمتثال على مستوى الشركات قدرة المصدّرين على الوفاء بالمتطلبات الفنية والتنظيمية للأسواق المستهدفة. إلا أن هذه القدرات في الأردن لا تزال مقيدة بمجموعة من التحديات الهيكلية على مستوى المنظومة، من أبرزها:

- محدودية توافر جهات منح الشهادات المعترف بها دوليا والعاملة في الأردن، إلى جانب عدم كفاية الاعتراف بأنظمة الفحص الوطنية، قد يضطر الشركات في بعض الحالات إلى الاعتماد على مختبرات أجنبية معتمدة، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وتأخر الإجراءات.كما تواجه الشركات صعوبات في تحديد متطلبات الامتثال الخاصة بكل سوق مستهدف والتخطيط لاستيفائها بصورة منهجية .

- تواجه الشركات صعوبات في الحصول على الشهادات الأساسية، بما في ذلك علامة المطابقة الأوروبية CE، وشهادة ISO 22000، ونظام تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة HACCP، وشهادة Global G.A.P.، وشهادتي ISO 9001 وISO 27001، إضافة إلى المتطلبات القطاعية الخاصة بالخدمات مثل نمذجة معلومات البناء BIM وشهادة الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة LEED، وذلك بسبب ارتفاع التكاليف أو محدودية الوصول إلى الجهات المختصة أو نقص القدرات الفنية اللازمة.

وتتطلب معالجة هذه التحديات تعزيز جاهزية الشركات من خلال توفير آليات دعم مستهدفة، تشمل تقديم الدعم المالي للحصول على الشهادات، وتوفير خدمات الاستشارات الفنية، وتحسين الوصول إلى جهات تقديم خدمات التقييم والاعتماد المعتمدة. وينبغي أن يستند ذلك إلى إعداد خارطة منهجية لمتطلبات الإمتثال تغطي القطاعات والأسواق ذات الأولوية، بما يسهم في رفع جاهزية المصدّرين وتعزيز قدرتهم على المنافسة في الأسواق الدولية.

### 8.3.2 الإطار التنظيمي والمؤسسي: البيئة التمكينية للتصدير

ترتبط فعالية الإمتثال على مستوى الشركات ارتباطا مباشرا بمتانة الإطار التنظيمي والمؤسسي. إلا أن هذا الإطار في الأردن لا يزال يعاني من التشتت ويتسم بطابع استجابي أكثر من كونه استباقيا، مما يحد من قدرته على دعم الشركات في الوفاء بالمتطلبات الدولية التي تتزايد تعقيدا وتتطور باستمرار.

- لا تزال هناك فجوات رئيسية في توافر خدمات الفحص والتفتيش وإصدار الشهادات المعترف بها دوليا، ولا سيما فيما يتعلق بمتطلبات تدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز الفنية أمام التجارة. وفي بعض الحالات، تؤدي محدودية الإعتراف الدولي بالأنظمة الوطنية إلى اضطرار الشركات للاعتماد على مختبرات أجنبية معتمدة، مما يرفع التكاليف ويؤخر النفاذ إلى الأسواق. وتتفاقم هذه التحديات نتيجة محدودية كفاءة إجراءات التصدير وضعف التحول الرقمي، الأمر الذي يساهم في زيادة تكاليف الإمتثال وإطالة مدة إنجاز الإجراءات.

- يتمثل أحد أبرز القيود في محدودية تطوير أنظمة التتبع المتكاملة. ففي سلاسل القيمة الزراعية والغذائية وسلاسل قيمة الأغذية المصنعة، بما في ذلك المنتجات التي تحتوي على مكونات ذات أصل حيواني مثل اللحوم المصنعة ومنتجات الألبان، يؤدي غياب أنظمة تتبع معترف بها دوليا، ولا سيما تلك المرتبطة بخطط مراقبة المتبقيات، إلى تقييد النفاذ إلى الأسواق ذات المتطلبات التنظيمية الصارمة، مثل أسواق الاتحاد الأوروبي. كما تؤثر فجوات مماثلة في مجالات التتبع، والتسلسل الفريد للمنتجات، والمواءمة مع المتطلبات التنظيمية على قطاعي الأدوية والأجهزة الطبية.

وفي هذا الإطار، تُبذل جهود لمعالجة هذه التحديات، تشمل مواءمة أنظمة التتبع الوطنية مع متطلبات الاتحاد الأوروبي، وتقييم جاهزية منشآت تصنيع الأغذية، وإعداد الوثائق الفنية اللازمة لإدراج الأردن ضمن القائمة المعتمدة لدى الاتحاد الأوروبي لتصدير المنتجات الغذائية المركبة. كما يجري تنفيذ برامج موجهة لبناء القدرات لدعم الشركات في استيفاء متطلبات التدقيق والحصول على الشهادات الأوروبية. ومع ذلك، يبقى تحقيق منظومة متكاملة ومعترف بها دوليا شرطا أساسيا لفتح أسواق عالية القيمة أمام الصادرات الأردنية.

- تمتد القيود التنظيمية أيضا إلى المتطلبات المرتبطة بالتجارة، ولا سيما قواعد المنشأ التي تؤثر في قطاعات تصديرية رئيسية مثل صناعة الألبسة والمنتجات الغذائية والكيماويات. ففي قطاع الألبسة، تحد قواعد المنشأ المعقدة المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي من قدرة الشركات على الاستفادة من النفاذ التفضيلي إلى الأسواق الأوروبية، نظرا لصعوبة الإمتثال لمتطلبات التحويل المزدوج Double Transformation. ورغم أن قواعد المنشأ المبسطة وفرت بعض التسهيلات، إلا أن نطاق تطبيقها لا يزال محدودا.

وفي المقابل، تتيح الأطر الإقليمية، مثل اتفاقية أغادير، فرصا لمعالجة هذه التحديات من خلال تطبيق التراكم القطري للمنشأ، بما يمكّن الشركات من استيفاء متطلبات الاتحاد الأوروبي عبر استخدام مدخلات من الدول الشريكة. إلا أن الاستفادة الفعلية من هذه الآليات لا تزال محدودة بسبب ضعف الدعم المؤسسي وانخفاض مستوى الوعي بها.

- كما لا تزال جاهزية الأردن للاستجابة للأطر التنظيمية المستجدة محدودة، إذ إن غياب أنظمة وطنية معتمدة لقياس الكربون والإبلاغ عنه والتحقق منه يحد من القدرة على الامتثال لآليات مثل آلية تعديل حدود الكربون، ولا سيما في القطاعات كثيفة الانبعاثات. وعلى نطاق أوسع، لا تزال الأطر التنظيمية الوطنية غير متوائمة بالشكل الكافي مع المتطلبات العالمية المتطورة المتعلقة بالاستدامة، وشفافية سلاسل التوريد، والامتثال عبر دورة حياة المنتج.

- ويتطلب التصدي للعوائق التي تحد من الوصول إلى الأسواق تعزيز التنسيق المؤسسي وتوظيف القنوات الدبلوماسية والتجارية بصورة أكثر استراتيجية. ويعد الانخراط الاستباقي مع الشركاء التجاريين الرئيسيين أمراً ضروريا لضمان الاعتراف بالأنظمة الوطنية الأردنية، ومعالجة القيود التنظيمية، والحد من العوائق غير الجمركية التي تؤثر في الصادرات ذات الأولوية.

- وفي الوقت ذاته، فإن غياب نهج وطني متكامل يربط بين متطلبات الأسواق المستهدفة والقطاعات ذات الأولوية، بما يشمل أنظمة التتبع، وقواعد المنشأ، ومسارات الحصول على الشهادات، وأطر الامتثال المستجدة، يحد من فعالية منظومة الامتثال ويضعف الترابط بين الفرص السوقية وجاهزية الشركات للاستفادة منها.

وتتطلب معالجة هذه التحديات التحول نحو منظومة وطنية أكثر تكاملا واستشرافا للمستقبل، تعمل على تعزيز البنية التحتية الوطنية للجودة، وإرساء أنظمة التتبع وخطط مراقبة المتبقيات بصورة مؤسسية، وتحسين الاستفادة من الاتفاقيات التجارية، وتعزيز مواءمة الأطر التنظيمية مع متطلبات أسواق التصدير الرئيسية.

كما ينبغي دعم هذه المنظومة من خلال آليات منظمة لدعم الامتثال تشمل الحوافز المالية،

والخدمات الاستشارية الفنية، وتسهيل الوصول إلى الجهات المعتمدة، إلى جانب تعزيز التنسيق المؤسسي وتطوير أنظمة متكاملة لرسم خرائط متطلبات الإمتثال وإدارة المعلومات ذات الصلة.

### 8.3.3 المتطلبات المستجدة في الأسواق الدولية والاتجاهات العالمية

يرتبط البعد الثالث لمنظومة الامتثال بالتطور المستمر في متطلبات الأسواق الدولية، التي باتت ترتكز بصورة متزايدة على مبادئ الاستدامة، والشفافية، والمساءلة التنظيمية. وتسهم هذه التوجهات في إعادة تشكيل متطلبات النفاذ إلى الأسواق، ورفع مستوى متطلبات الامتثال.

يواصل الاتحاد الأوروبي دوره بوصفه أحد أبرز المحركات للتغيرات التنظيمية العالمية. فقد فرض تطبيق آلية تعديل حدود الكربون كمتطلبات للإبلاغ عن انبعاثات الكربون في قطاعات مثل الأسمدة والألمنيوم، في حين تفرض لائحة تسجيل المواد الكيميائية وتقييمها وترخيصها وتقييدها REACH متطلبات صارمة للامتثال في قطاع الكيماويات. وتتكامل هذه المتطلبات مع اشتراطات أوسع تتعلق بأنظمة التتبع، والأداء البيئي، والإمتثال عبر دورة حياة المنتج.

- وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تتجه متطلبات الإمتثال بصورة متزايدة نحو التشدد في التطبيق والرقابة، ولا سيما فيما يتعلق بمعايير العمل وشفافية سلاسل التوريد. ويُلزم قانون منع العمل القسري للإيغور الشركات بإثبات أن منتجاتها لا ترتبط بأي شكل من أشكال العمل القسري، مما يفرض ضغوطا كبيرة على المصدّرين لضمان وجود أنظمة تتبع فعّالة ووثائق موثوقة تغطي مختلف مراحل سلاسل التوريد. وقد يؤدي عدم الامتثال لهذه المتطلبات إلى احتجاز الشحنات، وفرض قيود على الاستيراد، والتأثير سلبا على سمعة الشركات.

- أما بالنسبة لقطاعات الخدمات، فقد أصبحت متطلبات الإمتثال تتشكل بصورة متزايدة من خلال التشريعات المتعلقة بحوكمة البيانات والأمن السيبراني.
- وتفرض أطر تنظيمية، مثل اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب تشريعات مماثلة في العديد من الدول، متطلبات أكثر صرامة فيما يتعلق بإدارة البيانات وتدفقات البيانات عبر الحدود، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر في آليات تقديم الخدمات على المستوى الدولي.

وتؤكد هذه التطورات أن الإمتثال لم يعد مفهوما ثابتا، بل أصبح عملية مستمرة تتطور بالتوازي مع المتغيرات التنظيمية العالمية. ومن ثم، فإن الحفاظ على القدرة على النفاذ إلى الأسواق يتطلب من الشركات والمؤسسات تبني نهج استباقي يستشرف التغيرات التنظيمية المستقبلية ويعمل على التكيف معها بصورة مستمرة، بما يعزز القدرة التنافسية ويضمن استدامة الصادرات الأردنية في الأسواق الدولية.

## 8.4 بناء منظومة مرنة لتيسير التجارة والخدمات اللوجستية

تسلط التطورات العالمية والإقليمية الضوء على تزايد تعرض حركة التجارة للاضطرابات الخارجية، ولا سيما في الممرات البحرية الحيوية مثل مضيق هرمز ومضيق باب المندب. وتؤثر هذه الممرات الاستراتيجية بصورة مباشرة في تكلفة وتوقيت وموثوقية تدفقات التجارة الأردنية، حيث يمكن أن تؤدي أي اضطرابات فيها إلى ارتفاع تكاليف الشحن، وتأخير وصول البضائع، وزيادة حالة عدم اليقين في سلاسل التوريد.

ونظرا لاعتماد الأردن بشكل كبير على طرق النقل البحري، ولا سيما عبر البحر الأحمر، فإن هذه المخاطر تؤكد أهمية دمج مفهوم المرونة في إطار تيسير التجارة.

وبناءً على ذلك، ينبغي ألا يقتصر تعزيز تيسير التجارة على تحسين الكفاءة التشغيلية، بل يجب أن يتضمن نهجا استباقيا لتعزيز الجاهزية وإدارة الأزمات، ويشمل ذلك ما يلي:

- تطوير إطار وطني لاستمرارية التجارة وخطط الطوارئ لإدارة الاضطرابات التي قد تؤثر في الممرات البحرية الرئيسية، بما يشمل إعادة توجيه مسارات الخدمات اللوجستية، وتحديد أولويات الإجراءات الجمركية، وضمان انسيابية التعامل مع السلع الأساسية والاستراتيجية.
- إنشاء آليات متكاملة لرصد المخاطر، والإنذار المبكر، والتنسيق المؤسسي، بهدف الكشف المبكر عن الاضطرابات، وتبادل المعلومات الآنية بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، وتمكين الاستجابة السريعة والمنسقة، مع الاستفادة من التجارب الإقليمية ذات الصلة، مثل مصر وسوريا.
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي وإدماجه ضمن أطر رسمية لاستمرارية الأعمال وإدارة حالات القوة القاهرة، بما يتيح الاستفادة من ممرات لوجستية بديلة وموانئ أقل تعرضاً للمخاطر، ويعزز مرونة واستدامة حركة التجارة الأردنية.

# 8.5 التحليل الرباعي SWOT

يوفر تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات SWOT منظورا استراتيجيا لتقييم تنافسية الصادرات الأردنية من خلال تحديد أبرز نقاط القوة والضعف الداخلية، إلى جانب الفرص والتهديدات الخارجية. ويستند هذا التحليل إلى الأدلة المستخلصة من التشخيصات القطاعية، وتحليل الأسواق العالمية الوارد في الفصلين الرابع والخامس، ومشاورات الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المعنية، وتقييم ومخرجات الاستراتيجية الوطنية للتصدير للفترة 2023–2025، إضافة إلى التحليل المحدث للتحديات التي تواجه مجموعات القطاعات.

ويسهم التحليل الرباعي SWOT في ضمان تفسير التحديات المطروحة ضمن سياق استراتيجي أشمل، وربط الفرص المتاحة بنقاط القوة التي يتمتع بها كل قطاع. كما توفر مخرجات هذا التحليل الأساس لتحديد الأولويات وصياغة الأهداف الاستراتيجية، وتصميم التدخلات اللازمة لتنمية الصادرات ضمن خطة عمل المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتصدير

## 8.5.1 تحليل القوة والضعف والفرص والتهديدات للقطاع الصناعي

### نقاط القوة

- زخم نمو الصادرات الصناعية.
- حضور قوي في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والعراق، والهند.
- منتجات تتمتع بمزايا تنافسية، مثل مستحضرات التجميل المستخلصة من البحر الميت، والمنتجات الكيماوية، والأسمدة، والأغذية المتخصصة
- تحسن منظومة الشهادات والاعتمادات، بما في ذلك شهادات الأيزو، ونظام الهسب HACCP، وممارسات التصنيع الجيد GMP.
- سهولة النفاذ إلى الأسواق الإقليمية.
- مرونة التصنيع والقدرة على تخصيص المنتجات.

### نقاط الضعف

- 60% من الصادرات تتركزفي خمسة أسواق رئيسية هي الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة العربية السعودية، والعراق، والهند، ودولة الإمارات العربية المتحدة.
- 50% من الصادرات تتركزفي قطاعات الكيماويات والمنسوجات والمعادن الثمينة.
- تشتت منظومة دعم الصادرات.
- ارتفاع تكاليف الامتثال والحصول على الشهادات
- محدودية الجاهزية للتحول الرقمي و الاستدامة.
- ضعف الهوية التسويقية والحضور العالمي للمنتجات الأردنية.
- تنويع الصادرات وزيادة القيمة المضافة للمنتجات لا تزال من التحديات
- ارتفاع تكاليف الإنتاج والخدمات اللوجستية.
  غياب بعض الأطر التنظيمية والمعايير ، مثل أنظمة التتبع ومتطلبات الامتثال للائحة تسجيل المواد الكيميائية وتقييمها وترخيصها وتقييدها REACH

### الفرص

- أسواق واعدة تشمل شرق أفريقيا، وشمال أفريقيا، والشرق الأقصى، والمملكة المتحدة، وسوريا، وأوروبا الشرقية.
- إمكانات تصديرية غير مستغلة في أسواق الاتحاد الأوروبي وغيرها من الأسواق الدولية.
- تزايد الطلب على الأغذية العضوية، ومستحضرات التجميل الطبيعية، وغيرها من المنتجات ذات القيمة المضافة.
- تعزيز المزايا التنافسية من خلال الامتثال للمتطلبات التنظيمية (أنظمة التتبع، وممارسات التصنيع الجيد ، REACH)
- فرص التحول الرقمي والأتمتة
- تنويع الصادرات بعيدا عن الاعتماد على قطاعي الكيماويات والمنسوجات.
- دخول مصدرين أردنيين جدد إلى الأسواق الدولية.

### التهديدات

- التعرض لمخاطر الرسوم الجمركية الأمريكية
- منافسة إقليمية قوية (تركيا، مصر، الصين)
- سياسات توطين الصناعات وسلاسل الإمداد والمشتريات في دول مجلس التعاون الخليجي.
- تزايد العوائق غير الجمركية وتشديد متطلبات الامتثال التنظيمي.
- تزايد متطلبات الاستدامة وسلامة المنتجات.
- استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي على المستويين الإقليمي والعالمي.

**الجدول 26 التحليل الرباعي SWOT للقطاع الصناعي**

## 8.5.2 التحليل الرباعي SWOT للقطاع الخدمي

### نقاط القوة

- كوادر هندسية ومتخصصون في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتمتعون بكفاءات عالية.
- التقارب الثقافي مع أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وبلاد الشام.
- قدرات قوية في مجالات التحول الرقمي والابتكار.
- نسبة تنافسية مرتفعة بين التكلفة وجودة الخدمات.
- اعتراف دولي وتصنيف متقدم للشركات الأردنية العاملة في قطاع الهندسة والعمارة.

### نقاط الضعف

- الاعتماد الكبير على أسواق دول مجلس التعاون الخليجي والعراق.
- فجوات في القدرات والمهارات في مجالات الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، ونمذجة معلومات البناء BIM.
- محدودية الحصول على الشهادات والاعتمادات المهنية والدولية.
- تشتت منظومة الدعم المؤسسي.
- ضعف الهوية التسويقية والحضور العالمي.
- محدودية الوصول إلى التمويل.
- محدودية أنماط دخول الأسواق، حيث يقتصر تصدير الخدمات في الغالب على انتقال الأشخاص الطبيعيين، مما يخلق عوائق أمام الشركات بسبب القيود المتعلقة بالتأشيرات والتنقل ويحد من قدرتها على العمل في الأسواق المستهدفة.
- محدودية قدرة شركات قطاع الخدمات على إنشاء وجود مادي في الأسواق المستهدفة.
- نقص بعض المهارات والتخصصات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما في التقنيات العميقة، والذكاء الاصطناعي المتقدم، والأمن السيبراني.

### الفرص

- المشاريع الكبرى في دول مجلس التعاون الخليجي، وتزايد الطلب في العراق وأفريقيا
- النمو المتسارع في الطلب على خدمات التحول الرقمي، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا المالية، والحوسبة السحابية.
- فرص تصدير الخدمات عن بُعد إلى أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.
- فرص إقامة مشاريع مشتركة وتحالفات إقليمية.
- تنامي الكفاءات النسائية في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات الاستشارية، والهندسة.

### التهديدات

- سياسات التوطين في دول مجلس التعاون الخليجي، ومتطلبات الترخيص، والقيود المتعلقة بالتأشيرات.
- المنافسة القوية من الهند ومصر وتركيا والشركات العالمية.
- تشديد متطلبات حماية البيانات والأمن السيبراني.
- اشتراط وجود دعم أو حضور محلي داخل الدولة المستهدفة لتقديم الخدمات.
- هجرة الكفاءات والمهارات المتخصصة.
- اعتماد صادرات الخدمات الاستشارية بدرجة كبيرة على المشاريع الممولة من الجهات المانحة.

**الجدول 27 التحليل الرباعي SWOT للقطاع الخدمي**

# 9.0

# استراتيجية تنمية الصادرات

## 9.1 المقدمة

استناداً إلى التقدم المحرز والدروس المستفادة من االمرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للتصدير للفترة 2023–2025، تعتمد المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتصدير للفترة 2026–2029 نهجا أكثر تكاملا، وأكثر تركيزا على القطاعات، وأكثر استشرافا للمستقبل في مجال تنمية الصادرات. وقد حققت المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للتصدير للفترة 2023–2025 مكاسب مؤسسية وتشغيلية مهمة، شملت تحسين تيسير التجارة، وتعزيز معلومات الأسواق، وتقوية جهود الامتثال للمتطلبات الفنية، وتنشيط جهود تعزيز الصادرات، حيث بلغت نسبة التنفيذ الإجمالية 61 في المائة في عام 2023 و83 في المائة في عام 2024. ومع ذلك، حدّت مجموعة من الفجوات الهيكلية من تحقيق الفاعلية الكاملة للاستراتيجية الأولى، ولا سيما في تنمية قطاع الخدمات، وتقسيم المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى فئات وفق احتياجاتها، وتعزيز قدرات الابتكار، ودمج المتطلبات العالمية الناشئة.

وتعالج المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتصدير هذه الفجوات بصورة مباشرة من خلال اعتماد إطار أكثر قوة، يستند إلى البيانات ويستشرف المستقبل. وتوفر الاستراتيجية الجديدة تحليلا مخصصا وتدخلات مصممة خصيصا لقطاع الخدمات، بما يضمن توفير مسارات أكثر فاعلية للنفاذ إلى الأسواق وآليات دعم أكثر تخصصا. كما تدمج الأولويات الشاملة اللازمة للقطاعين لتعزيز التنافسية العالمية، **والمتمثلة في التحول الرقمي، والتمكين الاقتصادي للمرأة، والاستدامة**، ضمن جميع الأهداف الاستراتيجية، بما يضمن مواءمة المصدرين مع المعايير الدولية المتطورة في مجالات التجارة الرقمية، والاستدامة، والابتكار، والنمو الشامل. وإضافة إلى ذلك، تعزز المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتصدير ترتيبات الحوكمة، وتضع مؤشرات أداء رئيسية قابلة للقياس، وتوسع الدعم الموجه للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وللمصدرين الجدد، كما تولي اهتماماً أكبر بالابتكار، وتحديث التكنولوجيا، والتخطيط متعدد السنوات. ومن شأن هذه التحسينات مجتمعة أن تمكّن المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتصدير ليس فقط من ترسيخ الإنجازات التي تحققت في المرحلة الأولى، بل أيضا من تحويل إطار تنمية الصادرات في الأردن إلى منظومة أكثر مرونة وشمولا وتنافسية، وقادرة على تحقيق نمو مستدام في الصادرات حتى عام 2029.

ورغم هذا التقدم، استمر المصدّرون، ولا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاعين الصناعي والخدمي، في مواجهة تحديات كبيرة. وتشمل هذه التحديات المتطلبات الصارمة للامتثال الفني، ومحدودية الوصول إلى الأسواق ومعلوماتها، وضعف الحضور في الأسواق المستهدفة، وصعوبة دخول وجهات تصديرية جديدة، واشتداد المنافسة السعرية في الأسواق التقليدية مثل العراق ودول مجلس التعاون الخليجي وأفريقيا. كما واجه المصدرون ارتفاعا في تكاليف الخدمات اللوجستية نتيجة حالة عدم الاستقرار الإقليمي، واستمرار الصعوبات في الامتثال للمتطلبات التنظيمية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، إلى جانب القيود المرتبطة بتنقل الأفراد الناجمة عن تعقيدات إجراءات التأشيرات وقيود السفر، الأمر الذي حدّ من قدرتهم على التواصل المباشر مع المشترين. بالإضافة إلى ذلك، أفادت العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأن ارتفاع تكلفة المشاركة في المعارض التجارية والأنشطة الترويجية أدى إلى محدودية الوصول إلى المشترين، مما قيد فرصها في دخول الأسواق ذات الأولوية والتوسع فيها.

وفي المقابل، أسهمت الإصلاحات الحكومية المنفذة في إطار رؤية التحديث الاقتصادي للفترة 2023–2033، والتحديثات التي أُدخلت على قانون البيئة الاستثمارية، وتعزيز الخدمات الرقمية، وإطلاق برامج جديدة لدعم القطاع الصناعي، في توفير قاعدة أكثر متانة لتنفيذ المرحلة الثانية من الاستراتيجية. وقد ساهمت هذه الإصلاحات في تحسين بيئة الأعمال، وتوسيع الحوافز المقدمة للمصنعين ومزودي الخدمات، وتطوير المنصات الرقمية الخاصة بالتجارة والاستثمار والإجراءات التنظيمية.

كما أبرزت الرؤى المستخلصة من الحوار الموسع بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك جلسة النقاش الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة لعام 2025، والمشاورات القطاعية مع المصدرين الصناعيين في قطاعات الصناعات الغذائية، والكيماويات، ومستحضرات التجميل، والمنتجات الهندسية وغيرها، إضافة إلى ورش العمل الخاصة بقطاعات الخدمات، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات الهندسية والمعمارية، والخدمات الاستشارية، الحاجة إلى استراتيجية أكثر اتساقا وتكاملا. وقد أكد المصدّرون بصورة متكررة أهمية تحسين النفاذ إلى الأسواق، وتخفيف أعباء الامتثال، وتعزيز قدرات الشركات، ودعم المصدرين الجدد، ورقمنة الإجراءات المرتبطة بالتصدير،

وتعزيز الحضور العالمي، والتوسع في الوصول إلى أسواق جديدة.

واستنادا إلى هذه الدروس، تنظم الاستراتيجية الوطنية للتصدير الثانية أهدافها الاستراتيجية ضمن أربعة مكونات مترابطة:

- استراتيجية تنمية الصادرات الصناعية.
- استراتيجية تنمية صادرات الخدمات.
- تنمية صادرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة بصورة متكاملة (محورا مدمجا عبر القطاعين).
- الأولويات الشاملة للقطاعين:

- التحول الرقمي.

- الاستدامة والامتثال للمتطلبات البيئية.

- التمكين الاقتصادي للمرأة.

ويضمن هذا النهج وضوح الرؤية ومواءمة التدخلات مع احتياجات القطاعات والإصلاحات الوطنية. وتستعرض الأقسام التالية الأهداف الاستراتيجية السردية التي ستوجه جهود الأردن في مجال تنمية الصادرات خلال الفترة 2026–2029.

## 9.2 استراتيجية تنمية الصادرات الصناعية

يواجه المصدرون في القطاع الصناعي الأردني تحديات مستمرة تتعلق بالامتثال للمتطلبات الفنية والتنظيمية، وتيسير التجارة، والارتقاء بالجودة، وتعزيز الصادرات، والحصول على المعلومات، والوصول إلى أسواق متنوعة. وتركز المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتصدير على تعزيز القدرات، والحد من العوائق الهيكلية، والارتقاء بالتنافسية العالمية للشركات الصناعية، بما في ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمصدّرون الجدد.

### الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز النفاذ إلى الأسواق، وزيادة القدرة على التنبؤ، والتكيف مع المتطلبات التنظيمية لتحسين وصول المصدّرين الصناعيين إلى الأسواق

تعطي المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتصدير أولوية للحد من العوائق الإجرائية والفنية والتنظيمية التي تحد من قدرة المصدّرين الصناعيين على دخول الأسواق العالمية والتوسع فيها. ولا تزال العديد من الشركات الصناعية تواجه تأخيرات ناجمة عن عدم اتساق الإجراءات الجمركية، وسوء تصنيف السلع، وتكرار متطلبات الوثائق، إلى جانب التعقيد المتزايد لمتطلبات المطابقة الدولية، ولا سيما في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

**ويركز هذا الهدف على ما يلي:**

- إعداد إطار وطني لاستمرارية التجارة وخطط الطوارئ للتنبؤ بالاضطرابات التي قد تؤثر في مسارات النقل البحري والبري وإدارتها، من خلال آليات رقمية فورية للتنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات المعنية، بما في ذلك القطاع الخاص.
- تبسيط ورقمنة إجراءات التصدير للحد من التأخير وتعزيز تيسير التجارة.
- تعزيز البنية التحتية للصحة والصحة النباتية والعوائق الفنية أمام التجارة من خلال مختبرات معتمدة دولياً، وتسريع إجراءات التفتيش، وإبرام اتفاقيات إقليمية للاعتراف المتبادل.
- دعم المصدّرين في استيفاء متطلبات تسجيل المنتجات، وبطاقات البيان، والتغليف، وأنظمة التتبع.
- معالجة تحديات النفاذ إلى الأسواق في الوجهات التصديرية الرئيسية من خلال قنوات مؤسسية ودبلوماسية منسقة.
- مواءمة الأطر التنظيمية الوطنية مع المتطلبات العالمية المتطورة المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك التغليف المستدام والمتطلبات المرتبطة بالكربون.

ومن شأن هذه التدابير مجتمعة أن تسهم في خفض الوقت والتكلفة اللازمين للتصدير، وتوحيد إجراءات الامتثال، وتعزيز القدرة على التنبؤ بالنسبة للشركات الصناعية.

## الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز التنافسية الصناعية والابتكار وجاهزية المنشآت الصغيرة والمتوسطة للتصدير

ترتبط التنافسية الصناعية ارتباطا مباشرا بجودة المنتجات، وكفاءة الإنتاج، والابتكار، وبناء العلامات التجارية، ومدى جاهزية المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتلبية متطلبات المشترين والأسواق. وقد أظهرت المشاورات أن العديد من هذه المنشآت تواجه صعوبات في تطبيق أنظمة الجودة، والاستعداد للحصول على الشهادات، وتحسين التغليف والتصميم، فضلا عن محدودية الخبرة في مجال التصدير.

ويركز هذا الهدف على دعم ما يلي:

إعداد وإرساء إطار وطني متكامل للامتثال والتقييس، يتماشى مع رؤية التحديث الاقتصادي والاستراتيجية الوطنية للتصدير، بهدف تحديد متطلبات الامتثال في القطاعات والأسواق ذات الأولوية ورسم خريطة لها وتحديد أولوياتها، وتعزيز التنسيق المؤسسي، وتكامل أنظمة معلومات الامتثال، وضمان التنفيذ الفاعل بما يواكب المعايير الدولية المتطورة.

**إنشاء آليات منظمة لدعم الامتثال، تشمل الحوافز المالية، والخدمات الاستشارية الفنية، وتيسير الوصول إلى الجهات المزودة للخدمات المعتمدة.**

- تحسين جودة المنتجات من خلال اعتماد المعايير الدولية وتنفيذ برامج تعزيز الجاهزية للحصول على الشهادات.
- تعزيز كفاءة الإنتاج والابتكار من خلال تحديث التكنولوجيا، وتبني ممارسات التصنيع الحديثة، وتطبيق أنظمة الجودة.
- تعزيز قدرات التغليف، وبناء العلامات التجارية، والتسويق، والتصميم لزيادة جاذبية المنتجات في الأسواق الدولية.
- توفير دعم مخصص لتعزيز الجاهزية للتصدير للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وللمصدّرين الجدد، بما يشمل الخدمات الاستشارية الفنية، والتوجيه والإرشاد، والدعم لدخول الأسواق.
- تعزيز الابتكار، وتطوير المنتجات، والارتقاء بالإنتاج الصناعي ذي القيمة المضافة الأعلى.

ومن خلال هذه التدخلات، تهدف المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتصدير إلى بناء قاعدة صناعية أكثر قوة وتنافسية، قادرة على الاستجابة بفاعلية لأنماط الطلب العالمية.

## الهدف الاستراتيجي الثالث: توسيع نمو الصادرات الصناعية من خلال الترويج الدولي وتنويع الأسواق

لا تزال الصادرات الصناعية الأردنية تتركز في عدد محدود من الأسواق. ومن هذا المنطلق، تؤكد المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتصدير على أهمية تنفيذ جهود ترويجية دولية أكثر تنوعا واستدامة واستهدافا، بما يسهم في توسيع قاعدة الأسواق التصديرية وتعزيز فرص النمو.

ويركز هذا الهدف على ما يلي:

إعداد الخطة الوطنية للمعارض التجارية والمعارض المتخصصة للفترة 2027–2029

- تعزيز الهوية العالمية للصناعة الأردنية والترويج للقطاعات ذات الأولوية، بما في ذلك الصناعات الدوائية، ومستحضرات التجميل، والصناعات الغذائية، والمنتجات الهندسية، والصناعات الكيماوية.
- تعزيز دور الملحقيات التجارية في الترويج للمنتجات الصناعية الأردنية، وضمان مواءمة أنشطتها مع أولويات المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتصدير.
- دعم مشاركة المصدرين في المعارض التجارية ذات الأثر المرتفع، وبعثات الأعمال الثنائية، والأنشطة الترويجية الموجهة للقطاعات.
- توسيع استخدام أدوات الترويج الرقمي للصادرات، ووضع نهج تسويقي موحد للقطاعات ذات الأولوية.
- تطوير مسارات مخصصة لدخول الأسواق في الوجهات الواعدة، بما في ذلك شرق أفريقيا، وشمال أفريقيا، وشرق آسيا.

ومن شأن الترويج المتخصص حسب القطاعات وتنويع الأسواق أن يعزز مكانة الأردن على المستوى العالمي، وأن يقلل من الاعتماد على عدد محدود من الأسواق التصديرية.

## 9.3 استراتيجية تنمية صادرات الخدمات

يتمتع مصدرو الخدمات في الأردن، ولا سيما في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات الهندسية والمعمارية، والخدمات الاستشارية، والصناعات الإبداعية، بإمكانات كبيرة للنمو، إلا أنهم ما زالوا يواجهون تحديات تتعلق بمتطلبات الترخيص، والتعامل مع الأطر التنظيمية، وضعف الحضور في الأسواق العالمية، والفجوات في القدرات الرقمية. وتركز المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتصدير على تعزيز النفاذ إلى الأسواق، والارتقاء بقدرات الشركات، وترسيخ مكانة الأردن كمركز إقليمي لتقديم الخدمات عالية الجودة.

### الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز النفاذ إلى الأسواق وتيسير الامتثال للمتطلبات التنظيمية لمصدري الخدمات

يشير مصدرو الخدمات باستمرار إلى التحديات المرتبطة بمتطلبات الترخيص في دول مجلس التعاون الخليجي، وأنظمة التصنيف المهني، والسجل التجاري، والقيود المفروضة على تنقل العمالة.

ويركز هذا الهدف على ما يلي:

- دعم شركات الخدمات لاستيفاء متطلبات الترخيص، والسجل التجاري، والتصنيف المهني في دول مجلس التعاون الخليجي.
- تيسير التنقل من خلال معالجة التحديات المرتبطة بالتأشيرات، ووسائل النقل، وتصاريح العمل.
- تعزيز الوصول إلى معلومات الأسواق المحدثة التي تغطي الأسواق ذات الطلب المرتفع، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، وسلطنة عُمان، والعراق، وكينيا، ورواندا.
- توسيع دور الملحقيات التجارية في الترويج الفاعل لمزودي الخدمات الأردنيين، وتيسير التواصل بينهم وبين المشترين.

لدعم توسع صادرات الخدمات الهندسية والاستشارية الأردنية إلى الأسواق الناشئة، ولا سيما سوريا وعدد من الدول الأفريقية، من الضروري إجراء تقييم منهجي للأسواق واستراتيجيات دخولها. ويشمل ذلك إعداد تحليل شامل لمشهد إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، ورسم خريطة للمشروعات القائمة والمخطط لها، بما في ذلك مشروعات البنية التحتية، وإعادة الإعمار، والقطاع الصناعي، وإصلاح القطاع العام، إلى جانب تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم الجهات المانحة، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات المنفذة، وصناع القرار على المستوى الوطني.

كما ينبغي أن يتضمن التقييم دراسة أطر المشتريات، وآليات التمويل، وفرص الشراكات، إلى جانب تحديد واضح للطلب القطاعي على الخدمات الهندسية والاستشارية. وبالتوازي مع ذلك، ينبغي إجراء تحليل شامل للمخاطر يشمل الجوانب السياسية والتنظيمية والأمنية والتشغيلية، بما يدعم وضع استراتيجيات فعالة لدخول الأسواق. وستشكل هذه المعلومات التحليلية المتعلقة بالأسواق أساسا لتحديد المواقع التنافسية للشركات الأردنية، وتمكينها من بناء شراكات استراتيجية، وتنفيذ أنشطة ترويجية موجهة، والمشاركة بفاعلية في المشروعات ذات الإمكانات العالية في هذه الأسواق.

**الدلالة الرئيسية 3 التعامل مع الأسواق عالية الإمكانات والمعقدة**

ومن شأن تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية أن يعزز حضور مزودي الخدمات الأردنيين، ويرفع مستوى موثوقيتهم، ويحسن إمكانية وصولهم إلى الأسواق المستهدفة.

### الهدف الاستراتيجي الثاني: بناء القدرات، وتعزيز الحصول على الشهادات، والجاهزية الرقمية لشركات الخدمات

يفتقر العديد من مصدّري الخدمات إلى الشهادات والبنية التحتية الرقمية اللازمة للمنافسة على العقود الدولية ذات القيمة العالية.

ويركز هذا الهدف على ما يلي:

- دعم الشركات في الحصول على الشهادات الدولية، مثل نمذجة معلومات البناء BIM ، و LEED، و BREEAM لقطاع الخدمات الهندسية والمعمارية، وشهادات الأيزو 9001 و27001، وشهادة SOC2 لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمعايير المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لقطاع الخدمات الاستشارية.
- تعزيز المهارات، والحصول على الشهادات المهنية، ودعم التحول القطاعي.
- تعزيز القدرات الرقمية في مختلف القطاعات، بما في ذلك تبني أدوات الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، والتصميم الرقمي، والأمن السيبراني، ومنصات تقديم الخدمات عن بُعد.
- تعزيز الامتثال لحقوق الملكية الفكرية والمعايير الدولية للمحتوى الرقمي في الصناعات الإبداعية.
- مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة على تطوير المهارات الفنية والإدارية اللازمة لتصدير الخدمات.
- دعم المشاركة المنتظمة في المعارض الإقليمية والدولية.

ومن شأن هذه التدخلات أن تعزز القدرة التنافسية، وترسخ مكانة الأردن كمركز إقليمي لتقديم الخدمات عالية الجودة.

### الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز الترويج الدولي ودخول الأسواق لقطاعات الخدمات ذات الإمكانات العالية

يمتلك الأردن قدرات متميزة في قطاع الخدمات، إلا أن جهوده في الترويج الدولي ما تزال محدودة وغير منظمة بالشكل الكافي.

ويركز هذا الهدف على ما يلي:

- تنفيذ حملات ترويجية إقليمية ودولية تستهدف دول مجلس التعاون الخليجي، وأفريقيا، والأسواق الناشئة.
- توسيع نطاق الهوية الوطنية للأردن لتشمل قطاعات الخدمات ذات الأولوية.
- دعم المشاركة في المعارض المتخصصة، والمؤتمرات الدولية للهندسة والعمارة، وفعاليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومهرجانات الصناعات الإبداعية.
- تطوير برامج منظمة لدخول الأسواق تستهدف القطاعات ذات الإمكانات العالية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات الهندسية والمعمارية، والخدمات الاستشارية، والصناعات الإبداعية.
- تعزيز أدوات ومنصات الترويج الرقمي الخاصة بالخدمات.

ومن شأن هذه الإجراءات أن تعزز حضور مصدّري الخدمات الأردنيين على المستوى الدولي، وتقوي قدرتهم على الفوز بالعقود والمشروعات الدولية.

## 9.4 التنمية المتكاملة لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بدلا من تخصيص فصل مستقل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، تدمج المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتصدير دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمصدّرين الجدد ضمن الأهداف الاستراتيجية لكل من القطاعين الصناعي والخدمي. ويضمن هذا النهج اتساق التدخلات مع واقع منظومة التصدير، ويجنب تكرار البرامج والأنشطة.

وتشمل الإجراءات المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمدمجة ضمن استراتيجيتي الصناعة والخدمات، ما يلي:

- برامج تعزيز الجاهزية للتصدير.
- دعم الحصول على الشهادات والامتثال للمتطلبات الفنية والتنظيمية.

- تطوير التغليف، وبناء العلامات التجارية، وتطوير المنتجات.
- تعزيز معلومات الأسواق، وتيسير التواصل مع المشترين.
- دعم المشاركة في المعارض التجارية، والبعثات التجارية، والأسواق الرقمية.
- تطوير مسارات مخصصة لدخول الأسواق للمصدّرين الجدد.

ويضمن هذا النموذج المتكامل تلبية احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن الأطر القطاعية، بما يكفل أن تظل التدخلات ذات صلة باحتياجات القطاعات وأكثر استهدافا وفاعلية.

## 9.5 الأهداف الاستراتيجية الشاملة

تعتمد الاستراتيجية الوطنية للتصدير في مرحلتها الثانية ثلاث أولويات أفقية تنطبق على جميع القطاعات التصديرية .

### 9.5.1 التحول الرقمي في مختلف القطاعات التصديرية

يمثل التحول الرقمي عنصرا أساسيا لتحسين تيسير التجارة، وتعزيز كفاءة الامتثال، وزيادة الحضور في الأسواق العالمية، والارتقاء بالتنافسية. وتشمل هذه الأولوية الشاملة ما يلي:

- رقمنة إجراءات التصدير، بما في ذلك شهادات المنشأ، ووثائق الصحة والصحة النباتية والعوائق الفنية أمام التجارة، والفحوصات المخبرية، والموافقات التنظيمية.
- تطوير دليل وطني رقمي لمنتجات المصدرين.
- تطبيق أنظمة التتبع باستخدام رموز الاستجابة السريعة QR ، وأنظمة الوسم الرقمي للمنتجات/ بطاقة البيان الرقمية.
- تعزيز الجاهزية للتجارة الإلكترونية، وبناء العلامات التجارية الرقمية للشركات الصناعية.
- تعزيز البنية التحتية والقدرات الرقمية لمصدّري الخدمات، بما في ذلك نمذجة معلومات البناء BIM والحوسبة السحابية، وأدوات الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني.

ومن شأن التحول الرقمي أن يسرّع إجراءات التصدير، ويحسن موثوقيتها، ويعزز مكانة الأردن في الأسواق الدولية.

### 9.5.2 الاستدامة والامتثال للمعايير البيئية

تشهد الأسواق العالمية تحولا متسارعا نحو تبني متطلبات الاستدامة، الأمر الذي يفرض على المصدرين الأردنيين مواءمة منتجاتهم وعملياتهم مع المعايير البيئية للحفاظ على قدرتهم التنافسية.

وتركز هذه الأولوية على ما يلي:

- دعم الشركات للامتثال لمتطلبات آلية تعديل حدود الكربون في الاتحاد الأوروبي، ومتطلبات التغليف المستدام، والاشتراطات البيئية.
- تعزيز ممارسات الإنتاج المستدام واستخدام المواد الصديقة للبيئة.
- تطوير برنامج وطني للوسم البيئي ومنح الشهادات البيئية.
- دعم مصدري الخدمات في استيفاء معايير المباني الخضراء، ومعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

ومن شأن دمج مبادئ الاستدامة في مختلف القطاعات أن يعزز موثوقية الصادرات الأردنية، ويوائمها مع التوجهات العالمية في التجارة.

### 9.5.3 التمكين الاقتصادي للمرأة في القطاعات التصديرية

لا تزال المنشآت التي تقودها المرأة ممثلة تمثيلا محدودا في أنشطة التصدير. ومن هذا المنطلق، تدمج المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتصدير التمكين الاقتصادي للمرأة ضمن جميع محاورها الاستراتيجية من خلال ما يلي:

- زيادة مشاركة المنشآت التي تقودها المرأة في القطاعين الصناعي والخدمي، ولا سيما في القطاعات ذات الإمكانات التصديرية.
- تعزيز فرص الحصول على التمويل والحوافز المصممة لتلبية احتياجات رائدات الأعمال.
- ضمان تمثيل المنشآت التي تقودها المرأة في البعثات التجارية، ومنصات التواصل بين الشركات، والبرامج التدريبية، وجهود الترويج الدولية.

وتسهم هذه الأولوية الشاملة في تعزيز النمو الاقتصادي الشامل، وتنسجم مع الأهداف الوطنية والدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

توفر الأهداف الاستراتيجية الواردة أعلاه الإطار العام للمرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتصدير، وسيجري ترجمتها إلى خطط عمل تفصيلية، ومؤشرات أداء رئيسية قابلة للقياس، مع تحديد واضح للمسؤوليات المؤسسية.

وتستند المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتصدير إلى الإنجازات التي تحققت في المرحلة الأولى، مع معالجة مباشرة للقيود المؤسسية والتنظيمية والمتعلقة بالأسواق التي لا تزال تحد من أداء الصادرات. ومن خلال تنظيم الاستراتيجية حول محاور قطاعية، ودعم متكامل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأولويات وطنية شاملة للقطاعين الصناعي والخدمي، توفر المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتصدير خارطة طريق متكاملة تنسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي، وتعكس الواقع العملي الذي يواجهه المصدّرون الأردنيون. وتعرض الأقسام التالية الأهداف الاستراتيجية التي ستوجه جهود تنمية الصادرات خلال الفترة 2026–2029.

# 10.0

# تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدير

## 10.1 المقدمة

تتيح الاستراتيجية الوطنية للتصدير بصيغتها المحدثة إمكانية إحداث نقلة نوعية في منظومة التصدير الأردنية. كما أنها تتسم بالشمولية واتساع النطاق، وتشمل عددا كبيرا من أصحاب المصلحة في كل من القطاعين العام والخاص، إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني. ولذلك، فإن تحقيق رؤية الاستراتيجية الوطنية للتصدير يتطلب جهودا منسقة من جميع أصحاب المصلحة، عبر مجموعة واسعة من المحاور وعلى مدى فترة زمنية ممتدة. وستعتمد فعالية مساهمة الاستراتيجية في تنمية الصادرات إلى حد كبير على قدرة الجهات المعنية على التخطيط السليم، وحشد الموارد، وتنسيق الأنشطة، ومتابعة التقدم المُحرَز في التنفيذ. كما أن اتساع نطاق أنشطة الاستراتيجية، إلى جانب الطبيعة المعقدة للتدخلات التي تتضمنها، يستوجب تنفيذها بعناية بما يضمن توجيه الموارد بكفاءة ومتابعة النتائج بصورة منتظمة.

وتُظهر خبرات تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل في المملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك في بلدان أخرى، أن وجود استراتيجية وخطة عمل معتمدتين يوفر إطارا رسميا للتنمية، إلا أن ذلك لا يمثل سوى نقطة البداية. فوجود استراتيجية، حتى وإن كانت في مرحلتها الثانية، لا يكفي بحد ذاته لضمان التنفيذ الفعّال. إذ يتطلب التنفيذ الناجح للاستراتيجيات وخطط العمل المرتبطة بها توفير تمويل حكومي كافٍ، بما في ذلك حشد مساهمات شركاء التنمية، وإسناد مسؤوليات مؤسسية واضحة، وتنمية القدرات اللازمة لضمان المشاركة الفاعلة والتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى، وتعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب تطوير أنظمة المتابعة وإعداد التقارير والتقييم.

ويركز هذا الفصل على الأبعاد التي تشكل الأساس للتنفيذ الفعّال لهذه الاستراتيجية وخطة العمل، في ظل السياق الدولي شديد التحديات، وبما ينسجم مع متطلبات رؤية التحديث الاقتصادي.

## 10.2 أهم السياسات ذات الصلة

تعد الاستراتيجية الوطنية للتصدير بصيغتها المحدثة احدى المكونات الأساسية للأجندة الوطنية الأوسع للتنمية الاقتصادية في الأردن، وترتبط ارتباطا وثيقا بعدد من السياسات الاقتصادية الوطنية، وفيما يلي أبرز هذه السياسات.

**رؤية التحديث الاقتصادي 2022–2033** التي تأتي في مقدمة الخطط، تشكل الإطار الوطني الشامل لتوجيه التنمية المستقبلية في الأردن. وقد أُطلقت الرؤية عام 2022 برعاية جلالة الملك عبد الله الثاني، تحت شعار «إطلاق الإمكانات لبناء المستقبل». وتقر الرؤية بأن الأردن بحاجة إلى تجاوز حالة النمو المنخفض، وخلق فرص العمل، ولا سيما للشباب والإناث، وتعزيز التنافسية، وتحسين جودة الحياة، وبناء اقتصاد أكثر مرونة واستدامة.

وتؤدي **الصادرات دورا محوريا في رؤية التحديث الاقتصادي**، إذ يَرد النمو القائم على التصدير صراحة باعتباره أحد المبادئ التوجيهية ضمن محور النمو الاقتصادي، حيث تنص الرؤية على « الأسواق الدولية محرك للنمو ← الصادرات». كما تؤكد الرؤية ضرورة أن يجذب الأردن الاستثمارات ويتبوأ موقعا رياديا في **تصدير المنتجات عالية القيمة وعالية الجودة**.

ومن الناحية العملية، تشجع الرؤية الأردن على الارتقاء في سلاسل القيمة، وتنويع أسواق التصدير، وبناء صناعات ذات قيمة مضافة مرتفعة، وتعزيز تنافسية الصادرات الصناعية والخدمية.

وتأتي الاستراتيجية الوطنية للتصدير استجابةً للدعوة التي أطلقتها رؤية التحديث الاقتصادي لتعزيز العمل في مجال التصدير، كما أنها تتبنى الهدف المعدّل الذي أُقرّ في عام 2025.

كما **تركز السياسة الصناعية الوطنية 2024–2028** لوزارة الصناعة والتجارة والتموين، والمدعومة من صندوق دعم الصناعة، على خمسة قطاعات صناعية استراتيجية ذات قيمة مضافة عالية، تم تحديدها في إطار رؤية التحديث الاقتصادي، وهي: الصناعات الغذائية، والصناعات الدوائية، وصناعة الألبسة والمنسوجات، والصناعات الكيماوية، والصناعات الهندسية، بهدف بناء أداء قوي في هذه القطاعات.

وتسعى السياسة إلى تعزيز التنافسية والإنتاجية، وتشجيع الصناعات المستدامة والأعلى قيمة، إلى جانب دعم التصنيع ذي القيمة المضافة، وتوسيع الصادرات، وتنويع المنتجات التصديرية.

وتشمل أبرز العناصر المرتبطة بالتصدير في هذه السياسة: بناء صناعات جاهزة للتصدير - من خلال تعزيز الجودة والشهادات والمواصفات- وتشجيع التنويع نحو قطاعات التصدير عالية القيمة - مثل الصناعات الدوائية والكيماوية والغذائية والهندسية- والمواءمة مع القطاعات القادرة على توسيع الصادرات والارتقاء بسلاسل القيمة، وتحسين الامتثال للمتطلبات الفنية ومتطلبات الجودة ومتطلبات الأسواق - بما في ذلك المواصفات الدولية وشهادات الجودة ومتطلبات التعبئة والتغليف، وبطاقات البيان - وتعزيز الإنتاجية الصناعية للمنافسة عالميا، وتطوير التجمعات والمناطق الصناعية ذات التوجه التصديري، إضافة إلى دعم متطلبات الاستدامة والصناعة الخضراء الخاصة بالتصدير. وتتكامل الاستراتيجية الوطنية للتصدير بصيغتها المحدثة مع أهداف السياسة الصناعية وتعززها من خلال رفع تنافسية وقدرات التصدير للقطاعات الصناعية ذات الأولوية، إلى جانب عدد من القطاعات الخدمية المختارة.

وتهدف المرحلة الأولى **من الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية 2023–2033** إلى بناء إطار وطني لتعزيز التجارة الإلكترونية وتوسيعها في الأردن، بحيث لا تقتصر على تجارة التجزئة بين الشركات والمستهلكين B2C ، بل تشمل أيضا التجارة بين الشركات B2B ، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات اللوجستية، وبنية المدفوعات الإلكترونية، والخدمات المساندة ذات الصلة. وتطرح الاستراتيجية التجارة الإلكترونية باعتبارها وسيلة تُمكّن الشركات الأردنية من الوصول إلى الأسواق الدولية، وليس فقط الأسواق المحلية. ومن خلال تحسين البنية التحتية الرقمية، والخدمات اللوجستية، وبوابات الدفع الإلكتروني، وتعزيز اليقين التنظيمي، تسعى الاستراتيجية إلى خفض تكلفة ومخاطر التجارة الرقمية عبر الحدود، بما يجعل التصدير عبر القنوات الإلكترونية أكثر جدوى. وتتكامل الاستراتيجية الوطنية للتصدير بصيغتها المحدثة مع الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية وتستكملها.

كما أعدّت وزارة الصناعة والتجارة والتموين **استراتيجية تطوير قطاع الاستشارات الإدارية 2025–2028،** التي تهدف إلى تنظيم قطاع الاستشارات في الأردن والارتقاء به، ولا سيما الاستشارات الإدارية، وتعزيز موثوقيته وتنافسيته على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. وتندرج هذه الاستراتيجية ضمن الأجندة الأوسع لتنمية قطاع الخدمات، والتي تركز على بناء قطاع تنافسي للخدمات المهنية. وتكتسب هذه الاستراتيجية أهمية بالنسبة للاستراتيجية الوطنية للتصدير، إذ تعترف بأن خدمات الاستشارات تُعد من الخدمات القابلة للتصدير. فالاستشارات بحد ذاتها تمثل خدمة قابلة للتجارة وتتمتع بطلب مرتفع على المستوى الإقليمي، كما تسهم في تعزيز جاهزية القطاعات الأخرى للتصدير، بما في ذلك القطاعات الصناعية والرقمية والخدمية وغيرها.

كما تعمل وزارة الصناعة والتجارة والتموين حاليا على إعداد **استراتيجية تيسير التجارة**، والتي ستركز على تبسيط العمليات التجارية ورقمنتها وتطويرها، وتحسين كفاءة الإجراءات الحدودية، وخفض تكلفة التجارة وتعقيداتها. وستكتسب هذه الاستراتيجية، عند إقرارها، أهمية خاصة بالنسبة للاستراتيجية الوطنية للتصدير بصيغتها المحدثة، نظراً لأنها ستتضمن إجراءات تهدف إلى خفض تكاليف التصدير، وتحسين سرعة وموثوقية العمليات التجارية، وفتح أسواق جديدة خاضعة للمتطلبات التنظيمية، ودعم صادرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتجارة الإلكترونية، والمساهمة في تعزيز التنافسية العالمية للأردن. ولهذا السبب، يستعرض الإطار الوارد أدناه هذه الاستراتيجية بمزيد من التفصيل.

**الاستراتيجية الأردنية لتيسير التجارة**

لا يزال تيسير التجارة يشكل أحد الركائز الأساسية لتعزيز تنافسية الصادرات وخفض الوقت والتكلفة المرتبطين بالتجارة عبر الحدود. وفي الأردن، تتواصل الجهود لتعزيز منظومة تيسير التجارة من خلال مواءمتها بشكل أكبر مع أفضل الممارسات الدولية، ولا سيما في إطار اتفاقية تيسير التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

- في هذا السياق، تعمل وزارة الصناعة والتجارة والتموين، بالتعاون مع البنك الدولي ومجموعة من الشركاء الوطنيين الرئيسيين، بما في ذلك دائرة الجمارك الأردنية، ووزارة النقل، والجهات الرقابية الأخرى العاملة على المعابر الحدودية، على إعداد استراتيجية وطنية لتيسير التجارة تهدف إلى تنفيذ وتفعيل التزامات الأردن بموجب اتفاقية تيسير التجارة.

ويشمل ذلك إجراء مراجعة شاملة للالتزامات الواردة ضمن الفئات أ، ب، ج، وإعداد خارطة طريق وطنية لتوجيه التنفيذ المرحلي للإجراءات التي لا تزال قيد الاستكمال.

- وفي إطار هذه العملية، تم تنفيذ مشاورات وورش عمل متخصصة مع الجهات الرقابية العاملة على المعابر الحدودية وأصحاب المصلحة المعنيين، بهدف تقييم الوضع الراهن للتنفيذ، وتحديد الاختناقات، وترتيب أولويات الإجراءات المطلوبة. وقد أظهرت هذه المشاورات استمرار عدد من التحديات المتعلقة بالتنسيق بين الجهات المعنية، وعدم كفاءة بعض الإجراءات، ووجود فجوات في تنفيذ بعض أحكام اتفاقية تيسير التجارة.

- كما ركزت الجهود على تعزيز الإجراءات الجمركية، بما في ذلك إدخال آليات التدقيق اللاحق للتخليص الجمركي من خلال تطوير أنظمة إدارة المخاطر في دائرة الجمارك الأردنية. ويمثل ذلك خطوة مهمة نحو الانتقال من أساليب الرقابة القائمة على فحص كل معاملة إلى نهج أكثر كفاءة يعتمد على إدارة المخاطر، بما يسهم في تيسير التجارة مع الحفاظ على الامتثال للمتطلبات التنظيمية.

كما تجدر الإشارة إلى عدد من الاستراتيجيات الأخرى ذات الصلة بالاستراتيجية الوطنية للتصدير بصيغتها المحدثة:

- تتواءم الاستراتيجية الوطنية للتصدير كذلك مع جهود المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية في دعم قطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، **كما ورد في خطتها الاستراتيجية 2022–2025**. وتهدف هذه الخطة، من بين مبادرات أخرى، إلى دعم التوسع الدولي للمنشآت الصغيرة من خلال برامج تعزيز الجاهزية للتصدير، ودعم الامتثال للمتطلبات، وتسهيل الوصول إلى أسواق جديدة، وغيرها.

- تنفذ وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة **الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2021–2025**، والتي تشجع، إلى جانب أهدافها الأخرى المتعلقة بالاقتصاد الرقمي، الشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وشركات التكنولوجيا وغيرها على الاستفادة من الأدوات الرقمية والابتكار وقدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يجعل التحول الرقمي محركا للنمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتعزيز التنافسية.

- وتتكامل الاستراتيجية الوطنية للتصدير بصيغتها المحدثة مع **استراتيجية ترويج الاستثمار 2023–2026** لوزارة الاستثمار، ولا سيما فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات الموجهة للتصدير، مثل الصناعات التحويلية، بما في ذلك الصناعات الغذائية، وصناعة الألبسة والمنسوجات، والأعمال الزراعية، والصناعات الكيماوية والأسمدة، والصناعات الدوائية، إضافة إلى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها.

- **وتشمل خطة النمو الأخضر 2021–2025** لوزارة البيئة ستة قطاعات رئيسية هي: الزراعة، والطاقة، والمياه، والنفايات، والسياحة، والنقل، وتهدف إلى إحداث تحول في نموذج التنمية في الأردن من خلال دمج الاستدامة البيئية، والشمول الاجتماعي، والنمو الاقتصادي. ومن شأن إدماج الاستدامة في الاستراتيجية الوطنية للتصدير بصيغتها المحدثة أن يساعد المنتجات الأردنية على تلبية الطلب المتزايد في الأسواق الدولية على السلع الصديقة للبيئة وذلك من خلال تعزيز الصادرات الخضراء، مثل المنتجات البيئية وتقنيات الطاقة المتجددة، ودعم الامتثال للمعايير البيئية الدولية، وغيرها.

ومن خلال المواءمة مع أطر السياسات الوطنية الأردنية المشار إليها أعلاه واستكمالها، لا تعمل الاستراتيجية الوطنية للتصدير بوصفها وثيقة مستقلة، وإنما بوصفها محركا للتحول الاقتصادي الهيكلي، بما ينسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي، ويعبئ جهود الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص حول رؤية مشتركة لتنمية يقودها التصدير، وتتسم بالشمول، وتعتمد على الابتكار، وتتمتع بالقدرة على المنافسة عالميا.

## 10.3 المؤسسات الرئيسية ذات الصلة

وكما أن الاستراتيجية الوطنية للتصدير لا تعمل بمعزل عن إطار السياسات الوطنية، فإنها تعمل أيضاً ضمن منظومة مؤسسية قائمة ومتنامية. وفيما يلي أبرز المؤسسات ذات الصلة.

**رئاسة الوزراء https://www.emv.jo :** تتولى رئاسة الوزراء المسؤولية العامة عن رؤية التحديث الاقتصادي، باعتبارها أجندة وطنية للتحول الاقتصادي يتم تنسيقها عبر مختلف الوزارات والقطاعات تحت القيادة المباشرة لدولة رئيس الوزراء. وتشرف رئاسة الوزراء على تنفيذ أولويات الرؤية ومبادراتها الرئيسة، وتتابع التقدم المحرز في تحقيق المستهدفات السنوية ومؤشرات الأداء الرئيسة، وتضمن مواءمة السياسات بين الوزارات

المختلفة، مثل سياسات التصدير، والصناعة، والاستثمار، والعمل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبيئة، كما تعمل على تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص وشركاء التنمية.

**وزارة الصناعة والتجارة والتموين**
**https://www.mit.gov.jo:**

تتولى وزارة الصناعة والتجارة والتموين مسؤولية معظم السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة بالاستراتيجية الوطنية للتصدير بصيغتها المحدثة، بما في ذلك سياسات واستراتيجيات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتجارة، والصناعة، والتجارة الإلكترونية وغيرها.
وتضطلع مديرية سياسة التجارة الخارجية في الوزارة بمسؤولية التعامل مع الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الدولية متعددة الأطراف، وفي مقدمتها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، إلى جانب الاتفاقيات التجارية الثنائية بين الأردن والدول الأخرى. وتشمل مهامها التفاوض بشأن هذه الاتفاقيات، وإعداد مسوداتها، والإشراف على تنفيذها، وإجراء الدراسات اللازمة لتقييم آثارها، والعمل على تعديلها بما يسهم في تعزيز الاقتصاد الأردني وتطويره. وتؤدي المديرية مهامها من خلال التعاون والتنسيق الوثيق مع مختلف الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص الأردني. كما تمثل نقطة الاتصال الوطنية للأردن لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية. وتتعاون المديرية كذلك بصورة وثيقة مع مكاتب المستشارين الاقتصاديين الأردنيين في مختلف أنحاء العالم لمتابعة العلاقات الدولية والثنائية للأردن مع شركائه التجاريين. كما تسهم مديريات أخرى في الوزارة، مثل مديرية الصناعة ومديرية التجارة، في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدير.

وبوصفها الوزارة الرئيسة المعنية بشؤون التصدير، تتولى وزارة الصناعة والتجارة والتموين مسؤولية إعداد الاستراتيجية الوطنية للتصدير بصيغتها المحدثة وخطة عملها، واستكمال إجراءات اعتمادها، إلى جانب تنسيق تنفيذها، بما في ذلك التنسيق بين الوزارات، والتنسيق مع الجهات المانحة وأصحاب المصلحة، كما سيرد لاحقا. وتتولى الوزارة أيضا قيادة جهود حشد الموارد المالية من المصادر الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية، لتمويل الأنشطة الواردة في هذه الاستراتيجية، إضافة إلى مسؤولية المتابعة، وإعداد التقارير، والتقييم، كما سيرد لاحقاً. ويكتسب التنسيق الداخلي الفعال داخل الوزارة، إلى جانب التنسيق الخارجي مع مختلف أصحاب المصلحة، أهمية كبيرة لضمان نجاح تنفيذ الاستراتيجية، فضلاً عن ضرورة توافر التمويل الكافي، والكوادر البشرية المؤهلة، والقدرات الفنية والخبرات اللازمة لتنفيذها.

**شركة بيت التصدير الأردني**
**https://jordanexports.jo :** تُعد شركة بيت التصدير الأردني مؤسسة وطنية للتصدير تقوم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقد أُنشئت لتنسيق الجهود الوطنية في مجال التصدير. وتُعد الجهة المظلة المعنية بتصميم وتطوير وتعزيز الصادرات الأردنية، من خلال تبني نهج يستند إلى احتياجات السوق، بما يسهم في تمكين الشركات الأردنية وتعزيز قدراتها، وتسريع نمو الصادرات، وزيادة حجمها، وربط الأردن بالأسواق العالمية. ومن خلال خدماتها، تركز الشركة على توفير المعلومات والتحليلات المتعلقة بأسواق التصدير والتمويل، ودعم البعثات التجارية الواردة والصادرة، وغيرها من الخدمات. كما تتولى إدارة بوابة الصادرات الأردنية، ونادي المصدّرين، وبرامج ترويج الصادرات، وأداة تقييم الجاهزية للتصدير، التي صُممت لتقييم هيكل الشركات وأنشطتها للتحقق من جاهزيتها للتصدير أو تحديد مجالات التحسين اللازمة لتعزيز قدراتها التصديرية.

**المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية**
**جيدكو https://www.jedco.gov.jo :** تركز المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية على تنمية إنتاجية المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتعزيز قدراتها التسويقية وتنافسيتها على المستويين المحلي والدولي. وفي هذا الإطار، تقدم المؤسسة برامج تمويلية، مثل برامج دعم الابتكار والجاهزية للتصدير، وبرامج التمويل المشترك والمنح، إلى جانب خدمات الدعم غير المالي الموجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المصدرة، بما يشمل المساعدة في الامتثال للمواصفات والمعايير الدولية، والمشاركة في المعارض المحلية والدولية، وتنفيذ برامج دعم التصدير، وغيرها.

**مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية**
**https://jsmo.gov.jo :** تتولى مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية مسؤولية إعداد وتطبيق المواصفات القياسية الأردنية، واللوائح الفنية، وأنظمة القياس. وتشمل مهامها توحيد المواصفات، وتقييم المطابقة، وإجراء الفحوصات ومنح الشهادات، والرقابة على الأسواق، والقياس القانوني، بما يضمن أن السلع المطروحة في السوق الأردنية تستوفي متطلبات

الجودة والسلامة والأداء. وتكتسب المؤسسة أهمية خاصة بالنسبة لتنمية الصادرات، إذ إن مواءمة المواصفات الأردنية مع المواصفات والمعايير الدولية ومعايير الدول الشريكة، مثل مواصفات ISO و IEC و Codex واللوائح التنظيمية للاتحاد الأوروبي، تسهم في الحد من العوائق الفنية أمام التجارة، وتسهيل الاعتراف المتبادل بنتائج تقييم المطابقة، وتعزيز موثوقية المنتجات الأردنية وقبولها في الأسواق الخارجية.

**جهات حكومية رئيسية أخرى ذات صلة**

إلى جانب المؤسسات الحكومية الرئيسية المشار إليها أعلاه، توجد العديد من الجهات الحكومية الأخرى ذات الصلة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدير، كما هو موضح في الجدول أدناه.

| المؤسسة | المهام الرئيسية | الموقع الإلكتروني |
|---|---|---|
| **وزارة الاستثمار** | مسؤولة عن استقطاب الاستثمارات الموجهة إلى القطاعات التصديرية. | **www.moin.gov.jo** |
| **وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة** | مسؤولة عن التحول الرقمي، وريادة الأعمال، وغيرها من المجالات ذات الصلة. | **www.modee.gov.jo** |
| **وزارة الزراعة** | مسؤولة عن الصادرات الزراعية وإصدار شهادات الصحة النباتية. | **www.moa.gov.jo** |
| **البنك المركزي الأردني** | مسؤول عن تمويل الصادرات والإشراف على القطاع المصرفي. | **www.cbj.gov.jo** |
| **المؤسسة العامة للغذاء والدواء** | مسؤولة عن تنظيم صادرات الأغذية والأدوية ومنح الشهادات اللازمة لها. | **www.jfda.jo** |
| **دائرة الجمارك الأردنية** | مسؤولة عن تيسير التجارة وإصدار شهادات المنشأ. | **www.customs.gov.jo** |
| **المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا** | مسؤول عن سياسات البحث والتطوير والابتكار الداعمة للقطاعات التصديرية. | **www.hcst.gov.jo** |
| **شركة المدن الصناعية الأردنية** | مسؤولة عن تطوير وإدارة المدن الصناعية الموجهة للصناعات التصديرية. | **www.jiec.com** |
| **مجموعة المناطق الحرة والمناطق التنموية** | مسؤولة عن إدارة المناطق الحرة والمناطق التنموية المخصصة للتصنيع المعفى من الرسوم الجمركية، وإعادة التصدير، والخدمات اللوجستية. | **www.freezones.gov.jo** |

**جدول 28 المؤسسات ذات الصلة**

## منظمات تمثيل قطاع الأعمال وجمعيات التصدير

تُعد منظمات عضوية الأعمال والجمعيات التصديرية شركاء رئيسيين في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدير، ولا سيما في تقديم الخدمات للمصدرين، بمن فيهم أعضاؤها، وتقديم التغذية الراجعة بشأن السياسات، وحشد القطاع الخاص لدعم النمو القائم على التصدير. وفيما يلي أبرز هذه المؤسسات:

- **غرفة تجارة الأردن www.jocc.org.jo:** تمثل غرفة تجارة الأردن المصدرين في القطاعين التجاري والخدمي، ولا سيما في قطاعات تجارة الجملة والتجزئة، والخدمات اللوجستية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياحة. كما تصدر شهادات المنشأ للصادرات بالتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة والتموين، وتقدم خدمات تصديق الوثائق التجارية المطلوبة من قبل الجهات الجمركية والشركاء التجاريين في الخارج.

إضافة إلى ذلك، تنظم البعثات التجارية، والمعارض، والملتقيات الاقتصادية، وتضطلع بدور في مناصرة السياسات التجارية، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق، والإجراءات الجمركية، وقواعد منظمة التجارة العالمية.

• **غرفة صناعة الأردن www.jci.org.jo :** تمثل غرفة صناعة الأردن المصدرين في القطاع الصناعي، بما في ذلك الصناعات الغذائية، والكيماوية، والمنسوجات، والهندسية، والدوائية. وتقدم الدعم لأعضائها في مجالات الامتثال لمتطلبات المنتجات، والمواصفات الفنية، والشهادات اللازمة للتصدير. كما تعمل بصورة وثيقة مع وزارة الصناعة والتجارة والتموين، وشركة بيت التصدير الأردني، ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية في تنفيذ مبادرات تطوير الصادرات. وتتولى الغرفة تنسيق جهود الترويج للصادرات على مستوى القطاعات، مثل المشاركة في المعارض الدولية، وتنظيم لقاءات الأعمال الثنائية للمنتجات الصناعية، كما تؤدي دوراً استشارياً في صياغة الاستراتيجية الوطنية للتصدير والسياسات التجارية الصناعية. وتشمل أبرز خدماتها المرتبطة بالتصدير دعم التسويق التصديري، وتوفير المعلومات والتحليلات عن الأسواق، وتنظيم البعثات التجارية المتخصصة حسب القطاعات، وتقديم التدريب الفني في مجالات الجاهزية للتصدير والامتثال للمواصفات. كما تشرف الغرفة على حملة «صنع في الأردن»، وهي حملة وطنية تهدف إلى الترويج للمنتجات الصناعية الأردنية محليا ودولياً وتعزيز ثقة المستهلك بالمنتج الوطني، ودعم تنافسية الصادرات من خلال تحسين حضور المنتجات الأردنية وصورتها في الأسواق الخارجية.

• **مؤسسات أخرى:** وتشمل جمعية المصدرين الأردنيين www.exporters.org.jo ، والجمعية الأردنية لمصدري ومنتجي الخضار والفواكه www. jepa.org.jo، ومجلس أعمال المكاتب الهندسية والاستشارية www.facebook.com/AEBCouncil/ about، وجمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات الأردنية «إنتاج» www.intaj.net ، وجمعية سيدات الأعمال والمهنيات الأردنية www.bpwa-am- – man.org ، والمنتدى الأردني لسيدات الأعمال والمهنيات www.jfbpw.org) ، ومجلس أعمال المكاتب الهندسية والاستشارية A/E Business Council ، ومعهد المستشارين الإداريين والمدربين في الأردن IMC-Jordan ، وأسبوع الموضة الأردني Jordan Fashion Week ، وغيرها من المؤسسات ذات الصلة.

# 10.4 حوكمة الاستراتيجية الوطنية للتصدير

## 10.4.1 أدوار ومسؤوليات الجهات الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين

تتسم الاستراتيجية الوطنية للتصدير بصيغتها المحدثة بطابعها الشامل والمشترك عبر للقطاعات. وتوضح خطة العمل أن عددا من الجهات الحكومية المختلفة تتولى مسؤولية تنفيذ التدابير الواردة في الاستراتيجية، حيث تقع على عاتق كل جهة حكومية معنية، سواء كانت وزارة، مثل وزارة الصناعة والتجارة والتموين، أو مؤسسة أو هيئة، مثل شركة بيت التصدير الأردني أو المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية وغيرها، مسؤولية تبني التدابير الداخلة ضمن اختصاصها، بما في ذلك حشد الموارد اللازمة لتنفيذ المجالات التي تقع ضمن ولايتها الرسمية. كما تتحمل هذه الجهات مسؤولية تنفيذ التدابير الواردة في خطة العمل ضمن المواعيد الزمنية المحددة، وتزويد وزارة الصناعة والتجارة والتموين بصورة منتظمة بمعلومات المتابعة الخاصة بالتدابير التي تتولى تنفيذها. وستستخدم الوزارة هذه المعلومات لأغراض إعداد التقارير وضمان التنسيق الفعال لعملية التنفيذ.

وبحكم طبيعة الاستراتيجية الوطنية للتصدير، فإن مسؤولية تنفيذها لا تقتصر على الجهات الحكومية وحدها، بل تمتد أيضا إلى المنظمات غير الحكومية، ومنشآت القطاع الخاص، والغرف التجارية والصناعية ومنظمات عضوية الأعمال، ومنظمات المجتمع المدني، وشركاء التنمية، والمؤسسات المالية الدولية، وغيرها من الجهات التي تتحمل مسؤولية مشتركة في ضمان التنفيذ الفعّال للاستراتيجية. ولذلك، يستعرض هذا القسم أبرز الجهات الفاعلة في منظومة التصدير والأدوار التي تضطلع بها.

## 10.4.2 مجلس الوزراء الأردني – اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتصدير

تتمثل الخطوة الأساسية لضمان التنفيذ الفعّال في الحصول على الاعتماد الرسمي للاستراتيجية الوطنية للتصدير من مجلس الوزراء الأردني. ويضمن ذلك أن تصبح الاستراتيجية وثيقة رسمية للسياسة الحكومية، بما يمكّنها من حشد الدعم المالي والمؤسسي والسياسي اللازم، على المستويين الوطني والدولي، لضمان تنفيذها بصورة فعالة.

### 10.4.3 رئاسة الوزراء – تنسيق الاستراتيجية الوطنية للتصدير وربطها بهيكل رؤية التحديث الاقتصادي

بالتوازي مع إجراءات اعتماد الاستراتيجية، تضطلع رئاسة الوزراء بدور محوري في التنسيق والإشراف على إعداد واعتماد وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية الجديدة. وتحرص بصورة خاصة على ضمان اتساق هذه الاستراتيجيات مع الأولويات الوطنية وإدماجها ضمن الأطر الوطنية الأخرى للسياسات الاقتصادية، ولا سيما رؤية التحديث الاقتصادي التي تمثل الإطار الوطني الشامل وتشرف عليها رئاسة الوزراء. وقد صُممت الاستراتيجية الوطنية للتصدير بصيغتها المحدثة بما ينسجم مع إطار رؤية التحديث الاقتصادي.

ونظرا لأن الاستراتيجية الوطنية للتصدير تمتد عبر اختصاصات العديد من الوزارات، مثل الاستثمار، والاقتصاد الرقمي، والبيئة، فإن الدور التنسيقي لرئاسة الوزراء يسهم في تجنب التداخل أو التعارض بين الجهود المختلفة، ومعالجة التحديات والعقبات التي قد تعيق التنفيذ.

### 10.4.4 وزارة الصناعة والتجارة والتموين – الإشراف على الاستراتيجية الوطنية للتصدير

بذلت وزارة الصناعة والتجارة والتموين جهودا كبيرة لإنشاء هيكل مؤسسي متين للإشراف على الاستراتيجية الوطنية للتصدير وتنفيذها. وسيجري تطوير هذا الهيكل والمحافظة عليه بما يتناسب مع متطلبات الاستراتيجية الوطنية للتصدير بصيغتها المحدثة، كما هو موضح فيما يلي.

#### 10.4.4.1 اللجنة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للتصدير – اعتماد الاستراتيجية

أُنشئت اللجنة التنفيذية الوطنية للاستراتيجية الوطنية للتصدير بموجب تعميم صادر عن وزارة الصناعة والتجارة والتموين رقم 76971/28/2/3 بتاريخ 27 شباط 2023، لتكون الجهة الرئيسية لحوكمة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدير. ويرأس اللجنة وزير الصناعة والتجارة والتموين، ويتمثل هدفها الأساسي في مراجعة الاستراتيجية الوطنية للتصدير واعتمادها.

وتجتمع اللجنة التنفيذية الوطنية للاستراتيجية الوطنية للتصدير مرة واحدة سنويا، وتضم في عضويتها ممثلين عن الجهات التالية:

- معالي وزير الزراعة.
- معالي وزير الاستثمار.
- عطوفة المدير العام لمؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية.
- عطوفة المدير التنفيذي للمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية.
- رئيس غرفة صناعة الأردن.
- رئيس غرفة تجارة الأردن.
- رئيس الجمعية الأردنية لمصدري ومنتجي الخضار والفواكه.
- المدير العام لشركة بيت التصدير الأردني.

#### 10.4.4.2 اللجنة التوجيهية للاستراتيجية الوطنية للتصدير – تنسيق الاستراتيجية

إضافة إلى ذلك، أنشأت وزارة الصناعة والتجارة والتموين اللجنة التوجيهية للاستراتيجية الوطنية للتصدير. ويرأس أمين عام وزارة الصناعة والتجارة والتموين اللجنة التوجيهية، التي تعقد اجتماعاتها بصورة ربع سنوية. وتتمثل أهداف اللجنة التوجيهية للاستراتيجية الوطنية للتصدير فيما يلي:

- مراجعة واعتماد الاستراتيجية الوطنية للتصدير.
- مراجعة واعتماد الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للتصدير.
- مراجعة جميع تقارير الأداء ومعالجة التحديات التي تواجه تنفيذ الأنشطة والمشاريع الواردة في الخطة التنفيذية.

وتضم اللجنة التوجيهية للاستراتيجية الوطنية للتصدير ممثلين عن الجهات التالية:

- وزارة النقل.
- وزارة الاستثمار.
- وزارة الزراعة.
- وزارة الأشغال العامة والإسكان.
- مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية.
- المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية.
- المؤسسة العامة للغذاء والدواء.
- شركة بيت التصدير الأردني.

- غرفة صناعة الأردن.

· غرفة تجارة الأردن.

· الجمعية الأردنية لمصدري ومنتجي الخضار والفواكه.

· جمعية نادي صاحبات الاعمال و المهن.

#### 10.4.4.3 اللجان الفنية للاستراتيجية الوطنية للتصدير – تنفيذ الاستراتيجية

تتولى مديرية سياسة التجارة الخارجية في وزارة الصناعة والتجارة والتموين الإشراف على اعتماد خطط التنفيذ السنوية وتنسيقها، بما يضمن مواءمتها مع خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للتصدير. وتتكون المديرية من ثلاثة موظفين يتولون مجموعة واسعة من المسؤوليات المتعلقة بالاستراتيجية، بالإضافة إلى قيامها بدور أمانة سر الاستراتيجية الوطنية للتصدير، والذي يشمل تنظيم الاجتماعات، وإعداد جداول الأعمال، وتوثيق المحاضر، ومتابعة التقدم المُحرَز في التنفيذ. كما تتولى المديرية تنظيم الاجتماعات الربعية للجنة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للتصدير، والاجتماعات رفيعة المستوى لمراجعة سير تنفيذ الاستراتيجية واعتماد المبادرات الجديدة.

وتعمل مديرية سياسة التجارة الخارجية أيضا بوصفها أمانة سر اللجان الفنية الستة للاستراتيجية الوطنية للتصدير، وهي:

- لجنة ترويج الصادرات.
- لجنة تيسير التجارة.
- لجنة الأطر التنظيمية.
- لجنة الجودة.
- لجنة السلع.
- لجنة الخدمات.

وتضم اللجان الفنية للاستراتيجية الوطنية للتصدير خمسة رؤساء فرق، اثنان منهم من وزارة الصناعة والتجارة والتموين، إلى جانب مجموعة من الأعضاء الذين يتم ترشيحهم من الجهات المعنية. وتتمثل مهام رؤساء الفرق في اللجان الفنية في تحديد الأهداف والأولويات، وتنسيق وتنظيم عمل أعضاء الفرق، وتوزيع المسؤوليات، وإعداد أعمال المتابعة، وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات، وإعداد التقارير، والمذكرات، والمراسلات الرسمية. وتُعقد اجتماعات مشتركة بين اللجنة التنفيذية واللجان الفنية بصورة ربع سنوية، إلا أنه من الناحية العملية تُعقد الاجتماعات عادة بشكل شهري.

وأخيرا، تتولى مديرية سياسة التجارة الخارجية قيادة عملية إعداد التقارير المختلفة، وتشمل:

- التقارير الشهرية: تتضمن مستجدات التقدم المُحرَز، والتحديات التي تمت مواجهتها، والإنجازات المتحققة.
- التقارير ربع السنوية: تتضمن مراجعة للأنشطة المنفذة، مع تحليل للمخاطر والفرص.
- التقرير السنوي: يتضمن تقييما شاملا لمدى التقدم في تحقيق الأهداف السنوية، بما في ذلك تقديم توصيات لتحسين الأداء موجهة إلى جميع الجهات المعنية، والشركاء، والجمهور.

### 10.4.5 التنسيق مع شركاء التنمية

سيجري تنفيذ الجزء الأكبر من التدابير الواردة في الاستراتيجية الوطنية للتصدير وخطة عملها من خلال التمويل الحكومي. ومع ذلك، فإن جزءا مهما من التدابير الواردة في خطة العمل يتطلب دعما من شركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية لاستكمال الموازنات الوطنية التي تواجه ضغوطا متزايدة، كما يتضح من إنهاء دعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الأردن وفي بلدان أخرى. وانسجاما مع مبادئ دعم شركاء التنمية المنصوص عليها في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا Accra Agreement ، ستتولى وزارة الصناعة والتجارة والتموين عقد اجتماعات دورية مع شركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية بهدف حشد الموارد المالية وتنسيقها لتنفيذ الأولويات التي أقرتها الحكومة والواردة في الاستراتيجية الوطنية للتصدير وخطة عملها.

وفي الأردن، تتولى وزارة التخطيط والتعاون الدولي المسؤولية الرئيسة عن تنسيق أعمال الجهات المانحة وشركاء التنمية. حيث تتواصل الوزارة مع الدول المانحة، والمؤسسات المالية الدولية، وشركاء التنمية، لضمان مواءمة التمويل والدعم الفني مع الأولويات والبرامج الوطنية. كما تتولى حشد المنح، والقروض الميسرة، وبرامج التعاون الفني لدعم الاستراتيجيات والخطط التنفيذية المرتبطة برؤية التحديث الاقتصادي. وقد بلغ حجم هذا الدعم في عام 2024 نحو 2 مليار دولار أمريكي، خُصص 6 في المائة منه للتنمية الاقتصادية، والتي تشمل برامج دعم الصادرات.

وقد أنشأت وزارة التخطيط والتعاون الدولي مجموعات عمل لتنسيق الجهات المانحة، بهدف توفير منصة للحوار المنظم وعلى المستوى الفني مع الجهات المانحة بشأن احتياجات الأردن وأولوياته التنموية. وتعقد اجتماعات هذه المجموعات بصورة منتظمة، ويشارك فيها ممثلون عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والوزارات القطاعية، وشركاء التنمية، الذين يمتلكون أيضا آلية تنسيق خاصة بهم لدعم تنمية القطاع الخاص.

ولضمان تحقيق أقصى استفادة من دعم شركاء التنمية، ستعمل وزارة الصناعة والتجارة والتموين على تطوير آلية خاصة بها لتنسيق أعمال الجهات المانحة، مع الحرص على عدم تداخلها مع مهام وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وسينصب التركيز على الحشد الفعال لدعم شركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية لتنفيذ مختلف السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل التابعة للوزارة، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية للتصدير. وستقود وحدة الدعم الاستراتيجي في وزارة الصناعة والتجارة والتموين هذه الجهود.

### 10.4.6 تمويل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدير

إن العديد من الاستراتيجيات تفشل في تحقيق الزخم المطلوب، ويعود ذلك في المقام الأول إلى نقص التمويل. ولذلك، فإن حشد الموارد بصورة استباقية، بما يشمل الموارد الوطنية، والمساعدات الإنمائية، واستثمارات القطاع الخاص، يُعد أمراً أساسياً لتمكين تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدير بصورة فعالة. ستعمل وزارة الصناعة والتجارة والتموين على تخصيص التمويل الحكومي اللازم، والتواصل مع شركاء التنمية بشأن مقترحات المشاريع، وحشد الموارد وإدارتها. ويُعد هذا التخطيط ضروريا لضمان تعظيم الموارد المتاحة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدير، وتحقيق أقصى أثر ممكن منها، وضمان استدامته.

وتتمثل المصادر الرئيسية لتمويل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدير فيما يلي:

· التمويل الحكومي لوزارة الصناعة والتجارة والتموين: سيُخصص جزء محدد مسبقا من الموازنة السنوية للوزارة لتنفيذ عدد من مكونات الاستراتيجية الوطنية للتصدير وخطة عملها، بما يعكس التزام الوزارة بتنفيذ الاستراتيجية.

· التمويل الحكومي من الجهات الأخرى: ستعتمد مختلف الجهات الحكومية على مواردها الوطنية لتنفيذ التدابير الداخلة ضمن اختصاصها في إطار الاستراتيجية، وفي مقدمتها الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة، إضافة إلى الجهات التابعة لها، مثل شركة بيت التصدير الأردني، والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، وغيرها.

· شركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية: من المتوقع أن يتوافر جزء مهم من الموارد اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية من خلال شركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية. وكما تمت الإشارة إليه سابقا، ستُبذل جهود استباقية لتأمين التمويل من الجهات الدولية والمؤسسات المالية الدولية. وستتولى وحدة الدعم الاستراتيجي في وزارة الصناعة والتجارة والتموين تحديد الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية المستهدفة، والتواصل معها بصورة منتظمة ومنسقة وفي الوقت المناسب، بهدف تأمين التمويل اللازم لمختلف مكونات الاستراتيجية الوطنية للتصدير.

· القطاع الخاص: سيستفيد القطاع الخاص الأردني أيضا من التنفيذ الفعّال للاستراتيجية الوطنية للتصدير. وقد أدت منظمات عضوية الأعمال والجمعيات المهنية دورا رئيسيا في تنفيذ المرحلة السابقة من الاستراتيجية، وأبدت استعدادها لدعم الاستراتيجية الوطنية للتصدير بصيغتها المحدثة، من خلال المشاركة في لجان الاستراتيجية، وتوفير المعلومات التحليلية المتعلقة بالأسواق والتغذية الراجعة للجهات الحكومية، والمساهمة في تنفيذ مشاريع محددة، وغيرها من أشكال الدعم.

# 10.5 إعداد التقارير والمتابعة والتقييم

## 10.5.1 المتابعة

ستتولى وزارة الصناعة والتجارة والتموين تنسيق عملية المتابعة، والتي ستشمل ثلاثة محاور رئيسة:

- متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدير وخطة العمل الواردة في هذه الوثيقة: تعد هذه المتابعة أساسية لرصد تنفيذ التدابير المقترحة. ولضمان متابعة تنفيذ خطة العمل بصورة شاملة، سيكون من الضروري الاتفاق مع الجهات المنفذة على آليات جمع المعلومات وإعداد التقارير الدورية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة مقارنة بالأنشطة المخطط لها. وستتولى وزارة الصناعة والتجارة والتموين جمع وتحليل وتوحيد التغذية الراجعة المتعلقة بجميع التدابير والأنشطة.
- متابعة تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للتصدير ومؤشرات الأداء الرئيسة: ستقوم وزارة الصناعة والتجارة والتموين بإنشاء قاعدة بيانات للمعلومات ذات الصلة، يتم تحديثها بالاعتماد على البيانات الواردة من مختلف المؤسسات، بما في ذلك دائرة الإحصاءات العامة، والبنك المركزي الأردني، ورئاسة الوزراء، وغيرها من الجهات ذات العلاقة.
- متابعة الأنشطة المرتبطة برؤية التحديث الاقتصادي: سترتبط عملية متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدير جزئياً بمتطلبات تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي، التي تُتابع من خلال منظومة متعددة المستويات لمتابعة الأداء تقودها رئاسة الوزراء. وتعتمد هذه المنظومة على دورات شهرية لإعداد التقارير، إلى جانب التتبع الفوري للأداء باستخدام الأدوات الرقمية.

حيث سيتم تنفيذ المتابعة الرسمية للاستراتيجية الوطنية للتصدير وخطة عملها بصورة ربع سنوية.

## 10.5.2 إعداد التقارير

تتطلب رؤية التحديث الاقتصادي من الوزارات القطاعية والجهات المنفذة تقديم تقارير مرحلية ربع سنوية تتضمن معلومات حول التقدم المحرز في تنفيذ السياسات والمشاريع الاستثمارية ذات الصلة، ومستوى تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسة، ومدى تنفيذ الموازنات، والالتزام بالجداول الزمنية المحددة.

وستقوم وزارة الصناعة والتجارة والتموين بإعداد تقارير شهرية حول الأنشطة ذات الصلة بالاستراتيجية الوطنية للتصدير والمدرجة ضمن رؤية التحديث الاقتصادي. وإضافة إلى ذلك، ستعد الوزارة تقارير مرحلية ربع سنوية أكثر تفصيلاً حول التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدير.

سيتم إتاحة هذه التقارير على نطاق واسع من خلال البوابة الإلكترونية لوزارة الصناعة والتجارة والتموين.

## 10.5.3 التقييم

ستعمل وزارة الصناعة والتجارة والتموين على تكليف خبراء مستقلين ومؤهلين لإجراء تقييم لمدى التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدير وقياس أثرها.

وسيُجرى استعراض منتصف المدة في منتصف فترة تنفيذ الاستراتيجية، أي في نهاية عام 2027. وسيتيح ذلك تقييم مستوى التقدم المُحرز، وتحديد المشكلات والتحديات التي تعيق التنفيذ، وقياس الأثر الأولي للاستراتيجية، بما يتيح إعادة مواءمة الاستراتيجية وخطة العمل في ضوء الخبرات المكتسبة، والتحديات المستجدة، وآليات التمويل الجديدة، وأولويات السياسات الناشئة، وغيرها من المتغيرات التي قد تطرأ خلال فترة التنفيذ.

أما التقييم النهائي، فسيُجرى خلال الأشهر الستة الأخيرة من تنفيذ الاستراتيجية، أي في منتصف عام 2029.

وسيتم تقييم تنفيذ الاستراتيجية بصورة شاملة، مع التركيز على أثرها، واستخلاص الدروس المستفادة، وتقديم التوصيات اللازمة للمرحلة المقبلة. وسيمكن ذلك وزارة الصناعة والتجارة والتموين من تمديد العمل بالاستراتيجية حتى نهاية رؤية التحديث الاقتصادي في عام 2033.

كما سيتم تنفيذ كل من استعراض منتصف المدة والتقييم النهائي من قبل مستشارين أو أكاديميين مستقلين، بالاستناد إلى معايير لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DAC-OECD)، والتي تشمل: الملاءمة، والكفاءة، والفعالية، والاتساق، والأثر، والاستدامة.

كذلك سيتم نشر تقارير التقييم على نطاق واسع من خلال البوابة الإلكترونية لوزارة الصناعة والتجارة والتموين.

# المنهجية

تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للتصدير الثانية 2026–2029 من خلال تنسيق وثيق بين وزارة الصناعة والتجارة والتموين والوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، بما يجمع بين القيادة الوطنية في رسم السياسات والخبرة الفنية الدولية. وقد تولت الوزارة قيادة التوجه الاستراتيجي، ومواءمة السياسات، واعتماد المخرجات، فيما قدمت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي الدعم الفني، والإرشاد المنهجي، والمساندة التحليلية طوال مراحل إعداد الاستراتيجية. وأسهمت اجتماعات التنسيق الدورية، والمراجعات الفنية، وجلسات الاعتماد المشتركة في ضمان الاتساق بين مختلف مسارات العمل التحليلية، ومواءمتها مع الأولويات الوطنية، وإدماج ملاحظات القطاع الخاص بصورة فاعلة في الاستراتيجية.

واستناداً إلى هذا الإطار التنسيقي، أُعدت الاستراتيجية الوطنية للتصدير الثانية وفق منهجية متكاملة، قائمة على الأدلة، وتشاركية، تجمع بين التحليلين الكمي والنوعي، والبحوث الأولية والثانوية، والمشاركة المنظمة لأصحاب العلاقة. ويضمن هذا النهج أن تعكس الاستراتيجية كلاً من الأدلة المستندة إلى بيانات التجارة والواقع العملي الذي يواجهه المصدرون الأردنيون، ولا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمصدرون لأول مرة، مع المحافظة على اتساقها مع الأهداف الوطنية للسياسات الاقتصادية والتجارية.

كما استندت الأعمال التحليلية إلى مراجعة مكتبية شاملة للبيانات الوطنية الرسمية والمصادر الدولية المعترف بها. واستُمدت مجموعات البيانات الرئيسة من خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map ، ودائرة الإحصاءات العامة، والبنك المركزي الأردني، ومنظمة التجارة العالمية، والأونكتاد، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. واستُخدمت هذه المصادر لتقييم أداء الصادرات، والهيكل القطاعي، والقدرة التنافسية، ودرجة تركّز الأسواق، واتجاهات التجارة الإقليمية والعالمية. ولضمان الاتساق وإمكانية المقارنة على المستوى الدولي، اعتمدت الاستراتيجية على بيانات دائرة الإحصاءات العامة بوصفها المرجع الرئيسي لقيم الصادرات السلعية الأردنية الثنائية، بينما استُخدمت بيانات خريطة التجارة التابعة لمركز التجارة الدولية ITC Trade Map في تحليل القطاعات والأسواق المستهدفة من حيث الطلب، مع توضيح أي فروقات جوهرية بين المصدرين عند الاقتضاء.

وركز التحليل الكمي على تحديد اتجاهات الصادرات، ومخاطر التركّز، والإمكانات التصديرية غير المستغلة في قطاعي السلع والخدمات. وشمل ذلك تحليل السلاسل الزمنية للصادرات، وتحليل تركّز المنتجات والأسواق الجغرافية، وإجراء مقارنات مرجعية للقطاعات مع نظيراتها على المستويين الإقليمي والدولي. كما استُخدم مؤشر الإمكانات التصديرية الصادر عن مركز التجارة الدولية لتقدير الفرص التصديرية غير المستغلة حسب المنتج والسوق المستهدف. وحيثما توفرت، أُدرجت بيانات الصادرات الفعلية لعام 2024 الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة لتحديث خطوط الأساس وتحسين التقديرات حتى أفق عام 2029.

وقد استُكملت نتائج التحليل الكمي وأُثبتت من خلال بحوث نوعية موسعة ومشاورات مع أصحاب العلاقة. وشملت هذه الأنشطة جلسات مجموعات التركيز للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المنفذة في إطار برنامج I-PSD، ومشاورات قطاعية مع ممثلي القطاعات الصناعية ذات الأولوية، بما في ذلك الصناعات الغذائية، والصناعات الدوائية، والصناعات الكيماوية، ومستحضرات التجميل، والصناعات الهندسية، والمجوهرات، والإلكترونيات، إضافة إلى قطاعات الخدمات، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات الهندسية والمعمارية، والخدمات الاستشارية. كما شملت اجتماعات ثنائية مع جمعيات الأعمال، وغرف التجارة والصناعة، ومؤسسات دعم الصادرات، والجهات الحكومية ذات العلاقة. وقد وفرت هذه المشاورات فهماً معمقاً للتحديات المرتبطة بالوصول إلى الأسواق، والمتطلبات التنظيمية ومتطلبات الامتثال، وهياكل التكاليف، وسلوك المشترين، ومدى فعالية أدوات دعم الصادرات القائمة

.

كذلك استند تحديد الأسواق التصديرية المستهدفة ذات الأولوية إلى إطار منهجي منظم لاختيار الأسواق، يعتمد على مجموعة من المعايير التي تجمع بين التقييم الكمي والتحقق النوعي. ولتحقيق ذلك، استُخدمت أداة تقييم متخصصة حاسبة التصدير الأردنية لتقييم الأسواق المحتملة استناداً إلى حجم الطلب الاستيرادي، وأداء النمو، وإمكانية الوصول إلى الأسواق، والموقع التنافسي، والعلاقات التجارية القائمة. كما خضعت النتائج للمراجعة على مستوى مختلف القطاعات، والتحقق من صحتها من خلال ملاحظات المصدرين، بما يضمن ملاءمتها من الناحية التجارية وقابليتها للتطبيق من الناحية التنظيمية.

# المراجع


[1] منظمة التجارة العالمية. 2025. مراجعة إحصاءات التجارة العالمية 2025. جنيف: منظمة التجارة العالمية. متاح على: https://www.wto.org. تاريخ الاطلاع: 23 أيار 2026.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. 2025. تحديث التجارة العالمية، تشرين الأول 2025. جنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. متاح على: https://unctad.org. تاريخ الاطلاع: 23 أيار 2026.

[3] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. 2025. مؤشرات تقييد التجارة. باريس: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. متاح على: https://www.oecd.org. تاريخ الاطلاع: 23 أيار 2026.

[4] قانون تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن. القانون العام رقم 107-43، 28 أيلول 2001، 115 Stat. 243، مدرج في 19 USC 2112 note؛ الإعلان الرئاسي رقم 7512، 7 كانون الأول 2001، 66 Fed. Reg 64497، 13 كانون الأول 2001؛ هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية. 2001. تعليمات تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة مع الأردن. متاح على: https://www.cbp.gov/trade/free-trade-agreements/Jordan. تاريخ الاطلاع: 23 أيار 2026.

[5] الأمر التنفيذي رقم 14257 الصادر في 2 نيسان 2025، تنظيم الواردات من خلال تعريفة جمركية متبادلة لتصحيح الممارسات التجارية التي تسهم في العجز السنوي الكبير والمستمر في تجارة السلع الأمريكية، 90 Fed. Reg 15041. متاح على: https://www.federalregister.gov. تاريخ الاطلاع: 23 أيار 2026.

[6] الأمر التنفيذي رقم 14326 الصادر في 30 تموز 2025، مواصلة تعديل معدلات التعريفة الجمركية المتبادلة، 90 Fed. Reg 37963، 6 آب 2025، الملحق الأول. متاح على: https://www.federalregister.gov. تاريخ الاطلاع: 23 أيار 2026.

[7] المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية. Learning Resources, Inc. v. Trump؛ Trump v. V.O.S. Selections, Inc.، صدر الحكم في 20 شباط 2026. قضت المحكمة بأن قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية لا يمنح سلطة فرض التعريفات الجمركية.

[8] الإعلان الرئاسي رقم 11012 الصادر في 20 شباط 2026، فرض رسم إضافي مؤقت على الواردات لمعالجة الاختلالات الأساسية في المدفوعات الدولية، Federal Register Doc. 2026-03824، 25 شباط 2026. متاح على: https://www.federalregister.gov. تاريخ الاطلاع: 23 أيار 2026.

[9] الإعلان الرئاسي رقم 11012، جدول الإعفاءات؛ هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية، CSMS #67844987، 24 شباط 2026، بشأن تنفيذ البند الفرعي HTSUS 9903.03.01 والإعفاءات 9903.03.02 إلى 9903.03.11. متاح على: https://www.cbp.gov. تاريخ الاطلاع: 23 أيار 2026.

[10] المادة 122 من قانون التجارة لعام 1974، 19 USC 2132، تُجيز فرض رسم إضافي على الواردات بنسبة تصل إلى 15 في المائة من القيمة. ويؤكد CBP CSMS #67844987 أن النسبة المطبقة تبلغ 10 في المائة، كما تؤكد إرشادات هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية الصادرة في 23 شباط 2026 ذلك. وحتى 23 أيار 2026، لم يصدر أي إعلان رئاسي أو إشعار في Federal Register يقضي برفع هذه النسبة.

[11] محكمة التجارة الدولية الأمريكية. State of Oregon, et al. v. United States؛ Burlap and Barrel, Inc. v. Trump، Slip Op. 26-47، 7 أيار 2026؛ محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة الفيدرالية، أمر الوقف الإداري الصادر في 12 أيار 2026؛ محكمة التجارة الدولية الأمريكية، الحكم الصادر في 20 أيار 2026 برفض طلب الحكومة وقف تنفيذ الأمر القضائي الصادر عنها.

[12] كندا: 15 في المائة / صفر في المائة. تُعفى السلع المؤهلة للدخول المعفى من الرسوم بموجب اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا USMCA من الرسم الإضافي المفروض بموجب المادة 122، البند الفرعي HTSUS 9903.03.07. وتخضع السلع الكندية غير المؤهلة بموجب اتفاقية USMCA تخضع للرسم الإضافي المنصوص عليه في المادة 122، والذي يُستوفى بنسبة 10% . انظر الحاشية 10

[13] الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي. تُستثنى الطاقة ومنتجات الطاقة، بما في ذلك النفط الخام، والمشتقات النفطية المكررة، والغاز الطبيعي، والغاز الطبيعي المسال، والفحم، استثناءً قاطعاً من كل من نظام IEEPA، الملحق الثاني للأمر التنفيذي رقم 14257، والرسم الإضافي بموجب المادة 122، الملحق الثاني للإعلان الرئاسي رقم 11011.

[14] الصين. تخضع السلع ذات المنشأ الصيني للرسم الإضافي بنسبة 15 في المائة بموجب المادة 122، إضافةً إلى الرسوم المفروضة مسبقاً بموجب المادة 301 التي تتراوح بين 25 و100 في المائة على القوائم 1–4A، والتي لا تزال سارية وتُفرض بالإضافة إلى الرسم الإضافي.

[15] الإعلان الرئاسي الصادر في 2 نيسان 2026، فرض تعريفات جمركية بموجب المادة 232 على الأدوية والمكونات الصيدلانية، الملاحق الأول والثالث والرابع. متاح على: https://www.federalregister.gov. تاريخ الاطلاع: 23 أيار 2026.

[16] الإعلان الرئاسي الصادر في 2 نيسان 2026، فرض تعريفات جمركية بموجب المادة 232 على الأدوية والمكونات الصيدلانية، الملاحق الأول والثالث والرابع. متاح على: https://www.federalregister.gov. تاريخ الاطلاع: 23 أيار 2026.

[17] مركز التجارة الدولية. 2025. خريطة التجارة: التجارة الثنائية بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، الفصل 30 من النظام المنسق، المنتجات الصيدلانية، 2023. جنيف: مركز التجارة الدولية. متاح على: https://www.trademap.org. تاريخ الاطلاع: 23 أ[illegible]

[18] البيت الأبيض. 2025. الأمر التنفيذي رقم 14324: تعليق معاملة الحد الأدنى المعفاة من الرسوم لجميع الدول، 30 تموز 2025. تم تأكيده من قبل: هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية. 2025. صحيفة الوقائع بشأن التعليق، 18 آب 2025. متاح على:
https://www.cbp.gov/sites/default/files/2025-08/factsheet_suspension_of_duty-free_de_minimis_treatment.pdf. تاريخ الاطلاع: 10 نيسان 2026. التحويل وفقاً لسعر الصرف الوسطي للبنك المركزي الأردني: 1 دينار أردني = 1.41 دولار أمريكي.

[19] 2026. WilmerHale المحكمة العليا تُبطل التعريفات الجمركية المفروضة بموجب قانون IEEPA: ماذا بعد؟، 21 شباط 2026. متاح على:
https://www.wilmerhale.com/en/insights/client-alerts/20260220-supreme-court-strikes-down-ieepa-tariffs-what-now. تاريخ الاطلاع: 10 نيسان 2026.

[20] المفوضية الأوروبية. 2023. آلية تعديل حدود الكربون: الفترة الانتقالية، تشرين الأول 2023 – كانون الأول 2025. بروكسل: المديرية العامة للضرائب والاتحاد الجمركي. متاح على:
https://taxation-customs.ec.europa.eu/carbon-border-adjustment-mechanism_en.

[21] الوكالة الأوروبية للمواد الكيميائية. 2023. فهم نظام REACH. هلسنكي: الوكالة الأوروبية للمواد الكيميائية. متاح على:
https://echa.europa.eu/regulations/reach/understanding-reach.

[22] المفوضية الأوروبية. 2023. اللائحة الأوروبية بشأن المنتجات الخالية من إزالة الغابات EUDR: صحيفة وقائع. بروكسل: المديرية العامة للبيئة. متاح على: https://environment.ec.europa.eu/topics/forests/deforestation-free-products_en.

[23] هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية. 2022. قانون منع العمل القسري للإيغور UFLPA. واشنطن العاصمة: هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية. متاح على: https://www.cbp.gov/trade/forced-labor/UFLPA.

[24] مركز التجارة الدولية. 2024. خريطة التجارة: إحصاءات التجارة لأغراض تطوير الأعمال الدولية، صادرات الأردن من الفصلين 61–62 من النظام المنسق إلى الولايات المتحدة، 2023، القيمة، دولار أمريكي، تسليم ظهر السفينة. جنيف: مركز التجارة الدولية. مسترجع من: https://www.trademap.org/.

[25] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. 2025. قاعدة بيانات قيود التصدير على المواد الخام الصناعية: تحديث أيار 2025. باريس: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. متاح على:
https://www.oecd.org/trade/topics/export-restrictions-on-raw-materials/.

[26] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/المنتدى الدولي للنقل. 2024. أزمة البحر الأحمر: آثارها على الشحن العالمي وأهمية التعاون الدولي. باريس: المنتدى الدولي للنقل. متاح على:
https://www.itf-oecd.org/sites/default/files/repositories/red-sea-crisis-impacts-global-shipping.pdf.

[27] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. 2024. استعراض النقل البحري 2024. جنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. متاح على: https://unctad.org/system/files/official-document/rmt2024_en.pdf.

[28] هيئة قناة السويس. 2025. البيان الرسمي بشأن إيرادات القناة، آذار 2025. الإسماعيلية: حكومة جمهورية مصر العربية. متاح على: https://www.suezcanal.gov.eg.

[29] 2025 .APM Terminals. رقم قياسي جديد: محطة حاويات العقبة تحقق أعلى حجم مناولة شهري في تاريخها، مما يعزز مكانتها كبوابة مفضلة لمنطقة المشرق وما بعدها، 2 حزيران 2025. متاح على:
https://www.apmterminals.com/en/aqaba/news/latest-news/2025/250602. تاريخ الاطلاع: 30 أيار 2026. انظر أيضاً: 2026 .APM Terminals. محطة حاويات العقبة تحقق حجم مناولة قياسياً وتعزز مكانتها الإقليمية في عام 2025، 19 كانون الثاني 2026.

[30] Lloyd's List Intelligence. بيانات تتبع السفن، كما وردت في: الجزيرة. 2026. حركة الشحن في مضيق هرمز تصل إلى حالة من التوقف التام، 10 نيسان 2026. المرجع نفسه.

[31] شركة تطوير العقبة و2023 .APM Terminals. اتفاقية تمديد امتياز محطة حاويات العقبة. كما ورد في: Jordan Times، شركة تطوير العقبة وAPM Terminals توقعان اتفاقية بقيمة 242 مليون دولار أمريكي لتطوير وإدارة محطة حاويات العقبة، 22 أيار 2023. متاح على:
https://jordantimes.com/news/local/adc-apm-terminals-sign-242m-agreement-develop-manage-aqaba-container-terminal.

[32] 2026 .Maritime News. انهيار حركة المرور في مضيق هرمز خلال أزمة 2026، آذار – نيسان 2026. متاح على:
https://www.maritimenews.com/hormuz-island/strait-hormuz-traffic-collapse-2026-crisis. تاريخ الاطلاع: 10 نيسان 2026.

[33] 2026 .CNBC. شرح أزمة مضيق هرمز: ماذا تعني للشحن العالمي؟، 2 آذار 2026. متاح على:
https://www.cnbc.com/2026/03/02/strait-of-hormuz-crisis-us-iran-israel-war-shipping-trade-oil.html. تاريخ الاطلاع: 10 نيسان 2026؛ 2026 .Global Business Outlook. منظمة التجارة العالمية تصدر توقعاتها لآفاق التجارة العالمية، آذار 2026، إعلان حالة القوة القاهرة من قبل Qatar Energy.

[34] وكالة الأنباء الأردنية – بترا. 2025. ارتفاع صادرات الأردن إلى سوريا بنسبة 404.8 في المائة خلال النصف الأول من عام 2025 – دائرة الإحصاءات العامة، 26 آب 2025. استناداً إلى بيانات دائرة الإحصاءات العامة. متاح على: https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=74941&lang=en.

[35] إيرادات السياحة: بيانات البنك المركزي الأردني كما وردت في Jordan Times، تراجع إيرادات السياحة في الأردن بنسبة 2.3 في المائة في عام 2024، 14 كانون الثاني 2025، https://jordantimes.com/news/business/jordans-tourism-revenue-declines-23-2024؛ تقديرات الناتج المحلي الإجمالي: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية: الأردن، 2025، https://data.worldbank.org/country/jordan.

[36] منظمة التجارة العالمية. 2025. تحديث التجارة العالمية في الخدمات، تموز 2025. متاح على: https://www.wto.org/english/news_e/news25_e/stat_31jul25_e.htm.

[37] صندوق النقد الدولي. الأردن: لمحة عامة – المؤشرات الرئيسية 2025. متاح على: https://www.imf.org/en/Countries/JOR.

[38] صندوق النقد الدولي. 2025. الأردن: المراجعة الثالثة في إطار تسهيل الصندوق الممدد، وطلب تعديل معايير الأداء، وطلب ترتيب في إطار تسهيل الصلابة والاستدامة، تموز 2025. تقرير صندوق النقد الدولي القطري رقم 155/25. واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي. الجدول 3أ، عمليات الحكومة المركزية ومتطلبات التمويل، 2021–2027، بنود تذكيرية: إجمالي الاحتياطيات القابلة للاستخدام، بعدد أشهر واردات العام التالي.

[39] المرجع نفسه.

[40] المعهد الدولي للتنمية الإدارية. 2025. التصنيف العالمي للتنافسية 2025 – قائمة التصنيفات. لوزان: المركز العالمي للتنافسية التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية. متاح على: https://www.imd.org/centers/wcc/world-competitiveness-center/rankings/world-competitiveness-ranking/rankings/wcr-rankings/#_tab_List. تاريخ الاطلاع: أيلول 2025. المخاطر التشغيلية وبيئة الأعمال: مؤشر المخاطر التشغيلية، Fitch Solutions، متاح على: https://www.fitchsolutions.com/products/operational-risk-index. تاريخ الاطلاع: 31 آب 2025؛ مؤشر الحرية الاقتصادية 2024، Heritage Foundation، متاح على: https://www.heritage.org/index/. تاريخ الاطلاع: 31 آب 2025؛ مؤشرات تنظيم أسواق المنتجات، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، متاح على: https://www.oecd.org/economy/reform/indicators-product-market-regulation/. تاريخ الاطلاع: 31 آب 2025.

[41] مركز التجارة الدولية. 2025. خريطة التجارة: الأردن – الصادرات حسب المنتج والدولة الشريكة. جنيف: مركز التجارة الدولية. متاح على: https://www.trademap.org/Country_SelProductCountry.aspx?nvpm=1%7c400%7c%7c%7c%7cTOTAL%7c%7c%7c2%7c1%7c2%7c2%7c1%7c1%7c2%7c1%7c1%7c1. تاريخ الاطلاع: أيلول 2025.

[42] مختبر النمو في جامعة هارفارد. 2025. أطلس التعقيد الاقتصادي – الأردن، ملف الدولة. كامبريدج، ماساتشوستس: كلية كينيدي بجامعة هارفارد. متاح على: https://atlas.hks.harvard.edu/countries/400. تاريخ الاطلاع: أيلول 2025.

[43] Arab News. 2025. ارتفاع صادرات الأردن بدعم من الطلب القوي من السعودية والعراق وسوريا، 27 آب 2025. متاح على: https://www.arabnews.com/node/2613205/business-economy.

[44] دائرة الإحصاءات العامة (DoS). إحصاءات التجارة الخارجية: الصادرات حسب الشريك التجاري، 2024. عمّان: دائرة الإحصاءات العامة. وتم تحويل القيم من الدولار الأمريكي إلى الدينار الأردني وفق سعر الصرف الوسطي المثبت لدى البنك المركزي الأردني.

[45] Arab News. 2025. ارتفاع صادرات الأردن بدعم من الطلب القوي من المملكة العربية السعودية والعراق وسوريا، 27 آب 2025. متاح على: https://www.arabnews.com/node/2613205/business-economy.

[46] مركز التجارة الدولية. 2023. خريطة التجارة: التجارة الثنائية بين الأردن والاتحاد الأوروبي، الاتحاد الأوروبي 27، جميع المنتجات. جنيف: مركز التجارة الدولية. متاح على: https://www.trademap.org. تاريخ الاطلاع: 10 نيسان 2026. ملاحظة: بيانات التجارة الثنائية لعام 2024 غير متاحة؛ وتستند الأرقام إلى بيانات الأردن المبلّغ عنها لعام 2023.

[47] دائرة الإحصاءات العامة. الصادرات الوطنية لعام 2024، القيمة على أساس التسليم على ظهر السفينة (FOB).

[48] المرجع نفسه.

[49] يعكس الفرق بين بيانات البنك المركزي الأردني وبيانات مركز التجارة الدولية اختلافات في المنهجية؛ إذ يورد البنك المركزي الأردني إجمالي الإيرادات المتأتية من جميع الزوار، في حين يقتصر مركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية على احتساب «خدمات السفر» القابلة للمقارنة دولياً وفقاً لإطار ميزان المدفوعات.

[50] Jordan Times. 2025. تراجع إيرادات السياحة في الأردن بنسبة 2.3 في المائة في عام 2024، 14 كانون الثاني 2025. متاح على: https://jordantimes.com/news/business/jordans-tourism-revenue-declines-23-2024.

[51] وكالة الأنباء الأردنية – بترا. 2025. ارتفاع الواردات عبر ميناء العقبة الأردني بنسبة 41.5 في المائة في أوائل عام 2025، 4 آذار 2025. متاح على: https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=69077&lang=en&name=en_news.

[52] البنك الدولي. 2023. الاتصال من أجل التنافس 2023: لوجستيات التجارة في اقتصاد عالمي غير مؤكد – مؤشر الأداء اللوجستي ومؤشراته. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. مسترجع من: https://lpi.worldbank.org/.

[53] البنك الدولي. 2022. تشخيص النقل العام في الأردن والتوصيات. البنك الدولي. مسترجع من:
https://www.worldbank.org/en/country/jordan/publication/jordan-public-transport-diagnostic-and-recommendations.

[54] الإيرادات المحلية: وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، إحصاءات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 2022، 2.92 مليار دينار أردني؛ يجب تأكيد الرابط مع الوزارة قبل النشر. وقد تم تأكيد ذلك من قبل رئيس جمعية int@j عيد صويص، الذي أشار إلى أن الإيرادات تجاوزت 3.6 مليار دولار أمريكي حتى تشرين الثاني 2025، في مقال بعنوان نمت إيرادات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن عشرة أضعاف منذ عام 2000، Jordan Times، تشرين الثاني 2025. متاح على:
https://jordantimes.com/news/business. إيرادات التصدير: وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة وجمعية int@j، تواصل مباشر مع فريق المشروع، 2025. يعكس هذا الرقم الإيرادات الأوسع لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك التعهيد، ولم يتم التحقق منه بشكل مستقل مقابل مصدر منشور وقت إعداد النص؛ كما أنه غير قابل للمقارنة مباشرة مع مقاييس ميزان المدفوعات الموحدة دولياً المشار إليها في الحاشيتين 2 و3

[55] البنك المركزي الأردني. ميزان المدفوعات الأردني وفق الإصدار السادس، الجدول رقم 20، النشرة الإحصائية السنوية. عمّان: البنك المركزي الأردني. متاح على: https://www.cbj.gov.jo/En/List/Annual_Statistical_Bulletin. تاريخ الاطلاع: 3 نيسان 2026. وتم استكمال البيانات حتى عام 2023، 33.2 مليون دولار أمريكي، بالاستناد إلى مركز التجارة الدولية، خريطة التجارة، إحصاءات تجارة الخدمات حسب الدولة، تصنيف EBOPS 2010، الأردن. متاح على: https://www.trademap.org/. وتم احتساب نسبة 0.15 في المائة استناداً إلى إجمالي تقديري لصادرات السلع والخدمات بلغ نحو 21.8 مليار دولار أمريكي في عام 2023. كما تم احتساب معدل النمو السنوي المركب وفق المعادلة: (33.2 ÷ 13.7)^(¼) – 1 = 24.9 في المائة، حيث بلغت قيمة الأساس 9.7 مليون دينار أردني في عام 2019، أي ما يعادل 13.7 مليون دولار أمريكي وفق سعر الصرف الثابت 1 دينار أردني = 1.41 دولار أمريكي. وتم تأكيد هذه البيانات أيضاً من خلال البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ميزان المدفوعات، بالدولار الأمريكي الجاري BX.GSR.CCIS.CD، الأردن، قيمة عام 2024 بلغت 48.2 مليون دولار أمريكي. متاح على: https://data.worldbank.org/indicator/BX.GSR.CCIS.CD. تاريخ الاطلاع: 3 نيسان 2026.

[56] المرجع نفسه. رصيد صادرات بند "خدمات الأعمال الأخرى" لعام 2023 بلغ 141.8 مليون دولار أمريكي. ملاحظة: يدرج البنك المركزي الأردني بند خدمات الأعمال الأخرى وفق تصنيف EBOPS 2010، المكون 10.3، كبند إجمالي واحد دون نشر تفصيل للمكونات الفرعية التي تميز بين خدمات الهندسة والعمارة، المكون 10.3.3.1، وخدمات التعهيد وغيرها من خدمات الأعمال، المكون 10.3.3.5. وعليه، فإن الرقم الوارد يمثل إجمالي صادرات خدمات الأعمال الأخرى، بما يشمل الاستشارات الهندسية، وخدمات تعهيد العمليات التجارية، وخدمات تعهيد عمليات المعرفة، والاستشارات الإدارية، والخدمات القانونية والمحاسبية، وجميع الفئات المتبقية، ولا يمكن نسبته إلى أي قطاع بعينه. ويتطلب توفير بيانات مفصلة حسب القطاع إجراء مسح مخصص من قبل البنك المركزي الأردني أو دائرة الإحصاءات العامة. ويمثل ذلك فجوة مهمة في البيانات ينبغي أن يعالجها برنامج بيانات الاستراتيجية الوطنية للتصدير في المستقبل.

[57] فادي قطيشات، رئيس جمعية int@j، وكالة الأنباء الأردنية – بترا، 22 شباط 2026. متاح على:
https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=81684&lang=en&name=en_news. نضال البيطار، الرئيس التنفيذي لجمعية int@j، قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن يهدف إلى مضاعفة عدد العاملين بحلول عام 2033، أخبار int@j، 20 نيسان 2025. متاح على:
https://intaj.net/jordans-ict-sector-aims-to-double-workforce-by-2033-says-intj-ceo/. تاريخ الاطلاع على المرجعين: 3 نيسان 2026.

[58] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. 2025. تقرير التكنولوجيا والابتكار 2025: الذكاء الاصطناعي الشامل من أجل التنمية. جنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. UNCTAD/TIR/2025. الرقم الدولي المعياري للكتاب: 978-92-1-003283-4. مؤشر الجاهزية للتكنولوجيات الحدودية، الملحق الثالث. الأردن: المرتبة الإجمالية 68 من أصل 170 اقتصاداً في عام 2024؛ ومرتبة مؤشر المهارات الفرعي 95. ملاحظة: لا يمكن مقارنة التصنيفات بين الإصدارات بسبب التعديلات المنهجية. متاح على:
https://unctad.org/publication/technology-and-innovation-report-2025. تاريخ الاطلاع: 3 نيسان 2026.

[59] المركز العالمي للتنافسية التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية. 2025. التصنيف العالمي للتنافسية الرقمية 2025. لوزان: المعهد الدولي للتنمية الإدارية. متاح على:
https://www.imd.org/centers/wcc/world-competitiveness-center/rankings/world-digital-competitiveness-ranking/.

[60] جمعية المهارات الرقمية (DigiSkills Association). تحليل فجوة العرض والطلب على المهارات الرقمية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن. عمّان: جمعية المهارات الرقمية، في إطار مشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف، وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، 2025. نُفذ من قبل شركة Better Business وجمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات الأردنية (int@j). متاح على:
https://digiskills.jo/launch-of-the-national-study-on-the-digital-skills-gap-in-the-ict-sector/ [تاريخ الاطلاع: 6 نيسان 2026].

[61] جمعية DigiSkills. 2025. تحليل فجوة العرض والطلب على المهارات الرقمية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

في الأردن. عمّان: جمعية DigiSkills، في إطار مشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف، وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة. نُفذ بالتعاون مع Better Business وجمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات في الأردن int@j. متاح على: https://digiskills.jo/launch-of-the-national-study-on-the-digital-skills-gap-in-the-ict-sector/. تاريخ الاطلاع: 6 نيسان 2026.

[62] المرجع نفسه.

[63] شعبة الأمم المتحدة للإحصاء. 2015. التصنيف المركزي للمنتجات، الإصدار 2.1. الأوراق الإحصائية، السلسلة M، رقم 77، الإصدار 2.1. ST/ESA/STAT/SER.M/77/VER.2.1. نيويورك: الأمم المتحدة. متاح على: https://unstats.un.org/unsd/classifications/unsdclassifications/cpcv21.pdf. تاريخ الاطلاع: 3 نيسان 2026. ويجري الاحتفاظ بجدول المواءمة بين التصنيف المركزي للمنتجات، الإصدار 2.1 وتصنيف EBOPS 2010 المستخدم في إعداد تقارير ميزان المدفوعات في الأردن من قبل شعبة الأمم المتحدة للإحصاء. متاح على: https://unstats.un.org/unsd/tradeserv/tfsits/msits2010/ebops2cpc_detailed.htm.

[64] فادي قطيشات، رئيس جمعية int@j، وكالة الأنباء الأردنية – بترا، 22 شباط 2026. متاح على: https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=81684&lang=en&name=en_news. نضال البيطار، الرئيس التنفيذي لجمعية int@j، قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن يهدف إلى مضاعفة عدد العاملين بحلول عام 2033، أخبار int@j، 20 نيسان 2025. متاح على: https://intaj.net/jordans-ict-sector-aims-to-double-workforce-by-2033-says-intj-ceo/. نضال البيطار، استكشاف صعود الأردن كوجهة لتكنولوجيا المعلومات وخدمات تعهيد عمليات الأعمال، Jordan Times، 2023. متاح على: https://jordantimes.com/opinion/nidal-bitar/exploring-jordans-rise-it-business-process-outsourcing-destination. تاريخ الاطلاع على جميع المراجع: 3 نيسان 2026.

[65] المزايا الهيكلية للسوق الأوروبية: نضال البيطار، الرئيس التنفيذي لجمعية int@j، الفرصة الذهبية للأردن في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: هل هي موجودة؟ ومن هم الأطراف الثلاثة الرابحة؟، Jordan Times، 2 تموز 2023. متاح على: https://jordantimes.com/opinion/nidal-bitar/jordans-golden-opportunity-ict-does-it-exist-and-who-are-three-winning-parties. تاريخ الاطلاع: 3 نيسان 2026. تطوير السوق الأوروبية: مشاركة الأردن في قمة الويب الدولية، Jordan Times، تشرين الثاني 2022، ويتناول مشاركة وفد أردني يضم ست شركات متخصصة في خدمات تكنولوجيا المعلومات وخدمات تعهيد عمليات الأعمال في Web Summit بمدينة لشبونة، برئاسة وزير الاقتصاد الرقمي والريادة. متاح على: https://www.jordantimes.com/news/local/jordan-takes-part-international-web-summit. تاريخ الاطلاع: 3 نيسان 2026. الميزة التنافسية المتمثلة في المنطقة الزمنية والقوى العاملة متعددة اللغات لخدمات تعهيد عمليات الأعمال العالمية: هيئة الاستثمار الأردنية، قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات تعهيد عمليات الأعمال، استثمر في الأردن. متاح على: https://invest.jo/investments-sectors/digital-economy-and-ict/. تاريخ الاطلاع: 3 نيسان 2026. ملاحظة: تم تصنيف الاتحاد الأوروبي كسوق ثانوية ناشئة استناداً إلى القدرات الهيكلية، وأنشطة تطوير السوق على المستوى المؤسسي، والأدلة المستمدة من الممارسين، إذ لم تكن هناك عند إعداد هذا التقرير بيانات منشورة تفصل إيرادات صادرات الأردن من خدمات التعهيد حسب الوجهة الأوروبية، وينبغي تحديث هذا التصنيف عند توافر بيانات خاصة بكل وجهة.

[66] وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، بالتعاون مع المكتب الإقليمي للدول العربية للاتحاد الدولي للاتصالات ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا. دراسة حول جاهزية وإمكانات المملكة الأردنية الهاشمية للاستفادة من التقنيات الغامرة، دراسة التقنيات الغامرة في الأردن 2025، ص. 19. متاح على: https://www.modee.gov.jo/ebv4.0/root_storage/en/eb_list_page/jordanian_immersive_technology_study_2025.pdf. وتشير الدراسة إلى أن مصدرها الرئيس هو: إدارة التجارة الدولية الأمريكية. 2024. الأردن – الدليل التجاري للدولة. متاح على: https://www.trade.gov/country-commercial-guides/jordan-information-and-communication-technology. تاريخ الاطلاع على المرجعين: 3 نيسان 2026. كما تؤكد ذلك إفادة نضال البيطار، الرئيس التنفيذي لجمعية int@j، كما وردت في وكالة الأنباء الأردنية – بترا، 23 أيلول 2025. متاح على: https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=76024&lang=en&name=en_news&cat=en_news. تاريخ الاطلاع: 3 نيسان 2026.

[67] المنتدى الاقتصادي العالمي. 2025. تقرير مستقبل الوظائف 2025. جنيف: المنتدى الاقتصادي العالمي، كانون الثاني 2025. متاح على: https://www.weforum.org/publications/the-future-of-jobs-report-2025/. المنتدى الاقتصادي العالمي. 2025. التقرير العالمي للأمن السيبراني 2025. جنيف: المنتدى الاقتصادي العالمي، كانون الثاني 2025. متاح على: https://www.weforum.org/publications/global-cybersecurity-outlook-2025/. البنك الدولي. 2025. تقرير التقدم والاتجاهات الرقمية 2025: تعزيز أسس الذكاء الاصطناعي. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. متاح على: https://documents1.worldbank.org/curated/en/099112525160536089/pdf/P505350-59c98ca8-0803-4f23-b470-17f3dab010ab.pdf. تاريخ الاطلاع على جميع المراجع: 3 نيسان 2026.

[68] إيرادات القطاع: عيد الصويص، رئيس جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات الأردنية (int@j)، صحيفة جوردان تايمز، أيار 2025. (إيرادات القطاع «تتجاوز 3.6 مليار دولار أمريكي»، وصادرات خدمات ومنتجات تكنولوجيا المعلومات «تتجاوز 300 مليون دولار أمريكي»). متاح على:
https://jordantimes.com/news/business/%D8%B9%D9%86%D9%88%D8%A7%D9%86 [تاريخ الاطلاع: 1 آب 2026]. إيرادات الصادرات: وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، وجمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات الأردنية (int@j)، مراسلات مباشرة مع فريق المشروع، 2025 (250 مليون دولار أمريكي).

[69] الأولويات الاستراتيجية المتوافقة مع الركائز القطاعية الثماني لجمعية int@j: نضال البيطار، قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن يهدف إلى مضاعفة عدد العاملين بحلول عام 2033، أخبار 20 ،int@j نيسان 2025. متاح على:
https://intaj.net/jordans-ict-sector-aims-to-double-workforce-by-2033-says-intj-ceo/. تاريخ الاطلاع: 3 نيسان 2026.

[70] DigiSkills Association. تحليل فجوة العرض والطلب على المهارات الرقمية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن. عمّان: DigiSkills Association، في إطار مشروع Youth, Technology, and Jobs Project، Ministry of Digital Economy and Entrepreneurship (MoDEE)، 2025. نُفذ من قبل Information and Communications Technology Association of Jordan (int@j). متاح على:
https://digiskills.jo/launch-of-the-national-study-on-the-digital-skills-gap-in-the-ict-sector/. تاريخ الاطلاع: 6 نيسان 2026.

[71] نضال البيطار، الرئيس التنفيذي لجمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات في الأردن int@j، قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن يهدف إلى مضاعفة عدد العاملين بحلول عام 2033، 20 ،int@j News نيسان 2025. متاح على:
https://intaj.net/jordans-ict-sector-aims-to-double-workforce-by-2033-says-intj-ceo/. تاريخ الاطلاع: 3 نيسان 2026.

[72] البنك المركزي الأردني، ميزان المدفوعات الأردني – الإصدار السادس، الجدول رقم 20، النشرة الإحصائية السنوية. عمّان: CBJ. متاح على: https://www.cbj.gov.jo/En/List/Annual_Statistical_Bulletin. تاريخ الاطلاع: 3 نيسان 2026. واستُكملت البيانات حتى عام 2023 بالاستناد إلى مركز التجارة الدولية، Trade Map، EBOPS 2010، الأردن. متاح على:
https://www.trademap.org/. وبلغت قيمة صادرات خدمات الأعمال الأخرى لعام 2023 نحو 141.8 مليون دولار أمريكي.
ملاحظة: يدرج CBJ بند خدمات الأعمال الأخرى وفق تصنيف EBOPS 2010، المكون 10.3، كبند إجمالي واحد دون نشر تفصيل للمكونات الفرعية التي تميز بين الخدمات الهندسية والمعمارية، المكون 10.3.3.1، وخدمات التعهيد وغيرها من خدمات الأعمال، المكون 10.3.3.5. وعليه، فإن الرقم الوارد يمثل إجمالي صادرات خدمات الأعمال الأخرى، بما يشمل الاستشارات الهندسية، وخدمات BPO وKPO، والاستشارات الإدارية، والخدمات القانونية والمحاسبية، وجميع الفئات المتبقية، ولا يمكن نسبته إلى أي قطاع بعينه. ويتطلب توفير بيانات مفصلة حسب القطاع إجراء مسح مخصص من قبل CBJ أو DoS. وتمثل هذه الفجوة في البيانات إحدى القضايا المهمة التي ينبغي أن يعالجها برنامج البيانات في الاستراتيجية الوطنية للتصدير مستقبلاً.

[73] نقابة المهندسين الأردنيين، كما ورد في Jordan News، الأردن يتصدر العالم في نسبة المهندسين إلى عدد السكان وسط محدودية فرص العمل، 15 آب 2023. متاح على:
https://www.jordannews.jo/Section-109/News/Jordan-leads-in-engineer-to-population-ratio-limited-jobs-30325. محمد أبو عفيفة، الأمين العام لنقابة المهندسين الأردنيين، كما ورد في Jordan Times، النقابة تبدي مخاوفها بشأن التشبع في مهنة الهندسة، 16 أيلول 2025. متاح على:
https://jordantimes.com/news/local/jea-raises-concerns-about-oversaturation-engineering-field. تاريخ الاطلاع على المرجعين: 3 نيسان 2026.

[74] Jordan News، 61 ألف مهندس أردني يبحثون عن عمل – نقابة المهندسين الأردنيين، شباط 2023. متاح على:
https://www.jordannews.jo/Section-109/News/61-000-Jordanian-engineers-are-seeking-employment-JEA-26797. تاريخ الاطلاع: 3 نيسان 2026.

[75] نقابة المهندسين الأردنيين، كما ورد في Jordan Times، مهندس واحد من بين كل 65 أردنياً – النقابة، 26 كانون الثاني 2015. متاح على: https://www.jordantimes.com/news/local/one-every-65-jordanians-engineer-association. وقد وردت نسبة مشاركة النساء البالغة 25 في المائة بصورة متكررة في مراسلات نقابة المهندسين الأردنيين؛ وينبغي الحصول على تأكيد للرقم الحالي من النقابة قبل اعتماد النسخة النهائية.

[76] البنك المركزي الأردني، ميزان المدفوعات الأردني – الإصدار السادس، الجدول رقم 20، النشرة الإحصائية السنوية. متاح على: https://www.cbj.gov.jo/En/List/Annual_Statistical_Bulletin. تاريخ الاطلاع: 3 نيسان 2026. واستُكملت البيانات حتى عام 2023 بالاستناد إلى ITC Trade Map. ملاحظة: يدرج CBJ بند خدمات الأعمال الأخرى كبند إجمالي واحد دون نشر تفصيل للمكونات الفرعية وفق تصنيف EBOPS بما يميز الاستشارات الإدارية عن الهندسة، وBPO، والخدمات القانونية، وغيرها من الخدمات المهنية. وعليه، فإن الرقم الوارد يمثل الإجمالي المشترك ولا يمكن نسبته تحديداً إلى الاستشارات الإدارية. انظر أيضاً الحاشية [^OBS] في قسمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستشارات الهندسية.

[77] SAMCA – الجمعية السعودية للاستشارات الإدارية هي جمعية مهنية مرخصة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

في المملكة العربية السعودية، وتشمل مهامها تطوير المعايير، وبناء أطر للتعاون مع المؤسسات المحلية والدولية، ودعم نمو مهنة الاستشارات الإدارية بوصفها مهنة معترفاً بها في المملكة العربية السعودية. متاح على: https://samca.sa/en/home/. تاريخ الاطلاع: 3 نيسان 2026. ومن شأن العضوية في SAMCA والمواءمة مع إطار المعايير المعتمد لديها – وليس الاعتماد الرسمي، إذ لا تمنح SAMCA حالياً اعتماداً مهنياً – أن تعزز مستوى الظهور والمصداقية للشركات الأردنية عند التقدم للعطاءات في السوق السعودية. كما تشمل الشهادات المهنية ذات الصلة – CMC (Certified Management Consultant – International Council of Management Consulting Institutes)، وISO 9001، وPMP.

[78] دانيا سعيد، منسقة برنامج تصميم وتطوير الألعاب في جامعة الحسين التقنية (HTU)، كما ورد في AGBI، صناعة الألعاب في الأردن تتجاوز قيمتها 300 مليون دولار، 7 تشرين الثاني 2025. متاح على: https://www.agbi.com/gaming/2025/11/jordan-gaming-industry-exceeds-300m-in-value/. تاريخ الاطلاع: 5 نيسان 2026. ويؤكد ذلك ما ورد في Zawya، تشير التقارير إلى أن قيمة سوق الألعاب في الأردن بلغت 312.8 مليون دولار في عام 2024، 4 تشرين الثاني 2025. متاح على: https://www.zawya.com/en/economy/levant/reports-estimate-jordans-gaming-market-at-3128mln-in-2024-c9tqneak. تاريخ الاطلاع: 5 نيسان 2026.

[79] Jordan Gaming Summit، الدورة الثالثة عشرة، عمّان، تشرين الثاني 2025. تصريحات حسام حمو، الرئيس التنفيذي لشركة العاب طماطم، Jordan Games and E-Sports Federation، كما وردت في Outlook India/Respawn، سوق الألعاب في الأردن يقفز إلى 312.8 مليون دولار وولي العهد يتطلع إلى حضور عالمي، 6 تشرين الثاني 2025. متاح على: https://respawn.outlookindia.com/amp/story/gaming/gaming-news/jordan-gaming-market-explodes-surges-to-3128m-usd. تاريخ الاطلاع: 5 نيسان 2026.

[80] الهيئة الملكية الأردنية للأفلام. برنامج حافز الاسترداد النقدي. عمّان: الهيئة الملكية الأردنية للأفلام، 2025. متاح على: https://www.film.jo/cash-rebate. تاريخ الاطلاع: 5 نيسان 2026، وقد وافق مجلس الوزراء الأردني على نظام الاسترداد النقدي المعزز والمتدرج بنسبة 25–45 في المائة في 12 أيار 2025، وأُعلن عنه في مهرجان كان السينمائي في 14 أيار 2025. انظر أيضاً: Hollywood Reporter، الأردن يرفع حافز الاسترداد النقدي لإنتاج الأفلام والتلفزيون إلى ما يصل إلى 45 في المائة، 13 أيار 2025. متاح على: https://www.hollywoodreporter.com/business/business-news/jordan-film-tv-production-incentives-cash-rebate-increase-1236215914/. تاريخ الاطلاع: 5 نيسان 2026.

[81] فيما يتعلق بالسينما الهندية: صُورت في الأردن العديد من إنتاجات Bollywood، من بينها Bade Miyan Chote Miyan (2024)، و(2024) Aadujeevitham، و(2014) !Bang Bang، و(2013) Race 2، وغيرها. وفيما يتعلق بالإنتاج الكوري: Jumana Sharbin، المدير العام لاستوديوهات Olivewood Film Studios في الأردن، كما ورد في Hollywood Reporter، "تواصل التصوير بين صفارات الإنذار": مراكز الإنتاج السينمائي في الشرق الأوسط تقلل من أثر الاضطرابات مع استمرار الحرب مع إيران، آذار 2026. متاح على: https://www.hollywoodreporter.com/movies/movie-news/middle-east-production-iran-war-1236525093/. تاريخ الاطلاع: 5 نيسان 2026. ويؤكد ذلك ما ورد في The Daily Star، استمرار الإنتاج السينمائي في أنحاء الشرق الأوسط رغم الحرب، آذار 2026. متاح على: https://www.thedailystar.net/entertainment/news/film-production-continues-across-middle-east-despite-war-4125426. تاريخ الاطلاع: 5 نيسان 2026.

[82] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). توقعات الاقتصاد الإبداعي 2024. جنيف: UNCTAD، 2024، الفصل الأول، ص. 6، استناداً إلى UNESCO (2022، 2023). متاح على: https://unctad.org/publication/creative-economy-outlook-2024. تاريخ الاطلاع: 5 نيسان 2026.

[83] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). توقعات الاقتصاد الإبداعي 2024. جنيف: UNCTAD، 2024، استناداً إلى PwC Global Entertainment and Media Outlook 2023–2027.

[84] المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) وOmdia. انتعاش السينما العالمية: عاما 2022 و2023 يشهدان عودة قوية. جنيف: WIPO، 2024. متاح على: https://www.wipo.int/en/web/global-innovation-index/w/blogs/2024/global-cinema. تاريخ الاطلاع: 5 نيسان 2026.

[85] الاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية (IFPI). التقرير العالمي للموسيقى 2024: حالة القطاع. لندن: IFPI، آذار 2024. متاح على: https://www.ifpi.org/ifpi-global-music-report-global-recorded-music-revenues-grew-10-2-in-2023/. تاريخ الاطلاع: 5 نيسان 2026. ملاحظة: تغطي إيرادات IFPI الإيرادات التجارية للموسيقى المسجلة فقط، ولا تشمل إيرادات نشر الموسيقى أو العروض الموسيقية الحية، ولذلك فهي مستثناة من هذا الرقم.

[86] المملكة العربية السعودية، مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. الاستراتيجية الوطنية للألعاب والرياضات الإلكترونية. الرياض: أمانة رؤية السعودية 2030، 2022. متاح على: https://www.vision2030.gov.sa/en/explore/strategies/national-gaming-and-esports-strategy. تاريخ الاطلاع: 5 نيسان 2026. انظر أيضاً: Saudipedia، الاستراتيجية الوطنية للألعاب والرياضات الإلكترونية. متاح على:

https://saudipedia.com/en/article/2763/society/sports/the-national-gaming-and-esports-strategy. تاريخ الاطلاع: 5 نيسان 2026.

[87] المرجع نفسه.

[88] صندوق الاستثمارات العامة (PIF). كيف يعزز صندوق الاستثمارات العامة العصر الذهبي الجديد للألعاب. الرياض: PIF، كانون الثاني 2025. متاح على:
https://www.pif.gov.sa/en/news-and-insights/news-network/2025/how-pif-is-supercharging-the-new-gold-en-age-of-gaming/. تاريخ الاطلاع: 5 نيسان 2026.

[89] مجموعة شلهوب. السلع الشخصية الفاخرة في دول مجلس التعاون الخليجي 2024: زخم لا يتوقف. دبي: إدارة المعلومات والتحليلات – مجموعة شلهوب، أيار 2025. متاح على:

[90] المرجع نفسه.

[91] قمة الأردن للألعاب (Jordan Gaming Summit)، الدورة الثالثة عشرة، عمّان، تشرين الثاني 2025. كما ورد في Outlook India/Respawn، سوق الألعاب في الأردن يقفز إلى 312.8 مليون دولار وولي العهد يتطلع إلى حضور عالمي، 6 تشرين الثاني 2025. متاح على:
https://respawn.outlookindia.com/amp/story/gaming/gaming-news/jordan-gaming-market-explodes-surges-to-3128m-usd. تاريخ الاطلاع: 5 نيسان 2026. كما تم تأكيد مستهدفات الاستراتيجية في وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، تشرين الثاني 2025.

[92] قمة الأردن للألعاب، الدورة الثالثة عشرة، عمّان، تشرين الثاني 2025. كما ورد في Outlook India/Respawn، سوق الألعاب في الأردن يقفز إلى 312.8 مليون دولار وولي العهد يتطلع إلى حضور عالمي، 6 تشرين الثاني 2025. متاح على:
https://respawn.outlookindia.com/amp/story/gaming/gaming-news/jordan-gaming-market-explodes-surges-to-3128m-usd. تاريخ الاطلاع: 5 نيسان 2026. وتم تأكيد مستهدفات الاستراتيجية في وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، تشرين الثاني 2025.

[93] الهيئة الملكية الأردنية للأفلام. برنامج حافز الاسترداد النقدي. عمّان: الهيئة الملكية الأردنية للأفلام، 2025. متاح على: https://www.film.jo/cash-rebate. تاريخ الاطلاع: 5 نيسان 2026. وقد وافق مجلس الوزراء الأردني على نظام الاسترداد النقدي المعزز والمتدرج بنسبة 25–45 في المائة في 12 أيار 2025، وأُعلن عنه في مهرجان كان السينمائي في 14 أيار 2025. كما تم خفض الحد الأدنى للإنفاق في الوقت نفسه من مليون دولار أمريكي إلى 250,000 دولار أمريكي. انظر: Hollywood Reporter، الأردن يرفع حافز الاسترداد النقدي لإنتاج الأفلام والتلفزيون إلى ما يصل إلى 45 في المائة، 13 أيار 2025. متاح على:
https://www.hollywoodreporter.com/business/business-news/jordan-film-tv-production-incentives-cash-rebate-increase-1236215914/. تاريخ الاطلاع: 5 نيسان 2026.

[94] شراكة مجموعة شلهوب مع منصة Farfetch التي تغطي أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وبلاد الشام، بما في ذلك مصر والأردن ولبنان، كما ورد في Business of Fashion، اغتنام إمكانات نمو قطاع الأزياء في الشرق الأوسط، ضمن تقرير State of Fashion 2023، تشرين الأول 2022. متاح على:
https://www.businessoffashion.com/articles/global-markets/the-state-of-fashion-2023-report-patrick-chalhoub-group-interview-middle-east-gcc-dubai-luxury/. تاريخ الاطلاع: 5 نيسان 2026. ملاحظة: لا تتوافر، حتى وقت إعداد هذا التقرير، بيانات منشورة من مصادر رسمية أو منظمات دولية تقيس صادرات الأردن من خدمات الأزياء الراقية أو خدمات التصميم التجاري. وعليه، فإن توصيف هذا القطاع يستند إلى أدلة ومعلومات من الممارسين، وينبغي تحديثه عند توافر بيانات تجارية رسمية.

[95] المرجع نفسه.

[96] مجموعة شلهوب. سوق تجارة التجزئة للسلع الفاخرة في دول مجلس التعاون الخليجي يواصل نموه: تحليل متعمق. دبي: مجموعة شلهوب، حزيران 2024. متاح على:
https://www.chalhoubgroup.com/en/media/286/gcc-luxury-retail-market-surges-ahead-an-in-depth-analysis-by-chalhoub-group. تاريخ الاطلاع: 5 نيسان 2026.

[97] Dezeen، 10 مصممين أردنيين صاعدين يرسمون مستقبل الشرق الأوسط، 11 تشرين الأول 2017. متاح على:
https://www.dezeen.com/2017/10/11/10-best-emerging-jordanian-designers-shaping-middle-east-amman-design-week/. تاريخ الاطلاع: 5 نيسان 2026. ويشير المصدر إلى حصول مصممي المنتجات الأردنيين على تقدير في مسابقات وجوائز تصميم دولية، من بينها جائزة Red Dot وجائزة التميز الدولية في التصميم (International Design Excellence Award). كما يستند توصيف العلامات التجارية والتصميم الجرافيكي بوصفهما من نقاط القوة الهيكلية للصناعة الأردنية إلى إجماع الممارسين، كما وثقته أسبوع عمّان للتصميم.

[98] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). توقعات الاقتصاد الإبداعي 2024. جنيف: UNCTAD، 2024، الفصل الأول، ص. 6، استناداً إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، 2022 و2023. متاح على:
https://unctad.org/publication/creative-economy-outlook-2024. تاريخ الاطلاع: 5 نيسان 2026.

[99] دائرة الإحصاءات العامة الأردنية (DoS). إحصاءات التجارة الخارجية 2024. عمّان: دائرة الإحصاءات العامة، 2025. متاح على:

https://dosweb.dos.gov.jo. تاريخ الاطلاع: 5 نيسان 2026. وتم تحويل قيم الدينار الأردني/الدولار الأمريكي وفق سعر الصرف المتوسط المعتمد لدى البنك المركزي الأردني.

[100] مركز التجارة الدولية (ITC). الأردن: تحسين التنافسية الدولية لقطاع المنسوجات والملابس MENATEX. جنيف: مركز التجارة الدولية، 2023. متاح على:
https://www.intracen.org/our-work/projects/jordan-improving-the-international-competitiveness-of-the-textile-and-clothing. تاريخ الاطلاع: 5 نيسان 2026.

[101] المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO). حقائق وأرقام الملكية الفكرية 2024 – التصاميم الصناعية. جنيف: WIPO، 2024. متاح على: https://www.wipo.int/web-publications/ip-facts-and-figures-2024/en/industrial-designs.html. تاريخ الاطلاع: 5 نيسان 2026.

[102] المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO). نظام لاهاي للتصاميم الصناعية – النظام الدولي للتصاميم. جنيف: WIPO. متاح على: https://www.wipo.int/en/web/hague-system. تاريخ الاطلاع: 5 نيسان 2026. وقد انضم الأردن إلى اتفاق لاهاي بشأن التسجيل الدولي للرسوم والنماذج الصناعية (وثيقة جنيف)، وتنعكس أحكامه في قانون حماية الملكية الصناعية الأردني.

[103] Dezeen، 10 مصممين أردنيين صاعدين يرسمون مستقبل الشرق الأوسط، 11 تشرين الأول 2017. متاح على:
https://www.dezeen.com/2017/10/11/10-best-emerging-jordanian-designers-shaping-middle-east-amman-design-week/. تاريخ الاطلاع: 5 نيسان 2026. ويشير هذا المصدر إلى التقدير الذي حظي به مصممو المنتجات الأردنيون في مسابقات وجوائز تصميم دولية، من بينها جائزة Red Dot وجائزة التميز الدولية في التصميم. كما يستند توصيف العلامات التجارية والتصميم الجرافيكي بوصفهما من نقاط القوة الهيكلية للصناعة الأردنية إلى إجماع الممارسين، كما وثقه أسبوع عمّان للتصميم.

[104] دائرة الإحصاءات العامة (DoS). المسح الصناعي 2024. عمّان: دائرة الإحصاءات العامة في المملكة الأردنية الهاشمية، 2024. متاح على: https://dosweb.dos.gov.jo/industry/industry-and-energy/. تاريخ الاطلاع: 5 نيسان 2026. ملاحظة: لا تتوافر بيانات مفصلة منشورة تخص التصنيف الصناعي الدولي الموحد ISIC C20 (الصناعات الكيماوية) وISIC C21 (صناعة المستحضرات الصيدلانية). ويستند توصيف هيكل القطاع وأنماط التوظيف إلى مصادر مكملة، تشمل GIZ (2019)، وغرفة صناعة الأردن (JCI) (2022)، ومنظمة العمل الدولية (ILO) (2019)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) (2022).

[105] المفوضية الأوروبية. 2009. اللائحة رقم 2009/1223 الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس بشأن منتجات التجميل. الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، L 342/59، 22 كانون الأول 2009. متاح على:

[106] غرفة صناعة الأردن، 21 حزيران 2025. 66 ألف عامل يتوجهون يومياً إلى 2,600 منشأة للصناعات الغذائية في الأردن. وكالة الأنباء الأردنية (بترا). متاح على:
https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=72716&lang=en&name=en_news. تاريخ الاطلاع: 5 نيسان 2026.

[107] منظمة العمل الدولية (ILO) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). 2019. تقييم نظم التوظيف والأسواق: قطاع تصنيع الأغذية في الأردن. UNHCR Operational Portal. متاح على:
https://data.unhcr.org/fr/documents/download/86773.

[108] برنامج العمل الأفضل – الأردن (Better Work Jordan)، منظمة العمل الدولية/مؤسسة التمويل الدولية (ILO/IFC). 2023. المساهمة الاقتصادية الوطنية لصناعة الملابس والمنسوجات والجلود في الأردن. جنيف. متاح على:
https://betterwork.org/wp-content/uploads/RESEARCH-BRIEF-Value-Added-English-1-1.pdf.

[109] دائرة الإحصاءات العامة (DOS). 2024. المسح الصناعي. عمّان: دائرة الإحصاءات العامة، المملكة الأردنية الهاشمية. متاح على: https://dosweb.dos.gov.jo/industry/industry-and-energy/. ملاحظة: لا تُنشر البيانات الفرعية الخاصة بالتصنيفات ISIC C24–C28 بصورة مفصلة ومتاحة للجمهور؛ ولذلك تستند الرؤى النوعية إلى مشاورات القطاع وسجلات غرفة صناعة الأردن (JCI).

[110] Jordan Times. 9 آب 2021. الأردن يتصدر عالمياً من حيث عدد المهندسين نسبةً إلى عدد السكان – نقابة المهندسين الأردنيين.

[111] Jordan Times. 9 آب 2021. الأردن يتصدر عالمياً من حيث عدد المهندسين نسبةً إلى عدد السكان – نقابة المهندسين الأردنيين. متاح على:
https://jordantimes.com/news/local/jordan-tops-capita-engineers-globally-%E2%80%94-jea.

[112] البنك الدولي. 2024. مراجعة الإنفاق العام في الأردن 2024: بناء رأس المال البشري والاستعداد لوظائف المستقبل. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي. متاح على:
https://documents1.worldbank.org/curated/en/099030524153512269/pdf/BOSIB1c59bd695098183bb1a7e87019d033.pdf.

[113] البنك الدولي. 2024. مراجعة الإنفاق العام في الأردن 2024: بناء رأس المال البشري والاستعداد لوظائف المستقبل. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي. متاح على:
https://documents1.worldbank.org/curated/en/099030524153512269/pdf/BOSIB1c59bd695098183bb1a7e87019d033.pdf.

[114] مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي (World Development Indicators)، السلسلة BX.GSR.CCIS.ZS الخاصة بصادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كنسبة من إجمالي صادرات الخدمات وفق ميزان المدفوعات، والمستمدة من الكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات وملفات بيانات صندوق النقد الدولي. تم الوصول إليها عبر قاعدة بيانات البنك الدولي (World Bank DataBank)، نيسان 2026. متاح على:
https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators. وتشير أحدث بيانات سنوية مؤكدة للأردن إلى عام 2020 بنسبة 0.50 في المائة، في حين لم تكن بيانات الأعوام 2021–2023 متاحة ضمن هذه السلسلة وقت الاطلاع. وقد جرى اشتقاق تقدير تقريبي لحصة عام 2024 بالاستناد إلى صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالقيمة الجارية بالدولار الأمريكي (السلسلة BX.GSR.CCIS.CD في مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي: 48.2 مليون دولار أمريكي لعام 2024) بوصفها البسط، وإجمالي صادرات الأردن من الخدمات لعام 2023 (10.4 مليار دولار أمريكي، وفق بيانات منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي بشأن التجارة في الخدمات) بوصفه المقام. ويُعد هذا التقدير تقريبياً لأنه يعتمد على بيانات لسنتين مختلفتين، نظراً لعدم توافر إجمالي صادرات الخدمات لعام 2024 وقت إعداد التقرير.

[115] شركة إلكترونيك آرتس (Electronic Arts). إلكترونيك آرتس تعلن عن اتفاق للاستحواذ عليها من قبل صندوق الاستثمارات العامة السعودي (PIF)، وشركة Silver Lake، وشركة Affinity Partners مقابل 55 مليار دولار أمريكي، بيان صحفي، 29 أيلول 2025. متاح على:
https://news.ea.com/press-releases/press-releases-details/2025/EA-Announces-Agreement-to-be-Acquired-by-PIF-Silver-Lake-and-Affinity-Partners-for-55-Billion/default.aspx. تاريخ الاطلاع: 9 نيسان 2026. وقد تم تأكيد هذه المعلومات أيضاً من خلال شركة Electronic Arts Inc. في النموذج K-8 المودع لدى هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) بتاريخ 29 أيلول 2025. متاح على:
https://www.sec.gov/Archives/edgar/data/0000712515/000114036125036415/ef20056167_8k.htm. تاريخ الاطلاع: 9 نيسان 2026.

[116] MergerSight. استحواذ Affinity Partners وصندوق الاستثمارات العامة السعودي (PIF) وSilver Lake على شركة Electronic Arts بقيمة 55 مليار دولار أمريكي، 12 كانون الثاني 2026. متاح على:
https://www.mergersight.com/post/affinity-partners-pif-and-silver-lake-s-55bn-acquisition-of-electronic-arts. تاريخ الاطلاع: 9 نيسان 2026. كما أكدت شركة Electronic Arts Inc. ذلك في النموذج K-8 المودع لدى هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) في شباط 2026، بشأن انتهاء فترة الانتظار المنصوص عليها في قانون هارت–سكوت–رودينو (Hart–Scott–Rodino)، متاح على:
https://www.sec.gov/Archives/edgar/data/0000712515/000114036126004514/ef20065192_8k.htm. تاريخ الاطلاع: 9 نيسان 2026.

[117] Savvy Games Groupصندوق الاستثمارات العامة. إعلان استراتيجية الاستثمار لمجموعة Savvy Games Group، 29 أيلول 2022. متاح على: https://www.pif.gov.sa [تاريخ الاطلاع: 1 آب 2026].منتدى سياسات الشرق الأدنى. "المملكة العربية السعودية والسياسات الجديدة لصناعة الألعاب العالمية"، 4 كانون الأول 2025. متاح على: https://nepf.org.au تاريخ الاطلاع: 9 نيسان 2026. InvestGame "مجموعة Savvy Gaming Group تستحوذ على شركة Scopely مقابل 4.9 مليار دولار أمريكي"، نيسان 2023. متاح على: https://investgame.net/news/savvy-gaming-froup-acquires-scopely-for-4-9b [تاريخ الاطلاع: 1 آب 2026].

[118] الإدارة الأمريكية لل تجارة الدولية (U.S. International Trade Administration). الأردن – الاقتصاد الرقمي، ضمن الدليل التجاري للدول (Country Commercial Guide)، أيلول 2024. متاح على:
https://www.trade.gov/country-commercial-guides/jordan-digital-economy. تاريخ الاطلاع: 9 نيسان 2026. كما انظر: وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة (MoDEE). الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي وخطة التنفيذ 2021–2025. عمّان: وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، 2021. متاح على:
https://www.modee.gov.jo/ebv4.0/root_storage/en/eb_list_page/dts-2021-eng.pdf. تاريخ الاطلاع: 9 نيسان 2026.

[119] وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة (MoDEE). برنامج Jordan Source. متاح على: https://jordansource.jo. تاريخ الاطلاع: 9 نيسان 2026.

[120] الحكومة الأردنية. الاستراتيجية الوطنية للألعاب والرياضات الإلكترونية 2023–2027. كما وردت في: AGBI، قطاع الألعاب في الأردن تتجاوز قيمته 300 مليون دولار أمريكي، 7 تشرين الثاني 2025. متاح على:
https://www.agbi.com/gaming/2025/11/jordan-gaming-industry-exceeds-300m-in-value. تاريخ الاطلاع: 9 نيسان 2026.

[121] جمعية المهارات الرقمية (DigiSkills Association). تحليل فجوة العرض والطلب على المهارات الرقمية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن. عمّان: جمعية المهارات الرقمية، ضمن مشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف، وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة (MoDEE)، 2025. نفذته Better Business وجمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات الأردنية (int@j). متاح على: https://digiskills.jo/launch-of-the-national-study-on-the-digital-skills-gap-in-the-ict-sector. تاريخ

الاطلاع: 6 نيسان 2026.

[122] البنك الدولي. مشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف – الأردن، وثائق المشروع. متاح على: https://www.worldbank.org. تاريخ الاطلاع: 9 نيسان 2026. كما أكد ذلك: Who's Who in Jordan's ICT، نبذة عن وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة (MoDEE). متاح على: https://jordanict.com/about-sector/about-ministry-digital-economy-and-entrepreneurship-modee. تاريخ الاطلاع: 9 نيسان 2026.

[123] جمعية المهارات الرقمية (DigiSkills Association). تحليل فجوة العرض والطلب على المهارات الرقمية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن. عمّان: جمعية المهارات الرقمية، ضمن مشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف، وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة (MoDEE)، 2025. نفذته Better Business وجمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات الأردنية (int@j). متاح على: https://digiskills.jo/launch-of-the-national-study-on-the-digital-skills-gap-in-the-ict-sector/. تاريخ الاطلاع: 6 نيسان 2026.

[124] مركز التجارة الدولية (ITC). Trade Map .2023، قائمة الأسواق المستوردة لخدمات الأعمال الأخرى (الفئة 10) المصدّرة من الأردن ومصر والإمارات العربية المتحدة. جنيف: مركز التجارة الدولية. متاح على: https://www.trademap.org. تاريخ الاطلاع: 10 نيسان 2026.

[125] منظمة التجارة العالمية (WTO). استعراض إحصاءات التجارة العالمية 2023. جنيف: منظمة التجارة العالمية، 2023. متاح على: https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/wtsr_2023_e.pdf.

[126] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). تحديث التجارة العالمية – تموز 2024: انتعاش متواضع للتجارة العالمية خلال الربع الثاني من عام 2024. جنيف: الأونكتاد، 2024. متاح على: https://unctad.org/publication/global-trade-update-july-2024.

[127] قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية (UNCTADstat). التجارة الدولية في الخدمات القابلة للتقديم رقمياً: القيمة، والحصص، ومعدلات النمو، بيانات سنوية (تحليلية). آخر تحديث: 26 أيلول 2025. متاح على: https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.DigitallyDeliverableServices.

[128] الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA). نظام حماية البيانات الشخصية (PDPL)، النسخة الإنجليزية، نيسان 2023. الرياض: الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. متاح على: https://sdaia.gov.sa/en/SDAIA/about/Documents/Personal%20Data%20English%20V2-23April2023-%20Reviewed-.pdf. وانظر أيضاً: اللائحة التنفيذية لنظام حماية البيانات الشخصية، 2023. متاح على: https://sdaia.gov.sa/en/SDAIA/about/Documents/ImplementingRegulation.pdf. كما انظر: المرسوم بقانون اتحادي رقم 45 لسنة 2021 بشأن حماية البيانات الشخصية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

[129] النص الرسمي متاح على: https://uaelegislation.gov.ae/en/legislations/1972.

[130] نظرة عامة حكومية متاحة على: https://u.ae/en/about-the-uae/digital-uae/data/data-protection-laws.

[131] منظمة الأمم المتحدة للسياحة (UNWTO). مقياس السياحة العالمي، كانون الثاني 2024. مدريد: منظمة الأمم المتحدة للسياحة، 2024. متاح على: https://www.unwto-ap.org/resources/worldtourismbarometer-january-2024.

[132] منظمة الأمم المتحدة للسياحة (UNWTO). مقياس السياحة العالمي، كانون الثاني 2025. مدريد: منظمة الأمم المتحدة للسياحة، 2025. متاح على: https://en.unwto-ap.org/news/worldtourismbarometer_jan2025.

[133] معهد اليونسكو للإحصاء (UNESCO Institute for Statistics – UIS). التدفقات العالمية للطلبة في التعليم العالي، آخر تحديث 2024. متاح على: https://uis.unesco.org/en/uis-student-flow. كما انظر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). التعليم في لمحة 2025: مؤشرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. باريس: منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2025. متاح على: https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2025/09/education-at-a-glance-2025_c58fc9ae/1c0d9c79-en.pdf.

[134] تعد فئات زمن العبور تقديرية ونسبية. وتشير فئة قصيرة إلى مسار بحري مباشر عبر البحر الأحمر، الذي يمثل أقرب منفذ بحري للأردن من خلال ميناء العقبة. وتشير فئة ممتدة إلى مسار بحري يلتف حول شبه الجزيرة العربية عبر خليج عدن، وبحر العرب، وخليج عمان، وهو مسار يزيد عدة أضعاف من حيث المسافة والمدة مقارنة بمسارات البحر الأحمر، رغم قرب الوجهة من الأردن برا. أما فئة بري فتشير إلى النقل عبر الطرق البرية. وتعكس هذه الفئات المسافة النسبية للمسار، وليس زمن النقل التجاري من الباب إلى الباب، الذي يعتمد على إجراءات المناولة في الموانئ، والتخليص الجمركي، وجداول الرحلات البحرية.

[135] تعد فئات زمن العبور تقديرية ونسبية. وتشير فئة قصيرة إلى مسار بحري مباشر عبر البحر الأحمر، الذي يمثل أقرب منفذ بحري للأردن من خلال ميناء العقبة. وتشير فئة ممتدة إلى مسار بحري يلتف حول شبه الجزيرة العربية عبر خليج عدن، وبحر العرب، وخليج عمان، وهو مسار يزيد عدة أضعاف من حيث المسافة والمدة مقارنة بمسارات البحر الأحمر، رغم قرب الوجهة من الأردن برا. أما فئة بري فتشير إلى النقل عبر الطرق البرية. وتعكس هذه الفئات المسافة النسبية للمسار، وليس زمن النقل التجاري من الباب إلى الباب، الذي يعتمد على إجراءات المناولة في الموانئ، والتخليص الجمركي، وجداول الرحلات البحرية.

[136] قاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الدولية COMTRADE، تدفقات التجارة الثنائية بين الأردن والعراق، 2024. متاح على: https://comtradeplus.un.org تاريخ الاطلاع: 2 أيار 2026.

تم إعداد هذه الاستراتيجية بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، بالنيابة عن الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية BMZ . وقد أعدت بالتعاون مع شركة إيكورس وشركة منافذ الشرق الأوسط للاستشارات والتكنولوجيا.